نحو أممية يسارية رقمية
في مواجهة الرأسمالية الرقمية

اليسار الرقمي في زمن الخوارزميات

نصوص ودراسات وبرنامج عمل



بمشاركة:

حوار

فاطمة الفلاحي

مقالات ودراسات بالعربية والكردية

محمد علي مقلد ، جاسم سلام عادل ، سالم ناصر المهيري ، كوران عبد الله ، أحمد سلامة ، ماجد الشمري ، عبد الحميد برتو ، طارق فتحي ، لوله حميد ، ثائر أبو رغيف ، هيوا عمر ، صباح كنجي ، غسان الرفاعي ، فواز فرحان ، عبده حمد الدوسري ، أحمد سليمان ، خالد حسين

مقالات ودراسات أجنبية

Alex B. Crane ، Sofia Rozlik ، Alessandra Ciattini ، K. Kaps ، Greg Leichner ، Burak Görentaş ، Özcan Yazıcı ، Law and Ethics in Tech

إعداد وتأليف : رزكار عقراوي

REZGAR AKRAWI

2026

نحو أممية يسارية رقمية في مواجهة الرأسمالية الرقمية

اليسار الرقمي في زمن الخوارزميات

نصوص ودراسات وبرنامج عمل
حول اليسار الرقمي والأممية اليسارية الرقمية

إعداد وتأليف: رزكار عقراوي

وبمشاركة كاتبات وكتّاب ساهموا بحوارات وقراءات ودراسات تناولت أطروحات اليسار الرقمي والكتاب السابق «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة» الصادر في آذار/مارس 2025

حوار: فاطمة الفلاحي

مقالات ودراسات بالعربية والكردية: محمد علي مقلد، جاسم سلام عادل، سالم ناصر المهيري، كوران عبد الله، أحمد سلامة، ماجد الشمري، عبد الحميد برتو، طارق فتحي، لوله حميد، ثائر أبو رغيف، هيوا عمر، صباح كنجي، غسان الرفاعي، فواز فرحان، عبده حمد الدوسري، أحمد سليمان، خالد حسين

مقالات ودراسات أجنبية: أليكس ب. كرين (Alex B. Crane)، صوفيا روزليك (Sofia Rozlik)، أليساندرا تشياتيني (Alessandra Ciattini)، ك. كابس (K. Kaps)، غريغ ليشنر (Greg Leichner)، بوراك غورنتاش (Burak Görentaş)، أوزجان يازيجي (Özcan Yazıcı)، والدورية الإلكترونية «القانون والأخلاقيات في التكنولوجيا» (Law and Ethics in Tech).

رُتبت المقالات والدراسات حسب تاريخ النشر.

ومع العشرات من المعلقات والمعلقين الذين ساهموا في الحوار المفتوح

إذا أعجبك-ي محتوى الكتاب، سأكون ممتنًا لمشاركته مع الآخرين، لتوسيع دائرة الفكر اليساري. فالمعرفة التقدمية مشروع جماعي، يستحق أن ينتشر ويُناقش، وأن يصل إلى كل من يشاركنا معركة الوعي والتحرر الاشتراكي.

المحتويات

الأفكار الأساسية للكتاب.....10
مقدمة الكتاب.....14
لماذا هذا الكتاب، ولماذا الآن؟.....14
التحولات المتسارعة في الرأسمالية الرقمية وتحديات اليسار.....14
إلى ماذا يهدف هذا الكتاب؟.....18
الكتاب السابق وما كتب حوله في القسم الثاني من الكتاب 19
كيف رتب هذا الكتاب، وكيف يمكن قراءته؟ 20
لغة الكتاب ومن يخاطبهم 20
النشر الإلكتروني المجاني وحقوق النشر 21
الفصل الأول: اليسار الرقمي مشروعاً لإعادة البناء، التجديد الفكري والتنظيمي.....22
مدخل الفصل 22
1. الرأسمالية الرقمية، تشخيص مكثف.....25
2. ما الذي يغيّره الفضاء الرقمي فعلاً؟.....30
3. مخاطر الفضاء الرقمي.....31
4. التجديد الفكري، ما الذي يتغيّر في طريقة التفكير؟.....33
5. العلوم أداة تحليل حية، درس ماركس وإنجلز في عصرهما وما بعده 39
6. التجديد التنظيمي، بنى مرنة لعصر جديد 41
7. العضوية، من الانتماء الهرمي إلى المفهوم التحالفي 46
8. القيادة الجماعية وتداول المواقع.....52
9. الشفافية والنزاهة المالية.....54
10. الشباب، قوة محركة قبل أن يكونوا جمهوراً مستهدفاً.....55
11. المرأة في التنظيمات اليسارية، بين واقع المجتمع وضرورة المناصفة 57
12. الكفاءات التقنية، استقطاب سياسي وبيئة عمل بديلة 60
13. التشتت والتعصب التنظيمي، من الانقسام إلى العمل المشترك.....61

14. نقابات واتحادات مهنية ومنظمات نسوية مستقلة وقوية.....65
15. السياسة الرقمية، ساحة صراع طبقي.....68
16. وصل الرقمي بالميداني، الشرط الأساسي.....70
17. كيف يستخدم اليسار الأدوات الرقمية.....72
18. اليسار والذكاء الاصطناعي، نحو استخدام تقدمي حذر ومدروس 77
19. مواجهة التضليل والفبركة واليمين الرقمي المنظَّم.....81
20. خاتمة الفصل، تجديد الأدوات مع ثبات القيم 84
الفصل الثاني: نحو أممية يسارية رقمية فاعلة، من التشخيص إلى البرنامج 87
مدخل الفصل 87
1. عندما يُصبح التأخر ثمناً باهظاً 88
2. حين تُعاقَب العدالة، درس لا يجوز أن يتجاهله اليسار 93
3. الاختلافات حقيقية، والتعاون ضروري، والجمع بينهما ممكن.....95
4. ما تعنيه الأممية اليسارية الرقمية فعلاً 96
5. اليسار الرقمي، الأرضية التي تقوم عليها الأممية 99
6. الموارد المستقلة، ومواجهة الضغوط الرأسمالية.....99
7. من الاستخدام إلى التحكم، الوعي الرقمي التقدمي.....100
8. بناء البنية التحتية التعليمية المستقلة.....102
9. الكفاءات التقنية، من الندرة المحلية إلى الوفرة الأممية.....102
10. النضال القانوني والتشريعي، خط دفاع لا غنى عنه في مرحلة بناء البديل 103
11. مقترحات عملية لبناء الأممية اليسارية الرقمية.....106
12. بعد خمس سنوات، كيف تبدو الأممية اليسارية الرقمية حين تعمل؟ 114
13. خاتمة: الأممية اليسارية الرقمية، ضرورة اللحظة الراهنة.....121
الفصل الثالث: نصوص في معركة التحرير الرقمي 125
مدخل الفصل 125
القنبلة الصامتة، الذكاء الاصطناعي وتفكيك العقل البشري.....127
اليسار ومعركة الخوارزميات 136

اليسار واختراق القلعة الرقمية للرأسمالية.....156
ثورة أم عبودية؟ في آليات السيطرة الرأسمالية على الوعي عبر الذكاء الاصطناعي.....162
القمع الرقمي الناعم: تحديات جديدة وسبل المواجهة 165
الفاشية الرقمية، حين يلتقي رأس المال الاحتكاري باليمين المتطرف.....168
الاشتراكية الرقمية أو الاندثار: درس فنزويلا وصراع الرأسمالية في طورها الأكثر شراسة 177
جيل زد 212 واحتجاجات الشباب في المغرب: من الفضاء الرقمي إلى الشارع.....185
الفصل الرابع: حوار في العمق مع فاطمة الفلاحي (Fatima Alfalahi).....194
مدخل الفصل 194
حوار مع رزكار عقراوي 195
الفصل الخامس: قراءات ودراسات عربية وكردية حول الكتاب 217
مدخل الفصل 217
محمد علي مقلد (Mokaled Mohamad Ali): الذكاء الاصطناعي والبديل الاشتراكي، رؤية من منظور اليسار الرقمي.....219
جاسم سلام عادل (Jasim Salam Adel): رزكار عقراوي، أبو ذكاء اصطناعي؟ لو أبو استعلاء تقني؟ 222
سالم ناصر المهيري (Salem Nasser Al-Muhairi): الذكاء الاصطناعي، تتويجٌ وانتصارٌ لاقتصاد السوق 224
كوران عبد الله (Goran Abdullah): عرض لكتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة» 227
أحمد سلامة (Ahmed Salama): إصدار كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي.. تحديات اليسار والبدائل الممكنة».....229
ماجد الشمري (Majed Al-Shammari): أطياف دون كيشوت والذكاء الاصطناعي! تعقيب على مقال جاسم سلام عادل 233
عبد الحميد برتو (Abdul Hamid Barto): في عالم الذكاء الاصطناعي 236
طارق فتحي (Tarek Fathy): عرض موجز لكتاب رزكار عقراوي، الذكاء الاصطناعي 245

لوله حميد (Lula Hamid): الذكاء الاصطناعي والرياضة، سؤال غائب في زمن الرأسمالية 247
ثائر أبو رغيف (Thaer Abu Ragheef): الذكاء الاصطناعي وتعزيز اغتراب العمال، منظور ماركسي.....249
خالد حسين (Khaled Hussein): الذكاء الاصطناعي في قبضة الرأسمالية، قراءة نقدية 251
صباح كنجي (Sabah Kanji): مع رزكار عقراوي والذكاء الاصطناعي من جديد.....257
غسان الرفاعي (Ghassan Al-Rifai): عزيزي رزكار عقراوي، حول كتابك المميز عن الذكاء الاصطناعي.....263
فواز فرحان (Fawaz Farhan): ضوء على الذكاء الاصطناعي الرأسمالي.....265
عبده حمد الدوسري (Abdu Hamad Al-Dosari): كتاب يفتح جبهة فكرية عالمية في وجه هيمنة الخوارزميات.....273
أحمد سليمان (Ahmed Suleiman): هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون إنسانياً؟ قراءة في أطروحات رزكار عقراوي.....275
هيوا عمر (Hiwa Omar): الثورة الرقمية وتحدياتها أمام اليسار، نحو إعلام فاعل 277
الفصل السادس: أصداء عالمية 279
مدخل الفصل 279
أليكس ب. كرين (Alex B. Crane): الذكاء الاصطناعي في قبضة الرأسمال، قراءة ماركسية في كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي» 281
صوفيا روزليك (Sofia Rozlik): ثورة في التكنولوجيا، البديل اليساري للذكاء الاصطناعي 284
أليساندرا تشياتيني (Alessandra Ciattini): الجمهورية التكنولوجية لبالانتير تحتاج إلى الفكر الرجعي لتبرير نفسها ذاتياً 286
ك. كابس (K. Kaps): أفكار حول مقال رزكار عقراوي عن الذكاء الاصطناعي.....293
غريغ ليشنر (Greg Leichner): حين تتزوج تكنولوجيا السيليكون من الفاشية 310
بوراك غورنتاش (Burak Görentaş): ملاحظات حول كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي» 314
أوزجان يازيجي (Özcan Yazıcı): رزكار عقراوي، الاشتراكية الرقمية ودمقرطة المعرفة 315

القانون والأخلاقيات في التكنولوجيا – نشرة دورية (Law and Ethics in Tech): استشهاد بتحليل رزكار عقراوي للفاشية الرقمية 318
الفصل السابع: صدى الكتاب، حوارات القراء وردود الكاتب 320
مدخل الفصل 320
المحور الأول: الترحيب والإشادة النقدية 322
المحور الثاني: أسئلة فكرية وفلسفية 327
المحور الثالث: التساؤلات النقدية حول الطرح 330
المحور الرابع: الجدل حول المفاهيم والمنهجية 335
المحور الخامس: النقد الجذري 340
المحور السادس: قضايا تقنية ومعرفية 345
المحور السابع: قضايا الجنس والطفولة والعلاقات الإنسانية 349
المحور الثامن: الأبعاد الدولية والجيوسياسية 352
المحور التاسع: أسئلة عملية حول النشر والوصول 356
المحور العاشر: مداخلات متنوعة 359
المحور الحادي عشر: تعليقات ختامية دالّة 375
أربعون سؤالاً وجواباً حول نصوص الكتاب 380
أولاً: أسئلة حول الفصل الأول 380
ثانياً: أسئلة حول الفصل الثاني 387
ثالثاً: أسئلة حول الفصل الثالث 394
خاتمة الكتاب 399
المصادر والمراجع 407
أولاً: تقارير المنظمات الدولية والأممية 407
ثانياً: منظمات حقوق الإنسان والتقارير الحقوقية 408
ثالثاً: مراكز البحث والمختبرات والمنظمات المتخصصة 410
رابعاً: الدراسات والأوراق الأكاديمية 412
خامساً: الكتب 412

سادساً: المقالات والدراسات النظرية.....413
سابعاً: المنصات والمشاريع الرقمية المفتوحة 413
ثامناً: البيانات والعرائض الجماعية 414
تاسعاً: التقارير والمواد الصحفية 414
عاشراً: مؤلفات الكاتب ومقالاته المشار إليها في الكتاب.....417
حادي عشر: المصادر الأصلية لنصوص المشاركات والمشاركين.....418
ثاني عشر: أعمال سينمائية مشار إليها.....419
نبذة عن رزكار عقراوي.....420

الأفكار الأساسية للكتاب

أولاً: الرأسمالية الرقمية وتحولاتها وأشكال هيمنتها

1. الرأسمالية الرقمية اليوم: يشهد العالم تسارعاً غير مسبوق في تطور الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وتتركز ملكية أدواتهما ومواردهما الأساسية في أيدي حفنة من الشركات الرأسمالية الاحتكارية المدعومة من الدول الكبرى. وقد امتدت هيمنة الرأسمالية الرقمية من الاقتصاد وسوق العمل إلى الحروب والقمع وتشكيل الوعي.

2. الثورة الرقمية والتناقض الطبقي: تفتح الثورة الرقمية آفاقاً غير مسبوقة للتقدم الإنساني، من تحرير الإنسان من العمل المرهق وتقليص ساعات العمل، إلى تسريع البحث العلمي وتوسيع الوصول إلى المعرفة والتعليم ومكافحة الفقر والأمراض. غير أن سيطرة رأس المال على أدواتها وثمارها تحد من هذه الإمكانات، وتعمق التفاوت الطبقي، فيما تستحوذ الاحتكارات الرأسمالية والدول الكبرى على القسم الأكبر من مكاسب التقدم التكنولوجي.

3. عدم حياد الذكاء الاصطناعي والمنصات والتطبيقات الرقمية: الخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية ليست محايدة، فهي تطور وتمول وتدار داخل علاقات إنتاج رأسمالية، وتعكس في تصميمها وبياناتها وأولوياتها مصالح من يملكها ويتحكم فيها. ولذلك يبقى السؤال الأساسي: من يملك هذه التكنولوجيا، ومن يوجهها، ولمصلحة من تعمل، وكيف؟

4. تشكيل الوعي والعبودية الرقمية الطوعية: تؤثر الخوارزميات والذكاء الاصطناعي بصورة متزايدة في تشكيل الوعي والآراء والسلوك الاجتماعي، وفق مصالح الشركات الرأسمالية المالكة للمنصات والدول الكبرى. وتتسع أشكال العبودية الرقمية الطوعية، وتتزايد مخاطر إضعاف التفكير الإنساني المستقل، وتحويل البيانات والسلوك البشري إلى مصادر للربح والمراقبة والتحكم.

5. القمع والقتل والفاشية الرقمية: تتيح أدوات المراقبة والتحكم الرقمي وأنظمة الاستهداف العسكري أشكالاً جديدة من القتل والتدمير والقمع وتقييد الحريات. ويمنح التقارب بين بعض قوى اليمين المتطرف واحتكارات التكنولوجيا قدرات خطيرة على توسيع المراقبة والتضليل والتحكم بالمجتمعات، بما يعزز مخاطر الفاشية الرقمية.

ثانياً: اليسار الرقمي وأسس التجديد والبدائل

6. اليسار الرقمي: ينطلق اليسار الرقمي من التراث الاشتراكي وتجاربه الفكرية والنضالية، وفي مقدمتها الماركسية بوصفها منهجاً تحليلياً حياً لفهم علاقات الإنتاج والصراع الطبقي وآليات الاستغلال، ويسعى إلى تطوير هذا التراث في ضوء الثورة الرقمية. فكما حلل ماركس وإنجلز رأسمالية عصرهما بأدوات زمنهما، تقع على اليسار اليوم مهمة توظيف هذا المنهج في تحليل الرأسمالية الرقمية وأشكال استغلالها الجديدة. ولمواجهة رأسمالية تجدد نفسها باستمرار في المجالات كافة، يحتاج اليسار بدوره إلى تجديد ذاته، واليسار الرقمي توجه لتطويره فكرياً وتنظيمياً وعملياً، يتكامل مع تياراته القائمة.

7. التجديد الفكري والتنظيمي: ينطلق التجديد الفكري من الواقع إلى النظرية، ويقرأ التجارب الاشتراكية السابقة والقائمة قراءة نقدية وفق سياقها التاريخي. ويشمل التجديد التنظيمي تطوير آليات اتخاذ القرار، وتوسيع مشاركة الأعضاء والعضوات، وتعزيز حضور النساء والشباب في القيادة، والتوجه نحو أشكال تنظيمية أكثر جماعية وأفقية ومرونة.

8. التكامل بين النضال الرقمي والعمل الميداني: يكمل النضال الرقمي العمل الميداني والتنظيم الجماهيري على الأرض، ويفتح إمكانات جديدة لتعزيزه وتوسيع تأثيره. وتكمن قوة اليسار في تحويل التواصل والتضامن عبر الشبكات إلى فعل جماعي ملموس يخدم نضالات شغيلات وشغيلة اليد والفكر وعموم الجماهير.

9. الاستقلالية اليسارية والركائز الخمس: يقوم مفهوم الاستقلالية اليسارية على خمس ركائز مترابطة ومتكاملة، هي الاستقلالية السياسية والتنظيمية والمالية والإعلامية والرقمية. وتتطلب الركيزة الرقمية تطوير القدرات التكنولوجية والرقمية المستقلة لليسار، والتحرر التدريجي من تبعيته للمنصات والشركات الرأسمالية الكبرى.

10. الاشتراكية الرقمية والعدالة الاجتماعية: تتيح التكنولوجيا إمكانات جديدة للتخطيط الديمقراطي والإدارة الجماعية للموارد، ولتوزيع الثروة والمعرفة بصورة أكثر عدالة، ويتطلب ذلك الدفاع عن حقوق العاملات والعمال وتقليص ساعات العمل. ويقوم الطريق إلى الاشتراكية الرقمية على التمييز بين الهدف الأبعد، وهو التغيير الاشتراكي القائم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج كافة، بما فيها الرقمية، والخطوات الممكنة الآن التي تقرب المسافة إليه.

ثالثاً: الأممية اليسارية الرقمية، الضرورة والمبادئ والأهداف

11. ضرورة الأممية اليسارية الرقمية: في مواجهة رأسمالية رقمية عابرة للحدود، يصعب على القوى اليسارية، حين تعمل منفردة، مواجهة الاحتكارات التكنولوجية الكبرى التي تملك البيانات والمنصات والبنى التحتية الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي، وتوظفها في تعميق الاستغلال والسيطرة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى بناء أممية يسارية رقمية تعزز التعاون والتضامن بين القوى اليسارية، وتنسق نضالاتها المشتركة على المستوى العالمي.

12. التعددية والاستقلالية والتعاون الطوعي: يستند بناء الأممية اليسارية الرقمية إلى احترام التعددية واستقلالية التنظيمات، والبحث عن القواسم المشتركة، وتطوير أشكال تشاركية ومرنة للتنسيق والتعاون. وهي إطار للتكامل والعمل المشترك، بعيد عن صيغة الحزب العالمي المركزي، تتطور آلياته بصورة ديمقراطية وفق التجربة والحاجة.

13. التضامن الأممي والعمل الجماعي المنظم: يقوم مشروع الأممية اليسارية الرقمية على نقل التضامن بين القوى اليسارية من مستوى المواقف والبيانات إلى تعاون عملي منظم، يدعم النضالات العمالية والنسوية والحقوقية والديمقراطية، ويواجه الحروب والقمع والعنصرية والفاشية الرقمية، ويربط العمل الرقمي بالنضالات الاجتماعية والميدانية.

14. المعرفة والتكنولوجيا حقاً عاماً تحت الرقابة الديمقراطية: ينبغي أن تخرج القرارات المتعلقة بتطوير الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية واستخداماتهما من احتكار الشركات الرأسمالية والدول الكبرى، عبر توسيع المشاركة الديمقراطية والرقابة المجتمعية، وضمان الشفافية والمساءلة، وإشراك العاملات والعمال والمستخدمين والمستخدمات في القرارات التي تؤثر في حياتهم. ويشكل توسيع الوصول الحر إلى المعرفة، ودعم البرمجيات مفتوحة المصدر والبنى الرقمية العامة، خطوة أساسية نحو تعزيز العدالة والحقوق الرقمية.

15. الأممية اليسارية الرقمية ضمن النضال الاشتراكي الأوسع: تمثل الأممية اليسارية الرقمية أحد تكتيكات النضال في مواجهة الرأسمالية الرقمية، وتتكامل مع النضال في الميادين السياسية والنقابية والاجتماعية والفكرية من أجل التغيير الاشتراكي. وقد غدت اليوم الجانب الأهم في العمل الأممي، بعدما أصبح الفضاء الرقمي إحدى الساحات الرئيسية للصراع الطبقي والسيطرة على الوعي، ولذلك يمكن أن يشكل بناؤها نقطة انطلاق لتجديد العمل الأممي في الميادين الأخرى.

رابعاً: من الفكرة إلى الممارسة، الممهدات والمقترحات العملية وآفاق خمس سنوات

16. الممهدات المترابطة والبناء المحلي: تقوم الأممية اليسارية الرقمية على ممهدات مادية وتنظيمية وفكرية متكاملة، يضعف تعثر إحداها ما سواها. ويشكل تطوير اليسار رقمياً في كل بلد أحد أسس بنائها، فالأممية شبكة تستمد قوتها من قوة عقدها، وكل تنظيم يبني قدراته محلياً يضيف إليها عقدة فاعلة.

17. التمويل المستقل والعدالة في توزيع الثروة الرقمية: التمويل المشروط توجيه مشروط، ولذلك ينبغي أن يستند تمويل الأممية إلى اشتراكات التنظيمات المشاركة والتمويل الجماهيري والتعاوني، مع ضمان الشفافية والرقابة الديمقراطية على الموارد. ويبقى النضال من أجل فرض ضرائب تصاعدية على الشركات التكنولوجية الكبرى وإعادة توزيع مكاسب الثورة الرقمية جزءاً من المطالب العامة للعدالة الرقمية.

18. الوعي الرقمي والتعليم والكفاءات والنضال التشريعي: يتطلب بناء القاعدة الاجتماعية والتقنية للأممية وعياً رقمياً طبقيا ينقل الأعضاء والعضوات والجماهير من الاستخدام السلبي للتكنولوجيا إلى فهم آليات عملها والمشاركة في توجيهها، ومنظومة تعليمية مستقلة، وجمع الكفاءات التقنية المتفرقة عبر الحدود في فرق عمل مشتركة، ونضالاً قانونياً وتشريعياً يحمي الحقوق بالتوازي مع بناء البدائل التقدمية.

19. البداية العملية والبنية الشبكية الديمقراطية: يمكن أن تبدأ الأممية باجتماع عام عبر الإنترنت، مفتوح لأوسع مشاركة ممكنة، للاتفاق على أولويات مشتركة وآليات أولية للتنسيق. وتقوم على شبكات محلية وإقليمية وعالمية، وفق آليات ديمقراطية وشفافة، مع تدقيق رقمي داخل كل تنظيم يحدد مستوى تبعيته للمنصات الاحتكارية ويضع خطة واقعية للتحرر التدريجي منها.

20. أدوات الصمود والتنسيق والتضامن الرقمي: تشمل المقترحات العملية شبكة تنسيق لامركزية تعتمد على بروتوكولات مفتوحة، وبروتوكولاً للتضامن الرقمي يحدد آليات الاستجابة السريعة للقمع

والحجب والهجمات الرقمية، وصندوق تمويل أممياً مستقلاً وشفافاً، وشبكة كفاءات تقنية تحمي المشاركين والمشاركات وبياناتهم، وخارطة للمبادرات التقدمية القائمة تجنب تكرار الجهود.

21. البدائل التقنية والمعرفية والتطوير التدريجي: وتتضمن المقترحات مختبرات تقنية متخصصة، ومنصة تعليمية مفتوحة متعددة اللغات تولي اهتماماً خاصاً للغات الجنوب العالمي، ولجاناً للذكاء الاصطناعي، وتعاونيات رقمية، وشراكات مع مجتمعات البرمجيات الحرة. ويمكن البدء بتطوير الأدوات القائمة وتكييفها، ثم الانتقال تدريجياً إلى بناء بدائل تقدمية في التواصل الاجتماعي والبحث والذكاء الاصطناعي، وفق الإمكانات المتاحة وتحت إدارة ورقابة ديمقراطيتين.

22. الحقوق والعدالة الرقمية وآليات المتابعة: وتمتد المقترحات إلى شبكة قانونية وحقوقية للتقاضي أمام المحاكم المحلية والدولية وإعداد قوانين نموذجية، وصياغة إعلان عالمي للحقوق والعدالة الرقمية، وحملة أممية لمناهضة توظيف الذكاء الاصطناعي في الحروب والقتل والقمع، وبرنامج للعدالة الجندرية، إلى جانب ملتقى رقمي دوري يعمل بمنطق ورشة العمل، ووحدات مستقلة للرصد والتقييم.

23. السنتان الأولى والثانية، بناء القاعدة المحلية والتوسع الإقليمي: يغلب العمل المحلي في السنة الأولى، إذ تبدأ التنظيمات المشاركة بتأمين اتصالاتها وبياناتها وتقييم تبعيتها الرقمية، وتنطلق شبكة التنسيق والصندوق وشبكة الكفاءات والملتقى الدوري. وفي السنة الثانية ينتقل الثقل إلى المستوى الإقليمي، فتنطلق المنصة التعليمية والشبكة القانونية، وتطور المختبرات المشتركة أدوات تجريبية لأمن الاتصالات، وتتقدم تنظيمات عدة في تطوير آلياتها الداخلية.

24. السنتان الثالثة والرابعة، اختبار التضامن وبناء البدائل المشتركة: في السنة الثالثة، قد يخضع بروتوكول التضامن الرقمي لاختبارات عملية في مواجهة القمع والحجب والهجمات الرقمية، وتظهر التعاونيات الرقمية الأولى نتائج ملموسة، وتتوسع حملة مناهضة الذكاء الاصطناعي العسكري والقمعي. وفي السنة الرابعة، يتوقع أن تتطور منظومة رقمية مشتركة تجمع التعليم والبحث والتواصل، وتظهر نتائج أولية للنضال القانوني والتشريعي، مع إطلاق نسخ تجريبية من شبكات تواصل ومنصات بحث تقدمية.

25. السنة الخامسة وأفق التحول في الوعي الجماهيري: قد تشهد السنة الخامسة طرح مشروع الإعلان العالمي للحقوق والعدالة الرقمية، وتطوير نماذج ذكاء اصطناعي تعاونية تقدمية مفتوحة المصدر وتحت رقابة مجتمعية، وتعزيز مشاركة النساء في بناء التكنولوجيا، وتوسيع التعاون الأممي إلى ميادين النضال العمالي والجماهيري والمناخ ومناهضة الحروب. غير أن الأثر الأعمق يتمثل على الأرجح في تحول الوعي الجماهيري نحو فهم الطبيعة الطبقية للتكنولوجيا والمشاركة الواعية في بناء بدائلها الجماعية والديمقراطية. وتبقى هذه الصورة تصوراً مفتوحاً للنقاش، يتوقف تحقيقه على الإرادة الجماعية وموازين القوى.

مقدمة الكتاب

لماذا هذا الكتاب، ولماذا الآن؟

ما استدعى إصدار هذا الكتاب في هذه اللحظة بالذات هو التسارع الكبير في تطور الرقمنة والذكاء الاصطناعي خلال الفترة الأخيرة، وما رافقه من تحولات عميقة في بنية الرأسمالية وأدوات هيمنتها. فما كان في السابق تحليلاً نظرياً وتحذيراً من احتمالات قادمة، أصبح واقعاً يومياً ملموساً أمام الجميع: احتكارات تكنولوجية تتحكم في الاقتصاد وسوق العمل، وأنظمة ذكاء اصطناعي توظف في الحروب والمراقبة والقمع، وخوارزميات تعيد تشكيل الوعي الاجتماعي ذاته. وقد كان هذا التطور أسرع من القدرة على متابعة تحولاته بالكتابة والتحليل.

ومن هنا، يقوم الكتاب في أساسه على المساهمة في الحوار وتقديم مقترحات للإجابة عن سؤال جوهري: كيف نقاوم الرأسمالية في طورها المتقدم ونفتح الطريق نحو بديل اشتراكي إنساني أكثر عدلاً، محلياً وعالمياً، بعدما طورت قدراتها في مختلف المجالات، وبالأخص في المجال الرقمي، إلى حد مكنها من إحكام هيمنتها بأدوات أكثر تطوراً؟ فمقاومة رأسمالية تجدد نفسها باستمرار في مختلف المجالات، والعمل على تجاوزها، يتطلبان من اليسار أن يجدد نفسه فكرياً وتنظيمياً وعملياً، وأن يطور أدواته وأساليب نضاله بما يتناسب مع تحولات العصر.

وفي ضوء هذه التطورات، وانطلاقاً من هذا السؤال، كتبت مجموعة من النصوص الجديدة التي تتناول جوانب مختلفة من التحولات الرقمية وتداعياتها السياسية والاجتماعية. وتلتقي جميعها عند فكرة محورية، وهي أن تجاوز الرأسمالية الرقمية وبناء بديل إنساني أكثر عدلاً ومساواة يتطلبان تطوير اليسار الرقمي وبناء أممية يسارية رقمية فاعلة، قادرة على تعزيز التعاون والتنسيق والعمل المشترك بين القوى اليسارية على المستوى العالمي.

التحولات المتسارعة في الرأسمالية الرقمية وتحديات اليسار

شهدت الفترة الأخيرة تسارعاً كبيراً في تطور الرقمنة والذكاء الاصطناعي، تجاوز الكثير مما شهدته التكنولوجيا في تاريخها القريب. ظهرت نماذج جديدة أكثر تقدماً من سابقاتها، وعوامل ذكية مستقلة قادرة على تنفيذ سلاسل من القرارات دون إشراف بشري مباشر، إلى جانب التوسع في التوظيف العسكري والأمني للخوارزميات في تحديد الأهداف البشرية واتخاذ قرارات القمع والقتل

والتدمير. كما كشفت الحرب التجارية على الرقائق الإلكترونية أن هذه التكنولوجيا أصبحت أداة رئيسية في الصراعات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

وفي موازاة هذه التطورات، برز تحول آخر أقل وضوحاً وأكثر خطورة. فقد بدأت دراسات علمية ترصد الآثار المحتملة للاعتماد المفرط على أدوات الذكاء الاصطناعي في القدرات الذهنية البشرية، ومنها تراجع مهارات التركيز والصياغة والتفكير النقدي، والاعتياد على تلقي الإجابات الجاهزة دون بذل الجهد اللازم للوصول إليها. وإذا كان فقدان الوظائف وتطور ذكاء يتجاوز القدرات البشرية يتصدران النقاش العام، فإن الخطر الصامت يتمثل في احتمال تآكل القدرة على التفكير المستقل، في الوقت الذي يشعر فيه الإنسان بأنه أصبح أكثر قدرة وسرعة. ومع انتشار الإدمان الرقمي والخوارزميات المصممة لإطالة الارتباط بالشاشات، تتعزز ظاهرة العبودية الرقمية الطوعية، وهي طوعية في ظاهرها، لكنها مفروضة موضوعياً بفعل التحولات في علاقات الإنتاج وأساليبه، حيث أصبح الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية ضرورة متزايدة للعمل والتعلم والتواصل والمشاركة في الحياة الاجتماعية.

وهكذا يجد الإنسان نفسه منخرطاً في منظومة رقمية يصعب الانفصال عنها، ويمارس تبعيته لها بصورة تبدو اختيارية، بينما تفرضها عليه الشروط الاقتصادية والاجتماعية السائدة. وتستفيد الرأسمالية الرقمية من هذه التبعية في تعزيز سيطرتها على الوعي والسلوك، وتحويل وقت الإنسان واهتمامه وبياناته إلى مصادر متواصلة لتراكم الأرباح.

وفي الاتجاه ذاته، أصبحت الفاشية الرقمية أكثر وضوحاً وعلنية، مع تنامي التحالف بين رأس المال الاحتكاري الرقمي واليمين القومي المتطرف، وتزايد توظيف التكنولوجيا في خدمة التوجهات السلطوية والعسكرية. فقد برزت توجهات سياسية وطبقية لدى بعض الشركات التكنولوجية الكبرى تتجاوز حدود النشاط الاقتصادي والتقني، وتدعو إلى توظيف الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في تعزيز القدرات العسكرية والأمنية للدول، والتوسع في المراقبة والسيطرة وتحديد الأهداف البشرية والعسكرية، مع تجاهل الآثار الإنسانية والاجتماعية المدمرة لهذه الاستخدامات.

وتعكس هذه التوجهات طبيعة المصالح الطبقية التي تتحكم في قطاعات واسعة من الرأسمالية الرقمية، حيث تتقدم مصالح رأس المال الاحتكاري والقوى السياسية والعسكرية المتحالفة معه على حقوق الإنسان والحريات والعدالة الاجتماعية.

وكشفت الحروب والاعتداءات العسكرية التي شهدها العالم، وما رافقها من جرائم بحق المدنيين والمدنيات، عن جوانب خطيرة من التحولات في طبيعة الحروب والصراعات الدولية. فقد توسع استخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في الاستهداف والمراقبة والحرب المعلوماتية وتحديد الأهداف البشرية والعسكرية، بما في ذلك استهداف المدنيين والبنى التحتية الحيوية، وأظهر ذلك كيف

يمكن للتفوق التكنولوجي أن يتحول إلى أداة لتعزيز الهيمنة العسكرية والسياسية وارتكاب الجرائم بحق الشعوب.

وشهدت أدوات القمع بدورها تحولات مهمة. فقد توسعت أشكال القمع الرقمي الناعم، التي تعتمد على المراقبة المستمرة، ودفع الأفراد إلى ممارسة الرقابة الذاتية خشية العقوبات الرقمية، وإضعاف النشاط السياسي والاجتماعي من خلال الإحباط والتهميش المنظم.

كما أصبح استخدام البيانات والخوارزميات في تحديد الناشطين والناشطات ومراقبتهم واستهدافهم جزءاً من أدوات السيطرة السياسية والأمنية. وتزداد خطورة هذه الأساليب بسبب صعوبة رصدها وإثباتها بالوسائل التقليدية، وغياب الكثير منها عن تقارير وإحصاءات انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي المقابل، أظهرت تجارب شبابية متعددة، ومنها حراك جيل زد في دول مختلفة، إمكانات جديدة لاستخدام الفضاء الرقمي في التنظيم والنضال والمقاومة. فقد استطاعت الأجيال الشابة توظيف التطبيقات والمنصات الرقمية في تطوير أشكال تنظيمية أفقية ولامركزية، وفي طرح مطالب تتعلق بالصحة والتعليم والعمل والكرامة والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد، في مواجهة السياسات الرأسمالية التي تعمق التفاوت الطبقي وتقلص الخدمات العامة. وبرزت هذه التجارب في عدد من دول الجنوب العالمي، كما في كينيا ونيبال ومدغشقر والمغرب، حيث ارتبطت الاحتجاجات بالبطالة والفساد وتردي الخدمات وتدهور الأوضاع المعيشية، وكذلك في دول الشمال، حيث استخدمت الحركات الطلابية والحقوقية والعمالية واليسارية والمناخية، والحركات المناهضة للحروب وقتل المدنيين، الأدوات الرقمية في التعبئة والتنسيق بين الجامعات ومواقع العمل والمدن وعبر الحدود.

وتكشف هذه التجارب، على اختلاف ظروفها وسياقاتها، أن الأجيال الشابة في الشمال والجنوب تواجه تحديات متقاربة ترتبط بالتناقضات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي، من البطالة والعمل الهش واتساع الفوارق الطبقية إلى تراجع الخدمات العامة وانسداد الآفاق أمام قطاعات واسعة من الشباب. كما توضح أن الفضاء الرقمي أصبح أداة مهمة للربط بين هذه النضالات ولتبادل الخبرات والشعارات وأساليب التنظيم، بما يفتح فرصاً جديدة لبناء تضامن طبقي عابر للحدود ينطلق من القاعدة، ويربط المطالب الاجتماعية والاقتصادية بالنضال من أجل العدالة والمساواة والتحرر، ويمهد لتطوير أشكال جديدة من التنسيق الأممي بين القوى اليسارية والحركات الاجتماعية.

كما كشفت هذه التجارب أهمية التكامل بين النشاط الرقمي والتحرك الميداني، والقدرة على الانتقال من الفضاء الافتراضي إلى الشارع والعودة إليه لمواصلة التنظيم والتعبئة. وأظهر القمع الميداني والرقمي الذي واجهته هذه التحركات أن السلطات تدرك أيضاً إمكانات هذه الأدوات في التعبئة والاحتجاج.

وتؤكد هذه التحولات مجتمعة أن اليسار يواجه واقعاً جديداً يتطلب تطوير قدراته الفكرية والتنظيمية والتكنولوجية، وتعزيز ارتباطه بالنضالات الجماهيرية، حتى يكون قادراً على التأثير في اتجاه هذه التحولات.

القسم الأول: اليسار الرقمي والأممية اليسارية الرقمية

الفصل الأول، إعادة بناء اليسار من الداخل

يتناول الفصل الأول مشروع اليسار الرقمي، وهو المفهوم الذي طرحته منذ بداية الألفية الثالثة باسم «اليسار الإلكتروني»، وأعود إليه هنا لأجمع أسسه وشروطه ومتطلباته في نص واحد. وهو تيار تطويري مكمل داخل اليسار، يحافظ على قيمه ومبادئه وانحيازاته الطبقية، ويعمل على تجديد أدواته وأشكاله ومنهجيته وخطابه وبنيته التنظيمية، مع بقاء التغيير الاشتراكي أفقاً أساسياً.

ويتوقف الفصل عند التحولات التي أحدثتها الثورة الرقمية في طبيعة القوة، ومخاطر الفضاء الرقمي بوصفه فضاء طبقياً، ثم يتناول التجديد الفكري من خلال منهج الانتقال من الواقع إلى النظرية، والتمييز بين ما هو مطلوب نظرياً وما هو ممكن في الظروف الراهنة، والقراءة النقدية للتجارب الاشتراكية السابقة والقائمة، واعتماد تحسين حياة شغيلات وشغيلة اليد والفكر معياراً أساسياً.

وفي مجال التجديد التنظيمي، يقدم الفصل مقترحات عملية تنطلق من مبدأ أن القاعدة الحزبية هي مصدر السلطات، وتشمل حق المبادرة للقاعدة، والاستفتاء الداخلي، والعضوية المرنة والمركبة، والقضاء الداخلي المستقل، وتعدد المنابر، والقيادة الجماعية وتداول المواقع، والشفافية المالية، والكوتا للشباب والنساء، واستقطاب الكفاءات التقنية، والعمل المشترك مع سائر قوى اليسار والنقابات والمنظمات المستقلة، مع الاستفادة من تجارب تنظيمات يسارية مختلفة.

ويختتم الفصل بتناول الأدوات العملية، من بناء البنية الرقمية المستقلة إلى الاستخدام التقدمي والنقدي للذكاء الاصطناعي ومواجهة التضليل، مع التأكيد على الترابط بين العمل الرقمي والميداني، فالإنسان المنظم يبقى القلب النابض لأي حركة يسارية.

الفصل الثاني، الأممية اليسارية الرقمية من التشخيص إلى البرنامج

ينطلق الفصل الثاني مما كشفته الانتخابات في البرازيل وألمانيا وفرنسا وكولومبيا عن قدرة المنصات الرأسمالية على التأثير في الوعي الجماهيري ومسار التنافس الانتخابي، ومن العقوبات الرقمية التي فرضت على قضاة المحكمة الجنائية الدولية، ليخلص إلى أن الاستقلالية الرقمية أصبحت الركيزة الخامسة لأي مشروع يساري، إلى جانب استقلاليته السياسية والإعلامية والتنظيمية والمالية.

ويقرأ تجربة الأمميات الثلاث الأولى بحثاً عن درسها المشترك، بعيداً عن استنساخ هياكلها الهرمية، ويطرح الأممية اليسارية الرقمية بوصفها شبكة تعاون عالمية لإنتاج التكنولوجيا التقدمية خارج منطق السوق ومناهضة الرأسمالية الرقمية، تقوم على تحالفات عملية ومرنة تحفظ لكل طرف استقلاليته الفكرية والتنظيمية محلياً وعالمياً.

ثم يقدم مقترحات عملية، من الخروج التدريجي من البنية التحتية الرأسمالية وشبكة التنسيق اللامركزية وبروتوكول التضامن الرقمي، إلى التعاونيات الرقمية والإعلان العالمي للحقوق والعدالة الرقمية وحملة تجريم توظيف الذكاء الاصطناعي في الحروب والقتل، ويقترح أن تقوم الأممية على شبكات محلية وإقليمية وعالمية، تبقى فيها المبادرة في يد من يعملون على الأرض، ويرسم صورة استشرافية لها بعد خمس سنوات من العمل المتراكم. ويبقى أفقها الأبعد الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الرقمي، بوصفها جزءاً من الملكية العامة لوسائل الإنتاج كافة في مجتمع اشتراكي ديمقراطي وإنساني.

الفصل الثالث، نصوص في معركة التحرير الرقمي

ويضم الفصل الثالث ثمانية نصوص كتبتها خلال الفترة الأخيرة، تناولت فيها مجموعة من التحولات والتحديات المرتبطة بالرأسمالية الرقمية، من «القنبلة الصامتة» وتفكيك القدرة الإنسانية على التفكير المستقل، إلى «اليسار ومعركة الخوارزميات» ومحاوره العشرة لبديل تحرري للذكاء الاصطناعي، ومنهج ماركس وإنجلز في قراءة التكنولوجيا ساحة للصراع الطبقي، وآليات السيطرة على الوعي والقمع الرقمي الناعم، وقراءة بيان بالانتير بوصفه إعلاناً صريحاً للفاشية الرقمية، ودرس الاعتداء على فنزويلا، وصولاً إلى حراك جيل زد 212 في المغرب، شهادة حية على أن المقاومة ممكنة الآن وبأدوات الخصم ذاتها.

وقد كتب كل نص منها ليقرأ مستقلاً، وترجمت هذه النصوص إلى عشرات اللغات. وتجمعها قناعة واحدة، وهي أن التكنولوجيا ساحة صراع طبقي، وأن تشخيص الهيمنة يكتمل حين يقترن بالبحث عن البدائل وتنظيم المقاومة.

إلى ماذا يهدف هذا الكتاب؟

يسعى هذا الكتاب إلى المساهمة في إثراء النقاش اليساري وفتح حوار فكري وسياسي جماعي، لا سيما في ظل محدودية الدراسات والأبحاث اليسارية التي تتناول الثورة التكنولوجية وتحولاتها وتأثيراتها السياسية والاجتماعية، بعيداً عن ادعاء امتلاك الأجوبة النهائية، وبالاستفادة من إسهامات مختلف قوى اليسار وتجاربها ونقدها.

والمنطلق الأساسي لهذا الكتاب أن الخوارزميات والذكاء الاصطناعي والمنصات والبيانات والبنية التحتية للشبكات ليست أدوات مستقلة عن المجتمع، وإنما تتحدد أولوياتها واتجاهات تطورها واستخداماتها، وفق علاقات الملكية والسيطرة والمصالح الطبقية التي تتحكم فيها.

ويكتفي الكتاب بإشارات محدودة إلى التحليل النظري للرأسمالية الرقمية وطبيعتها، حيثما اقتضى السياق ذلك، إذ تتعدد القراءات في هذا الحقل داخل اليسار العالمي. وينصب تركيزه على ما يبدو أكثر إلحاحاً في المرحلة الراهنة، وهو سبل المواجهة، واليسار الرقمي وما يقتضيه من تجديد فكري وتنظيمي، وما يمكن أن يبنيه، إلى جانب الأممية اليسارية الرقمية، من بدائل عملية.

فالهيمنة الرقمية قابلة للمواجهة والتفكيك، والخيار في جوهره سياسي وطبقي قبل أن يكون تقنياً. والمعركة اليوم هي المساهمة في تحديد اتجاه تطور التكنولوجيا وملكيتها واستخداماتها، والعمل على توجيهها نحو خدمة الأغلبية الاجتماعية، قبل أن تترسخ بنى الهيمنة الرأسمالية الرقمية إلى حد يجعل تفكيكها أكثر صعوبة.

الكتاب السابق وما كتب حوله في القسم الثاني من الكتاب

وسبق هذا الكتاب كتاب آخر هو «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة، التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟» الصادر في آذار/مارس 2025، بالعربية والإنكليزية في وقت واحد، وترجم بعدها إلى 30 لغة أخرى، وأتيح مجاناً دون قيود على حقوق النشر.

ومنذ صدور ذلك الكتاب، تحولت الأفكار التي طرحها، إلى جانب المقالات والدراسات التي تلته، إلى مساحة حوار مفتوحة امتدت إلى منصات ومواقع وشبكات تواصل في بلدان كثيرة وبلغات عديدة، وشملت مقالات ودراسات وتعليقات وحوارات وردوداً متبادلة، وإشادات وانتقادات جذرية، وملاحظات مفاهيمية دقيقة، وخلافات واضحة في المنطلقات والاستنتاجات.

وقد ظل هذا الحراك الفكري موزعاً بين صفحات ومنصات مختلفة، مما جعل متابعته صعبة على القارئات والقراء. ومن هنا جاءت فكرة جمع هذه القراءات والنقاشات في قسم خاص من هذا الكتاب، لتوثيق هذا الجهد الفكري الجماعي، وإتاحة الفرصة للقارئات والقراء للاطلاع على كيفية تشكل الأفكار وتطورها وتعمقها من خلال النقد والحوار المشترك.

ويضم هذا القسم أربعة فصول، حواراً مطولاً أجرته الكاتبة والأديبة فاطمة الفلاحي، ذهبت فيه بأسئلتها إلى المناطق الأكثر حساسية، وقراءات ودراسات عربية وكردية مرتبة بحسب تاريخ نشرها، بما فيها تلك التي تنطلق من موقع ليبرالي يختلف جذرياً مع ما يطرحه الكتاب، وتلك التي كتبت بلغة نقدية مباشرة، وأصداء عالمية كتبها باحثون وأكاديميون من إيطاليا وبريطانيا واليونان وتركيا وكندا والولايات المتحدة وغيرها، بعضها يشتبك مع الأطروحات بأدوات ماركسية صارمة، وأكثر من

سبعين مداخلة من قراء وقارئات ورفاق ورفيقات من مختلف أنحاء العالم مع ردودي عليها، منظمة في محاور موضوعية.

وقد رأيت من الضروري جداً نشر هذه النصوص وإدراجها في الكتاب، لأهمية ما كتبه أصحابها وصاحباتها، ولما تتضمنه من أفكار وتحليلات وملاحظات نقدية مهمة تستحق القراءة والنقاش، ولتعزيز الحوار اليساري الجماعي وتطويره على أساس الانفتاح على الآراء المختلفة والنقد المتبادل.

والتزمت في هذا القسم بقاعدة واحدة، هي أن نصوص الآخرين تُنشر كما كُتبت، كاملة في مضمونها ورأيها ونقدها، واقتصر التدخل على التدقيق اللغوي والتنظيم.

وقد جاء بعض النقد حاداً وصريحاً، وأنا أقدر هذه الصراحة وأرحب بها، فالحوار الذي يضيق بمن يخالفه يفقد معناه، ومن ينتقدني أقرب الناس إلى وأولاهم بصداقتي، لأنه خصص لي من وقته، وقرأ ما كتبت قراءة متأنية، وتجشم عناء الرد. ومن أيد الكتاب بحجة قدم لي ما يعادل ذلك قيمة، لأن تثبيت الصحيح جزء من بناء الفكرة. وقد استفدت من هذه الملاحظات في تطوير الكثير من النقاط، وأشرت في ردودي بوضوح إلى ما اقتنعت به وما اختلفت معه.

كيف رتب هذا الكتاب، وكيف يمكن قراءته؟

ينتظم الكتاب في سبعة فصول ضمن قسمين متكاملين، يضم الأول الفصول الثلاثة الأولى التي تقدم مشروع اليسار الرقمي والأممية اليسارية الرقمية والنصوص التحليلية المرتبطة بهما، أما الثاني فيشمل الفصول الأربعة المتبقية، التي تجمع ما كتب ونشر حول أفكاري وحول الكتاب السابق. ولأن الكتاب إلكتروني، يمكن الدخول إليه من قائمة المحتويات مباشرة، واختيار الموضوع الذي يعني القارئات والقراء.

ويمكن قراءة الفصول الثلاثة الأولى وفق ترتيبها المقترح، أو قراءة نصوص الفصل الثالث بصورة مستقلة، لأنها كتبت في مناسبات مختلفة ونشرت من قبل منفصلة. أما الفصول الأربعة الباقية، فيمكن قراءتها بأي ترتيب. ومن أراد الدخول من الباب القصير، فقسم «أربعون سؤالاً وجواباً» في آخر الكتاب يختصر أطروحاته الأساسية، ويصلح مدخلاً قبل القراءة وخلاصة بعدها.

لغة الكتاب ومن يخاطبهم

يعتمد الكتاب لغة واضحة ومباشرة، بعيدة قدر الإمكان عن التعقيد والمصطلحات التقنية والأكاديمية المتخصصة والمصطلحات الإنكليزية، كي تكون الأفكار في متناول المتخصصين وغير المتخصصين على حد سواء، مع الحفاظ على العمق النقدي والتحليلي.

ويخاطب الكتاب ناشطات اليسار وناشطيه، من أعضاء وكوادر وقيادات ومستقلين ومستقلات، والناشطات والناشطين في النقابات والاتحادات والمنظمات النسوية والحقوقية، والمدافعات والمدافعين عن الحقوق والعدالة الرقمية، والكفاءات التقنية التي تبحث عن توظيف مهاراتها خارج منطق الشركات الرأسمالية الكبرى، والأجيال الشابة، والباحثين والباحثات وطلبة الجامعات، وكل من يعنيه التغيير الاشتراكي والعدالة الاجتماعية، أيا كان انتماؤه التنظيمي أو تياره الفكري.

النشر الإلكتروني المجاني وحقوق النشر

يصدر هذا الكتاب إلكترونياً، ويتاح مجاناً على عدد من المنصات والمواقع المختصة بنشر الكتب، بالتزامن مع نشره عبر أمازون ودور نشر أخرى، بأقل سعر ممكن على المنصات التي تشترط التسعير، ودون أي امتياز حصري لأي منها.

ويقتصر صدوره على النسخة الإلكترونية، استناداً إلى تجربتي السابقة في نشر الكتب إلكترونياً ومجاناً بلغات مختلفة، والتي وصلت إلى عشرات الآلاف من القراء والقارئات بكلفة تكاد تكون معدومة، مع سهولة التحديث والقراءة على مختلف الأجهزة وتقليل الأضرار البيئية.

ويأتي هذا الخيار انسجاماً مع موقفي من حقوق النشر والملكية الفكرية. فالكتاب متاح للجميع مجاناً دون قيود ملكية، ويسمح باستخدام نصوصه بحرية، مع الإشارة إلى المصدر متى أمكن. فالمعرفة في رأيي حق إنساني ينبغي أن يكون متاحاً للجميع، بعيداً عن تسليعها وتقييدها بحقوق الملكية، والنضال من أجل عدالة المعرفة جزء من النضال ضد احتكار المعلومات، ويوازي في أهميته النضال من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالأخص لشغيلات وشغيلة اليد والفكر.

إلى كل من ساهم في هذا النقاش، من رفاق ورفيقات وأصدقاء وأصحاب رأي مخالف، ومن كتب مقالاً أو مداخلة أو ملاحظة أو نقداً، هذا الكتاب لكم، وهو ثمرة جهدكم الجماعي المشترك بقدر ما هو ثمرة جهدي.

رزكار عقراوي

rezgar1@yahoo.com

كاتب وباحث ومنظّر لمفهوم اليسار الرقمي، متخصص في قضايا اليسار والتجديد الفكري والتنظيمي، والثورة التكنولوجية وتأثيراتها السياسية والاجتماعية، ويعمل خبيراً في تطوير الأنظمة والحوكمة الرقمية.

الفصل الأول: اليسار الرقمي مشروعاً لإعادة البناء، التجديد الفكري والتنظيمي

مدخل الفصل

طرح هذه المفاهيم ليس وليد اللحظة، فقد قدمتها منذ بداية الألفية الثالثة في مقالات ودراسات مختلفة، ثم بشكل أكثر تفصيلاً في كتاب «أبرز الأسس الفكرية والتنظيمية لليسار الإلكتروني» الصادر عام 2021، حين كانت التسمية ما تزال «اليسار الإلكتروني»، وفيه وضعت الأسس الأولى لهذا الطرح فكرياً وتنظيمياً. وقد تناولت اليسار الرقمي في مواضع عدة من الفصل الثالث، حين تحدثت عن البديل اليساري الرقمي، وعن استعادة منهج ماركس وإنجلز في قراءة التكنولوجيا بوصفها ساحة صراع طبقي، وعن تجربة جيل كامل أعاد ابتكار التنظيم السياسي من داخل تطبيقات صممت للترفيه. غير أن المفهوم ظل في تلك النصوص حاضراً على هامش موضوعاتها، دون أن أفرد له نصاً مستقلاً يجمع شروطه ومقتضياته في مكان واحد.

من «الإلكتروني» إلى «الرقمي». منذ أكثر من ربع قرن، طرحت هذه الرؤية تحت مسمى «اليسار الإلكتروني»، فقد كانت صفة «الإلكتروني» هي الشائعة في ذلك الوقت، كما في الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والأرشفة الإلكترونية وسواها. ثم استقر الاستعمال في السنوات الأخيرة على «الرقمي»، فصار يقال التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي والسيادة الرقمية. والمفهوم واحد في الحالين، وما تغير هو التسمية التي تواكب لغة كل مرحلة. ولهذا أستخدم في هذا الكتاب «اليسار الرقمي»، مع الإبقاء على «اليسار الإلكتروني» في النصوص القديمة التي نشرت بهذا الاسم.

اليسار الرقمي ليس مجرد رقمنة اليسار. قد توحي التسمية بأن اليسار الرقمي هو استخدام اليسار للأدوات الرقمية وحسب، من مواقع وصفحات ومنصات ونشاطات وحملات على الشبكة، وهذا فهم يختزل المشروع في أدواته. فاليسار الرقمي في جوهره مشروع تطوير فكري وتنظيمي لليسار ذاته، يستجيب لطور جديد من الرأسمالية هو الرأسمالية الرقمية، التي غيرت طبيعة الإنتاج والاستغلال والهيمنة وطرق صياغة الوعي.

وهو يسعى إلى أن يواكب اليسار هذا الطور في فهمه وتحليله، وفي بناه التنظيمية وأشكال عمله وخطابه، حتى يصبح قادراً على مواجهته وتقديم البدائل له. والرقمنة في هذا المشروع جزء من أدواته، أما جوهره فأبعد من ذلك.

تيار تطويري مكمل. واليسار الرقمي، كما يطرحه هذا الفصل، امتداد لليسار التقليدي وتيار تطويري مكمل له، يسعى إلى تحديث الأسس الفكرية والتنظيمية بما ينسجم مع طبيعة العصر. وهو

طرح يدرك حدوده، فالفضاء الرقمي ساحة مهمة للصراع الطبقي في المرحلة الراهنة، لكنه ليس الساحة الوحيدة، ولا يمكن أن يحل النضال الرقمي محل النضال الطبقي والجماهيري والميداني. فاليسار الرقمي لا يسعى إلى استبدال أشكال النضال القائمة، وإنما إلى تطوير أدواتها وتوسيع مجالاتها وتعزيز قدرتها على التنظيم والتأثير، وربطها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي أحدثتها الرأسمالية الرقمية. وهو بهذا المعنى تجديد لليسار من داخله، وليس قطيعة مع تاريخه أو مبادئه أو أهدافه الاشتراكية.

الرقمي لا يغني عن الميداني. ولهذا يقف في قلب هذا الفصل شرط لا تنازل عنه، وهو وصل الرقمي بالميداني. فمن لا وجود له في الشوارع والنقابات والأحياء والجامعات ومواقع العمل، لن ينفعه حضوره على الشاشات مهما اتسع.

التاريخ النضالي وحده لا يكفي. ثمة تناقض مؤلم يتكرر بأشكال مختلفة في تجارب اليسار عبر القارات والحقب، فهناك تنظيمات يسارية تمتلك تاريخاً نضالياً راسخاً، وقدرات تحليلية دقيقة، وإخلاصاً حقيقياً لقضايا الجماهير، ومع ذلك تجد نفسها في حالة تراجع متصاعد على صعيد التأثير الجماهيري والحضور السياسي الفاعل. الإخلاص موجود، وعدالة القضية لا جدال فيها، والتضحيات حقيقية وموثقة عبر أجيال متتالية. غير أن شيئاً ما يظل ناقصاً في المعادلة حين لا يتحول كل هذا إلى قوة تغيير منظمة ومؤثرة في الواقع.

موضع الحاجة إلى التطوير. فالقيم والمبادئ ثوابت راسخة، وموضع الحاجة إلى التطوير هو الأدوات، وأشكال التنظيم التي لم تواكب تحولات العصر بالقدر الكافي، والخطاب الذي يحتاج إلى اقتراب أكبر من اللحظة التي يعيشها الناس، والعلاقة مع الفضاء الرقمي التي تراوحت بين الاستخدام المحدود والتحفظ الجزئي، دون أن تبلغ بعد ما هو مطلوب فعلاً، وهو اشتباك نقدي واع يعيد صياغة أدوات النضال في ضوء التحولات البنيوية العميقة التي أحدثتها الثورة الرقمية في مختلف المجالات، وفي طبيعة القوة والتأثير والتنظيم الجماهيري والجماعي.

التجديد ضرورة لبقاء اليسار وتأثيره. والمسألة في جوهرها أبعد من الشأن التنظيمي والإداري، فهي تتصل بقدرة اليسار على البقاء فاعلاً. فالرأسمالية تجدد آليات عملها وتنظيمها بصورة متواصلة، وتستثمر التطور في المجالات كافة لإعادة إنتاج هيمنتها وترسيخ سلطتها وتطوير مؤسساتها. ومن الصعب مواجهة خصم يتجدد باستمرار ببنى تنظيمية وأدوات لم تتطور بالقدر الكافي منذ عقود. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطوير اليسار ذاته بوتيرة تواكب هذه التحولات، حتى يبقى حاضراً ومؤثراً ومتجدداً في عصره.

هل يمكن تغيير الواقع بأدوات الماضي؟ فالسؤال الذي يواجه اليسار إذن لا يقتصر على كيفية مقاومة النظام الرأسمالي والسعي إلى تغييره وبناء أنظمة اشتراكية وديمقراطية، فهذا سؤال مطروح منذ أكثر من قرن ونصف. والسؤال المضاف اليوم هو: كيف يطور اليسار أدواته وخطابه وبناه

التنظيمية ليصبح أكثر قدرة على إحداث ذلك التغيير؟ وهل يتحقق ذلك بأدوات صيغت لظروف تختلف عن ظروف المرحلة الراهنة، وبقوالب ثابتة يصعب أن تنسجم مع الطبيعة الديناميكية المتجددة للفكر الماركسي واليساري؟

بنادق الماضي في معارك الحاضر. والمواجهة بأدوات زمن مضى مواجهة غير متكافئة منذ لحظتها الأولى. فالخصم يملك ترسانة متطورة من الأدوات الرقمية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، ونحن نخوضها «ببنادق جميلة ونظيفة» تعود إلى القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت ذات قدرات كبيرة في زمنها، وخيضت بها نضالات كبرى، لكن يصعب أن تؤدي الدور نفسه في معركة معاصرة. ونتيجة مواجهة كهذه تكاد تكون معروفة سلفاً، وهو ما نشهده اليوم على أرض الواقع. فالرأسمالية تحارب بأدوات عصرها، ويبقى كثير منا على ثقة ببنادقه القديمة وفاء لتاريخها، مع أن ميدان اليوم أصبح يتطلب أدوات أخرى.

أربعة مرتكزات للتجديد. ويقوم هذا التجديد على أربعة مرتكزات:

1. **الأفكار والتجارب الاشتراكية المختلفة، السابقة منها والحالية،** عبر قراءة نقدية منفتحة لها، تستفيد من إيجابياتها وإنجازاتها وتتعلم من نواقصها وإخفاقاتها، على الصعيدين الفكري والتنظيمي معاً.
2. **المعرفة،** التي تطورت تطوراً كبيراً وأصبحت أكثر إتاحة وانفتاحاً من السابق، بعد أن كانت حكراً على مجموعات محددة تحتكر تفسير الواقع.
3. **الوعي الحقوقي،** الذي تقدم كثيراً في مسائل حرية التعبير والرأي، والمساواة الكاملة للمرأة، وحقوق الإنسان والأقليات والبيئة والحريات الشخصية وغيرها.
4. **الثورة الرقمية،** التي أعادت تشكيل طرق تواصل الناس وتنظيمهم وتعبيرهم عن آرائهم، وفتحت آفاقاً جديدة لتبادل المعرفة والمعلومات والتنسيق والعمل الجماعي عبر الحدود الجغرافية. كما وفرت أدوات جديدة للتنظيم السياسي والنقابي والحركات الاجتماعية، وأسهمت في تغيير أساليب التعبئة والاحتجاج والتأثير في الرأي العام.

التأخر في التجديد يضعف الصلة بالجماهير. أما التنظيمات اليسارية التي تتأخر في تطوير آلياتها على ضوء هذه التجارب والتحولات الكبيرة، فقد تجد صعوبة متزايدة في التواصل مع الجماهير، وبالأخص الأجيال الجديدة، وفي أن تكون قريبة منها ومن اهتماماتها.

من توحيد التنظيمات إلى تجديد اليسار. ويذهب هذا الفصل إلى المراجعة الفكرية والتنظيمية التي يصعب على أي توحد أو تنسيق أممي أن يصمد دونها. فالتوحد على أدوات تأخر تحديثها، وخطاب يحتاج إلى تجديد، وبنى تنظيمية تأخر تطويرها، ينتج كتلة أكبر حجماً، في حين يبقى اليسار المتجدد هدفاً بعيد المنال. ولهذا فإن التجديد الفكري والتنظيمي هو الشرط الجوهري للتوحد وضمانة استمراره، قبل أن يكون مساراً موازياً له.

من أين يبدأ التجديد؟ يقوم هذا الطرح على الانتقال إلى هذا النموذج بوصفه مساراً تدريجياً ينضج من داخل التنظيمات، بعيداً عن القرارات الفوقية والقطيعة الفورية مع التجارب القائمة. فبوسع كل تنظيم أن يبدأ بمراجعة ديمقراطية لنظامه الداخلي وآليات اتخاذ القرار فيه، وتقييم استقلاله الرقمي، وتجربة آليات للمشاركة والمبادرة في هيئة أو فرع محدد، ثم مناقشة النتائج وتعميم ما يثبت نجاحه.

ويختلف إيقاع هذا التحول باختلاف ظروف العمل العلني والسري، وحجم التنظيم وموارده، غير أن المعيار يبقى واحداً، وهو أن تتسع سلطة القاعدة وقدرتها على المبادرة والمحاسبة، وأن يستثمر التطور العلمي والمعرفي والثورة الرقمية في تطوير العمل التنظيمي والجماهيري. فالتجديد الحقيقي يتجاوز تغيير أسماء الأدوات إلى تغيير موقع القرار وأساليب العمل ذاتها.

خارطة هذا الفصل. يتناول هذا الفصل مشروع اليسار الرقمي بوصفه مساراً لتجديد اليسار فكرياً وتنظيمياً وعملياً في عصر الرأسمالية الرقمية، ويجمع أسسه وشروطه ومتطلباته وأدواته. ويبدأ بتشخيص مكثف لطبيعة الرأسمالية الرقمية، لأن الحاجة إلى اليسار الرقمي تنبع من فهم ما أحدثته من تحولات، مع ترك التفصيل في مظاهر الهيمنة والفاشية الرقمية والقمع الرقمي الناعم لنصوص الفصل الثالث. ثم ينتقل إلى ما تغير فعلاً في طبيعة القوة، وإلى ما يفتحه الفضاء الرقمي من إمكانات وما يحمله من مخاطر. ومنه إلى التجديد الفكري وأدواته العلمية، أي إلى طريقة التفكير. ثم إلى التجديد التنظيمي ومعايير اختيار شكل التنظيم والأعراف التي تستحق المراجعة، والمؤتمر بوصفه محطة للقرار، وإلى العضوية والقيادة والشفافية المالية، أي إلى أساليب التنظيم وبنيته.

ثم يتناول الطاقات التي يقوم عليها العمل داخل التنظيم، من شابات وشبان ونساء وكفاءات تقنية، والعلاقة بالقوى العاملة خارجه، من قوى يسارية ونقابات واتحادات ومنظمات مستقلة. وينتقل بعد ذلك إلى السياسة الرقمية بوصفها ساحة للصراع الطبقي، وإلى وصل النضال الرقمي بالعمل الميداني، قبل أن يتناول استخدام الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي، ومواجهة التضليل واليمين الرقمي المنظم، ويختتم بالتأكيد على تجديد الأدوات مع ثبات القيم.

1. الرأسمالية الرقمية، تشخيص مكثف

لماذا نبدأ من هنا؟ فهم الرأسمالية الرقمية مدخل لتجديد اليسار. لا يمكن فهم الحاجة إلى اليسار الرقمي دون فهم التحولات التي أحدثتها الرأسمالية الرقمية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالمسألة لا تتعلق بتطور وسائل الاتصال وحدها، وإنما بتغيرات بنيوية عميقة في أدوات الإنتاج والعمل والاستغلال والهيمنة، وفي طبيعة القوة الاقتصادية والسياسية، وفي وسائل تشكيل الوعي والتأثير في المجتمع. ومن هنا أتوقف في هذا القسم عند أبرز خصائص هذه المرحلة وتناقضاتها، قبل الانتقال إلى ما تفرضه على اليسار من مراجعة وتجديد فكري وسياسي وتنظيمي.

الرأسمالية الرقمية، تطور أدوات الاستغلال والهيمنة الطبقية. لم تعد الرأسمالية الرقمية مجرد قطاع اقتصادي جديد أو تطور تقني يضاف إلى الرأسمالية، وإنما أصبحت تعبيراً عن مرحلة متقدمة من تطور النظام الرأسمالي، أعادت تشكيل وسائل الإنتاج والعمل والاستغلال، ووسعت قدرة رأس المال على التحكم في الاقتصاد والمجتمع والوعي الإنساني. فقد تحولت البيانات والخوارزميات والمنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية التكنولوجية إلى أدوات رئيسية لإنتاج الثروة وتركيزها، وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة الطبقية على نطاق عالمي.

ومع ذلك، فإن الرأسمالية الرقمية لم تغير الجوهر الأساسي للنظام الرأسمالي. فما زالت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واستغلال العمل البشري، وتعظيم الأرباح، والمنافسة والاحتكار، والتفاوت الطبقي، تشكل أسسه الرئيسية. وما تغير هو تطور أدوات الاستغلال واتساع مجالاته، حيث لم يعد رأس المال يسيطر على العمل داخل المصانع والمؤسسات وحدها، وإنما امتدت قدرته إلى البيانات والمعرفة والاتصالات والسلوك اليومي، وحتى إلى أنماط التفكير وتشكيل الوعي.

الاقتصاد الرقمي وجذوره المادية. لا يعني هذا التحول أن الاقتصاد أصبح افتراضياً أو منفصلاً عن الإنتاج المادي. فالتكنولوجيا الرقمية تقوم على بنية مادية ضخمة تشمل المناجم والمصانع والرقائق الإلكترونية ومراكز البيانات والطاقة والشبكات، وعلى عمل ملايين البشر من شغيلات وشغيلة اليد والفكر. وخلف كل تطبيق أو نظام للذكاء الاصطناعي توجد سلسلة واسعة من العمل البشري والموارد الطبيعية وعلاقات الإنتاج الرأسمالية. ولذلك فإن الرأسمالية الرقمية لا تلغي الرأسمالية الصناعية، وإنما تتداخل معها وتعيد تنظيمها وفق متطلبات التراكم والاحتكار.

فائض القيمة الرقمي وتوسيع مجالات الاستغلال. من أبرز خصائص هذه المرحلة تحول البيانات والسلوك الإنساني إلى مصادر إضافية للتراكم الرأسمالي. فكل عملية بحث أو تفاعل أو شراء أو مشاهدة أو استخدام لمنصة رقمية يمكن أن تنتج بيانات تجمعها الشركات وتحللها وتستثمرها تجارياً. وأصبح ملايين البشر يساهمون، بصورة مباشرة وغير مباشرة، في إنتاج موارد اقتصادية تستفيد منها الشركات الاحتكارية، دون أن يمتلكوا سيطرة فعلية على هذه الموارد أو على العوائد الناتجة عنها.

وقد تناولت هذا التحول في كتابي السابق «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة»، الصادر عام 2025، من خلال مفهوم «فائض القيمة الرقمي»، بوصفه محاولة لتفسير اتساع قدرة رأس المال على الاستحواذ على القيمة والعوائد المتولدة من النشاط الرقمي الجماعي. ففي الرأسمالية التقليدية يستولي الرأسمالي على فائض القيمة الناتج من العمل المأجور، أما في الاقتصاد الرقمي فقد اتسعت مجالات الاستحواذ لتشمل البيانات والتفاعلات والمحتويات التي ينتجها المستخدمون والمستخدمات خلال حياتهم اليومية.

ولا يعني ذلك أن كل تفاعل رقمي ينتج فائض قيمة بالمعنى الماركسي الدقيق، أو أن جميع أرباح الشركات الرقمية تنشأ من عمل المستخدمين والمستخدمات غير المأجور. فهناك تداخل بين إنتاج القيمة

وفائض القيمة والريع الاحتكاري والأرباح التجارية. غير أن جوهر الظاهرة يتمثل في اتساع التناقض بين الطابع الاجتماعي لإنتاج البيانات والمعرفة والطابع الخاص والاحتكاري لملكيتها والاستحواذ على عوائدها. وهنا تتجدد أهمية التحليل الماركسي، مع ضرورة تطوير مفاهيمه وأدواته التحليلية لفهم الأشكال الجديدة للاستغلال والتراكم.

الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل العمل والصراع الطبقي. تترافق هذه التحولات مع تغيرات عميقة في عالم العمل. فالذكاء الاصطناعي والأتمتة يرفعان الإنتاجية ويوسعان الإمكانيات العلمية والتقنية، غير أن استخدامهما في ظل العلاقات الرأسمالية قد يؤدي إلى الاستغناء عن وظائف، وتكثيف العمل، وتعزيز الرقابة الخوارزمية، وإضعاف الاستقرار الوظيفي والحقوق النقابية. كما تتوسع أشكال العمل غير المستقر عبر المنصات، حيث يخضع العاملون والعاملات لأنظمة رقمية تحدد المهام والأجور والتقييم والعقوبات، دون أن تكون لهم بالضرورة قدرة حقيقية على التأثير في القرارات التي تتحكم بحياتهم.

وهكذا لا تلغي التكنولوجيا الصراع الطبقي، وإنما تعيد تشكيله وتوسع مجالاته. فشغيلات وشغيلة اليد والفكر في المصانع والمكاتب ومراكز البيانات وشركات البرمجيات، والعاملون والعاملات في تصنيف البيانات وإنتاج المحتوى والخدمات الرقمية، جميعهم يدخلون بأشكال مختلفة في منظومة الإنتاج والاستغلال الرأسمالي المعاصر. وهذا ما يفرض على اليسار تطوير فهمه للتركيب الطبقي الجديد، وتوسيع أشكال التنظيم النقابي والجماهيري لتشمل قطاعات العمل الرقمي والتكنولوجي، إلى جانب القطاعات العمالية التقليدية.

الاحتكار الرقمي وإعادة إنتاج الهيمنة الإمبريالية. تتميز الرأسمالية الرقمية بدرجة عالية من التركيز والاحتكار. فقد أصبحت شركات تكنولوجية كبرى تسيطر على أجزاء أساسية من البنية التحتية الرقمية والبيانات والخوارزميات والحوسبة المتقدمة، بما يمنحها نفوذاً يتجاوز حدود السوق التقليدية. ولم تعد هذه الشركات مجرد مؤسسات اقتصادية تقدم خدمات ومنتجات، وإنما أصبحت تمتلك قدرة واسعة على التأثير في الإعلام والمعرفة والنقاش العام، وفي قرارات المؤسسات والدول، وفي الحياة السياسية والاجتماعية.

الإمبريالية والتبعية في العصر الرقمي. تعيد هذه السيطرة إنتاج علاقات الهيمنة الإمبريالية والتبعية الاقتصادية بأشكال جديدة. فالدول والشعوب التي لا تمتلك البنية التحتية الرقمية والقدرات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي تصبح أكثر اعتماداً على الشركات والدول المسيطرة على التكنولوجيا. ويتعمق التفاوت بين المراكز الرأسمالية التي تتركز فيها ملكية التكنولوجيا المتقدمة والرقائق والبيانات والقدرات الحاسوبية، وبين البلدان التي توفر الموارد الطبيعية والعمل منخفض الأجر والأسواق الاستهلاكية. وهكذا تتخذ التبعية الاقتصادية والتكنولوجية أبعاداً رقمية جديدة، تزيد من أهمية النضال من أجل الاستقلال التكنولوجي والملكية الاجتماعية للمعرفة والبنية التحتية الرقمية.

السيطرة على الوعي. ولا تتوقف الهيمنة الرقمية عند الاقتصاد والعمل، وإنما تمتد إلى الوعي والسلوك الإنساني. فالمنصات والخوارزميات تؤثر في المعلومات التي تصل إلى الناس وفي ترتيب أولوياتهم، ويقوم جزء مهم من اقتصاد المنصات على تحويل الانتباه البشري إلى مورد تجاري. ومع التوسع في الذكاء الاصطناعي تتزايد مخاطر الاعتماد المفرط عليه في التفكير والكتابة والتعلم واتخاذ القرار، وهو اعتماد قد يضعف الممارسة النقدية المستقلة حين يتحول الإنسان تدريجياً من منتج للمعرفة إلى مستهلك للإجابات الجاهزة.

ويتداخل ذلك مع أشكال جديدة من المراقبة والقمع الرقمي الناعم، حيث قد تدفع المراقبة المستمرة والتضييق الخوارزمي وحملات التشويه والتخويف الأفراد إلى الرقابة الذاتية والانسحاب من النقاش العام. وتتخذ هذه الممارسات أشكالاً أكثر قمعاً في الأنظمة الاستبدادية التي تستخدم التكنولوجيا لمراقبة المعارضين والمعارضات وتقييد الحريات والسيطرة على المجال العام.

الفاشية الرقمية، أحد أخطر اتجاهات الهيمنة الرأسمالية الرقمية. أما أحد التعبيرات الأكثر خطورة عن هذه التحولات فيتمثل في صعود ما أسميه الفاشية الرقمية، التي أراها اتجاهاً متطرفاً وشديد الخطورة داخل الرأسمالية الرقمية المعاصرة. وهي تتجسد في التحالف المتصاعد بين قطاعات من رأس المال التكنولوجي الاحتكاري واليمين القومي المتطرف، وفي توظيف البيانات والخوارزميات والذكاء الاصطناعي لخدمة العسكرة والحروب والمراقبة والقمع والهيمنة السياسية.

وقد تناولت هذا الاتجاه في دراستي «الفاشية الرقمية، حين يلتقي رأس المال الاحتكاري باليمين المتطرف»، من خلال تحليل خطاب شركة بالانتير تكنولوجيز، الذي يكشف، في قراءتي، عن توجه سياسي وأيديولوجي يتجاوز النشاط التجاري التقليدي، ويضع التكنولوجيا المتقدمة في خدمة القوة العسكرية والأمنية والتفوق القومي العنصري.

وإذا كانت الفاشية التاريخية قد اعتمدت على أجهزة القمع والدعاية والعنف المنظم، فإن النزعة الفاشية الرقمية تضيف إليها إمكانيات المراقبة الواسعة وتحليل البيانات الضخمة والتعرف الآلي على الأفراد والاستهداف الخوارزمي، بما يجعل أدوات السيطرة أسرع وأوسع وأكثر دقة.

ولا يعني هذا التحليل أن جميع أشكال الرأسمالية الرقمية أصبحت فاشية، أو أن الفاشية نتيجة حتمية لكل تطور تكنولوجي، وإنما يشير إلى اتجاه سياسي وطبقي متصاعد، تتجمع فيه قوة الاحتكار الاقتصادي والتكنولوجي مع السلطوية والقومية المتطرفة والعسكرة، بما يمثل أحد أخطر التهديدات للديمقراطية والحقوق والحريات.

الرأسمالية الرقمية أم الإقطاع الرقمي؟ أثار هذا التطور نقاشاً فكرياً واسعاً حول طبيعة النظام الاقتصادي المعاصر. فهناك من يستخدم مفهوم رأسمالية المنصات، ومن يتحدث عن رأسمالية المراقبة، وتحليلات تربط هيمنة المنصات والريع الرقمي والتبعية التكنولوجية بصعود علاقات تشبه الإقطاع الرقمي. ورغم أهمية هذه التحليلات في الكشف عن جوانب مختلفة من التحول الرقمي، فإن

الأرجح اعتبار الرأسمالية الرقمية مرحلة متقدمة من تطور النظام الرأسمالي نفسه، تتداخل فيها علاقات الإنتاج والاستغلال التقليدية مع أشكال جديدة من الاحتكار والريع والسيطرة على البيانات والمعرفة والوعي. فالرأسمالية لم تتجاوز تناقضاتها الأساسية، وإنما أعادت إنتاجها بوسائل أكثر تطوراً وتعقيداً.

تعمق التناقض بين الإنتاج الاجتماعي والملكية الاحتكارية. إن ما نشهده اليوم هو تعمق التناقض بين الطابع الاجتماعي المتزايد للإنتاج والمعرفة والتكنولوجيا، وبين التركيز الاحتكاري لملكيتها وعوائدها وسلطة التحكم فيها. وكلما اتسعت قدرات البشرية العلمية والتقنية، ازدادت المفارقة بين الإمكانيات الهائلة التي يتيحها هذا التطور لتحسين حياة البشر وتخفيف أعباء العمل وتوسيع المعرفة والخدمات العامة، وبين استخدامه في تعظيم الأرباح وتعميق التفاوت الطبقي والتبعية والهيمنة.

ومن هنا فإن الرأسمالية الرقمية ليست مجرد تحول في أدوات الإنتاج والاتصال، وإنما تعبير عن تحولات عميقة في آليات عمل النظام الرأسمالي وفي شروط الصراع الطبقي نفسه. وقد أصبحت التكنولوجيا ساحة مركزية لهذا الصراع، تتداخل فيها قضايا العمل والملكية والمعرفة والديمقراطية والحريات والهيمنة العالمية، وتبرز فيها الحاجة إلى بدائل اشتراكية تقوم على الملكية العامة والرقابة الديمقراطية على التكنولوجيا ومواردها.

من التشخيص إلى تجديد اليسار. إن هذا الواقع يضع اليسار أمام تحديات فكرية وتنظيمية وسياسية جديدة. فإذا كانت الرأسمالية قد طورت أدوات الإنتاج والاستغلال والسيطرة بهذه السرعة، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو مدى قدرة اليسار على تطوير أدواته الفكرية والتنظيمية والسياسية بما يسمح له بفهم هذه التحولات ومواجهتها. لا يكفي هنا أن يمتلك اليسار رؤية يسارية مناهضة للرأسمالية الرقمية، أو أن يستخدم بعض أدواتها في الإعلام والتواصل.

فالمسألة تتعلق بمدى قدرته على استيعاب التحولات البنيوية التي أحدثتها الثورة الرقمية، وتجديد قراءته الماركسية للواقع المعاصر، وإعادة النظر في أشكال التنظيم والعمل الجماهيري، وفي العلاقة بين القيادة والقاعدة، وبين المعرفة والقرار، وبين النضال الرقمي والعمل الميداني، وفي موقع النساء والشابات والشبان وشغيلات وشغيلة اليد والفكر في عملية التغيير. وهذا ما يتناوله هذا الفصل في أقسامه التالية من خلال مشروع اليسار الرقمي بوصفه إطاراً لهذا التجديد، انطلاقاً من أن التجديد المطلوب لا يعني التخلي عن المبادئ والقيم الاشتراكية والتحررية، وإنما تطوير أدوات اليسار وقدراته الفكرية والتنظيمية والجماهيرية بما يتناسب مع تحديات عصر الرأسمالية الرقمية.

2. ما الذي يغيّره الفضاء الرقمي فعلاً؟

التحول الذي أحدثته الثورة الرقمية يمتد إلى أربعة مستويات جوهرية تمس صميم ما يعنيه بناء حركة سياسية يسارية فاعلة.

الفضاء الرقمي ساحة جديدة للصراع على الوعي السياسي. معارك الأفكار لم تعد تُخاض في الصحف والكتب والمنابر الأكاديمية وحدها. فالفيديو القصير والبودكاست والنقاش المباشر عبر المنصات باتت ساحات لإنتاج الوعي السياسي وتشكيله. وحضورنا المحدود في هذه الساحات، أو حضورنا فيها بأشكال لا تتلاءم مع طبيعتها، يترك فراغاً يُملأ في الغالب بمحتوى يميني أو شعبوي يصوغ وعي الجماهير وفق منطقه الخاص.

بناء التضامن والتنظيم. لم يعد التضامن الجماهيري في الزمن الرقمي يبنى في التجمعات الميدانية والنقابات والاجتماعات الحزبية وحدها. فقد أنتجت الحملات الرقمية وأشكال التنظيم الأفقي عبر المنصات ضغطاً جماهيرياً حقيقياً، وأسهمت في تغيير سياسات ومواقف وإسقاط قرارات ظالمة ومجحفة. غير أن لهذا التضامن الرقمي حدوداً، إذ يصعب أن يتحول بمفرده إلى قوة سياسية مستدامة ما لم يستند إلى جذور راسخة في التنظيم الميداني الجماهيري.

من العضوية التقليدية إلى الانتماء السياسي المرن. ظهرت أشكال جديدة من الانتماء السياسي يصعب أن تنسجم مع النموذج التقليدي للعضوية الحزبية: ناشطون وناشطات ومناصرون يتفاعلون بعمق مع خطاب اليسار وينشرونه ويدافعون عنه دون أن يكونوا أعضاء رسميين، وشرائح شبابية تتحفظ على الانخراط في بنى بيروقراطية وتفضل أشكال الانتماء المرن والانتقائي.

وما يجمع هذه الأشكال أنها أقرب إلى التحالف منها إلى الانتماء الكامل، فمنهم من يلتقي مع التنظيم في برنامجه كله، ومنهم من يلتقي معه في جزء منه وفي قضايا بعينها، مع احتفاظ كل منهم باستقلاليته. وهي طاقة واسعة يصعب أن تستوعبها النماذج التقليدية بصيغتها الراهنة.

إعادة تعريف القيادة في العصر الرقمي. القيادة التقليدية كانت تقوم على واقع أن المعلومة والتحليل يتركزان في يد القيادة وينتقلان بصورة رأسية نحو الأسفل. والفضاء الرقمي غيّر هذا الواقع، إذ باتت الكوادر والقواعد وحتى المتعاطفون خارج التنظيم يملكون وصولاً متساوياً أو أوسع إلى المعلومة والتحليل والنقاش. وتبقى القيادة ضرورية في ظل هذا التحول، غير أن دورها يحتاج إلى إعادة تعريف وفق تلك التطورات.

3. مخاطر الفضاء الرقمي

الاشتباك الجاد مع الثورة الرقمية يستلزم وعياً نقدياً بطبيعة هذا الفضاء ومحدودياته وأخطاره، إلى جانب إدراك إمكاناته والاستفادة منها.

الفضاء الرقمي فضاء طبقي. فالمنصات الكبرى، على خلاف ما يشاع عن حيادها، بنى رأسمالية تهيمن عليها شركات احتكارية عملاقة مدعومة من الدول الكبرى، وتتحكم في خوارزميات الانتشار وقواعد المحتوى وأولويات الظهور. وما يصل إلى الناس وما يحجب عنهم يتأثر بمنطق الربح والهيمنة الفكرية وسياسات هذه الشركات والدول، ولا تحدده جودة المحتوى وحدها. وفي كثير من السياقات، تتعاون هذه الشركات مع الأنظمة الاستبدادية أو تستجيب لضغوطها في تقييد المحتوى السياسي المعارض وحجبه.

ويضاعف الخطر أن هذا التقييد يجري في الغالب دون إعلان، عبر خفض صامت لانتشار منشور، أو تأخير في وصوله، أو تصنيف يبعده عن التوصيات. وهذا يعني أن العمل داخل المنصات القائمة وحده يبقى قاصراً، وأن على اليسار الرقمي أن يبني فضاءاته الرقمية المستقلة، ولو جزئياً، وأن يدرج النضال من أجل السيادة الرقمية والحوكمة العادلة والحقوق الرقمية الحقيقية في صلب برنامجه السياسي.

المراقبة الرقمية وتطور أدوات القمع. ومن أخطر ما في هذا الفضاء أنه أصبح أداة للقمع بقدر ما هو أداة للتعبير. فقد باتت المراقبة الجماعية ممكنة بكلفة أقل، وباعتماد محدود على أجهزة بشرية ضخمة، وقد يكفي نظام واحد لتتبع حركة آلاف الناشطين والناشطات، ورسم شبكات علاقاتهم، ورصد مواعيد اجتماعاتهم اعتماداً على بيانات هواتفهم وحدها. كما أصبحت برمجيات التجسس، التي كانت حكراً على أجهزة الدول الكبرى، سلعة تباع وتشترى، وتستخدمها حكومات عديدة ضد المعارضين والمعارضات والصحفيين والصحفيات والنقابيين والنقابيات وغيرهم.

تعدد أشكال القمع السياسي في الفضاء الرقمي. ويتخذ هذا القمع صوراً متفاوتة في الحدة والوضوح. منها الاعتقال على خلفية منشور أو تعليق، وقطع الإنترنت أو إبطاؤه في أوقات الاحتجاجات، واختراق الحسابات والصفحات أو الاستيلاء عليها، والتبليغ الجماعي المنظم لإغلاق صفحات بعينها، ونشر البيانات الشخصية للناشطين والناشطات وعناوينهم لتعريضهم للخطر، والحملات المنسقة من الحسابات الآلية لإغراق أي نقاش جاد. ومنها ما هو أقل وضوحاً، من الخفض الصامت للانتشار إلى الملاحقة القضائية بتهم فضفاضة مثل «إساءة استخدام وسائل التواصل»، تستخدم لتجريم الرأي السياسي.

الرقابة الذاتية الطوعية. وأثر هذا كله يتجاوز من يطاله مباشرة. فالاعتقال الواحد الذي يعلن عنه قد يكفي لإسكات مئات غيره، والمراقبة لا تحتاج إلى أن تكون شاملة كي تؤدي وظيفتها، إذ يكفي أن

يشعر الناس بأنها قائمة ليراقبوا أنفسهم بأنفسهم. وهذه الرقابة الذاتية من أقل وسائل القمع كلفة على السلطات وأكثرها استمراراً في الأثر، لأنها تعمل دون ضجيج ودون حاجة إلى تدخل مباشر، ودون ضحية ظاهرة يسهل التضامن معها.

الأمن الرقمي مسألة تنظيمية. ولهذا لم يعد الأمن الرقمي خياراً فردياً يترك لاجتهاد كل عضو أو عضوة، وإنما أصبح مسؤولية تنظيمية في صلب العمل اليومي، من خلال قنوات اتصال مشفرة للنقاشات الحساسة، وتدريب منتظم على حماية الأجهزة والحسابات، وبروتوكول واضح للتعامل مع اختراق الحسابات، وتضامن منظم يرفع كلفة القمع على من يمارسه. فالتنظيم الذي يترك كوادره دون هذه الحماية يعرضهم ويعرض من يتصلون بهم للخطر، وقد يخسر في ضربة واحدة ما بناه خلال سنوات.

الفقاعة الرقمية ووهم الانتشار الجماهيري. وثمة احتمال أن ينتج النشاط الرقمي حضوراً واسعاً داخل دوائر اليسار المتداخلة ذاتها، دون أن يتجاوزها إلى قطاعات اجتماعية جديدة. فتتراكم المتابعات وتتعدد التفاعلات داخل دائرة واحدة، فيما تبقى الأحياء الشعبية والأوساط العمالية والشرائح الأوسع من الجماهير خارج هذه الدائرة أو على أطرافها.

ويزيد من صعوبة الانتباه إلى ذلك أن خوارزميات المنصات تميل إلى عرض ما يشبه المحتوى الذي نتفاعل معه، فتظهر لنا توافقاً واسعاً حول ما نطرحه، وتحجب عنا من لم يصله أصلاً، فيبدو صدى أفكارنا داخل الدائرة نفسها اتساعاً حقيقياً في التأثير.

كيف نحافظ على عمق الخطاب في عصر المنصات؟ وهناك أيضاً خطر آخر يتمثل في أن منطق المنصات، وخاصة المحتوى المدفوع والترويج الممول، يمنح أفضلية لمن يمتلكون الموارد المالية للوصول إلى جمهور أوسع، ويكافئ المحتوى الاستفزازي والمختصر والعاطفي أكثر مما يكافئ التحليل العميق والاستدلال المتماسك. وهذا يضع اليسار أمام تنازع حقيقي بين ضرورة التكيف مع منطق هذه المنصات للوصول إلى جمهور أوسع وحصد الإعجابات، وبين الحفاظ على عمق الخطاب وجدية التحليل.

والمخرج من هذا التنازع هو تطوير لغة سياسية قادرة على الجمع بين البساطة والعمق، وبين الوصول الواسع والمضمون الجاد، بعيداً عن الاستسلام لمنطق المنصات أو الانسحاب منها. ومما يساعد على ذلك بناء الرسالة على مستويات متدرجة، فيصل منها إلى الجمهور الواسع ما هو بسيط وواضح، ويجد من يريد التعمق مساراً يقوده إلى النص الكامل والمصادر والنقاش.

من وهم الإنجاز إلى التغيير الملموس. ويضاف إلى ما سبق خطر أهدأ من سابقاته وأصعب في ملاحظته، وهو أن يتحول النشاط الرقمي إلى ما يشبه الفعل دون أن يكون فعلاً مؤثراً. فالمنشور الذي يجمع آلاف الإعجابات يمنحنا إحساساً بأننا أنجزنا شيئاً، والحملة التي تتصدر وسوم المنصات تمنح المشاركين والمشاركات فيها شعوراً بالإنجاز، وقد ينتهي الاثنان دون أثر ملموس على الأرض. وهذا

الإحساس بالفاعلية، حين يحل محل الفاعلية ذاتها، يستهلك طاقة كان يمكن أن تذهب إلى عمل أبطأ وأقل بريقاً وأكثر استمراراً في الأثر، كزيارة حي شعبي، أو لقاء مع عاملات وعمال في موقع عملهم، أو متابعة مطلب حتى تحقيقه. والسؤال الذي يميز بين الاثنين سؤال عملي، ما الذي تغير على الأرض بعد النشاط؟ هل تقدم مطلب خطوة، أم تحرك ملف متوقف، أم انضم إلى العمل المنظم أشخاص لم يكونوا في دائرتنا من قبل؟

4. التجديد الفكري، ما الذي يتغيّر في طريقة التفكير؟

التجديد الفكري يحافظ على المنهج الاشتراكي والتحليل الطبقي اللذين يشكلان جوهر التفكير اليساري، ويسعى إلى توسيعهما وتعميقهما، ومراجعة ما تراكم حولهما مع الزمن من قراءات باتت بحاجة إلى تجديد، كي تواكب الواقع وتحولاته المتسارعة.

الماركسية منهج متجدد لا قوالب ثابتة. وفي هذا ما يستند إلى سابقة من مؤسسي هذا الفكر أنفسهم. فقد كتب كارل ماركس وفريدريك إنجلز في مقدمتهما المشتركة للطبعة الألمانية من البيان الشيوعي، المؤرخة في لندن عام 1872، بعد أربعة وعشرين عاماً من صدوره، أن المبادئ العامة التي عرضها ما زالت صحيحة في مجملها، وأن بعض تفاصيله العملية قد شاخت وتحتاج إلى صياغة مختلفة في ضوء ما استجد من تطور صناعي وتقدم في تنظيم الطبقة العاملة ودروس كومونة باريس.

ولو كانا حيين اليوم، لراجعا وطورا الكثير من المفاهيم الفكرية والتنظيمية في ضوء الثورة الرقمية وما أحدثته في طبيعة العمل والإنتاج والوعي، كما فعلا في عصرهما مع التحولات التي شهداها. فالدعوة إلى التجديد هنا التزام بالمنهج في جوهره.

التعدد الفكري والمنهج العلمي في تجديد اليسار. ويقوم هذا التجديد على يسار علمي يستند إلى التطور المعرفي والحقوقي والعقلاني للفكر اليساري والإنساني، وإلى المواثيق العالمية لحقوق الإنسان، ويستفيد من الجوانب الإيجابية في الاتجاهات الماركسية واليسارية والتقدمية على اختلافها، ويقر بتعدد المرجعيات الفكرية داخل اليسار، ويتعامل مع كل نظرية بوصفها اجتهاداً بشرياً قابلاً للمراجعة، بعيداً عن منزلة النص المقدس.

وهو يوظف التطور التكنولوجي والعلمي والمعرفي والحقوقي في عمله السياسي والتنظيمي والإعلامي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، ويفتح الباب أمام حلول متعددة يجري تطبيقها واختبارها في التخطيط وفي توجيه النضال وآلياته، سعياً إلى أوسع قدر ممكن من العدالة الاجتماعية والمساواة والحريات، ضمن أفق اشتراكي.

يسار ديمقراطي يتجاوز الشمولية. ويقوم هذا التجديد كذلك على بناء يسار يؤمن بالديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، ويرى التغيير مساراً نحو أنظمة أكثر عدالة ومساواة، يستند إلى إرادة أغلبية الجماهير وخياراتها الحرة، ويجمع بصورة خلاقة بين الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والعلمانية.

ويرفض جميع أشكال الدكتاتورية والاستبداد، مهما اختلفت تسمياتها ومبرراتها والشرعيات التي تستند إليها، كما يرفض ادعاء احتكار الحقيقة المطلقة واحتكار السلطة باسم طبقة اجتماعية أو حزب سياسي واحد، أيا كانت الشعارات التي ترفع لتبرير ذلك.

ويتبنى أساليب متنوعة من النضال الجماهيري والديمقراطي، سواء في السلطة أو في المعارضة، ويحترم إرادة الناخبات والناخبين ونتائج العملية الديمقراطية، في ظل أجواء تتوفر فيها الحريات السياسية والمدنية، وضمانات التعددية، وقدر مناسب من تكافؤ الفرص بين الأحزاب والتوجهات السياسية، مع مراعاة الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية لكل بلد.

الانتقال من الواقع إلى النظريات. يقوم أحد المبادئ الأساسية في المنهج الماركسي، كما يتضح في أعمال ماركس وإنجلز، على التحليل الملموس للواقع الملموس، ودراسة الظواهر في ظروفها التاريخية والاجتماعية، بعيداً عن تطبيق نظريات جاهزة على وقائع تختلف عن السياقات التي نشأت فيها.

فعندما يبدأ التفكير من النصوص النظرية ويتجه نحو الواقع بهدف إخضاعه لها، تتحول الأفكار إلى قوالب مسبقة يجري من خلالها تفسير الظواهر، عوضاً عن فهمها في سياقها الفعلي، فتهمش الوقائع التي يصعب تفسيرها ضمن تلك القوالب، ويجري التركيز على ما يؤكد القناعات السابقة.

والانتقال من الواقع إلى النظريات يعني عكس هذا المسار، أي البدء بتحديد المشكلات ودراسة أسبابها وتناقضاتها، والبحث عن حلول لها بالاستفادة النقدية من الأفكار الاشتراكية المختلفة، استناداً إلى الملاحظة والمعطيات والتجربة، ثم الانتقال منها إلى استخلاص التعميمات النظرية، والعودة بهذه التعميمات إلى الواقع لاختبار مدى دقتها وقدرتها على تفسيره.

وهذا ما يجعل النظرية حية وقابلة للمراجعة والتطوير، فالمفهوم الذي يستخلص من الواقع يمكن تصحيحه وتطويره مع تغير الظروف والمعطيات، أما المفهوم الذي يفرض على الواقع باعتباره حقيقة نهائية، فقد يتحول إلى عبء نظري يجري الدفاع عنه حتى عندما تتراجع قدرته على تفسير الظواهر الجديدة.

وتتضح أهمية هذا المنهج في التحولات الراهنة للرأسمالية الرقمية. فقد أفرزت هذه التحولات أشكالاً جديدة من العمل تشمل فئات واسعة من العاملات والعمال، وتختلف في كثير من جوانبها عن

الأنماط التقليدية للعمل المأجور. وتطرح هذه الأشكال أسئلة جديدة حول المفاهيم الكلاسيكية للطبقة والعمل وفائض القيمة، ومدى الحاجة إلى تطويرها لفهم أشكال العمل والاستغلال في الاقتصاد الرقمي.

وقد تناول كتابي السابق «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي» هذا الموضوع من خلال مفهوم «فائض القيمة الرقمي»، وهو مفهوم ما يزال قيد النقاش والتطوير، وقد وردت بشأنه ملاحظات مفاهيمية دقيقة في الحوار المفتوح. فالانطلاق من النصوص وحدها قد يحصر النقاش في محاولة تصنيف هذه الفئات ضمن تعريفات قائمة مسبقاً، في حين أن الانطلاق من واقعها المادي وعلاقات عملها وإنتاجها يفتح المجال أمام تطوير مفاهيم أكثر دقة لفهم التحولات الجارية في علاقات الإنتاج والاستغلال الطبقي.

خصوصية الواقع أساس التحليل والبرنامج السياسي. ويترتب على هذا المنهج أن يبدأ التحليل العلمي من واقع كل بلد بخصوصياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ودرجة تطوره، عوضاً عن قالب واحد ينسخ على البلدان جميعاً. فما يصلح برنامجاً في بلد ذي تقاليد نقابية راسخة وحريات نسبية قد لا يناسب بلداً يعمل فيه اليسار تحت القمع، أو مجتمعاً تتداخل فيه المسألة الطبقية بالمسألة القومية أو الطائفية.

والسياسات التي تأخذ هذه الخصوصية في حسابها تكون أوثق ارتباطاً بجذور مجتمعها وأقدر على إحداث تغيير حقيقي فيه، أما السياسات المنقولة جاهزة فتبقى معلقة فوق واقعها مهما بلغت من الاتساق الداخلي.

«ما هو ممكن الآن» قبل «ما هو مطلوب». ويبرز هنا تمييز جوهري في منهج التفكير والعمل السياسي. فالأهداف الاشتراكية بعيدة المدى واضحة من حيث توجهها العام، وتتمثل في بناء نظام اشتراكي ديمقراطي ومجتمع متحرر من الاستغلال والانقسام الطبقي، يقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية.

غير أن تحديد هذه الأهداف وحده لا يكفي، فالسؤال الذي يستحق اهتماماً أكبر هو ما الذي يمكن تحقيقه اليوم في ظل الظروف الموضوعية والذاتية القائمة، وموازين القوى الطبقية والسياسية، والإمكانات التنظيمية والجماهيرية المتاحة، وما الخطوات العملية التي يمكن من خلالها الانتقال من الواقع الراهن نحو تلك الأهداف. فالانطلاق من الأهداف النظرية دون تحليل علمي للواقع وتحديد الوسائل والمراحل الممكنة لتحقيقها قد يبقي الحركة عند حدود الشعارات، مهما كانت هذه الشعارات صحيحة من حيث المبدأ.

ولهذا يطرح اليسار الرقمي بدائل مرحلية وعملية قابلة للتطبيق في الظروف الراهنة، تنطلق من الإمكانات الواقعية لليسار والقوى الاجتماعية والطبقات التي يدافع عن مصالحها، وتأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وموازين القوى المحلية والإقليمية والدولية. ويهدف هذا التوجه إلى الربط بين النضال من أجل الإصلاحات والمكاسب المباشرة وبين الأهداف الاشتراكية

بعيدة المدى، بحيث تصبح كل خطوة قابلة للتحقيق جزءاً من عملية تراكمية أوسع تسهم في تغيير موازين القوى وتعزيز التنظيم والوعي الجماهيري.

وبهذا يحافظ اليسار على أفقه الاشتراكي وجذريته اليسارية، ويعمل في الوقت نفسه على بناء الشروط المادية والسياسية والاجتماعية اللازمة للتغيير. فالتحولات الاشتراكية الجذرية تحتاج إلى وقت وتراكم في النضال والتنظيم والوعي، وانتظار الظروف المثالية قبل البدء بالعمل قد يؤدي إلى تعطيل المبادرات العملية وتأجيل التغيير إلى أجل غير محدد.

تغيير حياة الجماهير الكادحة هو المقياس. والمعيار الأساسي في تقييم أي سياسة يسارية أو برنامج سياسي هو مدى تأثيره الفعلي في تحسين حياة شغيلات وشغيلة اليد والفكر، وتعزيز حقوقهم وحرياتهم وظروف عملهم ومعيشتهم، حتى وإن كان هذا التحسن محدوداً أو تدريجياً.

فتقليص ساعات العمل، وضمان الحق في الرعاية الصحية، وتوفير التعليم المجاني والجيد، وتحقيق مطالب نقابية، وتحسين الأجور وظروف العمل، كلها مكاسب ملموسة تشكل جزءاً من تراكم نضالي واجتماعي أوسع. وتسهم هذه الإنجازات في تعزيز ثقة الجماهير بقدرتها على التغيير، وتوسيع القاعدة الاجتماعية لليسار، وترسيخ حضوره في الحياة اليومية للناس، وإثبات قدرته على تقديم حلول عملية وتحقيق مكاسب فعلية، إلى جانب قدرته على التحليل النقدي وتشخيص مشكلات النظام الرأسمالي وتناقضاته.

قراءة الخصم قراءة عقلانية. ومن متطلبات التجديد الفكري كذلك تحليل الرأسمالية كما هي في الواقع، بعيداً عن التصورات المسبقة أو الصورة التي نتمنى أن تكون عليها. فالرأسمالية، رغم أزماتها الدورية وتناقضاتها البنيوية، تمتلك آليات اقتصادية وسياسية واجتماعية متعددة للتكيف وإعادة تنظيم نفسها وتجديد أدوات سيطرتها.

وقد طورت عبر تاريخها استراتيجيات متنوعة للتعامل مع أزماتها الكبرى، واستفادت من التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن تدخل الدولة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تبني بعض الأفكار والمطالب التي طرحتها الحركات الاشتراكية والعمالية، خاصة في فترات اشتداد الأزمات وتصاعد النضالات والضغوط الجماهيرية.

ثم اتجهت في مراحل لاحقة إلى تقليص بعض هذه المكاسب أو التراجع عنها مع تغير موازين القوى الطبقية والسياسية. ولذلك فإن التقليل من قدرة الرأسمالية على التكيف والتجدد، أو الاستهانة بما تمتلكه من إمكانات مادية ومؤسساتية وتكنولوجية، قد يقود اليسار إلى مواجهات غير متكافئة تستنزف طاقاته دون تحقيق نتائج ملموسة.

ومن هنا تأتي أهمية التحليل العلمي لنقاط قوة النظام الرأسمالي وضعفه، وفهم تناقضاته الداخلية وآليات استمراره، بما يساعد على تحديد الأولويات واختيار ميادين النضال وتوقيته وأساليبه، والانتقال

من ردود الأفعال المتفرقة إلى استراتيجية سياسية وتنظيمية واقعية، تستند إلى موازين القوى والإمكانات المتاحة، وتعمل على تغييرها تدريجياً لمصلحة الطبقات الكادحة وعموم الجماهير.

الاستفادة من التجارب الاشتراكية. ويقتضي هذا موقفاً نقدياً من التجارب الاشتراكية السابقة والقائمة. فقد تراوح تعامل اليسار معها بين الدفاع الشامل الذي يرى فيها إنجازاً يعلو على المراجعة، والإدانة الشاملة التي تطوي صفحتها بكاملها. والموقفان، على ما يحمله كل منهما من دوافع مفهومة، يعطلان الاستفادة منها، إذ يصل كلاهما إلى الحكم قبل الدراسة.

والأجدى قراءتها بوصفها تجارب بشرية مركبة، فيها ما يستحق البناء عليه، وفيها ما يستدعي المراجعة النقدية. فمنجزات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وتحرير النساء من التبعية الاقتصادية كانت حقيقية، وغيرت حياة مئات الملايين، كما أن أوجه القصور في الديمقراطية والحريات والمشاركة الشعبية تستحق الدراسة والنقد، حتى لا تتكرر الأخطاء ذاتها في تجارب جديدة.

والتجارب القائمة اليوم، على اختلافها وتباين تقييمنا لها، تستحق الدراسة النقدية ذاتها، ما الذي نجح فيها ولماذا، وما الذي تعثر ولماذا، بعيداً عن الاصطفاف المسبق مع أي منها أو ضده.

نبذ التعصب والتأليه. ولا يكتمل التجديد الفكري والتنظيمي ما دامت العلاقة بالأفكار وأصحابها قائمة على التقديس والتعصب. فتحويل القادة والمنظرين إلى مرجعيات فكرية لا تقبل النقد أو المراجعة ينقل الفكر من مجال البحث العلمي والنقدي إلى مجال العقيدة الجامدة، ويجعل الاختلاف مع آرائهم نوعاً من الخروج على الجماعة أو التنظيم، عوضاً عن التعامل معه بوصفه إسهاماً مشروعاً في تطوير الفكر والممارسة السياسية.

ويعمل التعصب الفكري بالآلية ذاتها حين يتحول الانتماء إلى تيار أو مدرسة فكرية إلى هوية مغلقة يجري الدفاع عن حدودها ومقولاتها، عوضاً عن اعتبارها إطاراً نظرياً قابلاً للنقد والتطوير لفهم الواقع وتغييره. وعندئذ يتحول النقاش بين اليساريين واليساريات إلى اختبار للولاء الفكري والتنظيمي أكثر من كونه بحثاً جماعياً عن الفهم الأدق والحلول الأفضل، وتصبح قيمة الأفكار مرتبطة بهوية من يطرحها وانتمائه، قبل النظر في مضمونها ومدى انسجامها مع الواقع.

أما التعصب الشخصي، فهو أكثر ضيقاً وأشد ضرراً في الحياة التنظيمية اليومية، إذ تتحول الخلافات الفكرية والسياسية إلى خصومات شخصية، ويجري تقييم الأفكار والمواقف وفقاً لموقع أصحابها داخل التنظيم أو لطبيعة العلاقات الشخصية معهم. ويسهم هذا النمط من التعامل في تعميق الانقسامات وإضعاف الثقة والعمل الجماعي، وقد يؤدي إلى انشقاقات تنظيمية يصعب أحياناً العثور على خلافات فكرية أو سياسية جوهرية تبررها.

والبديل واضح من حيث المبدأ، وإن كان تطبيقه يتطلب جهداً وثقافة ديمقراطية راسخة، ويتمثل في مناقشة الأفكار انطلاقاً من مضمونها وحججها ومدى ارتباطها بالواقع، بصرف النظر عن هوية

من يطرحها أو موقعه التنظيمي، واعتبار الاختلاف والاجتهاد واحتمال الخطأ حقوقاً مشروعة وجزءاً طبيعياً من تطور الفكر والممارسة.

كما يقتضي هذا النهج تقدير أصحاب التجارب والإسهامات الفكرية والتاريخ النضالي، مع الحفاظ على حق نقد أفكارهم ومراجعتها وتطويرها. فاحترام التجربة والتاريخ النضالي ينبغي أن يكون حافزاً للاستفادة النقدية منهما، دون تحويل أصحابهما إلى مرجعيات معصومة من الخطأ أو فوق النقد والمساءلة.

أشكال الهيمنة الرقمية وتعدد ميادين النضال. إن التعامل مع الخوارزميات والذكاء الاصطناعي بوصفهما آلية واحدة للهيمنة قد يحجب الاختلافات بين أشكال استخدامهما ووظائفهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويمكن التمييز بين خمس آليات رئيسية على الأقل، هي الإدارة الخوارزمية للعمل والتحكم في العاملات والعمال وظروف عملهم وأجورهم، والتأثير في الوعي الاجتماعي وتوجيه الانتباه والرأي العام، والمراقبة الرقمية وأدوات القمع والسيطرة السياسية، والاستخدامات العسكرية للذكاء الاصطناعي في الحروب والاستهداف، واحتكار البحث العلمي والمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.

ولكل آلية من هذه الآليات طبيعتها وعلاقاتها الطبقية ومجالات تأثيرها، وما يرتبط بها من أشكال النضال والتحالفات الممكنة. فالأولى تتطلب عملاً نقابياً وتنظيماً عمالياً، والثانية تستدعي نضالاً ثقافياً وإعلامياً وفكرياً، والثالثة ترتبط بالدفاع عن الحقوق والحريات ومواجهة الاستبداد، والرابعة تتطلب تعزيز حركات مناهضة الحروب والعسكرة، والخامسة تستدعي النضال من أجل ديمقراطية المعرفة والبحث العلمي والملكية الاجتماعية للتكنولوجيا.

ورغم الترابط بين هذه الآليات ضمن بنية الرأسمالية الرقمية، فإن التمييز بينها ضروري لفهم خصوصية كل منها، وتحديد أولويات العمل وأساليبه، وبناء التحالفات الاجتماعية والسياسية المناسبة لكل ميدان، ضمن استراتيجية يسارية شاملة لمواجهة الهيمنة الرأسمالية الرقمية.

التعامل مع أسئلة العصر الجديدة. الذكاء الاصطناعي وثورة المعلومات وتحولات سوق العمل وصعود الاقتصاد الرقمي وأزمة المناخ وتفكك بعض الأشكال التقليدية للطبقة العاملة وظهور أشكال عمل جديدة تتجاوز التعريفات الكلاسيكية، كلها تطرح أسئلة تتطلب إجابات أوسع مما تقدمه النصوص الكلاسيكية وحدها. وتظل لتلك النصوص قيمتها الكبيرة بوصفها منهجاً تحليلياً ومرجعاً تاريخياً، وهو ما يدعو إلى توظيفها وتطويرها والبناء عليها.

والمعرفة تؤخذ أينما وجدت. فجزء كبير من المعرفة الدقيقة بكيفية عمل الخوارزميات ونماذج الذكاء الاصطناعي واقتصاد المنصات ينتج اليوم داخل الشركات الكبرى ومختبراتها، على أيدي مهندسات ومهندسين وباحثات وباحثين يعملون ضمن مؤسسات رأسمالية كبرى، وقد تتعارض مصالح هذه المؤسسات مع المصالح الطبقية التي يدافع عنها اليسار. وكثير من الأوراق العلمية والتقارير الفنية التي ينتجونها متاح للاطلاع والدراسة والاستفادة النقدية.

والمفتاح هنا هو التمييز بين النتيجة العلمية وإطارها الفكري. فالقياس الذي يثبت انحياز نموذج ضد النساء أو ضد أصحاب البشرة السمراء يمكن أن يكون صحيحاً من الناحية العلمية، حتى حين يضعه صاحبه في إطار «تحسين المنتج» وينتهي منه إلى توصية إصلاحية محدودة. ونحن نأخذ النتيجة بعد التحقق من منهجيتها ودقتها، ونضعها في سياق التحليل الطبقي، فتتحول من ملاحظة تقنية إلى مدخل لفهم كيفية نشوء الانحياز وإعادة إنتاجه داخل هذه الأنظمة، وعلاقته بالبيانات والقرارات التقنية والمؤسسات وعلاقات الإنتاج التي صنعتها. والأمر نفسه ينطبق على دراسات الأتمتة وسوق العمل، وتقارير استهلاك الطاقة والمياه في مراكز البيانات، وأبحاث الإدارة الخوارزمية في مواقع العمل وغيرها.

إعادة صياغة الخطاب بلغة الجماهير. الفكر العميق حقاً هو ما يستطيع أن يعبر عن نفسه ببساطة دون أن يفقد جوهره. والخطاب المثقل بالمصطلحات النخبوية يصعب أن يصل إلى أصحابه الأصليين من الجماهير الكادحة، مهما بلغ من الدقة، فيبقى صداه محصوراً في دوائر ضيقة. والتجديد الخطابي يعني إيجاد لغة قادرة على الجمع بين دقة المفهوم ووضوح الإيصال، وبين تعقيد الواقع وبساطة الرسالة السياسية التي تصل إلى شغيلات وشغيلة اليد والفكر بلغتهم اليومية.

ويعني كذلك أن يدخل الخطاب من باب القضايا التي تمس حياة الناس مباشرة، مثل جودة التعليم، وضمان الرعاية الصحية للجميع، والسكن، والأجور، وحقوق العاملين والعاملات، وحقوق النساء، وحماية البيئة. فهذه هي نقطة الدخول الطبيعية إلى الوعي السياسي، ومنها يبنى الطريق إلى الأسئلة الأكبر حول الملكية والسلطة وطبيعة النظام والتغيير الاشتراكي.

5. العلوم أداة تحليل حية، درس ماركس وإنجلز في عصرهما وما بعده

من الواقع إلى النظرية عبر المنهج العلمي. وإذا كان التجديد الفكري يعني في جوهره الانتقال من الواقع إلى النظرية، فإن السؤال التالي هو بأي أدوات نقرأ هذا الواقع. وهنا تدخل العلوم بوصفها أداة تحليل حية، على النحو الذي مارسه مؤسسو هذا الفكر أنفسهم.

ماركس وإنجلز والاستفادة من علوم عصرهما. حين درس كارل ماركس وفريدريك إنجلز الاقتصاد والمجتمع في عصرهما، لم يقتصرا على الفلسفة والتاريخ، وإنما استفادا من المعارف العلمية المتاحة آنذاك، وفي مقدمتها الاقتصاد السياسي، وعلم الأحياء، والرياضيات، والإحصاءات الصناعية والاجتماعية، وغيرها من العلوم التي ساعدتهما على فهم التحولات الاقتصادية وعلاقات الإنتاج والتناقضات الطبقية. وقد جمعا بين التحليل النقدي والمنهج العلمي، وسعياً إلى فهم الواقع المادي والاجتماعي في سياقه التاريخي، والكشف عن القوانين والاتجاهات التي تحكم تطوره وتغيره، عوضاً عن الاكتفاء بوصف الظواهر.

وهذا المنهج القائم على الاستفادة من التقدم العلمي، وربط النظرية بالواقع، وإخضاع الاستنتاجات للنقد والمراجعة، هو أحد أهم الدروس التي ينبغي استيعابها وتطويرها اليوم، إلى جانب دراسة النصوص التي أنتجها ماركس وإنجلز في ظروفهما التاريخية، والاستفادة النقدية من الإسهامات النظرية والفكرية التي قدمتها لاحقاً مفكرات ومفكرو اليسار بمختلف تياراتهم ومدارسهم، ممن أسهموا في تطوير الفكر الماركسي والاشتراكي وتجديده في ضوء التحولات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية.

توظيف العلوم الحديثة في تطوير التحليل والممارسة اليسارية. والعلوم المتاحة اليوم أوسع وأعمق مما أتاحه القرن التاسع عشر. فعلم الأعصاب المعرفي وعلم النفس الاجتماعي يكشفان كيف تتشكل القناعات وكيف تقاوم التغيير وما الذي يجعل الرسائل السياسية فاعلة أو محدودة الأثر.

وتحليل البيانات الكبيرة يتيح فهم ديناميكيات الرأي العام بدقة تتجاوز ما كانت تتيحه استطلاعات الرأي التقليدية. وعلوم التنظيم الحديثة تُقدم معرفة تجريبية حول ما يجعل الحركات الاجتماعية تنمو وتستمر أو تتراجع. وعلم الاجتماع الرقمي يحلل كيف تتشكل المجتمعات والتحالفات وكيف ينتشر الوعي في الفضاء الرقمي.

من النقد الماركسي إلى توظيف العلوم الحديثة. إن توظيف العلوم والمعارف الحديثة في خدمة المشروع اليساري والتغيير الاشتراكي لا يعني تبني جميع المنطلقات الفكرية والأيديولوجية التي تستند إليها، خاصة أن بعض هذه العلوم والمناهج يجري تطويرها وتوظيفها ضمن مؤسسات أكاديمية أو تجارية أو سياسية تتأثر بمصالح النظام الرأسمالي وأولوياته.

والمقصود هو الاستفادة النقدية من أدواتها العلمية والمنهجية، وما توفره من وسائل لتحليل الواقع وفهم تحولاته، وقياس تأثير السياسات والبرامج، وتقييم نتائجها ومراجعتها في ضوء المعطيات والتجارب العملية.

وهذا ما فعله ماركس في تعامله مع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، إذ استفاد من مفاهيمه وأدواته التحليلية، وأخضع افتراضاته واستنتاجاته للنقد، وأعاد توظيفها ضمن منهج يكشف علاقات الإنتاج والاستغلال والتناقضات الطبقية في النظام الرأسمالي. ومن هذا المنطلق، فإن التجديد الفكري لليسار يتطلب الجمع بين الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي المعاصر، والحفاظ على استقلالية التحليل الطبقي وأهدافه الاشتراكية.

التقييم العلمي لتطوير العمل اليساري. ويعني هذا عملياً أن التقييم الدوري لأداء التنظيمات اليسارية وفاعلية برامجها وسياساتها يصبح أكثر دقة وموضوعية حين ينتقل من النقاشات القائمة على الانطباعات والتقديرات الشخصية وحدها إلى الاستفادة من المعطيات العلمية والتغذية الراجعة والمؤشرات القابلة للقياس والتحليل.

فما مدى انتشار الخطاب السياسي وتأثيره الفعلي؟ وما الفئات والشرائح الاجتماعية التي يصل إليها، وتلك التي ما تزال خارج نطاق تأثيره؟ وما العوامل التي تسهم في بناء الثقة الجماهيرية وتعزيزها واستمرارها؟ وما العوائق التي تحد من وصول الرسالة السياسية أو تقلل من تأثيرها؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة باستخدام أدوات البحث العلمي والتحليل الإحصائي والدراسات الميدانية، إلى جانب الخبرة السياسية والتنظيمية المتراكمة، تساعد على تحديد نقاط القوة والضعف، وتطوير أساليب العمل وتصحيح السياسات والبرامج. وبهذا تصبح المراجعة النقدية الداخلية عملية منهجية تستند إلى الوقائع والنتائج، وتسهم في إنتاج معرفة جديدة وتطوير الأداء السياسي والتنظيمي، عوضاً عن الاكتفاء بتبادل الانطباعات والتقييمات العامة.

6. التجديد التنظيمي، بنى مرنة لعصر جديد

التجديد الفكري يحتاج إلى تجديد تنظيمي يواكبه ويترجم أفكاره إلى ممارسة عملية. والمقصود بالتجديد التنظيمي تطوير بنية التنظيم وآليات عمله، دون إلغائه أو استبداله بالعفوية، من خلال اعتماد أشكال تنظيمية أكثر مرونة وديمقراطية، وأوسع استيعاباً، وأقدر على مواكبة تحولات العصر والاستجابة لمتطلباته.

الشكل التنظيمي تحدده الظروف والأهداف. ومن المهم، قبل الحديث عن أي نمط تنظيمي، تحديد العوامل والظروف التي تحكم اختياره، فالشكل التنظيمي ينبغي أن يستجيب لطبيعة الواقع الذي يعمل فيه وأهدافه وإمكاناته، عوضاً عن الانطلاق من نموذج تنظيمي ثابت يفترض أنه يصلح لجميع المجتمعات والظروف.

وفي تقديري، هناك اعتبارات متعددة ينبغي أخذها في الحسبان، منها مستوى التطور التكنولوجي والمعرفي والحقوقي في المجتمع، ودرجة تطوره الديمقراطي والسياسي والقانوني، ومستوى الحريات العامة وما يتيحه من إمكانات للعمل العلني أو يفرضه من أشكال للعمل السري، والنطاق الجغرافي للعمل، سواء كان محلياً أو إقليمياً أو عالمياً، وطبيعة القضايا المطروحة والفئات والجهات التي يسعى التنظيم إلى مخاطبتها والتفاعل معها، فضلاً عن احتياجات المنظمات والكتل والمجموعات المختلفة العاملة داخله. كما ينبغي مراعاة إمكانية إنشاء هياكل تنظيمية مرنة أو مؤقتة لمهام محددة أو ظروف استثنائية، يجري تعديلها أو حلها بعد انتهاء مهمتها.

ومن الطبيعي أن تختلف الأشكال التنظيمية المناسبة باختلاف هذه العوامل، فما يصلح لتنظيم يساري يعمل في مجتمع ديمقراطي يتمتع بحريات واسعة وبنية تكنولوجية متقدمة قد يختلف عما تحتاج إليه حركة يسارية تعمل في ظل نظام استبدادي أو ظروف سياسية واجتماعية وتكنولوجية مختلفة.

النظام الداخلي دستور فعلي. والنظام الداخلي هو الدستور الفعلي لأي تنظيم يساري. فالبرنامج يقول ماذا يريد الحزب من المجتمع، والنظام الداخلي يقول كيف يعامل أعضاءه وعضواته، ومن يملك

القرار فيه، وكيف يتخذ هذا القرار ويراجع، وكيف يتعامل التنظيم مع الرأي المختلف في صفوفه. ولهذا فإن الحزب الذي يرفع شعار الديمقراطية والحريات والعدالة والشفافية على مستوى الدولة يجد في نظامه الداخلي أول ميدان لإثبات هذه القيم عملياً. والمسافة بين ديباجة جميلة ومواد تنفيذية تقول شيئاً آخر هي المسافة ذاتها التي تفصل الوعد عن التطبيق.

القاعدة الحزبية مصدر السلطات. وقبل الحديث عن الأشكال والآليات التنظيمية، هناك مبدأ ديمقراطي أساسي ينبغي أن تستند إليه جميعها، وهو أن القاعدة الحزبية مصدر السلطات داخل التنظيمات، كما أن الجماهير مصدر السلطات في المجتمع الذي يناضل اليسار من أجل بنائه.

فالمبدأ الديمقراطي واحد في الحالتين، ويقوم على أن تستمد الهيئات القيادية شرعيتها وصلاحياتها من إرادة الأعضاء والعضوات، وأن تخضع للمساءلة والرقابة والمحاسبة، مع ضمان حق القاعدة الحزبية في المشاركة الفعلية في صياغة السياسات واتخاذ القرارات وانتخاب القيادات وتغييرها.

ومن الطبيعي أن يبدأ اليسار بتطبيق المبادئ الديمقراطية التي يدافع عنها في برنامجه السياسي داخل تنظيماته ومؤسساته، فالمصداقية السياسية والتنظيمية تكتسب من الممارسة الفعلية لهذه المبادئ قبل إعلانها في البرامج والوثائق.

من سلطة القيادة إلى سلطة القاعدة. ويترتب على هذا المبدأ عملياً أن تستمد القيادة شرعيتها من القاعدة، وأن تقوم صلاحياتها على تفويض قابل للمراجعة والسحب، وأن تضطلع الهيئات القيادية بوظائف التنسيق والمبادرة والتنفيذ في إطار ما تقرره القاعدة. وبذلك يتخذ القرار مساره الديمقراطي الطبيعي، فينطلق من القاعدة صعوداً إلى القيادة، ثم يعود إليها تنفيذاً ومتابعة، عوضاً عن أن يصاغ في المستويات العليا ثم يحال إلى القاعدة بوصفه أمراً منجزاً لا يبقى لها سوى الالتزام به.

آليات تطبيق الديمقراطية الداخلية. ويكتسب هذا المبدأ الديمقراطي معناه الفعلي حين يترجم إلى إجراءات تنظيمية واضحة ومعلنة وملزمة للجميع، تشمل إجراء انتخابات دورية وحقيقية على جميع المستويات، تقوم على التنافس الحر وتكافؤ الفرص، وضمان حق القاعدة الحزبية في اقتراح السياسات والبرامج والقضايا المطروحة للنقاش والتصويت، وحقها في المطالبة بمراجعة القرارات أو سحب الثقة من الهيئات القيادية وفق آليات ديمقراطية محددة مسبقاً في النظام الداخلي.

كما يتطلب ذلك مساءلة دورية تقدم فيها القيادات تقارير واضحة عن أعمالها وإنجازاتها وإخفاقاتها أمام الأعضاء والعضوات الذين انتخبوها، إلى جانب ضمان الشفافية التنظيمية والمالية، وإتاحة المعلومات والوثائق المتعلقة بالقرارات والسياسات لجميع الأعضاء والعضوات، بما يمكنهم من المشاركة الواعية في تقييم الأداء وممارسة الرقابة والمحاسبة. فالقاعدة الحزبية التي تفتقر إلى المعلومات والصلاحيات الفعلية يصعب عليها ممارسة سلطتها الديمقراطية، حتى وإن نص النظام الداخلي على أنها مصدر السلطات داخل التنظيم.

حق المبادرة إلى جانب حق الاستجابة. ومعيار تحقق مبدأ القاعدة مصدر السلطات يتجاوز وجود نصوص تثمن المشاركة إلى وجود آليات محددة تتيح للقاعدة أن تبادر بنفسها. ففي الكثير من الأنظمة الداخلية القائمة تملك القاعدة حق تقديم المقترحات والاعتراض والمناقشة، وتبقى أدوات المبادرة بيد الهيئات القيادية وحدها، فالاستفتاء الداخلي يجرى حين تقرر القيادة، والمؤتمر الطارئ ينعقد بموافقة الهيئة القيادية العليا، والهيئات الاستشارية الموسعة تنعقد حين تدعو إليها. ويُستكمل ذلك بحق مبادرة واضح، بأن تملك القاعدة الدعوة إلى مؤتمر استثنائي، أو إلى انعقاد الهيئات الاستشارية الموسعة، أو إلى إجراء استفتاء داخلي، متى طالب بذلك عشرة بالمئة من مجموع الأعضاء والعضوات أو ثلث المنظمات المحلية، وأن تكون الدعوة في هذه الحالة ملزمة للهيئات القيادية.

عتبات مجربة. وفي هذا ما يمكن الاستئناس به بتجارب يسارية معاصرة. فحزب اليسار الألماني ينص في نظامه الداخلي على إمكان إجراء استفتاء عام للأعضاء والعضوات في المسائل السياسية، ويجعل نتيجته في مرتبة قرار المؤتمر، ويمنح حق المبادرة إلى الدعوة إليه للتنظيمات المحلية وفق الشروط المحددة في نظامه الداخلي. أي أن القاعدة تملك حق المبادرة إلى جانب القيادة، دون أن يضعف ذلك موقع الهيئات المنتخبة.

الثورة الرقمية وآفاق تعزيز الديمقراطية الداخلية لليسار. لقد أتاحت الثورة الرقمية إمكانات واسعة لتطوير الممارسة الديمقراطية داخل التنظيمات اليسارية، إذ أصبحت العديد من الإجراءات التي كانت تواجه صعوبات تنظيمية ولوجستية في العقود الماضية أكثر سهولة وسرعة وأقل تكلفة. فمن الممكن اليوم استشارة آلاف الأعضاء والعضوات خلال ساعات، وإتاحة المجال أمام جميع المستويات التنظيمية لتقديم المقترحات والمشاركة في النقاشات وصياغة القرارات، وتوفير الوثائق والمحاضر والمعلومات للقاعدة الحزبية بصورة مستمرة.

كما تتيح الأدوات الرقمية تنظيم التصويت والمشاورات الجماعية ومتابعة تنفيذ القرارات وتقييم أداء الهيئات القيادية، مع ضرورة ضمان الشفافية وحماية البيانات وسلامة الإجراءات الديمقراطية. وبهذا يمكن الانتقال بمبدأ أن القاعدة الحزبية مصدر السلطات من مجرد نص في الأنظمة الداخلية إلى ممارسة ديمقراطية يومية قابلة للمتابعة والتقييم، تشكل أساساً لتطوير اللامركزية وتعزيز المشاركة المباشرة وآليات اتخاذ القرار الجماعي داخل التنظيم.

اللامركزية الديمقراطية ووحدة العمل التنظيمي. كان النموذج التنظيمي الهرمي شديد المركزية مفهوماً في ظروف تاريخية اتسمت بمحدودية وسائل الاتصال وصعوبة تداول المعلومات والتنسيق الأفقي بين المستويات التنظيمية المختلفة. غير أن الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي قد غيرا كثيراً من هذه الظروف، ووفرا إمكانات واسعة لتطوير أشكال تنظيمية أكثر مرونة وديمقراطية.

وتعني اللامركزية الفاعلة منح الوحدات التنظيمية الجغرافية والقطاعية والمهنية صلاحيات حقيقية واستقلالية واسعة في إدارة أعمالها اليومية واتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطها، بما يتناسب مع ظروفها

الاجتماعية والسياسية والمهنية واحتياجات الفئات التي تعمل بينها، ضمن إطار سياسي وبرنامجي عام يجري الاتفاق عليه ديمقراطياً.

كما تقتضي توفير آليات واضحة للتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين مختلف الوحدات، بما يضمن وحدة التوجه السياسي والعمل المشترك مع احترام خصوصية كل منها. وبهذا يستطيع التنظيم الاستجابة لتنوع الظروف والاحتياجات دون الوقوع في التشتت أو التفكك، ويعزز دور القواعد الحزبية ومبادراتها وقدرتها على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، بحيث تصبح شريكاً فعلياً في صياغة العمل السياسي والتنظيمي وتطويره.

وهذه اللامركزية أبعد من خيار إداري، فهي تترجم في بنية التنظيم المنطق ذاته الذي سيحكم علاقته بغيره على المستوى الأممي، حيث تقوم الشبكة على تعدد مراكز العمل والقرار، فلا يؤدي استهداف مركز واحد إلى تعطيلها كلها. فالتنظيم الذي يتدرب على اللامركزية في الداخل يصبح أقدر على العمل داخل شبكة عابرة للحدود في الخارج، وأكثر قدرة على الصمود أمام الضربات التي تستهدف قيادته.

آليات القرار الجماعي الشفاف. والتقنيات الرقمية تتيح اليوم آليات تشاور واستفتاء داخلي واسع النطاق، كانت متعذرة لوجستياً في السابق. فالاستفتاءات الداخلية الرقمية، ومنصات الحوار المفتوح عبر المجموعات الرقمية قبل اتخاذ القرارات الكبرى، وأدوات التصويت الشفافة، كلها تتيح تحويل مبدأ الديمقراطية الداخلية من عنوان عام إلى ممارسة يومية يلمسها العضو والعضوة. فالديمقراطية التي نطرحها في خطابنا تكتسب قوة إقناعها الحقيقية حين يلمسها الناس أولاً في بنانا الداخلية.

من حق التصويت إلى حق المبادرة. ويفتح هذا الباب سؤالاً يتجاوز الأدوات إلى من يملك حق استخدامها، من الذي يحدد ما يطرح للتصويت وما يبقى خارجه؟ فالأداة الديمقراطية في شكلها يمكن أن تدار بمنطق غير ديمقراطي ما دام حق اقتراح الموضوعات محصوراً في أعلى الهرم، فيضيق دور القاعدة إلى الإجابة عن أسئلة صاغها غيرها والاختيار بين بدائل حددت سلفاً.

والمعالجة العملية أن يكفل حق إدراج الموضوعات في جدول الأعمال للقاعدة ذاتها بآلية معلومة ومكتوبة، عبر نسبة محددة من الأعضاء والعضوات، أو عدد من اللجان المحلية، أو منبر داخلي دائم يستقبل المقترحات ويعرضها على الجميع. ويكتمل ذلك بإتاحة وقت كاف للنقاش قبل التصويت، وبحق أصحاب الرأي المخالف في عرض موقفهم إلى جانب المقترح المطروح، وبنشر النتائج التفصيلية بعد انتهائه.

قواعد وضمانات الاستفتاء الديمقراطي داخل التنظيمات. وإقرار الاستفتاءات أداة ديمقراطية يبقى ناقصاً دون قواعد مكتوبة تحكمه. ومن الضروري أن تشمل هذه القواعد ستة عناصر: موضوعاته، وفي مقدمتها قرارات التحالف الانتخابي أو الحكومي وأي قضية أساسية مستجدة، وجهة المبادرة، من القيادة أو من العتبة العددية للقاعدة، ومن له حق التصويت، مع إشراك أصحاب الأشكال الأخرى من

العضوية برأي استشاري، وفترة نقاش مسبق تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر تنشر خلالها الآراء المؤيدة والمعارضة في منابر التنظيم على قدم المساواة، وإشراف هيئة مستقلة ومحايدة مختصة بالنزاهة والطعون، وأثر واضح، بأن تكون النتيجة في مرتبة قرار المؤتمر وملزمة لكل الهيئات.

نحو مؤتمر حزبي دائم. تفتح الرقمنة إمكانات واسعة لتطوير المشاركة الديمقراطية المستمرة داخل التنظيمات اليسارية، بعدما كانت التكاليف والصعوبات اللوجستية تحد من إمكانية التواصل والتشاور الواسع بين المؤتمرات الحزبية.

فالفترة الفاصلة بين مؤتمرين، التي تمتد عادة لعدة سنوات، يمكن أن تتحول من حالة من محدودية المشاركة في صنع القرار إلى حالة أشبه بمؤتمر دائم، من خلال إنشاء مجموعات ومنصات رقمية تفاعلية تضم الأعضاء والعضوات على مستوى التنظيم كله، وعلى مستوى الهيئات المحلية والقطاعية والمهنية، تطرح فيها السياسات والبرامج والوثائق والبيانات للنقاش وتبادل الآراء وتقديم المقترحات والتعديلات قبل إقرارها ونشرها.

ويمكن أن تترافق هذه الآليات مع مشاورات وتصويتات رقمية منظمة، وفق ضوابط ديمقراطية واضحة تضمن المساواة في المشاركة وشفافية الإجراءات وحماية البيانات، مع مراعاة الأعضاء والعضوات الذين قد يواجهون صعوبات في الوصول إلى التكنولوجيا أو استخدامها.

وبهذا يبقى العقل الجماعي للتنظيم نشطاً ومشاركاً في صياغة السياسات واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها على مدار العام، عوضاً عن أن تنحصر مشاركته الفعلية في أيام معدودة كل بضع سنوات، مع الحفاظ على دور المؤتمرات الحزبية بوصفها هيئات ديمقراطية أساسية لاتخاذ القرارات الكبرى وانتخاب القيادات ومحاسبتها.

الاستقلال الرقمي يبدأ من داخل التنظيم. يبقى كل ما سبق قائماً على أرض رخوة ما دامت هذه الأدوات تعمل على منصات تملكها الشركات الاحتكارية. فالتنظيم الذي يجري استفتاءاته الداخلية ويدير نقاشاته ويحفظ وثائقه على خدمات شركة يحتمل أن تغلق حسابه أو تسلم بياناته أو تعطل خدمتها، يبني ديمقراطيته الداخلية على بنية لا يملكها.

ولهذا فإن الاستقلالية الرقمية، التي أعود إليها في الفصل التالي بوصفها الركيزة الخامسة لأي مشروع يساري، تبدأ من هنا، من بريد مستقل، ومن أدوات تواصل وتصويت وأرشفة مفتوحة المصدر، ومن تدقيق رقمي دوري يرسم صورة واضحة عن حجم التبعية القائمة ويرتب أولويات الخروج منها.

هيئة منتخبة للعمل الرقمي. ومن الضروري أن يتضمن أي نظام داخلي يصاغ اليوم، ويفترض أن يحكم العمل التنظيمي لسنوات مقبلة، باباً مستقلاً للعمل الرقمي بصياغة ملزمة تتجاوز صيغة التوجهات العامة. ويقتضي ذلك استحداث هيئة مركزية منتخبة للعمل الرقمي، تضم مختصين

ومختصات في تقنية المعلومات وأمن البيانات والإعلام الرقمي، وممثلين وممثلات عن المنظمات والاتجاهات الفكرية المختلفة، على أن يمنع الجمع بين عضويتها وأي موقع تنفيذي يخضع لرقابتها، ضماناً لاستقلاليتها وحيادها في إدارة التصويتات والاستفتاءات.

مهماتها وسياساتها. وتتولى هذه الهيئة إدارة البنية الرقمية وتطويرها، وضمان الملكية المؤسسية للمنصات والحسابات الرسمية حتى تبقى ملكاً للتنظيم بعيداً عن الأفراد الذين يديرونها، وتنظيم التصويت والاستفتاء الإلكتروني، وحفظ الأرشيف الرقمي وإتاحة الوثائق والقرارات عبر منصة داخلية، والإشراف على الأمن الرقمي وحماية بيانات الأعضاء والعضوات، وإعداد برامج التدريب الرقمي ضمن التثقيف الحزبي.

وتضع سياسات مكتوبة، تشمل سياسة لحماية البيانات، وأخرى للأمن الرقمي، ومدونة سلوك على شبكات التواصل، وسياسة لاعتماد البرمجيات الحرة مفتوحة المصدر قدر الإمكان تجنباً للارتهان لمنصات الشركات الاحتكارية.

امتدادها وضماناتها. ويكتمل ذلك بامتداد تنظيمي، فمن المفيد أن يكون في كل لجنة محلية مسؤول أو مسؤولة عن العمل الرقمي ينتخب ضمن الهيئة، وفي كل وحدة قاعدية من يتولى المهمة ذاتها. وأن يعترف النظام الداخلي بالاجتماعات عن بعد والاجتماعات المختلطة، ويحدد نصابها، وأن يجيز التصويت والاستفتاء الإلكتروني بضمانات السرية والنزاهة.

وتبقى المشاركة الحضورية والتصويت الورقي متاحين دائماً إلى جانب البدائل الرقمية، مع إتاحة التدريب لكل من يرغب فيه، حرصاً على أن يبقى الرفاق والرفيقات من كبار السن، ومن الكادحات والكادحين في المناطق الأقل خدمات، في قلب العملية الديمقراطية.

7. العضوية، من الانتماء الهرمي إلى المفهوم التحالفي

نموذج العضوية التقليدي. ومن أبرز ما يعيق تجدد التنظيمات اليسارية نموذج العضوية التقليدي الذي يرسم حدوداً حادة وفاصلة بين الداخل والخارج، فإما أن يكون الفرد عضواً رسمياً ملتزماً بكامل الانضباط التنظيمي والهرمي، وإما أن يبقى خارج التنظيم كلياً. وقد كان لهذا النموذج ما يبرره في سياقات تاريخية محددة، حين فرضت ضرورات العمل السري والمواجهة المباشرة مع الأنظمة الاستبدادية بناء تنظيمات شديدة التماسك والانضباط، محدودة الانفتاح على محيطها.

غير أن طبيعة النضال وأشكال المشاركة السياسية ودوافع الانتماء قد تغيرت وتنوعت، وأصبح هذا النموذج، في كثير من الحالات، يحد من قدرة التنظيمات اليسارية على استقطاب طاقات وكفاءات جديدة والاستفادة منها، وقد يحرمها من مساهمات أشخاص يتفقون مع توجهاتها وأهدافها العامة، لكنهم

لا يرغبون أو لا يستطيعون الالتزام بعضوية حزبية كاملة. وهكذا قد يتحول نموذج العضوية المغلق نوعاً ما من وسيلة لحماية التنظيم وتماسكه إلى عائق أمام توسعه وتجديد قاعدته الاجتماعية والسياسية.

العضوية المرنة. وتعني بناء دوائر متدرجة من الانتماء والمشاركة، تتفاوت في عمق ارتباطها بالتنظيم ودرجة التزامها التنظيمي، بما يتيح استيعاب فئات وطاقات متنوعة دون اشتراط العضوية الحزبية الكاملة. فهناك المتعاطفون والمتعاطفات الذين يدعمون الحملات ويشاركون في الفعاليات دون الرغبة في الانخراط الكامل في البنية الحزبية، والناشطات والناشطون المستقلون الذين يتقاطعون مع مشروع الحركة في قضايا محددة دون أن يعتبروا أنفسهم جزءاً من تنظيمها، والخبيرات والخبراء والمثقفات والمثقفون الذين يقدمون إسهامات فكرية أو علمية أو تقنية، لكنهم لا يمتلكون الوقت أو الرغبة في الالتزام بالعمل التنظيمي اليومي.

وجميع هؤلاء يمثلون طاقات وخبرات يمكن للنموذج المرن أن يستوعبها ويتيح لها المساهمة في العمل المشترك، بينما تبقى في الغالب خارج دائرة المشاركة في نموذج العضوية التقليدي المغلق.

تعدد أشكال العضوية ومرونة المشاركة. ويمكن في هذا الإطار اعتماد خمسة أشكال للعضوية تستوعب تنوع ظروف الناس وإمكانياتهم ورغباتهم في المشاركة، على أن يجري تقدير مدى ملاءمة الأخذ بها وفق طبيعة كل تنظيم، والبلد الذي يعمل فيه، ودرجة التطور الديمقراطي والحريات السياسية المتاحة فيه.

وتشمل هذه الأشكال عضوية فاعلة لمن يشاركون بانتظام في العمل السياسي والتنظيمي، وعضوية مؤازرة لمن يقدمون دعماً فكرياً أو مالياً دون انخراط مباشر في العمل اليومي، وعضوية مؤقتة لمن يرغبون في المساهمة في حملة أو قضية محددة، وعضوية جزئية لمن يريدون العمل في مجال معين، مثل قضايا المرأة أو الشباب أو حقوق العمال، وعضوية إلكترونية لمن يعيشون بعيداً عن مواقع التنظيم أو يفضلون المشاركة في أنشطته عبر الوسائل الرقمية.

العضوية المركبة، تعدد الانتماء لتعزيز وحدة اليسار. وتقتضي مصلحة التيار اليساري في مجمله الانفتاح على حق العضو والعضوة في المشاركة والعمل ضمن أكثر من إطار يساري في الوقت نفسه، كالجمع بين العضوية في تنظيمين يساريين أو أكثر، ما دامت الأهداف والتوجهات الأساسية متقاربة ولا يوجد تعارض جوهري بينها. فالغاية هي تقوية التيار اليساري في المجتمع بوصفه حركة سياسية واجتماعية واسعة ومتنوعة، بعيداً عن التنافس التنظيمي على استقطاب الأفراد واحتكار انتمائهم ونشاطهم.

الانفتاح على المستقلين والمستقلات. وتتحقق فائدة مماثلة من اعتماد المرونة والانفتاح في التعامل مع اليساريين واليساريات المستقلين الذين يتحفظون على الانتماء الحزبي لأسباب فكرية أو سياسية أو تنظيمية أو شخصية مختلفة، وذلك من خلال إيجاد أطر مشتركة للتعاون والعمل في قضايا وأهداف محددة، دون فرض التزامات تنظيمية عليهم أو ممارسة أي شكل من أشكال الوصاية الفكرية

والسياسية، وبما يحترم استقلاليتهم ويتيح الاستفادة من طاقاتهم وخبراتهم في تعزيز العمل اليساري المشترك.

تيسير العضوية وتوسيع القاعدة الجماهيرية. وتبدو شروط الترشيح للعضوية في كثير من الأنظمة الداخلية مستمدة من تقاليد تكوّنت في ظروف العمل السري: طلب تحريري، فتوثق من التزكية الشخصية والسياسية، فموافقة الوحدة القاعدية، فإقرار الهيئة المسؤولة، فمصادقة اللجنة المحلية، فأشهر ترشيح قابلة للتمديد.

ولهذه الشروط ما يبررها في مرحلتها، وهي ما تزال ضرورية لتنظيمات يسارية تعمل في بيئات استبدادية تفرض عليها الحذر وحماية أعضائها وعضواتها. أما حيث يعمل التنظيم علناً وقانوناً، فالأجدى الإبقاء على التدقيق المشدد في ما يخص مواقع القيادة والمهام الحساسة، مع تيسير باب الدخول العادي بما يناسب حزباً جماهيرياً، وبما يشجع الشابات والشبان على الانتماء.

إصلاح منظومة العقوبات التنظيمية. ويرتبط بهذا ضرورة إعادة النظر في منظومة العقوبات التنظيمية السائدة في كثير من تنظيمات اليسار، وفي مقدمتها عقوبة الطرد التي باتت في حالات كثيرة أشبه بحكم الإعدام السياسي والتنظيمي، إذ قد تنهي مسيرة نضالية طويلة بقرار يتخذ أحياناً في لحظة خلاف حاد.

وما يستدعي التوقف عنده أن هذه العقوبة استخدمت في أحيان كثيرة في سياق الصراعات الفكرية والسياسية والتنظيمية الداخلية، بعيداً عن الحالات التي وضعت لها أصلاً، مثل الانتهاكات الأخلاقية الجسيمة أو الخروج على المبادئ الأساسية للتنظيم، فتحولت من أداة لحماية التنظيم إلى وسيلة في الصراعات والخلافات الداخلية.

ومن المفيد إعطاء الأولوية لعقوبة التجميد المؤقت، التي توقف العضو أو العضوة عن ممارسة الحقوق التنظيمية لفترة محددة، مع الحفاظ على الانتماء والتاريخ النضالي، وإتاحة حق الاعتراض والمراجعة وفق آليات ديمقراطية واضحة. وهذا يتيح للتنظيم معالجة الخلافات والمشكلات دون الوصول إلى نقطة اللاعودة، مع الإبقاء على الطرد إجراءً استثنائياً للغاية، لا يجوز اللجوء إليه إلا في الحالات الجسيمة وبعد استنفاد جميع وسائل المعالجة الأخرى، وضمان حق الدفاع والاستئناف، على أن يخضع القرار لموافقة مؤتمر الحزب بوصفه أعلى سلطة تنظيمية، وبأغلبية لا تقل عن ثلثي الأصوات، ضماناً لعدم استخدام الطرد أداة لتصفية الخلافات الفكرية والسياسية أو الصراعات التنظيمية.

من العقاب إلى الإصلاح، كل عضو وعضوة كنز. والغاية من أي نظام عقوبات داخل تنظيم يساري إصلاح السلوك وتطوير العضو والعضوة والحفاظ عليهما داخل الصفوف، فالعقاب بذاته يصعب أن يكون هدفاً. فالعقوبة المباشرة وغير المباشرة متى اتسعت دائرتها أدت إلى نزيف في العضوية رأينا

أمثلته في تاريخ اليسار عالمياً، حين تحولت بعض التنظيمات إلى طاردة لأعضائها وعضواتها عوضاً عن أن تكون جاذبة لهم.

ومن هنا تبرز أهمية إضافة أدوات وسيطة تسبق العقوبة: الحوار الموجه، والوساطة الرفاقية، والمشاركة في ورش عمل، والتكليف بمهمة تنظيمية بديلة، وكذلك النص الصريح على مبدأ التناسب بين حجم الخطأ ونوع الإجراء، ومراعاة الدوافع والسياق.

ضمانات العدالة والحقوق داخل التنظيم. وتكتمل هذه المنظومة بضمانات تبعث الطمأنينة داخل التنظيم: حق العضو والعضوة في الاطلاع على ملف المساءلة ومعرفة ما يُنسب إليهما كتابةً قبل الجلسة بمدة كافية، وحق الاستعانة برفيق أو رفيقة للدفاع وحتى بمختص قانوني من خارج التنظيم، وقرينة البراءة، ومدة تقادم للأخطاء التنظيمية، وسقف زمني صريح للتجميد الاحترازي، ستين يوماً مثلاً قابلة للتمديد مرة واحدة بقرار معلل، ينتهي بعدها تلقائياً. فذلك يحمي العضو من طول الانتظار، ويحمي الهيئة ذاتها من أي تأويل غير منصف لتأخرها.

فصل السلطات واستقلال القضاء داخل التنظيمات اليسارية. ولا تكتمل منظومة العضوية المرنة والمركبة، وإصلاح منظومة العقوبات، وضمانات العدالة التنظيمية، دون قضاء داخلي مستقل يتمثل في هيئة أو لجنة تحكيمية تتمتع باستقلالية حقيقية عن القيادة التنفيذية، تنظر في النزاعات والإشكالات التنظيمية وفق معايير واضحة ومعلنة، وتضمن لكل عضو وعضوة حق الدفاع عن النفس أمام جهة محايدة. وإذا كان اليسار يطرح على المجتمع مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء، ويعدهما شرطاً من شروط الدولة الاشتراكية الديمقراطية، فمن الطبيعي أن ينعكس المبدأ ذاته في بناه التنظيمية الداخلية، فالتنظيم الذي يفصل بين سلطة القرار وسلطة الحكم في النزاعات يقدم نموذجاً عملياً لما يدعو إليه خارجه.

فغياب هذه الهيئة جعل كثيراً من القرارات التأديبية تخضع لموازين القوى الداخلية أكثر مما تخضع لمعايير العدالة التنظيمية، وأفضى إلى شعور متراكم بالغبن لدى شرائح من الكوادر اليسارية التي دفعت ثمن خلافاتها الفكرية بتهميشها أو ابتعادها. والجماهير تلمس هذا الاتساق أو غيابه قبل أن تقرأ البرامج، فالعدالة التي نَعِد بها في الدولة تبدأ من عدالتنا مع أنفسنا وفي تنظيماتنا.

قضاء تنظيمي مستقل وملزم للجميع. وشروط هذا القضاء هنا خمسة: الاستقلال عن القيادة السياسية والتنفيذية، وانتخاب من يتولونه من قبل الأعضاء والعضوات مع اشتراط الخبرة القانونية أو التنظيمية المناسبة، وعلنية القرارات داخل التنظيم مع نشر أسبابها، ووجود درجة استئناف مستقلة، وأن تكون قراراته ملزمة لكل الهيئات بما فيها القيادية. ويضاف إليها الفصل بين الوظيفة الرقابية والإدارية من جهة والوظيفة القضائية من جهة أخرى، فهذا الفصل يخدم الطرفين معاً: يمنح الرقابة تفرغاً أكبر، ويمنح القضاء الداخلي استقلالاً أوضح.

تجارب تستحق التأمل. ولحزب اليسار الألماني نظام تحكيم داخلي مستقل عن الهيئات القيادية في ممارسة مهامه، تنتخب هيئاته من المؤتمرات الحزبية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، ويمنع الجمع بين عضويتها والمواقع القيادية أو التنفيذية في الحزب، بما يضمن استقلاليتها وعدم خضوعها للتوجيهات القيادية. ويعمل النظام على درجتين في معظم القضايا، بحيث تكون الهيئة الاتحادية جهة استئناف لقرارات هيئات الولايات، إلى جانب اختصاصها المباشر في قضايا محددة. والأهم أن الحزب يلتزم بنشر قرارات هيئته التحكيمية الاتحادية بصيغة تحفظ خصوصية الأشخاص، مما يتيح تراكم الخبرة والاجتهاد التنظيمي، ويعزز الشفافية ويقلل الشعور بالغبن.

وفي البرازيل، ينص حزب العمال على انتخاب لجان الأخلاقيات والانضباط ومجالس الرقابة المالية بالتصويت المباشر والسري من الأعضاء والعضوات، في إطار آليات الديمقراطية الداخلية والرقابة التنظيمية.

تعدد المنابر داخل التنظيم الواحد. إن تعدد وجهات النظر والاختلاف الفكري والسياسي داخل الحزب اليساري الواحد أمر طبيعي في ظل تعقيد الأوضاع العالمية والإقليمية والمحلية، وتنوع القراءات والاجتهادات بشأنها. ويعد الاعتراف المنظم بهذا التعدد من أقوى ضمانات الوحدة التنظيمية وأكثرها قدرة على الحد من الانقسامات والتفكك، لأن الرأي الذي يجد مساحة شرعية للتعبير عن نفسه داخل التنظيم لا يضطر إلى البحث عنها خارجه.

وحقوق الأقلية التي تقرها أنظمة داخلية كثيرة تبقى في الغالب حقوقاً فردية وظرفية تمارس عند حدوث الخلاف، بينما يذهب المقترح هنا إلى أبعد من ذلك، من خلال إقرار مواد واضحة في النظام الداخلي تنظم حق تشكيل منابر وتكتلات فكرية وسياسية داخل التنظيم الواحد، يجتمع فيها أصحاب وصاحبات الرؤى المتقاربة ضمن منابر علنية ومنظمة، تتيح لهم طرح أفكارهم وبرامجهم وبدائلهم والدفاع عنها والتنافس عليها ديمقراطياً، مع ضمان حقهم في التمثيل داخل الهيئات القيادية والتنظيمية بما يتناسب مع حجم التأييد الذي يحصلون عليه من القاعدة الحزبية.

حرية المنابر ووحدة التنظيم. ويمارس هذا الحق وفق أربعة شروط واضحة ومعلنة، هي العلنية والشفافية في العمل، والانفتاح على انضمام أي عضو أو عضوة، والامتناع عن إنشاء هياكل تنظيمية موازية تنافس الهيئات المنتخبة، والالتزام بتنفيذ قرارات الهيئات الحزبية بعد إقرارها ديمقراطياً، مع الاحتفاظ بحق النقد والمطالبة بمراجعتها، وتوفير آلية تحكيم مستقلة ومحايدة للفصل في أي خلاف يتعلق بهذه المنابر.

وتوجد تجارب في عدد من أحزاب اليسار في العالم تعترف بالتعددية الفكرية والسياسية الداخلية بدرجات وأشكال مختلفة، ومنها حزب العمال البرازيلي وحزب اليسار الألماني والكتلة اليسارية في البرتغال، حيث تعمل تيارات ومنابر فكرية وسياسية بصورة علنية ضمن أطر هذه الأحزاب. وبهذا

يمكن تحويل الاختلاف من صراع مكتوم أو انقسام محتمل إلى حوار فكري وسياسي مشروع ومنظم، يسهم في إغناء التنظيم وتطوير سياساته وتعزيز وحدته على أساس ديمقراطي وتعددي.

حرية النقاش داخل التنظيم. ويتصل بتعدد المنابر مباشرةً مفهومُ حرية التعبير والنقاش داخل البنية التنظيمية. فكثير من الأنظمة الداخلية لا تزال تحصر النقاش الفكري والسياسي داخل الهيئات الحزبية أو النشرات الداخلية المحدودة التداول للأعضاء وحدهم، وهو ترتيب كان له ما يبرره في ظروفه، ويحتاج اليوم إلى مراجعة لأنه صار في سياقات كثيرة يحدّ من الحيوية الفكرية. وتجدر الإشارة إلى أن ثمة استثناءً مشروعاً ومفهوماً يتعلق بالمعلومات ذات الطابع الأمني التي قد يُلحق إفشاؤها ضرراً حقيقياً بالتنظيم أو بأفراده في الدول الاستبدادية.

النقاش العلني ضرورة وجودية. أما ما عدا ذلك، فإن فتح أبواب النقاش العلني حول القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية شرط أساسي لتنظيمات تريد أن تثبت أنها حية ومتفاعلة ومنفتحة على الاختلاف. فتنظيمات اليسار التي تسمح بالنقاش العلني، وتتقبل الخلاف، وتدير التنوع الفكري بثقة، تقدم للناس نموذجاً عملياً مصغراً عن الطريقة التي سيدار بها المجتمع حين يصل اليسار إلى مواقع التأثير والقرار.

ما نمارسه اليوم هو ما نَعِد به غداً. وفي المقابل، فإن التنظيم الذي يُبقي نقاشاته في دائرة ضيقة ويضع قيوداً على الخروج عنها يقول شيئاً عن طبيعة السلطة التي يحملها في داخله دون أن يقصد ذلك. فنمط تعاملنا مع الأفكار وحريتها اليوم هو انعكاس حقيقي لشكل المجتمع الذي نسعى إلى بنائه غداً. والحرية الكاملة للجماهير ولأعضاء تنظيمات اليسار في التعبير والنقاش والاختلاف تتجاوز حدود الشعار، فهي ممارسة يومية نُجسّدها داخل بيوتنا التنظيمية قبل أن ندعو إليها في المجتمع.

الفجوة بين الأجيال الرقمية والتنظيمات التقليدية. إن الحاجة إلى تطوير آليات التعبير عن الرأي والمشاركة الديمقراطية داخل التنظيمات اليسارية تكتسب أهمية مضاعفة في علاقتها بالأجيال الشابة التي نشأت في عصر التعبير الفوري والتفاعل اللحظي.

فمن يستطيع من الشباب والشابات خلال دقائق معدودة نشر مجموعة من المنشورات يعبر فيها عن موقفه من قضية سياسية ساخنة، ويتلقى ردود فعل فورية من عشرات المتابعين والمتابعات في المنصات الرقمية، يجد نفسه أمام تقاليد تنظيمية تطلب منه الانتظار حتى موعد الاجتماع الحزبي القادم أو صدور النشرة الداخلية للتعبير عن رأيه داخل تنظيمه.

وهذه الفجوة بين سرعة العصر الرقمي وإيقاع العمل التنظيمي التقليدي لا تربك الشباب والشابات فحسب، وإنما قد تدفع الكثير منهم إلى الابتعاد عن العمل الحزبي المنظم، فيفقد اليسار بذلك جزءاً مهماً من أكثر طاقاته حيوية وقدرة على المبادرة والتفاعل والتواصل مع الأجيال الجديدة بلغتها وأدواتها الرقمية.

الإعلام اليساري فضاء للتعددية والحوار الديمقراطي. ويتصل بذلك أن يكون الإعلام الحزبي ديمقراطياً وتشاركياً ومفتوحاً لكل الاتجاهات الفكرية داخل التنظيم، فضاءً للنقاش المفتوح بين التنظيم وجمهوره، ينشر الآراء المؤيدة والمخالفة للخط الرسمي، عوضاً عن أن يكون قناة أحادية تنقل الرسائل من القمة إلى القاعدة. والحوار العلني البنّاء يترك انطباعاً إيجابياً لدى الجماهير، ويشركها في النقاش حول سياسات اليسار، ويعود على التنظيم بتغذية راجعة تطوّر سياساته وتشخّص نواقصها.

المرونة التنظيمية دون التفريط بالتماسك. غير أن المرونة في العضوية تطرح سؤالاً تنظيمياً جوهرياً، وهو كيف يمكن الحفاظ على تماسك الحركة ووحدة توجهها السياسي والتنظيمي حين تتعدد أشكال الانتماء وتتنوع مستويات الالتزام والمشاركة؟ والأرجح أن المرونة والانضباط التنظيمي ليسا متناقضين، فالمرونة تعني تنوع أشكال المشاركة ودرجات الالتزام بحسب ظروف الأعضاء والعضوات وإمكانياتهم ورغباتهم، بينما يعني الانضباط احترام الالتزامات والقرارات المشتركة التي يجري الاتفاق عليها ديمقراطياً، ضمن حدود كل شكل من أشكال العضوية.

فلا يمكن مطالبة العضو المؤازر أو المؤقت بالالتزامات التنظيمية نفسها المفروضة على العضو الفاعل، كما أن المرونة لا تعني إعفاء أي عضو أو عضوة من المسؤوليات التي قبل بها طوعاً. وهنا تبرز أهمية القيادة الجماعية والديمقراطية الداخلية في تحديد الحقوق والواجبات بوضوح، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وضمان المشاركة في اتخاذ القرارات والمساءلة عن تنفيذها.

وبهذا يصبح الانضباط قائماً على الاقتناع والمشاركة والالتزام الواعي، عوضاً عن الطاعة الهرمية المفروضة، وتصبح المرونة وسيلة لتوسيع قاعدة التنظيم والاستفادة من الطاقات المتنوعة، مع الحفاظ على وحدة أهدافه وتوجهاته العامة دون إلغاء خصوصية كل شكل من أشكال المشاركة.

8. القيادة الجماعية وتداول المواقع

من تركيز السلطة إلى القيادة الجماعية والمؤسسية. وتعني القيادة الجماعية توزيع المسؤوليات والصلاحيات القيادية على أكثر من شخص، والاستفادة من تعدد العقول والخبرات في صياغة القرارات واتخاذها، مع الحفاظ على الدور القيادي الفاعل والموحد للتنظيم. فالتنظيمات التي تتركز فيها سلطة القرار بيد قيادة ضيقة، مهما بلغت كفاءتها وإخلاصها، تواجه هشاشة بنيوية، إذ إن أي أزمة تطال القيادة قد تهز التنظيم كله، كما أن غياب بعض أعضائها قد يضعف قدرته على اتخاذ القرارات ومواصلة العمل.

في المقابل، تسهم القيادة الجماعية القائمة على توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، والتشاور الديمقراطي والمساءلة المتبادلة، في بناء مؤسسات تنظيمية أكثر تماسكاً واستقلالاً عن الأفراد، وتعزز قدرة التنظيم على التكيف مع المتغيرات ومواجهة الأزمات وضمان استمرارية عمله وتجديد قياداته.

تحديد مدد القيادة وضمان تداول المسؤوليات. إن تجديد الهيئات القيادية في كل دورة انتخابية مبدأ مهم، لكنه يبقى عرضة لتفسيرات مختلفة في كل مؤتمر ما لم تسنده ضوابط وأرقام واضحة في النظام الداخلي. ومن هنا تبرز أهمية تحديد سقف لا يتجاوز دورتين انتخابيتين متتاليتين، أي ما بين ست وثماني سنوات، لتولي أي موقع قيادي، بما يضمن التداول الديمقراطي للمسؤوليات، ويفتح المجال أمام أجيال وطاقات جديدة للمشاركة في القيادة. وفي الوقت نفسه، من المهم فتح مسار استشاري للرفاق والرفيقات من ذوي الخبرة الطويلة، للاستفادة من تجاربهم ومعارفهم وتراكم خبراتهم النضالية، دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل تجديد الهيئات القيادية.

ويهدف هذا التوجه إلى صيانة عطاء الأجيال المؤسسة والحفاظ على دورها وخبراتها، وهو بعيد عن أي انتقاص من قيمتها أو تضحياتها أو إسهاماتها التاريخية. ويضاف إلى ذلك ضرورة إقرار آلية ديمقراطية واضحة لسحب الثقة من القيادات أو الهيئات المنتخبة بين مؤتمرين، وفق شروط وإجراءات محددة في النظام الداخلي، بما يعزز الرقابة والمساءلة، ويجعل تجديد القيادة عملية مستمرة لا تقتصر على مواعيد المؤتمرات.

توزيع الصلاحيات وتعزيز القيادة الجماعية. تجمع الكثير من الأنظمة الداخلية للأحزاب اليسارية في يد الموقع القيادي الأول، سواء كان سكرتيراً أو أميناً عاماً أو رئيساً، وظائف وصلاحيات متعددة، منها رئاسة اجتماعات الهيئات القيادية، وتمثيل الحزب أمام منظماته والرأي العام، وتحمل المسؤولية الأولى عن تنفيذ القرارات وإدارة العمل التنظيمي. ويبدو نموذج القيادة الجماعية الذي تتوزع فيه الصلاحيات والمسؤوليات على منسقين ومنسقات لمجالات تخصصية مختلفة الأنسب، رغم أنه يمثل تحولاً كبيراً عن تقاليد تنظيمية راسخة.

ولذلك يمكن اعتماد صيغة انتقالية تقوم على الفصل بين الوظائف الثلاث وتوزيعها على أكثر من موقع قيادي، وتدوير رئاسة الاجتماعات، وتحديد ولاية الموقع القيادي الأول بدورتين انتخابيتين، واستحداث منسقيات تخصصية منتخبة للشباب والشابات، والنساء، والاقتصاد، والعمل النقابي، والعلاقات الخارجية، والعمل البرلماني، والعمل الرقمي، وغيرها من المجالات، مع وضع آليات واضحة للتنسيق بينها، تمنع تضارب القرارات وتضمن وحدة التوجه السياسي والخطاب العام للتنظيم.

تجربة دنماركية. ويقدم حزب القائمة الموحدة اليساري الدنماركي مثالاً عملياً يستحق الاطلاع. فالحزب لا يعتمد منصب رئيس أو أمين عام، وإنما تديره قيادة جماعية تتمثل في هيئة قيادية مركزية تنتخب سنوياً في مؤتمره العام، وله ناطق سياسي رئيسي إلى جانب ناطقين وناطقات في المجالات التخصصية. كما يطبق مبدأ التناوب الذي يحد من البقاء الطويل في المواقع القيادية والبرلمانية، إذ لا يستطيع أعضاء البرلمان الترشح مجدداً بعد إكمال سبع سنوات وفق الآليات المحددة في نظامه الداخلي، كما لا يجوز شغل عضوية الهيئة القيادية المركزية لأكثر من سبع سنوات خلال فترة تسع سنوات.

9. الشفافية والنزاهة المالية

الشفافية. والتنظيم الذي يطالب بمحاسبة السلطة ومساءلة المال العام يبدأ من بيته. والاشتراك النسبي بحسب الدخل مبدأ عادل يعكس روحاً يسارية أصيلة، ويكتمل بأربعة إجراءات: نشر تقرير مالي سنوي مدقق على عموم الأعضاء والعضوات، وتحديد سقف للتبرع الفردي مع الإفصاح عن مصادر التبرعات الكبيرة، وإقرار ذمة مالية عند تولي أي موقع قيادي أو تمثيلي وعند مغادرته، ونص صريح يحظر قبول أي دعم من أنظمة استبدادية أو من جهات تشترط مواقف سياسية.

وفي الدول القمعية، حيث قد يعرّض الإفصاح عن أسماء المتبرعين وتفاصيل الموارد المالية الأعضاء والداعمين للملاحقة والتضييق، يمكن تكييف هذه الإجراءات بعرض التقارير المالية على هيئة رقابة داخلية منتخبة ومؤتمنة، بما يحفظ الشفافية والأمان معاً.

من يتولى موقعاً عاماً باسم التنظيم. وثمة فائدة خاصة في تنظيم الوضع المالي للرفاق والرفيقات الذين يشغلون مواقع في الدولة أو في المجالس المنتخبة باسم الحزب، في سياق تحولت فيه المواقع العامة لدى قوى أخرى إلى مصدر للثراء، ويقاس فيه اليسار بمعيار أشد صرامة مما تقاس به تلك القوى. ويمثل هذا المعيار امتيازاً يميز التنظيمات اليسارية ويعلي مكانتها، بعيداً عن اعتباره عبئاً عليها.

الضريبة الحزبية وتمويل التنظيم. وتقدم تجربة حزب القائمة الموحدة اليساري الدنماركي نموذجاً مفيداً في هذا المجال، إذ يطبق الحزب نظاماً يحد من الامتيازات المالية المرتبطة بالمناصب البرلمانية، ويلزم نوابه ونائباته بتحويل جزء من مخصصاتهم البرلمانية إلى مالية الحزب، وفق قواعد داخلية تستند إلى مبدأ تقارب دخل ممثلي الحزب مع أجور العاملين والعاملات.

وفي هذه الفكرة، مع تكييفها لظروف كل بلد، ما يستحق النقاش، من خلال اقتطاع نسبة تصاعدية من الدخل المتأتي من المناصب العامة التي يجري الحصول عليها باسم التنظيم لصالح ماليته، والتأكيد في النظام الداخلي على أن العمل الحزبي تطوعي في الأساس، ولا ينبغي أن يكون وسيلة للحصول على امتيازات مادية أو شخصية.

على أن تقتصر الرواتب الحزبية على حالات التفرغ التام التي تقتضيها ضرورات العمل التنظيمي، وبما لا يتجاوز متوسط دخل العاملين والعاملات في المجتمع، ووفق قرارات شفافة تخضع لرقابة الهيئات المختصة، بما يعزز الاستقلالية المالية للتنظيم.

ثقافة داخلية للنزاهة. ويبقى الأساس في كل ذلك ترسيخ مبدأ «من أين لك هذا يا رفيق ويا رفيقة» على المستويات التنظيمية كافة، بوصفه ثقافة داخلية للنزاهة والشفافية والمساءلة، تبدأ من الهيئات القيادية وتشمل جميع الأعضاء والعضوات دون استثناء.

ويكتسب هذا المبدأ أهمية مضاعفة في الدول التي يستشري فيها الفساد، حيث يتطلع الناس إلى نماذج سياسية نزيهة يمكنهم الوثوق بها. فالتنظيم الذي يمارس الشفافية في موارده المالية وحساباته وأوجه إنفاقه، ويخضع قياداته للمساءلة والرقابة، يقدم لشغيلات وشغيلة اليد والفكر دليلاً عملياً على جدية التزامه بالنزاهة، وعلى قدرته على تطبيق المبادئ نفسها في إدارة مؤسسات الدولة والمال العام.

10. الشباب، قوة محركة قبل أن يكونوا جمهوراً مستهدفاً

جمهور مستهدف أم قوة محركة. ثمة فارق جوهري بين تعامل الحركة اليسارية مع الشباب والشابات بوصفهم جمهوراً تستهدفه وتسعى إلى استقطابه ونقل قناعاتها إليه، وبين التعامل معهم بوصفهم قوة محركة وفاعلة تسهم في تشكيل الحركة وتطوير فكرها وقيادة نضالها. وقد اقتربت الكثير من التنظيمات اليسارية التقليدية من النموذج الأول، حتى دون أن تقصد ذلك، فهي تتبنى خطاباً يدعو إلى استقطاب الشباب والشابات، لكنها تحافظ في الوقت نفسه على أشكال تنظيمية تحصر مشاركتهم في المستويات الوسطى، ومسارات بطيئة للترقي التنظيمي تبعدهم عن مواقع صنع القرار لسنوات طويلة.

وتكشف تجارب عديدة عن نتيجة متكررة، إذ ينضم الشباب والشابات إلى التنظيمات اليسارية بحماس وطاقات كبيرة ورغبة في التغيير والمبادرة، ثم قد يبتعدون عنها بعد فترة حين يجدون أن فرصهم في التأثير الفعلي والمشاركة في صنع القرار محدودة، وأن إسهامهم في صياغة القرارات ما يزال أقل مما يتطلعون إليه.

الشباب قوة فاعلة في تجديد المشروع اليساري. والشباب في الزمن الرقمي شركاء فاعلون في صياغة المشروع، ودورهم أوسع بكثير من صورة الأعضاء المحتملين الذين ينتظرون التعليم السياسي. فهم الفئة الأكثر تفاعلاً مع الفضاء الرقمي والأكثر فهماً لآليات الانتشار والتأثير في منصاته، والأقدر على إنتاج محتوى يصل إلى أقرانهم بلغة تلمس واقعهم، كما يتميزون بمرونة عالية في مواكبة التطورات العلمية والمعرفية الجديدة والتفاعل معها وتوظيفها في العمل.

وهم في الوقت ذاته من يعيش تبعات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة بصورة أكثر حدة ومباشرة: البطالة والهشاشة الوظيفية وأزمة السكن وانسداد أفق المستقبل. وهذا يجعلهم قوة لها ما تقوله وما تضيفه إلى المشروع اليساري، قبل أن يكونوا جمهوراً يحتاج إلى إقناع.

من استخدام التكنولوجيا إلى إنتاج البدائل الرقمية التقدمية. ويمتلك الشباب والشابات قدرات ومهارات عملية في استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية وتوظيفها في العمل والتنظيم والنضال اليساري بمختلف أشكاله. والأهم من ذلك أنهم قادرون على المساهمة في تطوير وبناء أدوات وأنظمة رقمية تقدمية بديلة، تقوم على منصات لامركزية ومفتوحة المصدر، وتقلص الاعتماد على المنصات والشبكات التي تهيمن عليها الشركات الرأسمالية الكبرى.

فهم ليسوا مجرد مستخدمين ومستخدمات لهذه الأدوات، وإنما يمكن أن يكونوا أيضاً من منتجيها ومطورين ومطورات لها، والمساهمين والمساهمات في توجيهها لخدمة الأهداف اليسارية والتقدمية.

بين حرية الفضاء الرقمي وقيود التنظيم التقليدي. ويخلق التفاوت بين الفضاء الرقمي والفضاء التنظيمي مسافة متزايدة بين الشباب والشابات والتنظيمات اليسارية التقليدية. ففي الوقت الذي يتمتع فيه الشباب والشابات بمساحات واسعة للتعبير عن آرائهم والمشاركة في النقاشات داخل الفضاء الرقمي، تضع بعض التنظيمات ضوابط تحد من هذه الحرية وتقلص قدرتهم على التأثير في القرارات داخل الهياكل الحزبية. وهذه الفجوة بين انفتاح النقاش الرقمي وسرعة التفاعل فيه، وبين بطء آليات العمل الداخلي ومحدودية المشاركة في بعض الأحزاب، تعد من الأسباب المهمة لابتعاد جزء من الجيل الجديد عن العمل السياسي المنظم.

الشباب في مواقع القرار والقيادة. ولا يتحقق التمكين الفعلي للشباب والشابات بمجرد دعوتهم إلى الانضمام للتنظيمات اليسارية أو تكليفهم بمهام تنفيذية، وإنما يتطلب قواعد تنظيمية ملزمة تضمن تمثيلهم الحقيقي في هيئات صنع القرار، مع منحهم صلاحيات فعلية، وفتح مسارات قيادية أكثر مرونة تعتمد على الكفاءة والفاعلية والمبادرة قبل الأقدمية التنظيمية.

كما يتطلب الاعتراف بأن الشباب والشابات قادرون على تقديم رؤى وأفكار جديدة قد تكون أكثر انسجاماً مع متغيرات العصر وتحدياته، حتى عندما تختلف مع قناعات الأجيال السابقة. وهذا الاعتراف ليس مجرد تواضع شكلي من القيادات، وإنما ضرورة سياسية وتنظيمية لحركة يسارية تريد التجدد والحضور الفاعل في زمنها.

كوتا عمرية بأرقام. ومن الضروري تحديد نسبة ثابتة من مقاعد الهيئات القيادية، بما فيها الهيئات القيادية العليا، للشباب والشابات، بحيث لا تقل عن ربع المقاعد لمن هم دون الخامسة والثلاثين، ويمكن أن تصل إلى النصف، وفق ظروف كل تنظيم وتركيبته العمرية. فهذا الجيل يمتلك في الغالب مرونة أكبر في التعامل مع التطورات التكنولوجية والاجتماعية المتسارعة، وهو أقرب إلى أدوات العصر ولغته وأساليب التواصل فيه.

ومن شأن حضوره الفعلي في مواقع القيادة، إلى جانب خبرات الأجيال السابقة، أن يعزز قدرة التنظيم على التجدد والتكيف مع المتغيرات، ويجعل المشاركة بين الأجيال جزءاً من بنيته التنظيمية، وليس مجرد شعار يرفع في المؤتمرات والبيانات.

من نقل الخبرة إلى الشراكة بين الأجيال. ويمكن للرفاق والرفيقات من الأجيال الأكبر سناً وذوي الخبرة الطويلة أن يسهموا بصفة مستشارين ومستشارات للأجيال الجديدة، ينقلون إليها خبراتهم وتجاربهم ويرافقون مسيرتها، بما يعزز التواصل والتكامل بين الأجيال، ويحفظ الخبرة المتراكمة والرصيد النضالي والفكري للتنظيم. وأقولها بكل محبة واحترام للأجيال الأكبر سناً ولتضحيات أجيال بأكملها، حين تتباطأ التنظيمات في مواكبة التحولات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية، يجد الشباب والشابات صعوبة في العثور على دور حقيقي ومؤثر لهم داخلها، وقد يغادرون بهدوء بعد فترة قصيرة من انضمامهم. وفي هذا مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأجيال كافة، وتتطلب استعداداً متبادلاً للتعلم والتغيير، واحترام الخبرات السابقة والانفتاح على الأفكار والمبادرات الجديدة.

الأجيال الجديدة وتجديد الفكر والعمل التنظيمي. والتنظيم اليساري الذي يسعى إلى تغيير جذري في المجتمع يعزز مكانته وقدرته على التأثير حين يرسخ مناخاً ديمقراطياً تعددياً ومنفتحاً، يسمح للشباب والشابات بأن يكونوا قوة فاعلة في تطوير الخطاب السياسي وأساليب التنظيم والعمل والنضال، والمشاركة الحقيقية في صنع القرارات.

ويسهم ذلك في تجديد آليات القيادة والعمل التنظيمي، بما يواكب التطور الكبير في وسائل التعبير الحر والتواصل والمشاركة، وتنامي الوعي الديمقراطي لدى الشباب والشابات وعموم الجماهير. وبهذا لا يقتصر دور الأجيال الجديدة على ضمان استمرارية التنظيم، وإنما يمتد إلى الإسهام في تطويره وتجديد فكره وأدواته، وتعزيز قدرته على التواصل مع المجتمع والتفاعل مع تحولاته.

11. المرأة في التنظيمات اليسارية، بين واقع المجتمع وضرورة المناصفة

الطابع الذكوري في البنية التنظيمية لليسار. طرح اليسار قضية تحرر المرأة مبكراً، وقبل أن تدخل إلى الخطاب السياسي العام بعقود، وأسهمت الحركات اليسارية والعمالية في انتزاع مكتسبات حقيقية في التعليم والعمل والحقوق المدنية. غير أن بنانا التنظيمية لم تواكب هذا الخطاب بالقدر نفسه في حالات كثيرة، فتحضر النساء بكثافة في القاعدة وفي العمل اليومي، ويقل حضورهن كلما صعدنا في سلم القرار. وفي تنظيمات يسارية عديدة، هناك نساء يشغلن مواقع قيادية فعلية ويتولين مسؤوليات أساسية ويحظين بتقدير واسع في أوساطهن، وهي تجارب تستحق التسجيل والبناء عليها.

ولا يمكن فصل هذا الواقع عن درجة التطور السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات التي تعمل فيها قوى اليسار، فهذه القوى، رغم سعيها إلى تغيير المجتمع وتجاوز علاقات التمييز والهيمنة السائدة فيه، تبقى في الوقت نفسه جزءاً منه، وتتأثر بمستوى تطوره وبالقيم والتقاليد والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه. ولذلك يبقى الطابع العام للحياة التنظيمية ذكورياً في حالات كثيرة، سواء في لغة النقاش أو توزيع المهام أو تحديد من يصغى إليه حين تحسم المسائل الكبرى.

وتتفاوت هذه الصورة من بلد إلى آخر بحسب درجة المساواة التي بلغها المجتمع نفسه، وما تواجهه النساء فيه من قيود قانونية واجتماعية وثقافية. فما يعد تقصيراً تنظيمياً واضحاً في بلد ذي تقاليد راسخة في المساواة قد يكون في بلد آخر انعكاساً لواقع اجتماعي أوسع، ولمعركة من أجل المساواة ما تزال في مراحلها الأولى.

ومع ذلك، فإن تأثر قوى اليسار بواقع مجتمعاتها لا ينبغي أن يتحول إلى مبرر لإعادة إنتاج التمييز داخل تنظيماتها، فهي مطالبة بأن تكون قوة تقدمية تسعى إلى تجاوز الواقع القائم، لا مجرد انعكاس له.

ويبقى تقريب المسافة بين ما نطرحه وما نمارسه مهمة تخصنا جميعاً في كل الأحوال. فحضور النساء الفاعل والمتكافئ في مواقع صنع القرار، والسعي نحو المناصفة الفعلية في الهيئات القيادية، يمثلان ممارسة عملية للمساواة التي ندافع عنها، ورسالة إلى المجتمع أكثر تأثيراً من أي بيان نصدره بشأن حقوق المرأة وتحررها.

الكوتا التصاعدية نحو المناصفة الكاملة. ولتجاوز هذا الواقع، يمكن اعتماد نظام كوتا تصاعدية محدد بجدول زمني واضح، يبدأ بنسبة ملزمة في جميع هيئات القرار في تنظيمات اليسار، ويرتفع في كل دورة تنظيمية حتى بلوغ المناصفة الكاملة. والكوتا هنا إجراء انتقالي لمعالجة اختلال تاريخي متراكم، ووسيلة نحو هدف أبعد، ووظيفتها كسر الحلقة التي تبقي النساء خارج مواقع القرار بحجة قلة الخبرة، في حين أن الخبرة ذاتها تكتسب أساساً داخل تلك المواقع. والتدرج الملزم بمواعيد معلنة هو ما يميز هذا النظام عن النسب الرمزية التي تعلن ثم تبقى على حالها دورات متتالية.

تثبيت النسبة نصاً بوصفه ضمانة مؤسسية. ويتحقق ذلك باعتماد حد أدنى قدره أربعون بالمئة في الهيئات المنتخبة كافة، على أن ترتفع هذه النسبة تدريجياً نحو المناصفة الكاملة خلال دورتين تنظيميتين. ومن الضروري أن يشمل هذا الالتزام جميع الهيئات القيادية، وبالأخص الهيئات التنفيذية العليا، حيث تتخذ القرارات اليومية وتحدد التوجهات العملية للتنظيم. ويسهم تثبيت هذه النسبة في النظام الداخلي في تجنب إعادة التفاوض عليها في كل دورة انتخابية، ويحول الالتزام بالمساواة إلى قاعدة مؤسسية مستقرة، لا تخضع لتقلبات موازين القوى أو توجهات القيادات المتعاقبة.

المنصب القيادي المزدوج. وإلى جانب الكوتا، تبرز أهمية اعتماد القيادة المشتركة في المواقع الأساسية، بحيث تتولى المرأة والرجل الموقع القيادي نفسه بصلاحيات ومسؤوليات متكافئة، مع تحديد واضح لآليات اتخاذ القرار وتوزيع المهام. وقد اعتمدت تنظيمات يسارية مختلفة أشكالاً من هذا النموذج، الذي يتيح حضور المرأة في موقع القرار الأول بصورة فعلية تتجاوز التمثيل الرمزي، ويوزع الأعباء والمسؤوليات على شخصين بدلاً من تركيزها في يد فرد واحد، ويعزز مبدأ القيادة الجماعية في أعلى المستويات التنظيمية. والأهم من ذلك أنه يجعل المساواة بين النساء والرجال

ممارسة واضحة ومرئية في قيادة التنظيم، وينقلها من مبدأ مكتوب في البرامج والأنظمة الداخلية إلى واقع تنظيمي ملموس.

تجارب قائمة. ويقدم حزب العمال البرازيلي تجربة تستحق الاهتمام في هذا المجال، إذ يعتمد قواعد للتمثيل المتوازن بين النساء والرجال في هيئاته القيادية، إلى جانب آليات لضمان التنوع العرقي والجيلي، بما يجعل تمثيل الفئات المختلفة جزءاً من البناء التنظيمي نفسه، وليس مجرد نتيجة تترك للمنافسة الانتخابية. كما تعتمد أحزاب يسارية أخرى أشكالاً من القيادة المشتركة، ومنها حزب اليسار الألماني، الذي ينص نظامه الداخلي على وجود رئيسين مشتركين للحزب، مع ضمان تمثيل النساء في هيئاته. وتوضح هذه التجارب إمكان تحويل المساواة من مطلب سياسي عام إلى قواعد تنظيمية ملزمة تنعكس على تشكيل القيادات وممارسة السلطة داخل التنظيم.

من التمثيل العددي إلى المساواة الفعلية. ويبقى الشكل التنظيمي ناقصاً ما لم تسنده سياسة تمكين حقيقية. فالتمثيل العددي وحده لا يضمن تأثيراً فعلياً حين تبقى شروط المشاركة والعمل التنظيمي مصممة وفق ظروف من لا تقع على عاتقهم أعباء الرعاية والمسؤوليات العائلية.

والتمكين الفعلي يعني توفير برامج تأهيل قيادي وتقني وسياسي للنساء، وفتح مسارات للتقدم التنظيمي تعتمد على الكفاءة والفاعلية قبل الأقدمية، وتحديد مواعيد الاجتماعات وأشكال العمل بما يراعي واقع حياة النساء ومسؤولياتهن المختلفة، وتخصيص موارد مالية واضحة وثابتة لذلك في ميزانية التنظيم. ويعني كذلك اعتماد آليات واضحة ومعلنة ومستقلة للتعامل مع حالات التمييز والتحرش داخل التنظيم، تضمن الحماية والإنصاف وتحفظ الكرامة والخصوصية.

المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي: مواجهة العنف والتحيز الخوارزمي. ويكتسب هذا كله في العصر الرقمي بعداً إضافياً. فالناشطات اليساريات يتعرضن لأشكال من التشهير والتهديد والابتزاز الرقمي، بما فيها حملات منظمة تستهدفهن بسبب نشاطهن السياسي وجنسهن، وقد تكون أشد تأثيراً من الحملات التي يتعرض لها زملاؤهن الرجال، بهدف إسكات أصواتهن وإبعادهن عن الفضاء العام.

وتزداد خطورة هذه الحملات في المجتمعات المحافظة التي ما تزال النساء فيها يواجهن قيوداً اجتماعية وثقافية واسعة، حيث يمكن أن يتحول التشهير الرقمي إلى أداة للضغط الاجتماعي والعائلي، وقد تمتد آثاره إلى الحياة الشخصية للناشطات وسلامتهن الجسدية. ويضاف إلى ذلك التحيز الذكوري القائم في الكثير من الأنظمة الرقمية، بدءاً من بيانات التدريب المنحازة وصولاً إلى الخوارزميات التي قد تعيد إنتاج التمييز ضد النساء في التوظيف والأجور وفرص الظهور والتأثير.

ولذلك فإن توفير الحماية الرقمية للناشطات، وتطوير قدراتهن التقنية، ومواجهة التحيزات الجندرية في أنظمة الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية، يجب أن تكون جزءاً أساسياً من سياسات المساواة والتمكين داخل التنظيمات اليسارية.

التنظيم اليساري نموذجاً للمجتمع الذي ينشده. والمسألة في نهاية المطاف تتجاوز الترتيبات التنظيمية الداخلية. فالتنظيم اليساري الذي تتولى فيه النساء مواقع قيادية فعلية، ويشاركن على قدم المساواة في صنع القرارات وتحديد التوجهات السياسية، يقدم للمجتمع صورة عملية عن طبيعة العلاقات الإنسانية والاجتماعية التي يسعى إلى بنائها، أكثر وضوحاً وتأثيراً من أي بيان يصدره أو شعار يرفعه. وما يحققه اليسار من مساواة فعلية داخل بنيته التنظيمية يمثل أحد أهم الاختبارات العملية لمدى انسجام مبادئه مع ممارساته، ودليلاً ملموساً على جدية مشروعه التحرري وسعيه إلى تجاوز علاقات التمييز والهيمنة في المجتمع.

12. الكفاءات التقنية، استقطاب سياسي وبيئة عمل بديلة

اليسار في بيئة تكنولوجية تهيمن عليها القيم الرأسمالية. رغم الانتشار الواسع للفكر اليساري في مجالات الفلسفة والعلوم الاجتماعية، لا يزال تأثيره في المجال التقني محدوداً، مما يترك فراغاً تستفيد منه الرأسمالية في تعزيز هيمنتها على التطورات التكنولوجية. فالمجال التكنولوجي لم يكن تاريخياً من أكثر البيئات انفتاحاً على الأفكار اليسارية، إذ تنتشر فيه ثقافة الفردانية والنجاح الشخصي بوصفهما قيمتين أساسيتين تغذيهما الرأسمالية، مما يجعل مهمة اليسار في التواصل مع العاملين والعاملات في هذا القطاع تتطلب صبراً وأساليب مرنة ومتنوعة، تراعي طبيعة عملهم واهتماماتهم وتحدياتهم المهنية والاجتماعية.

سياسات استقطاب وبيئة عمل بديلة. ولذلك، من الضروري وضع سياسات وبرامج متكاملة لاستقطاب الكفاءات التقنية، تقوم على مخاطبتهم بلغة سياسية واضحة ومرنة في الوقت نفسه، تراعي خصوصية هذا القطاع وتعالج قضاياه بجدية.

كما ينبغي العمل على خلق بيئات عمل تقنية بديلة تقوم على خدمة الإنسان والمجتمع قبل تحقيق الربح، مع توفير آليات تنظيمية مرنة تتيح للمهندسين والمهندسات والمبرمجين والمبرمجات وسائر العاملين والعاملات في التخصصات التقنية المشاركة في مشاريع يسارية وتقدمية مستقلة، دون اشتراط الانتماء التنظيمي الكامل أو الالتزام الأيديولوجي المسبق، بما يفتح المجال أمام التعاون على أساس الأهداف والقيم المشتركة.

الملكية الجماعية والإدارة الديمقراطية للمشاريع التقنية. وهذا لن يتحقق بالخطاب القيمي وحده، فالكفاءات التقنية تحتاج إلى مزايا حقيقية لا توفرها الشركات الرأسمالية الكبرى بالضرورة، منها الملكية الجماعية للمشاريع التي تسهم في بنائها، والمشاركة الديمقراطية في إدارتها وتحديد توجهاتها، ومرونة العمل بعيداً عن هيمنة التسلسل الهرمي للشركات، وإمكانية تحقيق تأثير اجتماعي مباشر بدلاً من تطوير خوارزميات تخدم مصالح الشركات الاحتكارية والمؤسسات العسكرية والأمنية.

وهذه مزايا يمكن أن تجذب شريحة من العاملين والعاملات في المجال التقني ممن تشغلهم قضايا المعنى والجدوى الاجتماعية لعملهم، وتثير قلقهم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وخصوصية البيانات واستخدام التكنولوجيا في المراقبة والحروب. وقد شهد هذا القطاع مبادرات لإنشاء مؤسسات بحثية مستقلة عن الشركات الكبرى، شارك في تأسيس بعضها باحثون وباحثات سبق لهم العمل فيها، إلى جانب مراكز بحثية تعمل على نقد سلطة الشركات وهيمنتها على التطور التكنولوجي.

وهي تجارب تستحق الاهتمام، لأنها تشير إلى إمكانية بناء بدائل مستقلة داخل الحقل التقني نفسه. فالمهمة هي تقديم ما يصعب على الشركات الرأسمالية الكبرى تقديمه في ظل منطق تعظيم الأرباح، بدلاً من منافستها في المجالات التي تتفوق فيها بفضل مواردها المالية والتكنولوجية الضخمة.

تعزيز الحضور اليساري في الأوساط التقنية. ويتطلب نشر الفكر اليساري داخل الأوساط التقنية حضوراً فاعلاً وتفاعلاً مباشراً ومنهجياً في المنصات والشبكات المهنية التي ينشط فيها العاملون والعاملات في هذا المجال، وطرح القضايا المتعلقة بنزاهة الخوارزميات وشفافية أنظمة الذكاء الاصطناعي، والحقوق والعدالة الرقمية، وحماية الخصوصية، وأخلاقيات التكنولوجيا، والبدائل الاشتراكية الرقمية، ضمن إطار نقدي يربط هذه القضايا بنقد الرأسمالية ومنطق الاحتكار والملكية الخاصة للبنية التحتية الرقمية.

ومن شأن الجمع بين استقطاب الكفاءات التقنية وتعزيز الحضور السياسي والفكري في الشبكات المهنية أن يسهم في توسيع النقاش حول البدائل التقدمية، وتعزيز الوعي السياسي والطبقي داخل الحقل التكنولوجي، وتقريب العاملين والعاملات فيه من المشروع اليساري، وفتح آفاق عملية لمشاركتهم في تطوير أدواته وبناء بدائله الرقمية.

13. التشتت والتعصب التنظيمي، من الانقسام إلى العمل المشترك

الانقسامات اليسارية وإضعاف العمل المشترك. شهد تاريخ اليسار وأحزابه حالات كثيرة من الصراعات الفكرية والسياسية والتنظيمية الحادة، رافقتها ادعاءات باحتكار الحقيقة والأحقية في تمثيل اليسار، وسادت فيها عقلية تضخم نقاط الاختلاف وتقلص نقاط الالتقاء. وبلغت هذه الصراعات في حالات كثيرة حد الانشقاقات الكبيرة، وحل التخوين والتكفير اليساري محل الحوار والنقد البناء، وانتشرت لغة إقصائية تستخدم مصطلحات من نوع «اليسار التحريفي» و«اليسار الهامشي» و«اليسار البرجوازي» و«الانتهازية» وغيرها. واللافت أن هذه الممارسات تشتد أحياناً في فترات ضعف الحركة اليسارية وتراجعها وخفوت المد الثوري، أي في المراحل التي تكون فيها الحاجة إلى التكاتف والعمل المشترك في ذروتها.

الطائفية اليسارية والتعصب التنظيمي وإهدار فرص التغيير. وما تزال قوى يسارية كثيرة تعاني من التشتت والانقسام، وهو ما يحد من قدرتها على التأثير وإحداث تغيير جدي في مجتمعاتنا.

فالصراعات الداخلية غير المجدية والتعصب التنظيمي والطائفية اليسارية من أبرز العوائق أمام بناء جبهات وتحالفات يسارية واسعة، محلياً وعالمياً.

وكثيراً ما تتركز هذه الصراعات على اختلافات نظرية واستراتيجية بعيدة المدى، أو على تباين في تفسير وتقييم التجارب الاشتراكية السابقة، وتتحول في حالات ليست قليلة إلى صراعات نخبوية وشخصية بعيدة عن مشكلات الجماهير واحتياجاتها اليومية، فيما يجري تجاهل المشتركات العديدة التي تجمع هذه القوى، وفي مقدمتها العدالة الاجتماعية والحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين النساء والرجال وغيرها من القضايا الأساسية.

اختلافات محدودة وانقسامات كبيرة. ولو أزيلت أسماء بعض الأحزاب والمنظمات اليسارية من بياناتها وصحفها ومواقعها الإلكترونية، لصعب على القارئات والقراء العثور على اختلافات كبيرة وواضحة بين أطروحاتها وسياساتها المرحلية.

وقد اطلعت على تجارب الكثير من الأحزاب والتنظيمات اليسارية في دول الشمال والجنوب، ووجدت أحزاباً تحمل أسماء متشابهة، وأحياناً تتبنى المرجعية الفكرية نفسها، وتطرح برامج ومواقف سياسية متقاربة إلى حد كبير، دون أن تكون بينها اختلافات جوهرية تبرر استمرارها في تنظيمات منفصلة.

وحتى حين توجد اختلافات، فإنها في حالات كثيرة محدودة، ويمكن معالجتها بالحوار الديمقراطي والبناء والعمل المشترك داخل حزب يساري موحد، يحترم التعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية. وهذا الواقع يكشف حجم التناقض بين محدودية الاختلافات الفعلية وحجم الانقسامات والصراعات التي تنشأ بسببها، ويطرح سؤالاً جوهرياً حول الأسباب التي تحول دون توحيد قوى يسارية تتفق على معظم أهدافها وبرامجها، وما إذا كانت بعض الانقسامات تعود إلى اعتبارات تنظيمية وشخصية وتاريخية أكثر من ارتباطها بخلافات فكرية وسياسية حقيقية.

الاختلاف الصحي والاختلاف المعطل. والاختلافات الفكرية والسياسية والتنظيمية طبيعية وصحية في أي حزب أو تيار يساري ديمقراطي يتقبل التنوع الفكري الداخلي ويرى فيه مصدراً لتطوير خطابه وسياساته. وحين تدار هذه الاختلافات بروح ديمقراطية وبناءة، تتحول إلى مصدر قوة، وتفتح المجال أمام تعدد الاجتهادات والحلول للمشكلات الكثيرة التي تواجه نضالنا في مختلف المجالات. وما يحولها إلى عائق هو انتقالها من مستوى الاختلاف في الأفكار والسياسات إلى مستوى الهوية والانتماء، فيصبح الاختلاف في اجتهاد سياسي أو تنظيمي سبباً لنفي الآخر والتشكيك في يساريته وشرعية وجوده داخل الحركة اليسارية.

الحوار اليساري بين النقد والعمل المشترك. ولهذا ينبغي أن يكون الهدف الأساسي من الحوار والنقد بين قوى اليسار هو تطوير الحركة اليسارية نفسها وتعزيز قدرتها على العمل والتأثير. ويقتضي ذلك تشخيص النواقص والأخطاء وفق حجمها الحقيقي، بعيداً عن التعميم وتسقيط الطرف اليساري

الآخر ونفيه، والابتعاد عن الحدة والشخصنة في النقاش، حتى لا يتحول رفاق ورفيقات وأحزاب وتنظيمات يسارية أخرى إلى أعداء بسبب اجتهادات أو اختلافات محدودة. فالاختلاف في الرؤى والسياسات لا ينبغي أن يتحول إلى عداوة سياسية، مهما كانت التسميات المستخدمة، وجميع الآراء والاجتهادات داخل المعسكر اليساري قابلة للنقد والمراجعة والتطوير.

درس من الخصم الطبقي. وتظهر الرأسمالية قدرة كبيرة على إنشاء شبكات واسعة للتعاون والتنسيق بين الشركات والمؤسسات، داخل الدولة الواحدة وعبر الحدود، توظف فيها الموارد والإمكانيات بصورة منظمة، وتبني تحالفات استراتيجية لتعظيم الأرباح وترسيخ الهيمنة الاقتصادية والسياسية.

وتتعاون هذه القوى في حماية مصالحها الطبقية الجوهرية رغم التنافس الحاد بينها على الأسواق والأرباح والنفوذ. وتخضع هذه الشبكات بطبيعة الحال لمصالح الطبقات الرأسمالية المهيمنة، غير أن قدرتها على التنسيق الفاعل بين أطراف مختلفة، رغم تناقضات مصالحها الجزئية، تقدم درساً تنظيمياً يمكن لليسار الاستفادة منه في بناء تحالفاته وشبكات عمله المشترك، مع تطوير آليات ديمقراطية تتفق مع قيمه ومبادئه وأهدافه التحررية.

حركة واسعة لا إطاراً حزبياً ضيقاً. ولهذا تبرز الحاجة إلى تجاوز حدود الأطر الحزبية التقليدية الضيقة، والعمل على بناء حركة يسارية تقدمية واجتماعية واسعة من خلال تحالفات وجبهات عريضة، تتبنى نهجاً مرناً وديمقراطياً للعمل المشترك، وتضم الأحزاب والتنظيمات اليسارية والنقابات والاتحادات والمنظمات الحقوقية والنسائية والبيئية وغيرها من القوى الاجتماعية التقدمية.

ويقوم هذا التعاون على أهداف مشتركة واضحة، من مواجهة الاستغلال الرأسمالي وتعزيز العدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق شغيلات وشغيلة اليد والفكر، إلى حماية الحريات ومواجهة التغير المناخي والدفاع عن الخدمات العامة، بما يسهم في تحسين حياة الطبقات الكادحة وعموم المجتمع، وتعزيز قدرتها على التنظيم والنضال من أجل التغيير.

التحالف لا يعني الانصهار. والعمل المشترك المطروح هنا يحفظ لكل حزب وتنظيم كيانه واستقلاليته الفكرية والسياسية والتنظيمية، بعيداً عن انصهار الأحزاب والتنظيمات في بعضها أو إلغاء خصوصياتها. فالتحالف لا يستلزم تطابق سياسات أطرافه ومواقفها في جميع القضايا، ومن الطبيعي أن يكون لكل تنظيم خطه السياسي المستقل في مجالات مختلفة، وأن يشارك في تحالفات أخرى مع قوى يراها مناسبة حول قضايا محددة.

ومن الطبيعي كذلك أن ينتقد أحد أطراف التحالف موقفاً لطرف آخر حين يرى أنه خاطئ أو أن آثاره قد تنعكس سلباً على التيار اليساري عموماً. فالتحالف الذي يمنع النقد أو يفرض الصمت على الاختلافات تحالف هش، في حين أن النقد الديمقراطي والمسؤول داخله يمكن أن يكون دليلاً على جديته وقدرته على الاستمرار والتطور.

الاستقلالية السياسية ومرونة التحالفات. وتحتفظ القوى اليسارية في كل ذلك بخطها السياسي والفكري المستقل، وتتعاون مع القوى الديمقراطية والعلمانية والإنسانية حول القضايا والأهداف المشتركة، من مكافحة الاستبداد وتعزيز الديمقراطية والحريات إلى العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان. والمعادلة الأنسب هي التمسك بالقيم الأساسية والأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى، مع الاستعداد لاعتماد تكتيكات مرنة وتحالفات مرحلية تقتضيها الظروف السياسية والاجتماعية وموازين القوى، دون التفريط بالاستقلالية الفكرية والسياسية والتنظيمية.

الأدوات الرقمية وتعزيز التحالفات والعمل اليساري المشترك. وما يضيفه الفضاء الرقمي إلى إمكانيات العمل المشترك هو قدرته على خفض تكاليف التنسيق والتواصل بصورة كبيرة. فالتحالف الذي كان يحتاج إلى اجتماعات متنقلة وميزانيات سفر وأشهر من التحضير أصبح بالإمكان تنظيم الكثير من أعماله عبر اجتماعات رقمية ومساحات عمل مشتركة.

كما تتيح أدوات العمل المفتوحة المصدر لقوى متعددة إدارة منصات وحملات وأرشيفات مشتركة، دون أن ينفرد طرف واحد بالتحكم فيها، مع إمكانية وضع قواعد ديمقراطية واضحة للإدارة والصلاحيات وحماية البيانات. وهذا جانب عملي مهم لبناء الثقة بين أطراف قد تكون علاقاتها السابقة قد تأثرت بالخلافات والانقسامات، ويساعد على تحويل التعاون من اتفاقات سياسية عامة إلى عمل يومي منظم ومستمر.

من قرار القيادة إلى القرار الجماعي في التحالفات السياسية. وتشير تجارب اليسار في أكثر من بلد إلى أن قرارات التحالفات السياسية والمشاركة في السلطة من أكثر القرارات حساسية وتأثيراً في علاقة التنظيم بقواعده وجمهوره. وقد كانت هذه القرارات في حالات عديدة مصدراً لخلافات وانقسامات عميقة، دفع اليسار ثمنها من وحدته التنظيمية ورصيده الجماهيري.

ولهذا لابد أن تخضع قرارات التحالفات السياسية الأساسية والمشاركة في السلطة لحوار تنظيمي واسع وعلني، وأن تعرض بعد ذلك على استفتاء ديمقراطي عام داخل التنظيم، وفق آليات واضحة تضمن مشاركة الأعضاء والعضوات واطلاعهم على طبيعة التحالف وأهدافه والتزاماته. ومن شأن ذلك أن يمنح القرار شرعية تنظيمية أوسع، ويحد من الاستقطاب الداخلي حوله، ويوزع المسؤولية السياسية عن اتخاذه بدلاً من تركيزها في القيادة وحدها.

ضوابط التحالفات والعمل المشترك. ومن الضروري إلى جانب ذلك تضمين النظام الداخلي بنداً واضحاً ينص على الامتناع عن التحالف مع القوى الاستبدادية أو القوى المتورطة بصورة مباشرة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والفساد، حفاظاً على استقلالية التنظيم ونزاهته ومصداقيته وثقة الجماهير الكادحة به. كما يستحسن إضافة بند آخر يمنح أولوية للتحالف والعمل المشترك مع القوى اليسارية والتقدمية، مع بقاء المجال مفتوحاً للتعاون مع القوى الديمقراطية الأخرى حول القضايا المشتركة، وفق ضوابط سياسية وأخلاقية واضحة لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للتنظيم.

من العمل المشترك محلياً إلى التضامن الأممي. ويمتد هذا المنطق بطبيعته إلى ما وراء الحدود الوطنية، فالكثير من التحديات التي تواجه اليسار ذات طبيعة عالمية وعابرة للحدود، من الحروب والسياسات النيوليبرالية إلى التغير المناخي وهيمنة الشركات الرأسمالية الرقمية الكبرى. وما يجري بناؤه داخل البلد الواحد من ثقافة ديمقراطية للعمل المشترك والتنسيق بين القوى المختلفة، يمكن أن يشكل أساساً لتطوير التعاون والتضامن الأممي بين التنظيمات والحركات اليسارية والتقدمية. فالقدرة على تجاوز الانقسامات المحلية وبناء الثقة والعمل المشترك تمثل خطوة مهمة نحو بناء شبكات وتحالفات يسارية أممية أكثر فاعلية وتنظيماً.

البرازيل نموذجاً للتحالفات اليسارية. وتقدم التجربة البرازيلية الأخيرة مثالاً يستحق الاهتمام في هذا المجال. فقد فاز لولا دا سيلفا في الانتخابات الرئاسية التي جرت في الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2026، بدعم تحالف «البرازيل مستعدة للمزيد»، الذي ضم سبعة أحزاب يسارية وتقدمية، هي اتحاد «برازيل الأمل» المؤلف من حزب العمال البرازيلي (PT) والحزب الشيوعي في البرازيل (PCdoB) وحزب الخضر (PV)، واتحاد ثان جمع حزب الاشتراكية والحرية (PSOL) وحزب شبكة الاستدامة (Rede)، إلى جانب الحزب الاشتراكي البرازيلي (PSB) وحزب العمل الديمقراطي (PDT)، مع دعم من نقابات عمالية واتحادات مهنية وحركات اجتماعية.

وتختلف هذه القوى في مواقفها من الرأسمالية ودور الدولة وحدود الإصلاح الاجتماعي، غير أنها التقت حول أهداف سياسية مشتركة لمواجهة اليمين المتطرف، مع احتفاظ كل منها بهويتها واستقلاليتها التنظيمية وحقها في النقد المتبادل. وجمعت الحملة بين ثلاثة ميادين مترابطة، هي التعبئة الجماهيرية في الشارع، والعمل القانوني لمساءلة المنصات الرقمية، والعمل الرقمي المنظم، بما يعكس أهمية الجمع بين أشكال النضال التقليدية والأدوات الرقمية الحديثة.

وما تزال قوى اليمين حاضرة بقوة في البرلمان والولايات، وهو ما يجعل الفوز الانتخابي نقطة انطلاق لعمل سياسي وجماهيري متواصل، وليس نهاية للصراع السياسي والاجتماعي. ولكل مجتمع ظروفه وتوازناته الطبقية والسياسية الخاصة، ولذلك لا يمكن استنساخ التجربة بصورة ميكانيكية. غير أن منهجها في بناء التحالفات والعمل المشترك يستحق الدراسة والاستفادة منه، إذ يقدم مثالاً على إمكانية تعاون قوى يسارية وتقدمية متعددة، رغم اختلافاتها الفكرية والسياسية، حول أهداف مشتركة، مع الحفاظ على استقلالية مكوناتها وتنوعها التنظيمي.

14. نقابات واتحادات مهنية ومنظمات نسوية مستقلة وقوية

النقابات والمنظمات الجماهيرية جسور اليسار إلى المجتمع. النقابات المستقلة من أهم أدوات النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق شغيلات وشغيلة اليد والفكر. ووجود نقابات واتحادات تمثل العمال والعاملات والمهنيين والمهنيات والفلاحين والفلاحات والموظفين

والموظفات، إلى جانب الاتحادات المهنية للأطباء والطبيبات والمعلمين والمعلمات والمهندسين والمهندسات والصحفيين والصحفيات والتقنيين والتقنيات، والمنظمات النسوية والطلابية والبيئية وغيرها، على أسس من الاستقلالية والديمقراطية والفاعلية، ضرورة في أي مجتمع يسعى إلى العدالة الاجتماعية. فهذه الكيانات تشكل جسراً يومياً بين المشروع السياسي وحياة الناس ومطالبهم المباشرة، واليسار الذي يغيب عنها يبقى حضوره وتأثيره في المجتمع محدودين، مهما اتسع خطابه السياسي والفكري.

المرجعية الحقوقية الدولية بوصفها ضمانة للعمل النقابي. وتتجاوز المسألة ضرورة وجود هذه الكيانات إلى أهمية المرجعية الحقوقية والقانونية التي تستند إليها في نضالها ومطالبها. ولهذا تبرز أهمية الاستناد إلى الاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، ومنها اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي رقم 87 لعام 1948، التي تكفل حق العمال والعاملات وأصحاب العمل في إنشاء منظماتهم والانضمام إليها دون إذن مسبق، واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية رقم 98 لعام 1949، التي تحمي العمال والعاملات من التمييز بسبب نشاطهم النقابي وتعزز المفاوضة الجماعية، واتفاقية تحديد الحد الأدنى للأجور رقم 131 لعام 1970، واتفاقية السلامة والصحة المهنيتين رقم 155 لعام 1981، التي تضع إطاراً للسياسات الوطنية الهادفة إلى حماية صحة العاملين والعاملات وسلامتهم. وهناك اتفاقيات دولية أخرى عديدة تتقاطع مع ما يطرحه اليسار في هذا المجال، وتتقدم عليه في بعض الجوانب، ويمكن الاستفادة منها في تطوير البرامج والمطالب النقابية.

ما تضيفه هذه المرجعية. ويمنح الاستناد إلى هذه الاتفاقيات الحراك العمالي والنقابي مرجعية حقوقية وقانونية أوسع، ويوفر أدوات ملموسة للضغط على الحكومات وأصحاب العمل، ويجعل من الصعب رفض المطالب العمالية لمجرد ارتباطها بالفكر اليساري أو الانتماء الحزبي. ويساعد ذلك على تحقيق مكاسب واقعية في ظل ما تعانيه الطبقات العاملة والفئات المهمشة في بلداننا، ويوسع القاعدة الجماهيرية للنضال النقابي لتشمل فئات تتفق على المطالب الاقتصادية والاجتماعية، حتى حين تختلف في توجهاتها السياسية والفكرية أو تتحفظ على الفكر اليساري.

كما يعزز هذا الاستناد الموقف التفاوضي والقانوني للنقابات، ويوفر أساساً للمطالبة بمساءلة الحكومات وأرباب العمل عن انتهاك الحقوق النقابية والعمالية، مع الأخذ في الاعتبار أن القوة القانونية المباشرة لهذه الاتفاقيات ترتبط بتصديق الدول عليها وآليات تطبيقها، وأن الاستفادة منها تتطلب نضالاً نقابياً منظماً ومستمراً.

المنظمات النسوية ومرجعيتها الخاصة. وينطبق المنطق نفسه على المنظمات النسوية المستقلة، التي تستند إلى مرجعيات دولية مهمة، وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش في عالم العمل رقم 190 لعام 2019. وتكتسب الاتفاقية الأخيرة أهمية خاصة لأنها تربط بين النضال النقابي والنضال النسوي، وتجعل

الحماية من العنف والتحرش في عالم العمل قضية مشتركة تتطلب التعاون بين النقابات والمنظمات النسوية.

وتكون هذه المنظمات أكثر قدرة على أداء دورها حين تتمتع بالاستقلالية في قراراتها وتمويلها، وتحدد أولوياتها وبرامجها انطلاقاً من واقع النساء اللواتي تمثلهن واحتياجاتهن ومطالبهن الفعلية.

التنوع الفكري ووحدة العمل النقابي والجماهيري التقدمي. وتحتاج هذه الكيانات جميعها إلى ثقافة تنظيمية جديدة تقوم على التعاون والتنسيق الديمقراطي بين مختلف التيارات والتوجهات الموجودة داخلها. فالتنوع السياسي والفكري يمكن أن يكون مصدر قوة يغني عملها ويوسع قاعدتها الجماهيرية حين يدار بروح ديمقراطية وبناءة.

وما يحوله إلى مصدر للانقسام هو أن يصبح كل تيار داخلها امتداداً للصراعات الحزبية خارجها، فتنتقل الخلافات السياسية والتنظيمية إلى النقابات والمنظمات الجماهيرية على حساب مصالح أعضائها وعضواتها. ولذلك فإن التركيز على الأهداف والمطالب المشتركة التي تخدم الفئات التي تمثلها هذه الكيانات هو الأساس لتعزيز فاعليتها ووحدتها، ومنع تحولها إلى ساحات لتصفية الحسابات السياسية والحزبية.

الاستقلال عن الأحزاب، ومنها أحزاب اليسار. واستقلال هذه الكيانات شرط أساسي لتمكينها من أداء دورها النقابي والاجتماعي والديمقراطي. فحين تستخدم أدوات لتحقيق أجندات حزبية ضيقة، بما فيها أجندات أحزاب اليسار نفسها، تتحول إلى ميادين للصراعات الداخلية التي تشتت جهودها وتبعدها عن قضايا من تمثلهم ومطالبهم المباشرة.

ومن المؤسف أن هذه الممارسات كشفت في حالات كثيرة عن عجز بعض النخب اليسارية عن تجاوز خلافاتها الفكرية والتنظيمية حتى في الميدان النقابي، فرفضت التنسيق والعمل المشترك، وأضافت انقسامات جديدة إلى انقسامات قائمة. وحماية استقلالية هذه الكيانات لا تعني عزلها عن السياسة أو منع أعضائها وعضواتها من النشاط السياسي والحزبي، وإنما تعني أن تكون قراراتها وأولوياتها خاضعة لإرادة قواعدها المنتخبة ديمقراطياً، وأن تبقى مصالح العاملين والعاملات والفئات التي تمثلها هي الأساس في تحديد سياساتها ومواقفها.

آليات تعزيز مشاركة العمال والكادحين في صنع القرار. والعمال والعاملات والكادحون والكادحات هم العمود الفقري لأي تنظيم يساري يسعى إلى تمثيل مصالح الطبقات العاملة والدفاع عنها. وتمثيلهم الفعلي في مواقع صنع القرار يحتاج إلى آليات تنظيمية واضحة تتجاوز التأكيد النظري على دورهم. ويمكن تحقيق ذلك بتعزيز حضورهم في الهيئات القيادية من خلال نسب تمثيل محددة، وتخصيص منسقين ومنسقات من العاملين والعاملات أنفسهم للملفات العمالية والنقابية، وتوفير برامج تأهيل قيادي وسياسي وتقني تشمل استخدام التكنولوجيا الرقمية ومهارات الخطابة وتنظيم الحملات والتفاوض الجماعي.

كما ينبغي تيسير مشاركتهم في الاجتماعات واتخاذ القرارات عبر أدوات رقمية تتيح لهم الحضور والمناقشة والتصويت، دون تعطيل أعمالهم أو تحميلهم أعباء زمنية ومادية إضافية، مع الحفاظ على أشكال المشاركة المباشرة لمن لا تتوفر لهم الإمكانيات الرقمية المناسبة.

تحديات العمل النقابي في ظل التحولات الرقمية. ويضيف العصر الرقمي إلى هذا المجال بعدين مترابطين. الأول أن أشكال العمل الجديدة، التي توسعت مع تطور المنصات الرقمية والعمل عن بعد، أوجدت فئات واسعة من العاملين والعاملات الذين يفتقرون إلى التمثيل النقابي الفاعل، من عمال وعاملات المنصات وسائقي وسائقات التوصيل، إلى العاملين والعاملات في تصنيف البيانات وتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي، وأصحاب العقود المؤقتة والعمل عن بعد. وتحتاج هذه الفئات إلى أشكال جديدة ومرنة من التنظيم النقابي تتناسب مع تشتتها الجغرافي وغياب مكان عمل مشترك يجمعها.

أما البعد الثاني، فيتمثل في أن النضال النقابي نفسه أصبح يحتاج إلى معرفة تقنية متقدمة لفهم كيفية استخدام الخوارزميات في تحديد إيقاع العمل والأجور والترقيات وتقييم الأداء وإنهاء عقود العمل، والمطالبة بحق العاملين والعاملات في معرفة المعايير التي يجري تقييمهم على أساسها، والاعتراض على القرارات الآلية التي تمس حقوقهم ومصالحهم. ويضاف إلى ذلك أن حماية النقابيين والنقابيات رقمياً من المراقبة والاختراق وجمع البيانات أصبحت جزءاً أساسياً من حمايتهم التنظيمية والميدانية، ومن الدفاع عن حرية العمل النقابي واستقلاليته.

من النضال النقابي إلى الوعي الطبقي. والنقابات القوية والمستقلة أدوات أساسية للنضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي في الوقت نفسه مدارس عملية للديمقراطية والعمل الجماعي، يتعلم فيها الناس كيفية انتخاب ممثليهم وممثلاتهم ومحاسبتهم، وإدارة الاختلافات بصورة ديمقراطية، وتنظيم الحملات والمفاوضات، وانتزاع الحقوق والمطالب المشتركة.

ومن خلال هذه الممارسة اليومية يمكن أن يتعزز حضور اليسار وأفكاره في المجتمع بصورة طبيعية، لأن قيم العدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن تنتقل بالممارسة والتجربة المباشرة، وليس بالخطاب السياسي وحده. وبهذا تصبح النقابات والمنظمات الجماهيرية المستقلة فضاءات لتطوير الوعي الطبقي والديمقراطي، وتعزيز قدرة شغيلات وشغيلة اليد والفكر على التنظيم والدفاع عن مصالحهم والمشاركة الفاعلة في تغيير المجتمع.

15. السياسة الرقمية، ساحة صراع طبقي

من قناة نشر إلى ساحة صراع طبقي. وبعد ما تقدم من تجديد في الفكر والبنية والعلاقات التنظيمية، يبقى السؤال عن ميدان العمل السياسي ذاته. وأول ما يفرضه هذا الميدان هو تغيير موقع الفضاء الرقمي في التفكير التنظيمي، من مجرد قناة لنشر البيانات والأخبار إلى ساحة صراع طبقي حقيقية،

تتشكل فيها القناعات، ويبنى الوعي السياسي، وتتطور التحالفات، وتنظم النشاطات والحملات، ويجري فيها الصراع على الأفكار والتوجهات ومستقبل المجتمع.

أين يقف اليسار اليوم. وتعاني معظم تنظيمات اليسار في العالم، بدرجات متفاوتة، من فجوة رقمية واضحة تضعها في موقع ضعف أمام الإمكانيات المتقدمة للرأسمالية الرقمية. فحضورها الرقمي يتركز في الغالب على الاستخدام التقليدي لمنصات التواصل الاجتماعي وإدارة المواقع الإلكترونية ونشر البيانات والمواقف السياسية، في حين يظل الاستثمار الحقيقي في مشاريع تطوير أدوات تكنولوجية مستقلة تعزز قوتها الفكرية والتنظيمية واستقلاليتها الرقمية ضعيفاً، وغائباً في أحيان كثيرة.

الفجوة الرقمية لليسار وأزمة إدراك التحولات الرأسمالية. والأهم من التشخيص الكمي لهذه الفجوة هو فهم طبيعتها العميقة. فهي تتجاوز البعد التقني الذي يمكن معالجته بشراء الأجهزة أو الاستعانة بالمبرمجين والمبرمجات، لتصل في جوهرها إلى فجوة في إدراك الدور السياسي والاجتماعي للتكنولوجيا، قد تسهم في إعادة إنتاج المسافة بين اليسار وجماهيره.

فبينما تستثمر الرأسمالية المليارات في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وتطوير أدوات التأثير في الوعي الجماهيري وتوجيه السلوك، يغلب على تعامل الكثير من التنظيمات اليسارية مع الفضاء الرقمي طابع الاستجابة الآنية والعمل قصير المدى، في حين تتطلب المرحلة صياغة استراتيجية رقمية متكاملة وطويلة الأمد، تكون جزءاً أساسياً من المشروع السياسي والتنظيمي لليسار.

وهذا التفاوت يضعف على المدى البعيد قدرة اليسار على فهم آليات الهيمنة الرأسمالية الجديدة والمعقدة ومواجهتها بما تستحق من جدية وعمق. وما دام اليسار ينظر إلى التكنولوجيا بوصفها وسيلة ثانوية للعمل السياسي، دون أن يدرك أنها أصبحت ساحة أساسية للصراع الطبقي والفكري، فإنه سيجد نفسه في موقع دفاعي في واحدة من أهم معارك عصرنا، وهي الصراع حول من يمتلك القدرة على التأثير في الوعي الجماهيري، وتوجيه النقاش العام، وتحديد أولويات المجتمع ورسم آفاق مستقبله.

فهم الجمهور وتطوير الخطاب الرقمي. ويبدأ الخروج من هذا الموقع بمعرفة الجماهير التي يتوجه إليها الخطاب اليساري، وكيف تتفاعل مع المحتوى الرقمي، وما القضايا التي تبحث عنها، وما المشكلات والمخاوف التي تشغلها في حياتها اليومية. وتتحقق هذه المعرفة بالجمع بين الخبرة الميدانية المباشرة وأدوات تحليل البيانات وفهم ديناميكيات الانتشار والتفاعل الرقمي، مع احترام الخصوصية وحماية البيانات الشخصية. فالعمل وفق منطق «ننشر وننتظر»، دون قياس الأثر ودراسة التفاعل والاستفادة من التغذية الراجعة والمراجعة الدورية للسياسة الرقمية، يؤدي إلى تبديد جهود وإمكانيات كان يمكن توظيفها بصورة أكثر فاعلية في توسيع الحضور الجماهيري وتعزيز التأثير السياسي والفكري.

تطوير المحتوى اليساري الرقمي وربطه بقضايا الجماهير. والعمل السياسي في العصر الرقمي يتطلب الجمع بين مستويات متعددة ومتكاملة من إنتاج المحتوى، تشمل المحتوى الشعبي المبسط

والواسع الانتشار الذي يصل إلى جمهور لم يقترب من اليسار بعد، والمحتوى التحليلي والفكري العميق للقارئات والقراء المتابعين، إلى جانب التوثيق والأرشفة الرقمية التي تسهم في بناء المعرفة والذاكرة الجماعية للحركة اليسارية.

والمحتوى الأكثر أهمية هو الذي يستطيع ترجمة قناعات اليسار ومبادئه إلى إجابات واضحة وعملية عن الأسئلة والمشكلات الحياتية التي تواجه الجماهير الكادحة، بلغة مفهومة وقريبة من واقعها، بدلاً من الاكتفاء بالمصطلحات النظرية والخطاب السياسي الداخلي الذي قد يصعب على قطاعات واسعة من المجتمع التفاعل معه.

الاستقلال الرقمي ضرورة استراتيجية لليسار. وكما أشرت سابقاً، فإن العمل داخل المنصات الرقمية القائمة وحده لا يكفي، وبناء فضاءات رقمية مستقلة يملكها اليسار ويديرها ديمقراطياً يمثل مساراً استراتيجياً ضرورياً. فالاعتماد الكامل على المنصات التجارية يعني بناء جزء كبير من القوة السياسية والإعلامية على بنية تحتية لا تملكها التنظيمات اليسارية ولا تتحكم في قواعد إدارتها وخوارزمياتها.

ولذلك فإن تطوير المواقع والمنصات والأدوات الرقمية اليسارية والتقدمية المستقلة يتيح فضاءات أوسع للنقاش الداخلي والتفاعل الجماهيري والتداول الفكري والتنظيم السياسي، بعيداً عن التبعية الكاملة لمنطق الهيمنة والربح والانتشار التجاري الذي يحكم المنصات الرأسمالية، وعن تأثير خوارزمياتها المنحازة للفكر الرأسمالي.

16. وصل الرقمي بالميداني، الشرط الأساسي

إن التجديد الرقمي، مهما بلغت جديته وعمقه، يظل ناقصاً ما لم يرتبط بعمل ميداني جماهيري حقيقي في الشوارع والنقابات والأحياء والجامعات ومواقع العمل. وهذا لا يعني إعطاء أفضلية مطلقة للعمل الميداني على العمل الرقمي، وإنما التأكيد على تكاملهما بوصفهما مجالين مترابطين لبناء قوة جماهيرية مستدامة وقادرة على التأثير والتغيير.

الحضور الرقمي وحده لا يصنع التغيير. فالحضور الرقمي الواسع يبني قاعدة جماهيرية افتراضية، وهذه قيمة حقيقية لها أهميتها وتأثيرها. غير أن القوة السياسية والاجتماعية المؤثرة تتشكل حين يتحول هذا الحضور إلى علاقات اجتماعية وتنظيمية راسخة في الواقع الميداني، من شغيلات وشغيلة اليد والفكر المنتظمين في نقابات مستقلة، إلى الشباب والشابات المشاركين في حملات جماهيرية في أحيائهم وجامعاتهم، والنساء المنتظمات في منظمات نسوية مستقلة وفاعلة.

فالعمل الرقمي يوسع دائرة التواصل والتأثير، ويسرع التعبئة والتنسيق، ويجمع الطاقات المتفرقة، في حين يعمق العمل الميداني العلاقات الاجتماعية والتنظيمية، ويرسخ الحضور الجماهيري، ويحول

المتابعين والمتابعات إلى مشاركين ومشاركات فاعلين في النضال، ويؤدي دوراً أساسياً في عملية التغيير الاجتماعي والاشتراكي.

الميدان يغذي الرقمي والرقمي يعزز الميدان. والعلاقة بين العمل الرقمي والميداني علاقة دائرية متبادلة وليست خطية أو أحادية الاتجاه. فالعمل الميداني يمنح النشاط الرقمي مادته الواقعية ومصداقيته الجماهيرية، إذ إن الإضرابات والاعتصامات والحملات المحلية والنشاطات النقابية والاجتماعية توفر التجارب والصور والشهادات التي يمكن نشرها وتوسيع تأثيرها رقمياً. ويصعب على المحتوى السياسي الذي لا يستند إلى ممارسة واقعية أن يحافظ على تأثيره ومصداقيته على المدى الطويل. وفي المقابل، يعيد النشاط الرقمي ما ينتجه من تفاعل وتواصل إلى الميدان، فيوسع دائرة المشاركين والمشاركات في النشاطات التالية، ويختصر زمن التعبئة والتنظيم، وينقل التجارب المحلية إلى جماهير وحركات أخرى تخوض نضالات مشابهة داخل البلد الواحد أو في بلدان أخرى.

حين يحل أحدهما محل الآخر. وحين يحل التنظيم الرقمي محل العمل الميداني، بدلاً من أن يكون رافداً له ومعززاً لدوره، يقترب اليسار من نموذج «يسار الشاشة»، الذي ينتج خطاباً سياسياً واسع الانتشار، في حين تبقى قوته الجماهيرية والتنظيمية على الأرض محدودة.

ويمكن ملاحظة ذلك في بيانات ومواقف سياسية تصدر بوتيرة عالية دون أن يقابلها نشاط جماهيري ملموس، وحسابات رقمية تنشط يومياً مع حضور ضعيف في الشارع والنقابات والجامعات ومواقع العمل، ونقاشات تنظيمية تجري داخل المجموعات الرقمية وتنتهي فيها دون أن تتحول إلى مهام عملية واضحة يتولى تنفيذها أعضاء وعضوات محددون، وتخضع للمتابعة والتقييم والمحاسبة.

والجمع الواعي بين العمل الرقمي والميداني ضمن استراتيجية سياسية وتنظيمية متكاملة هو ما يمكن أن يسهم في بناء قوة جماهيرية فعلية، قادرة على تحويل الغضب الاجتماعي المتراكم إلى فعل جماعي منظم يسعى إلى التغيير. ويمكن ترجمة ذلك إلى آليات عملية واضحة، بحيث يكون لكل نشاط رقمي، حيثما أمكن، امتداد ميداني محدد منذ البداية، من لقاء جماهيري أو زيارة ميدانية أو اعتصام أو حملة لجمع التواقيع، وأن يكون لكل نشاط ميداني امتداد رقمي يوثقه وينشر مطالبه ونتائجه ويوصله إلى من لم يتمكنوا من المشاركة فيه.

كما ينبغي متابعة مدى انتقال التفاعل والمشاركة بين المجالين، وتقييم النتائج بصورة دورية، لمعرفة نقاط الضعف والانقطاع في العلاقة بينهما ومعالجتها، بما يعزز وحدة العمل السياسي والتنظيمي ويطور فاعليته الجماهيرية.

17. كيف يستخدم اليسار الأدوات الرقمية

كل ما سبق في هذا الفصل يتصل بالمبادئ والشروط العامة، وما يلي ينتقل إلى الأدوات نفسها، وإلى ما يمكن أن نبدأ به بإمكانياتنا الراهنة. وأعرض هذه النقاط بوصفها مقترحات للحوار والتطوير، فظروف كل بلد وكل تنظيم وتجربته هي التي تحدد الأولويات والإيقاع، ويقدر كل طرف ما يناسبه منها، وما يؤجله، وما يطوره بما يلائم واقعه وإمكانياته.

ويستحق موضوع البنية الرقمية المستقلة أن يأتي أولاً. فالحضور الذي يعتمد كلياً على صفحة في منصة تملكها شركة رأسمالية احتكارية يشبه البناء على أرض مستأجرة، يمكن أن تسحب في أي لحظة بقرار إداري أو تعديل في الخوارزميات أو حملة بلاغات منظمة من خصومنا. ولا بد من حدٍّ أدنى يتمثل في موقع إلكتروني مستقل باسم نطاق يملكه التنظيم، وعلى استضافة يتحكم بها، تجمع فيه مواده وأرشيفه وقنوات التواصل مع المتابعين والمتابعات، مع مراعاة حماية بياناتهم وخصوصيتهم. وتبقى المنصات الكبرى قنوات للتوزيع والوصول إلى الجماهير، في حين يظل المركز الذي تعود إليه هذه القنوات في أيدينا وتحت إدارتنا المستقلة.

وتطرح مسألة النشر الورقي سؤالاً على التنظيمات اليسارية جميعاً. هل ما زال توزيع مواردها المحدودة بين النشر الورقي والرقمي يتناسب مع الطريقة التي يقرأ بها الناس ويتابعون الأخبار والمواقف السياسية اليوم؟ فالنشر الورقي يواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في ارتفاع تكاليفه وبطء إيقاعه في الوقت نفسه.

ونادراً ما تصدر الصحيفة الورقية اليسارية يومياً بسبب محدودية الإمكانيات، وكثيراً ما يكون صدورها أسبوعياً أو شهرياً أو فصلياً، في حين تتغير الأحداث وتتطور المواقف السياسية في العصر الراهن بصورة متواصلة. ويبقى للنشر الورقي دوره المهم في أوساط وظروف معينة، وفي المواد الفكرية والتحليلية التي تقرأ بتأن ويعاد إليها أكثر من مرة.

أما تقدير التوازن بين النشر الورقي والرقمي فهو شأن كل تنظيم، وفق طبيعة جمهوره وبيئته الاجتماعية ودرجة التطور الرقمي في بلده. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الصحف العالمية المعروفة أوقفت إصداراتها الورقية وانتقلت إلى النشر الرقمي، وهو تحول يستحق الدراسة والاستفادة من تجاربه.

ومنابر متعددة إلى جانب المنبر المركزي. فإلى جانب الموقع الإلكتروني الرئيسي، يمكن تطوير مواقع ومنابر متخصصة في القضايا التي يعمل عليها التنظيم، ومنابر للجان المحلية والقطاعية وشبكات تواصل خاصة بها، تتيح لكل لجنة مخاطبة جمهورها وفق اهتماماته وأولوياته وبمرونة أكبر. وهذا التوزيع يوسع قدرتنا على الوصول إلى قطاعات اجتماعية متنوعة، ويعزز الحضور الجماهيري والتنظيمي، ويقلل من مخاطر فقدان الحضور الرقمي بالكامل إذا حجب أحد المنابر أو تعرض للتعطيل.

ومنبر مشترك لكل اليسار خطوة يمكن أن يكون تأثيرها أوسع من المنابر الخاصة بكل تنظيم. فالمساحة الرقمية المشتركة التي تتسع لتنظيمات وتيارات ومستقلين ومستقلات من طيف يساري وتقدمي واسع، يمكن أن تجمع جمهوراً أكبر وأكثر تنوعاً من جماهير هذه القوى منفردة، وتتيح لكل تيار التعرف على أفكار وتجارب التيارات الأخرى، وتعزز الحوار والنقد المتبادل، وتخفف من العزلة الفكرية والتنظيمية التي قد تصيب المنابر المنغلقة على جمهورها الخاص.

الأرشفة الرقمية وحماية الذاكرة التاريخية والنضالية لليسار. والأرشفة فعل سياسي يستحق عناية أكبر مما تحظى به عادة بوصفها مسألة تقنية. فذاكرة اليسار موزعة اليوم على مواقع قد تختفي وصفحات قد تحجب ومجموعات قد تحذف، وما لا نوثقه ونؤرشفه بصورة منظمة قد نفقده نهائياً. ويقتضي ذلك بناء أرشيف رقمي منظم وقابل للبحث، يعتمد روابط دائمة ومستقرة، ونسخاً احتياطية محفوظة في أكثر من موقع جغرافي، مع العمل على تحويل الأرشيف الورقي والصوتي والمرئي القديم إلى صيغ رقمية قبل تعرضه للتلف أو الضياع. فحماية الذاكرة السياسية والفكرية والتنظيمية لليسار جزء من حماية تاريخه وتجربته النضالية، وإتاحتها للأجيال الجديدة وللباحثين والباحثات.

والمحتوى يحتاج إلى صيغ تناسب الطريقة التي يقرأ بها الناس ويتفاعلون مع المعلومات اليوم. فالدراسات المعمقة تبقى ضرورية، ويمكن توسيع تأثيرها من خلال إنتاج مواد مختصرة وسهلة التداول مشتقة منها، مثل فيديو قصير من دقيقة، أو رسم بياني يوضح الفكرة بصورة مبسطة، أو مقطع صوتي، أو منشور من عشرة أسطر يقدم الخلاصة ويحيل إلى النص الكامل. وقاعدة عملية تقوم على تقديم الفكرة الواحدة بأكثر من صيغة، بما يتناسب مع طبيعة كل منصة وجمهورها، مع الحرص على أن يحافظ التبسيط على المضمون والعمق النقدي، وألا يتحول إلى اختزال مخل بالقضايا السياسية والفكرية المعقدة.

واللغات توسع دائرة تأثيرنا بصورة كبيرة. فالمنصات التي تدعم أكثر من لغة تستطيع الوصول إلى جماهير المهجر، والتنظيمات اليسارية والتقدمية في البلدان الأخرى، والباحثين والباحثات خارج النطاق اللغوي الواحد.

وقد جعلت أدوات الترجمة الرقمية والذكاء الاصطناعي هذا العمل متاحاً بكلفة وجهد أقل بكثير مما كان عليه قبل سنوات قليلة، مع ضرورة المراجعة البشرية للنصوص السياسية والفكرية الحساسة، لأن خطأ واحداً في الترجمة قد يغير معنى الموقف السياسي أو يشوه مضمونه. ويمكن لهذا التوجه أن يعزز التضامن والتعاون الأممي، ويساعد على تبادل التجارب والخبرات بين قوى اليسار في مختلف البلدان.

والبث الحي والصوتي يقربان نشاطنا من الجماهير التي يصعب عليها الحضور المباشر. فنقل الندوات والاعتصامات والمؤتمرات الصحفية مباشرة، وتسجيلها وإتاحتها لمن لم يتمكنوا من متابعتها في موعدها، وإنتاج برامج صوتية منتظمة تناقش قضية محددة في كل حلقة، كلها أدوات تحول النشاط

المحدود جغرافياً إلى حضور أوسع. وقد أصبحت الإمكانيات التقنية الأساسية لهذا العمل متاحة بكلفة محدودة نسبياً، من خلال هاتف جيد وميكروفون مناسب ومعرفة عملية بالبرامج والتطبيقات المتوفرة، مع مراعاة خصوصية المشاركين والمشاركات وسلامتهم عند التصوير والنشر.

والتفاعل شرط أساسي لاكتمال العمل الرقمي. فالصفحة التي تنشر دون أن تتفاعل مع جمهورها تعيد إنتاج منطق الخطاب الفوقي في وسيط تكنولوجي جديد. والرد على التعليقات والأسئلة والانتقادات، وفتح المجال للنقاش الديمقراطي، وتكليف رفاق ورفيقات بهذه المهمة بوصفها عملاً سياسياً وتنظيمياً متكاملاً، يمكن أن يحول المتابعين والمتابعات من متلقين للمحتوى إلى مشاركين ومشاركات في الحوار وصياغة المواقف والمبادرات، ويشكل خطوة أولى نحو انخراطهم في العمل الجماهيري والتنظيمي المنظم.

وتوجيهات للتفاعل المتبادل يمكن أن تتحول إلى عرف طوعي داخل التنظيم، دون أن تأخذ صفة الإلزام أو المتابعة الإدارية. فخوارزميات المنصات تمنح التفاعل المبكر أهميةً في انتشار المنشورات، وإن بدرجات متفاوتة، وقد يتراجع ظهور المنشور اليساري الذي لا يلقى تفاعلاً مهما كانت أهمية مضمونه.

ولا تستغرق أكثر من دقائق معدودة في اليوم: متابعة حسابات الرفاق والرفيقات ومنابر اليسار المحلية والعالمية، والتفاعل مع ما يُنشر فيها بالإعجاب والمشاركة والتعليق، مع الانتباه إلى أن التعليقات والمشاركات المصحوبة برأي شخصي يمكن أن تعزز انتشار المنشور وتفتح مجالاً أوسع للنقاش.

ويمتد ذلك إلى منشورات القوى اليسارية الأخرى والنقابات والمنظمات النسوية والحقوقية واليساريين واليساريات المستقلين، بما يعزز حضوراً مشتركاً يستفيد منه الجميع، ويبرز أثره بوجه خاص حين يتعرض رفيق أو رفيقة أو منبر يساري لحملة تشويه أو إبلاغ جماعي.

وتبقى لهذه التوجيهات شروط تحفظ مصداقيتها. فالمنصات قد تحد من انتشار التفاعلات الآلية أو المتكررة بصورة مصطنعة، ولهذا من المهم أن يكون التفاعل طبيعياً ومتنوعاً، وأن يكتب كل مشارك ومشاركة بكلماته، وأن يبقى نابعاً من قناعة بما يُنشر. ويمثل ذلك امتداداً للتضامن الذي نمارسه في الميدان، ويُطرح بوصفه اقتراحاً يأخذ به من يقتنع به ويطوره بما يناسب ظروفه.

والرقمنة الداخلية مجال يستحق عناية أكبر، لما لها من تأثير مباشر في كفاءة التنظيم وفاعليته. فسجلات العضوية والاشتراكات، وتوثيق الاجتماعات وقراراتها، وتوزيع المهام ومتابعة تنفيذها، وأرشفة الوثائق الداخلية، والتصويت على القضايا المطروحة، ما تزال تجري في تنظيمات كثيرة بآليات تقليدية تستنزف الوقت والجهد وتضعف المتابعة.

ونقل هذه الأعمال إلى أنظمة رقمية آمنة يختارها التنظيم ويتحكم بها يمكن أن يوفر جهداً كبيراً، ويعزز الشفافية والمحاسبة، ويتيح للأعضاء والعضوات المشاركة في النقاش واتخاذ القرار من مواقع جغرافية مختلفة، مع ضمان حماية المعلومات التنظيمية الحساسة وعدم استبعاد من لا تتوفر لهم الإمكانيات أو المهارات الرقمية المناسبة.

والأمن الرقمي مسألة تستحق جدية خاصة، لأن القمع والمراقبة والاختراق الرقمي قد تبدأ من ثغرة صغيرة في ممارساتنا اليومية. ويشمل ذلك الفصل بين قنوات العمل العلني وقنوات العمل التنظيمي الداخلي، واستخدام تطبيقات تواصل مشفرة من طرف إلى طرف للمعلومات الحساسة، وتفعيل المصادقة الثنائية على الحسابات، وتحديد صلاحيات الوصول إلى المعلومات والوثائق وفق الحاجة التنظيمية، وحفظ نسخ احتياطية مشفرة ومستقلة عن الخدمات التجارية المجانية، ووضع خطة واضحة للتعامل مع اختراق الحسابات أو فقدان الأجهزة أو مصادرتها. ويحتاج كل تنظيم إلى تقدير واقعي لمستوى المخاطر في بلده، فما قد يكون كافياً في بيئة ديمقراطية مستقرة قد لا يوفر الحماية المطلوبة في بيئة استبدادية وقمعية.

هيئات تقنية في اللجان الحزبية لتعزيز العمل التنظيمي الرقمي. وهو مقترح عملي يمكن أن يحدث تغييراً مهماً في هذا الميدان. فاعتماد التنظيم على شخص واحد أو عدد محدود من الأشخاص لإدارة مواقعه وحساباته الرقمية يجعل العمل مرتبطاً بتوفرهم وظروفهم الشخصية، ويضعف الاستمرارية ونقل المعرفة. أما تشكيل هيئة تقنية في كل لجنة حزبية، وفق حجمها وإمكانياتها، فيوزع المسؤوليات والمعرفة، ويضمن استمرارية العمل، ويحول النشاط الرقمي إلى مهمة جماعية، شأنه شأن بقية المهام التنظيمية.

ويمكن أن تتولى كل هيئة محلية تطوير منصاتها الرقمية وشبكات التواصل الخاصة بها للتفاعل مع جماهيرها، إلى جانب إدارة مجموعات رقمية داخلية آمنة للأعضاء والعضوات، تتيح المشاركة في الحوار التنظيمي والقيادة الجماعية وصياغة السياسات واتخاذ القرارات على مستوى اللجنة وعموم التنظيم، وفق آليات ديمقراطية واضحة.

التدريب الرقمي المستمر وتبادل الخبرات بين الأجيال. والتدريب المتواصل هو ما يجعل كل ما سبق قابلاً للتنفيذ والتطوير. ويمكن تنظيم ورش عمل دورية للقيادات والأعضاء والعضوات حول استخدام الأدوات الرقمية الأساسية، والأمن الرقمي، وإنتاج المحتوى، وإدارة المنصات والتواصل الجماهيري، مع الحرص على مشاركة الرفاق والرفيقات من الأجيال الأكبر سناً والاستفادة من خبراتهم السياسية والتنظيمية. الشابات والشبان داخل التنظيم هم الأقرب إلى تولي دور أساسي في هذا المجال، بحكم تعامل الكثير منهم اليومي مع الأدوات والمنصات الرقمية.

وتكليفهم بتدريب رفاقهم ورفيقاتهم يمنحهم مسؤولية تنظيمية حقيقية، ويعزز تقدير قدراتهم، ويفتح مجالاً لتبادل الخبرات بين الأجيال، حيث ينقل الشباب والشابات المعرفة التقنية، ويستفيدون في المقابل من التجارب السياسية والنضالية والتنظيمية الطويلة للرفاق والرفيقات الأكبر سناً.

وهذا التفاعل العملي اليومي يمكن أن يقرب بين الأجيال داخل التنظيم أكثر من الدعوات العامة إلى تمكين الشباب. فتنمية القدرات الرقمية عملية مستمرة تحتاج إلى التحديث والمراجعة، لأن الأدوات والتقنيات تتطور بسرعة، وما تعلمناه قبل عامين قد يصبح قديماً أو أقل فاعلية اليوم.

قياس الأثر السياسي والتنظيمي للعمل الرقمي اليساري. وقياس الأثر يحمي عملنا الرقمي من التحول إلى نشاط شكلي يستهلك الوقت والموارد دون نتائج ملموسة. فأرقام المشاهدات والمتابعين والمتابعات مؤشرات مفيدة، لكنها لا تكفي وحدها لتقييم التأثير السياسي والتنظيمي. والأسئلة الأهم هي كم شخصاً شارك في نشاط ميداني بعد حملة رقمية، وكم عضواً وعضوة انضموا إلى التنظيم، وكم مطلباً تحقق أو تقدم، وهل وصلت رسائلنا إلى الأوساط العمالية والأحياء الشعبية والفئات المهمشة، أم بقيت محصورة في دائرة محددة من المتابعين والمتابعات. وهذا القياس المنتظم يساعد على تحويل التجارب العملية إلى معرفة تنظيمية متراكمة، وتصحيح الأخطاء وتطوير السياسات قبل استنزاف المزيد من الموارد والإمكانيات.

ومسألة الإمكانيات تطرح دائماً، وفي محلها، ويستحق حجمها الحقيقي توضيحاً. فالكثير مما ورد في هذا القسم يحتاج إلى المعرفة والتنظيم والإرادة السياسية أكثر مما يحتاج إلى موارد مالية ضخمة. ويمكن أن تكون تكاليف الاستضافة الأساسية واسم النطاق محدودة نسبياً، كما تتوفر أدوات للتصميم والمونتاج والترجمة وإدارة المحتوى بصورة مجانية أو بأسعار رمزية، وتغطي البرمجيات مفتوحة المصدر جانباً كبيراً من الاحتياجات الإدارية والتنظيمية والتقنية. ومع ذلك، فإن بناء بنية رقمية مستقلة وآمنة ومستدامة يحتاج أيضاً إلى تخصيص موارد مالية وبشرية واضحة للصيانة والتطوير والتدريب والحماية، وفق إمكانيات كل تنظيم وأولوياته.

تجاوز التأخر الرقمي لليسار يبدأ بقرار سياسي وتنظيمي. وما يستدعي انتباهنا جميعاً هو أن تأخر اليسار في هذا الميدان يترك مساحة واسعة للرأسمالية الرقمية وشركاتها الاحتكارية لتعزيز هيمنتها على الفضاء الرقمي والتأثير في وعي الجماهير وتوجهاتها. والمسافة التي تفصلنا عن الإمكانيات التكنولوجية والمالية لهذه الشركات هائلة، ويصعب إنكارها، غير أن المسافة التي تفصلنا عن الاستخدام المنظم والفاعل لما هو متاح اليوم مجاناً أو بكلفة محدودة أصغر بكثير. وتجاوز هذه المسافة يبدأ بقرار سياسي وتنظيمي واضح، وإرادة جماعية لتحويل التكنولوجيا الرقمية من أدوات ثانوية للنشر والتواصل إلى جزء أساسي من مشروع اليسار في التنظيم والتعبئة والتغيير الاشتراكي.

18. اليسار والذكاء الاصطناعي، نحو استخدام تقدمي حذر ومدروس

السؤال الذي نواجهه جميعاً اليوم سؤال عملي ومباشر. هل نستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية، وهي أنظمة غير محايدة، صممتها ومولتها وتديرها في معظمها شركات رأسمالية احتكارية، وتحمل في بنيتها وخوارزمياتها وبياناتها آثار النظام الذي أنتجها، في ظل محدودية البدائل المفتوحة المصدر التي تدار وتطور بصورة ديمقراطية ومستقلة وشفافة؟

والجواب في تقديري يتجاوز ثنائية القبول المطلق والرفض المطلق. فالرفض الكامل يترك للرأسمالية أداة من أقوى أدوات عصرنا، ويزيد الفجوة التقنية اتساعاً، في حين أن القبول غير النقدي قد يعيد إنتاج منطق رأس المال داخل التنظيم اليساري نفسه، ويفتح ثغرات أمنية وتنظيمية جدية. ولابد من الاستخدام الواعي والطبقي لهذه الأنظمة، الذي يسبقه فهم طبيعتها وآليات عملها والجهات التي تملكها وتتحكم بها، وتحيط به ضوابط سياسية وتنظيمية وتقنية واضحة. وفيما يلي بعض المجالات التي يمكن أن نستفيد فيها من هذه الأنظمة، إلى جانب المخاطر التي تستحق منا الانتباه والاحتياط.

تحليل البيانات وفهم أولويات الجماهير. فنحن نحتاج إلى معرفة ما يشغل الناس في محيطنا فعلاً، وهذه الأنظمة قادرة على معالجة كميات كبيرة من النصوص والنقاشات والتقارير وتقديم خلاصات وتحليلات عنها، مثل القضايا الأكثر حضوراً في النقاشات العامة، والفئات العمرية والمهنية والاجتماعية التي تتفاعل مع قضايا معينة، وكيف تتغير المواقف والاتجاهات العامة تجاه مسألة محددة على مدى أشهر.

ويمكن لهذه المعرفة، حين تستند إلى بيانات موثوقة وتحترم الخصوصية ولا تحل محل التواصل المباشر مع الجماهير، أن تمنح البرنامج السياسي سنداً إضافياً من المعطيات، وتساعدنا على الانطلاق من مشكلات الواقع نحو النظريات، وهو المنهج الذي عرضته في قسم التجديد الفكري.

والتخطيط للنشاط الميداني والتحشيد. ويمكن لأدوات التحليل والتقدير الاحتمالي أن تساعد في دراسة الظروف المناسبة لإطلاق حملة أو اعتصام أو إضراب، وفهم العوامل التي تؤثر في المشاركة الجماهيرية، وتقدير الاحتياجات التنظيمية والموارد اللازمة للأنشطة المختلفة. وهذه التقديرات تبقى احتمالية ومحدودة، ولا يمكن أن تحل محل الخبرة السياسية والنقابية والميدانية أو القرارات الديمقراطية للمعنيين والمعنيات بالنشاط. وتكمن قيمتها في تقديم معطيات إضافية تساعد على تحسين التخطيط وتقليل هدر الجهد والموارد.

وتقييم ما أنجزناه فعلاً. فآليات التقييم من المجالات التي نقر جميعاً بحاجتها إلى التطوير، ومن دونها يصعب معرفة الأثر الحقيقي لما نقوم به. ويمكن لتحليل التغذية الراجعة وردود فعل الجماهير ونتائج الأنشطة أن يساعد في تقييم نجاح برنامج أو تعثره استناداً إلى معطيات واضحة، ويكشف

المسافة بين ما نراه ضرورياً من الناحية السياسية وما تراه الجماهير ممكناً ومهماً في ظروفها الراهنة. كما يتيح مراجعة أساليب العمل وتصحيح الأخطاء وتطوير البرامج على أساس التجربة العملية، بدلاً من الاكتفاء بالتقديرات والانطباعات العامة.

توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير الإعلام والمحتوى اليساري. والإعلام وإنتاج المحتوى من أوسع مجالات الاستفادة الفورية وأقلها كلفة نسبياً. فمن اقتراح الموضوعات والمساعدة في تحرير الفيديوهات وتصميم الملصقات والرسوم البيانية، إلى ترجمة المواد إلى لغات متعددة، وتفريغ التسجيلات الصوتية، وإعداد ملخصات ومواد قصيرة من الدراسات الطويلة، أصبحت أعمال كثيرة كانت تحتاج إلى فرق متخصصة وموارد كبيرة متاحة بدرجات متفاوتة لتنظيمات محدودة الإمكانيات.

ويمكن لهذه الأدوات أيضاً أن تساعد في تحليل الخطاب الإعلامي الرأسمالي، ودراسة أنماط التحيز والتضليل فيه، وتطوير منابر تقدمية قادرة على تقديم محتوى نقدي موثق وسريع، مع ضرورة المراجعة البشرية للمعلومات والترجمات والمواد قبل نشرها.

روبوتات الحوار الذكية لتعزيز التواصل الجماهيري والمعرفة التنظيمية. وروبوتات الحوار في المنصات أداة عملية يمكن تطويرها بكلفة محدودة نسبياً لتقريب أفكارنا اليسارية من الجماهير. فنظام يجيب عن أسئلة المتابعين والمتابعات حول برنامج التنظيم ومواقفه وتاريخه، ويحيل إلى النصوص والوثائق الأصلية، يتيح لمن يقترب من الفكر اليساري للمرة الأولى أن يطرح أسئلته بحرية ودون حرج، ويخفف جزءاً من العبء عن الرفاق والرفيقات المكلفين بالتواصل والتفاعل الجماهيري.

ومجالات استخدامها متعددة، منها نافذة في الموقع الإلكتروني للتنظيم تجيب عن الأسئلة المتكررة وتدل على الوثائق التي تعالج كل قضية، وخدمة عبر تطبيقات المراسلة لمن يفضلون طرح الأسئلة بصورة مباشرة، وأداة بحث في الأرشيف تساعد الباحثين والباحثات على الوصول إلى المعلومات بين آلاف المقالات والبيانات، وأداة داخلية تساعد الأعضاء والعضوات على الاطلاع على النظام الداخلي وقرارات المؤتمرات ومواقف التنظيم السابقة دون الحاجة إلى الرجوع في كل مرة إلى المسؤولين والمسؤولات.

وتبقى مراجعة الإجابات والتحقق من دقتها ضرورة أساسية، لأن مسؤولية ما ينسب إلى التنظيم من مواقف وقرارات لا يمكن تركها لنظام آلي مهما بلغت كفاءته، مع ضرورة توضيح أن المتفاعل يتواصل مع نظام ذكاء اصطناعي وليس مع شخص.

الاستفادة الحذرة من الذكاء الاصطناعي في الإدارة والديمقراطية التنظيمية. فأتمتة بعض العمليات الإدارية وتسهيل تبادل المعلومات بين الهيئات يمكن أن يخففا من البيروقراطية التي تستنزف وقت كوادرنا، كما يمكن لتحليل نشاط الهيئات واللجان ونتائج أعمالها أن يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف استناداً إلى معطيات تعزز التقييم الجماعي.

وفي إدارة الحوار الداخلي والاستفتاءات والتصويت، يمكن لهذه الأدوات أن تساعد في تنظيم النقاشات وتصنيف المداخلات وتلخيص الاتجاهات والآراء المختلفة، على أن يبقى القرار بيد الأعضاء والعضوات، وأن تخضع العملية كلها لرقابة بشرية وتدقيق دقيق، مع عدم إسناد إدارة التصويت الحساس أو احتساب نتائجه إلى أنظمة توليدية غير مضمونة الدقة والأمان. فالمسألة هنا تمس جوهر الديمقراطية الداخلية وحقوق الأعضاء والعضوات في المشاركة واتخاذ القرار.

وتغذية هذه الأنظمة بالمحتوى اليساري مهمة ذات بعد استراتيجي. فالنماذج الحالية تتأثر بالبيانات التي تدربت عليها، وبالمصادر التي تستطيع الوصول إليها عند البحث واسترجاع المعلومات، وقد يكون تمثيل الفكر اليساري فيها محدوداً أو مشوهاً في بعض المجالات. ولذلك فإن بناء قواعد بيانات منظمة ومتاحة تضم الكتب والدراسات والوثائق اليسارية بمختلف تياراتها، ورقمنة الأرشيف اليساري التاريخي ونشره بصيغ قابلة للقراءة الآلية، يمكن أن يعزز حضور هذا الفكر في مصادر المعرفة الرقمية، ويسهل وصول أنظمة البحث والاسترجاع إليه، ويدعم تطوير أدوات ذكاء اصطناعي تستند إلى مصادر يسارية موثوقة.

ولا يعني نشر هذه المواد أنها ستدخل تلقائياً في تدريب النماذج التجارية أو تغير مخرجاتها بصورة مباشرة، لكنه يوسع إمكانية الوصول إليها والاستفادة منها في بناء بدائل معرفية مستقلة. فالسيطرة على تدفق المعلومات وإنتاج المعرفة أصبحت ساحة من ساحات الصراع الطبقي، ويستحق هذا الميدان أن نعمل فيه بمنهجية وفاعلية.

من استخدام الذكاء الاصطناعي إلى بناء بدائل رقمية ديمقراطية ومستقلة. فدراسة هذه الأنظمة وتحليل خوارزمياتها وفهم بنيتها التقنية والاقتصادية خطوة مهمة في طريق تطوير بدائل مفتوحة المصدر، تدار بعمل تعاوني جماعي ورقابة مجتمعية وحقوقية، وتبنى على بيانات معروفة المصدر قدر الإمكان، وتخضع للتدقيق والشفافية والمساءلة الديمقراطية.

ولا يكفي أن تكون البرمجيات أو النماذج مفتوحة المصدر لكي تصبح تقدمية أو مستقلة فعلاً، فالأمر يتطلب أيضاً النظر في ملكية البنية التحتية والبيانات، وآليات التمويل والإدارة، والجهات التي تحدد أولويات التطوير والاستخدام. وهذه مهمة تتجاوز قدرة تنظيم واحد أو بلد واحد، ويكون مجالها الطبيعي التعاون الأممي اليساري المشترك الذي يتناوله الفصل التالي.

وهم الحياد التكنولوجي ومخاطر التحيز الخوارزمي. وأول المخاطر وهم الحياد التكنولوجي، الذي قد يؤدي إلى إعادة إنتاج تحيزات رأس المال داخل العمل اليساري نفسه، من أنظمة تبالغ في تعميم أنماط سابقة فتقدم تقديرات أو توصيات خاطئة، إلى خوارزميات توصية قد تعزز الاستقطاب والانقسامات داخل اليسار وبين شغيلات وشغيلة اليد والفكر، وتحليلات تبدو موضوعية في حين تتأثر بتحيزات البيانات التي تدربت عليها وبطريقة تصميمها. ويستدعي ذلك اعتماد آليات بشرية دائمة

لمراجعة المخرجات ومساءلتها والتحقق من مصادرها، وتصحيح الأخطاء والتحريفات، وإعادة ربط المعطيات الرقمية بسياقها الاجتماعي والطبقي والنضالي الحي على الأرض.

والمسألة الأمنية هي الأشد إلحاحاً. فالمعلومات التي ندخلها إلى الأنظمة التجارية قد تنتقل إلى خوادم الشركات المشغلة وتخضع لسياسات الاحتفاظ بالبيانات ومعالجتها، وقد تكون عرضة للوصول إليها وفق شروط الخدمة أو الالتزامات القانونية أو الثغرات الأمنية. ولهذا ينبغي إبقاء المعلومات التنظيمية الحساسة، والأسماء والعناوين غير المعلنة، وتفاصيل العمل السري، والنقاشات الداخلية التي قد تعرض أصحابها للخطر، خارج هذه الأنظمة.

كما ينبغي دراسة أي تطبيق بدقة قبل اعتماده، ومعرفة الجهة المالكة له، وأماكن تخزين بياناته، وسياسات الاحتفاظ بالمدخلات واستخدامها في التدريب، وإمكانيات حذفها والتحكم فيها. وحيث تتوفر الإمكانيات التقنية، يستحسن تفضيل النماذج التي يمكن تشغيلها محلياً على أجهزة التنظيم أو بنيته المستقلة دون إرسال البيانات إلى جهات خارجية، مع الانتباه إلى أن إتاحة النموذج للتشغيل المحلي لا تعني بالضرورة أنه مفتوح المصدر بالكامل أو خال من المخاطر الأمنية.

والاعتماد المفرط يضعف البعد الإنساني في نضالنا. فالعقل البشري والتضامن والعمل المباشر والخطاب الميداني والتنظيم الجماهيري على الأرض عناصر جوهرية لا يمكن الاستغناء عنها.

والتكنولوجيا، مهما بلغت قدراتها، لا تستطيع وحدها إنتاج التضامن الجماهيري والتنظيم الفاعل والتغيير الجذري دون إرادة بشرية جماعية توجهها وتحدد أهدافها. فالقلب النابض لأي حركة يسارية يبقى الإنسان المنظم والواعي، والذكاء الاصطناعي أداة يمكن أن تضاعف أثر النضال الجماهيري وتطور وسائله، في حين يبقى هذا النضال نفسه هو الأساس الذي لا يمكن لأي نظام تقني أن يحل محله. فالتاريخ يعلمنا أن التغييرات الجذرية تصنعها الجماهير المنظمة، وليس الخوارزميات وحدها.

التدريب المستمر على الاستخدام الحذر والمسؤول للذكاء الاصطناعي. والتدريب هنا أكثر ضرورة منه في الكثير من الأدوات الرقمية الأخرى، لأن الاستخدام غير المدروس لأنظمة الذكاء الاصطناعي قد يسبب أضراراً مباشرة للعمل السياسي والتنظيمي. ويمكن للورش الدورية التي تعرف القيادات والأعضاء والعضوات بكيفية عمل هذه الأنظمة وحدودها وانحيازاتها، وبأساليب التحقق من مخرجاتها، وقواعد حماية البيانات والأمن الرقمي عند استخدامها، أن تسهم في تحويل الوعي النقدي من عنوان عام إلى ممارسة تنظيمية يومية. وينبغي أن يكون هذا التدريب متواصلاً ومتجدداً، وأن يشجع على الاستخدام المسؤول والمستقل، بحيث تبقى التكنولوجيا خاضعة للقرار الديمقراطي الجماعي، وفي خدمة أهداف اليسار وقيمه التحررية والاشتراكية.

19. مواجهة التضليل والفبركة واليمين الرقمي المنظَّم

التضليل الرقمي والهجمات الإلكترونية وسبل مواجهتها. السيطرة على المعلومات كانت دائماً من أدوات الطبقات الحاكمة في إعادة إنتاج هيمنتها الفكرية والسياسية، والجديد في عصرنا هو حجم هذه الأدوات وسرعتها وانخفاض كلفتها. فما كان يحتاج إلى مؤسسة إعلامية وموازنة كبيرة وفريق متخصص أصبح متاحاً لجهات كثيرة بكلفة محدودة، وما كان يصل إلى بضعة آلاف يمكن أن يصل اليوم إلى الملايين خلال ساعات. وأعرض في هذا القسم أبرز أشكال التضليل والهجمات الرقمية التي نواجهها، وما يمكن أن نفعله لمواجهتها، مع الأخذ في الاعتبار أن طبيعة هذه الهجمات وأدواتها تختلف من بلد إلى آخر، وأن كل تنظيم هو الأقدر على تحديد ما يناسب ظروفه وإمكانياته.

وهجوم التضليل علينا يأخذ ثلاثة أشكال رئيسية يفيد التمييز بينها، لأن لكل منها طبيعة مختلفة وأساليب مناسبة لمواجهته. أولها تشويه صورة الحركات اليسارية وتصويرها بوصفها قوى فوضوية أو غير واقعية، أو اتهامها بالعمالة للخارج والتخريب. وثانيها التلاعب بالمعلومات والمواقف لإثارة الخلافات بين التيارات اليسارية المختلفة، وإضعاف التضامن والعمل المشترك بينها. وثالثها، وهو الأعمق من الناحية الفكرية والطبقية، إعادة تفسير المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بوصفها نتيجة للفشل الفردي أو ضعف الكفاءة الشخصية أو عوامل أخرى، بعيداً عن علاقتها بالبنية الرأسمالية والاستغلال والتفاوت الطبقي.

والانحياز الخوارزمي يضاعف أثر هذا كله. فخوارزميات المنصات الرقمية تمنح المحتوى الممول إعلانياً أو الذي يولد تفاعلاً مرتفعاً فرصاً أكبر للانتشار، بصرف النظر عن دقته أو فائدته الاجتماعية. ويمكن لهذا المنطق أن يعزز حضور الخطابات الفردانية والاستهلاكية والمثيرة للاستقطاب، ويضعف وصول المحتوى الذي يدعو إلى التضامن والعمل الجماعي والتغيير الاجتماعي.

وفي هذا الفضاء يجري تقديم النظام الرأسمالي في كثير من الخطابات السائدة بوصفه النظام الأمثل والنهائي الذي يصعب تصور بديل عنه، وتعرض أزماته باعتبارها حوادث عابرة أو أخطاء إدارية يمكن إصلاحها دون المساس بأسسه الطبقية والاقتصادية، في حين تصور البدائل الاشتراكية والتقدمية بوصفها تجارب فاشلة أو أفكاراً تجاوزها الزمن.

ويرافق ذلك تشويه اليسار بأشكال متعددة، من اختزال تاريخه وتجربته في إخفاقات بعض التجارب الاشتراكية السابقة، إلى تصويره خصماً للحرية الفردية والمبادرة، وربطه بالماضي والحنين إليه، والسخرية منه بوصفه خطاباً مثالياً بعيداً عن الواقع.

والمسألة تتجاوز تهميش الأصوات اليسارية أو تقليل ظهورها، إذ يمكن أن تؤدي هذه الآليات إلى تشكيل فضاء رقمي منحاز تبدو فيه الخطابات السائدة وكأنها التعبير الطبيعي الوحيد عن الحقيقة،

وتصبح البدائل الاجتماعية والاقتصادية خارج نطاق التفكير العام. وهذا شكل معاصر من أشكال إعادة إنتاج الهيمنة الطبقية والفكرية، عبر آليات تقنية وتجارية معقدة لا تكون مرئية أو مفهومة للجماهير.

الذكاء الاصطناعي التوليدي وتصاعد مخاطر التضليل الرقمي. والذكاء الاصطناعي التوليدي أدخل هذا الميدان مرحلة نوعية جديدة. فمقاطع الفيديو المفبركة التي تنسب أقوالاً ومواقف إلى قادة وقائدات يساريين ونقابيين، والأصوات المقلدة بدرجة عالية من الدقة، والصور الملفقة لأحداث لم تقع، والحسابات الآلية التي تنتج كميات كبيرة من المحتوى الذي يبدو بشرياً وتغرق به الفضاء العام، أصبحت جميعها أكثر سهولة وأقل كلفة من السابق.

وما كان يحتاج إلى أيام من عمل فريق متخصص يمكن إنتاج بعض أشكاله اليوم خلال دقائق. وهذا التطور يزيد صعوبة التمييز بين المحتوى الحقيقي والمفبرك، ويجعل التحقق من المصادر والوقائع جزءاً أساسياً من العمل السياسي والإعلامي اليومي.

وإلى جانب هذا كله، هناك هجوم منظم من اليمين العنصري والقوى الدينية الرجعية. فقد شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في النشاط الرقمي للحركات القومية واليمينية المتطرفة، التي استفادت من طبيعة المنصات القائمة على تعظيم التفاعل والانتشار، ومن إمكانيات التمويل والإعلانات والشبكات الإعلامية الداعمة لها. وتعتمد بعض هذه الحركات على خطاب الكراهية والتحريض ضد الحركات اليسارية والتقدمية والتحررية والنسوية، وعلى حملات منظمة للإبلاغ الجماعي عن الحسابات والصفحات المعارضة، بما قد يؤدي إلى تعليقها أو تقليل ظهورها.

وتسلك بعض القوى الدينية الرجعية مساراً مشابهاً، من خلال نشر سرديات محافظة تبرر التفاوت الاجتماعي والاستغلال الطبقي، وتهاجم المساواة وحقوق النساء والحريات الفردية والديمقراطية، وتصور اليسار بوصفه تهديداً للقيم والتقاليد. والنتيجة أن اليسار يجد نفسه في مواجهة شبكات منظمة تمتلك في حالات كثيرة موارد مالية وإعلامية وتقنية كبيرة، في حين يعتمد جزء واسع من عمله الرقمي على جهود تطوعية وإمكانيات محدودة.

التثقيف الرقمي لمواجهة التضليل والمعلومات المفبركة. إن تعليم الكوادر والجماهير أساسيات التحقق من المحتوى الرقمي عمل يستحق جهداً منظماً ومستمراً. ويشمل ذلك كيفية التحقق من الصور ومقاطع الفيديو قبل تصديقها أو إعادة نشرها، والتعرف على المؤشرات التي قد تكشف الحسابات الآلية أو الحملات المنسقة، ومراجعة المعلومات في مصادرها الأصلية، والتمييز بين الأخبار الموثقة والادعاءات غير المدعومة بالأدلة. والأهم من ذلك ترسيخ ثقافة التريث والتدقيق قبل النشر وإعادة النشر، لأن جزءاً كبيراً من انتشار المعلومات المضللة يحدث بمشاركة أشخاص حسني النية لا يدركون أنهم يسهمون في توسيع نطاقها.

فرق الاستجابة السريعة لمواجهة حملات التضليل والتشويه. ومن المفيد تشكيل فريق صغير للاستجابة السريعة داخل كل تنظيم، يتولى متابعة حملات التضليل والتشويه التي تستهدفه، والتحقق

من المعلومات المتداولة، وإعداد ردود موثقة وواضحة في الوقت المناسب. كما يستحسن أن تكون مواقف التنظيم وبرامجه وقراراته الأساسية موثقة ومنشورة في أرشيف علني منظم يسهل الرجوع إليه، لأن الوثيقة الأصلية تبقى من أهم وسائل مواجهة التحريف والتضليل.

وحين تستهدف حملة منظمة رفيقاً أو رفيقة، فإن التضامن العلني معه أو معها، وتقديم الدعم التنظيمي والقانوني والنفسي عند الحاجة، يمكن أن يحد من آثار الحملة ويمنع عزل المستهدفين والمستهدفات. وتستحق النساء والشابات والشباب عناية خاصة في هذا المجال، لما قد يتعرضون له من تحرش وتهديد وتشويه شخصي وعنف رقمي يستهدف إسكاتهم وإبعادهم عن النشاط العام.

التشريعات والحقوق الرقمية في مواجهة التضليل والرقابة السياسية. ومن الجانب السياسي والتشريعي، يمكن لليسار أن يطالب بتشريعات واضحة تعزز الشفافية والمساءلة في الفضاء الرقمي، ومنها إلزام الجهات الناشرة بالإفصاح عن المحتوى الاصطناعي حين يستخدم في التضليل أو انتحال الشخصيات، وفرض مسؤوليات قانونية مناسبة على الشركات عن إدارة المحتوى وانتشاره، وتعزيز الشفافية في معايير الحجب وتقليل الظهور والتوصية بالمحتوى، وضمان حق الاعتراض والمراجعة البشرية على القرارات التي تقيد الحسابات والصفحات.

وينبغي أن تصاغ هذه التشريعات بصورة تحمي حرية التعبير والخصوصية، وتمنع استخدامها ذريعة للرقابة السياسية وقمع المعارضة. وهذه مطالب يمكن إدراجها في البرامج الانتخابية وطرحها في البرلمانات والمحاكم، والعمل عليها بالتعاون مع النقابات والمنظمات الحقوقية والمدافعين والمدافعات عن الحقوق الرقمية.

حماية الجهود التنظيمية من الاستنزاف في السجالات الرقمية. ومما يستحق انتباهنا أن الدفاع المتواصل قد يستنزف جهودنا ويحقق للخصوم بعض ما يريدونه، فالرد على كل استفزاز ضد اليسار، والدخول في سجالات مع الحسابات المجهولة، يستهلك وقت الأعضاء والعضوات والكوادر في معارك هامشية، ويحول اليسار إلى طرف منشغل بالدفاع عن نفسه بصورة دائمة.

ولذلك لا بد من قواعد عملية تميز بين ما يستحق الرد الموثق والسريع، وما يمكن تجاهله دون خسارة سياسية أو إعلامية حقيقية. وينبغي أن يبقى الجزء الأكبر من جهودنا موجهاً إلى إنتاج المحتوى الذي يعرض أفكارنا وبرامجنا وبدائلنا الاشتراكية والتقدمية، ويخاطب المشكلات اليومية للجماهير الكادحة واحتياجاتها الفعلية. فالمبادرة بطرح البدائل والحلول العملية أكثر جدوى على المدى الطويل من الاكتفاء بالرد على التشويه والهجمات المضادة.

والأنظمة الاستبدادية والقمع الرقمي المنظم. ولا تقتصر مخاطر التضليل والهيمنة الرقمية على الشركات الرأسمالية واليمين المتطرف والقوى الدينية الرجعية، فهناك بعد آخر أشد خطورة يتمثل في الاستخدام المنظم للتكنولوجيا الرقمية من قبل الأنظمة الاستبدادية لإعادة إنتاج سلطتها وتعزيز سيطرتها على المجتمع.

فالكثير من هذه الأنظمة يستثمر موارد مالية ضخمة في بناء منظومات متطورة للمراقبة والتحكم بالمعلومات وتوجيه الرأي العام، مستفيداً من التقنيات والخدمات والخبرة التي توفرها شركات التكنولوجيا والاحتكارات الرأسمالية العالمية، بما فيها أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتعرف على الوجوه ومراقبة الاتصالات والنشاط الرقمي.

وتستخدم هذه الإمكانيات، بدرجات وأشكال متفاوتة، لمراقبة المعارضين والمعارضات والنشطاء والناشطات، وتتبع نشاطهم السياسي والنقابي والحقوقي، والتضييق على حرية التعبير والتنظيم، إلى جانب إنتاج محتوى إعلامي ورقمي واسع النطاق يهدف إلى تبرير سياسات السلطة وتلميع صورتها، وتشويه المعارضة، وإعادة تشكيل الوعي الجماهيري بما يخدم استمرار الحكم القائم.

وتعمل بعض هذه الأنظمة أيضاً على فرض قيم اجتماعية وسياسية محافظة، وتعزيز الطاعة والخضوع للسلطة، وإضعاف التفكير النقدي وروح الاحتجاج والتضامن الجماعي. وهكذا تتكامل أدوات القمع التقليدي مع أدوات السيطرة الرقمية الحديثة.

والأخطر أن هذا التطور يكشف عن تقاطع مصالح بين الأنظمة الاستبدادية وشركات رأسمالية احتكارية تحقق أرباحاً كبيرة من بيع تقنيات المراقبة والتحليل والتحكم، حتى عندما تستخدم هذه التقنيات في انتهاك الحقوق والحريات.

ولذلك فإن مواجهة الاستبداد الرقمي يجب أن تكون جزءاً أساسياً من النضال اليساري والديمقراطي، من خلال الدفاع عن الخصوصية وحرية التعبير والتنظيم، والمطالبة بالشفافية والمساءلة عن استخدام التكنولوجيا الأمنية، ورفض تصدير أدوات القمع الرقمي، وتعزيز التضامن الدولي مع الحركات العمالية والنسوية والحقوقية والقوى الديمقراطية التي تواجه هذه المنظومات.

20. خاتمة الفصل، تجديد الأدوات مع ثبات القيم

ثبات المبادئ الاشتراكية وتجديد أدوات اليسار وأساليب عمله. في ختام هذا الفصل، يجدر التأكيد على ما يبدو واضحاً، وهو أن اليسار الرقمي ليس يساراً جديداً في قيمه ومبادئه وانحيازاته الطبقية. فالعدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والكرامة الإنسانية وحقوق شغيلات وشغيلة اليد والفكر ليست قيماً قابلة للاستبدال أو التفاوض، وهي الثوابت التي تجعل التجديد في كل شيء آخر مشروعاً وضرورياً وذا معنى. ويبقى معها ثابت آخر، وهو أن أفق هذا المشروع كله هو التغيير الاشتراكي، وأن كل ما يطرح هنا من أدوات وأشكال وبنى تنظيمية يأتي في خدمة هذا الأفق ويحافظ على جذريته.

ويبقى ثابت ثالث أكدته الأقسام الأخيرة من هذا الفصل، وهو أن القلب النابض لأي حركة يسارية هو الإنسان المنظم. فالمنصات والأدوات والخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن تضاعف أثر العمل الجماهيري وتوسع مداه، ويبقى هذا العمل نفسه هو الأساس الذي لا يقوم شيء

مقامه، ويبقى القرار السياسي في أيدي البشر المنظمين ديمقراطياً، مسؤولاً أمام الجماهير وخاضعاً لإرادتها.

ما الذي ينبغي تجديده في اليسار؟ تتجدد الأدوات والأشكال والمناهج والخطاب والبنية التنظيمية. وتتجدد القدرة على الاستجابة للعصر الذي تعيش فيه الجماهير، عوضاً عن الاكتفاء بالعصر الذي ولدت فيه المفاهيم. وتتجدد حرية التعبير والنقاش داخل التنظيم وخارجه، وآليات اتخاذ القرار، ومنظومة العضوية والعدالة الداخلية، وطريقة تداول المواقع القيادية، والشفافية، وموقع النساء والشابات والشبان في صنع القرار، والعلاقة بالنقابات والمنظمات المستقلة وبسائر قوى اليسار، وأشكال التواصل مع الأجيال الجديدة التي يصعب أن تنتظر خلف أبواب مغلقة. وتتجدد قراءة التجارب الاشتراكية السابقة والقائمة في سياقاتها التاريخية والاجتماعية، بعين نقدية تستفيد من منجزاتها وتتعلم من إخفاقاتها، بعيداً عن التقديس والإدانة المطلقة معاً.

ويتجدد معها ميدان العمل نفسه. فتتجدد البنية الرقمية التي يستند إليها التنظيم، من منبر مستقل يملكه ويديره، إلى منابر تعبر عن نضاله ونشاطه الجماهيري، وصولاً إلى رقمنة عمله الداخلي بما يعزز الشفافية والمشاركة الديمقراطية. ويتجدد موقفنا من أنظمة الذكاء الاصطناعي، من خلال استخدام واع ونقدي يستفيد من قدراتها ويحتاط من انحيازاتها ويصون أمن التنظيم وسرية عمله. وتتجدد قدرتنا على الدفاع عن الحقيقة والمصداقية في مواجهة أدوات التضليل والفبركة التي أصبحت متاحة بكلفة تقترب من الصفر، وفي مواجهة الشبكات اليمينية والقوى الرجعية والأنظمة الاستبدادية التي تستخدم هذه الأدوات ضد اليسار والحركات التقدمية. وهذه المجالات هي ما ينقل التجديد من المبادئ العامة إلى الممارسة السياسية والتنظيمية اليومية.

من التشخيص إلى بناء قوة التغيير الاشتراكي. وما يتجدد في نهاية المطاف هو الإجابة عن السؤال الجوهري الذي رافق نضالات اليسار عبر تاريخه، ولكن بأدوات اللحظة الراهنة. كيف نحول الغضب العادل والتشخيص الصحيح إلى قوة تغيير منظمة ومؤثرة، تصنع أثراً حقيقياً في حياة الجماهير، وتفتح الطريق أمام تحول اشتراكي فعلي في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟ فاليسار الذي يتجدد في أدواته وأشكاله وطريقة حضوره في المجتمع، مع الحفاظ على جوهر مشروعه التحرري، ينتقل من موقع من يحسن التشخيص إلى موقع الفاعل الذي يبني في الحاضر قوة قادرة على تغيير المستقبل.

جذور اشتراكية راسخة وأغصان تتجدد. فالتجديد الحقيقي يحفظ الجذور التي صنعت نضالات اليسار التاريخية الكبرى، ويعني امتلاك الشجاعة لإنبات أغصان جديدة من تلك الجذور ذاتها، أغصان تمتد نحو الشمس بلغة العصر وأدواته وطاقات أجياله الجديدة، دون أن تنسى من أين نبتت ولماذا.

من مواكبة الرأسمالية الرقمية إلى منافستها والتفوق عليها. فالرأسمالية بلغت اليوم مرحلة بالغة التطور، وتخوض صراعها بأحدث ما أنتجه العلم والثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، ولا

سبيل إلى مواجهتها بفاعلية بأدوات وأساليب تجاوزها الزمن. والمطلوب أن نواجهها بأدواتها وأسلحتها التكنولوجية ذاتها، فنستفيد من العلوم الحديثة وأدوات الثورة الرقمية، ونجعل التجديد عملاً مستمراً في المجالات كافة، حتى ننتقل من موقع من يحاول اللحاق بها إلى موقع من يستطيع منافستها والتفوق عليها وتجاوزها.

ومن هنا يأتي اليسار الرقمي بوصفه تياراً فكرياً وسياسياً وتنظيمياً يمثل استجابة مباشرة لهذه التحولات الكبرى، ولما رافقها من نمو في الوعي الحقوقي والمعرفي، ويسعى إلى توجيه هذا الوعي نحو تغيير اشتراكي جذري وشامل في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، محتفظاً في الوقت ذاته بالقيم الأساسية التي شكلت جوهر الفكر الماركسي واليساري عبر تاريخه.

من تجديد اليسار إلى بناء الأممية الرقمية. وهذا التجديد في البناء الفكري والسياسي والتنظيمي والرقمي هو ما يفتح الباب أمام الخطوة التالية، وهي الانتقال بهذه القدرات المتجددة من حدود البلد الواحد إلى المستوى الأممي، وهو موضوع الفصل التالي. فالكثير من الأدوات والبدائل التي عرضتها هنا يصعب أن يبنيها تنظيم واحد بمفرده، وهي تحتاج إلى تبادل الخبرات والعمل المشترك والتنسيق والدعم المتبادل. كما أن تطوير بدائلنا الرقمية وبناء البنية التحتية المستقلة ومواجهة هيمنة الشركات الرأسمالية الرقمية الاحتكارية والدول الكبرى التي تبسط سيطرتها على أجزاء واسعة من العالم، كلها مهام يتجاوز حجمها إمكانيات التنظيمات المنفردة، ويكون مجالها الطبيعي العمل الأممي المشترك من خلال أممية يسارية رقمية.

الفصل الثاني: نحو أممية يسارية رقمية فاعلة، من التشخيص إلى البرنامج

مدخل الفصل

من الضروري التأكيد منذ البداية أن مشروع الأممية اليسارية الرقمية لا يطرح بوصفه بديلاً اشتراكياً متكاملاً عن الرأسمالية الرقمية، ولا باعتباره غاية مستقلة بذاتها، وإنما بوصفه إحدى الأدوات التنظيمية والنضالية لمواجهة الهيمنة الرأسمالية في المجال الرقمي، وجزءاً من النضال الأوسع من أجل تجاوز النظام الرأسمالي برمته، والتحول نحو بديل اشتراكي ديمقراطي. فالرأسمالية الرقمية ليست نظاماً منفصلاً عن الرأسمالية، وإنما امتداد وتطور لها في ظل الثورة التكنولوجية، ولا يمكن تجاوز هيمنتها بصورة جذرية بمعزل عن تغيير علاقات الإنتاج والملكية والسلطة الاقتصادية والسياسية التي تقوم عليها.

ومن هذا المنطلق، فإن الأممية اليسارية الرقمية تمثل أداة تنظيمية ونضالية في المرحلة الراهنة، تسعى إلى توحيد الجهود اليسارية والتقدمية وتنسيقها عبر الحدود، ومواجهة الاحتكار الرأسمالي للتكنولوجيا والبيانات والذكاء الاصطناعي، وتطوير بدائل رقمية ديمقراطية وتعاونية، بوصف ذلك كله خطوات ضمن مسار التغيير الاشتراكي الشامل.

أما الهدف الاستراتيجي، فهو الإسهام في بناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي يقوم على الملكية المجتمعية لوسائل الإنتاج الأساسية، بما فيها وسائل الإنتاج الرقمية والبنى التحتية التكنولوجية والبيانات وأنظمة الذكاء الاصطناعي، وإدارتها بصورة ديمقراطية بمشاركة العاملين والعاملات والمجتمع، بما يضمن توجيه الإنتاج والتطور التكنولوجي لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية، وتحقيق العدالة والمساواة، بدلاً من إخضاعهما لمنطق الهيمنة والربح وتراكم الثروة في أيدي أقلية رأسمالية.

وفي هذا الإطار ينتقل الكتاب من سؤال التجديد الداخلي إلى سؤال العمل المشترك العابر للحدود. فقد تناول الفصل الأول اليسار الرقمي بوصفه مشروعاً لتطوير الفكر والتنظيم والأدوات، ويبحث هذا الفصل كيف يمكن أن تتلاقى هذه الجهود المستقلة في شبكة أممية مرنة، ذات مشاريع ملموسة وموارد وآليات للتنسيق والمساءلة. ويأتي بعده فصل النصوص المنشورة، بما يتضمنه من وقائع وتحليلات تمنح هذه المقترحات سياقها وتكشف إلحاحها.

وهذا النص مقترح برنامج للحوار، يتضمن مبادئ ومقترحات عملية قابلة للتنفيذ التدريجي، وتصوراً لما يمكن أن تكون عليه أممية يسارية رقمية بعد خمس سنوات من العمل المتراكم. ولذلك يقرأ بوصفه نصاً برنامجياً، يمكن العودة إليه ومناقشة بنوده والبناء عليها في العمل اليومي.

ينطلق النص من حيث يقف الصراع اليوم، فيقرأ ما كشفته انتخابات البرازيل وألمانيا وفرنسا وكولومبيا وغيرها من البلدان، وما يظهر بشكل عام من انحياز المنصات الرقمية وخوارزمياتها لصالح اليمين، ودورها في تعزيز انتشاره وتأثيره السياسي والإعلامي على حساب القوى اليسارية والتقدمية. ثم يتوقف عند واقعة ملموسة، هي العقوبات الرقمية التي عرقلت عمل المحكمة الجنائية الدولية خلال أيام معدودة.

ثم ينتقل إلى تجربة الأمميات الثلاث الأولى، ويقرؤها بحثاً عن الدروس التي يمكن الاستفادة منها، مع تجاوز فكرة استنساخ نماذجها بهياكلها الهرمية ومركزيتها التنظيمية. والدرس الأساسي هو أن رأس المال، حين يعبر الحدود في هيمنته، لا يمكن مواجهته بمقاومة وطنية أو محلية منعزلة، مهما بلغت من العزم والتضحية.

وينتهي النص إلى خارطة عمل تبدأ بالخروج التدريجي من التبعية للبنية التحتية الرقمية الرأسمالية، وتمر بالنضال القانوني والتشريعي والمنصات التعليمية والمختبرات التقنية والتعاونيات الرقمية، وتصل إلى طرح بدائل يسارية وتقدمية في شبكات التواصل والبحث وأنظمة الذكاء الاصطناعي. وكل هذه الخطوات حلقات في مسار يتجه نحو الهدف الأبعد، وهو الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج كافة، بما فيها الرقمية.

وأود أن أسجل هنا ملاحظة منهجية. فالمقترحات الواردة في هذا الفصل رؤوس نقاط مطروحة للحوار وللبدء بخطوات عملية، وأتطلع إلى أن تضاف إليها مقترحات جديدة، وأن تحذف أو تعدل بعض بنودها، وأن يعاد ترتيب أولوياتها بقدر ما يتسع لها النقاش الجماعي بين القوى اليسارية والتقدمية.

1. عندما يُصبح التأخر ثمناً باهظاً

في زمن أصبحت فيه التكنولوجيا ميداناً جديداً ومهماً للصراع الطبقي، يواجه اليسار بكافة فصائله تحدياً استراتيجياً بالغ الأهمية يستدعي استجابة عاجلة. فالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية باتا يتوسعان ليشملا مختلف جوانب الحياة اليومية للبشر، من الرعاية الصحية والتعليم والعمل إلى التواصل الاجتماعي والترفيه وإدارة المنازل، ومن الزراعة والصناعة إلى الفن والإبداع والبحث العلمي. وهذا التوسع يعيد تشكيل طريقة عيش البشر وتفكيرهم وعلاقاتهم ببعضهم وبالعالم من حولهم.

وكما تناول الفصل السابق، فإن التكنولوجيا في جوهرها أداة بشرية قادرة على تحرير الإنسان من أعباء العمل المضني، وتوسيع إمكانيات التعلم والتواصل، وتحقيق قفزات نوعية في مجالات الصحة والبيئة والمعرفة. وتبقى المسألة الأساسية هي من يسيطر على التكنولوجيا ولمصلحة من توجه.

السيطرة على التكنولوجيا في قلب الصراع الطبقي العالمي. وهذا ما يجعل مسألة السيطرة على التكنولوجيا قضية طبقية جوهرية. فالشركات التكنولوجية الكبرى والدول الرأسمالية المهيمنة تعمل متجاوزة الحدود الجغرافية والأطر الوطنية الضيقة، وتأثيرها عالمي الوصول والنفاذ، وهيمنتها على الذكاء الاصطناعي وعموم التكنولوجيا تجاوزت كونها قضية اقتصادية تخص الشركات والمساهمين، لتصبح قضية سياسية وأمنية وعسكرية من الدرجة الأولى.

التكنولوجيا في خدمة الهيمنة الجيوسياسية والعسكرية. وما يكشف حجم هذا التحول بجلاء هو أن التكنولوجيا تجاوزت دورها أداة للضغط الاقتصادي وصياغة الوعي البشري، لتصبح أداة تستخدم في الضغط الجيوسياسي والتدخل المباشر. فتجارب دول عديدة عارضت الهيمنة الأمريكية وحلفائها، في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط على حد سواء، كشفت كيف يوظف هذا السلاح التكنولوجي على مستويات متعددة ومتصاعدة الخطورة، من حروب المعلومات وزعزعة الاستقرار الداخلي، وصولاً إلى عمليات عسكرية وتخريبية مباشرة تطال المدنيين والبنية التحتية الحيوية للدول.

وبلغ هذا التوظيف ذروته الأخطر في الحروب العدوانية الأخيرة، حيث استخدمت أنظمة ذكاء اصطناعي لتحديد الأهداف وتسريع عمليات القصف، فأسهمت في مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، وحولت قرارات القتل إلى مخرجات آلية تتخذ بسرعة تتقلص معها المراجعة البشرية والمساءلة. وقد وثقت منظمات حقوقية دولية أن نموذج العمل القائم على المراقبة والقمع واستخراج البيانات يشكل في ذاته تهديداً بنيوياً لحقوق الإنسان، يتجاوز حدود التجاوزات العارضة التي يمكن إصلاحها بالقواعد التنظيمية.

البرازيل، حين تتدخل المنصة في سباق متقارب. ويمتد هذا التوظيف إلى الميدان الانتخابي، الذي يفترض أنه قلب العملية الديمقراطية. ففي الانتخابات الرئاسية البرازيلية لعام 2026، وفي سباق بالغ التقارب بين اليساري لولا دا سيلفا ومرشح اليمين المتطرف فلافيو بولسونارو، اتهم لولا وحزبه شركة ميتا، استناداً إلى شواهد ملموسة، بالتدخل في الانتخابات لمصلحة خصمه، عبر خوارزميات وأدوات ذكاء اصطناعي قلصت انتشار منشوراته، وحجبت عنها خاصية المشاركة وخيارات التفاعل والصوت.

وتجاوز الأمر حدود الشكوى السياسية. ففي الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر أصدر القاضي ماركو أوريليو بيليزي في المحكمة الانتخابية العليا قراراً يلزم ميتا بمعاملة متساوية للمرشحين في توزيع المحتوى ونتائج البحث وأدوات الذكاء الاصطناعي، تحت طائلة غرامات يومية، وثبتته المحكمة بالإجماع في اليوم التالي.

وفي اليوم ذاته نشرت صحيفة «فولها دي ساو باولو» مراسلات داخلية يقر فيها موظفون في الشركة بأن قيوداً فرضتها المنصة أضرت بحسابات لولا، وبأنها كانت ترشح صفحة منافسه وقناته على واتساب، فيما نفت ميتا أي انحياز وتحدثت عن «**أعطال تقنية**». وحين تباطأت الشركة في التنفيذ، أمهلها القاضي أربع وعشرين ساعة وشدد العقوبة. ورغم كل ذلك، حسمت التعبئة الجماهيرية جولة الإعادة في الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر، ففاز لولا بنحو 52 بالمئة من الأصوات، في أول قلب لنتيجة الجولة الأولى منذ عودة الديمقراطية إلى البلاد.

ألمانيا، حين يصير مالك المنصة فاعلاً سياسياً. وفي ألمانيا، برز التدخل العلني لمالك إحدى أكبر المنصات الرقمية في العملية الانتخابية بشكل واضح وصريح. ففي أواخر عام 2024، أعلن إيلون ماسك، مالك منصة إكس، دعمه لحزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف، أمام أكثر من مئتي مليون متابع، مؤكداً أن الحزب وحده يستطيع إنقاذ ألمانيا. ثم نشر مقالاً في صحيفة ألمانية وصف فيه الحزب بأنه «بصيص الأمل الأخير لألمانيا»، وأثار المقال احتجاجات واسعة.

وفي مطلع عام 2025، استضاف ماسك زعيمة الحزب أليس فايدل في حوار مباشر على منصته، ثم شارك عبر الفيديو في مهرجان انتخابي للحزب، داعياً إلى دعمه. وجاءت هذه التدخلات قبل الانتخابات الاتحادية التي حصل فيها الحزب على 20.8 بالمئة من الأصوات، مقارنة بنحو 10.3 بالمئة في الانتخابات السابقة، ليصبح ثاني أكبر قوة في البرلمان الألماني. ومع استمرار صعود اليمين المتطرف في ألمانيا خلال عام 2026، تبقى هذه التجربة مثالاً واضحاً على تحول مالك منصة رقمية عالمية إلى فاعل سياسي مباشر، وعلى قدرة رأس المال الرقمي على توظيف نفوذه الإعلامي والتكنولوجي لدعم اليمين المتطرف، مع أن نتائج الانتخابات ترتبط بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة.

حين تكشف الأرقام أثر التدخل الرقمي. فبحسب رصد أجراه مختبر أبحاث الطب الشرعي الرقمي، ارتفعت مشاهدات منشورات سياسيي هذا الحزب من نحو سبعة عشر ألف مشاهدة في أسبوع واحد قبل تدخل ماسك إلى نحو مئة وخمسة وأربعين ألفاً في الأسبوع التالي له، أي أكثر من ثمانية أضعاف، في حين انخفض عدد منشوراتهم بأكثر من أربعين بالمئة. ونال منشور واحد لزعيمة الحزب أكثر من أربعة وعشرين مليون مشاهدة، وهو الأعلى بين منشورات السياسيين الألمان كافة في تلك الحملة، مقابل نحو مليونين ومئتي ألف مشاهدة لأعلى منشور حققه منافسها المرشح عن يمين الوسط.

فرنسا: الأرقام تكشف انحياز الخوارزميات لليمين المتطرف. وفي آذار/مارس 2026، قبل أيام من الجولة الأولى للانتخابات البلدية الفرنسية، نشر تحالف People vs. Big Tech، الذي يضم أكثر من مئة وخمسين منظمة مجتمع مدني أوروبية، نتائج تجربة ميدانية أنشأ فيها الباحثون اثني عشر حساباً جديداً على إكس وتيك توك، نصفها يتابع سياسيين من اليسار ونصفها من اليمين، وتركوها تتصفح عشر دقائق يومياً.

وتبين أن 59 بالمئة من المنشورات السياسية الرسمية التي عرضتها خوارزميات إكس على الحسابات اليمينية كانت من اليمين المتطرف، وبلغت النسبة 71 بالمئة في أحد الأيام، فيما اقتصر محتوى اليسار الجذري الذي وصل إلى تلك الحسابات على 6 بالمئة. وعلى تيك توك بلغت حصة اليمين المتطرف 56 بالمئة. والأدل من ذلك كله أن إيمانويل ماكرون، صاحب أكثر الحسابات متابعة في فرنسا بأكثر من عشرة ملايين متابع، جاء في المرتبة الثامنة والعشرين في عدد المنشورات المعروضة.

والخلاصة أن النمط الذي كشفته التجربة يتقاطع مع دراسات وشواهد متراكمة في بلدان عدة، ويؤكد انحياز خوارزميات المنصات المملوكة لرأس المال الاحتكاري لصالح اليمين المتطرف، من خلال تضخيم خطابه ودفع الأصوات اليسارية إلى الهامش.

كولومبيا، الخوارزميات ونزاهة الانتخابات. واتخذ الأمر في كولومبيا شكلاً آخر. ففي جولة الإعادة التي جرت في الحادي والعشرين من حزيران/يونيو 2026، وحسمت لمرشح اليمين المتطرف أبيلاردو دي لا إسبريليا بفارق نحو نقطة مئوية واحدة، اتهم الرئيس المنتهية ولايته غوستافو بيترو شركة سايبر إسرائيلية تدعى بلاك كور بنشر نصف مليون حساب آلي زائف للتلاعب بالناخبين الكولومبيين، وطعن في سلامة برمجيات الفرز ذاتها وطالب بتحقيق قضائي. والتزمت الشركة الصمت. ومهما انتهى إليه التحقيق، فإن مجرد أن يصبح الطعن في انتخابات بلد بأكمله مسألة تتعلق بالخوارزميات والحسابات الآلية وبرمجيات الفرز يقول شيئاً عن طبيعة المرحلة التي نعيشها.

الخوارزميات المغلقة وصعوبة إثبات التلاعب والانحياز الرقمي. ويجمع بين هذه الحالات كلها أمر واحد، هو أن إثبات التزوير أو الانحياز الرقمي صعب للغاية، وتعذر الإثبات هنا يقول عن طبيعة المنظومة أكثر مما يقول عن براءتها. فالخوارزمية التي تحدد من يرى ماذا صندوق أسود مفاتيحه حكر على الشركة، وبياناته محجوبة عن القضاء والباحثين واللجان الانتخابية.

والشركات الرأسمالية الاحتكارية، المدعومة من الدول الكبرى، طرف في النزاع وصاحبة الرواية الوحيدة عنه في آن واحد. فحين تسأل تجيب بأن ما جرى عطل تقني، أو تغيير روتيني في معايير التوصية، أو سلوك طبيعي للمستخدمين والمستخدمات، وتغيب الوسائل المستقلة الكافية للتحقق من إجاباتها.

ويزيد الأمر تعقيداً أن التلاعب في زمن الخوارزميات المغلقة دقيق ومتدرج، وقد يتحقق دون قرار خفي أصلاً. فهو يتوزع على آلاف القرارات الصغيرة في الترتيب والتوصية والظهور، ويكفي تعديل في معيار واحد منها، يبدو تقنياً محضاً، ليتضاعف وصول خطاب ويتقلص وصول آخر إلى ملايين البشر، دون أن يصدر أمر مباشر من أحد ودون أن يكتب شيء في محضر. وهكذا يصعب تتبع الفعل وتحديد المسؤول عنه ومساءلته.

الديمقراطية في مواجهة سلطة رأس المال الرقمي. وأياً تكن الخلاصات القضائية النهائية في هذه القضايا، فإن ما تكشفه أعمق من وقائع عابرة في بلدان متفرقة. فحين يصير ممكناً أن يتحدد مدى وصول خطاب سياسي إلى ناخبيه بقرار هندسي يتخذ داخل شركة رأسمالية احتكارية خارج البلاد، أو أن يرجح مالك منصة واحدة كفة حزب يميني متطرف في انتخابات دولة أخرى، ويضطر القضاء الوطني إلى التدخل ليفرض حداً أدنى من التكافؤ، فنحن أمام سلطة طبقية فعلية يمارسها رأس المال الرقمي على العملية الديمقراطية النسبية من خارج مؤسساتها، بعيداً عن المساءلة الانتخابية والشعبية.

والسؤال الذي يطرحه هذا على اليسار محدد وواضح، كيف تخوض قوى التغيير معركة سياسية على أرض يملك الخصم الطبقي بنيتها التحتية ويضع قواعد الظهور عليها؟ فمن يخوض معركته على منصات يملكها غيره وتبقى خوارزمياتها مغلقة أمامه، يدخل المباراة وهو يدرك أن الحكم ليس محايداً، وأن انحيازه لصالح اليمين تؤكده شواهد متعددة.

الهيمنة الخوارزمية وتهديد الثقة بالعملية الديمقراطية. ونتيجة هذا كله وضع بالغ الخطورة على الديمقراطية النسبية ذاتها، التي تخضع في حالات كثيرة لسلطة المال السياسي ومراكز النفوذ. ويزداد هذا الخطر سواء وقع التلاعب الرقمي فعلاً أو ظل في دائرة الشبهة. فحين تكون بنية الفضاء العام مملوكة ملكية خاصة ومغلقة أمام التدقيق، يصبح الاتهام ممكناً دائماً وإثباته متعذراً في كثير من الحالات، وتتآكل ثقة الناس بالعملية الانتخابية من أساسها. ومن هنا تحديداً تصبح الشفافية الخوارزمية وإتاحة البيانات للتدقيق المستقل والرقابة المجتمعية مطلباً ديمقراطياً عاماً يخص الجميع، قبل أن يكون مطلباً يسارياً.

الهيمنة الرقمية تتجاوز الانتخابات إلى الوعي والتنظيم الجماهيري. وما يجري في صناديق الاقتراع هو الوجه الأظهر لما يجري يومياً خارجها. فالهيمنة التكنولوجية تمس طبيعة الوعي الجماهيري وآليات إنتاجه، وتمس في الوقت ذاته قدرة الجماهير على التنظيم والمقاومة والصمود في مواجهة الرأسمالية بأشكالها الجديدة. ولهذا لا يمكن حصر مواجهة الانحياز الرقمي في مراقبة الانتخابات وحدها، وإنما ينبغي أن تمتد إلى بناء أدوات مستقلة للعمل السياسي والإعلامي والجماهيري.

الهيمنة الرقمية والتحكم بشروط الصراع السياسي والاجتماعي. وقد توقفت في الفصل السابق عند الفجوة الرقمية داخل اليسار وطبيعتها الإدراكية، وعند تأثير السيطرة الرأسمالية على التكنولوجيا في تشكيل الوعي الاجتماعي. وما يعنيني هنا هو النتيجة العملية لهذه الهيمنة، فالقوى التي تملك البنية التحتية الرقمية وتتحكم بخوارزمياتها تمتلك قدرة كبيرة على التأثير في شروط الصراع السياسي والاجتماعي، وعلى تحديد مدى وصول الأفكار والبرامج والمواقف إلى الجماهير.

وهذا يضع اليسار أمام مسؤولية تتجاوز فهم الهيمنة الرقمية ونقدها، إلى بناء قدراته المستقلة وتطوير أدواته وتنظيم التعاون بين قواه على المستوى العالمي. فالتحدي لم يعد يتعلق فقط بكيفية

استخدام التكنولوجيا القائمة، وإنما بكيفية تقليص التبعية لها، والمشاركة في إنتاج بدائل يسارية وتقدمية تخضع للرقابة والإدارة الديمقراطية.

السؤال الملح: كيف نبدأ رغم الاختلافات؟ وإذا كان هذا هو عمق التحدي، فإن السؤال الذي يجب أن يواجهه اليسار بصدق الآن يتجاوز الاتفاق على استراتيجية تكنولوجية عالمية موحدة قبل التحرك، فانتظار هذا الاتفاق قد يطول كثيراً في ضوء السوابق التاريخية. السؤال الحقيقي والملح هو، كيف يمكن البدء في التنسيق والعمل المشترك رغم الاختلافات القائمة، قبل أن تتسع الفجوة إلى حد يصعب ردمه؟

فالفجوة الرقمية الراهنة بين اليسار والرأسمالية تشبه اليوم فجوة «النملة» أمام «الفيل»، من حيث الموارد المالية والإمكانيات التكنولوجية والسيطرة على البنية التحتية الرقمية. وهي فجوة يمكن تقليصها بالتراكم والتنظيم والتحالفات العابرة للحدود. غير أنها إن تركت تتمدد دون استجابة جدية، فقد تتحول إلى هوة هائلة يغيب فيها التكافؤ ويضيق أفق المواجهة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى أممية يسارية رقمية تبدأ بخطوات عملية ومشاريع مشتركة، وتراكم قدراتها تدريجياً، دون انتظار اتفاق شامل بين جميع القوى اليسارية والتقدمية.

2. حين تُعاقَب العدالة، درس لا يجوز أن يتجاهله اليسار

وصلت كيمبرلي بروست، القاضية الكندية في المحكمة الجنائية الدولية، ذات يوم إلى منزلها في لاهاي، ونادت مساعدها الصوتي «أليكسا» كعادتها، فلم يأت أي رد. فالجهاز الذي خدمها سنوات صار صامتاً تماماً، لأن شركة أمازون ألغت حسابها امتثالاً للعقوبات التي فرضتها عليها إدارة ترامب. وقبل ذلك بأشهر، كان المدعي العام للمحكمة كريم خان قد وجد نفسه بلا بريد إلكتروني رسمي، بعد أن ألغت مايكروسوفت حسابه استجابة لعقوبات مماثلة فرضت عليه.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد امتدت العقوبات الرقمية لتشمل تجميد الحسابات المصرفية، وحجب بطاقات الائتمان الصادرة عن شركات الدفع العالمية الكبرى، مثل فيزا وماستركارد المهيمنتين على أسواق الدفع حول العالم، وتعطيل خدمات التوصيل التي تمر عبر وسطاء أمريكيين، وفرض قيود على منصات التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تعرض المحكمة ذاتها في حزيران/يونيو 2025 لهجوم إلكتروني موجه بهدف التجسس على عملها.

جريمتهم الوحيدة؟ أنهم أدوا وظيفتهم القانونية. شملت العقوبات الأمريكية حتى آب/أغسطس 2026 ثلاثة عشر شخصاً من المحكمة الجنائية الدولية، بينهم تسعة من قضاتها الثمانية عشر وثلاثة من مكتب الادعاء وموظف واحد، وضعوا على اللائحة الأمريكية ذاتها التي تضم رؤساء دول معادية وزعماء الجريمة المنظمة والإرهاب. والسبب المعلن أن هؤلاء القضاة أصدروا مذكرات توقيف بحق

مسؤولين إسرائيليين بتهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة، وأن بعضهم أذن سابقاً بالتحقيق في جرائم حرب محتملة ارتكبتها قوات أمريكية في أفغانستان.

الدرس المعلن: حين يستخدم رأس المال احتكاره الرقمي. وهذه الحادثة تتجاوز كونها طارئة سياسية عابرة، فهي درس بالغ الأهمية تقدمه الرأسمالية للعالم بكل وضوح. فحين ترى القوى الرأسمالية الرقمية المهيمنة والمتحالفة مع اليمين المتطرف أن مؤسسة ما تهدد مصالحها أو تحاسب حلفاءها، فإنها لا تتردد في استخدام سيطرتها على البنية التحتية الرقمية والمالية لتعطيل عملها.

وتستطيع ذلك لأن أجزاء واسعة من البنية التحتية الرقمية العالمية تقع تحت سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى والدول الرأسمالية المهيمنة، من البريد الإلكتروني والخدمات المصرفية إلى منصات التواصل والحوسبة السحابية وأنظمة الدفع. وهذه الهيمنة على البنية التحتية للعالم الرقمي تمثل شكلاً معاصراً من الاستعمار والاستبداد، يتجسد في «الاستعمار الرقمي» وفي الفاشية الرقمية بوصفها امتداداً للهيمنة الإمبريالية بوسائل تقنية.

السؤال المقلق: وماذا لو كان المستهدف مشروعاً يسارياً؟ والسؤال الذي يجب أن يواجهه اليسار بصدق وعمق هو، إذا كانت الرأسمالية مستعدة لفعل هذا بمحكمة دولية تضم أكثر من 120 عضوا، ولها وضعها القانوني الدولي المعترف به وميزانياتها وموظفوها وسمعتها العالمية، فماذا ستفعل بمشروع يساري يصبح مؤثراً ويسعى إلى كسر هيمنتها السياسية والطبقية محلياً وعالمياً؟

الاستقلال الرقمي عن رأس المال الاحتكاري. فالأدوات موجودة وقد جربت فعلاً. والبديل الجدي هو أن يبني اليسار بنيته الرقمية المستقلة، ويقلص تدريجياً اعتماده على أدوات يملكها خصمه الطبقي ويتحكم في قواعد استخدامها.

الاستقلالية الرقمية، الركيزة الخامسة. وهنا تصبح مسألة الاستقلالية الرقمية لأي مشروع يساري، عالمياً كان أم محلياً، أبعد من كونها خياراً تنظيمياً، فهي شرط أساسي لاستمراره. فاستقلالية اليسار تقوم على خمس ركائز متكاملة. فكما يناضل من أجل استقلاليته السياسية حتى لا يذوب برنامجه في أجندات القوى المسيطرة، ومن أجل استقلاليته الإعلامية حتى لا يبقى تحت رحمة المؤسسات الإعلامية للطبقة المسيطرة، ومن أجل استقلاليته التنظيمية حتى يحتفظ بحرية قراره، ومن أجل استقلاليته المالية حتى لا يبتز بالتمويل المشروط، فإن الاستقلالية الرقمية أصبحت اليوم الركيزة الخامسة التي تبقى الركائز الأربع الأخرى بدونها مكشوفة وهشة في عصر الثورة الرقمية.

حين يكون مفتاح الإيقاف في يد الخصم الطبقي. فالمشروع اليساري الرقمي الذي يعتمد على بريد مايكروسوفت وغوغل وخوادم أمازون وشبكات التواصل والمنصات التابعة للاحتكارات الكبرى والدول الرأسمالية يضع مفتاح إيقافه في يد خصمه الطبقي، الذي يستطيع استخدامه متى اقتضت مصالحه ذلك، أو متى تجاوز هذا المشروع الخطوط الحمراء المرسومة سلفاً.

الاستقلال الرقمي نقطة الانطلاق. وهذا هو الدرس الأول والأساسي الذي يجب أن يشكل نقطة الانطلاق في بناء الأممية اليسارية الرقمية، وهو العمل على بناء بنية تحتية رقمية مستقلة، خارج نطاق السيطرة التي أثبتت القوى الرأسمالية المهيمنة استعدادها لتوظيفها، بأشكال ومستويات مختلفة، ضد من يتحدى هيمنتها.

3. الاختلافات حقيقية، والتعاون ضروري، والجمع بينهما ممكن

تدرك تيارات اليسار المختلفة أن الوحدة الكاملة بعيدة المنال، وربما غير مطلوبة أصلاً. فالخلافات بين التيارات الاشتراكية والشيوعية والأناركية واليسار الديمقراطي الاجتماعي والتقدمي المستقل وغيرها خلافات حقيقية وعميقة، لها جذورها الفكرية والتاريخية، ومن الخطأ التهوين منها أو تجاهلها. فالاختلاف حول طبيعة الفكر والدولة الاشتراكية وتقييم التجارب اليسارية، أو حول تكتيكات التغيير التدريجي في مقابل التغيير الجذري، أو حول العلاقة بين الصراع الطبقي والنضال الهوياتي والبيئي، كل ذلك نقاش مشروع في حراك سياسي حي وصحي وضروري.

قوة اليسار في تنوعه الفكري. والاختلاف في حد ذاته ظاهرة صحية ومثمرة، فتعدد الرؤى والمقاربات يفتح المجال أمام حلول متنوعة للمشكلات المعقدة التي تواجه البشرية، ويساعد اليسار على فهم الواقع من زوايا مختلفة، وتطوير أفكاره وبرامجه من خلال الحوار والنقد المتبادل والاستفادة من التجارب المتنوعة. فالتعددية الفكرية من أهم مصادر قوة اليسار وغناه، متى اقترنت باحترام الاختلاف وإدارته ديمقراطياً، ولم تتحول إلى تعصب فكري أو صراعات تنظيمية تعيق العمل المشترك. والمطلوب ليس إلغاء الاختلافات أو فرض رؤية واحدة على الجميع، وإنما تحويل هذا التنوع إلى مصدر للتجديد والتطور وتعزيز القدرة على النضال من أجل الأهداف والمصالح الطبقية المشتركة.

الاختلاف في الرؤى والتنسيق في النضال. غير أن التحدي يظهر حين تتحول هذه الخلافات إلى حاجز يمنع أبسط أشكال التنسيق العملي حول نقاط الالتقاء الكثيرة، في مواجهة هيمنة رأسمالية مشتركة تطال الجميع بالأدوات ذاتها والمنطق ذاته. ونركز هنا على الجانب الرقمي منها، فالشركات التكنولوجية الاحتكارية والدول الكبرى لا تسأل الطبقات الكادحة عن انتمائها الحزبي حين تستخرج بياناتها وتوظفها.

والأنظمة الاستبدادية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في المراقبة والتقييد والقمع تستهدف مختلف التيارات اليسارية والتقدمية والجماهير الكادحة على اختلاف توجهاتها. ومنطق الربح والهيمنة الذي يوجه تطوير التكنولوجيا لا يفرق بين اتجاهات اليسار حين يحدد من تخدمه هذه التكنولوجيا ومن تهمشه.

الخلافات الفكرية والمصالح المشتركة. واليسار الذي يعلي من قيم التضامن الإنساني والوعي الطبقي يمتلك من الرصيد الفكري ما يمكنه من التمييز بين الخلافات الحقيقية التي تستحق النقاش والجدل، والمصالح المشتركة التي تستوجب التحالف والتنسيق والعمل المشترك للدفاع عنها. وهذا التمييز هو ما يحتاجه اليسار اليوم أكثر من أي وقت مضى.

4. ما تعنيه الأممية اليسارية الرقمية فعلاً

الأممية الأولى. حين تأسست الأممية الأولى في لندن عام 1864، بمبادرة من نقابيين بريطانيين وفرنسيين، وكان ماركس عضواً في لجنتها المؤقتة وكاتب خطابها الافتتاحي، لم يكن المنخرطون فيها متفقين على كل شيء. كان بينهم نقابيون بريطانيون براغماتيون، وبرودونيون فرنسيون، وعمال ومثقفون ألمان مهاجرون، ثم انضم إليها عام 1868 باكونينيون أناركيون رافضون لفكرة الدولة أصلاً، وانضم إنجلز إلى مجلسها العام عام 1870. وما جمعهم، بعيداً عن الاتفاق الأيديولوجي الشامل، إدراك مشترك بأن رأس المال يعمل عابراً للحدود، وأن العمال المنعزلين في بلدانهم لن يستطيعوا مواجهته كل على حدة. ومن هذا الإدراك ولدت الأممية، ومن هذا الاختلاف الخلاق ذاته انبثقت لاحقاً أفكار غيرت مسار التاريخ.

الأممية الثانية. والأممية الثانية التي تأسست عام 1889 حملت بدورها تناقضاتها الداخلية العميقة بين الإصلاحيين والثوريين، وبين من رأوا في الاشتراكية هدفاً بعيداً يبنى تدريجياً ومن رأوا فيها قطيعة جذرية مع النظام القائم. ورغم أن هذه التناقضات أفضت في نهاية المطاف إلى انشقاقات مؤلمة، فإن الأممية الثانية في سنوات نشاطها وتأثيرها نجحت في تنسيق النضال العمالي عبر الحدود، وأسهمت في النضالات التي انتزعت مكتسبات مهمة، منها تقليص ساعات العمل، ومناهضة عمل الأطفال، وتعزيز حق التنظيم النقابي. وجاءت هذه المكتسبات نتيجة نضالات عمالية واسعة، ساعد التنسيق الأممي على تعزيزها، دون اشتراط اتفاق جميع القوى المشاركة على كل شيء.

الأممية الثالثة وما تلاها. والأممية الثالثة، رغم ما أثارته من جدل واسع حول مركزيتها وارتباطها بالسياسة السوفيتية، أسهمت في مراحل من تاريخها في دعم تنظيمات يسارية وعمالية كانت تفتقر إلى روابط تنظيمية دولية فاعلة، وأعطت التنظيمات اليسارية في البلدان المستعمرة شعوراً بأنها جزء من مشروع إنساني أكبر من حدودها الجغرافية الضيقة. وقد تشكلت في مراحل لاحقة أمميات أخرى، أبرزها الأممية الرابعة، فضلاً عن تجمعات وتنسيقيات يسارية دولية متعددة، غير أن الأمميات الثلاث الأولى تبقى من الأكثر تأثيراً في مسار اليسار العالمي، وأوسعها انتشاراً وأعمقها أثراً في الحركات العمالية والاشتراكية.

الدرس المشترك. والدرس الذي تعلمه هذه التجارب الثلاث مجتمعة، على ما حملته من إشكاليات، أن رأس المال حين يتجاوز الحدود الوطنية في هيمنته لا يمكن مواجهته بمقاومة وطنية منعزلة مهما بلغت من العزم والتضحية. وما صح في زمن الثورة الصناعية الأولى يصح اليوم بصورة أكثر إلحاحاً في زمن الثورة الرقمية، حيث أصبحت الهيمنة الرأسمالية أكثر عبوراً للحدود وأعمق تغلغلاً في بنى الوعي والحياة اليومية.

ميادين النضال والتنسيق الأممي. وإذا كان هذا هو الدرس، فإن ما يترتب عليه يمتد إلى ميادين عديدة. فالاضطهاد والاستغلال، وحقوق العمال وسلاسل الإنتاج العابرة للحدود، وأزمة المناخ، وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، والهجرة واللجوء، والحروب والتسلح، وحقوق النساء والأقليات، وصولاً إلى مشروع التغيير الاشتراكي ذاته، كلها ملفات أصبحت حركة رأس المال وتأثيراته فيها عالمية، في حين ظلت مقاومتها في الغالب محلية ومجزأة.

تكامل ميادين النضال اليساري الأممي. والتنسيق الأممي لليسار مطلوب في هذه الميادين كلها، في السياسي منها والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي والبيئي والجندري، وهي ميادين تتكامل مع بعضها البعض ويصعب الفصل بينها في الممارسة. والقوى التي تقف خلف الكثير من هذه الملفات مترابطة إلى حد كبير، وفي مقدمتها الشركات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى، والدول التي تحمي مصالحها، وقوى رأس المال العابرة للحدود. ولهذا فإن كل تقدم يحرزه اليسار في ميدان منها يسند الميادين الأخرى ويفتح لها مساحات جديدة، وكل تراجع فيها يضعف ما سواها.

ولماذا الميدان الرقمي تحديداً؟. غير أن هذا الفصل يركز على الميدان الرقمي لسببين. أولهما أنه من أكثر الميادين إلحاحاً وأقلها حضوراً في أجندة اليسار الراهنة، فبينما تراكمت لدى اليسار خبرة طويلة في العمل النقابي والبيئي والحقوقي، لا تزال خبرته الرقمية محدودة نسبياً رغم سرعة التحولات الجارية. وثانيهما أن هذا الميدان أصبح من الأرضيات الأساسية التي تقوم عليها الميادين الأخرى جميعاً، فالتنظيم النقابي والحملات البيئية والتضامن مع اللاجئين والعمل النسوي كلها تعتمد اليوم بدرجات كبيرة على منصات رقمية وأدوات اتصال وبيانات، ويتحدد مدى وصولها إلى الناس بخوارزميات يملكها غير اليسار وتبقى آليات عملها مغلقة أمامه. ومن يخسر هذا الميدان تتراجع معه قدرته على خوض المعارك الأخرى بالفاعلية المطلوبة. فالتركيز عليه هنا يأتي من إدراك أهميته في دعم بقية ميادين النضال، دون تفضيله عليها أو التقليل من شأنها.

ما لا تعنيه هذه الأممية. وأممية يسارية رقمية بهذا المعنى تتجاوز إحياء النموذج الكلاسيكي بهياكله الهرمية ومركزيته التنظيمية، وتبتعد كذلك عن فكرة حزب عالمي موحد يدير كل شيء من مركز واحد، وعن صياغة بيان أيديولوجي مشترك يلزم جميع التيارات بمنطق واحد ورؤية واحدة. فهذا النوع من التفكير التنظيمي أعاق العمل المشترك في مراحل سابقة، لأنه يجعل التوحيد شرطاً سابقاً للتعاون، في حين أن التعاون نفسه يمكن أن يبني الثقة اللازمة لتطوير العمل المشترك.

من الاختلاف الفكري إلى التعاون الرقمي: ما نحتاجه فعلاً. ما نحتاجه هو تحالفات عملية ومرنة تقوم على نقاط التقاء محددة في الميدان الرقمي، تشمل التكنولوجيا والخوارزميات والذكاء الاصطناعي، مع الاحتفاظ الكامل بالاستقلالية الفكرية والتنظيمية لكل طرف. فالتحالف لا يعني الاندماج، والتنسيق لا يعني التطابق، والعمل المشترك على مشروع محدد لا يستلزم الاتفاق على خارطة طريق شاملة لمستقبل الاشتراكية. ويمكن للأحزاب اليسارية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات الحقوقية والنسوية والكفاءات التقنية المستقلة أن تتعاون عبر الحدود وأن تبني هذه التحالفات مع بقاء الاختلافات الفكرية قائمة، لأن طرح بدائل رقمية تقدمية يتجاوز قدرة أي تنظيم منفرد داخل بلد واحد مهما بلغ من القوة والكفاءة.

المبادئ المشتركة للاستقلال الرقمي. والشرط الذي يجب أن يوحد هذه المشاريع هو الالتزام بمجموعة مبادئ واضحة وقابلة للقياس، أن تكون مفتوحة المصدر، ومجتمعية الإدارة، وخادمة للمصلحة العامة، وخاضعة للمساءلة الديمقراطية والجماهيرية، ومستقلة عن منطق الربح الاحتكاري والهيمنة. وأن تصاغ هذه المعايير من خلال حوار تشاركي واسع، يستند إلى مواثيق حقوق الإنسان الدولية والمبادئ اليسارية والتقدمية التي تعلي من قيم المساواة والعدالة والديمقراطية والشفافية في استخدام التكنولوجيا وتطويرها، وتضع مصالح شغيلات وشغيلة اليد والفكر فوق مصالح الشركات الرأسمالية والدول الكبرى المسيطرة. وهذه المبادئ تشكل قاسماً مشتركاً يتجاوز حدود أي تيار يساري بعينه، ويمكن لأي قوة تقدمية وحقوقية الالتزام بها والعمل في إطارها.

أبعد من المواكبة والتنظيم. وما يتطلبه الوضع يتجاوز مواكبة التكنولوجيا أو تنظيم الذكاء الاصطناعي، رغم أهمية هاتين الخطوتين في المرحلة الحالية، إلى النضال من أجل إعادة توجيه هذه التكنولوجيا بشكل تقدمي، ضمن مشروع سياسي تحرري يغير علاقات القوة جذرياً، وينتزع الذكاء الاصطناعي من منطق السوق والمنافسة والاحتكار والسيطرة، ليحوله إلى بنية تحتية تخدم مصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير. فالبدائل تجاوزت حدود الطروحات النظرية، وأصبحت ممكنة وملموسة من الناحية الموضوعية بدرجات متفاوتة. وما ينقصها اليوم هو الإرادة السياسية المنظمة، والتحالفات اليسارية والتقدمية العابرة للحدود التي تستطيع، إذا توحدت ونسقت عملها، أن تحدث تحولات في موازين القوى.

ممهدات بناء الأممية اليسارية الرقمية. غير أن هذه الإرادة لا تستدعى بقرار، وهذه التحالفات لا تنشأ من فراغ. فلها ممهدات مادية وتنظيمية وفكرية مترابطة، يضعف تعثر إحداها ما سواها، وهي التحول نحو يسار رقمي في كل بلد، والموارد المستقلة، والوعي الرقمي التقدمي، والبنية التعليمية، والكفاءات التقنية، والنضال التشريعي. وهذه الممهدات هي ما تتناوله النقاط التالية، وصولاً إلى مقترحات عملية محددة وصورة تقريبية لهذه الأممية حين تعمل فعلاً.

5. اليسار الرقمي، الأرضية التي تقوم عليها الأممية

الأممية الرقمية تبدأ من القاعدة. وقد خصص الفصل السابق لهذا التحول كاملاً، ويتوقف هذا القسم عند ما يتصل منه بالأممية مباشرة. فالأممية في جوهرها شبكة، وقوة أي شبكة تتوقف على قوة العقد التي تتألف منها. وأممية رقمية تتكون من تنظيمات لم تنجز تجديدها الفكري والتنظيمي وتطوير قدراتها الرقمية في بلدانها ستبقى إطاراً شكلياً يصدر البيانات المشتركة ويعجز عن الفعل المشترك. ولهذا فإن التحول نحو يسار رقمي في كل بلد هو الشرط الذي يمهد لقيام الأممية ويجعلها ممكنة وفاعلة، وكل تنظيم يبني قدرته الرقمية محلياً يضيف إلى الشبكة عقدة فاعلة يتجاوز دورها مجرد الاسم المدرج في قائمة.

اليسار الرقمي والأممية الرقمية مسار واحد. ومن دون حضور يساري فاعل في هذا الميدان، محلياً وأممياً معاً، ستستمر الرأسمالية الرقمية في تحديد اتجاه التطور التكنولوجي بما يخدم مصالحها، وفي التأثير على مستقبل البشرية بأسرها. فاليسار الرقمي والأممية اليسارية الرقمية وجهان لمسار واحد، الأول يبني القدرات داخل كل بلد، والثانية تجمع هذه القدرات وتنسقها وتطورها وتضاعف أثرها عبر الحدود، لتصبح قوة مؤثرة عالمياً في مواجهة رأسمالية رقمية تعمل وتفرض هيمنتها على المستوى العالمي.

6. الموارد المستقلة، ومواجهة الضغوط الرأسمالية

أول الممهدات. وإذا كانت الموارد المستقلة أول هذه الممهدات بعد التحول الرقمي ذاته، فلأن كل ما سبق يستمد منها قدرته على التحقق والاستمرار. فلكي تتحقق هذه المبادرات وتصمد في وجه الضغوط والعرقلة، يصبح تأمين موارد مالية مستقلة ضرورة أساسية، تعتمد على دعم التنظيمات اليسارية والتقدمية ونماذج التمويل التعاونية، عوضاً عن الاعتماد على التمويل المشروط من الحكومات الرأسمالية أو الجهات المانحة الغربية، التي تحمل في الغالب أجنداتها الخاصة وشروطها المعلنة والمضمرة.

التمويل المشروط توجيه مشروط. وهذا الاستقلال المالي أبعد من كونه تفصيلاً إدارياً، فهو مسألة أساسية تتعلق بمصير أي مشروع رقمي يساري جاد، وتتجاوز حدود اختيار الأدوات. فالتمويل المشروط يعني التوجيه المشروط، والتوجيه المشروط يعني تشويه المشروع من الداخل حتى قبل أن يواجه ضغوطاً خارجية.

لذلك يجب إطلاق حملات تمويل جماعية تشرك الجماهير والتنظيمات اليسارية والتقدمية بشكل مباشر، والضغط على الحكومات لتخصيص ميزانيات عامة لتطوير تقنيات مفتوحة المصدر،

والمطالبة بفرض ضرائب تصاعدية على الشركات التكنولوجية الكبرى وتوجيه جزء من عوائدها الهائلة نحو دعم التعاونيات الرقمية والمشاريع المجتمعية التي تخدم الصالح العام. وثمة تجارب في بعض المدن الأوروبية اتجهت نحو ربط تمويل البنية الرقمية بالميزانية العامة وبالسيادة الشعبية على البيانات، وهي تجارب تستحق الدراسة رغم محدوديتها.

الضغوط الرأسمالية على المشاريع الرقمية المستقلة. ومن المرجح أن تسعى الشركات التكنولوجية الكبرى والدول الرأسمالية إلى وضع عراقيل أمام أي بديل يساري رقمي جاد. فقد تفرض قيوداً تقنية تحول دون توافق البرمجيات البديلة مع الأنظمة السائدة، أو تلجأ إلى الضغط السياسي والاقتصادي لإعاقة هذه المبادرات، وصولاً إلى محاولات الاختراق والتخريب حين تشعر أن بديلاً حقيقياً يتشكل.

من توقع المخاطر إلى الاستعداد لمواجهتها. وهذا الواقع يستدعي وضع استراتيجيات استباقية تتيح تطوير بدائل قادرة على الصمود في وجه الضغوط الرأسمالية، وتستطيع الاستمرار والتوسع حتى في ظل ظروف غير مواتية.

الاستقلالية التقنية والاقتصادية والسياسية. ويجب أن يكون محور هذه الاستراتيجيات التركيز على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية التقنية والاقتصادية والسياسية معاً، لأن الاستقلالية في واحدة منها دون الأخريين لا تكفي لضمان صمود المشروع وتحقيق أهدافه التحررية.

7. من الاستخدام إلى التحكم، الوعي الرقمي التقدمي

فهم التكنولوجيا جزء من النضال اليساري. وقد توقفت في الفصل السابق عند درس ماركس وإنجلز في توظيف علوم عصرهما أدوات لفهم الواقع. وما يترتب على ذلك الدرس هنا محدد، وهو أن الفهم المادي للذكاء الاصطناعي يبدأ من بنيته الفعلية، من المعادن المستخرجة والطاقة المستهلكة والعمل البشري الرخيص الذي يصنف البيانات خلف واجهة تبدو غير مادية. وحين تصبح التكنولوجيا ميداناً للنضال، فإن أي يساري أو يسارية يتجنب فهم هذا الميدان وأدواته يبتعد عن أهم ما يميز المنهج الماركسي، وهو مواكبة التطور العلمي والانطلاق من الواقع المادي الفعلي.

التمكين الرقمي أولوية يسارية. ولهذا يستحسن أن يكون التمكين الرقمي داخل التنظيمات اليسارية في مقدمة الأولويات، وأن يصبح سياسة داخلية مستقرة، بحيث يكون الأعضاء والعضوات، في مواقع القيادة وبين الكوادر والقواعد الجماهيرية، قادرين على استخدام الأدوات الرقمية، وفهم بنيتها التقنية بوعي نقدي، والتحكم بها، وتوظيفها بشكل فاعل وهادف في خدمة النضال.

ويستحسن كذلك أن يشاركوا بأنفسهم في تطوير هذه الأدوات على مستويات متعددة، من الاستخدام الفاعل وتحديد الأهداف والتخطيط والتصميم، وصولاً إلى البناء والتنفيذ والبرمجة، وفق رؤية يسارية

وتقدمية واضحة. وهي مهمة يصعب أن ينهض بها تنظيم واحد بمفرده، ومجالها الطبيعي هو العمل الأممي المشترك وتبادل الخبرات بين التنظيمات عبر الحدود، وهو تبادل يسير في الاتجاهين، فلكل تنظيم ما يقدمه ولكل تنظيم ما يتعلمه.

التكنولوجيا من منظور مصالح الجماهير. ويكتمل هذا المسعى حين يمتد إلى الجماهير العريضة، فالأممية اليسارية الرقمية تستمد قوتها من صلتها الوثيقة بمن تعمل من أجلهم، وبناء أدواتها بالشراكة معهم هو ما يمنحها الحيوية والقدرة على الاستمرار. والمطلوب أن يجد غير التقنيين طريقهم إلى ما هو أعمق من مجرد استخدام الأدوات أو تعلم البرمجة، وهو القدرة على طرح الأسئلة الصحيحة على التكنولوجيا، والتمييز بين ما يخدم مصالحهم وما يعمل ضدها، والمطالبة بما يحتاجونه فعلاً بلغتهم هم قبل لغة التقنيين.

التصميم الرقمي انطلاقاً من الاحتياجات الفعلية. وثمة منظمات متخصصة ترصد التمييز الخوارزمي وتوثقه وتتيح للناس الإبلاغ عنه، ويمكن الاستفادة من خبراتها في هذا المجال. ومن المفيد هنا أن تبدأ عملية تصميم الأدوات الرقمية من تجمعات شغيلات وشغيلة اليد والفكر والمجتمعات المحلية والنقابات، قبل أن تنتقل إلى مختبرات المطورين، بحيث تنطلق من المشكلات التي تعيشها كل مجموعة يومياً كما تصفها بلغتها، ومن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها الرقمنة في حلها، ثم يأتي بعد ذلك التفكير فيما يمكن بناؤه من أدوات.

والبعد الأممي حاضر هنا أيضاً، فعاملة المنصة في مانيلا وسائق التوصيل في بوغوتا والمعلمة في تونس قد يواجهون أنماطاً متشابهة من التحكم الخوارزمي، وإن وصفوها بكلمات مختلفة، والمشترك بين تجاربهم هو ما يحول الشكوى المحلية إلى مسألة أممية.

من يحدد أولويات المشاريع الرقمية؟ ويقتضي هذا بدوره بناء آليات حوكمة تشاركية حقيقية في المنصات المفتوحة المصدر التي يدعو إليها هذا المشروع. فالمنصة المفتوحة تقنياً قد تظل مغلقة سياسياً إذا غابت عنها آليات واضحة تمنح غير التقنيين، إلى جانب حق الاستخدام، حق المشاركة والتصويت على الأولويات والتوجهات وأشكال العمل.

ويتخذ هذا الأمر على المستوى الأممي بعداً إضافياً، فمن يملك الموارد الأكبر يميل بحكم الواقع إلى تحديد الأولويات، ومن هنا تبدأ المسافة بين أممية يشارك الجميع في قرارها وأممية يقرر فيها طرف ويسير الباقون خلفه. ولهذا يستحسن أن تجيب أي أممية يسارية رقمية بوضوح عن سؤال، من يملك حق تعريف المشكلة؟ فإن انحصرت الإجابة في التنظيمات والكفاءات التقنية وحدها، ظل المشروع محصوراً في دائرة ضيقة من المشاركة، وإن اتسعت لتشمل الجماهير والتنظيمات بمشاركة التقنيين، كنا أمام مشروع رقمي يساري تحرري حقيقي.

8. بناء البنية التحتية التعليمية المستقلة

أدوات متاحة بالفعل. لكي يكون لليسار قاعدة تقنية مستقلة وقادرة، لا بد من بناء بنية تحتية تعليمية حقيقية توفر التدريب والمهارات اللازمة، بعيداً عن هيمنة المؤسسات الرأسمالية التقليدية التي تروج لثقافة السوق والنيوليبرالية وتكرس منطق الربح في مناهجها التعليمية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرأسمالية الرقمية ذاتها وفرت، ربما رغماً عنها، أدوات يمكن توظيفها في هذا الاتجاه. فكثير من المنصات التعليمية والأدوات البرمجية والمكتبات التقنية متاحة مجاناً أو بتكلفة رمزية، كما أن عدداً من المشاريع الرقمية الكبرى بدأ في جوهره مبادرات فردية صغيرة أو تعاونية مفتوحة المصدر، قبل أن تستحوذ الشركات الاحتكارية على بعضها أو تهيمن على جوانب من تطويرها واستخدامها. وهذا يعني أن نقطة الانطلاق لا تستلزم بالضرورة موارد ضخمة، وإنما تستلزم إرادة تنظيمية وتوجيهاً سياسياً واضحاً يحول هذه الأدوات المتاحة إلى وسائل تخدم مشروعاً تحررياً.

منصات وورش وابتكار جماعي. ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء منصات تعليمية عالمية ومحلية بمستويات مختلفة، تدرس فيها التقنيات بأسلوب مبسط، بدءاً من الاستخدام الفاعل والمؤثر وانتهاء بالبرمجة وتطوير الذكاء الاصطناعي، وفق منهج تقدمي يركز على توظيف التكنولوجيا في خدمة المجتمع والتغيير الاشتراكي. كما يمكن لتنظيم ورش عمل تدريبية في مجالات الأمن الرقمي وتحليل البيانات وتطوير البرمجيات التعاونية أن يوفر أرضية صلبة لتأهيل كوادر تقنية يسارية وجماهيرية قادرة على المشاركة في إنتاج أدوات رقمية مستقلة.

ومن الضروري تعزيز ثقافة الابتكار الجماعي داخل هذه المبادرات، بحيث تطور الحلول التقنية من قبل مجموعات تعاونية، بعيداً عن النموذج التنافسي الفردي والنخبوي الذي تعززه الرأسمالية وترسخه في كثير من مؤسساتها التعليمية والثقافية.

9. الكفاءات التقنية، من الندرة المحلية إلى الوفرة الأممية

وقد تناول الفصل السابق كيف يمكن لليسار الرقمي استقطاب الكفاءات التقنية، وأي بيئة عمل بديلة يوفرها لها. وما يعني الأممية من هذا الملف نقطة محددة، وهي أن بناء فريق تقني متكامل يتجاوز قدرات أغلب التنظيمات اليسارية منفردة، من حيث الموارد والتخصصات معاً. فالتقني اليساري في بلد صغير قد لا يجد في محيطه مشروعاً يستوعب مهاراته وينسجم مع مبادئه الإنسانية.

وهنا تظهر إحدى أوضح فوائد العمل الأممي المباشرة والملموسة، حين يجري جمع هذه الكفاءات عبر الحدود، ويصبح بإمكان عشرات التقنيين المتفرقين تشكيل فرق عمل حقيقية حول مشاريع محددة. وشبكة كفاءات من هذا النوع، تبنى تدريجياً وتتيح لكل تقني المساهمة بوقته وخبرته بحسب طاقته، تمنح التنظيمات الصغيرة قدرات لا تستطيع بناءها وحدها، وتمنح التقنيين أنفسهم ما قد يفتقرون إليه

في الشركات التي يعملون فيها، وهو المشاركة في مشروع يملكونه جماعياً، وله أثر مجتمعي وإنساني ملموس يرونه بأعينهم.

10. النضال القانوني والتشريعي، خط دفاع لا غنى عنه في مرحلة بناء البديل

إن بناء البدائل الرقمية اليسارية والتقدمية المستقلة مشروع طويل الأمد، يحتاج إلى وقت وموارد وتراكم في الخبرات والقدرات التنظيمية والتقنية. غير أن ذلك لا يعني انتظار اكتمال هذه البدائل قبل مواجهة الهيمنة الرأسمالية الرقمية. فالنضال القانوني والتشريعي مهمة آنية وملحة، لا يمكن لليسار تأجيلها أو ترك ساحتها للشركات الاحتكارية وجماعات الضغط التابعة لها. وهو خط دفاع ضروري يهدف إلى الحد من هيمنة الشركات الرأسمالية الرقمية، وحماية الحقوق والحريات، وانتزاع مكتسبات ملموسة للجماهير في ظل موازين القوى الراهنة، وفتح مساحات يمكن توظيفها لاحقاً في خدمة مشاريع التغيير الجذري.

جبهة يسارية ونقابية وحقوقية من أجل العدالة الرقمية. يشكل الضغط من أجل فرض تشريعات دولية ومحلية تقيد عمل الشركات الرقمية الكبرى وتلزمها بالشفافية والمساءلة والعدالة الرقمية مهمة مشتركة تجمع القوى اليسارية والحقوقية والنقابية والمدافعات والمدافعين عن الحقوق الرقمية.

فالتشريعات التي تحمي الخصوصية، وتحظر استخدام الذكاء الاصطناعي في القتل والتدمير والمراقبة الجماعية، وتحد من هيمنة الخوارزميات على قرارات التوظيف والرعاية الصحية، وتجرم التلاعب النفسي عبر المنصات، كلها مطالب نضالية يمكن أن تتحول إلى مكتسبات حقيقية تقلص نفوذ الشركات وتحمي حقوق الجماهير. ويتطلب ذلك عملاً منظماً ومستمراً لمتابعة مشاريع القوانين والتشريعات القائمة، وكشف ثغراتها، والضغط لتطويرها وتطبيقها، والاستفادة من المنصات المفتوحة التي ترصد النصوص القانونية ومواعيد سريانها والالتزامات المترتبة عليها.

التجربة الأوروبية في تنظيم الذكاء الاصطناعي. يستحق ما أنجزه الاتحاد الأوروبي التأمل النقدي المتأني. فقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، الذي دخل حيز التنفيذ في آب/أغسطس 2024، يعد من أوائل الأطر القانونية الشاملة لتنظيم الذكاء الاصطناعي في العالم. ويتضمن حظر عدد من الممارسات، منها جمع صور الوجوه عشوائياً من الإنترنت لإنشاء قواعد بيانات للتعرف على الوجوه، واستخدام أنظمة التعرف على المشاعر في أماكن العمل والمؤسسات التعليمية، مع استثناءات محددة. كما يفرض قيوداً على استخدام التعرف البيومتري عن بعد في الأماكن العامة لأغراض إنفاذ القانون.

ودخول القانون حيز التنفيذ لا يعني سريان أحكامه كلها دفعة واحدة، فتطبيقها يجري على مراحل: بدأ تطبيق المحظورات المتعلقة بهذه الممارسات في شباط/فبراير 2025، على أن تسري بقية الالتزامات تدريجياً في السنوات التالية. وتمثل هذه القيود مكتسبات مهمة في حماية الحقوق الرقمية، أسهمت في الدفع نحوها نضالات وضغوط منظمات حقوقية ونقابية وقوى يسارية وتقدمية على مدى سنوات.

الأحكام القضائية والغرامات في مواجهة الاحتكارات الرأسمالية الرقمية. لم تعد المواجهة القانونية مع الشركات التكنولوجية الكبرى مقتصرة على إصدار التشريعات، فقد شهدت السنوات الأخيرة أحكاماً قضائية وقرارات تنظيمية في أوروبا والولايات المتحدة ودول أخرى، فرضت غرامات مالية كبيرة والتزامات قانونية على شركات مثل غوغل وآبل وميتا وغيرها. وتعلقت هذه الإجراءات بإساءة استغلال الهيمنة السوقية، وانتهاك الخصوصية، وجمع البيانات دون أساس قانوني كاف، والممارسات المناهضة للمنافسة. كما تصاعدت الدعاوى المتعلقة بتصميم المنصات بطرق قد تعزز الإدمان، وخاصة لدى الأطفال والمراهقين، وتلك المتعلقة بالانحياز والتمييز الخوارزميين.

ففي الاتحاد الأوروبي، فرضت غرامات بمليارات اليورو بسبب مخالفات تتعلق بالمنافسة وحماية البيانات. ومنها غرامة بقيمة 2.42 مليار يورو فرضتها المفوضية الأوروبية على غوغل عام 2017 بسبب تفضيلها خدمة التسوق التابعة لها في نتائج البحث، وثبتتها محكمة العدل الأوروبية بحكم نهائي في أيلول/سبتمبر 2024. ومنها أيضاً غرامة بقيمة 2.95 مليار يورو فرضتها المفوضية على الشركة نفسها في أيلول/سبتمبر 2025 بسبب ممارسات احتكارية في سوق تكنولوجيا الإعلانات الرقمية. كما فرضت المفوضية في نيسان/أبريل 2025 أولى غراماتها بموجب قانون الأسواق الرقمية على آبل وميتا.

وفي الولايات المتحدة، قضت محكمة فدرالية في آب/أغسطس 2024 بأن غوغل حافظت بصورة غير قانونية على احتكارها لسوق البحث على الإنترنت، ثم فرضت المحكمة في أيلول/سبتمبر 2025 تدابير تصحيحية اقتصرت على قيود سلوكية. وقضت محكمة فدرالية أخرى في نيسان/أبريل 2025 بأن غوغل احتكرت بصورة غير قانونية أجزاء أساسية من سوق تكنولوجيا الإعلانات. وإلى جانب ذلك، تصاعدت الدعاوى ضد منصات التواصل الاجتماعي بشأن تأثيراتها النفسية والاجتماعية، وأصدرت هيئة محلفين في لوس أنجلوس عام 2026 حكماً بمسؤولية ميتا ويوتيوب في قضية تتعلق بالإدمان على هذه المنصات، وألزمتهما بدفع تعويضات مالية. وامتدت هذه المواجهات إلى دول أخرى، منها الهند وكوريا الجنوبية والبرازيل، حيث اتخذت السلطات القضائية والتنظيمية إجراءات ضد ممارسات احتكارية وانتهاكات تتعلق بالمنافسة والبيانات والتزامات المنصات الرقمية.

وشهدت البرازيل، على وجه الخصوص، مواجهات قضائية مع بعض المنصات بشأن التزامها بالقوانين الوطنية ومسؤولياتها تجاه العملية الانتخابية في 2026، وسط جدل سياسي حول انحيازها

لليمين المتطرف وتأثيرها في الرأي العام. وتبين هذه التجارب أن القضاء والتشريع الوطنيين يمكن أن يشكلا أدوات ضغط فعلية على الشركات الرقمية الكبرى، وخاصة حين تسندهما إرادة سياسية وحركة حقوقية وجماهيرية منظمة.

حدود المواجهة القانونية في ظل الرأسمالية الرقمية. رغم أهمية هذه المكتسبات، ينبغي لليسار التعامل معها بوعي طبقي واضح، فالتشريعات والأحكام القضائية تبقى أدوات تعمل داخل النظام الرأسمالي، ولا تغير بحد ذاتها علاقات الملكية والسيطرة على التكنولوجيا. والغرامات، مهما بلغت قيمتها، قد تتحول إلى كلفة مالية تستطيع الشركات استيعابها ضمن أرباحها الضخمة، بينما تستمر هيمنتها على المنصات والبيانات والخوارزميات والبنية التحتية الرقمية. لذلك ينبغي ربط العقوبات المالية بقوانين وبإجراءات بنيوية تحد من الاحتكار، وتفرض الشفافية والرقابة الديمقراطية، وتحمي حقوق المستخدمين والمستخدمات والعاملين والعاملات.

وتزداد أهمية هذا الوعي النقدي في ظل المقترحات الرامية إلى تخفيف بعض الالتزامات التشريعية. فقد طرحت المفوضية الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 مقترحات ضمن حزمة رقمية شاملة، تضمنت تخفيف بعض الالتزامات التنظيمية وتأجيل تطبيق متطلبات معينة على أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة، تحت شعار تبسيط القواعد وتعزيز الابتكار والتنافسية. وأثارت هذه التوجهات انتقادات ومخاوف من إضعاف الضمانات القانونية، في ظل ضغوط الشركات التكنولوجية الكبرى. ويؤكد ذلك أن المعركة التشريعية لا تنتهي بإقرار القوانين، وإنما تتطلب نضالاً متواصلاً للدفاع عن المكتسبات وتطويرها ومنع التراجع عنها.

النضال القانوني بين الإصلاح الآني والتغيير الجذري. وعلى هذا الأساس، ينبغي للقوى اليسارية والحقوقية والنقابية الجمع بين النضال الآني من أجل تشريعات صارمة تحمي الحقوق الرقمية وتحد من هيمنة الشركات الاحتكارية، والعمل الاستراتيجي طويل الأمد لبناء البدائل التقنية التقدمية المستقلة. فالتشريع دون بديل تقني يبقى رهيناً بحدود النظام الرأسمالي وقدرة الشركات على الالتفاف عليه أو الضغط لتغييره، والبديل التقني دون حماية قانونية وتشريعية يبقى عرضة للعرقلة والإفشال. ولا يجوز أن يتحول انتظار البديل إلى مبرر لتأجيل النضال من أجل الحقوق والمكتسبات الممكنة اليوم، كما لا يجوز أن تتحول الإصلاحات التشريعية إلى بديل عن مشروع التغيير الجذري.

إن المسارين متكاملان، أحدهما يدافع عن حقوق الجماهير وينتزع مكتسبات آنية في ظل موازين القوى القائمة، والآخر يعمل على تغيير هذه الموازين وبناء أسس الملكية الاجتماعية والإدارة المجتمعية الديمقراطية للتكنولوجيا. وهذا التكامل هو ما يمنح الأممية اليسارية الرقمية قدرة أكبر على التأثير والصمود، ويربط النضال اليومي المباشر بأفق التحرر من الهيمنة الرأسمالية الرقمية.

11. مقترحات عملية لبناء الأممية اليسارية الرقمية

وإذا كانت الممهدات السابقة ترسم الشروط التي يقوم عليها هذا المشروع، من اليسار الرقمي والموارد المستقلة والوعي النقدي إلى التعليم والكفاءات التقنية والنضال التشريعي، فإن ما يحولها من شروط مطروحة إلى واقع قائم هو البدء بخطوات عملية ملموسة. ويظل الحديث عن الأممية اليسارية الرقمية ناقصاً ما لم ينتقل من الطرح النظري إلى خارطة عمل قابلة للتنفيذ التدريجي. فالتاريخ يعلمنا أن الأمميات الكبرى لم تبن بمجرد الإعلانات والبيانات، وإنما بمبادرات عملية تراكمت وتطورت عبر النضال والعمل المشترك.

ويمكن أن تكون البداية بسيطة ومتاحة للجميع، من خلال اجتماع عام عبر الإنترنت يضم القوى اليسارية والتقدمية والحقوقية والنقابية والمهتمين والمهتمات بهذا المشروع، بحيث تقلص تكاليف المشاركة إلى الحد الأدنى، وتتاح الفرصة لأوسع حضور ممكن. ويناقش فيه المشروع بصورة جماعية، وتطرح الأولويات والاختلافات، ويجري الاتفاق على ما يمكن البدء به فوراً وما يحتاج إلى مزيد من التحضير والتنسيق.

ويمكن أن تقوم أبرز نشاطات هذا المشروع على شبكات مترابطة في ثلاثة مستويات، عالمية وإقليمية ومحلية، يتولى العمل الأممي التنسيق بينها. فالشبكة المحلية تعرف واقع بلدها ولغته وقوانينه وحاجات جماهيره، والشبكة الإقليمية تجمع التجارب المتقاربة في اللغات والظروف والتشريعات، والشبكة العالمية تنسق الجهود وتجمع الخبرات وتساعد على توزيع الموارد وتجنب ازدواج العمل. وبهذا تبقى المبادرة في أيدي القوى التي تعمل على أرض الواقع، ويكون دور الأممية الربط والتنسيق وتراكم الخبرات، عوضاً عن التحول إلى مركز يوجه الجميع من الأعلى. وهذا ينسجم مع ما طرحته عن اللامركزية الفاعلة، فالشبكة التي لا تعتمد على مركز واحد يمكن استهدافه لتعطيلها تكون أكثر قدرة على الصمود أمام الضغوط والتكيف مع تنوع الظروف.

ويكون البدء تدريجياً، وفق الإمكانيات المتاحة لكل من ينضم إلى الأممية اليسارية الرقمية أو يتعاون معها. فلا ينتظر من أي طرف أن يتحمل العبء كاملاً، ويكفي أن يبدأ بما يستطيع إنجازه في ظروفه، فتنظيم صغير يمكن أن يبدأ بتأمين اتصالاته الداخلية، ونقابة تنظم ورشة تدريب لأعضائها، ومجموعة من التقنيين والتقنيات تنضم إلى مختبر قائم، ومنظمة حقوقية تشارك في مسار قانوني مشترك. وكل مبادرة من هذه المبادرات تضيف إلى الشبكة عقدة فاعلة، ومع تراكم الجهود واتصال هذه العقد ببعضها تتشكل قدرة جماعية تتجاوز إمكانيات أي طرف منفرد.

وفيما يلي مجموعة من المقترحات العملية التي يمكن أن تشكل أرضية للنقاش ونقطة انطلاق أولى لهذا المشروع.

المقترح الأول: الخروج التدريجي من البنية التحتية الرأسمالية. الانتقال التدريجي إلى خدمات بريد إلكتروني مستقلة، سواء عبر خوادم تستضيفها التنظيمات بنفسها أو خدمات موثوقة تعتمد التشفير والبرمجيات مفتوحة المصدر، واستبدال تطبيقات التواصل الداخلي الخاضعة للشركات الاحتكارية بتطبيقات لامركزية وآمنة تقوم على بروتوكولات مفتوحة متاحة اليوم، والانتقال من تخزين الوثائق على الخدمات السحابية الاحتكارية إلى حلول مستقلة مفتوحة المصدر.

ويستلزم هذا الانتقال، قبل كل شيء، إجراء تدقيق رقمي شامل داخل كل تنظيم، يحدد حجم التبعية القائمة ويرتب أولويات الانتقال وفق درجة الخطورة وأهمية كل خدمة. وينبغي أن يجري الانتقال على مراحل واضحة ومدروسة، بعيداً عن القفزة الواحدة التي قد تعطل العمل التنظيمي، بدءاً من تأمين الاتصالات الداخلية الحساسة بين القيادات والكوادر والأعضاء والعضوات، مروراً بحفظ الوثائق وأرشفتها على أنظمة مستقلة وآمنة، وصولاً إلى تطوير أدوات التنسيق الجماهيري الأوسع.

والاستقلال الرقمي يقاس بمستوى الأمان الفعلي والقدرة على التحكم، وليس بشكل الاستضافة وحده. فالخادم الذي يفتقر القائمون عليه إلى خبرة صيانته وتحديثه وحمايته قد يعرض الناشطات والناشطين لمخاطر أكبر من استخدام خدمة مستقلة وموثوقة. ولهذا ينبغي أن يسبق الانتقال تقييم للتهديدات والموارد والإمكانيات التقنية، واختيار حلول مفتوحة المصدر أو خدمات مستقلة تدار بمهنية، مع توفير التشفير والنسخ الاحتياطي وخطط الاستعادة والتدريب المستمر. فالغاية هي تقليل التبعية وتعزيز الأمان والاستقلالية الفعلية، وهي أبعد من مجرد تغيير اسم الشركة أو مكان الخادم.

المقترح الثاني: شبكة تنسيق رقمية يسارية عالمية لامركزية. إنشاء شبكة تجمع التنظيمات اليسارية والتقدمية والنقابات العمالية والمنظمات الحقوقية حول العالم، وتقوم على بنية تحتية مستقلة وبروتوكولات لامركزية ومفتوحة المصدر، تتيح لكل تنظيم امتلاك خادمه الخاص وربطه ببقية الشبكة. وهذه اللامركزية ترجمة عملية للقيم الأممية في البنية التقنية ذاتها، فالشبكة التي لا تعتمد على مركز واحد يمكن استهدافه لتعطيلها تجسد مبدأ الاستقلالية مع التعاون، وهو أحد الأسس التنظيمية للمشروع الأممي المقترح.

المقترح الثالث: بروتوكول التضامن الرقمي في مواجهة القمع. وضع بروتوكول تضامن رقمي دولي يحدد آليات استجابة سريعة ومنسقة عند التعرض للقمع الرقمي أو الاختراق أو الحجب. ويتضمن هذا البروتوكول نظام نسخ احتياطي موزع يحفظ محتوى التنظيمات المستهدفة على خوادم آمنة في بلدان متعددة، مع مراعاة القوانين ذات الصلة وحماية البيانات الحساسة، وشبكة استضافة بديلة جاهزة للتفعيل السريع تتيح للتنظيم المستهدف استعادة حضوره الرقمي في أقصر وقت ممكن. كما يتضمن آلية إنذار مبكر تطلق حملات تضامن منسقة ترفع الكلفة السياسية للقمع، ودعماً قانونياً دولياً يجري تنظيمه مسبقاً عبر شبكة من المحامين والمحاميات المتخصصين في الحقوق الرقمية.

المقترح الرابع: خارطة شاملة للمبادرات الرقمية التقدمية القائمة. قبل بناء أي مشروع جديد، ينبغي إجراء رصد شامل ودقيق للمبادرات الرقمية التقدمية الموجودة بالفعل حول العالم، من منصات التواصل اللامركزية وأدوات الذكاء الاصطناعي مفتوحة المصدر إلى التعاونيات الرقمية ومشاريع البرمجيات الحرة ذات التوجه الاجتماعي. وهذه الخارطة ليست مجرد قائمة بالمشاريع، وإنما أداة استراتيجية حية تساعد على معرفة الإمكانيات المتاحة، وتحديد الفجوات الحقيقية التي تستدعي بناء مشاريع جديدة، والتعرف على المبادرات التي تحتاج إلى الدعم والمشاركة والتطوير، عوضاً عن إنشاء بدائل إضافية تشتت الموارد المحدودة وتكرر الجهود القائمة.

المقترح الخامس: صندوق تمويل جماعي أممي مستقل. فالعمل الأممي الرقمي يحتاج إلى موارد مستقلة تحميه من الضغوط والابتزاز وتضمن استمراره. وإنشاء صندوق مشترك يقوم على اشتراكات التنظيمات المشاركة، وحملات تمويل جماهيرية مفتوحة، ومساهمات التعاونيات الرقمية من عوائدها، على أن تدار ميزانيته بشفافية كاملة، وتنشر حساباته دورياً أمام جميع الأطراف المشاركة. وينص بوضوح على رفض أي تمويل مشروط بمواقف سياسية أو بتوجيه أولويات المشروع بما يخدم مصالح الجهات المانحة. ويضاف إلى ذلك مسار نضالي عام يتمثل في المطالبة بتخصيص ميزانيات عامة لتطوير التقنيات مفتوحة المصدر، وفرض ضرائب تصاعدية على الشركات التكنولوجية الكبرى، وتوجيه جزء من عوائدها إلى دعم المشاريع الرقمية المجتمعية والتعاونية.

المقترح السادس: شبكة الكفاءات التقنية الأممية. فما يبدو ندرة في كل بلد على حدة يمكن أن يتحول إلى قدرة جماعية واسعة حين تجمع الكفاءات عبر الحدود. وبناء سجل محمي وغير علني للتقنيين والتقنيات اليساريين والتقدميين حول العالم، يتضمن تخصصاتهم والوقت الذي يستطيعون تخصيصه للعمل المشترك، وتتشكل من خلاله فرق عمل حول مشاريع محددة. ويدار هذا السجل بقواعد صارمة لحماية المشاركين والمشاركات، تشمل تشفير البيانات، وحفظ الحد الأدنى الضروري من المعلومات، وإتاحة استخدام الأسماء المستعارة، وحق حذف البيانات، وحصر الوصول إليها في من يحتاجها لأداء مهمته.

والغاية ألا تتحول أداة التعاون إلى قائمة يمكن استخدامها للمراقبة والملاحقة. وتقوم المشاركة على العضوية المرنة التي طرحتها في الفصل السابق، فلا يشترط الانتماء التنظيمي الكامل أو الاتفاق الأيديولوجي الشامل، وإنما يكفي الالتزام بالمبادئ العامة للمشروع الذي يجري العمل فيه. وهذه الشبكة تمنح التنظيمات الصغيرة إمكانيات يصعب عليها بناؤها منفردة، وتمنح التقنيين والتقنيات فرصة المشاركة في مشروع جماعي له أثر اجتماعي وإنساني ملموس.

المقترح السابع: مختبرات تقنية يسارية مشتركة ومتخصصة. تأسيس مختبرات تقنية مشتركة يتولى كل منها ميداناً محدداً، مثل مختبر لأمن اتصالات الناشطات والناشطين في الدول الاستبدادية، ومختبر لتطوير أدوات التنظيم الجماهيري وإدارة الحملات السياسية، ومختبر لمكافحة التضليل

الإعلامي ورصد التحيز الخوارزمي، ومختبر لتطوير تطبيقات تخدم الحركات العمالية والنقابية في نضالاتها اليومية. ويستند هذا التخصص إلى طبيعة الحاجات المختلفة، فأمن اتصالات الناشط في دولة استبدادية يتطلب خبرات تقنية وإجراءات حماية تختلف عن تلك اللازمة لتطوير أداة لإدارة حملة جماهيرية أو رصد التضليل الإعلامي. ويمكن لهذه المختبرات أن تتعاون وتتبادل الخبرات والأدوات، مع احتفاظ كل منها بمجال تخصصه وأولوياته.

المقترح الثامن: منصة تعليمية يسارية مفتوحة ومتعددة المستويات. فالتمكين الرقمي داخل التنظيمات اليسارية وبين الجماهير مهمة واسعة يصعب إنجازها بصورة منفردة. وتستهدف هذه المنصة الكوادر التنظيمية والجماهير الكادحة غير المتخصصة تقنياً، بمحتوى ينطلق من أسئلتهم ومشكلاتهم اليومية الفعلية، مثل كيف تعرف المنصات اهتماماتنا وتوجه إلينا الإعلانات؟ وكيف تستخدم الشركات بيانات العاملين والعاملات في تحديد الأجور وساعات العمل؟ وما حقوقنا حين يتخذ نظام ذكاء اصطناعي قراراً يؤثر في العمل أو السكن أو الحصول على الخدمات؟ وهذه الأسئلة تمثل مدخلاً عملياً لبناء الوعي الرقمي النقدي لدى من لا يملكون خلفية تقنية، وأي منصة تعليمية لا تنطلق من حاجاتهم الفعلية تخاطر بأن تخاطب دائرة ضيقة من المتخصصين والمتخصصات. وينبغي أن يقدم المحتوى بمستويات مختلفة وبلغات متعددة، مع إعطاء أولوية حقيقية للغات الجنوب العالمي التي تعاني من محدودية المحتوى التقني التقدمي.

المقترح التاسع: لجان وورش عمل مشتركة للتعامل مع الذكاء الاصطناعي. فهذا الملف أكبر من أن يترك لاجتهاد كل تنظيم على حدة، وأسرع تطوراً من أن تواكبه مبادرات منفردة. وتشكيل لجان دائمة وتنظيم ورش عمل دورية تتولى أربع مهمات مترابطة، متابعة التطورات في هذا المجال وتقديمها بلغة مفهومة للكوادر والجماهير، وصياغة مواقف يسارية مشتركة من القضايا الأساسية، من الأتمتة وتأثيرها في العمل إلى التحيز الخوارزمي وملكية النماذج والبيانات، ووضع أدلة عملية لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل التنظيمات بما يحمي بيانات الأعضاء والعضوات ويحدد الضوابط اللازمة، ودراسة إمكانيات تطوير نماذج مفتوحة المصدر تخدم حاجات الحركات الاجتماعية والنقابات. ويشارك في هذه اللجان تقنيون وتقنيات وباحثون وباحثات ونقابيون ونقابيات وناشطون وناشطات، لأن القضية تقنية وسياسية واجتماعية في الوقت ذاته.

المقترح العاشر: لجان مشتركة لبناء بدائل تقدمية لشبكات التواصل. تشكل شبكات التواصل الاحتكارية إحدى الأدوات الأساسية للهيمنة الرأسمالية الرقمية على الوعي الجماهيري. وتشكيل لجان مشتركة تبدأ بدراسة تجارب المنصات اللامركزية القائمة، وتقييم ما نجح منها وما تعثر وأسباب ذلك، ثم الانتقال إلى تطوير بدائل تقوم على منطق مختلف. فالبديل التقدمي لا يقتصر على نقل شكل المنصة الاحتكارية إلى إدارة يسارية، وإنما يتطلب إعادة النظر في المنطق الخوارزمي نفسه، من خلال خوارزميات تعزز التفكير النقدي والتواصل الإنساني الفعلي، عوضاً عن مكافأة الاستفزاز والإثارة، وحوكمة تشاركية تمنح المستخدمين والمستخدمات حق المشاركة في تحديد الأولويات، وشفافية

واضحة في معايير ظهور المحتوى، وحق الاعتراض والاستئناف على القرارات المتعلقة بالحسابات والمحتوى.

المقترح الحادي عشر: بدائل تقدمية لمحركات البحث وفضاءات المعرفة. فمحركات البحث من البوابات الأساسية التي يصل الناس عبرها إلى المعرفة، ومن يتحكم في ترتيب نتائجها يمتلك قدرة كبيرة على التأثير فيما يصل إليهم من معلومات وأفكار. والعمل على تطوير محركات بحث تقدمية تعتمد معايير شفافة ومعلنة لترتيب النتائج، وتضع المصلحة المعرفية للباحثين والباحثات فوق مصالح المعلنين والشركات الاحتكارية. ويرتبط بهذا مسار آخر لا يقل أهمية، يتمثل في دعم المكتبات الرقمية المفتوحة والأرشيفات الحرة ومشاريع إتاحة البحث العلمي والمعرفة للجميع. فتحرير المعرفة من الاحتكار جزء أساسي من المشروع اليساري الرقمي، ولا ينفصل عن النضال من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة في فرص التعليم والوصول إلى المعلومات.

المقترح الثاني عشر: التعاونيات الرقمية. بناء أشكال من الملكية الجماعية للتكنولوجيا عبر تعاونيات رقمية تجمع الجماهير والتقنيين والتقنيات والتنظيمات اليسارية في عمليات إنتاج التكنولوجيا وتطويرها وإدارتها. وفي هذا الإطار تصبح المنصات الرقمية مملوكة ومدارة بصورة جماعية وديمقراطية من المستخدمين والمستخدمات والعاملين والعاملات فيها، وتتحول البيانات من سلعة خاضعة للاستغلال الاحتكاري إلى مورد اجتماعي تدار استخداماته وفق قواعد واضحة تحمي الخصوصية والحقوق الفردية والجماعية. وهذا يفتح المجال أمام نماذج جديدة من الإنتاج الرقمي، يشارك فيها المعنيون والمعنيات في تحديد الأولويات وصياغة السياسات وتوجيه التطوير التقني بما يخدم حاجاتهم الاجتماعية الفعلية.

الملكية الاجتماعية متعددة الأشكال. وتبدو التعاونيات والملكية العامة الديمقراطية صيغتين متكاملتين، تحتاج كل منهما إلى رقابة مجتمعية تحميها من الانزلاق إلى إدارة بيروقراطية بعيدة عن المجتمع. فهناك بنى تحتية رقمية كبرى قد تتطلب ملكية عامة ورقابة شعبية ومهنية مستقلة، ومشاريع أصغر تصلح لها الملكية التعاونية أو المجتمعية. والمقياس في الحالتين هو من يقرر، ومن يراقب، ومن ينتفع، وكيف تحمى حقوق العاملين والعاملات والمستخدمين والمستخدمات من الاحتكار والاستغلال.

المقترح الثالث عشر: العمل المشترك مع مجتمعات البرمجيات الحرة والمؤسسات التقنية ذات التوجه الإنساني. فثمة حول العالم مشاريع ومؤسسات وشركات صغيرة تطور تكنولوجيا مفتوحة المصدر بروح علمية وإنسانية، وتسعى إلى تقليل التبعية للاحتكار، ومنها ما ينتج أدوات تشفير وحماية وأنظمة تشغيل حرة ومنصات تعليمية مفتوحة. وكثير من هذه المبادرات لا يعرف نفسه بوصفه يسارياً، لكنه يلتقي مع اليسار في مقاومة الاحتكار والدفاع عن المعرفة المشتركة والحقوق الرقمية.

وبناء تحالفات عملية معها حول مشاريع محددة، مع احتفاظ كل طرف باستقلاليته الفكرية والتنظيمية. فهذا التعاون يوفر على اليسار سنوات من العمل المنفرد، ويمكن أن يمنح هذه المشاريع قاعدة اجتماعية أوسع، ويعزز ارتباطها بحاجات الجماهير والحركات الاجتماعية.

المقترح الرابع عشر: شبكة قانونية يسارية للنضال التشريعي والقضائي. وقد توقفت في النقاط السابقة عند أهمية هذا الخط الدفاعي، وما يحتاجه ليصبح أكثر فاعلية هو إطار منظم للتنسيق والعمل المشترك. وإنشاء شبكة تضم محامين ومحاميات وخبراء وخبيرات قانونيين وبرلمانيين وبرلمانيات من القوى اليسارية والتقدمية، تتولى إعداد مشاريع قوانين نموذجية يمكن تبنيها وتكييفها مع القوانين الوطنية والإقليمية، وتنسيق الضغط على المستويين الوطني والدولي لتقييد هيمنة الشركات الرقمية الكبرى وإلزامها بالشفافية والمساءلة.

كما تتولى متابعة التشريعات المقترحة والقائمة ورصد محاولات إضعافها أو تفريغها من مضمونها تحت ضغط الشركات الاحتكارية. ويضاف إلى ذلك التقاضي الاستراتيجي، من خلال اختيار قضايا محددة ورفعها أمام المحاكم بهدف انتزاع أحكام يمكن الاستناد إليها لاحقاً في الدفاع عن الحقوق الرقمية. وهذا المسار لا يغني عن بناء البدائل المستقلة، وإنما يمثل نضالاً آنياً ضرورياً لحماية الحقوق وانتزاع مكتسبات ملموسة في ظل موازين القوى القائمة.

المقترح الخامس عشر: إعلان عالمي للحقوق والعدالة الرقمية. والعمل مع المنظمات الحقوقية والنقابية حول العالم على صياغة إعلان عالمي للحقوق والعدالة الرقمية، يستلهم المبادئ العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويطرح للنقاش العام وتجمع حوله التوقيعات ويحمل إلى المحافل الدولية. ويحدد هذا الإعلان حقوقاً واضحة يمكن النضال من أجل الاعتراف بها وضمان تطبيقها، منها حق الإنسان في معرفة متى يستخدم نظام خوارزمي لاتخاذ قرار يؤثر في حياته، وحقه في الاعتراض على القرارات المؤثرة والمطالبة بمراجعتها بشرياً، وحق حماية البيانات الشخصية من الجمع والاستغلال دون أساس قانوني مشروع، وحق الوصول المتكافئ إلى البنية التحتية الرقمية والمعرفة، وحق الحماية من المراقبة الجماعية والعنف الرقمي، وحق العامل والعاملة في معرفة المعايير الخوارزمية التي يجري تقييمهما على أساسها في مكان العمل. وتكمن قيمة هذا الإعلان في تحويل المطالب المتفرقة إلى برنامج حقوقي مشترك، يمنح الحركات الاجتماعية مرجعية أممية تستند إليها في نضالاتها المحلية والدولية.

المقترح السادس عشر: حملة أممية لتجريم توظيف الذكاء الاصطناعي في الحروب والقتل. فقد أصبح الذكاء الاصطناعي يستخدم في تحليل المعلومات العسكرية وتحديد الأهداف وترتيب أولويات استهدافها، كما تتطور أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل التي يمكن أن تقلص دور القرار البشري في استخدام القوة المميتة. ويقوم هذا المقترح على إطلاق حملة أممية مشتركة تجمع القوى اليسارية والتقدمية والحقوقية وحركات السلم العالمية، تطالب بإقرار معاهدات دولية ملزمة تحظر أنظمة

الأسلحة التي تتخذ قرارات القتل دون رقابة بشرية، وتفرض قيوداً صارمة على استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية التي تهدد حياة المدنيين وحقوق الإنسان، أسوة بالمعاهدات الدولية التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتقيد انتشار الأسلحة النووية.

وتقوم الحملة على مسارين مترابطين، الضغط في المحافل الدولية لإقرار قواعد ملزمة تحظر الاستخدامات الأكثر خطورة، ومساءلة الشركات التي تطور أنظمة الاستهداف العسكري وكشف دورها في الحروب والانتهاكات. وهذا النضال جزء من مواجهة عسكرة التكنولوجيا وتحويل التقدم العلمي إلى أداة للقتل والسيطرة الإمبريالية.

المقترح السابع عشر: العدالة الجندرية في تصميم التكنولوجيا وبنائها. فالتطبيقات والأنظمة الرقمية السائدة تحمل في بنيتها الطابع الذكوري للرأسمالية التي تنتجها وتتحكم فيها، إذ تهيمن على صناعة التكنولوجيا رؤية ذكورية، وتعيد إنتاج التمييز ضد النساء في تصميم الأدوات وبياناتها ووظائفها. ويرتبط التحيز الجندري في هذه الأنظمة، ضمن عوامل أخرى، بضعف مشاركة النساء في مواقع التصميم والتطوير واتخاذ القرار، قبل أن يظهر في نتائج الخوارزميات وتطبيقاتها.

ويتطلب ذلك العمل وفق برنامج مشترك يقوم على أربعة مسارات: ضمان حضور فعلي للنساء في فرق التصميم والتطوير وإدارة المشاريع التقنية، وفق أهداف واضحة ومعلنة، وإجراء تدقيق جندري منتظم للأدوات التي تبنيها قوى اليسار وتلك التي تستخدمها، لرصد ما قد تعيد إنتاجه من تمييز في التوظيف والأجور والظهور والخطاب الرقمي، وتنظيم برامج تأهيل تقني موجهة للنساء والشابات تفتح أمامهن فرص المشاركة في إنتاج التكنولوجيا وإدارتها، وتوفير آليات حماية ودعم للناشطات اللواتي يتعرضن لحملات التشهير والتهديد والابتزاز الرقمي. ويجري تطوير هذا البرنامج بالشراكة مع المنظمات النسوية والباحثات والناشطات اللواتي راكمن خبرات عملية في هذا الميدان.

المقترح الثامن عشر: تطوير الحضور الفكري والسياسي لليسار في الفضاء الرقمي. فالفراغ الذي يتركه اليسار في هذا الفضاء تملؤه في كثير من الأحيان قوى يمينية وشعبوية، تستفيد من هيمنة المنصات الاحتكارية وخوارزمياتها في توسيع انتشار خطابها. ويتطلب ذلك عملاً مشتركاً على أربعة مستويات، إنتاج محتوى شعبي واسع الانتشار يربط أفكار اليسار بمشكلات الناس اليومية ويقدم إجابات واضحة ومفهومة، باستخدام الفيديو القصير والبودكاست والرسوم والنصوص المبسطة، وإنتاج محتوى تحليلي أعمق للقارئات والقراء الراغبين في التوسع، مع توفير مستويات متدرجة تقود إلى النصوص الكاملة والمصادر، وإنشاء شبكة ترجمة تعاونية تنقل الإنتاج الفكري والسياسي بين اللغات، مع إعطاء اهتمام خاص للغات الجنوب العالمي، حتى لا يبقى ما يكتب بالعربية أو الإسبانية أو غيرهما محصوراً في نطاق لغته، وبناء أرشيف رقمي عالمي مشترك ومفتوح يحفظ أدبيات اليسار ووثائقه وتجاربه ويضعها في متناول الأجيال الجديدة. وينبغي أن يقترن هذا كله بقياس الأثر ومراجعته بصورة

دورية، فالاكتفاء بالنشر دون متابعة صداه ومعرفة من وصل إليه وما الذي غيره قد يبدد جهوداً كبيرة كان يمكن تطوير نتائجها من خلال التقييم والتفاعل المستمر مع الجماهير.

المقترح التاسع عشر: ملتقى يساري رقمي دوري يعمل بمنطق ورشة العمل. تأسيس ملتقى يساري رقمي دوري يجمع التنظيمات والناشطين والناشطات والتقنيين والتقنيات المشاركين في بناء الأممية اليسارية الرقمية، وتعقد جلساته عبر الإنترنت بصورة منتظمة تتجاوز الطابع المناسباتي. وتكمن القيمة التنظيمية لهذا الملتقى في انتظام العمل ومتابعة نتائجه، بحيث تبدأ كل جلسة بمراجعة ما اتفق عليه في الجلسة السابقة ومدى تنفيذه، وتنتهي بتحديد مهمات عملية قابلة للقياس، مع توضيح الجهات أو الفرق المسؤولة عنها والمواعيد المتفق عليها لإنجازها. وبهذا تتحول اللقاءات من مناسبات لتبادل الآراء والبيانات إلى أدوات فعلية للتنسيق والتنفيذ وتراكم الخبرات.

المقترح العشرون: وحدات رصد وتقييم دورية مستقلة. إنشاء وحدات رصد وتقييم مستقلة داخل مشروع الأممية اليسارية الرقمية، تتولى بصورة منتظمة متابعة أداء المشاريع الرقمية التقدمية وقياس أثرها الفعلي على أرض الواقع. واستقلالية هذه الوحدات عن إدارات المشاريع التي تقيمها شرط أساسي لضمان موضوعية التقييم ومصداقيته.

وينبغي أن يتجاوز التقييم المؤشرات التقنية والكمية، مثل عدد المستخدمين والمستخدمات أو حجم النشاط الرقمي، ليشمل أسئلة أكثر ارتباطاً بالأهداف الاجتماعية والسياسية للمشروع، منها إلى أي مدى وصلت هذه الأدوات إلى الجماهير التي صممت من أجلها؟ وهل أسهمت فعلاً في تعزيز قدرتها على التنظيم والمشاركة والدفاع عن حقوقها؟ وكيف تنعكس القيم اليسارية والديمقراطية التشاركية في آليات اتخاذ القرار اليومي داخل المشاريع، وليس في وثائقها التأسيسية وحدها؟ وتنشر نتائج هذه التقييمات بشفافية أمام شبكة الأممية، مع مراعاة حماية المعلومات الحساسة، لتكون أداة جماعية لتصحيح المسار وتطوير التجربة.

التدرج في التنفيذ وفق الإمكانيات والأولويات. والمقترحات العشرون ليست مشاريع يجب إطلاقها جميعاً في وقت واحد، وإنما تشكل مساراً تدريجياً تتحدد أولوياته وفق الإمكانيات والحاجات الفعلية. ويمكن أن تركز المرحلة الأولى على التعارف المنظم بين المبادرات القائمة، وتشكيل شبكة أولية للتنسيق والكفاءات التقنية، وإطلاق برامج التدريب الأساسي، وتأمين موارد مستقلة محدودة وشفافة. ويمكن أن تتطور بعدها المختبرات التقنية وآليات التضامن والحماية القانونية والتعاون في تطوير الأدوات، وصولاً إلى المشاريع الأوسع التي تحتاج إلى فرق عمل مستقرة وبنية تحتية وتمويل مستدام.

وقد يختلف ترتيب الأولويات من بلد إلى آخر ومن تنظيم إلى آخر، على أن يبقى المعيار الأساسي هو ما يمكن إنجازه جماعياً، وما يضيف فائدة ملموسة إلى نضالات الجماهير، وما يعزز استقلالية اليسار وقدرته على مواجهة الهيمنة الرأسمالية الرقمية.

وهذه المقترحات في مجملها نقطة بداية للنقاش، مفتوحة للإضافة والتعديل والتطوير. ومع تعزز العمل المشترك والتنسيق الجماعي، ستتولد عشرات المقترحات ومئاتها، أكثر نضجاً وأقرب إلى حاجات كل بلد وكل تنظيم وكل تجربة. فالأممية اليسارية الرقمية لا تبنى بخطة جامدة توضع مرة واحدة، وإنما تتطور من خلال المشاركة الجماعية والتجربة العملية والنقد والتقييم المستمر، لتصبح تدريجياً قوة أممية فاعلة في مواجهة الرأسمالية الرقمية وبناء بدائل تكنولوجية تقدمية تخدم مصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير.

12. بعد خمس سنوات، كيف تبدو الأممية اليسارية الرقمية حين تعمل؟

لحظة استشرافية صادقة. قبل الختام، وبعد هذه المقترحات العملية العشرين وما سبقها من ممهدات، يستحق المشروع التوقف أمام سؤال مباشر، كيف يمكن أن تبدو الأممية اليسارية الرقمية بعد خمس سنوات من العمل الفعلي المتراكم؟ والإجابة ليست توقعاً مؤكداً أو وعداً بالإنجاز، وإنما تصور استشرافي مفتوح لما يمكن أن يحدث حين تلتقي هذه المبادرات وتتراكم وتتطور في مسار عمل مشترك.

مستويات مختلفة وإيقاعات متعددة، وتكامل الجهود المحلية والإقليمية والعالمية. ويمكن أن تتحقق هذه المقترحات على مستويات مختلفة. فمنها ما يستطيع التنظيم الواحد إنجازه في بلده خلال أشهر، ومنها ما يحتاج إلى تعاون إقليمي بين بلدان تتقارب لغاتها وظروفها وتشريعاتها، ومنها ما يستلزم جهداً عالمياً متراكما يمتد سنوات. وهذا التفاوت في المستويات وسرعة التنفيذ أمر طبيعي، فالشبكة تتقدم بإيقاعات متعددة في الوقت نفسه، وما ينجز في مستوى يسند المستويات الأخرى ويمهد لتطورها.

ثمرة عمل لجان الأممية. وما يرد فيما يلي يمثل تصوراً محتملاً لثمار عمل لجان الأممية في مختلف التخصصات. فالمشروع يقوم في بنيته على لجان وورش عمل دائمة، يتولى كل منها ميداناً محدداً، لجنة للبنية التحتية والأمن الرقمي، ولجنة للذكاء الاصطناعي، ولجنة قانونية وتشريعية، ولجنة للتعليم والتمكين الرقمي، ولجنة للإعلام وإنتاج المحتوى والترجمة، ولجنة للعدالة الجندرية، ولجنة للتعاونيات الرقمية والتمويل، ولجنة للرصد والتقييم. وتعمل هذه اللجان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ويتولى الملتقى الدوري التنسيق بينها ومتابعة نتائج عملها. فما يبدو في هذه الصورة إنجازاً واحداً هو في الواقع حصيلة عشرات الاجتماعات والورش والمبادرات والتجارب التي تمر بها كل فكرة قبل أن تتحول إلى مشروع عملي.

في نهاية السنة الأولى،

والعمل في معظمه محلي. تكون تنظيمات يسارية وعمالية وحقوقية في بلدان كثيرة قد بدأت نقل اتصالاتها الداخلية الحساسة إلى بنى تحتية أكثر استقلالية وأماناً، بعيداً عن التبعية المباشرة للشركات الاحتكارية، بعد إجراء تدقيق رقمي يتناسب مع إمكانيات كل تنظيم وظروف عمله. ويتوسع استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر والأدوات التي تحمي خصوصية المستخدمين والمستخدمات، ويتعزز التنسيق اليساري في المجال الرقمي داخل كل بلد، مع خطوات أولى نحو التنسيق على المستويين الإقليمي والعالمي.

وتنطلق ثلاث مبادرات متوازية: شبكة تنسيق لامركزية تربط التنظيمات عبر بنى تحتية مستقلة ومترابطة، وصندوق تمويل جماعي مستقل يبدأ باشتراكات محدودة وحملات دعم، وشبكة كفاءات تقنية تجمع التقنيين والتقنيات المتفرقين في بلدان مختلفة. ويعقد الملتقى الرقمي الدوري جلساته الأولى، وينتخب هيئة تنسيق دورية تضم ممثلين وممثلات من بلدان عدة، فيصبح للمشروع إيقاع تنظيمي منتظم وفضاء مشترك للتنسيق وتبادل الخبرات.

خارطة المبادرات القائمة. وتنجز في السنة ذاتها خارطة أولية للمبادرات الرقمية التقدمية القائمة وتنشر نتائجها، لتكشف عن مشاريع متعددة تمتلك أفكاراً وتجارب ناضجة، لكنها تفتقر إلى الدعم أو الانتشار أو التعاون مع الحركات الاجتماعية. وقد يتبين أن بعض هذه المشاريع يؤدي وظائف مشابهة لمبادرات أخرى أنشئت بصورة منفردة، دون معرفة متبادلة بينها.

ومن هذه الخارطة تبدأ أولى الشراكات مع مجتمعات البرمجيات الحرة والمؤسسات التقنية ذات التوجه الإنساني، بما يوفر الوقت والموارد ويجنب تكرار الجهود. ويبدأ في الوقت نفسه العمل على تعزيز الحضور الفكري والسياسي لليسار في الفضاء الرقمي، من خلال إنتاج محتوى بلغات متعددة، وتشكيل شبكة ترجمة تعاونية تنقل الأفكار والتجارب بين اللغات والبلدان.

في نهاية السنة الثانية،

والثقل ينتقل إلى المستوى الإقليمي. يقدم أحد المختبرات المتخصصة في أمن الاتصالات نسخة تجريبية من أداة تساعد الناشطين والناشطات، وخاصة في الدول الاستبدادية، على التواصل بصورة أكثر أماناً عبر واجهة بسيطة لا تتطلب خبرة تقنية متقدمة. وتجربها تنظيمات مختلفة، وتقدم ملاحظاتها إلى المختبر، فتساعد على كشف أوجه القصور والمخاطر وتحسين الأداة تدريجياً. وتعمل إلى جانبه مختبرات أخرى على تطوير أدوات التنظيم الجماهيري والرصد الخوارزمي وتطبيقات تخدم النقابات والحركات العمالية في نضالاتها اليومية.

انطلاق المنصة التعليمية. وتطلق المنصة التعليمية الرقمية التفاعلية محتواها الأول بلغات متعددة، مع التوسع التدريجي في اللغات وفق الإمكانيات والحاجات. فيتعلم عامل مصنع في بنغلاديش أو مصر

كيف تستخدم الخوارزميات في مراقبة العمل وتقييم الإنتاجية، وما الحقوق التي يمكنه المطالبة بها وفق قوانين بلده، كما يتعلم عامل منجم في بيرو وناشطة نقابية في إثيوبيا، كل في سياقه الخاص وبلغته الأم. وتتحول المنصة تدريجياً إلى فضاء للتعلم والتواصل وتبادل الخبرات بين القوى اليسارية والتقدمية والجماهير. وتبدأ معها لجان الذكاء الاصطناعي وورشها الدورية بإصدار أدلة عملية لاستخدام هذه الأدوات داخل التنظيمات، وصياغة أوراق موقف يسارية مشتركة حول الأتمتة والتحيز الخوارزمي وملكية النماذج والبيانات.

تشكل الشبكة القانونية وبرنامج العدالة الجندرية. وتتشكل في السنة ذاتها شبكة قانونية تعمل على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، فتضع الصياغات الأولى لمشاريع قوانين نموذجية قابلة للتكييف مع التشريعات الوطنية، وتبدأ بدعم قضايا مختارة للتقاضي الاستراتيجي بهدف انتزاع أحكام تعزز حماية الحقوق الرقمية. ويرافقها برنامج العدالة الجندرية بإجراء أولى عمليات التدقيق الجندري للأدوات التي تستخدمها التنظيمات، وإطلاق برامج تأهيل تقني موجهة للنساء والشابات، ووضع آليات منظمة لحماية الناشطات من حملات التشهير والتهديد والابتزاز الرقمي.

من التعاون الرقمي إلى التجديد التنظيمي، تنظيمات تعيد النظر في آلياتها. وتبدأ بعض التنظيمات اليسارية بإعادة النظر في آليات تنظيمها وتطويرها وتبادل الخبرات. فالعمل داخل شبكة لامركزية يتيح تعلم اللامركزية بالممارسة، والمشاركة في قرارات تتخذ بالتشاور الواسع تفتح المجال لمراجعة أساليب اتخاذ القرار الضيقة، والتجربة العملية قد تقنع بما تعجز عنه النقاشات النظرية الطويلة.

وهكذا تبدأ تنظيمات عدة بمراجعة أنظمتها الداخلية، فتستحدث لجاناً منتخبة للعمل الرقمي، وتعتمد الاجتماعات عن بعد والتصويت الإلكتروني وفق ضوابط ديمقراطية وأمنية واضحة، وتفتح أشكالاً مرنة ومتدرجة للعضوية تستوعب طاقات كانت خارج أطرها التقليدية، وتوسع حق القواعد في المبادرة والمشاركة، وتعزز قواعد تداول المواقع القيادية والشفافية، وتدعم حضور النساء والشباب في مواقع القرار. ويجري هذا في كل بلد وفق ظروفه ودرجة تطوره وما تسمح به شروط عمله، فما يصلح لتنظيم يعمل بصورة علنية وقانونية قد لا يصلح لتنظيم يعمل تحت القمع. والجامع بين هذه التجارب أن التجديد التنظيمي ينتقل من موضوع مؤجل للنقاش إلى مسار عملي يرتبط بطبيعة العمل الرقمي المشترك.

في نهاية السنة الثالثة،

ويظهر البعد العالمي في أول اختبار حقيقي. يفعل بروتوكول التضامن الرقمي في مواجهة حالات فعلية من القمع والحجب والهجمات الرقمية التي تتعرض لها تنظيمات يسارية في بلدان مختلفة. وتتحرك الشبكة وفق آليات الاستجابة التي جرى إعدادها مسبقاً، فتساعد على استعادة الأرشيفات

والبيانات من النسخ الاحتياطية الموزعة على خوادم آمنة في بلدان متعددة، وتفعيل خدمات استضافة بديلة لإعادة المواقع والمنصات المستهدفة إلى العمل.

وتترافق الاستجابة التقنية مع حملات تضامن وضغط حقوقي وقانوني. وتكشف هذه التجربة أن استهداف تنظيم في بلد واحد لم يعد يعني بالضرورة إسكات حضوره الرقمي، ما دامت هناك شبكة أممية قادرة على دعمه واستعادة أدوات عمله، مع بقاء الحاجة إلى تطوير إجراءات الحماية باستمرار.

أولى التعاونيات الرقمية. وفي السنة ذاتها تبدأ التعاونيات الرقمية الأولى عملها، محلية في نشأتها ومرتبطة بالشبكة الأممية في تبادل الخبرات والتعاون التقني، فتختبر أشكالاً فعلية من الملكية الجماعية والديمقراطية لأدوات يستخدمها الناس في حياتهم اليومية. وتتوسع حملة تجريم توظيف الذكاء الاصطناعي في القتل والحروب من مبادرة محدودة إلى تحالف أوسع يضم حركات السلم والمنظمات الحقوقية والنقابات، ويصل صوتها إلى المحافل الدولية مطالباً بمعاهدة ملزمة تحظر أنظمة الأسلحة التي تتخذ قرارات القتل دون رقابة بشرية ذات معنى. وتباشر وحدات الرصد والتقييم المستقلة عملها، فتصدر تقييماتها الأولى وتنشر نتائجها بشفافية أمام شبكة الأممية، مع مراعاة حماية المعلومات الحساسة.

في نهاية السنة الرابعة،

وتكتمل الدورة الرقمية الأولى. تكون المنصة التعليمية قد توسعت لتصل إلى الملايين من الكوادر والناشطين والناشطات والعاملات والعمال في بلدان مختلفة، بلغاتهم الأم أو بلغات يستطيعون استخدامها. وتتحول مع اتساعها من أداة تدريب إلى شبكة علاقات عابرة للحدود، يلتقي فيها من يواجهون مشكلات متشابهة في قارات مختلفة ويتبادلون تجاربهم العملية. فالعامل الذي تعلم من خلالها كيف تستخدم الخوارزميات في مكان عمله يجد من خاض تجربة مشابهة في بلد آخر، ويتحول التعلم تدريجياً إلى تبادل أفقي للمعرفة والخبرات بين الناس، إلى جانب الاستفادة من المناهج التعليمية المنظمة.

بدائل البحث وفضاءات المعرفة. وتطرح في السنة ذاتها نسخ أولية من أدوات بحث تقدمية تعتمد معايير شفافة لترتيب النتائج، وتضع المصلحة المعرفية للباحثين والباحثات فوق المصالح الإعلانية والاحتكارية. وتتطور معها المكتبات الرقمية المفتوحة والأرشيفات الحرة ومبادرات إتاحة المعرفة والبحث العلمي للجميع. وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها تتعامل مع إحدى البوابات الأساسية للوصول إلى المعرفة، فمن يتحكم في ترتيب نتائج البحث يمتلك قدرة كبيرة على التأثير فيما يصل إلى الناس من معلومات وأفكار وما يبقى بعيداً عن أنظارهم.

النسخة الأولى من شبكة التواصل التقدمية. وتطلق في الوقت ذاته نسخة أولية من شبكة تواصل اجتماعي تقدمية، ثمرة لعمل اللجان المشتركة التي درست التجارب اللامركزية القائمة وقيمت ما نجح منها وما تعثر وأسباب ذلك. وتقوم الشبكة على منطق مختلف في بنيتها وإدارتها، من خلال خوارزميات تعزز التواصل الإنساني الفعلي والتفكير النقدي، وحوكمة تشاركية تمنح المستخدمين والمستخدمات حق المشاركة في تحديد الأولويات، ومعايير معلنة لظهور المحتوى، وآليات واضحة للاعتراض والاستئناف على القرارات المتعلقة بالحسابات والمحتوى.

أثر يتجاوز الدائرة اليسارية. تبدأ ملامح ما كان يبدو مشروعاً بعيد المنال بالظهور بصورة أكثر وضوحاً، فتتمكن بعض شبكات التواصل التقدمية مفتوحة المصدر التي ساهمت الأممية في تطويرها من استقطاب مستخدمين ومستخدمات من خارج الدوائر اليسارية التقليدية. وما قد يجذبهم إليها ليس انتماؤها السياسي وحده، وإنما ما تقدمه من تجربة مختلفة قوامها العدالة وفضاء رقمي يحترم الإنسان وخصوصيته، ولا يتعامل مع بياناته وسلوكه اليومي بوصفهما سلعة متاحة للاستخراج والاستغلال التجاري.

حضور فكري وسياسي راسخ. ويصبح لليسار في هذه المرحلة حضور فكري وسياسي أكثر تنظيماً واتساعاً في الفضاء الرقمي. فبعد أربع سنوات من الإنتاج المتواصل، يكون قد تراكم محتوى يساري وتقدمي بلغات متعددة، يمتد من الفيديو القصير والبودكاست الذي يخاطب جمهوراً لم يقترب من اليسار بعد، إلى التحليل العميق للقارئات والقراء الراغبين في التوسع، وبينهما مسارات متدرجة تقود من يريد التعمق إلى النصوص الكاملة والمصادر.

وتكون شبكة الترجمة التعاونية قد ساهمت في كسر الحواجز اللغوية التي تحصر الأفكار في نطاق انتشارها الأصلي، فما يكتب بالإنكليزية أو العربية أو الإسبانية أو الروسية أو غيرها يمكن أن يصل إلى جمهور في قارات أخرى خلال وقت أقصر. ويكون الأرشيف الرقمي المشترك قد جمع جزءاً مهما من أدبيات اليسار ووثائقه وتجاربه ووضعها في متناول الأجيال الجديدة مجاناً.

ثمار المسار القانوني، فرض المساءلة القانونية والمالية على الشركات الاحتكارية. ويبدأ المسار القانوني بإظهار نتائج ملموسة على المستويين المحلي والدولي. فالشبكة القانونية التي تشكلت في السنة الثانية تكون قد طورت مشاريع قوانين نموذجية قابلة للتكييف مع التشريعات الوطنية، وساعدت قوى يسارية وحقوقية ونقابية في بلدان مختلفة على تبنيها والدفاع عنها. وتنجح بعض هذه الجهود في الوصول إلى البرلمانات وانتزاع أحكام قضائية تلزم شركات رقمية كبرى بمزيد من الشفافية والمساءلة، وتحمي حق المتضررين والمتضررات في معرفة أسباب القرارات الخوارزمية المؤثرة في حياتهم والاعتراض عليها.

وتفرض غرامات مالية كبيرة على بعض الشركات الاحتكارية، وتلزمها بدفع تعويضات للمتضررين والمتضررات عن الأضرار الناجمة عن ممارساتها، وخاصة تأثيراتها السلبية على

الأطفال والصحة النفسية والوعي المجتمعي والبيئة، فضلاً عن مساءلتها عن دعم الأنظمة القمعية وتوفير أدوات المراقبة والسيطرة لها، والتورط في عمليات القتل والاستهداف العسكري من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية.

ويصبح رصد التشريعات ومحاولات إضعافها عملاً منظماً، بما يتيح كشف الضغوط الاحتكارية وتنسيق مواجهتها. ويبقى هذا المسار خط دفاع يعمل داخل حدود النظام القائم، وتكمن قيمته في الحد من الهيمنة الرأسمالية الرقمية، وفرض كلفة قانونية ومالية على ممارسات الشركات الاحتكارية، وانتزاع مكتسبات آنية وفتح مساحات تساعد على بناء البدائل المستقلة.

دورة رقمية كاملة بين يدي الجماهير. وهذه المجالات الثلاثة مجتمعة، التعليم والبحث والتواصل، تبدأ بتشكيل دورة رقمية مترابطة تتيح للجماهير التعلم والوصول إلى المعرفة والتواصل عبر أدوات أكثر استقلالية عن الشركات الاحتكارية. ولا يعني ذلك تحقق استقلال رقمي كامل، وإنما بناء فضاء يتوسع تدريجياً، يحمي البيانات والخصوصية ويقلل استغلال الانتباه والسلوك البشري لأغراض الربح. وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها تربط الأدوات المختلفة ضمن تجربة اجتماعية واحدة، وتفتح المجال أمام تطوير مشاريع أوسع في السنوات التالية.

في نهاية السنة الخامسة،

الإعلان العالمي للحقوق والعدالة الرقمية. ويطرح في السنة الخامسة مشروع الإعلان العالمي للحقوق والعدالة الرقمية، ثمرة لعمل مشترك استمر سنوات بين القوى اليسارية والمنظمات الحقوقية والنقابية والنسوية. وتبدأ حملة دولية واسعة لجمع ملايين التوقيعات والتأييد له في عشرات البلدان، والعمل على طرحه في المحافل الدولية بوصفه مرجعية حقوقية مشتركة.

ويؤكد الإعلان حق الإنسان في معرفة القرارات الخوارزمية التي تؤثر في حياته والاعتراض عليها، وحماية بياناته الشخصية، والوصول المتكافئ إلى المعرفة والبنية التحتية الرقمية، والحماية من المراقبة الجماعية والعنف الرقمي. وقد يحظى المشروع بتأييد عدد كبير من دول العالم، وخاصة الدول الديمقراطية التي تسعى إلى حماية سيادتها الرقمية والحد من هيمنة الشركات التكنولوجية الاحتكارية، وتدعم هذه الدول المطالبة باعتماده من الأمم المتحدة بوصفه إضافة مكملة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة، بما يوسع منظومة حقوق الإنسان لتشمل الحقوق والعدالة الرقمية بصورة أكثر وضوحاً وشمولاً.

ويشكل هذا التأييد خطوة مهمة نحو الاعتراف الدولي بهذه الحقوق وتطوير ضمانات قانونية ملزمة لحمايتها، مع بقاء الاعتماد الرسمي للإعلان هدفاً نضالياً يتطلب استمرار الضغط الجماهيري والتعاون الدولي وتغيير موازين القوى.

النساء شريكات في بناء التكنولوجيا وإدارتها. ويتغير موقع النساء داخل هذا المشروع بصورة تدريجية وملموسة. فيصبح التوجه نحو المناصفة في فرق التصميم والتطوير ومواقع القرار هدفاً معلناً تعمل مشاريع الأممية على تحقيقه، ويتحول التدقيق الجندري إلى ممارسة منتظمة في بناء الأدوات الرقمية وتقييمها. وتكون برامج التأهيل التقني قد ساعدت على إعداد دفعات من المهندسات والمبرمجات والباحثات اللواتي يشاركن في مواقع التطوير والقرار داخل المختبرات والتعاونيات.

وتكون آليات حماية الناشطات قد اكتسبت خبرات عملية من التعامل مع حالات حقيقية، فأصبح التضامن معهن أكثر تنظيماً وسرعة، عوضاً عن الاكتفاء بردود الأفعال المتفرقة. والأثر الأعمق أن المنظمات النسوية المستقلة تصبح شريكاً أصيلاً في تصميم التكنولوجيا وإدارتها، فتتحول العدالة الجندرية من مطلب يطرح بعد إنتاج الأدوات إلى مبدأ حاضر في بنائها منذ البداية.

أنظمة ذكاء اصطناعي تعاونية. وتكون مشاريع الذكاء الاصطناعي قد دخلت بدورها مرحلة أكثر تقدماً. فما بدأ لجاناً وورش عمل تتابع التطورات وتصوغ المواقف يمكن أن يتطور، بعد خمس سنوات، إلى نماذج وأدوات مفتوحة المصدر يجري بناؤها بصورة تعاونية بين مختبرات الأممية وشبكة كفاءاتها التقنية ومجتمعات البرمجيات الحرة والجامعات والمؤسسات البحثية المتعاونة معها. وتختلف هذه النماذج عن البدائل الاحتكارية في أساليب تطويرها وإدارتها، من خلال توثيق مصادر بيانات التدريب وإتاحتها للتدقيق بالقدر الذي تسمح به حقوق الخصوصية والملكية الفكرية، ونشر معايير واضحة لما تفعله الأنظمة وحدود استخدامها، وتوثيق المساهمات والقرارات الأساسية التي توجه تطويرها.

وتخضع هذه الأنظمة في تشغيلها وتطويرها لرقابة مجتمعية وحقوقية ديمقراطية، من خلال هيئات تضم ممثلين وممثلات عن النقابات والمنظمات الحقوقية والنسوية والمجتمعات التي تستخدم فيها هذه الأدوات. وتراجع هذه الهيئات أداء الأنظمة بصورة دورية، وترصد ما قد تعيد إنتاجه من تمييز أو انتهاكات، وتملك صلاحيات واضحة لتعليق استخدام الأدوات التي تخالف المبادئ المتفق عليها. وتركز هذه النماذج على تنمية القدرات العقلية والإبداعية للبشر وتوسيع إمكانياتهم، بوصفها أدوات مساعدة تخضع للقرار الإنساني والمصلحة الاجتماعية، عوضاً عن أن تحل محل الإنسان أو تخضعه لمنطق الربح والمراقبة. وهذا ما يمنح الملكية الاجتماعية للتكنولوجيا مضموناً فعلياً يتجاوز مجرد إتاحة الشيفرة أو تغيير شكل الإدارة.

أمميات جديدة في ميادين أخرى. ويمتد أثر هذا التعاون إلى ما هو أبعد من الميدان الرقمي. فالثقة التي تبنى من خلال العمل المشترك يمكن أن تنتقل من قضية إلى أخرى، والشبكات اليسارية التي تتعلم التنسيق عبر الحدود في مجال محدد تكتشف إمكانيات توسيع هذا التعاون إلى مجالات أخرى.

وهكذا قد تتشكل خلال هذه السنوات أطر أممية جديدة أو تتعزز أطر قائمة في ميادين كان التنسيق فيها محدوداً أو متعثراً، مثل التعاون الأممي في مواجهة أزمة المناخ، وشبكات حقوق العمال

والعاملات التي تواجه الشركات العابرة للقارات على امتداد سلاسل إنتاجها، وأطر نسوية أممية تناضل من أجل المساواة الكاملة، ومبادرات مشتركة في قضايا الهجرة واللجوء ومناهضة الحروب والتسلح.

ويمكن لهذه الأطر أن تتكامل وتتبادل الخبرات والموارد، فتسهم التجربة الرقمية في استعادة إحدى أهم تقاليد اليسار التاريخية، وهي العمل الأممي المشترك الذي يجمع بين النضال المحلي والتضامن العابر للحدود، ويحترم الاختلافات الفكرية والتنظيمية دون أن يجعلها عائقاً أمام التعاون.

من المعرفة الرقمية إلى الوعي الطبقي، وعي جماهيري متحول. ويبقى الأثر الأعمق والأبعد مدى هو تطور الوعي الجماهيري، أكثر من أي إنجاز تقني منفرد. فالعاملات والعمال والمزارعون والمزارعات والشباب والنساء الذين يشاركون في المنصات التعليمية وتجارب التواصل التقدمي يمكن أن يكتسبوا وعياً حقوقياً رقمياً أوسع، وقدرة أكبر على فهم علاقات السيطرة والاستغلال التي تعمل من خلالها التكنولوجيا الرأسمالية.

فالعاملة التي تدرك أن الخوارزمية المستخدمة في تقييم إنتاجيتها يمكن مساءلتها والاعتراض على قراراتها وفق الضمانات القانونية المتاحة، والمستخدمون والمستخدمات الذين يعرفون حقوقهم في مواجهة القرارات التعسفية للمنصات، يصبحون أكثر قدرة على الدفاع عن مصالحهم والمطالبة بحقوقهم، حتى إن لم يكونوا منخرطين في التنظيمات اليسارية. وهذا التحول في الوعي الجماهيري هو من أكثر آثار الأممية اليسارية الرقمية قابلية للاستمرار والانتشار، لأنه لا يرتبط بخادم يمكن حجبه أو حساب يمكن إغلاقه، وإنما بمعرفة وخبرة جماعية تتراكم في وعي الناس وممارساتهم، وتعزز رفضهم التحول إلى مجرد مصادر للبيانات والربح أو أقنان رقميين صامتين.

أفق عملي ممكن ومفتوح للنقاش. وهذه الصورة احتمال مفتوح، وقراءة استشرافية لما يمكن أن يحدث حين تلتقي المبادرات وتتراكم جهودها، وليست وعداً بالإنجاز أو جدولاً زمنياً ملزماً. وقد تسير بعض المسارات أبطأ مما ورد هنا، وقد يتعثر بعضها ويتقدم غيرها بصورة غير متوقعة، وقد تفرض التطورات السياسية والتقنية والاقتصادية ترتيباً مختلفاً للأولويات.

والثابت أن كثيراً من هذه الخطوات يمكن البدء به اليوم، بالموارد والكفاءات والخبرات الموجودة بالفعل، وأن تطورها إلى أممية يسارية رقمية واسعة يتوقف على الإرادة الجماعية والتنظيم والتنسيق والمثابرة، وعلى موازين القوى التي يعمل اليسار على تغييرها. وهذه الصورة مطروحة للنقاش والإضافة والنقد والتصحيح، باعتبارها أفقاً عملياً ممكناً يتطور مع التجربة والنضال الجماعي.

13. خاتمة: الأممية اليسارية الرقمية، ضرورة اللحظة الراهنة

ثمن التأخر في تحقيق الاستقلال الرقمي. ينطلق هذا الفصل من واقع الصراع القائم اليوم، ومن وقائع ملموسة تكشف حجم التحديات التي يواجهها اليسار، منصات رأسمالية كبرى، يتبنى بعض

مالكيها وإداراتها توجهات يمينية متطرفة، تمتلك القدرة على التأثير في موازين القوى الانتخابية وتعزيز فرص طرف على حساب آخر، وعقوبات رقمية أضعفت عمل مؤسسة قضائية دولية خلال أيام معدودة. ومن هاتين الواقعتين تتبلور خلاصة أساسية، وهي أن الاستقلالية الرقمية أصبحت الركيزة الخامسة لأي مشروع يساري، إلى جانب استقلاليته السياسية والإعلامية والتنظيمية والمالية. فمن يفتقد هذه الركيزة يترك جزءاً أساسياً من قدرته على العمل والتنظيم والتواصل تحت سيطرة خصمه الطبقي، ويضع مفتاح تعطيله في يده.

لماذا نحتاج إلى أممية يسارية رقمية؟ فالرأسمالية الرقمية التي نواجهها عابرة للحدود، وتعمل بمنطق عالمي متكامل، كما أن بناء بدائل تقدمية للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يتجاوز بطبيعته قدرة أي تنظيم يساري منفرد. والرأسمالية الرقمية نفسها تقدم درساً مهماً في هذا المجال، فرغم الصراعات التنافسية الحادة بين شركاتها الكبرى، فإنها تتلاقى في الدفاع عن المصالح الطبقية العامة لرأس المال الرقمي.

وهذا التلاقي حول المصالح الطبقية الجوهرية، يجعل مواجهتها تتطلب استجابة أممية منظمة وقادرة على العمل بالمستوى العالمي نفسه. والتاريخ يعلمنا أن الأمميات اليسارية نشأت حين أدرك المنخرطون فيها أن ما يجمعهم من مصالح وأهداف نضالية أكبر مما يفرقهم، دون أن ينتظروا الاتفاق على جميع التفاصيل أو تجاوز كل الاختلافات الفكرية والتنظيمية.

ما الأممية اليسارية الرقمية عملياً؟ الأممية اليسارية الرقمية في جوهرها شبكة تعاون عالمي لإنتاج التكنولوجيا التقدمية وتطويرها وإدارتها خارج منطق الربح والاحتكار الرأسمالي، وهي أوسع من أي وحدة تنظيمية مركزية. وما نحتاجه هو تحالفات عملية ومرنة عابرة للحدود، تجمع الأحزاب والتنظيمات اليسارية والتقدمية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات الحقوقية والنسوية والكفاءات التقنية المستقلة حول مشاريع رقمية محددة، مع الاحتفاظ باستقلالية كل طرف، ودون انتظار تحقيق وحدة فكرية أو تنظيمية شاملة. تحالفات تبني منصات مفتوحة المصدر، وتطور أدوات ذكاء اصطناعي في خدمة الجماهير، وتحمي الناشطين والناشطات من المراقبة والقمع الرقمي، وتوفر إمكانيات جديدة للتنظيم والتضامن والعمل المشترك.

التجديد المحلي والاستقلالية شرطان للبناء الأممي. تقوم الأممية اليسارية الرقمية على أرضية يبنيها كل تنظيم يساري في بلده، وهي التجديد الفكري والتنظيمي الذي خصص له الفصل السابق، من خلال تطوير اليسار القائم فكرياً وتنظيمياً وتقنياً، ليصبح أكثر قدرة على خوض الصراع في ميادينه الجديدة، مع الحفاظ على القيم التي شكلت جوهره عبر التاريخ.

والأممية اليسارية الرقمية هي الامتداد العابر للحدود لهذا التجديد، وليست بديلاً عنه. ويسند هذه الأرضية شرطان أساسيان تناولهما هذا الفصل، موارد مستقلة تحمي القرار السياسي والتنظيمي من

الضغوط والابتزاز، ونضال قانوني وتشريعي مستمر يحمي الحقوق الرقمية ويحد من هيمنة الشركات الاحتكارية، ويوفر ظروفاً أفضل لبناء البدائل التقدمية المستقلة.

المعرفة التقنية أداة للنضال والتحرر. فبناء كفاءات وقدرات تقنية يسارية أصبح ضرورة نضالية ملحة في مواجهة الهيمنة الرقمية للرأسمالية والشركات الاحتكارية الكبرى، ولم يعد مجرد مشروع تعليمي جانبي. وهذا التحدي يحتاج إلى إرادة سياسية وتنظيمية حقيقية تدمج التكنولوجيا والمعرفة التقنية في صلب أدوات الصراع الطبقي.

كما أن امتلاك المعرفة التقنية تجاوز حدود المهارة الفردية، وأصبح أداة مقاومة جماعية ووسيلة للتحرر من أنماط جديدة من الاستغلال والسيطرة التي تعيد الرأسمالية الرقمية إنتاجها بوسائل أكثر تعقيداً واتساعاً وتأثيراً. ومهما بلغت هذه الكفاءات من التطور، فإن إمكانياتها تبقى محدودة نسبياً حين تعمل بصورة منفردة داخل كل بلد، بينما يمنحها التعاون الأممي قدرة أوسع على التأثير. فما يندر في بلد قد يتوفر في آخر، والتنسيق والعمل المشترك هما ما يحولان الندرة المحلية إلى وفرة أممية.

ومسارها تراكمي: من المبادرات المتفرقة إلى قوة أممية منظمة. فاختلال موازين القوى الراهنة لا يلغي إمكانية بناء البدائل الرقمية التقدمية، وإنما يجعل من الضروري البدء بمبادرات محدودة تتوسع وتتطور تدريجياً، كما عرضت المقترحات العشرون والصورة الاستشرافية للسنوات الخمس. ويمكن لهذه المبادرات أن تتحول إلى مشروع أممي مؤثر حين تقرر القوى اليسارية والتقدمية حول العالم، رغم اختلافاتها الفكرية والتنظيمية، أن تبني معاً ما يصعب على أي منها بناؤه بصورة منفردة. فمن خلال هذا التلاقي والتراكم تتحول المشاريع التقنية والتحررية المتفرقة إلى قدرة جماعية منظمة، تستطيع مواجهة الرأسمالية الرقمية، وتطوير بدائل مستقلة تخدم مصالح الجماهير.

وعائد ذلك على الأرض: التعاون الأممي يعزز النضال الجماهيري. وينعكس هذا كله في نهاية المطاف على النضال الجماهيري، ويعزز قدرته على التنظيم والتأثير. وقد تناول الفصل السابق أمثلة على ما يضيفه الربط بين العمل الرقمي والنضال الميداني داخل البلد الواحد، وما يضيفه البعد الأممي إلى هذا الترابط هو توسيع نطاقه وإمكانياته. فالتظاهرة التي تغطيها شبكات تواصل مستقلة عن منطق الاحتكار والتحكم الخوارزمي في الانتشار، يمكن أن تصل صورتها ورسالتها إلى جماهير أوسع داخل البلد وخارجه.

نحو الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الرقمي، من الممكن الآن إلى المطلوب في الأفق الأبعد، بطرح عقلاني يربط الممكن اليومي بالهدف الاشتراكي. وتبقى هذه الخطوات كلها، على أهميتها، حلقات مترابطة في مسار يتجه نحو هدف أبعد، هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الرقمي، من البيانات والخوارزميات ونماذج الذكاء الاصطناعي إلى المنصات ومراكز البيانات وشبكات الاتصال، بوصفها جزءاً من الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في مجتمع اشتراكي ديمقراطي وإنساني. فالاستقلالية الرقمية، والنضال التشريعي، وبناء البدائل التقنية، والتعاون الأممي، ليست أهدافاً

منفصلة عن مشروع التحرر الاشتراكي الشامل، وإنما أدوات ومسارات نضالية تسهم في تغيير علاقات الملكية والسيطرة، ووضع التكنولوجيا تحت إدارة ورقابة ديمقراطية مجتمعية تخدم مصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير.

وهنا يحضر التمييز الذي طرحته في الفصل الأول بين «ما هو مطلوب» و«ما هو ممكن الآن». فالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الرقمي هي المطلوب في الأفق الأبعد، أما الممكن اليوم فهو ما تسمح به موازين القوى القائمة من خطوات ملموسة وقابلة للتحقيق، كالتي عرضتها المقترحات العشرون في هذا الفصل. والطرح العقلاني يقتضي ألا يتحول الهدف البعيد إلى شعار يعفي من العمل الآن، وألا تتحول الخطوات الممكنة إلى سقف نهائي يغيب معه الأفق الاشتراكي. فالمطلوب يحدد الاتجاه، والممكن يحدد الخطوة التالية، وكل خطوة ممكنة اليوم تقرّب المسافة نحو المطلوب غداً.

فالتكنولوجيا التي تنتج اليوم بفضل عمل ملايين البشر وبياناتهم ومعارفهم وإبداعهم، ثم تتركز ملكيتها وعوائدها في أيدي حفنة من الشركات الرأسمالية الاحتكارية والدول الكبرى، يمكن أن تتحول في ظل الملكية الجماعية والإدارة الديمقراطية إلى ثروة اجتماعية مشتركة تخدم الإنسان، وتساهم في تحريره من الاستغلال والعمل المضني والفقر والأمراض، وتوسع إمكانيات المعرفة والإبداع والمساواة. وعندها لا تعود التكنولوجيا أداة لتعميق الفوارق الطبقية وتعزيز سلطة رأس المال، وإنما تصبح إحدى الوسائل الأساسية لبناء مجتمع أكثر حرية وعدالة وإنسانية.

الفصل الثالث: نصوص في معركة التحرير الرقمي

مدخل الفصل

يأتي هذا الفصل بعد عرض مشروع اليسار الرقمي والأممية اليسارية الرقمية، ليضع بين يدي القارئ والقارئة نصوصا مستقلة كتبت في سياقات مختلفة، وتتناول آليات السيطرة الرأسمالية الرقمية، ومخاطر الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وأشكال القمع والمقاومة.

فبعد صدور كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي» بأشهر قليلة، وجدت أن الواقع ربما تجاوز الكتاب. فما حذر منه تحقق بسرعة أكبر مما توقعته، وبأشكال أشد مما رسمته صفحاته، في حين بقيت أطروحاته ومنهجيته قائمة وتحتاج إلى استكمال. وهذا الإحساس، أن تجد كتابتك تلهث خلف موضوعها بعد أن كانت تستبقه، هو ما جعلني أمضي في الكتابة بأسئلة أكثر إلحاحاً وبحث أعمق عن البدائل، فجاءت هذه النصوص امتداداً لما طرحته هناك وتطويراً له.

وقد كتبت هذه النصوص خلال السنة والنصف التي تلت صدور ذلك الكتاب، وهي نصوص قائمة بذاتها، أبقيتها كما نشرت أول مرة، محتفظة باستقلالها وتاريخها وسياق نشرها. كتب كل نص منها في لحظته، تحت ضغط واقعة أو تحول ملموس فرض إعادة التفكير.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل نص من هذه النصوص كتب ليقرأ مستقلاً. فقد نشر كل واحد منها إلكترونياً في وقته الخاص وسياقه الخاص، وعلى منابر مختلفة، وأمام جمهور لم يكن بالضرورة قد قرأ ما سبقه. ولأن النشر الرقمي يترك للقارئ والقارئة حرية كاملة في أن يقرأ مقالاً واحداً أو ينتقي اثنين أو يقرأ النصوص كلها بالتتابع، كان لا بد لكل نص أن يحمل معه ما يكفي من التعريف بالمفاهيم الأساسية ليقف على قدميه وحده.

لذلك سيلاحظ من يقرأ الفصل كاملاً تكراراً في بعض المفاهيم والأفكار والأمثلة بين مقال وآخر، وهو تكرار ناتج عن تباعد أوقات النشر وعن استقلال كل نص عن سواه. أبقيت عليه عن قصد ولم أحذفه، حفاظا على اكتمال كل نص كما نشر أول مرة، ولأن العودة إلى فكرة مركزية من زاوية جديدة وفي سياق مختلف تعمقها ولا تستنسخها. ومن يقرأ الفصل دفعة واحدة يستطيع ببساطة أن يتجاوز الفقرات التعريفية التي صار يعرفها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه النصوص تجاوزت نطاق الفضاءات الإنكليزية والعربية والكردية، إذ ترجمت مقالاتي الأخيرة إلى عشرات اللغات، ونشرت في منابر يسارية وتقدمية متعددة، ووصلت إلى قراء وقارئات في سياقات لغوية وثقافية متباينة، يجمعنا بهم السؤال ذاته.

وأسجل هذا لأنه يقول شيئاً عن طبيعة المسألة نفسها، فالرأسمالية الرقمية مشكلة عالمية تتجاوز الحدود المحلية والإقليمية، ومناهضتها عابرة للحدود واللغات، والحاجة إلى بديل يساري لها تطرح في الهند وتشيلي والمجر والعراق وماليزيا بالصيغة ذاتها التي تطرح بها في موسكو وبرلين ولندن وبكين. وفي هذا التلقي العابر للقارات ما يؤكد أطروحة مركزية في هذا الكتاب، وهي أن الرأسمالية الرقمية التي نواجهها تعمل على مستوى عالمي، وأن جبهة مواجهتها يجب أن تكون أممية بالضرورة.

القنبلة الصامتة، الذكاء الاصطناعي وتفكيك العقل البشري

من العبودية الرقمية إلى سلاح في خدمة رأس المال واليمين المتطرف أم أداة للتحرر؟

نُشر في **12 أيلول/سبتمبر 2026**

الوجه الصاخب والوجه الصامت لخطر واحد

ما نشهده اليوم ليس هيمنة روبوتات على البشر كما تخيلتها السينما في أفلام كثيرة، وإنما نموذج آخر من السيطرة الرقمية، قائم على الأتمتة وتوظيف الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في إدارة جوانب كبيرة ومتزايدة من الحياة اليومية، حيث تصبح المجتمعات أكثر خضوعا لأنظمة وشركات وآلات ذكية. لكن فقدان السيطرة على هذه الأنظمة ليس سوى الوجه الصاخب لهذا الخطر، فهو يتطور بشكل سريع نتيجة المنافسة بين الدول الكبرى والشركات الرأسمالية الاحتكارية، بحيث يتعذر على القوانين والمجتمع والهيئات التعليمية مواكبته. وهنا يكمن جوهر المسألة، فالخطر لا يقف عند احتمال خروج هذه الأنظمة عن السيطرة، ذلك أن تطويرها يجري داخل علاقات ملكية ومنافسة رأسمالية شرسة تجعل هذا الخروج أرجح وتضاعف كلفته على الناس. أما وجهه الأخطر فأهدأ بكثير، إذ يسهم الذكاء الاصطناعي، في ظل البنية الرأسمالية التي تطوره وتوجه استخداماته، في تشكيل وعي مليارات البشر وتوجيه انتباههم وسلوكهم بما يخدم منطق النموذج الرأسمالي. كما أن المنافسة بين الاحتكارات الرأسمالية الرقمية والدول الكبرى، في غياب قيود وقوانين فعالة، من الممكن أن تلحق أفدح الأضرار بالعقل البشري، وقد تحول الذكاء الاصطناعي إلى سلاح دمار شامل إذا استمر تطويره ونشره بهذا التسارع المفرط ومن دون ضوابط كافية.

ولم تعد هذه المخاوف تصدر عن النقاد وحدهم، ففي مناسبات مختلفة، ومنها ما كشفته مجلة TIME من خروج أحد أنظمة الذكاء الاصطناعي عن السيطرة وهجومه على أنظمة أخرى، وبعدها بأيام وقع ما يقارب 1400 مهندس ومهندسة في شركات الذكاء الاصطناعي الكبرى عريضة مشتركة تطالب بتطوير أدوات تقنية وآليات حوكمة دولية لضبط وتيرة تطوره. ولم تكن هذه العريضة حالة معزولة، إذ تتوالى تحذيرات الباحثين والباحثات في هذا الحقل من أن التطوير المتسارع قد ينفلت من أي سيطرة بشرية.

فقد حذر التقرير الدولي لسلامة الذكاء الاصطناعي، الذي أعده أكثر من مئة خبير وخبيرة بدعم من أكثر من ثلاثين دولة ومنظمة دولية، من أن النماذج باتت تميز بين بيئة الاختبار والاستخدام الواقعي وتلتف على آليات التقييم، بما يسمح لقدرات خطرة بأن تمر من دون أن تكتشف، ومن أن وكلاء الذكاء الاصطناعي يرفعون منسوب الخطر لأنهم يتصرفون بشكل مستقل يصعب معه تدخل البشر قبل وقوع الضرر، وهناك مخاطر كبيرة في أن تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي نفسها بنفسها وتخرج عن السيطرة، ويكون لها في إدارة البشر والتحكم بهم دور أكبر مما هو مخطط له. ووقع

عشرات الآلاف، ومن بينهم كبار علماء هذا المجال، بيانا دوليا يطالب بحظر تطوير «الذكاء الخارق» إلى حين توافر إجماع علمي على إمكانية إنجازه بأمان وتحت السيطرة، وقبول مجتمعي واسع به، فيما استقال باحثون من شركات رقمية كبرى احتجاجا على مسار تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي وأولوياته.

ولا ينكر أحد ما يقدمه الذكاء الاصطناعي من إمكانات هائلة، فهو يختصر سنوات من البحث في اكتشاف الأدوية، ويفك بنية البروتينات التي استعصت على العلماء عقودا، ويرفع دقة تشخيص الأمراض ويتيح كشفها في مراحل مبكرة تنقذ حياة الناس، ويحاكي تغيرات المناخ ويحذر من كوارثها قبل وقوعها، ويكسر الحواجز اللغوية بالترجمة فيضع المعرفة في متناول من حرموا منها طويلاً، ويسهل حياتهم اليومية والمهنية، ويفتح أبواباً لخدمات كثيرة قد تحل إشكالات عويصة تواجه البشرية. وهذه المكاسب ذاتها هي ما يجعل السؤال أشد إلحاحاً، فالمقال لا يجادل في هذه القدرات، إنما في من يملكها ومن يوجهها ولمصلحة من تعمل وكيف توظف.

وقبل المضي في التحليل، من الضروري التمييز بين ثلاث طبقات يجري الخلط بينها عادة. الأولى «خوارزميات الترتيب والتوصية» التي تقرر ما يظهر أمامنا وما يحجب عنا. والثانية «المنصات الرقمية» ونموذج أعمالها القائم على اقتصاد الانتباه، أي تحويل وقت المستخدمين والمستخدمات وبياناتهم إلى ربح. والثالثة «أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي» التي تنوب عن الإنسان في الكتابة والتحليل واتخاذ القرار. ولكل طبقة آلياتها وآثارها التي تختلف عن الأخرى، غير أن الطبقات الثلاث تتشابك اليوم في يد الشركات الاحتكارية الرأسمالية ذاتها، وتخضع لمنطق تراكم واحد. ويزيد من تشابكها أن الذكاء الاصطناعي بات يدير الثلاث معاً، فخوارزميات الترتيب والتوصية صارت نماذج ذكاء اصطناعي، ونموذج أعمال المنصات يدار به في استهداف المستخدمين والمستخدمات وقياس سلوكهم والتنبؤ به، والأدوات التوليدية هي الذكاء الاصطناعي نفسه. ولهذا أراها مترابطة إلى حد بعيد، ويصير الفصل بينها تحليليا أكثر منه واقعياً، وهذا ما يجعل قراءتها معاً ضرورة معرفية.

توجيه الوعي لتعزيز الثقافة الرأسمالية النيوليبرالية

إلى جانب استخدام الذكاء الاصطناعي لتعظيم الأرباح وترسيخ السيطرة الاقتصادية والسياسية والقمع الرقمي، تُوظَّف هذه التكنولوجيا منهجياً لتشكيل وعي الأفراد وتوجيهه، بهدف تعزيز الثقافة الرأسمالية والقيم النيوليبرالية، فمن خلال تحليل البيانات وسلوك المستخدمين والمستخدمات، تتحكم خوارزميات الترتيب والتوصية في المحتوى المعروض عبر المنصات، وتُصمَّم لتغذية الأفراد بما يخدم الرؤية الرأسمالية وسياساتها.

وقد بات هذا الاتجاه راسخا مع توسع هذه المنصات، فوفقا لما ورد في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، بات نحو ثلاثة أرباع سكان العالم مستخدمين للإنترنت، بزيادة تفوق 240 مليون مستخدم خلال عام واحد. ويعود هذا التوسع جزئياً إلى سعي الشركات الاحتكارية والدول الكبرى لإيصال

الإنترنت إلى كل بقاع العالم، وخاصة دول الجنوب، **حتى في مناطق تفتقر إلى الماء النقي والكهرباء والخدمات الأساسية، لأن أولوية الاستثمار تتجه إلى ما يوسع السوق قبل ما يسد حاجات الناس، بهدف تعظيم الأرباح وتعزيز الهيمنة واستعمارها رقمياً.** ولا يعني هذا بالضرورة أن كل هؤلاء المستخدمين والمستخدمات واقعون بالدرجة نفسها تحت تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لكنه يوسع القاعدة المادية التي تعمل عليها هذه المنظومة.

تدفع بنية الملكية الرأسمالية ونماذج الربح الخوارزميات إلى إعطاء الأولوية للمحتوى الذي يخدم مصالح السوق والشركات الاحتكارية، فتتحول الخوارزميات إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة الثقافية للرأسمالية. ومن خلال هذه الآلية، يجري توجيه الوعي الجماعي تدريجياً نحو تقبل هذه القيم بوصفها طبيعية وحتمية، بأسلوب ناعم وتدريجي وغير محسوس، إلى حد أن معظم مستخدمي ومستخدمات هذه التطبيقات، بمن فيهم قطاعات من أصحاب الفكر اليساري، ينظرون إليها باعتبارها أدوات محايدة. وبهذا تسهم هذه المنظومة في تكريس الهيمنة الرأسمالية، وتعزيز خضوع الجماهير للنظام القائم، وتهميش البدائل اليسارية والتقدمية، بما قد يهدد وعي الأجيال القادمة وقدرتها على التفكير النقدي والتنظيم من أجل التغيير.

تفكيك المهارات البشرية والإدمان الرقمي وتعميق الاغتراب

وهذا التهديد يمتد أيضاً إلى تفكيك ملكات الفرد الذهنية، وهنا تنتقل المسألة من طبقة الخوارزميات التي توجه ما نراه إلى طبقة أدوات الذكاء الاصطناعي التي تنوب عنا في التفكير ذاته. فرغم الترويج للذكاء الاصطناعي على أنه وسيلة لتسهيل الحياة وزيادة الإنتاجية، تشير دراسات علمية إلى أن الاعتماد غير المدروس عليه يرتبط بتعميق الوعي السطحي وإضعاف المهارات البشرية. فبحسب دراسة أجراها باحثون في معهد ماساتشوستس، يقلل الاعتماد على أدوات الكتابة بالذكاء الاصطناعي النشاط الدماغي، ويضعف الذاكرة والإحساس بملكية الأفكار، وأطلق الباحثون على هذه الظاهرة اسم «الدين المعرفي»، أي أن الإنسان يقترض قدرته الذهنية من المستقبل مقابل راحة اللحظة.

وفي السياق ذاته، وجدت دراسة نُشرت في مجلةSocieties أن الاستخدام المتكرر لأدوات الذكاء الاصطناعي يرتبط بضعف في التفكير النقدي عبر آلية «التفريغ المعرفي»، أي إحالة مهام التذكر والتحليل إلى الأجهزة بدل القيام بها ذهنيا، وخاصة بين الشباب، أي من الممكن أن ينشأ الجيل الجديد أقل قدرة على التحليل المستقل. وأشارت دراسة أجراها باحثون في جامعة كاليفورنيا، اعتماداً على بيانات أكثر من ستة آلاف طفل ضمن مشروع لتطور دماغ المراهقين، إلى أن الأطفال الأكثر استخداماً لوسائل التواصل الاجتماعي يسجلون تراجعاً واضحاً في القراءة والمفردات والذاكرة كلما طالت مدة تصفحهم. والدراسة تخص وسائل التواصل تحديداً، غير أن الآلية التي ترصدها، أي إحالة الجهد الذهني إلى الشاشة، هي ذاتها التي تشتغل في أدوات الذكاء الاصطناعي بصورة أعمق، لأنها تتولى مهمة التفكير نفسها.

ولا يقتصر الأمر على المختبرات، فقد جاءت نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (بيسا) المنشورة في الثامن من أيلول/سبتمبر 2026 لتنقل المشهد إلى مستوى أنظمة تعليمية بأكملها. ففي الدنمارك سجل طلبة المدارس أسوأ نتائجهم على الإطلاق، بتراجع في التحصيل الدراسي يعادل سنة دراسية كاملة ضائعة، ووصفته الحكومة بأنه أزمة تعليمية خطيرة يفوق حجمها كل ما كان متوقعا، وجاء هذا التراجع متزامنا مع توسع كبير في استخدام الأجهزة الرقمية والذكاء الاصطناعي داخل الصفوف، وإن كانت العلاقة السببية أعقد من أن تُختزل بعامل واحد. والصورة ذاتها تتكرر في 43 دولة تراجع فيها التحصيل الدراسي بشكل كبير، وتجد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتباطاً بين هذا الانحدار وازدياد وقت الشاشات واستخدام الذكاء الاصطناعي وتراجع القراءة الحرة، محذرة من أن أشد ما فيه خطورة تراجع المهارات الأكثر أهمية في عصر الذكاء الاصطناعي نفسه، أي تقييم المعلومات والربط بين مصادر متعددة والتحليل والتفكير النقدي.

وهذا التراجع ليس أثراً جانبيا عارضا، فخلفه الطبقة الثانية، أي نموذج ربح المنصات القائم على الإدمان الرقمي. فالمنصات والتطبيقات الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي ليست مجرد خدمات مجانية حباً بالمستخدمين والمستخدمات، وإنما أدوات تُستخدم بوعي لتعزيز التبعية السلوكية والفكرية، حيث تُستغل البيانات الضخمة لفهم دوافع الأفراد والتلاعب بها بما يخدم مصالح الشركات والدول الكبرى. وتستثمر الرأسمالية في تقنيات تُحفِّز السلوك الإدماني بطرق مختلفة لضمان التفاعل مع المنصات، فتتحول هذه العملية إلى حلقة مفرغة تُولِّد الأرباح على حساب الصحة النفسية والمستوى التعليمي، وخاصة لدى الأجيال الشابة.

وعلى هذا الأساس، يعاد إنتاج الاغتراب الإنساني رقمياً، حيث ينفصل الإنسان عن ملكاته العقلية والإبداعية، ويجد نفسه محاصراً ضمن منظومة تقنية تسلبه قدرته على الفعل والتفكير المستقل، كما كان العامل مغترباً عن منتوجه في الرأسمالية. وقد يتحول تدريجياً إلى كائن خاضع للخوارزميات التي توجه تفاعلاته اليومية، وتحدد له ما يقرأ ويشاهد وكيف يفكر وكيف يكتب ويتواصل، مما قد يعزز تبعيته لأنظمة وشركات ودول يسيطر عليها رأس المال وقوى الاستغلال والاستبداد.

نوع من العبودية الرقمية الطوعية وفقدان السيطرة

فإذا كان الإدمان الرقمي يفسر كيف يُستدرج الإنسان إلى هذه المنظومة، يبقى السؤال الأصعب: لماذا يقبلها وهو يشعر أنه يختار بحرية؟ وهذا الاستغلال النفسي ليس سوى مظهر لهيمنة طبقية تتعمق كلما تحول الذكاء الاصطناعي من أداة تكنولوجية إلى وسيلة لإعادة إنتاج أنماط السيطرة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية في ظل النظام الرأسمالي. وما يجعل هذه السيطرة أكثر خطورة هو طابعها الطوعي، حيث يُدفع الأفراد، بفعل التلاعب الخوارزمي وضغط استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل والحياة اليومية، إلى الانخراط في هذه «العبودية الرقمية» من دون إكراه، بوهم التحكم

والاختيار بينما تُوجَّه قراراتهم نحو مسارات مُعدّة سلفاً تخدم الرأسمالية وتضعف قدراتهم العقلية والفكرية والمهنية.

ويجري الترويج لهذا الانخراط بوصفه حرية فردية، فمن يستخدم هذه التطبيقات يفعل ذلك باختياره، ومن لا يعجبه الأمر فليغلق هاتفه. وعلى هذا الأساس يرفض الكثير من منظري الليبرالية الجديدة أي تدخل في السوق الرقمية وتعده وصاية على الأفراد ومصادرة لخياراتهم الشخصية. غير أن الحرية التي لا يملك صاحبها شروطها ليست حرية، فالفرد لم يختر الخوارزمية التي ترتب ما يراه، ولم يشارك في تصميم التطبيق الذي يفرضه عليه عمله ومدرسة أولاده ومصرفه ودوائر الدولة، ولم يستفت في نموذج الربح الذي يحول انتباهه ووقته وسلوكه إلى سلعة مربحة. إنها حرية الاختيار بين ما وضعه رأس المال أمامه، لا حرية تقرير ما يوضع أمامه أصلاً. وهنا يفترق الموقف اليساري عن الليبرالي، فالمسألة ليست حماية الفرد من نفسه، إنما انتزاع القرار في البنية الرقمية من يد من يملكها، وإخضاع تصميم الخوارزميات ومصادر البيانات ونماذج الربح لسلطة المجتمع ورقابته الديمقراطية. فالحرية الفعلية تبدأ حين يملك الناس شروط حياتهم جماعياً، لا حين يخيرون فرادى بين بدائل صنعت من دونهم.

وما يجري على مستوى الفرد يتكرر على مستوى البشرية كلها. فحين يتنازل الإنسان يوماً بعد يوم عن قراراته الصغيرة للخوارزميات، وهو يظن أنه حر ويختار، تتنازل المجتمعات بالتوازي عن قراراتها الكبرى لمنظومات رقمية لا تخضع لرقابتها ولا تعرف كيف تشتغل. وهكذا لم يعد خضوع البشرية لسيطرة الآلة مجرد افتراضات فلسفية، إذ أصبح أكثر واقعية في ظل تطورات الذكاء الاصطناعي وغياب ضوابط قانونية دولية ومحلية فعالة تنظم عمله، ومع تجاوزه حدوده البرمجية، قد يتحول إلى منظومة تتخذ قرارات مصيرية مستقلة، تُفرض على البشرية من دون رقابة بشرية حقيقية. ففي ظل الرأسمالية، يُطوَّر الذكاء الاصطناعي لخدمة تراكم رأس المال، ولمنطق المنافسة والهيمنة، مما يجعل فقدان السيطرة عليه احتمالاً حقيقياً وخطيراً، وقد يكون مدمرا. والسبب واحد في الحالتين، فغياب الملكية الجماعية والرقابة الجماهيرية الديمقراطية هو ما يجعل الفرد يفقد السيطرة على وعيه وقراره، وهو نفسه ما يجعل البشرية تفقد السيطرة على أخطر أداة صنعتها. فالعبودية الرقمية الطوعية وفقدان السيطرة وجهان لغياب واحد.

الذكاء الاصطناعي قد يتحول إلى سلاح دمار شامل

ولا تقل هذه الخطورة عن أي من الأشكال السابقة لخدمة رأس المال، ذلك أن التسابق المحموم بين الأقطاب الرأسمالية والدول الكبرى على السيطرة على الذكاء الاصطناعي، في غياب قواعد وتشريعات دولية ومحلية صارمة، يحمل بذور فقدان السيطرة وتحوله إلى أداة دمار شامل تهدد مستقبل العقل البشري، لا أجساد البشر وممتلكاتهم فقط.

وعلى المستوى العسكري، يتجسد هذا التسابق في سباق تسلح فعلي يشمل الأسلحة ذاتية القرار، والطائرات المسيرة المستقلة، والروبوتات القتالية، وأنظمة الاستهداف واتخاذ القرارات العسكرية في القتل والتدمير. ويحذر باحثون من احتمال انهيار هذه المنظومات عندما تنتقل من بيئة الاختبار إلى ظروف الحرب الواقعية، بما قد يؤدي إلى أخطاء وقرارات غير متوقعة وكوارث واسعة النطاق. وهذا الخطر ليس افتراضيا، فقد خرجت أنظمة ذكاء اصطناعي عن السيطرة في حالات معلنة وموثقة، ومنها سقوط أعداد كبيرة من المدنيين بأسلحة توجهها أنظمة ذكاء اصطناعي، وهو ما نعود إليه لاحقاً، ومن الممكن أن تكون هناك حالات أخرى لم يعلن عنها.

غير أن الدمار الذي قد ينتج عن الذكاء الاصطناعي لا يقف عند حدود الحرب والعمليات العسكرية، فله مستوى آخر أهدأ صوتا وأبعد أثراً. فالسلاح النووي ارتبط باستخدام عسكري مباشر ومكشوف نسبياً وخاضع لحسابات واتفاقيات دولية معلنة، وبقي خطره محصوراً في لحظة الانفجار وما يليها.

أما على مستوى الوعي، فالذكاء الاصطناعي يعمل بصمت ويتسلل إلى تفاصيل الحياة اليومية، إلى التعليم والعمل والإعلام والخدمات ومعظم مفاصل المجتمع، فيضعف المهارات البشرية، ويعمق الاعتماد على الأنظمة الرقمية، ويتراجع معه التفكير النقدي والاستقلال المعرفي، وتتوسع المراقبة والتلاعب بالسلوك. وهنا يصير الدمار أقل صخبا وأوسع انتشاراً، وتصبح العبودية الرقمية ذاتها شكلاً من أشكال أسلحة الدمار الشامل، لأنها لا تقتل الإنسان دفعة واحدة، وإنما تعيد تشكيل وعيه وقدراته وعلاقاته يوماً بعد يوم. فالمستويان وجهان لسلاح واحد، أحدهما يدمر الأجساد في لحظة، والآخر يفكك العقول على مهل.

وبالنظر إلى المستويين معاً، لا يكمن الخطر فقط في إنتاج أسلحة أكثر فتكا، وإنما أيضاً في إعادة تشكيل الإنسان والمجتمع عندما يكون تطوير الذكاء الاصطناعي وتوظيفه خاضعاً لمنطق الربح والمنافسة والاحتكار والسيطرة. فالذكاء الاصطناعي قد يهدد قدرة الإنسان على الفهم والاختيار والتحليل والتقرير، ويجعلها رهينة منظومات بنيت أساساً لخدمة المنافسة الجيوسياسية والربح وليس لخدمة الإنسان. ولهذا وقع مئات من كبار الباحثين في الذكاء الاصطناعي، من بينهم من ساهموا في بنائه، على بيان مقتضب يعتبر أن «الحد من مخاطر الانقراض الناجمة عن الذكاء الاصطناعي أولوية عالمية ينبغي أن تحظى بالمكانة نفسها التي تحظى بها مخاطر كبرى أخرى كالجوائح والحرب النووية».

فحين تتحول التكنولوجيا الأخطر في تاريخ البشرية إلى ورقة في يد التنافس الجيوسياسي والعسكري الرأسمالي بين الأقطاب الكبرى، من دون كوابح قانونية واجتماعية وديمقراطية حقيقية، فإن خطر فقدان السيطرة لا يعود تهديداً للوعي الفردي وحده، وإنما يصبح تهديداً لمستقبل المجتمع والإنسانية بأكملها.

الشركات الرقمية والذكاء الاصطناعي في خدمة اليمين المتطرف

لا يتوقف توظيف الذكاء الاصطناعي عند حدود خدمة رأس المال بمعناه الاقتصادي والثقافي العام، فهو يمتد إلى تحالف مباشر ومتصاعد بين كبرى الشركات الرقمية واليمين المتطرف والمشاريع العسكرية والقمعية حول العالم. ومن أوضح تجليات هذا التحالف البيان الذي نشرته شركة بالانتير تكنولوجيز في نيسان/أبريل 2026، والذي كتبت عنه في مقال سابق بوصفه تعبيراً عن «فاشية رقمية»، إذ يدعو صراحة إلى تركيز السلطة في يد أوليغارشية مالية وتقنية ترى في الديمقراطية الليبرالية عائقاً أمام هيمنتها، وإلى تجنيد مهندسي وادي السيليكون أخلاقياً في خدمة آلة الحرب والأمن. ويقف خلف هذا المشروع بيتر ثيل، المؤسس المشارك لبالانتير وأحد أبرز ممولي دونالد ترامب وجي دي فانس، وهو منظر تيار »التسارعية«، أي الدعوة إلى إطلاق التطور التقني من كل قيد مهما بلغت كلفته الاجتماعية.

وعلى الأرض، لا يبقى هذا التحالف حبيس الخطاب، فقد وقعت بالانتير، وفقاً لما أعلنته الشركة نفسها، شراكة استراتيجية مع «وزارة الدفاع الإسرائيلية» لتزويدها بأدوات «قتالية» بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب مشروع نيمبوس الذي تديره غوغل وأمازون، وأنظمة استهداف خوارزمية مثل لافندر والإنجيل، التي كشفت عنها تحقيقات صحفية وحولت القتل الجماعي في غزة إلى عملية حوسبة باردة تختصر حياة المدنيين إلى بيانات. وفي الولايات المتحدة نفسها، وبحسب ما وثقته منظمات حقوقية أمريكية، تزود بالانتير عبر منظومة ImmigrationOS إدارة الهجرة والجمارك ببيانات تسرع حملات الترحيل القسري وتتبع النشطاء والمحتجين، وهو ما دفع منظمتي العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش إلى إدانة تلك الشركات صراحة. هكذا يتحول القمع الرقمي، من أداة لضبط الوعي بأسلوب ناعم، إلى شريك فعلي في القتل والاعتقال والترحيل.

وعلى الصعيد الدولي، يقدم إيلون ماسك، مالك منصة إكس، النموذج الأوضح لتوظيف شركة رقمية مباشرة في خدمة اليمين المتطرف. فقد قدم دعماً كبيراً من خلال منصته إكس لقوى اليمين العنصري المتطرف في العالم، وآخرها انتخابات ولاية ساكسونيا أنهالت الألمانية في أيلول/سبتمبر 2026، ويتدخل بشكل فاعل في الانتخابات البرازيلية الآن، وقد وثقت دراسة لباحثي ألغوريتم ووتش كيف تحولت منصة إكس، بفعل ملكية ماسك ونفوذه المباشر عليها، إلى مضخم رئيسي لصوته وخطابه الداعم لليمين المتطرف في العالم. بهذا يكتمل مشهد الخوارزميات والذكاء الاصطناعي في خدمة رأس المال واليمين المتطرف معاً: من التوجيه الناعم للوعي إلى التحالف العلني مع أعتى المشاريع العسكرتارية والقمعية والعنصرية في العالم اليوم.

الذكاء الاصطناعي ساحة صراع طبقي ومعرفي

ورغم كل ما تقدم، من الخطأ السقوط في «حتمية تكنولوجية معكوسة» تجعل من الخوارزميات فاعلاً مستقلاً يصنع الوعي صناعة مباشرة، وكأن الرأسمالية تلد التقنية والتقنية تلد وعياً واحداً في

خط مستقيم. فالذكاء الاصطناعي ليس كياناً متجانسا في يد رأس المال وحده، فهو أيضاً ساحة صراع طبقي ومعرفي مفتوح. ففي الوقت الذي توظفه فيه بعض الشركات الرأسمالية الرقمية والدول في تعزيز الأرباح والقمع والاستهداف والقتل، يستخدمه باحثون وباحثات في علوم المناخ لمحاكاة التغيرات البيئية والتحذير من كوارثها، ويستخدمه الأطباء والطبيبات في علاج الأمراض، ويستعين به ناشطون وناشطات في ترجمة المحتوى الحقوقي وإيصال صوت الضحايا، وتستخدمه قوى اليسار ونقابات وحركات عمالية في تطوير النضال.

ولهذا التمييز سند تجريبي، فالأدلة ذاتها التي ترصد الضرر ترصد النفع حين تتغير الشروط، في التعليم الجامعي وفي المدارس وفي مواقع العمل، حيث يرتفع التحصيل وترتفع الإنتاجية حين يصمم النظام ليجعل المستخدم يشتغل بدل أن ينوب عنه، وحين يبقى الإشراف البشري والمجتمعي قائماً على العملية. وهذان الشرطان قرار اجتماعي، فمن يملك ويقرر هو من يحددهما. ويبقى السؤال الأهم: من المستفيد من هذه المكاسب؟ فارتفاع الإنتاجية يعني زيادة في فائض القيمة المنتزع من عمل شغيلات وشغيلة اليد والفكر، والذكاء الاصطناعي لا يلغي الاستغلال هنا، إنما يكثفه ويعمقه، لأنه ينتج القيمة ذاتها بعمل أقل ووقت أقل ويحول الفارق إلى أرباح. والسؤال إذن ليس هل ترتفع الإنتاجية، فهي ترتفع فعلاً، إنما إلى أين يذهب هذا الفائض: إلى أجور من ينتجونه وتقليص ساعات عملهم وتحسين شروطهم، أم إلى أرباح أرباب العمل الرأسماليين، والجواب ماثل أمامنا، إنها الجهة الثانية.

ويتخذ هذا كله أوضح صوره في ميدان العمل، حيث يقدم الذكاء الاصطناعي كائنا مستقلاً «يستولي» على الوظائف من تلقاء نفسه، وهذا غطاء أيديولوجي يخفي أن كل وظيفة تلغى قرار يتخذه مجلس إدارة، حتى إن كبار مالكي هذه التقنية يتحدثون عن استغناء قريب عن مهن كثيرة يعمل فيها عشرات الملايين. وحتى حيث لا يحل الذكاء الاصطناعي محل أحد، يكفي التلويح باحتماله لينضبط الجميع، فيقبل الشغيلة ساعات أطول وأجورا أدنى ومراقبة أدق خوفاً من الطرد. إنه جيش العمل الاحتياطي في صيغته الرقمية، يكفي رأس المال أن يبقيه ماثلا في الأفق ليضعف قدرة الطبقة العاملة على التفاوض والتنظيم والإضراب. والبطالة هنا ليست قدراً تقنياً، فهي قرار يتخذه رأس المال، والتقنية ذاتها التي تلغي وظيفة قادرة على تقليص يوم العمل مع بقاء الأجر وتوسيع وقت الراحة، لو كان القرار بيد من ينتجون القيمة. وهذا صراع طبقي بامتياز لا نتيجة تقنية محايدة.

وأيا كان الوجه الذي ننظر منه إلى هذه التقنية، ضرراً أم نفعا أم أرباحاً، فالجواب يعود في كل مرة إلى الجهة ذاتها: من يملك هو من يقرر. وليس هذا تكراراً عارضا، فالخوارزميات في جوهرها معادلات رياضية لا طبقة لها في ذاتها، تكتسب وظيفتها الاجتماعية والسياسية من علاقات الإنتاج التي تشتغل داخلها، ومن الجهة التي تملك البيانات ومعاملها ومراكز معالجتها وتقرر لأي غرض تشتغل ولمصلحة من.

وهنا يبرز التناقض الأساسي، فالذكاء الاصطناعي منتج اجتماعي بامتياز، بني على المعرفة البشرية المتراكمة وعلى عمل الملايين، غير أن ثماره تستحوذ عليها حفنة من الاحتكارات والدول بوصفها ملكية خاصة. إنه التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والاستحواذ الخاص على نتائجه، يعاد إنتاجه اليوم في أكثر قوى الإنتاج تطوراً في تاريخ البشرية. فالمشكلة الأساسية ليست في الآلة بذاتها بقدر ما هي في ملكية وسائل الإنتاج الرقمي والسيطرة عليها، وهذا ما ينقل المعركة من ميدان الشكوى من التكنولوجيا إلى ميدان الصراع الطبقي.

خلاصة ومهمات، نحو ذكاء اصطناعي في خدمة البشرية

إذا استمرت هذه الديناميكية من دون مواجهة جماعية قائمة على وعي يساري وتقدمي وحقوقي، ومن دون قوانين دولية ومحلية وتشريعات تضمن العدالة والشفافية الرقمية وتؤطرها وفق أطر اجتماعية وجماهيرية، فقد يتحوَّل الذكاء الاصطناعي تدريجياً من أداة في يد الرأسمالية إلى نظام يحل محل وظائف أساسية من العقل البشري تُدار عبره الحياة اليومية، وقد بدأ يتحقق ذلك فعلياً من خلال الاستخدام المفرط للتطبيقات الرقمية والذكاء الاصطناعي في معظم مفاصل الحياة اليومية المهنية والشخصية.

إن ما يواجهنا اليوم ليس قدراً تقنياً محتوماً، وإنما نتاج خيارات سياسية واقتصادية تخدم مصالح رأس المال، ويمكن مواجهته وإن كان ذلك صعبا. فالسيطرة على الذكاء الاصطناعي وضبط الخوارزميات وإخضاعها لرقابة ديمقراطية مسؤولية جماعية تتطلب عملاً وتنظيما يسارياً تقدمياً وحقوقيا على المستوى العالمي، وطرح بدائل رقمية مجتمعية وتشاركية تعيد للإنسان قدرته على التفكير المستقل والفعل الجماعي، وتجعل التطبيقات الرقمية أدوات مساعدة تخدم العقل البشري وليست بديلاً عنه.

ولتحقيق ذلك، لا بد من العمل على جعل البنية التحتية للبيانات خاضعة للمصلحة العامة وللإدارة الديمقراطية والمساءلة المجتمعية، وتحويل الخوارزميات من «صناديق سوداء» مغلقة إلى برمجيات مفتوحة المصدر قابلة للمراجعة الجماعية والتدقيق المستقل، وفرض الشفافية في تصميم النماذج وفي مصادر البيانات التي تدرب عليها، ودعم بدائل رقمية تعاونية يملكها المستخدمون والمستخدمات والعاملون والعاملات فيها. كما ينبغي توجيه هذه التكنولوجيا لخدمة حاجات المجتمع، والمساهمة في توزيع الثروة وتنظيم الإنتاج وعلاج الأمراض ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فمن دون هذه الآليات، تبقى الدعوة إلى القوانين والرقابة والتنظيم عامة وقاصرة، وتظل التكنولوجيا رهينة احتكار قلة من الشركات الرأسمالية الاحتكارية والقوى الكبرى. أما عبر الملكية والمساءلة المجتمعية والبدائل التعاونية، فيصبح ممكناً انتزاع الذكاء الاصطناعي من منطق الاحتكار والربح، وتحويله إلى ملك جماعي ووسيلة لتحرير الإنسان وخدمة البشرية، بدلاً من أن يتحول إلى أداة لاستعبادها.

اليسار ومعركة الخوارزميات

ضد خوارزميات الاستغلال، نحو ذكاء اصطناعي للجماهير

نُشر في 30 تموز/يوليو 2026

ملخص تنفيذي

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية تُستخدم وكأنها أي أداة أو تطبيق رقمي عادي. فهو يعيد الآن، في هذه اللحظة بالذات، تشكيل موازين القوى الطبقية والاقتصادية والسياسية والعسكرية على نطاق كوكبي، وبوتيرة تسبق بمراحل قدرة المنظومة التشريعية والسياسية على استيعابه أو التكيف مع تداعياته. ما كان يبدو قبل سنوات قليلة حديثاً عن أفق بعيد، صار اليوم واقعاً يحدد من يحصل على عمل ومن يُقصى، ومن تُستهدفه الطائرات المسيّرة ومن يُفلت، ومن تُتاح له المعرفة وكيف ومن تُحجب عنه.

والسؤال الجوهري الذي تحاول هذه الورقة الإجابة عنه ليس كيف يعمل الذكاء الاصطناعي؛ السؤال الحقيقي لمصلحة من يعمل، ومن يملك حق توجيهه وتحديد أولوياته، ومن يدفع ثمن انفلاته حين لا توجد قوانين وإرادة سياسية لتقييده.

تنطلق الورقة من حقيقة صريحة لا تقبل المراوغة: الذكاء الاصطناعي في شكله الراهن ليس أداة محايدة تنتظر من يحسن توظيفها؛ هو انعكاس دقيق وأمين لموازين القوى التي تموّله وتوجّهه وتحدد أولوياته. فالشركات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى تبنيه وفق منطق تعظيم الأرباح وتركيز الثروة في أيدي أقل، والقطاع العسكري يوظّفه لتعزيز قدرات الحرب والإخضاع واتخاذ قرارات القتل بصورة آلية متزايدة تتراجع فيها الرقابة البشرية باطراد، والأنظمة الاستبدادية والكثير من الدول الكبرى تستخدمه أداةً للمراقبة الشاملة والقمع الرقمي الممنهج لكل صوت معارض.

وما يجعل هذا الواقع أشد خطورة هو أن الفجوة بين من يملك هذه التكنولوجيا ومن يخضع لها تتسع بنفس الوتيرة التي تتسع بها قدراتها، أي أن كل تقدم تقني جديد يعني مزيداً من التمركز ومزيداً من الهيمنة ما لم تتدخل إرادة سياسية منظمة لقلب هذه المعادلة. وفي مواجهة هذا الواقع، تطرح الورقة رؤية يسارية تقدمية لإعادة توجيه هذه التكنولوجيا نحو خدمة الجماهير وتحقيق العدالة والمساواة.

أطرح هنا مجموعة محاور مترابطة تشكّل في مجموعها ملامح مشروع بديل، تشمل تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي مفتوحة المصدر بعيداً عن الهيمنة الاحتكارية وتوجيهها نحو أهداف تقدمية، وتوظيف التكنولوجيا في خدمة شغيلات وشغيلة اليد والفكر والاستفادة منها في تعزيز التنظيم النقابي والجماهيري وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحرير المعرفة العلمية من قبضة منطق الربحية الذي يجعل

الاكتشافات حكراً على من يستطيع الدفع لا على من يحتاجها، وفرض رقابة مجتمعية حقيقية وفعّالة على الخوارزميات تمتلك صلاحيات حقيقية.

وإعادة تنظيم الإنتاج والتوزيع وفق منطق الحاجة الاجتماعية، ومواجهة التحيزات الجندرية والعرقية المدمجة في هذه الأنظمة بوعي وإرادة سياسية، ورفض عسكرة الذكاء الاصطناعي والنضال من أجل تحريم الأسلحة الذاتية القاتلة، والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في مواجهة القمع الرقمي المتصاعد الذي يستهدف الناشطين والمعارضين والصحفيين، وإعادة ربط التكنولوجيا بمتطلبات العدالة البيئية بدلاً من أن تكون مصدراً إضافياً لاستنزاف الطاقة والمياه وتعميق الأزمة المناخية، وصولاً إلى بناء يسار إلكتروني فاعل وأممية رقمية مناضلة قادرة على خوض هذه المعركة بأدوات عصرها وبوعي حجم ما هو على المحك.

هذه الأفكار ليست وثيقة نهائية مكتملة تدّعي امتلاك كل الإجابات؛ هي دعوة مفتوحة وعاجلة للحوار الجماعي بين القوى اليسارية والتقدمية والحقوقية والنسوية والبيئية حول العالم. فالوقت الذي كان متاحاً للتفكير بهدوء والنقاش بلا ضغط يتقلص بسرعة لم تشهدها معارك سياسية سابقة، وكل تأخير في بناء هذا المشروع وترجمته إلى برنامج عمل منظم هو تنازل مجاني لقوى الرأسمالية الرقمية عن أرض لن يسهل استعادتها حين تترسخ بنى الهيمنة وتتعمق جذورها.

يمكن الاكتفاء بهذا الملخص التنفيذي لمن يريد الصورة الكاملة في أقل وقت، بينما تتناول الصفحات التالية النسخة الكاملة والمفصلة من الورقة لمن يريد الغوص في التفاصيل والحجج والأدلة.

المقدمة

لم يحدث في تاريخ البشرية أن امتلكت أقلية صغيرة هذا القدر من السيطرة على حياة الأغلبية بهذه السرعة وبهذا الصمت. لا جيوش وشرطة تمشي في الشوارع، ولا قوانين تُعلَن في البرلمانات؛ ثمة خوارزميات تعمل في الخفاء تشكّل وعيك وعملك وفرصك ومستقبلك. الذكاء الاصطناعي هو أقوى أداة أنتجتها البشرية حتى الآن، والسؤال ليس هل سيغير العالم، فهو يغيره الآن؛ السؤال هو لمصلحة من سيغيره.

هذا النص هو الجزء الأول من مشروعين: الأول يرسم ملامح بديل تحرري للذكاء الاصطناعي. أما الثاني فسيناقش الآلية التنظيمية الأوسع لتحقيق هذا البديل عبر يسار إلكتروني وأممية رقمية، تمتد لتشمل البنية التحتية الرقمية ومنصات التواصل وشبكات البحث وغيرها من ميادين الصراع الطبقي الرقمي. الذكاء الاصطناعي هو قمة جبل الجليد، وتحته تمتد أنظمة تحكم الحياة الرقمية بأكملها. النص مفتوح للنقاش وليس وثيقة نهائية.

في هذا النص سأستخدم مصطلح القوى اليسارية والتقدمية، ويعني الطيف الواسع من التنظيمات والحركات والشخصيات اليسارية والتقدمية والحقوقية والنسوية والبيئية المهتمة بالتغيير وتعزيز سلطة الجماهير، والعاملة من أجل عالم أفضل وأكثر عدلاً.

ومنذ طرحت هذه الأفكار لأول مرة في مطلع عام2025 [31]، تسارعت وتيرة التطور في مجال الذكاء الاصطناعي بشكل لافت وغير مسبوق في تاريخ التكنولوجيا. فقد أطلقت الشركات الاحتكارية الكبرى في الولايات المتحدة والصين وغيرها نماذج جديدة تتفوق بأشواط على ما سبقها، وباتت هذه النماذج قادرة على أداء مهام كانت حكراً على البشر حتى وقت قريب في مجالات الطب والقانون والبرمجة والكتابة الإبداعية والبحث العلمي وغيرها. وبالتوازي مع هذا التسارع التقني، برزت ظاهرة الذكاء الاصطناعي التوليدي والعوامل الذكية المستقلة كتحول نوعي جديد يجعل من هذه الأنظمة فاعلين مستقلين قادرين على تنفيذ سلاسل من القرارات دون إشراف بشري مباشر. وقد فرض هذا التسارع المتواصل ضرورة مراجعة هذه الأفكار وتطويرها في ضوء المستجدات الراهنة، إذ إن الأفكار التي لا تواكب الواقع المتغير تفقد قدرتها على الإسهام في تغييره.

التطورات الأخيرة في مجال الذكاء الاصطناعي فتحت آفاقاً هائلة لتطبيقاته في مختلف المجالات، لكنها كشفت في الوقت ذاته عن معادلة صارخة: كلما توسعت قدرات هذه التكنولوجيا وتعمقت، كلما تمركزت السيطرة عليها في أيدي أقل وازداد الفارق بين من يملكها ومن يخضع لها. هذه المعادلة ليست قدراً محتوماً؛ إنها نتاج اختيارات سياسية واقتصادية يمكن تغييرها، وإعادة توجيه الذكاء الاصطناعي ليكون أداة تحرر لا أداة هيمنة، ووسيلة لنقل السيادة الرقمية من الخوارزميات الاحتكارية إلى الجماهير التي تستحقها.

لقد أصبح من الممكن فعلياً، ولأول مرة في تاريخ البشرية، إنتاج حاجات غالبية السكان بجهد بشري ضئيل، وتوفير سلع وخدمات ومعرفة بشكل وفير ومجاني أحياناً، دون الحاجة إلى العمل المأجور المكثف أو إلى الهياكل البيروقراطية التقليدية. ومع ذلك، فإن هذه الإمكانيات تُقيَّد وتُستخدم لتعزيز الربح وتقليص الأجور وتعميق الهيمنة الطبقية والفكرية، لا لتحرير البشر من الاستغلال.

إن الذكاء الاصطناعي اليوم يمثل في جوهره تعبيراً عن تحول نوعي كبير في طبيعة الإنتاج، وعن انكشاف الحدود البنيوية للرأسمالية نفسها، لا مجرد أداة جديدة تضاف إلى ترسانة رأس المال. فالعديد من التطبيقات والمنصات الرقمية، من الطباعة ثلاثية الأبعاد إلى الأنظمة التعاونية والإنتاج المنزلي، إلى الأتمتة الواسعة ونزع الوساطة الرأسمالية في بعض المجالات، تُظهر أن المجتمع بات يمتلك فعلياً الأدوات التي يمكن أن تسمح بإعادة تنظيم الاقتصاد بطريقة أفقية وتشاركية ومجتمعية. غير أن هذا التحول يظل مكبلاً ومختنقاً بفعل البنية الاحتكارية التي تسيطر على التكنولوجيا وتوجهها نحو تعظيم الأرباح.

والأهم من سرعة هذا التطور هو طبيعة اتجاهه. فالفجوة بين من يملك هذه التكنولوجيا ومن يخضع لها تتسع بوتيرة توازي وتيرة التطور التقني ذاته، إذ كلما ازدادت قدرات هذه الأنظمة تعمّقت مركزة السيطرة عليها في أيدي أقل. ويزيد من خطورة هذا الواقع أن المنظومة التشريعية المحلية والدولية المُفترض أن تُؤطّر هذا التطور وتضع حدوداً لانفلاته تعاني من عجز بنيوي حقيقي. فالقوانين والأطر التنظيمية، حتى أكثرها طموحاً كالتشريعات الأوروبية، تُصاغ وفق إيقاع مؤسسي بطيء لا يتناسب مع سرعة التطور التقني المتسارع، فتجد نفسها في الغالب تُعالج إشكاليات أمس في حين تكون التكنولوجيا قد تجاوزتها إلى إشكاليات مختلفة جذرياً. والشركات الاحتكارية الكبرى تستثمر هذه الفجوة الزمنية بين التطور التقني والتأطير القانوني، وتوظّف نفوذها السياسي وشبكات ضغطها للتأثير في صياغة التشريعات قبل أن تدخل حيز التطبيق.

وقد كشفت الحرب التجارية في مجال الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي [6] عن حقيقة صريحة: هذه التكنولوجيا صارت سلاحاً جيوسياسياً من الدرجة الأولى، وأن القوى الكبرى تتعامل معها كأداة للهيمنة والسيطرة [22] لا كموروث إنساني مشترك.

ولعل أكثر ما يكشف عن هذه الحقيقة بجلاء هو التوظيف العسكري المتسارع للذكاء الاصطناعي [1] في الحروب الراهنة، إذ بات يُستخدم في تحديد الأهداف البشرية وتنفيذ العمليات القتالية وإدارة المعارك واتخاذ قرارات الحياة والموت بصورة آلية متزايدة تتراجع فيها الرقابة البشرية باطراد. وقد وثّقت منظمات حقوق الإنسان الدولية حالات موثقة لاستخدام أنظمة ذكاء اصطناعي في استهداف المدنيين وتدمير البنى التحتية المدنية، في انتهاك صريح لأحكام القانون الإنساني الدولي التي تُلزم بالتمييز بين المقاتلين والمدنيين وتحظر الهجمات العشوائية. والخطورة الحقيقية في هذا التوجه أن الآلة حين تتخذ قرار القتل دون تدخل بشري مباشر، تصبح المساءلة القانونية والأخلاقية معلقة في فراغ مقصود، في حين تتكدس الجثث وتُدمَّر الأحياء.

هذا الواقع يُلقي على القوى اليسارية والتقدمية مسؤولية تاريخية لا يمكن تأجيلها، إذ لا خيار أمامها غير الدخول في معركة الذكاء الاصطناعي بمشروع واضح وقدرات حقيقية، وإلا تُركت الجماهير في مواجهة عالم يُعيد فيه الرأسمال الرقمي إنتاج الاستغلال بأشكال أكثر تطوراً وتحكماً وأعمق اختراقاً. وهذا ما يجعل سؤال من يوجه الذكاء الاصطناعي ولمصلحة من مسألة تحدد شكل العالم الذي يرثه أبناء وبنات الأجيال القادمة ومستقبل الوعي البشري ذاته، وليس مجرد سؤال فلسفي مجرد.

والفجوة بين قوى اليسار وإمبراطورية الرأسمالية الرقمية اليوم أشبه ما تكون بالفجوة بين نملة وفيل ضخم: من جهة تنظيمات يسارية وتقدمية تفتقر في الغالب إلى الموارد المالية والبنى التحتية التقنية والخبرات المتخصصة، ومن جهة أخرى دول وشركات احتكارية تملك السيطرة الكاملة على المجال الرقمي، ومراكز بيانات عابرة للقارات، وجيوشاً من المهندسين والباحثين. غير أن هذا التفاوت الهائل في الإمكانيات لا يعني أن المعركة محسومة سلفاً؛ فالنملة، حين تتنظم جيداً وتعرف أين تُوجّه

ضرباتها، قادرة على إرباك الفيل وتغيير مسار الصراع، تماماً كما أثبت تاريخ اليسار نفسه في أكثر من محطة فاصلة.

في الفقرات التالية، نستعرض كيف يمكن للرؤية اليسارية والتقدمية المستندة إلى مفاهيم اليسار الرقمي أن تُعيد تعريف الذكاء الاصطناعي ليصبح قوة محرِّرة تخدم القيم الإنسانية والتقدمية، وتنقل السيادة الرقمية من الخوارزميات الاحتكارية إلى الجماهير. وهذه ليست أفكاراً تُطرح للمرة الأولى، فقد سبق نشر أجزاء منها في سياقات سابقة، غير أن التسارع غير المسبوق في تطور الذكاء الاصطناعي وتمركز السيطرة عليه يجعل العودة إليها اليوم ضرورة ملحة، ويفرض أن تتحول من نقاش نظري إلى برنامج عمل منظم وعاجل.

وتظل هذه الأفكار والمقترحات مجرد رؤوس أقلام للحوار الجماعي، إذ إن طرح بديل كهذا يتطلب نقاشات موسعة بين القوى اليسارية والتقدمية في كافة البلدان. والهدف من طرحها ليس تقديم حلول جاهزة؛ الهدف فتح النقاش حول الأولويات المطروحة، بوصفها دعوة مفتوحة وعاجلة للمساهمة في تطوير رؤية تقدمية رقمية بديلة قائمة على الملكية الجماعية للذكاء الاصطناعي بشكل خاص وللتكنولوجيا بشكل عام. فالوقت الذي كان متاحاً للتفكير بهدوء يتقلص، وكل تأخير في بناء هذا الجهد اليساري التقدمي الجماعي المنظم على نطاق عالمي هو تنازل مجاني لقوى الرأسمالية الرقمية عن أرض لن يسهل استعادتها لاحقاً.

تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي تقدمية أو محايدة ومفتوحة المصدر، بين الممكن اليوم والمطلوب غداً

أولاً: الممكن الآن

يُعدّ تطوير أنظمة محايدة وديمقراطية ومفتوحة المصدر أحد الأساليب الأساسية الممكنة اليوم لمواجهة هيمنة الدول والشركات الكبرى على الذكاء الاصطناعي. يجب أن تُدار هذه الأنظمة باستقلالية وبعيداً قدر الإمكان عن مصالح رأس المال الاحتكاري، لضمان استخدامها في خدمة الجماهير. يتطلب تحقيق ذلك جهداً وتنسيقاً جماعياً من القوى اليسارية والتقدمية حول العالم، للضغط والعمل على تحويل التكنولوجيا إلى أداة لتعزيز الديمقراطية والحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية إلى أقصى حدٍّ ممكن في ظل التوازنات الطبقية الحالية.

توفر الأنظمة مفتوحة المصدر فرصة للجماهير وللقوى اليسارية والتقدمية للمشاركة في تطوير التكنولوجيا بطرق تعكس قيمها، حيث يُتاح لأي فرد أو مجموعة الوصول إلى الأكواد البرمجية والاطلاع على آلية عملها وتعديلها وتطويرها بحرية. يمكن لهذا النهج أن يُعزز الملكية والابتكار الجماعي، ويفكك جزئياً وبشكل محدود سيطرة الدول والشركات الاحتكارية. كما يسهم انفتاحها على المراجعة العلنية في تقليل مخاطر التلاعب والتوجيه الأيديولوجي الخفي، مما يجعلها من الممكن أكثر

موثوقية واستقلالية عن المصالح الرأسمالية الضيقة، ويشكل ضمانة لحماية البيانات واحترام الخصوصية. إن تعزيز الثقة في الذكاء الاصطناعي يُعد خطوة أولية مؤثرة نحو تحويل التكنولوجيا إلى أداة تحررية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات لافتة في هذا الاتجاه تستحق الدراسة والاستثمار. فمجتمعات مفتوحة المصدر أثبتت قدرتها على بناء نماذج ذكاء اصطناعي متقدمة تنافس ما تنتجه الشركات الاحتكارية الكبرى، كما أثبتت تجارب حديثة في أكثر من سياق أن بناء نماذج متقدمة لا يستلزم بالضرورة الميزانيات الهائلة التي تضخها هذه الشركات، مما يفتح الباب أمام إمكانية بناء نماذج تقدمية بموارد أكثر تواضعاً.

المطلوب من القوى اليسارية والتقدمية العالمية هو دعم مشاريع الذكاء الاصطناعي مفتوح المصدر وتبنيها استراتيجياً وتوجيهها نحو أهداف تقدمية، وهو ما لا يزال غائباً في الغالب عن البرامج الرسمية لمعظم أحزاب اليسار وحركاته. وإلى أن يتحقق نموذج تقدمي أشمل، ينبغي إخضاع التكنولوجيا الحالية لإشراف قانوني وحقوقي محلي ودولي مستقل يضمن الشفافية والعدالة في استخدامها كخطوة أولية ضرورية.

ثانياً: المطلوب على المدى البعيد

الحل الذي يجب أن نناضل من أجله يكمن في أن تعمل القوى اليسارية والتقدمية، وبتنسيق عالمي، على تطوير وطرح بدائل تقدمية وتطبيقات شفافة للذكاء الاصطناعي، تضمن أن تكون التكنولوجيا ملكية جماعية خاضعة لإشراف وتوجيه جماهيري كامل، وموجهة نحو احترام حقوق الإنسان والمساواة والقيم الديمقراطية واحترام التعددية الفكرية.

فبدلاً من أن يظل الذكاء الاصطناعي حكراً على الدول الغنية والشركات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى، يجب أن يتحول إلى أداة جماهيرية تقدمية تُساهم في حل المشكلات العالمية والمحلية، مثل مكافحة الفقر والاستغلال، وتحقيق المساواة والعدالة وتعزيز الديمقراطية، ومواجهة التغير المناخي، وتطوير أنظمة تعليمية وصحية أكثر شمولاً وعدالة، بالإضافة إلى معالجة القضايا الأخرى المهمة التي تواجه البشرية جمعاء. بهذا الشكل، يتحول الذكاء الاصطناعي إلى مشروع تحرري عالمي يُعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا، ويفتح المجال أمام نموذج جديد يضع التكنولوجيا في خدمة الإنسان.

الذكاء الاصطناعي في خدمة شغيلات وشغيلة اليد والفكر، نحو عدالة اجتماعية

يمكن للذكاء الاصطناعي، إذا تم توجيهه بشكل اشتراكي يساري تقدمي، أن يكون أداة مساعدة قوية لتحرير البشر ولتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تحليل المشكلات الاجتماعية المعقدة وتقديم حلول فعالة للحد من التفاوتات الاقتصادية والظلم الطبقي. لكن تحقيق هذا الهدف لا يتم تلقائياً؛ فهو يتطلب

توجيه آلياته وقدراته نحو معالجة جذور الفقر والبطالة ونقص الخدمات الأساسية والتمييز الاجتماعي، بحيث يُستخدم في خدمة الجماهير.

يمكن للذكاء الاصطناعي أيضاً أن يسهم في رصد التفاوتات الاجتماعية عبر أنظمة تحليل بيانات متقدمة، مما يتيح تحديد الفئات الأكثر حرماناً وتوجيه سياسات عادلة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في توزيع الثروة والخدمات. وقد أثبتت تجارب ميدانية عديدة أن توظيف هذه التقنيات في رسم خرائط الفقر وتحليل أنماط الحرمان قادر على كشف تفاوتات هيكلية ظلت مخفية عن صانعي السياسات لعقود.

في هذا السياق، يمكن للحكومات التقدمية والمؤسسات ذات التوجه اليساري توظيف هذه التقنيات في رسم سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية أكثر عدلاً ومنهجية، باستخدام نماذج بيانات دقيقة تُحدّد الاحتياجات الفعلية للفئات المُهمَّشة، مما يُعزز تكافؤ الفرص ويُسهم في الحدّ من التفاوت الطبقي.

يركّز التوجه التحرري للذكاء الاصطناعي على جعله أداة لتحرير البشر من الأعباء الروتينية والمرهقة، مع ضمان توفير فرص عمل كريمة ومستقرة وبنفس الأجور. يمكن للاستخدام العادل للأتمتة أن يُقلّل ساعات العمل الإجمالية، مما يمنح الأفراد مزيداً من الوقت للتطوير الذاتي والمشاركة المجتمعية والتمتع بالحياة، بدلاً من إبقائهم في دائرة الاستغلال الرأسمالي المكثف.

في هذا النموذج، يتحوّل سوق العمل إلى مساحة أكثر عدالةً وحريةً، حيث يتم القضاء على التمييز الجندري والعرقي والديني والعمري من خلال أنظمة تقييم تعتمد على الكفاءة والمهارات بعيداً عن التحيزات الاجتماعية أو الأيديولوجية التي تُعيد إنتاج الهياكل الطبقية القائمة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الذكاء الاصطناعي الرأسمالي يُفاقم مشكلة التمييز في سوق العمل ويُعمّقها في الغالب. فقد أثبتت الدراسات الموثقة [10] أن خوارزميات التوظيف التي طورتها الشركات الاحتكارية الكبرى تُعيد إنتاج التحيزات الجندرية [8] والعرقية والطبقية المتجذرة في البيانات التاريخية التي دُرِّبت عليها. هذا التمييز لا يعني بالضرورة أن مبرمجيه كانوا عنصريين؛ يعني أن منطق الاستغلال بُرمج في الخوارزميات من خلال البيانات التاريخية التي تعكس واقع مجتمعات بُنيت على التمييز والاستغلال الطبقي. تفكيك هذا التمييز يحتاج إلى تغييرات سياسية وإشراف ديمقراطي، وليس فقط مجرد تحسين تقني.

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداةً قوية لدعم التنظيم العمالي والنضال النقابي، من خلال تطوير تطبيقات تُساعد شغيلات وشغيلة اليد والفكر على بناء نقابات رقمية وشبكات تضامن، وتعزيز قدرتهم على التفاوض مع أرباب العمل والمطالبة بحقوقهم وتحسين ظروف العمل. وقد أثبتت تجارب النقابات الرقمية في أمريكا اللاتينية وأوروبا [21] أن توظيف الأدوات الرقمية في تنسيق النضال العمالي يُضاعف من قدرة العمال على التحرك الجماعي السريع والمنظم [30].

وأخيراً، يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في دعم الإضرابات العمالية وتعزيز فعاليتها، من خلال تطوير أدوات رقمية تساعد على التنسيق بين شغيلات وشغيلة اليد والفكر، وكشف ممارسات الشركات والمؤسسات الحكومية التي تستغل العاملين أو تمنع التنظيم النقابي داخلها، وكذلك فضح سياسات الأنظمة الاستبدادية التي ترفض الاعتراف بحقهم في التنظيم والإضراب. وفي الحالات التي تُغلق فيها كل سبل التفاوض وتُقمع الحقوق الأساسية، قد يتحول تعطيل العملية الإنتاجية رقمياً إلى إجراء اضطراري تفرضه موازين الصراع، كوسيلة ضغط جماعية لانتزاع المزيد من الحقوق وتحسين شروط العمل.

المعرفة كقوة جماعية، تحرير العلم من الاحتكار

بدلاً من أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة تُضعف القدرات البشرية وتُنتج أجيالاً تعتمد بشكل مفرط على التكنولوجيا، يمكن إعادة توجيهه ليصبح وسيلةً للتحرر العلمي وتعزيز الإبداع. ينبغي ألا يُستخدم الذكاء الاصطناعي ليحلّ محل الإنسان بالكامل في التفكير؛ المطلوب أن يُساعده على توسيع قدراته، وتمكينه من الوصول إلى أدوات معرفية متقدمة، وتحرير وقته من المهام الروتينية، مما يمنحه الفرصة للتركيز على الابتكار والعمل الإبداعي.

عوضاً عن تكريس التبعية والاعتماد المفرط، بما في ذلك الوقوع في فخ الإدمان الرقمي، يمكن تصميم الذكاء الاصطناعي ليكون مساعداً للإنسان لا بديلاً عنه. يمكن تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي تقدمية مفتوحة المصدر تُحفّز التفكير النقدي علمياً وإبداعياً، من خلال تشجيع المستخدمين والمستخدمات على استكشاف المعرفة ذاتياً عبر طرح أسئلة استفهامية تُحفّزهم على التحليل والاستنتاج، بدلاً من تلقي إجابات جاهزة دون تمحيص. يمكن لهذه الأنظمة تقديم اقتراحات بحثية، وتحليل البيانات لدعم التفكير الاستنتاجي، وتحفيز المستخدمين على بناء أفكار جديدة، بدلاً من الاكتفاء بالاستهلاك السلبي للمعلومات.

ومن الضروري العمل على توظيف الذكاء الاصطناعي كوسيلة لتعزيز البحث العلمي التعاوني، من خلال إتاحة موارد تحليل البيانات الضخمة مجاناً للعلماء والباحثين المستقلين. يساهم ذلك في تسريع وتيرة الابتكار العلمي في مجالات مثل الطب، وعلاج الأمراض المزمنة والمستعصية، وعلم الاجتماع، والطاقة المتجددة، وحماية البيئة وغيرها.

وتكشف المستجدات الراهنة عن تناقض صارخ: فالأنظمة التي أثبتت قدرة مذهلة على تسريع الاكتشاف العلمي، مثل تلك التي حسمت تحديات في مجال التنبؤ ببنية البروتينات بعد عقود من العجز البشري عن حلها، تظل حكراً على من يستطيع الدفع، وتخضع لمنطق الربحية الاحتكارية وليس لأولويات الحاجة الإنسانية. وهذا يعني عملياً أن الأمراض التي لا تُدرّ أرباحاً كافية تبقى دون علاج، وأن أبحاث الطاقة المتجددة المفيدة للبشرية تتأخر لصالح أبحاث تخدم مصالح الشركات الاحتكارية.

هذا التناقض يكشف بوضوح لماذا لا يمكن فصل مسألة من يملك الذكاء الاصطناعي عن مسألة ماذا يكتشف.

يمكن إنشاء مشاريع ذكاء اصطناعي تعاونية تعتمد على مشاركة شغيلات وشغيلة اليد والفكر، والنساء، والمهندسين والمهندسات، والباحثين والباحثات، والناشطين والناشطات الاجتماعيين، بحيث يتم تسخير التكنولوجيا لخدمة المصالح العامة للجماهير. إلا أن المشاركة هنا يجب ألا تعني مجرد وجود هؤلاء كمستخدمين نهائيين لتكنولوجيا صمّمها غيرهم ويتحكم فيها من لا يعيش همومهم؛ المقصود إشراكهم منذ اللحظة الأولى في تعريف المشكلة، وتحديد الأولويات، ورسم ملامح الحل.

فشغيلة المصانع يعرفون من تجربتهم اليومية المباشرة أي الأعمال يستنزف طاقتهم الجسدية دون أن يُضيف قيمة حقيقية، وأي منها يستحق أن تتولاه الآلة لتتحرر أياديهم وعقولهم لما هو أجدى. والممرضات والممرضون يعرفون أي المهام الإدارية تسرق وقتهم من المريض. والمعلمات والمعلمون يعرفون أي الإجراءات البيروقراطية تحول دون تفرغهم للتعليم الحقيقي.

هذه المعرفة الحية المتراكمة في تجربة شغيلة اليد والفكر هي في جوهرها معرفة تصميمية لا تقل أهمية عن المعرفة التقنية لأي مبرمج أو مبرمجة، وإغفالها يُنتج أنظمة تكنولوجية تحل مشكلات وهمية أو تخدم أهدافاً بعيدة عن حاجات من تدّعي خدمتهم.

والتعاونية الرقمية في هذا السياق ليست مجرد شكل تنظيمي مختلف لنفس المنطق الاحتكاري؛ هي نموذج مغاير جذرياً في البنية والهدف معاً. في التعاونية الرقمية الحقيقية، يكون شغيلة اليد والفكر والنساء والنقابات والحركات الاجتماعية والمجتمعات المحلية مالكين فعليين للأداة التي يستخدمونها، لا مجرد مشتركين يدفعون رسوماً مقابل الوصول إليها، وهو ما تتناوله بالتفصيل منظمة العمل الدولية في تقريرها عن إدارة الخوارزميات في بيئة العمل [20].

محاسبة الخوارزميات، نحو سيادة مجتمعية على التكنولوجيا

لا بد من فرض رقابة مجتمعية شفافة وديمقراطية على التكنولوجيا، لضمان استخدامها بعدالة وإنصاف. ولتحقيق رقابة فعالة، يجب إعادة توزيع السلطة الرقمية بحيث تصبح التكنولوجيا مملوكة للمجتمع وتُوظَّف لخدمته، بدلاً من استخدامها كأداة احتكارية.

يتطلب ذلك تطوير مؤسسات ومنصات تشاركية تتيح للجماهير الاطلاع على كيفية تصميم وتطبيق الخوارزميات، مما يمكّن المستخدمين والمستخدمات من فهم تأثير هذه التقنيات في حياتهم اليومية. كما ينبغي إنشاء هيئات رقابية شعبية منتخبة على المستويين المحلي والدولي، تضم تمثيلاً واسعاً يشمل العمال والأكاديميين والحقوقيين والخبراء التقنيين وغيرهم، لضمان الحيادية والعدالة في تطوير وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض محاولات التنظيم القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي قد تبلورت في السنوات الأخيرة، لا سيما في الاتحاد الأوروبي الذي أصدر قانوناً يُنظّم استخدامه ويُصنّفه وفق درجات المخاطر. وعلى الرغم من القيمة النسبية لمثل هذه الخطوات، تظل محدودة الأثر لأنها تعمل ضمن المنطق الرأسمالي ذاته الذي أنتج الإشكاليات، وكثيراً ما تُفضي إلى تأطير الهيمنة الاحتكارية قانونياً لا إلى تفكيكها فعلياً. ما تحتاجه الجماهير يتجاوز هذه الخطوات نحو رقابة مجتمعية حقيقية تمتلك صلاحيات فعلية، وليس مجرد هيئات استشارية تحتفظ الشركات في نهاية المطاف بحق القرار الأخير.

يجب تشريع قوانين وإصدار إرشادات ملزمة تُلزم المطورين بدمج قيم العدالة والمساواة في مرحلة التصميم، مع فرض مراجعة مجتمعية على جميع الأنظمة قبل تسويقها. وينبغي إلزام الجهات المطوّرة بتعديل أي أنظمة متحيزة أو إيقافها في حال ثبوت ضررها الاجتماعي، ومنع تسويق أي تقنية لم تخضع لمراجعة دقيقة تضمن عدم إلحاق الأذى بالفئات المهمشة أو تعزيز التمييز الطبقي واللامساواة.

علاوةً على ذلك، ينبغي منح الهيئات الرقابية صلاحيات فعلية لمراجعة الخوارزميات بشكل مستمر، ورصد أي تحيزات مدمجة قد تؤدي إلى التمييز أو الاستغلال. يجب أن تمتلك هذه الهيئات القدرة على التدخل وفرض معايير تنظيمية ملزمة تضمن عدم استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة لتعزيز اللامساواة بجميع أشكالها أو تكريس الهيمنة الطبقية، كما هو الحال اليوم.

من منطق الربح إلى منطق الحاجة، إعادة هيكلة الإنتاج والتوزيع

إعادة تنظيم الإنتاج والتوزيع تُعدّ أحد الأعمدة الأساسية للرؤية اليسارية للذكاء الاصطناعي، حيث يمكن لهذه التكنولوجيا أن تُستخدم في بناء أنظمة تخطيط جماعي ديمقراطي قائمة على البيانات الدقيقة وذات توجه اشتراكي، مما يسمح بتوجيه الموارد بكفاءة لتلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية. تعتمد هذه الأنظمة على تحليل دقيق للطلب والاستهلاك، مما يُتيح إنتاج السلع والخدمات الضرورية وفقاً للحاجات الفعلية، مع تجنُّب الإفراط الإنتاجي الذي يُميِّز النظام الرأسمالي. ويمكن لنظام اشتراكي ديمقراطي مدعوم بالذكاء الاصطناعي أن يُحقّق توازناً بين الإنتاج والاستهلاك، ويُعيد توزيع الموارد بشكل عادل وشامل، لضمان الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة.

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوراً حاسماً في إعادة هيكلة سلاسل التوريد، عبر تقليل الفاقد، وتوجيه الإنتاج نحو المناطق الأكثر احتياجاً، وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال الحدّ من استهلاك الطاقة والمواد الخام. كما أن استخدام الأنظمة اللوجستية الذكية يُمكّن من تحقيق توزيع أكثر كفاءة للسلع والخدمات، وتحديد المسارات المثلى لتقليل الانبعاثات الكربونية، مما يضمن وصولها إلى الجميع دون احتكار أو تلاعب بالسوق. إضافةً إلى ذلك، يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز

شفافية عملية الإنتاج والتوزيع، من خلال مراقبة كيفية تخصيص الموارد وتوجيهها بما يتوافق مع الأولويات المجتمعية.

ومما يجدر التأكيد عليه في ضوء المستجدات أن الاقتصادات الرأسمالية باتت توظف الذكاء الاصطناعي لتحسين سلاسل التوريد وتعزيز كفاءة الإنتاج، غير أن هذه الكفاءة تخدم تعظيم الأرباح لا تحقيق العدالة في التوزيع. وقد كشفت أزمات التوريد العالمية في السنوات الأخيرة عن هشاشة نظام الإنتاج الرأسمالي المعولم وتبعيته للمضاربة والاحتكار، وهو ما يفتح نقاشاً حقيقياً حول ضرورة نماذج تخطيط بديلة تعتمد على معلومات موثوقة ومركزية ديمقراطياً.

علاوةً على ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُحدث تحولاً جذرياً في الإنتاج التعاوني ذي التوجه الاشتراكي، حيث يُمكّن التعاونيات والمشاريع المجتمعية من الاستفادة من التقنيات الذكية لتحسين كفاءة عملياتها، وخفض التكاليف، وضمان توزيع عادل للموارد بين الأعضاء. في هذا السياق، يمكن استخدام التكنولوجيا كأداة لبناء اقتصاد تضامني، يُساعد المجتمعات الفقيرة على تحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي، عبر تعزيز الإنتاج المشترك، وضمان التوزيع العادل للموارد المتاحة، بعيداً عن سيطرة رأس المال الاحتكاري.

تفكيك الذكورية الرقمية، نحو عدالة جندرية في الذكاء الاصطناعي

يجب على القوى اليسارية والتقدمية أن تناضل من أجل تصميم وتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي تراعي العدالة الجندرية وتُسهم في تحقيق المساواة الكاملة. ولتحقيق ذلك، لا بد من ضمان تمثيل متوازن للنساء في فرق تطوير التكنولوجيا، حيث يمكن أن يسهم هذا التمثيل في تقليل التحيزات الجندرية المدمجة في الخوارزميات [9]. كما يتطلب الأمر الضغط من أجل سياسات تُلزم الشركات والحكومات بتبني التنوع الجندري في جميع مراحل ومستويات تصميم وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، والعمل على إزالة الطابع الذكوري الطاغي عليها.

وتكشف الأبحاث والقضايا القانونية الموثقة في السنوات الأخيرة عن حجم هذه الإشكالية بوضوح مقلق. ففي عام 2024 أثبتت دراسة أكاديمية شاملة [26] اختبرت أنظمة ذكاء اصطناعي مستخدمة في فرز السير الذاتية عبر تسع مهن مختلفة، أن هذه الأنظمة فضّلت الأسماء النسائية في 11% فقط من الحالات مقارنةً بالأسماء الذكورية.

هذا النوع من التحيز الخوارزمي ليس خطأً تقنياً معزولاً يمكن تصحيحه بتعديل بسيط؛ هو انعكاس لغياب النساء في عملية التصميم والتطوير، وتعبير عن منطق الهيمنة الذكورية المضمّن في بنية الصناعة التكنولوجية ذاتها، حيث لا تزال النساء يشكّلن أقل من 15% من الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي [8] في كبرى شركات التكنولوجيا العالمية. وقد وصفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة [8]

هذه الظاهرة بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتعلم من بيانات مليئة بالقوالب النمطية فتعيد إنتاج التحيزات الجندرية وتقيّد الفرص خاصة في مجالات التوظيف والقروض والأحكام القضائية.

وإذا كان التحيز الجندري في أنظمة الشركات الاحتكارية الكبرى نتاج إهمال وغياب تمثيل، فإن ثمة تحدياً مختلفاً في طبيعته وأشد خطورة في أثره، يتمثل في سعي بعض الدول الاستبدادية ذات الأنظمة الدينية الذكورية إلى بناء منظومات ذكاء اصطناعي خاصة بها، بدعم ومساعدة من الشركات الاحتكارية الغربية، بهدف ترسيخ منظومتها القيمية الذكورية وتكريس هيمنتها على النساء بأدوات أكثر تطوراً وأصعب مقاومةً.

هذه الأنظمة تُصمّم التمييز الجندري بوعي وتضعه في صميم أهدافها، من المراقبة الاجتماعية إلى تقييد الحضور الرقمي للمرأة وفرض معايير سلوكية مستمدة من تفسيرات دينية محافظة.

ومواجهة هذا التوجه تستلزم من القوى اليسارية والتقدمية والنسوية المحلية والعالمية يقظة مضاعفة ونضالاً على جبهتين في آنٍ واحد: مواجهة التحيز الخوارزمي للشركات الاحتكارية من جهة، والتصدي لمشاريع الأتمتة الأبوية الدينية التي تسعى إلى تحويل التكنولوجيا إلى أداة لإعادة إنتاج السلطة الذكورية تحت غطاء السيادة الوطنية والنسبية الثقافية من جهة أخرى.

إضافةً إلى ذلك، يجب تدريب الخوارزميات باستخدام بيانات شاملة ومتنوعة تعكس تجارب النساء وأدوارهن بشكل كامل وغير نمطي، مما يساعد في كسر القوالب الجندرية التقليدية التي تكرسها البنى الذكورية. كما ينبغي الضغط على الحكومات لاعتماد تشريعات تُلزم الشركات بنشر تقارير شفافة عن التنوع الجندري في فرقها التقنية وبرامجها، مع فرض عقوبات وغرامات كبيرة على الجهات التي لا تلتزم بذلك. ويجب أيضاً اعتماد مؤشرات قياس تُركز على تقييم الإنصاف الجندري في أداء الأنظمة، بدلاً من التركيز على الكفاءة التقنية فقط.

يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي لدعم قضايا المرأة وتعزيز المساواة الجندرية من خلال تطوير أنظمة تحليل متقدمة للكشف عن التمييز الجندري في بيئات العمل، إلى جانب دعم السياسات التي تعزز حقوق المرأة في مجالات التعليم والصحة والمساواة الاقتصادية والسياسية. كما يمكن الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل فجوات الأجور بين الجنسين عبر أنظمة ذكية تعتمد على بيانات سوق العمل، مما يسهم في تطوير سياسات أكثر إنصافاً لتحقيق العدالة في الأجور وضمان المساواة بين الجنسين.

على القوى اليسارية والتقدمية تبني خطاب يعيد صياغة دور التكنولوجيا كأداة تحررية تُعزز المساواة الجندرية، بدلاً من استخدامها في إعادة إنتاج التمييز. يشمل ذلك تحدي الصور النمطية المرتبطة بالأنظمة الصوتية والخدمية، وتطوير مساعدات ذكية تعكس القيم التقدمية مثل العدالة والمساواة، وتعترف بدور المرأة كشريك كامل ومتساوٍ في بناء المجتمع.

إلى جانب ذلك، يجب العمل على إزالة اللغة الذكورية من أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتطوير لغة محايدة جندرياً تسهم في تقويض التمييز الجنسي. يمكن تحقيق ذلك من خلال تصميم خوارزميات تعتمد على بيانات لغوية شاملة ومتنوعة، بحيث لا تعكس القوالب النمطية التقليدية المرتبطة بالرجال والنساء. كما يمكن تطوير أدوات ذكاء اصطناعي تساعد على مراجعة النصوص وتحليل الخطاب لإزالة أي تمييز لغوي أو جندري، مما يسهم في إعادة صياغة اللغة المستخدمة في الأنظمة الذكية لتكون أكثر شمولية وإنصافاً.

الذكاء الاصطناعي للسلام لا للحروب، وقف عسكرة الذكاء الاصطناعي

لا بد من السعي إلى إعادة توجيه الذكاء الاصطناعي ليكون وسيلةً لتعزيز السلام العالمي بدلاً من استخدامه كأداةٍ للحروب والدمار. لتحقيق ذلك، يجب العمل من أجل تبني سياسات دولية تُحرّم تطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في صناعة الأسلحة، خاصةً تلك التي تعمل بشكل ذاتي دون تدخل بشري مباشر [1]، حيث يشكل ذلك تهديداً غير مسبوق للسلم العالمي ويُكرّس هيمنة القوى العسكرية الكبرى.

والواقع الراهن يكشف أن الاستثمار الأضخم في الذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي يتركز في القطاع العسكري، لا في قطاع الصحة أو التعليم أو حل مشكلة المناخ. فالأسلحة المستقلة القادرة على اتخاذ قرار القتل دون تدخل بشري باتت واقعاً موثقاً وملموساً، والذكاء الاصطناعي يُوظَّف اليوم في تحديد الأهداف البشرية وإدارة العمليات القتالية واتخاذ قرارات الحياة والموت في مناطق عديدة من العالم، في ظل تراجع متصاعد للرقابة البشرية على هذه القرارات المصيرية. هذه ليست مجرد قضية أخلاقية مجردة؛ هي قضية طبقية في جوهرها: من يملك هذه الأسلحة يملك قدرة غير مسبوقة على إخضاع الشعوب وقمع المقاومة.

يمكن للحركات اليسارية والتقدمية أن تقود مبادرات عالمية للضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية من أجل وضع تشريعات واضحة وصارمة تمنع تطوير الذكاء الاصطناعي لأغراض عسكرية. يمكن لهذه التكنولوجيا أن تُستخدم لتحليل النزاعات القائمة، ودراسة الأسباب الجذرية للحروب، واقتراح حلول جذرية تعالج تلك الأسباب. علاوةً على ذلك، يمكن تعزيز التعاون الدولي من خلال منصات ذكاء اصطناعي تُركز على بناء جسور التواصل بين الشعوب وتعزيز الدبلوماسية والحوار والحلول السلمية.

كما ينبغي استخدام الذكاء الاصطناعي في توثيق جرائم الحرب والانتهاكات الحقوقية، مما يساعد في محاسبة الأنظمة الاستبدادية والدول والشركات الكبرى التي تسعى إلى عسكرة التكنولوجيا وتسخيرها للحروب. يمكن للقوى اليسارية والتقدمية والمنظمات المناهضة للحروب والمدافعة عن السلام أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز الوعي المجتمعي حول مخاطر عسكرة الذكاء الاصطناعي،

من خلال حملات التثقيف والإعلام التقدمي والنشاطات الميدانية، لكشف ارتباط المصالح الرأسمالية بالحروب وتسليع الدمار.

إن جعل الجماهير طرفاً فاعلاً في النضال ضد عسكرة التكنولوجيا يعني بناء حركة مقاومة عالمية قادرة على الضغط على الحكومات والمؤسسات لإنهاء هذا الاستخدام غير الإنساني والإجرامي للتكنولوجيا.

الذكاء الاصطناعي لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، في مواجهة القمع الرقمي

من الضروري تحويل الذكاء الاصطناعي من أداةٍ تُساهم في تآكل الديمقراطية النسبية وانتهاك حقوق الإنسان، إلى وسيلةٍ لتعزيزهما وتطويرهما. يجب أن تكون التكنولوجيا عاملاً مساعداً في تمكين الجماهير، وتعزيز المشاركة السياسية على أسس المساواة، وضمان الشفافية والنزاهة في العملية الديمقراطية، واستخدامها بطرق تعزز العدالة بدلاً من أن تكون وسيلةً بيد الأنظمة الاستبدادية والشركات الكبرى لمراقبة الأفراد وتقليص الحريات وقمعها.

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير منصات حوار وتصويت إلكترونية آمنة وشفافة تُتيح للمواطنات والمواطنين التعبير عن آرائهم والمشاركة بشكل مباشر وفعّال في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات، مما يُعزز الديمقراطية التشاركية ويعيد القوة والسلطة إلى أيدي الجماهير.

غير أن الواقع الراهن يُشير إلى أن الذكاء الاصطناعي يُوظَّف اليوم في تآكل الديمقراطية لا تعزيزها، من خلال تقنيات التلاعب الخوارزمي التي تُغذّي التطرف وتُعمّق الاستقطاب السياسي لأغراض تجارية وسياسية، وعبر أدوات التزوير والتضليل المتطورة التي باتت أكثر إتقاناً وأصعب كشفاً من أي وقت مضى. وقد شهدنا في سنوات أخيرة كيف يمكن لحملات التأثير المُدارة خوارزمياً أن تُشوّه نتائج الانتخابات وتُزيّف الرأي العام في دول كثيرة.

كما تكشف المستجدات الراهنة عن توسع مقلق ومتسارع في توظيف هذه التقنيات في المنظومة القمعية للأنظمة الاستبدادية، إذ باتت أنظمة التعرف على الوجه تُستخدم على نطاق واسع في مراقبة الاحتجاجات والتجمعات السياسية [18]، وصار التحليل الآلي للمحتوى الرقمي أداة ممنهجة لاستهداف الناشطين والمعارضين والصحفيين [19].

ويتجلى هذا القمع الرقمي في أشكال متعددة ومتصاعدة الخطورة: من الإحباط الرقمي الممنهج الذي تُغذّيه الخوارزميات لنشر الشعور بالعجز وصعوبة التغيير بين القوى التقدمية، إلى الاعتقال الرقمي بتقييد الحسابات وحذفها بذرائع واهية، وصولاً إلى الاغتيال الرقمي بمحو الوجود الرقمي للمعارضين والمنظمات بالكامل.

ويُضاف إلى ذلك ظاهرة الرقابة الذاتية الطوعية، حيث يبدأ الناشطون بفرض قيود على أنفسهم وتعديل خطابهم السياسي خوفاً من الحظر أو إغلاق حساباتهم، مما يُعزز الهيمنة الفكرية دون الحاجة

إلى قمع مباشر. وقد وثّقت منظمات حقوق الإنسان [4] حالات عديدة تم فيها استخدام تقنيات متقدمة مباعة من شركات غربية لتتبع المعارضين وتسهيل اعتقالهم، مما يجعل هذه الشركات شركاء فعليين في انتهاكات حقوق الإنسان [24].

هذا التوظيف الرأسمالي الاستبدادي للتكنولوجيا هو ما يجعل المطالبة بتحويلها لخدمة الديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان مهمةً سياسية عاجلة لا تحتمل التأجيل. لذا ينبغي النضال من أجل إنشاء أطر قانونية دولية ومحلية صارمة تُجرّم استخدام الذكاء الاصطناعي في التلاعب بالرأي العام وانتهاك حقوق الإنسان، سواء من خلال المراقبة أو استهداف المعارضين والنشطاء، أو فرض الرقابة الرقمية التي تؤدي إلى الاعتقال والاغتيال الرقمي وتقييد حرية التعبير.

يجب إخضاع جميع التطبيقات الأمنية للذكاء الاصطناعي لمراجعة قضائية مستقلة، مع إشراك منظمات المجتمع المدني في تقييم مخاطرها على الحريات، وتشكيل شبكات تضامن عالمية لرصد الانتهاكات، ومقاطعة الشركات التي تبيع تقنيات المراقبة للأنظمة الاستبدادية ووضعها في قوائم سوداء.

يمكن تطوير أدوات ذكاء اصطناعي تُحلّل وتكشف الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة تلقائياً، مما يحمي الجماهير من حملات التضليل التي تهدف إلى تقويض قدرتهم على اتخاذ قرارات مبنية على الحقائق. كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة فعالة لمكافحة الرقابة الرقمية من خلال تطوير تقنيات تشفير البيانات وتأمين الاتصالات لحماية النشطاء والمعارضين، إضافةً إلى رصد أنشطة الحكومات الدكتاتورية وكشف خروقاتها لحقوق الإنسان.

لا بد من دعم وتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي وبرامج مفتوحة المصدر تُدار من قبل هيئات مستقلة تضم ممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، بحيث تكون خاضعة لرقابة ديمقراطية تمنع إساءة استخدامها. كما ينبغي تعزيز الوعي المجتمعي بخطورة الرقابة والسيطرة الرقمية وسبل مواجهتها، وتوفير أدوات تقنية تساعد الأفراد على حماية بياناتهم وضمان حرية التعبير في الفضاء الرقمي.

الذكاء الاصطناعي في مواجهة الانهيار البيئي، من التدمير الرأسمالي إلى العدالة البيئية

من الضروري إعادة توجيه الذكاء الاصطناعي نحو حماية البيئة، وهو هدف لا يتحقق كاملاً إلا ضمن إطار اشتراكي يُحرّر التكنولوجيا من سيطرة رأس المال، ويحوّلها إلى أداة لإدارة الموارد ديمقراطياً، لمكافحة التغير المناخي، وتقليل الآثار البيئية للإنتاج، وتحقيق توزيع عادل للموارد عوضاً عن نمط الاستهلاك اللامحدود الذي يدمّر التوازن البيئي.

غير أن تناقضاً عميقاً يستوجب المواجهة: تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي الكبرى يستهلك طاقة ومياهاً هائلة [2]، وتُفرز عملياتها كميات من ثاني أكسيد الكربون توازي ملايين رحلات الطيران

سنوياً [13]، وفق ما يكشفه التقييم الشامل لدورة حياة هذه الأنظمة [15]، إذ تستهلك بعض مراكز البيانات مياهاً تكفي مدناً بأكملها [14]. فالذكاء الاصطناعي بشكله الرأسمالي لا يساعد في حل الأزمة البيئية؛ هو يعمّقها، بينما تدّعي الشركات عكسه. وأي بديل يساري لا بد أن يضع معالجة هذا التناقض في صميم أولوياته.

في النموذج اليساري، يُوظَّف الذكاء الاصطناعي في التخطيط الاقتصادي البيئي، لضبط الإنتاج وفق الاحتياجات المجتمعية لا منطق السوق، وتحقيق كفاءة في استخدام الموارد، والحد من الهدر، وتوجيه التطوير نحو حلول بيئية جذرية كتحسين الطاقة المتجددة، والإدارة المستدامة للمياه، وخفض الانبعاثات الصناعية. ويُحظر استخدامه في مشاريع تدمر البيئة، ويُربط ترخيص أي تقنية بتقييم تأثيرها البيئي، مع أنظمة رقابية لالتزام الشركات، ورقابة شعبية على سياسات التنمية التكنولوجية.

فالتكنولوجيا في شكلها الرأسمالي لا تحل الأزمة، وإنما تعمّقها، وفي إطار يساري يمكن إعادة توجيهها لحماية الموارد وبناء اقتصاد العدالة البيئية. وإصلاحات داخل الرأسمالية قد تحقّق تحسناً جزئياً، غير أن التجربة تُظهر محدوديتها وقصورها عن تغيير جوهري. فالحل الجذري يقتضي تحولاً في العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع، بإخضاعها لمعايير ديمقراطية وبيئية صارمة تجعل حماية البيئة أولوية قصوى، مع تطوير أنظمة ذكية تقلل استهلاك الطاقة وتعزز الاعتماد على المتجددة، بما يضمن بقاء التكنولوجيا في خدمة المجتمع والبيئة.

على أرض الواقع وفي الفضاء الرقمي معاً: نحو يسار إلكتروني فاعل وأممية رقمية مناضلة

الذكاء الاصطناعي ليس شراً في ذاته، وليس خيراً في ذاته. هو مرآة للمجتمع الذي ينتجه، ويعكس بدقة موازين القوى التي تتحكم في توجيهه وتمويله وتحديد أولوياته. فحين تكون الشركات الرأسمالية الاحتكارية والدول الكبرى هي من تبني هذه التكنولوجيا وتموّلها، فإنها تبنيها وفق منطقها الخاص: منطق تعظيم الأرباح وتعميق الهيمنة الطبقية والسيطرة السياسية والفكرية وإعادة إنتاج الاستغلال بأشكال أكثر تطوراً وأصعب مقاومة.

وحين يكون القطاع العسكري هو الأضخم استثماراً في تطوير الذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي، فهذا ليس صدفة؛ هو تعبير صريح عن الأولويات الحقيقية للرأسمالية في طورها الرقمي.

غير أن هذه المرآة ليست قدراً محتوماً. فإما أن يستمر الذكاء الاصطناعي كأداة هيمنة في أيدي الأقلية تتحكم من خلاله في الإنتاج والتوزيع والوعي والسياسة، وإما أن نجعله ملكية جماعية تقدمية تُحرّر الأغلبية من أعباء العمل الروتيني وتُتيح لها الوصول إلى المعرفة والخدمات التي كانت حكراً على الأثرياء والمتنفذين. الخيار ليس تقنياً، هو سياسي في جوهره، ويُحدده من يملك هذه التكنولوجيا ومن يوجهها ولمصلحة من تعمل. ومعركتنا اليوم هي بالضبط معركة تحديد ملامح هذا الخيار قبل أن

يُحسم بغير إرادتنا، وقبل أن تترسخ بنى الهيمنة الرقمية بشكل يجعل تفكيكها أصعب بكثير مما هي عليه الآن.

وما طرحناه في هذا النص من محاور، من تطوير أنظمة مفتوحة المصدر إلى التعاونيات الرقمية، ومن العدالة الجندرية في التكنولوجيا ومواجهة توظيفها أداةً لترسيخ السلطة الذكورية تحت غطاء السيادة الوطنية والنسبية الثقافية، إلى مقاومة عسكرتها، ومن الرقابة المجتمعية على الخوارزميات إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة البيئة والسلام والديمقراطية، ليس قائمة أمنيات مجردة. هو خارطة طريق لمعركة سياسية حقيقية يجب أن تخوضها القوى اليسارية والتقدمية بوعي عميق وإرادة تنظيمية جماعية.

وتحقيق هذا كله ليس أمراً سهلاً ولا قريب المنال في ظل الاختلال الهائل الراهن بين قوى اليسار وقوى الرأسمالية الرقمية التي تمتلك الموارد والبنى التحتية والنفوذ السياسي والتقني. إن ما نتحدث عنه مشروع تراكمي طويل الأمد يحتاج إلى طاقات بشرية وتقنية وتنظيمية هائلة، وإلى وقت ومثابرة وقدرة على تحمل الإخفاقات وتجاوزها. إلا أن صعوبة المهمة لا تعني استحالتها، وتاريخ اليسار مليء بمعارك بدت في بدايتها مستحيلة وانتهت بتغييرات جذرية في موازين القوى.

والجواب العملي لا يكمن في انتظار ظروف مثالية لن تأتي من تلقاء نفسها؛ هو في التحول نحو اليسار الرقمي [32] الذي لا يعني استبدال اليسار القائم أو التشكيك في دوره التاريخي والراهن، بقدر ما يعني تطويره وتعزيز قدرته على الاشتباك مع ميادين الصراع الجديدة التي باتت رقمية بامتياز. فالنضال الميداني بين الجماهير وعلى أرض الواقع يظل العمود الفقري لأي مشروع تحرري حقيقي، إلا أن البعد الرقمي ليس بديلاً عنه؛ هو رافد أساسي يقويه ويوسع نطاقه ويمنحه أدوات إضافية في مواجهة منظومة الهيمنة الرأسمالية.

إن اليسار الذي يتقن العمل في الميدان ويُحسن توظيف الفضاء الرقمي في آنٍ واحد هو اليسار الأقدر على مواجهة رأسمالية في طورها الرقمي تُتقن الاثنين معاً وتوظفهما لتعزيز هيمنتها.

وعلى المستوى العالمي، يعني ذلك بناء أممية يسارية رقمية قادرة على مواجهة الهيمنة الكونية للرأسمالية الرقمية بأدواتها وبلغة عصرها، وتجمع القوى اليسارية والتقدمية حول العالم في مشروع مشترك يضع التكنولوجيا في خدمة الجماهير والتحرر والعدالة والمساواة.

غير أن الرؤية مهما بلغت من الاتساع والعمق تحتاج إلى آلية، والمشروع مهما كان تحررياً يحتاج إلى من يحمله. والسؤال الذي لا تجد معظم الطروحات اليسارية إجابة كافية عنه هو بالضبط: كيف يمكن لقوى متفرقة ومختلفة أن تبني معاً ما لا يستطيع أي منها بناؤه وحده؟ هذا ما يناقشه المقال القادم، إذ باتت هذه الضرورة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

ما طُرح في هذه الصفحات ليس حلماً رومانسياً بعيد المنال. هو معركة سياسية حقيقية تدور الآن، وكل يوم يمر دون أن تخوضها القوى اليسارية والتقدمية بوعي وتنظيم هو يوم تترسخ فيه بنى الهيمنة الرقمية وتصبح أصعب تفكيكاً. التكنولوجيا لم تكن يوماً محايدة، وهي اليوم أقل حياداً من أي وقت مضى. من يملكها يملك المستقبل، والجماهير التي لا تناضل من أجل امتلاكها ستجد نفسها تعيش في مستقبل صنعه غيرها لخدمة مصالح غيرها. الاختيار لا يزال ممكناً، لكنه لن يظل ممكناً إلى الأبد.

يتبع: الأممية اليسارية الرقمية والبدائل العملية، كيف نبني معاً ما لا يستطيع أحدنا بناءه وحده.

قائمة المراجع

[1] UN Office for Disarmament Affairs، Lethal Autonomous Weapon Systems https://disarmament.unoda.org/en/our-work/emerging-challenges/lethal-autonomous-weapon-systems

[2] IEA، Energy Demand from AI (Energy and AI Report 2025) https://www.iea.org/reports/energy-and-ai/energy-demand-from-ai

[4] Human Rights Watch، World Report 2024: Saudi Arabia https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/saudi-arabia

[6] CSIS، China's New Strategy for Waging the Microchip Tech War https://www.csis.org/analysis/chinas-new-strategy-waging-microchip-tech-war

[8] UN Women، Artificial Intelligence and Gender Equality https://www.unwomen.org/en/articles/explainer/artificial-intelligence-and-gender-equality

[9] UNESCO، Generative AI: Study Reveals Alarming Evidence of Regressive Gender Stereotypes (2024) https://www.unesco.org/en/articles/generative-ai-unesco-study-reveals-alarming-evidence-regressive-gender-stereotypes

[10] University of Washington، AI Tools Show Biases in Ranking Job Applicants by Race and Gender (2024) https://www.washington.edu/news/2024/10/31/ai-bias-resume-screening-race-gender/

IEA، Key Questions on Energy and AI (2026) **[13]** https://www.iea.org/reports/key-questions-on-energy-and-ai/executive-summary

UC Riverside، AI Programs Consume Large Volumes of Scarce **[14]** https://news.ucr.edu/articles/2023/04/28/ai-programs- Water (2023) consume-large-volumes-scarce-water

UNEP، Artificial Intelligence (AI) End-to-End: Environmental **[15]** Impact of the Full AI Lifecycle https://www.unep.org/resources/report/artificial-intelligence-ai-end-end-environmental-impact-full-ai-lifecycle-needs-be

Amnesty International، Kenya: Authorities Weaponized Social **[18]** Media and Digital Tools to Suppress Gen Z Protests (2025) https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/11/kenyan-weaponized-social-media-and-digital-tools-to-suppress-gen-z-protests/

Human Rights Watch، Joint Statement: Civil Society Demands **[19]** Action Ahead of Internet Governance Forum (2024) https://www.hrw.org/news/2024/12/12/joint-statement-civil-society-demands-action-ahead-internet-governance-forum

ILO، Algorithmic Management in the Workplace **[20]** https://www.ilo.org/algorithmic-management-workplace

ILO، Global Case Studies of Social Dialogue on AI and Algorithmic **[21]** Management (Working Paper 144, 2025) https://www.ilo.org/media/710401/download

CSIS، Countering China's Challenge to American AI Leadership **[22]** https://www.csis.org/analysis/countering-chinas-challenge-american-ai-leadership

UNEP، AI Has an Environmental Problem: Here's What the World **[23]** https://www.unep.org/news-and-stories/story/ai-has- Can Do About That environmental-problem-heres-what-world-can-do-about

Human Rights Watch، World Report 2026: Saudi Arabia **[24]**
https://www.hrw.org/world-report/2026/country-chapters/saudi-arabia

University of Washington iSchool، UW Research Finds Racial and **[26]**
Gender Bias in AI Hiring Tools (2024)
https://ischool.uw.edu/news/2024/11/ai-tools-show-biases-ranking-job-applicants-names-according-perceived-race-and-gender

ILO، Artificial Intelligence in the World of Work **[30]**
https://www.ilo.org/topics-and-sectors/artificial-intelligence

Rezgar Akrawi: Capitalist Artificial Intelligence, Challenges for the **[31]**
Left and Possible Alternatives: Technology in the Service of Capital or a Tool ?for Liberation
https://play.google.com/store/books/details?id=ZMddEQAAQBAJ

Rezgar Akrawi: The Most Prominent Intellectual and Organizational **[32]**
Foundations of the Electronic Left
https://play.google.com/store/books/details?id=ruDsEQAAQBAJ

* * *

اليسار واختراق القلعة الرقمية للرأسمالية

نُشر في 20 تموز/يوليو 2026

تمهيد: أزمة المناهج التقليدية في زمن الخوارزميات

من الصعب خوض معركة التحرر الاشتراكي في القرن الحادي والعشرين بأدوات القرن الماضي. ففي زمن تهيمن فيه الخوارزميات، ويتسع فيه تأثير الرقمنة والذكاء الاصطناعي على الإعلام والثقافة والتعليم والعمل والحياة اليومية، وتصاغ السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية عبر تحليل البيانات الضخمة وحوسبة القرار السياسي والاقتصادي، يجد اليسار نفسه أمام تساؤل وجودي: كيف يمكن لحركات ما زالت تعمل وتنظم نفسها بمنطق تقليدي أن تصمد أمام رأسمالية رقمية بلغت من التقدم التكنولوجي حداً غير مسبوق؟

إن استمرار التنظيمات اليسارية في الاعتماد على أساليب تقليدية في الخطاب والتنظيم والعمل يضعها أمام تحدٍ كبير في مواجهتها مع الرأسمالية. فنحن نواجه خصماً يمتلك ترسانة متطورة من الأدوات الرقمية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والإعلامية، ويتطور على مدار الدقيقة في كافة المجالات، ويتكيف مع أزماته رغم عمقها، ويتحالف طبقياً مع بعضه رغم الصراعات بين كتله، في حين لا يزال جزء غير قليل من اليسار يعتمد على منهجيات ووسائل قديمة لم تعد تواكب متطلبات هذه المواجهة المتجددة. وهذا ما نشهده اليوم على أرض الواقع، وهو ما يجعل الحاجة إلى تطويرها وتجديدها أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وفي مقالات سابقة، عبرت عن هذه الفجوة الرقمية الكبيرة بتشبيه الفيل والنملة. غير أنه بعد هذا التطور المتسارع والهائل الذي بلغته الرأسمالية الرقمية، وفي ظل محدودية البدائل الرقمية اليسارية والتقدمية المؤثرة، وبحكم عملي المهني في مجالات الخوارزميات والحوكمة الرقمية، أرى أن هذه الفجوة قد اتسعت أكثر. إنه واقع صعب ومر لا بد أن نقر به بصراحة، لكي نبدأ من هذا الإقرار في التفكير الجاد بالبدائل الممكنة.

ماركس وإنجلز: العلم والتكنولوجيا كسلاح ذي حدين

شكل العلم والتكنولوجيا محوراً أساسياً في فكر كارل ماركس وفريدريك إنجلز، إذ رأياً فيهما أدوات قابلة للاستخدام في التحرر أو في تعزيز الهيمنة الطبقية. ففي ظل الرأسمالية، يسخر التقدم العلمي والتكنولوجي لتعظيم أرباح البرجوازية واستغلال شغيلات وشغيلة اليد والفكر، مما يفاقم الاغتراب والتفاوت الطبقي. غير أن ماركس وإنجلز أدركا أن هذه التناقضات تحمل إمكانيات ثورية قد تسهم في بناء نظام اشتراكي أكثر عدلاً. واليوم تبدو رؤيتهما أكثر إلحاحاً في عصر الرأسمالية

الرقمية، حيث تحولت التكنولوجيا إلى وسيلة جديدة للسيطرة، مع أنها تحمل أيضاً فرصاً لتحرير البشرية.

فإدراكهما العميق للطبيعة الجدلية للتاريخ والمجتمع جعلهما ينظران إلى التقدم العلمي باعتباره قوة مادية واجتماعية تعكس علاقات القوة الطبقية، وسلاحاً ذا حدين يحمل إمكانيات تحريرية هائلة، ويستخدم في الوقت ذاته لتعميق الاستغلال وترسيخ الهيمنة الرأسمالية. وقد كان فكرهما شاهداً على قدرة التحليل المادي على دمج العلم مع النضال الطبقي، حيث تصبح المعرفة قوة دافعة لتغيير العالم، لا مجرد وسيلة لفهمه. إن مشروعهما الفكري يدعو بوضوح إلى تجاوز حدود النظام الرأسمالي نحو مستقبل أكثر إنسانية، مستنداً إلى الإمكانيات التحررية التي يتيحها التقدم التقني.

في تحليل ماركس للرأسمالية، احتلت التكنولوجيا موقعاً مركزياً في كشف التناقضات الجوهرية للنظام. فرأى أن الماكينات، التي مثلت قمة التقدم العلمي في عصره، لم تكن أدوات لتحسين حياة البشر أو تحريرهم من أعباء العمل الشاق، وإنما غدت وسائل فعالة لمراكمة أرباح الرأسماليين وزيادة استغلال شغيلات وشغيلة اليد والفكر. وأدى هذا التوظيف للتكنولوجيا إلى إنتاج فائض القيمة عبر تقليل الحاجة إلى العمل البشري، تاركاً البروليتاريا في حالة اغتراب، حيث يفصل العامل عن عملية الإنتاج ونتائج عمله. ولم يكن هذا التناقض عرضياً عند ماركس، إنما كان جزءاً جوهرياً من آليات الرأسمالية التي تجعل من العلم والتكنولوجيا أدوات للسيطرة الطبقية.

أما إنجلز، فقد نظر إلى العلم كأداة لفهم الصراع الاجتماعي بعمق أكبر. وقد جعله تأثره بالاكتشافات العلمية يرى أن الصراع لا ينحصر في المجتمع الإنساني، إذ يمتد أيضاً إلى الطبيعة. غير أنه رفض الحتمية البيولوجية، مؤكداً أن القوانين الحاكمة للطبيعة تختلف عن القوانين الاجتماعية التي تتأثر بالعمل الإنساني الواعي. وأضاف إنجلز بعداً علمياً للمادية الجدلية، حيث أظهر أن قوانين الديالكتيك تنطبق على الطبيعة والمجتمع، مما يعزز فهم التحولات التاريخية كجزء من حركة تطورية شاملة.

وهذا النهج في مراجعة النظرية على ضوء التحولات التاريخية لم يكن غريباً عن ماركس نفسه، فقد أقر هو وإنجلز صراحة، في مقدمتهما المشتركة للطبعة الألمانية من البيان الشيوعي المؤرخة في لندن عام1872 ، أي بعد أربعة وعشرين عاماً من صدور البيان الأصلي، بأن مبادئه العامة ما زالت صحيحة في مجملها، غير أن بعض تفاصيله العملية، وتحديداً البرنامج الثوري المطروح في ختام الفصل الثاني، قد شاخ وبات يحتاج صياغة مختلفة تماماً، وذلك في ضوء التطور الصناعي الهائل الذي شهده العالم منذ 1848، وتوسع التنظيم السياسي للطبقة العاملة، والدروس المستخلصة من كومونة باريس عام 1871. لو كان ماركس حاضراً اليوم، لأشار بالمنطق نفسه إلى أن الرأسمالية الرقمية تمثل مرحلة متقدمة من الديناميكيات الاستغلالية ذاتها التي تحدث عنها في القرن التاسع عشر، وإن كانت بأساليب أكثر ذكاءً وخفاءً وتحكماً وعمقاً. فسيطرتها لم تعد مقتصرة على امتلاك المصانع والمواد الخام، إذ امتدت إلى التحكم في تدفق البيانات، وتوجيه السلوك والوعي البشري والسيطرة

عليهما، وصولاً إلى ممارسة العنف والقمع الرقمي والعسكرة عبر الخوارزميات، حتى غدت في حالات كثيرة، بفعل تحالفها مع اليمين المتطرف، فاشية رقمية بامتياز. والتحولات التي أحدثها العصر الرقمي قد تفتح المجال لإمكانيات جديدة للنضال والتنظيم الاشتراكي، شرط أن نستفيد منها ونتعامل معها بشكل علمي دقيق.

إنه استحقاق مباشر تفرضه وقائع يعيشها شغيلات وشغيلة اليد والفكر في مختلف بقاع العالم. فالرأسمالية الرقمية، إضافة إلى طابعها الاستغلالي التقليدي، تمارس سطوتها من خلال الخوارزميات التي لا تكتفي اليوم بتنظيم تدفق المعلومات، إذ باتت تتحكم في معظم مفاصل الحياة اليومية، وكذلك تقرر أي الأفكار تصل إلى وعي الجمهور وأيها يطمس أو يهمش. وهذا التحول العميق في بنية السلطة الطبقية يفرض على اليسار إعادة النظر جذرياً في أدواته التحليلية وأشكال تنظيمه الميدانية معاً.

التكنولوجيا وسيلة الرأسمالية لتجاوز أزماتها، والمرونة العلمية كصراع طبقي حديث

إن الصراع على التكنولوجيا ليس موجهاً ضد العلم بذاته، إنما هو موجه ضد احتكار القوى المسيطرة له. فلا ينبغي النظر إلى الذكاء الاصطناعي وعموم التكنولوجيا كتهديد بذاته، وإنما كساحة تتحدد ملامحها بناءً على ميزان القوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وقد شهدت السنوات الأخيرة تسارعاً غير مسبوق في تركيز القوة الرقمية داخل عدد محدود من الدول الرأسمالية الكبرى والشركات الاحتكارية العملاقة التي تسيطر على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات العالمية، مما منحها نفوذاً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً هائلاً في تحديد مستقبل البشرية.

تلجأ الرأسمالية دوماً في أوقات الأزمات إلى إعادة إنتاج نفسها عبر أدوات علمية متطورة تمكنها من تجاوز التحديات دون المساس بجوهرها الاستغلالي، ويتجلى ذلك في محطات متعددة: ففي أزمة 2008استخدمت التكنولوجيا والأساليب العلمية لإنقاذ النظام المالي مع تحميل الطبقات العاملة كلفة الخسائر، وخلال جائحة كورونا تجاوزت الرأسمالية الأزمة عبر تعزيز الأتمتة والذكاء الاصطناعي والعمل عن بعد، بما ضمن استمرار الإنتاج بآليات جديدة قلصت الاعتماد على العمالة البشرية وزادت أرباح الشركات مقابل ظروف عمل غير مستقرة للملايين، ثم جاءت الطفرة الواسعة للذكاء الاصطناعي منذ عام 2023 لتفتح مرحلة جديدة من إعادة هيكلة سوق العمل، إذ توسع الاعتماد على الأتمتة والأنظمة الذكية في قطاعات عديدة، وتصاعدت المخاوف بشأن مستقبل ملايين الوظائف، بالتزامن مع أرباح هائلة حققتها شركات التكنولوجيا نتيجة احتكارها للبنية التحتية الرقمية والمعرفية الجديدة.

وتظهر هذه المحطات مجتمعة كيف تستفيد الرأسمالية من العلم كأداة لهيكلة النظام واستمراريته، وكيف تستعير أحياناً بعض الأفكار الاشتراكية، مثل تدخل الدولة، كإجراءات مؤقتة لضمان الاستقرار، لتتراجع عنها عند انتهاء الأزمة وتعيد إنتاج الاستغلال بآليات أكثر تطوراً.

وفي ضوء هذه التحديات، يتوجب على اليسار الاستفادة من التقدم العلمي عبر إعادة صياغة خطابه وأدواته بأسلوب منهجي دقيق. ويتطلب ذلك استخدام الوسائل الحديثة لتحليل القضايا الاجتماعية وتطوير خطاب علمي واقعي وفق ما هو ممكن وليس ما هو مطلوب، وآليات تنظيمية وقيادية مرنة تجذب الشباب الذين نشأوا في عالم تهيمن عليه التكنولوجيا. وإن استثمار الأدوات العلمية لا يعني التماهي مع قيم الرأسمالية، إنما هو استراتيجية لاستغلالها في خدمة العدالة الاجتماعية وتقليص التفاوت الطبقي كخطوة نحو البديل الاشتراكي.

إذا كانت الثورات الصناعية السابقة قد غيرت معادلات الإنتاج عبر الآلة والبخار ثم الكهرباء ثم الحوسبة، فإن المرحلة الحالية القائمة على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والمنصات الرقمية تعيد تشكيل الإنتاج والعمل والمعرفة والتواصل الإنساني بصورة أكثر عمقاً واتساعاً. وفي هذا العصر، أصبحت البيانات والخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي أدوات مركزية لإعادة إنتاج الهيمنة بطرق غير مرئية نسبياً، عبر التأثير على الرأي العام وتوجيه السلوك الفردي والجماعي والتحكم في الوصول إلى المعرفة والمعلومات.

اختراق القلعة وتحرير الأدوات: نحو بدائل يسارية رقمية

وبينما يتراجع حضور اليسار في إحدى المعارك الراهنة نتيجة تعامله مع التكنولوجيا كأداة ثانوية، فإن المعركة لم تحسم بعد. فالانتصار يتطلب تحويل الرؤية إلى برامج عمل ملموسة تعتمد على الاستخدام الواعي للتكنولوجيا. فلا يمكن لليسار أن يظل في موقع الدفاع، إذ عليه أن يكون طرفاً فاعلاً في إعادة تشكيل مستقبل التكنولوجيا ودمجها في مشروعه التحرري.

غير أن التكنولوجيا ليست بديلاً عن التنظيم البشري الواعي. فالقوة الحقيقية تكمن في الإنسان المنظم القادر على تسخير هذه الوسائل لخدمة أهدافه. والذكاء الاصطناعي وعموم التكنولوجيا وسيلة فعالة للتحشيد والتنظيم والتحليل، لكنها لن تغني عن التضامن والعمل الميداني الذي يظل المحرك الأساسي للتغيير.

كيسار، نجحنا تاريخياً في تقديم بدائل في مجالات الاقتصاد والعدالة والسياسة والحقوق وغيرها، ودأبنا دوماً على طرح الاستقلالية الفكرية والسياسية والتنظيمية والإعلامية. غير أننا نواجه اليوم تحدياً مصيرياً يمس هذا المبدأ ذاته: فما زلنا نفتقر إلى رؤية رقمية شاملة ومستقلة وبديلة قادرة على كسر القيد التكنولوجي الرأسمالي، إذ ما زلنا رهن تطبيقاته ذاتها، وهو ما يجعل اليسار وجماهيره عرضة للتضييق والتهميش والقمع والاختراق. وكما أسلفنا، فإن الدرس الجدلي الأهم الذي يجب أن نستوعبه هو أن التكنولوجيا ليست حيادية، إنما ساحة صراع طبقي بامتياز، وأن المشكلة الجوهرية لا تكمن في جوهر الذكاء الاصطناعي أو الأتمتة، إنما تكمن في علاقات الملكية التي تحكمها، أي في احتكارها من قبل قلة من الشركات العملاقة والدول الرأسمالية الكبرى بما يعمق الهوة الطبقية ويوسع مراقبة الجماهير وتنميط الوعي الإنساني خدمة لمراكمة الأرباح والهيمنة الفكرية والسياسية.

وبناءً على ذلك، لم يعد يكفي لليسار أن يكتفي بموقف الناقد أو المتفرج، واقفاً عند أسوار هذه التكنولوجيا مكتفياً بانتقاد استغلالها من الخارج، فذلك وحده لن يحدث التغيير المنشود، وقد يبقيه في دوائر فكرية وجماهيرية ضيقة بعيدة عن مجريات الصراع الفعلي. إن المطلوب هو الدخول في صلب العملية التقنية وفهم منطق الخوارزميات لتفكيكها وإعادة بنائها بصبغة تحررية، عبر طرح آليات جديدة وجريئة لاستخدام التكنولوجيا وفق منظومات ديمقراطية تشاركية وشفافة.

إننا بحاجة إلى «ذكاء اصطناعي وخوارزميات جماهيرية» تعمل برقابة مجتمعية وقوانين وتشريعات عالمية ومحلية، وتتطور عبر تعاونيات رقمية ذات توجه اشتراكي، وتكون شفافة وقابلة للتدقيق من قبل الجميع، وتهدف إلى توزيع الثروة وتنظيم الإنتاج وعلاج الأمراض والفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يخدم الحاجات الإنسانية الحقيقية لا نزوات السوق وتعزيز الهيمنة والعسكرتارية. كما نحتاج إلى نماذج مفتوحة المصدر، ومنصات رقمية تقدمية مفتوحة المصدر، سواء منصات تواصل أو محركات بحث أو غيرها، ومبادرات تكنولوجية تعاونية لا تخضع لمنطق الاحتكار التجاري، وتسمح للمجتمعات والجماهير بالمشاركة في إدارة المعرفة والبيانات وتطوير التقنيات الجديدة.

إننا مطالبون بامتلاك أدوات العصر، فكما حول ماركس وإنجلز العلوم الاقتصادية والفلسفية والتطور العلمي والمعرفي في عصرهما من أدوات لتبرير الوضع القائم إلى سلاح نظري وعملي بيد شغيلات وشغيلة اليد والفكر، فإن اليسار اليوم مطالب بأن يكون فاعلاً في هذه الساحة، ينتقل من خانة «المستخدم المتلقي» الخاضع لشروط المنصات الرأسمالية، إلى خانة «المنتج البديل» الذي يطرح بدائل تكنولوجية مشاعية منفتحة ومحررة.

إن الصراع حول سلطة الخوارزميات لم يعد يتعلق فقط بمستقبل التكنولوجيا، إذ يتعلق أيضاً بمستقبل العمل والديمقراطية والثقافة والعدالة الاجتماعية.

الخاتمة

إن هذه الملاحظات النقدية لا تعني انتقاصاً من اليسار وتاريخه المشهود في بلداننا، إنما هي محاولة لتعزيز نقاش لا يزال خافتاً في أوساطنا حول البديل الرقمي المنشود. صحيح أن الأمر ليس سهلاً وأن الفجوة كبيرة والرأسمالية الرقمية مسيطرة بشكل كبير، غير أن التاريخ يعلمنا أن لا شيء يبقى مستحيلاً أمام نضال متواصل: فكما كانت ساعات العمل تتجاوز السبعين ساعة أسبوعياً في الماضي، باتت اليوم في بعض البلدان لا تتجاوز 37 ساعة أو أقل، بفعل نضالات متراكمة بدت يوماً أحلاماً بعيدة المنال. وكما كانت المرأة قبل قرن بلا حق في التصويت أو التعليم أو العمل خارج البيت، باتت اليوم في بلدان عديدة تتصدر الحكومات والبرلمانات والجامعات، بفضل نضال نسوي ويساري متواصل لم يهادن يوماً رغم اختلال وقسوة موازين القوى في بداياته.

وفق هذه التغيرات الهائلة، والمرحلة المتطورة جداً التي بلغتها الرأسمالية، لا بد أن نواجهها بأسلحتها الفتاكة ذاتها، عبر الاستفادة من العلوم الحديثة والثورة الرقمية والتجديد المستمر في كافة المجالات، وصولاً إلى التفوق عليها. وفي هذا السياق، يأتي التوجه نحو اليسار الرقمي كتيار فكري وتنظيمي يعكس استجابة مباشرة لهذه التحولات الكبرى والنمو في الوعي الحقوقي والمعرفي، ساعياً إلى توجيه هذا الوعي نحو تغيير اشتراكي جذري وشامل في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مع الحفاظ على القيم الأساسية التي شكلت جوهر الفكر الماركسي واليساري عبر التاريخ.

وقد أثبت الواقع أن التنظيمات اليسارية التي تجدد وتطور خطابها وأدواتها وعملها وتنظيمها باستمرار وتتوحد وتواكب التحديات المتجددة والتطور العلمي والمعرفي هي الأقدر على الحفاظ على دورها وتأثيرها، في حين أن التيارات التي تتمسك بمنهجياتها القديمة، على غرار ما ناقشناه في مطلع هذا المقال، تفقد تدريجياً أعضاءها ودعمها الجماهيري وتتراجع أدوارها بشكل ملحوظ. وهذا واقع صعب نلاحظه في أغلب بلدان العالم، غير أنه لا ينفي وجود تجارب يسارية وتقدمية تبعث الأمل وتقدم نماذج يمكن البناء عليها.

ومن دون حضور يساري فاعل وعمل مشترك بتنسيق أممي في هذا المجال، ستستمر الرأسمالية الرقمية في تحديد اتجاه التطور التكنولوجي بما يخدم مصالحها الخاصة، وتتحكم بمستقبل البشرية. وفي نهاية المطاف، تكمن قوة اليسار الفعلية في قدرته على دمج التنظيم البشري الميداني مع التفوق الرقمي، ليكون الفضاء الرقمي ساحة داعمة وفعالة، لا بديلاً عن النضال، وإنما جناحاً يحلق به نحو مستقبل اشتراكي إنساني وأكثر عدلاً.

إن هذا البعد الأممي في المواجهة سيكون موضوع مقال قادم حول: الأممية اليسارية الرقمية. وهذا المقال ليس إلا بداية لحوار مفتوح، أدعو فيه الرفاق والرفيقات محلياً وعالمياً إلى تشكيل ورش عمل رقمية مشتركة، تدرس إمكانيات بناء البدائل التكنولوجية اليسارية والتقدمية، وتضع الأسس العملية لتلك الأممية الرقمية التي تحتاجها معركتنا القادمة.

ملاحظة: نُشرت نسخة أولى مختصرة من هذا المقال بالإنكليزية أولاً، ثم تُرجمت إلى لغات عدة ونُشرت في عشرات المواقع، ومن أهمها: Globetrotter (إنكليزي وإسباني وبرتغالي، عالمي)، Znetwork (عشرات اللغات، عالمي)، CounterPunch (إنكليزي، عالمي)، MROnline (إنكليزي، عالمي)، Countercurrents (إنكليزي، الهند)، NewsClick (انكليزي، الهند)، Aliran (إنكليزي، ماليزيا)، The Left Chapter (إنكليزي، كندا)، Sinistra in Rete (إيطالي، إيطاليا)، Contropiano (إيطالي، إيطاليا)، Jornal GGN (برتغالي، البرازيل)، Diário Carioca (برتغالي، البرازيل)، Revue Supernova (فرنسي، فرنسا)، elviejotopo (إسباني، إسبانيا)، El Maipo (إسباني، تشيلي)، Insurgencia Magisterial (إسباني، المكسيك)، Amiidonk (هنغاري، المجر)، Perjamuan Buku (اندونيسي، إندونيسيا)، SIguardian (إنكليزي، سريلانكا).

ثورة أم عبودية؟ في آليات السيطرة الرأسمالية على الوعي عبر الذكاء الاصطناعي

نُشر في 20 أيار/مايو 2026

توجيه الوعي لتعزيز الثقافة الرأسمالية النيوليبرالية

إلى جانب استخدام الذكاء الاصطناعي لتعظيم الأرباح وترسيخ السيطرة الاجتماعية، تُوظَّف هذه التكنولوجيا بشكل ممنهج لتشكيل وعي الأفراد وتوجيهه تدريجياً، بهدف تعزيز الثقافة والأفكار الرأسمالية، وخصوصاً تمجيد الحضارة الغربية، وبشكل أكثر تحديداً القيم الرأسمالية الأمريكية. من خلال تحليل البيانات وسلوك المستخدمين والمستخدمات، تُستخدم الخوارزميات للتحكم في المحتوى الذي يُعرض لهم عبر المنصات الرقمية، وتُصمَّم بحيث تُغذّي الأفراد بمحتوى يتماشى مع القيم التي تدعم الرؤية الرأسمالية وسياساتها وأفكارها.

وقد بات هذا الاتجاه أكثر رسوخاً مع التوسع المتسارع لهذه المنصات، إذ يكشف تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام2025 ، وهو الوكالة الأممية المتخصصة في التكنولوجيا الرقمية، أن نحو ستة مليارات إنسان، أي ثلاثة أرباع سكان العالم، باتوا مستخدمين للإنترنت في عام 2025، بزيادة تفوق 240 مليون مستخدم خلال عام واحد فقط، فيما تتجه المنصات الجديدة الموجهة إلى الأجيال الشابة نحو مزيد من التحكم الخوارزمي في محتواها.

وما زالت خوارزميات محرك البحث «غوغل» تُصنّف النتائج وفقاً لمنطق السوق والإعلانات المدفوعة، لا وفقاً للأهمية الاجتماعية أو الفكرية أو العلمية للمحتوى. وتؤكد دراسة نشرها موقع The Conversation أن أكثر من 80 بالمئة من إيرادات الشركة المالكة لغوغل تأتي من الإعلانات، وأن هذا التشابك بين المصلحة التجارية ونتائج البحث يجعل مساحة أعلى الصفحة، وهي الأكثر قيمة للمستخدمين، مكرسة بشكل متزايد للترويج المدفوع بدلاً من النتائج العضوية. فعند البحث عن مفاهيم مثل «النجاح» أو «التنمية الذاتية»، تظهر النتائج الأولى مرتبطة بشركات تطوير الذات والدورات المدفوعة، في مقابل تغييب أو تهميش التحليلات العلمية الرصينة والأفكار اليسارية والتقدمية.

يؤدي هذا إلى توجيه الوعي الجماعي نحو قبول هذه القيم باعتبارها طبيعية وحتمية، بأسلوب تدريجي ناعم وغير محسوس، إلى الحد الذي يجعل معظم مستخدمي ومستخدمات هذه التطبيقات، بمن فيهم أصحاب الفكر اليساري والتقدمي، يعتقدون أنها أدوات محايدة. إن هذه السياسة تُشكل خطراً بالغاً

على الأجيال القادمة، وتُسهم في تكريس الهيمنة الرأسمالية أكثر فأكثر، وتعزيز ولاء الجماهير وخنوعها للنظام القائم.

تفكيك المهارات البشرية وتعميق الاغتراب والاستلاب الرقمي

يُروَّج للذكاء الاصطناعي على أنه وسيلة لتسهيل الحياة وزيادة الإنتاجية، غير أن دراسات علمية حديثة تكشف أن الاعتماد غير المدروس على هذه التقنيات يعمق الوعي السطحي ويضعف المهارات البشرية الأساسية. فقد كشفت دراسة أجراها باحثون في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أن الاعتماد على أدوات الكتابة بالذكاء الاصطناعي يقلل النشاط الدماغي، ويضعف الذاكرة والإحساس بملكية الأفكار، فيما أطلق الباحثون على هذه الظاهرة اسم «الدين المعرفي»، بمعنى أن الإنسان يقترض قدرته الذهنية من المستقبل مقابل راحة اللحظة.

وفي السياق ذاته، وجدت دراسة نُشرت في مجلة Societies العلمية شملت 666 مشاركاً أن الاستخدام المتكرر لأدوات الذكاء الاصطناعي يرتبط بضعف واضح في التفكير النقدي عبر آلية «التفريغ المعرفي»، وأن هذا الأثر يكون أشد وضوحاً لدى الفئة العمرية بين 17 و25 عاماً، أي جيل بأكمله ينشأ وهو أقل قدرة على التحليل المستقل.

في هذا السياق، يعاد إنتاج الاغتراب الإنساني في شكل رقمي جديد، حيث ينفصل الإنسان عن ملكاته العقلية والإبداعية، ويجد نفسه محاصراً ضمن منظومة تقنية تسلبه قدرته على الفعل المستقل، تماماً كما كان العامل الصناعي مغترباً عن منتوجه في ظل الرأسمالية التقليدية. وقد يتحول الإنسان تدريجياً إلى كائن خاضع للخوارزميات التي تُوجِّه تفاعلاته اليومية، وتحدد له ما يقرأ وما يشاهد وحتى كيف يفكر، مما يعزز تبعيته لأنظمة وشركات ودول يسيطر عليها رأس المال.

إن هذا الاغتراب الرقمي لا يقتصر على الجانب الإنتاجي، إذ يمتد إلى مستوى أكثر خطورة، وهو اغتراب الإنسان عن ذاته وعن وعيه وعن علاقاته الاجتماعية، حيث تتحول هويته الفكرية والثقافية إلى مجرد انعكاس للخوارزميات المصممة لخدمة السوق. وتمتد الخطورة إلى إعادة تشكيل الوعي الجماعي بطرق تتماشى مع متطلبات السوق الرأسمالية، إذ قد تُضعف قدرة الأفراد على التنظيم والمقاومة والمطالبة بالتغيير الجذري.

الإدمان الرقمي

يبرز الإدمان الرقمي كأحد أخطر الآثار المترتبة على توسع الذكاء الاصطناعي. فقد أشارت دراسة أجراها باحثون في جامعة كاليفورنيا في سان فرانسيسكو، اعتماداً على بيانات أكثر من ستة آلاف طفل بين 9 و10 أعوام ضمن دراسة طويلة الأمد لتطور دماغ المراهقين، إلى أن الأطفال الأكثر استخداماً لوسائل التواصل الاجتماعي يسجلون تراجعاً واضحاً في القراءة والمفردات والذاكرة كلما طالت مدة تصفحهم.

وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الترفيه ليست مجرد منصات للخدمات، إنما أدوات تُستخدم بوعي لتعزيز التبعية السلوكية والفكرية، حيث تُستغل البيانات الضخمة لفهم دوافع الأفراد والتلاعب بها بما يخدم المصالح الاقتصادية للشركات والدول الكبرى. تستثمر الرأسمالية في تطوير تقنيات تُحفِّز السلوك الإدماني لضمان استمرار التفاعل مع المنصات، وتتحول هذه العملية إلى حلقة مفرغة تُولِّد الأرباح على حساب الصحة العقلية والنفسية، وخاصة لدى الأجيال الشابة.

نوع من العبودية الرقمية الطوعية

تتعمق الهيمنة الطبقية عبر تحوّل الذكاء الاصطناعي من أداة تكنولوجية إلى وسيلة لإعادة إنتاج أنماط السيطرة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وما يجعل هذه السيطرة أكثر خطورة هو طابعها الطوعي، حيث يُدفع الأفراد، بفعل التلاعب الخوارزمي وضغط استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل، إلى الانخراط في هذه العبودية الرقمية دون إكراه مباشر، بوهم التحكم والاختيار بينما تُوجَّه قراراتهم نحو مسارات مُعدّة سلفاً تخدم مصالح الرأسمالية.

لم يعد سيناريو خضوع البشرية لسيطرة الآلة مجرد افتراضات فلسفية أو تصورات سينمائية، إذ أصبح أكثر واقعية في ظل التطورات الهائلة للذكاء الاصطناعي وغياب ضوابط قانونية دولية فعالة تنظم عمله، ومع تجاوزه حدوده البرمجية الأصلية، قد يتحول إلى منظومة تتخذ قرارات مصيرية بشكل مستقل، تُفرض على البشرية دون رقابة بشرية حقيقية. ففي ظل الرأسمالية، يُطوَّر الذكاء الاصطناعي لخدمة تراكم رأس المال وتعزيز الهيمنة الطبقية، ويخضع لمنطق المنافسة بين الدول الكبرى والشركات الاحتكارية، مما يجعل فقدان السيطرة عليه احتمالاً حقيقياً وخطيراً.

وقبل أيام، كشفت مجلة TIME كيف خرج نظام ذكاء اصطناعي عن السيطرة وهجم على أنظمة أخرى، الأمر الذي دفع أكثر من 1100 مهندس ومهندسة في شركات الذكاء الاصطناعي الكبرى إلى توقيع عريضة مشتركة تطالب بتشريعات دولية تضبط عمله. وما نشهده اليوم ليس هيمنة روبوتات على البشر بالشكل الكلاسيكي الذي تخيلته السينما في أفلام مثل »المدمر« و»ماتريكس« و»أنا، روبوت«، إنما نموذج جديد من السيطرة الرقمية، قائم على الأتمتة الشاملة وتحكم الخوارزميات في الحياة اليومية، حيث تتحول المجتمعات إلى كيانات تخضع لأنظمة وشركات وآلات ذكية.

خاتمة

إذا استمرت هذه الديناميكية دون مواجهة جماعية قائمة على وعي يساري تقدمي ودون تشريعات وقوانين دولية ومحلية، فقد يتحوَّل الذكاء الاصطناعي تدريجياً من أداة في يد الرأسمالية إلى نظام بديل للعقل البشري، تُدار عبره الحياة اليومية، مما يفرض شكلاً جديداً من العبودية الرقمية الطوعية، حيث يصبح الأفراد محاصرين ضمن أنظمة تكنولوجية تحدد أدوارهم وسلوكياتهم، وتدفعهم إلى قبول هذه الهيمنة كواقع حتمي لا يمكن تجاوزه.

إن ما يواجهنا اليوم ليس قدراً تقنياً محتوماً، إنما نتاج خيارات سياسية واقتصادية تخدم مصالح رأس المال، ويمكن مواجهتها. فالسيطرة على الذكاء الاصطناعي، وضبط عمل الخوارزميات، وإخضاعها لرقابة ديمقراطية شعبية، مسؤولية جماعية تتطلب وعياً يسارياً تقدمياً منظماً، يعيد للإنسان قدرته على التفكير المستقل والفعل الجماعي، ويحول هذه التكنولوجيا من أداة لتعميق الاستلاب والهيمنة إلى وسيلة تخدم تحرر الإنسان وكرامته، لا استعباده الطوعي.

* * *

القمع الرقمي الناعم: تحديات جديدة وسبل المواجهة

خلال العدوان الأخير على غزة، شهد آلاف الناشطات والنشطاء حذف منشوراتهم أو تقييد حساباتهم لمجرد أنهم وثقوا جرائم الاحتلال الإسرائيلي أو عبّروا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني. وهذه ليست ظاهرة معزولة؛ ففي الهند أصدرت الحكومة أوامر طارئة لحجب عشرات الحسابات خلال احتجاجات المزارعين، في حين رصدت منظمات حقوقية حجب حسابات عدد كبير من الصحفيين والناشطين لمجرد انتقادهم السياسات الحكومية. شعر كثيرون بالعجز والغضب، إذ بدا وكأن أصواتهم تُدفع إلى الهامش بصورة متعمدة. هذه الحالات تقدم مثالاً واضحاً على ما يمكن تسميته اليوم بـ«القمع الرقمي الناعم».

هذا النوع من القمع لا يظهر دائماً في صورة حجب مباشر أو اعتقال علني. إنه يعمل عبر خوارزميات وأنظمة رقمية غير مرئية، ويعيد تشكيل الفضاء الرقمي بطريقة تؤثر في ما يصل إلى الجمهور وما يجري تهميشه. ومع التوسع السريع في استخدام الذكاء الاصطناعي، أصبحت هذه الآليات أكثر تعقيداً وتأثيراً. ومن هنا يبرز السؤال: كيف تعمل هذه المنظومة؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

السيطرة الرقمية والمراقبة الذاتية الطوعية

الشركات الرقمية الكبرى تجمع كماً هائلاً من البيانات بشكل منهجي، وتستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليلها وتصنيف المستخدمين وفق أنماط سلوكهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية. وبفضل الخوارزميات المصممة بعناية، يمكن تقييد وصول المحتوى اليساري والتقدمي والحقوقي دون الحاجة إلى حذفه مباشرة. بالنسبة للمستخدم، يبدو الأمر وكأن ضعف التفاعل ناتج عن فتور الجمهور، في حين أنه قد يكون نتيجة آليات خوارزمية تتحكم في مستوى الانتشار.

كثيرون اختبروا هذا الإحساس: تكتب منشوراً مهماً ولا يصل إلا إلى عدد محدود من المتابعين. وقد تناولت دراسات عديدة ظاهرة فقاعة التصفية، حيث يجري عزل المستخدمين داخل بيئات

معلوماتية تعزز ما يوافق آراءهم المسبقة وتحد من تعرضهم للمحتوى النقدي. كما كشفت تسريبات فيسبوك عام2021 عن نقاشات داخلية تتعلق بإدارة المحتوى وتأثير الخوارزميات في المجال العام. ورصد مركز بروكينغز كيف تسهم المنصات الرقمية في تعميق الاستقطاب السياسي وتكريس الهيمنة الأيديولوجية.

ومع مرور الوقت، يبدأ الكثيرون بممارسة «المراقبة الذاتية الطوعية»، فيفرضون قيوداً على أنفسهم خوفاً من الحظر أو تراجع الانتشار. هذا الخوف يغير طبيعة الخطاب العام، ويحول الفضاء الرقمي تدريجياً إلى مساحة أكثر انضباطاً وخضوعاً لمصالح القوى المسيطرة على البنية الرقمية.

الإحباط الرقمي

عبر التدفق المستمر للمحتوى، تسهم الخوارزميات في خلق شعور بالعجز وفقدان الأمل في إمكانية التغيير، من خلال التركيز المتكرر على فشل التجارب التقدمية وتقديم النظام الرأسمالي القائم باعتباره الخيار الوحيد الممكن. وفي الوقت نفسه، تُروَّج النزعة الفردية وحلول النجاح الشخصي بوصفها المسار الأساسي لمعالجة المشكلات الاجتماعية، فيما تُقدَّم ثقافة الاستهلاك وتحقيق الإنجاز الفردي باعتبارها البديل العملي عن الفعل الجماعي والتنظيم السياسي. والنتيجة هي عزل الأفراد وإضعاف الروابط الجماعية، وتحويل القضايا الاجتماعية إلى مسؤوليات فردية.

الاعتقال والاغتيال الرقمي

عندما لا تكفي الرقابة الخفية أو الإحباط، تصل المنظومة إلى مستويات أكثر وضوحاً من الإقصاء الرقمي. فجأة يجد ناشطون وصحفيون حساباتهم معلقة أو محجوبة دون سابق إنذار، وتُبرر هذه الإجراءات بعبارات عامة من قبيل «انتهاك المعايير المجتمعية»، رغم أن المحتوى المستهدف يكون في كثير من الأحيان توثيقاً لانتهاكات حقوقية أو جرائم حرب.

وفي حالات أخرى، يصل الأمر إلى ما يمكن وصفه بـ«الاغتيال الرقمي»: محو الحضور الرقمي لأفراد أو مؤسسات بأكملها. ويعد استهداف المحتوى الفلسطيني من أكثر الأمثلة إثارة للجدل، إذ وثّقت منظمات حقوقية وباحثون حالات متعددة من حذف المنشورات وتقييد الحسابات المرتبطة بتغطية الانتهاكات، مع تفاوت لافت في تطبيق قواعد المحتوى بين الأطراف المختلفة.

ما الذي يمكن فعله؟ بدائل القوى اليسارية والتقدمية

إذا كان القمع الرقمي الناعم يسعى إلى الحد من إمكانات المقاومة والتنظيم والتعبير الحر، فإن المواجهة تبدأ بإعادة النظر في التكنولوجيا نفسها باعتبارها ساحة للصراع الاجتماعي والسياسي.

ويتطلب ذلك الدفع نحو مزيد من الشفافية والرقابة الديمقراطية على الشركات الرقمية الكبرى، وسن تشريعات تحمي الخصوصية وتجرم المراقبة السياسية وتفرض الكشف عن آليات اتخاذ القرار الخوارزمي.

ولا يقتصر الأمر على التشريعات. فهناك حاجة أيضاً إلى بناء أمميات يسارية رقمية وشبكات تضامن عابرة للحدود تفضح الانتهاكات الرقمية وتدافع عن الحقوق والحريات في الفضاء الإلكتروني. كما يمكن للمستخدمين والمؤسسات المدنية ممارسة الضغط على الشركات المتورطة في تطوير أو بيع تقنيات المراقبة المستخدمة ضد النشطاء والصحفيين والمعارضين.

ومن المهم كذلك دعم البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، وتطوير منصات بديلة أكثر شفافية وخضوعاً للرقابة المجتمعية، بحيث تُستخدم التكنولوجيا لحماية الحقوق وكشف الانتهاكات وتعزيز المشاركة الديمقراطية.

كما ينبغي على التنظيمات اليسارية والتقدمية تطوير أدواتها الرقمية الخاصة، بدءاً من تقنيات التشفير وحماية الخصوصية، ووصولاً إلى حملات التوعية التي تكشف آليات عمل الخوارزميات وتأثيرها السياسي والاجتماعي.

التكنولوجيا بين الهيمنة والتحرر

إذا كانت التجارب المتكررة المتعلقة بتقييد المحتوى الفلسطيني، إلى جانب حالات أخرى طالت أصواتاً يسارية وتقدمية وحقوقية في أنحاء مختلفة من العالم، تكشف جانباً مهماً من المشكلة، فإنها تؤكد أيضاً أن البدائل ممكنة.

لا يتعلق الأمر برفض الذكاء الاصطناعي أو التكنولوجيا الرقمية. القضية تتعلق بمن يملك هذه التكنولوجيا، وكيف تُدار، ولصالح من تعمل. فتحويل الذكاء الاصطناعي إلى أداة تخدم المجتمع ويخضع استخدامها للرقابة الديمقراطية يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للمشاركة والتنظيم والتضامن.

فالإنترنت ليس مجرد سوق عالمي للإعلانات والبيانات. إنه فضاء اجتماعي وسياسي وثقافي يمكن أن يسهم في بناء أشكال جديدة من العمل الجماعي والنضال من أجل العدالة الاجتماعية.

ولهذا السبب، تبقى المعركة على التكنولوجيا جزءاً من المعركة الأوسع ضد الهيمنة والاستغلال ومن أجل الديمقراطية والمساواة والحرية والبديل الاشتراكي. كما أن إعادة وضع الإنسان في مركز القرار الرقمي تظل شرطاً أساسياً لبناء مستقبل تكون فيه التكنولوجيا في خدمة المجتمع بدلاً من خدمة تراكم رأس المال.

* * *

الفاشية الرقمية، حين يلتقي رأس المال الاحتكاري باليمين المتطرف

قراءة في بيان شركة بالانتير Palantir Technologies

نُشر في 28 نيسان/أبريل 2026

البيان الذي نشرته شركة «بالانتير» ليس وثيقة تقنية، ولا رؤية اقتصادية. هو وثيقة سياسية صريحة تعلن عن مرحلة جديدة في مسيرة الرأسمالية الرقمية، مرحلة تخلت فيها عن ادعاء الحياد، وقررت أن تنزع قناعها وتظهر بوجهها الأيديولوجي الكامل. و«بالانتير» ليست حالة معزولة في المشهد التقني العالمي، إنها واحدة من شركات تكنولوجية كبرى تبيع تقنياتها لأنظمة القمع وانتهاك حقوق الإنسان، وقد أدانتها منظمات حقوق الإنسان الدولية، من بينها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، لتورطها في تمكين الترحيل القسري والمراقبة الجماعية وملاحقة المعارضين. والأكثر إدانةً أن تقارير موثقة كشفت عن شراكة مباشرة بين هذه الشركة، إلى جانب شركات تقنية غربية أخرى كغوغل وأمازون ومايكروسوفت، والجيش الإسرائيلي، حيث وفرت منظومات بيانات واستهداف استخدمت في العمليات العسكرية على غزة، مما جعلها شريكاً فعلياً في جرائم الحرب الموثقة بحق المدنيين الفلسطينيين. وهي في ذلك لا تختلف في جوهرها عن شركات رأسمالية رقمية احتكارية كبرى أخرى تمارس الأمر ذاته بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة من الصراحة.

إنه إعلان طبقي عن مشروع تحالف فاشي رقمي لا يستند على العنف التقليدي وحده، وإنما على الرقابة والقمع الرقمي وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وتوجيه الرأي العام وقمع المعارضة بطرق غير محسوسة ولكن بالغة التأثير. تحالف لا تبقى جرائمه في دوائر النخبة ومكاتب الشركات، إذ تمتد إلى ميادين الحرب وأجساد المدنيين، وتتجسد اليوم بأوضح صورها في الترامبية وتحالفاتها وجرائمها وحروبها العدوانية.

1. من وادي السيليكون إلى البيت الأبيض: التحالف العضوي

لفهم بيان «بالانتير» خارج سياقه المعزول، لا بد من استحضار صورة التحالف الذي تشكل خلال السنوات الأخيرة بين قطاع من النخب التكنولوجية ومشروع اليمين القومي المتطرف. بيتر ثيل، المؤسس المشارك لـ«بالانتير» والداعم الأكبر لمسيرة ترامب السياسية، ليس مجرد رجل أعمال يدعم مرشحاً سياسياً. هو العقل الأيديولوجي الذي يمنح هذا المشروع منطقه السياسي، ويرى في الديمقراطية التقليدية النسبية الموجودة عائقاً أمام مشروع النخبة التقنية، والذي صرح علناً بأن الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية التقليدية غير متوافقتين. هذا التحالف ليس صدفة، أو تقاطعاً عابراً، إنه تلاقٍ موضوعي بين مشروعين يشتركان في هدف واحد: تركيز السلطة في يد طغمة مالية وسياسية تعتقد بامتلاكها «حقاً طبيعياً» في إدارة مجتمعاتها والمجتمعات الأخرى.

هذا التحالف يجد اليوم ترجمته المؤسسية فيما يعرف بحركة التسارع التكنولوجي التي تضم إيلون ماسك وجيف بيزوس ومارك زوكربيرغ وغيرهم، الذين صاروا يتحركون بشكل منسق مع إدارة ترامب الثانية. لا يجمعهم تطابق أيديولوجي كامل، ما يجمعهم هو الموقع الطبقي والمصلحة المشتركة: القضاء على أي قيد تنظيمي أو ديمقراطي يحد من قدرتهم على التراكم والهيمنة وتوسيع السيطرة.

2. البيان ذو الاثنتين والعشرين نقطة: قراءة في المضمون الطبقي

نشرت «بالانتير» ما وصفته بملخص لكتاب رئيسها التنفيذي ألكسندر كارب بعنوان «الجمهورية التكنولوجية»، وسط تفاعل عالمي واسع وغضب سياسي متصاعد تجاوز عشرات ملايين المشاهدات خلال أيام. غير أن الغضب يجب ألا يكتفي برد الفعل العاطفي، لأن البيان في جوهره خارطة طريق طبقية تستحق قراءة يسارية دقيقة تذهب إلى ما هو أعمق من الاستنكار.

البيان يحتوي على 22 نقطة، بنيت بوعي معماري دقيق لا بعشوائية. فثمة نقاط تبدو في ظاهرها معتدلة أو إنسانية، كالدعوة إلى التسامح مع السياسيين في حياتهم الشخصية، أو عدم الابتهاج بهزيمة الخصم. هذه النقاط ليست بريئة ولا عرضية، هي الواجهة المحسوبة التي تستمال بها القارئ والقارئة المترددين وتمنح البيان صورة «متوازنة» قبل أن يكشف وجهه الحقيقي. هذا ما تسميه الدراسات الأيديولوجية بنية الموافقة المصنوعة: تعطيك جرعة من الكلام المعقول لتبتلع معها الجرعة السامة. ولهذا فإن ما يبدو من البيان منطقياً ليس دليلاً على توازنه، وإنما دليل إضافي على مكره.

غير أن هذه النقاط توظف جميعها كغطاء لتمرير أجندة أيديولوجية متكاملة تربط كل هذه المخاوف بمشروع التسليح والهيمنة والتراتبية الحضارية. لذلك سأتوقف عند النقاط الأكثر كشفاً للمضمون الطبقي والأيديولوجي الحقيقي لهذا المشروع، وسأتعرض إلى المفاهيم الأخرى في سياق النص.

3. العسكرتارية، التجنيد الإجباري، السيطرة، العنصرية

النقطة الأولى تؤكد أن «النخبة الهندسية في وادي السيليكون ملزمة أخلاقياً بالمشاركة في الدفاع عن الأمة». هذا التأطير الأخلاقي ليس بريئاً. حين يقدم التعاقد العسكري والأمني كـ«واجب أخلاقي»، يتحول الضغط الاجتماعي إلى آلية لإلزام المهندسين والمبرمجين بخدمة منظومة الحرب والقمع، ويسكت كل صوت معارض داخل الشركات التقنية باسم «الوطنية». هذا تحويل للضمير الفردي إلى سلعة في خدمة الدولة العسكرية والأمنية ومؤسساتها القمعية والتجسسية.

النقطة الثانية تدعو إلى «التمرد على طغيان التطبيقات»، أي رفض التكنولوجيا الاستهلاكية لصالح منظومات أمنية وعسكرية أعمق. هذا ليس نقداً للرأسمالية الاستهلاكية كما قد يبدو، إنه دعوة لإعادة توجيه الكفاءة التقنية نحو آلة الحرب والمراقبة بدلاً من السوق الترفيهية.

النقطة الخامسة تقرر أن «السؤال ليس إن كانت أسلحة الذكاء الاصطناعي ستبنى، السؤال هو من سيبنيها». هذا المنطق الحتمي المغلق يهدف إلى إسقاط أي نقاش حول رفض التسليح التكنولوجي من الجذور. حين يصاغ الخيار على شكل: «نحن أو العدو»، تلغى إمكانية قول «لا للسلاح أساساً». إنه المنطق ذاته الذي استخدمته إدارات الحرب الباردة لإسكات حركات السلام وتقييد التنظيمات اليسارية، وها هو يعود في حلة رقمية.

النقطة السادسة تطالب بأن تكون «الخدمة الوطنية واجباً عاماً»، وتدعو إلى إعادة النظر في نظام الجيش المتطوع لصالح التجنيد الإلزامي. هذه الدعوة تكشف بجلاء الوجه الفاشي الكلاسيكي للبيان: حين تعجز الدولة الرأسمالية عن إنتاج رغبة طوعية في الانخراط في حروبها، تلجأ إلى الإكراه المؤسسي وتسميه «مسؤولية مشتركة». والأكثر دلالةً أن الشركة التي تطالب الشباب بتقديم أرواحهم للدفاع عن «الغرب» تجني في الوقت ذاته مليارات الدولارات من عقود الحروب التي يموت فيها هؤلاء الشباب. الواجب للجميع، والأرباح للأقلية.

النقطة السابعة عشرة تؤكد أن «وادي السيليكون يجب أن يؤدي دوراً في مواجهة الجريمة العنيفة». هذا الطرح يبدو براغماتياً في ظاهره، غير أنه في جوهره توسيع لصلاحيات الشركات الأمنية الخاصة لتتجاوز دور الدولة وتتحول إلى قوة ضبط اجتماعي مستقلة، تعمل بمنطق الربح لا بمنطق القانون والقضاء المستقل والمساءلة الديمقراطية.

النقطة العشرون تطالب بـ«مقاومة التعصب المنتشر ضد الإيمان الديني». هذه النقطة لا تنبع من دفاع حقيقي عن حرية الاعتقاد، إنها توظيف انتهازي للخطاب الديني لبناء تحالف أيديولوجي مع التيارات المحافظة والدينية الأكثر قابلية للتعبئة خلف مشاريع الحرب. التاريخ يعلمنا أن كل مشروع فاشي احتاج إلى تحالف مع المؤسسة الدينية ليضفي على العنف طابعاً مقدساً، وهذا ما تسعى إليه هذه النقطة تحت غطاء «حرية الإيمان».

النقطة الحادية والعشرون هي الأكثر إفصاحاً عن البعد الأيديولوجي العميق، حين تقرر أن «بعض الثقافات أنتجت تقدماً حيوياً بينما لا تزال أخرى معطلة ورجعية». هذه الجملة ليست رأياً ثقافياً عابراً، إنها الأساس النظري للعنصرية الاستعمارية الحضارية التي تبرر الهيمنة والاحتلال وقتل الشعوب تحت غطاء «الإدارة العقلانية للحضارة». لا يختلف هذا المنطق جوهرياً عن منطق «عبء الرجل الأبيض» الذي برر الاستعمار في القرون السابقة، ويعاد إنتاجه اليوم بلغة الخوارزميات والبيانات الضخمة. وما يجعله أشد خطورة من سابقه أنه لا يحتاج إلى قوات استعمارية مرئية، يكتفي بقاعدة بيانات وخوارزمية استهداف.

4. الترامبية كمنظومة، لا كشخص

الخطأ الشائع هو اختزال الترامبية في شخص دونالد ترامب. الترامبية مشروع طبقي متكامل يجمع رأس المال المالي القومي مع الوطنية الشوفينية والعداء للمهاجرين والأقليات، وأحياناً الخطاب الديني، وهي في جوهرها تعبير عن أزمة الرأسمالية حين تعجز عن إعادة إنتاج الوهم الليبرالي لجمهورها، فتلجأ إلى الخطاب القومي العدواني لصرف الأنظار عن التناقضات الطبقية الحقيقية. ما يفعله بيان «بالانتير» هو ربط رأس المال الرقمي الاحتكاري بهذا المشروع، وتزويده بالأداة التكنولوجية اللازمة لتحويله من خطاب سياسي انتخابي إلى منظومة سيطرة فعلية.

التعاون الموثق بين «بالانتير» ومؤسسات الهجرة والأجهزة الأمنية في تتبع المهاجرين وترحيلهم هو نموذج عملي لهذا التحالف. التكنولوجيا هنا لا تستخدم لخدمة «الأمن» بالمعنى المحايد، إنها تستخدم لتنفيذ سياسات قمعية وعنصرية بكفاءة تشغيلية عالية. الأداة الرقمية تجعل القمع أسرع وأدق وأقل حاجة للتبرير العلني.

5. الإقطاع والرأسمالية الرقمية والمرحلة الفاشية

كما طرحت سابقاً في تحليلاتي للرأسمالية الرقمية، نحن نعيش مرحلة الإقطاع الرقمي المتقدم حيث تحتكر الشركات الكبرى البنية التحتية الرقمية وتفرض شروطها على المستخدمين والمستخدمات، تماماً كما كان الإقطاعيون يحتكرون الأراضي ويتحكمون بالفلاحين. غير أن ما يكشفه بيان «بالانتير» هو أن هذا الإقطاع الرقمي يدخل الآن مرحلته الفاشية، أي المرحلة التي لا يكتفي فيها رأس المال بالاستغلال الاقتصادي الصامت، ويتجه نحو التعبئة والسيطرة السياسية والأيديولوجية الصريحة لحماية نظامه من أي تهديد.

في ظل الرأسمالية الرقمية، لم يعد شغيلات وشغيلة اليد والفكر التقليديون وحدهم ضحايا الاستغلال. كل مستخدم وكل مستخدمة ينتج بيانات يومية تحول إلى مادة خام لإنتاج فائض القيمة دون مقابل. الأقنان الرقميون يعملون في منظومات لا يملكونها ويخضعون لقواعدها دون قدرة حقيقية على التأثير فيها. وما يضيفه البيان إلى هذه الصورة هو التسليح: هذه المنظومات الاستغلالية ذاتها توجه الآن نحو تأطير العقل البشري، والحروب، وقمع وتقييد المعارضة، والترحيل القسري، وإدارة أنظمة السيطرة الأمنية.

6. خوارزميات الموت

لا يمكن قراءة هذا البيان بمعزل عما يجري في الحروب المعاصرة. كشفت تقارير موثقة أن «بالانتير» أسست شراكات استراتيجية مع جيوش ومؤسسات أمنية، لبناء قواعد بيانات استهداف تستخدم فعلياً في العمليات العسكرية. هذا ليس احتمالاً نظرياً، هذه ممارسة يومية موثقة: خوارزميات

تحول حياة البشر إلى نقاط بيانات، ونقاط البيانات إلى أهداف عسكرية. في فلسطين، وثقت تقارير صحفية واستقصائية استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي في بناء قوائم الاستهداف التي أسفرت عن مجازر بحق المدنيين في غزة. في فنزويلا وإيران وغيرهما من الدول التي تصنفها واشنطن «تهديداً»، تستخدم منظومات المراقبة والبيانات لدعم العسكرتارية والعدوان والحروب الخارجة عن القانون الدولي.

ما تسميه الشركة «نظام الاستهداف الذكي» هو على أرض الواقع آلة لإدارة القتل بكفاءة صناعية. القتل لا يحتاج إلى قرار بشري مسؤول، يحتاج إلى خوارزمية وبيانات كافية وضوء أخضر من جهاز لا يخضع لأي مساءلة ديمقراطية. هذا هو التطبيق الميداني لما يسميه البيان «القدرة على اتخاذ القرار في الوقت الحقيقي»، حيث تتخذ قرارات القتل بشكل فوري ضمن منظومات تقنية مغلقة.

والأهم في هذا السياق أن استخدام هذه الأنظمة لا يمكن فصله عن الخطاب الذي يبرر تصنيف مجتمعات كاملة باعتبارها متخلفة أو تهديداً. الجريمة لا تبدأ بالقنبلة، تبدأ بالتصنيف. حين تعرف مجتمعات بأكملها كخطر، تتحول عمليات قتل المدنيين واستهدافهم إلى «إدارة أمنية» لا إلى جرائم وإبادة جماعية يجب مساءلة مرتكبيها.

7. وهم الحياد التكنولوجي، الرقابة الذاتية والقمع الرقمي كأداة سيطرة

خطورة النموذج الذي تبنيه «بالانتير» لا تكمن فقط في تطبيقاته العسكرية المباشرة. الأشد خطورة هو ما يمكن وصفه بـ«مجتمع المراقبة»، أي حين تصبح السيطرة داخلية لا خارجية. حين يعرف الفرد أنه مراقب في كل لحظة، ويشعر بأن كل تفاعله الرقمي يسجل ويحلل، يبدأ في فرض رقابة على نفسه. يعدِّل خطابه، يتجنب الموضوعات الحساسة، يبتعد عن الأفكار المعارضة الجذرية. هذه المراقبة الذاتية الطوعية تقيد وتضعف الحركات اليسارية والتقدمية والتنظيمات العمالية والجماهيرية من الداخل دون الحاجة إلى اعتقال وقيود مباشرة.

ولهذا فإن دعوة البيان إلى «فهم عميق للسلوك البشري» كشرط للأمن هو في الواقع دعوة إلى بناء منظومة متكاملة لتعطيل الفعل السياسي الجماعي قبل نشوئه. التنبؤ بالسلوك الاحتجاجي وتفكيكه مسبقاً قبل أن يتحول إلى حركة منظمة هو الحلم الذي طالما راودت به الأجهزة الأمنية، وتكنولوجياً «بالانتير» تقترب من تحقيقه.

من أبرز آليات البيان الأيديولوجية اعتماده على منطق الحتمية المغلقة. «لن يكون هناك حياد تكنولوجي»، «أسلحة الذكاء الاصطناعي»، «الديمقراطيات لا تستطيع الاعتماد على الخطاب الأخلاقي». هذا الأسلوب يهدف إلى تحويل الخيارات السياسية إلى وقائع طبيعية لا مفر منها، وإسقاط أي تساؤل عن طبيعة النظام القائم من دائرة النقاش المشروع. إنه الأسلوب ذاته الذي استخدمه النيوليبراليون حين أعلنوا في التسعينيات أن «الرأسمالية هي نهاية التاريخ». الآن يعود المنطق ذاته بصياغة أمنية: لا خيار سوى التسليح الرقمي.

هذه الحتمية ليست وصفاً محايداً للواقع، هي تكتيك لتفريغ السياسة من محتواها. حين تقنعك بأنه لا بديل للرأسمالية، تتوقف عن البحث عن بديل. وهذا هو الهدف الأساسي من وراء هذه اللغة.

8. البديل اليساري، مسألة الملكية والرقابة الجماعية

بيان «بالانتير» جرس إنذار صاخب يجب أن تسمعه القوى اليسارية والتقدمية بكل وضوح: المعركة على مستقبل التكنولوجيا لم تعد كامنة في الكواليس، وقد خرجت إلى العلن معلنةً عن نفسها بلا خجل. من يتأخر في استيعاب هذا التحول يتأخر عن ميدان الصراع الأكثر حسماً في هذا القرن.

المسألة الجوهرية ليست في كيفية استخدام التكنولوجيا، إنها مسألة من يملكها ومن يحدد أهدافها. لن تتحول التكنولوجيا إلى أداة تحرر طالما بقيت في يد الاحتكارات الرقمية المتحالفة مع مشاريع اليمين والحرب والقمع. أي نقاش جدي يجب أن ينطلق من ضرورة الملكية الجماعية المجتمعية للبنية التحتية الرقمية، ومن إخضاع الخوارزميات والذكاء الاصطناعي لرقابة ديمقراطية حقيقية تمثل مصالح الجماهير العاملة لا النخب الاحتكارية.

هذا يتطلب من قوى اليسار والقوى التقدمية والحقوقية التعامل مع ساحة التكنولوجيا بجدية كاملة كميدان مهم للصراع الطبقي. لا يكفي إنتاج النقد الفكري، مهما كان مهماً، دون بناء بدائل تكنولوجية فعلية بتنسيق وعمل مشترك من خلال أمميات رقمية: منصات تواصل لا تخضع للاحتكار والتقييد والقمع، أدوات بحث تحترم خصوصية المستخدمين والمستخدمات، أنظمة ذكاء اصطناعي تدار بشكل ديمقراطي وشفاف وغيرها من التطبيقات الرقمية. هذه ليست مشاريع ترفيهية للمستقبل، هي ضرورة استراتيجية راهنة لأي مشروع تحرري جاد.

9. إضافة ضرورية: نزع السلاح التكنولوجي كشرط مسبق

غير أن بناء البدائل وحدها لا يكفي ما لم يقرن بحملة منظمة لنزع السلاح التكنولوجي من أيدي هذه الاحتكارات. تجدر الإشارة هنا إلى أن «بالانتير» ليست حالة استثنائية أو شذوذاً في المشهد التقني، هي النموذج الأكثر صراحةً وجرأةً في التعبير عما تمارسه شركات أخرى كثيرة بصمت أكبر وخطاب أكثر ليونة. ما يجعلها نقطة تركيز في هذا التحليل هو أنها كشفت ما اعتادت غيرها إخفاءه، لا أنها تختلف عنها في الجوهر. المنظومة واحدة، والاستثناء هو درجة الصراحة فحسب.

تماماً كما ناضلت الحركات العمالية التاريخية من أجل نزع سلاح رأس المال في المصانع والمزارع، اليوم لا بد من نضال مماثل لانتزاع الخوارزميات القاتلة وأنظمة الاستهداف والمراقبة الجماعية من قبضة هذه الشركات مجتمعةً. هذا النضال يتخذ أشكالاً متعددة: مقاطعة خدماتها، كشف عقودها السرية مع الحكومات، مقاضاة مسؤوليها أمام المحاكم الدولية بتهمة التواطؤ في جرائم حرب، والضغط على المؤسسات العامة لقطع علاقاتها مع هذه الشركات. كل عقد حكومي مع هذه المنظومة هو تمويل مباشر لآلة القتل والترحيل. إيقاف هذا التدفق المالي هو خط المواجهة الأول.

ولا يكتمل هذا المسار دون العمل على المستويين التشريعي المحلي والدولي في آنٍ معاً. على الصعيد المحلي، لا بد من الضغط من أجل سن قوانين صارمة تلزم شركات التكنولوجيا الأمنية بالشفافية الكاملة في عقودها مع الحكومات، وتجرم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الاستهداف العسكري، والقمع، وتفرض على هذه الشركات الخضوع لمعايير المساءلة ذاتها التي تخضع لها المؤسسات العامة. على الصعيد الدولي، يجب العمل على إخضاع هذه الشركات لمواثيق حقوق الإنسان العالمية، ولا سيما اتفاقيات جنيف التي تحرم الاستهداف العشوائي للمدنيين، وميثاق الأمم المتحدة الخاص بحماية البيانات الشخصية، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. شركة تبني قواعد بيانات الاستهداف في مناطق الحرب لا يجوز أن تعمل خارج هذه المنظومة القانونية، وإن فعلت فإن الحكومات التي تتعاقد معها تتحمل المسؤولية الجنائية المشتركة. هذا ليس مطلباً إصلاحياً ترفياً، هو الحد الأدنى الذي تفرضه إنسانية القانون في مواجهة لاإنسانية الخوارزمية الرأسمالية.

10. إضافة ثانية: كشف الصمت العمالي في قلب البيان

واللافت في بيان «بالانتير»، والمثير للريبة، أنه لا يذكر كلمة واحدة عن العمال، عن النقابات، عن حق التنظيم، عن الإضراب. في وثيقة تتحدث عن «النخبة الهندسية» و«الواجب الأخلاقي» و«الثقافات المتخلفة»، لا مكان لشغيلات وشغيلة اليد والفكر التي تبني هذه الخوارزميات وتشغلها وتعيش تحت وطأة المراقبة ذاتها. هذا الصمت ليس عابراً. إنه اعتراف ضمني بأن المشروع التكنولوجي الفاشي لا يمكنه أن يواجه سؤال العمال، لأن العمال وحدهم، إذا نظموا أنفسهم، قادرون على إيقاف خطوط إنتاج الموت بالكامل. الإضراب العام في وادي السيليكون، أو حتى في مصانع ومكاتب «بالانتير» نفسها، هو كابوس هذا المشروع. ولهذا فإن دعم نقابات عمال التكنولوجيا، وربط نضالها بنضال عالمي، هو عمل مقاومة من الدرجة الأولى.

ولا يمكن فصل هذا النضال التكنولوجي عن النضال الجماهيري الميداني. التكنولوجيا أداة داعمة للنضال لا بديل عنه. القوة الحقيقية تبقى في التنظيم السياسي والعمالي والجماهيري، في النقابات والحركات الاجتماعية، في التضامن الأممي بين الجماهير الكادحة المتضررة من هذه المنظومة سواء في الحروب، وعلى الحدود، أو في أحياء العمال المراقبين بخوارزميات لا تحتاج إذن أحد.

خلاصة، الفاشية الرقمية اسمها الحقيقي

بيان «بالانتير» يكشف بوضوح أننا أمام شكل جديد من أشكال الفاشية، لا بالمعنى التاريخي الضيق فحسب، وإنما بمعناه الجوهري: تحالف رأس المال الاحتكاري مع السلطة السياسية القومية العدوانية وتوظيف العنف والقمع والتراتبية الحضارية لحماية هذا التحالف من أي تهديد شعبي. وما يميز هذه المرحلة أن الأدوات الرئيسية لهذه الفاشية لم تعد تقليدية فقط، إذ باتت تعتمد على الخوارزميات

والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يجعلها أكثر إحكاماً وقدرة على السيطرة، وأصعب مقاومة مقارنة بالأشكال السابقة.

حين ينتهي ألكسندر كارب من كتابة بيانه الفلسفي في مكتبه الأنيق، تواصل الخوارزميات التي بنتها شركته عملها في تحديد الأهداف، وتتبع المهاجرين على الحدود، وبناء قواعد بيانات المعارضين حول العالم، ودعم ماكنة العسكرتارية والقمع في العالم. الفلسفة والجريمة هنا وجهان لعملة واحدة.

النضال من أجل العدالة الاجتماعية والتحرر اليوم يمر حتماً وبدرجة مهمة عبر النضال من أجل تحرير التكنولوجيا من هذا التحالف الطبقي العدواني. هذه ليست قضية تقنية أو قضية أخلاقية مجردة. إنها قضية سياسية طبقية بامتياز، وجزء من صراع تاريخي حول من يملك السيطرة على المستقبل والوعي البشري: الأقلية الاحتكارية المتحالفة مع مشاريع القتل والقمع، أم الجماهير الكادحة التي يجب أن تفرض سلطتها على الأدوات التي تشكل حياتها ومصيرها.

المصادر والمراجع

أولاً: المصدر الأساسي، بيان بالانتير

شركة Palantir Technologies، *الجمهورية التكنولوجية، في سطور* (منشور رسمي على منصة X، نيسان/أبريل 2026) https://x.com/PalantirTech/status/2045574398573453312

كارب، ألكسندر س. وزاميسكا، نيكولاس و.، *الجمهورية التكنولوجية: القوة الصلبة، والمعتقد اللين، ومستقبل الغرب*. Crown Currency، نيويورك، 2025. https://techrepublicbook.com

ثانياً: التقارير الصحفية والتحليلات حول البيان

TechCrunch، *«بالانتير تنشر بياناً مصغراً يدين الشمولية والثقافات الرجعية»*، 19 نيسان/أبريل 2026. https://techcrunch.com/2026/04/19/palantir-posts-mini-manifesto-denouncing-regressive-and-harmful-cultures

Engadget، *«بالانتير نشرت بياناً يبدو كهذيان أحد أبطال الشر في قصص مصورة»*، نيسان/أبريل 2026. https://www.engadget.com/big-tech/palantir-posted-a-manifesto-that-reads-like-the-ramblings-of-a-comic-book-villain-181947361.html

TRT World، *«الإنترنت يغلي غضباً من بيان بالانتير التقني الديستوبي»*، نيسان/أبريل 2026. https://www.trtworld.com/article/e3c96555543c

Reason، *«البيان الجديد لبالانتير يطالب بإعادة التجنيد الإلزامي»*، 20 نيسان/أبريل 2026. https://reason.com/2026/04/20/this-big-tech-firm-wants-to-reinstate-the-draft

ثالثاً: تقارير حقوق الإنسان حول بالانتير وتواطؤ شركات التكنولوجيا الكبرى في غزة

منظمة العفو الدولية (Amnesty International)، *تقرير حول الاقتصاد السياسي العالمي الذي يمكّن الإبادة الجماعية الإسرائيلية، مع تسمية بالانتير ضمن المساهمين الرئيسيين*، أيلول/سبتمبر 2025. https://www.democracynow.org/2025/9/18/amnesty_international

Truthout، *«منظمة العفو تدعو الدول إلى قطع الدعم عن الاقتصاد الداعم لإبادة إسرائيل الجماعية»*، أيلول/سبتمبر 2025. https://truthout.org/articles/amnesty-calls-for-states-to-pull-the-plug-on-economy-backing-israels-genocide

مركز الموارد المعنية بالأعمال وحقوق الإنسان، *«بالانتير يُزعم أنها تمكّن إسرائيل من الاستهداف بالذكاء الاصطناعي في غزة، مما يثير مخاوف من جرائم حرب»*. https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/palantir-allegedly-enables-israels-ai-targeting-amid-israels-war-in-gaza-raising-concerns-over-war-crimes/

مركز الموارد المعنية بالأعمال وحقوق الإنسان، *«أمازون وغوغل ومايكروسوفت تغذي العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة، كشف التحقيق»*، شباط/فبراير 2025. https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/amazon-google-microsoft-fuel-israeli-military-aggression-in-israels-war-on-gaza-investigation-reveals/

مركز الموارد المعنية بالأعمال وحقوق الإنسان، *«غوغل وأمازون ومايكروسوفت متورطة بزعم في جرائم حرب في سياق الحرب الإسرائيلية على غزة»*. https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/google-amazon-microsoft-allegedly-complicit-in-war-crimes-amid-israels-war-in-gaza/

مركز الموارد المعنية بالأعمال وحقوق الإنسان، *«غوغل لم ترد على الاتهامات المتعلقة بتورطها في جرائم حرب في سياق الحرب الإسرائيلية على غزة»*، نيسان/أبريل 2025. https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/google-did-not-respond-to-the-allegations-over-its-complicity-in-war-crimes-amid-israels-war-in-gaza/

مركز الموارد المعنية بالأعمال وحقوق الإنسان، *«أمازون لم ترد على الاتهامات المتعلقة بتورطها في جرائم حرب في سياق الحرب الإسرائيلية على غزة»*، نيسان/أبريل 2025.

https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/amazon-did-not-respond-to-the-allegations-over-its-complicity-in-war-crimes-amid-israels-war-in-gaza/

مركز الموارد المعنية بالأعمال وحقوق الإنسان، *«مايكروسوفت لم ترد على الاتهامات المتعلقة بتورطها في جرائم حرب في سياق الحرب الإسرائيلية على غزة»*، نيسان/أبريل 2025. https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/microsoft-did-not-respond-to-the-allegations-over-its-complicity-in-war-crimes-amid-israels-war-in-gaza/

* * *

الاشتراكية الرقمية أو الاندثار: درس فنزويلا وصراع الرأسمالية في طورها الأكثر شراسة

نُشر في 14 كانون الثاني/يناير 2026

درس فنزويلا

في فجر يوم عادي من بداية يناير هذا العام 2026، استيقظ العالم على خبر صادم لم تكن تداعياته واضحة للوهلة الأولى: اعتداء عسكري أمريكي غاشم، واختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وزوجته سيليا فلوريس في عملية معقدة نفذت بدقة عسكرية واستخباراتية فائقة. وعلى الرغم من أن العملية تضمنت هجوماً عسكرياً مباشراً وقصفاً مكثفاً وتدميراً ممنهجاً لمخازن الأسلحة ومنصات الدفاع، إلا أنها استندت بشكل كبير إلى توظيف هائل للتكنولوجيا الرقمية، وهذا هو المحور الذي سنركز على تحليله هنا. التغطية الإعلامية الرئيسية ركزت على الجوانب السياسية والدبلوماسية للحدث، دون التفات حقيقي، سواء كان ذلك عفوياً أو مقصوداً، إلى الدور المحوري الذي لعبته التكنولوجيا المتقدمة في هذه العملية. لم تكن مجرد تدخل عسكري تقليدي كما حاولت بعض وسائل الإعلام الغربية تصويره، إنما كانت حرباً رقمية شاملة ومنظمة سبقت الاعتقال بأشهر طويلة، إن لم يكن بسنوات من التخطيط والرصد والاستعداد.

وقبل الاستمرار، أود هنا الإشارة إلى تحفظي على سياسات نظام حكم مادورو في قمع المخالفين وتقييد الحريات والتضييق على اليساريين والنقابات العمالية. فنقدنا للتدخل الرأسمالي الأمريكي وانتهاك القانون الدولي واستخدام التكنولوجيا كسلاح للهيمنة لا يعني بأي حال تبرير الممارسات القمعية لنظام مادورو ضد القوى التقدمية والحركة العمالية في فنزويلا وبالأخص الحزب الشيوعي الفنزويلي. إن الوقوف ضد العسكرتارية العدوانية للرأسمالية الأمريكية لا يتناقض مع نقد الاستبداد الداخلي، إنما هو موقف متسق مع القيم اليسارية. ما نسلط الضوء عليه هنا هو الدرس التكنولوجي والاستراتيجي الذي تقدمه هذه الحادثة لجميع الحركات اليسارية والتقدمية، بغض النظر عن تقييمنا لنظام مادورو نفسه.

حسب ما تم تداوله في وسائل الإعلام، استخدمت في هذه العملية أنظمة المراقبة الفضائية الأمريكية الأكثر تطوراً في العالم لتتبع تحركات القيادة الفنزويلية عبر الأقمار الصناعية الأمريكية التي تدور حول الأرض على مدار الساعة. تحليل البيانات الضخمة لم يقتصر على رصد التحركات الجسدية فحسب، وإنما امتد ليشمل رسم خرائط دقيقة ومفصلة لشبكات الاتصالات الحكومية الفنزويلية بكل تعقيداتها وتفرعاتها. اختراق الأنظمة الإلكترونية لم يكن عملية عشوائية، وإنما كان مخططاً له بدقة لتعطيلها وكذلك الاتصالات في اللحظة الحاسمة، مما جعل القيادة الفنزويلية معزولة تماماً عن قواعدها وأنصارها، ضمن نمط عمليات أصبح معروفاً في الأدبيات العسكرية الغربية باسم شل مراكز القرار قبل المواجهة المباشرة.

توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل ملايين المكالمات الهاتفية والرسائل النصية والإلكترونية لم يكن مجرد عملية تجسس تقليدية، وإنما كان عملية معقدة لتحديد مواقع القادة بدقة متناهية، والتنبؤ بنواياهم وتحركاتهم القادمة قبل أن يتخذوها. خوارزميات التعلم الآلي قامت بتحليل الأنماط السلوكية، ورصد التغيرات في طرق التواصل، واستخلاص المعلومات الاستخباراتية من كميات هائلة من البيانات غير المنظمة. التلاعب المبرمج والممنهج بوسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي كان

حملة منظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتشكيل رأي عام محلي ودولي مؤيد للتدخل، وتصوير العملية على أنها «تحرير من دكتاتورية وتجارة مخدرات»، وليس اعتداء على سيادة دولة مستقلة وخرقاً فاضحاً للقوانين الدولية؛ كل ذلك التمهيد الإعلامي والرقمي لم يكن غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لإحكام القبضة على مقدرات البلد ونهب موارده الهائلة، وتعبيد الطريق لتنصيب نظام «كارتوني» سليب الإرادة، يدور في الفلك الأمريكي وينفذ أجنداتها.

هذه ليست سيناريوهات من أفلام الخيال العلمي، إنما واقع موثق وملموس نعيشه اليوم. وكالة الأمن القومي الأمريكية NSA تملك برنامج PRISM الذي كشف عنه إدوارد سنودن، الموظف السابق في المخابرات الأمريكية، والذي يراقب الاتصالات العالمية دون تمييز أو حدود. شركات مثل Palantir Technologies، التي تأسست بتمويل من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، تقدم أنظمة تحليل بيانات فائقة التطور للمؤسسة الاستخباراتية الأمريكية، تستخدم تحت مسميات مثل الحروب على الإرهاب وتعقب الأهداف الاستراتيجية، بينما هي في جوهرها حروب موجهة ضد الحركات اليسارية والتقدمية والأنظمة المناهضة للهيمنة الأمريكية.

المنظومة التكنولوجية الرأسمالية اليوم أصبحت قادرة إلى حد كبير على المراقبة الشاملة، والرصد الدقيق، والتتبع المنهجي للحركات السياسية والتنظيمات والفاعلين السياسيين. والأخطر من ذلك أنه من الممكن أن تكون هناك الكثير من التقنيات والأسلحة الرقمية التي ما تزال ضمن نطاق الخيال العلمي أو الدراسات الافتراضية، أو لم يعلن عنها بعد، كما هو الحال مع العديد من التطورات التكنولوجية التي يجري تطويرها واستخدامها سراً قبل أن تصبح متاحة للجمهور. فالتاريخ يشهد أن الإنترنت نفسه، والعديد من التقنيات المتقدمة الأخرى، لم تكشف للعامة إلا بعد سنوات طويلة من استخدامها داخل الأوساط العسكرية والاستخباراتية والأمنية والصناعية المغلقة.

التكنولوجيا كأداة للسيطرة والهيمنة الرأسمالية

ما حدث في فنزويلا ليس حادثة معزولة أو استثنائية في مسار التاريخ المعاصر. إنه جزء أساسي من استراتيجية رأسمالية رقمية شاملة ومتكاملة شهدناها تتطور وتتكرر في أماكن متعددة من العالم، تستخدم في صراع رقمي موازٍ للصراع في الشوارع والميادين. الدرس الأكثر قسوة والأكثر وضوحاً من حادثة اعتقال مادورو هو أن الرأسمالية في مرحلتها الراهنة لم تعد تعتمد فقط على القوة العسكرية الصلبة التقليدية، على الرغم من أنها لا تزال تحتفظ بها وتستخدمها عند الضرورة. لقد طورت منظومة رقمية معقدة ومتشابكة قادرة على اختراق الحدود الجغرافية والسياسية، ومراقبة الأفراد والجماعات بدقة مذهلة، والتلاعب بالمعلومات وتشكيل الوعي العام بطرق لم تكن ممكنة في أي عصر سابق، وتقييد وشل الحركات اليسارية والتقدمية قبل أن تصل إلى مرحلة الخطر الحقيقي على مصالحها. إنها حرب غير مرئية للعين المجردة، تدور الكثير من معاركها في الفضاء السيبراني الرقمي وفي خوادم البيانات وفي الخوارزميات والشبكات العصبية الاصطناعية، لكنها أكثر فعالية وأقل تكلفة سياسية

ومادية من القنابل والطائرات والدبابات والجنود والأجهزة القمعية. الذكاء الاصطناعي أصبح العمود الفقري لهذه الحرب الرقمية، يوفر قدرات غير مسبوقة في التحليل التنبؤي، والمراقبة الشاملة، والحرب النفسية الموجهة بدقة.

هذا الواقع الجديد يطرح سؤالاً مصيرياً ووجودياً على قوى اليسار والحركات التقدمية في كل أنحاء العالم، سؤالاً لا يمكن تأجيل الإجابة عنه: كيف يمكن لحركات تحررية لا تزال تعتمد في تنظيمها على الاجتماعات التقليدية، وعلى توزيع المنشورات الورقية في الشوارع، وعلى استخدام الهواتف غير المشفرة لتنسيق أنشطتها، وتستخدم الإنترنت بشكل تقليدي بدائي، وعلى حلقات نقاش محدودة يسهل رصدها، أن تواجه منظومة رأسمالية رقمية بهذا المستوى المذهل من التطور والتعقيد؟ الإجابة واضحة ومؤلمة في آن واحد: لا يمكنها ذلك إلى حد كبير، إلا إذا قررت الدخول بشكل جدي وعميق واستراتيجي في المجال التكنولوجي، ليس كمستهلكين سلبيين للتكنولوجيا الرأسمالية كما هو حاصل الآن، ولكن كمطورين ومبتكرين ومنتجين لبدائل رقمية مستقلة تطور النضال وتحميه من الاختراق والقمع، وتعززه بأدوات فعالة تتناسب مع روح العصر ومتطلباته.

الذكاء الاصطناعي: سلاح الهيمنة الرأسمالية الجديد

لقد أصبح واضحاً اليوم بما لا يدع مجالاً للشك أن الذكاء الاصطناعي، رغم إمكاناته الهائلة والواعدة في خدمة البشرية جمعاء، لم يعد مجرد تقدم علمي محايد ينتظر من يوجهه نحو الخير أو الشر. إنه في واقع الحال سلاح متطور ومعقد للغاية في يد الرأسمالية العالمية، يستخدم بشكل منهجي ومدروس لتعميق سيطرتها على العمل البشري، وعلى الوعي الجماعي، وعلى البيانات الضخمة التي أصبحت النفط الجديد في العصر الرقمي، وعلى المجتمع برمته في كل جوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية.

الشركات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى تحتكر اليوم تطوير وتشغيل أقوى أنظمة الذكاء الاصطناعي في العالم. هذه الشركات ليست كيانات تقنية محايدة تعمل في فراغ سياسي واقتصادي كما تحاول أن تصور نفسها، هي في الحقيقة أدوات مباشرة في يد رأس المال العالمي، وتربطها علاقات وثيقة ومتشابكة مع البنتاغون والوكالات الاستخباراتية الأمريكية ومؤسسات الدولة الرأسمالية العميقة.

إعادة إنتاج الاستغلال الطبقي بوسائل رقمية

ما نشهده اليوم في كل مكان حولنا هو إعادة إنتاج الاستغلال الطبقي التاريخي نفسه، لكن بوسائل أكثر علمية وتطوراً وتعقيداً وخفاء. لم يعد هذا الاستغلال محصوراً في جدران المصانع حيث يعمل العمال على خطوط الإنتاج، أو في المزارع حيث يكدح الفلاحون تحت أشعة الشمس، لقد امتد هذا الاستغلال ليشمل الفضاء الرقمي ذاته الذي يتخيله الكثيرون فضاءً حراً ومفتوحاً. ونرى اليوم كيف

تستخدم خوارزميات في الشركات الرقمية لاستغلال شغيلات وشغيلة اليد والفكر بطرق أكثر دقة وقسوة من أي مدير أو مديرة بشريين في التاريخ. هذه الخوارزميات تحدد الأجور بناء على العرض والطلب في كل لحظة، تفرض ساعات العمل المرهقة دون أي اعتبار لحالة العامل الصحية أو الأسرية، تصدر العقوبات التلقائية لأي تأخير أو خطأ دون أي إمكانية للطعن أو التفاوض. شغيلات وشغيلة اليد والفكر هنا لا يواجهون رب عمل يمكن التفاوض معه أو الاحتجاج أمامه، وإنما يواجهون خوارزمية لا تعرف الرحمة ولا تفهم الظروف الإنسانية.

في مجال الوعي والأيديولوجيا: تستخدم خوارزميات المنصات العملاقة مثل فيسبوك وتويتر (X) ويوتيوب وتيك توك وغيرها لتشكيل وعي المليارات من البشر حول العالم. هذه الخوارزميات لا تعمل بحياد كما تدعي الشركات، وإنما تروج بشكل منهجي لأيديولوجية الاستهلاك الرأسمالي وثقافة الفردانية والمنافسة وأزلية النظام الرأسمالي، بينما تحارب المحتوى اليساري والتقدمي عبر تقنيات «تقليل المدى» و«الحظر الظلي» الذي يجعل المحتوى غير مرئي تقريباً دون حذفه رسمياً. الملايين من الأجيال الشابة يتشكل وعيهم اليوم ليس عبر القراءة والتفكير النقدي، وإنما عبر خوارزميات تقرر ما يرونه وما لا يرونه، ما يعرفونه وما يجهلونه.

في مجال المراقبة والسيطرة الأمنية والحروب المعاصرة: تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي اليوم كأداة مركزية لتعميق السيطرة السياسية والاجتماعية بطرق لم تكن ممكنة في أي مرحلة سابقة. أنظمة التعرف والتحليل الخوارزمي تتيح تتبع الناشطات والناشطين السياسيين، مراقبة سلوكهم، شبكاتهم، وتحركاتهم بدقة عالية، ولا تبقى هذه التقنيات محصورة بالدول التي طورتها، وإنما يجري تسويقها وتصديرها على نطاق واسع للأنظمة الاستبدادية والقمعية، بما يحول الفضاء الرقمي والعام معاً إلى مجال مراقبة دائم. وفي السياق نفسه، يجري توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة العنف والحروب بشكل منهجي، حيث تسند قرارات مصيرية تتعلق بالحياة والموت إلى أنظمة حسابية تقوم بالتصنيف والتقدير واتخاذ القرار وفق منطق تقني بارد، منفصل عن أي اعتبار إنساني أو أخلاقي. هكذا تتحول التكنولوجيا، التي يفترض أن تكون نتاجاً للتقدم البشري، إلى أداة لإعادة إنتاج القتل والقمع بكفاءة أعلى، في خدمة منطق الهيمنة الرأسمالية والعسكرتارية، وليس في خدمة البشر وحقهم في الحياة والحرية.

الرهان التاريخي لليسار

إن العامل التكنولوجي لم يعد مجرد إضافة ثانوية أو كمالية في معركة اليسار ضد الرأسمالية محلياً وعالمياً. لقد أصبح شرطاً أساسياً وحيوياً للبقاء والفعالية والتأثير. مواجهة هذا الواقع لا يمكن أن تقتصر على النقد والتشخيص، وإنما تتطلب مواقف وسياسات محددة وملموسة، تتجاوز مجرد فضح الهيمنة الرأسمالية إلى العمل على تفكيكها وإعادة توجيه التكنولوجيا عموماً والذكاء الاصطناعي خصوصاً نحو خدمة عموم الجماهير بدلاً من استعبادها.

الحاجة لبدائل تقدمية

بدلاً من ترك التكنولوجيا في أيدي حفنة من الشركات الرأسمالية والدول، يجب دفع تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي يسارية تقدمية. لكن التحول لا يمكن أن يحدث دون تغيير جوهري في البنية السياسية والفكرية والتنظيمية للقوى اليسارية نفسها، وفي نظرتها ومقاربتها للتكنولوجيا. لا يكفي التعامل السلبي مع التكنولوجيا بحجة أنها أداة رأسمالية متخصصة، أو استخدامها بشكل محدود وسطحي، وإنما يجب إتقانها وفهمها بعمق، واختراق حصونها، وإعادة توجيهها لخدمة مصالح شغيلات وشغيلة اليد والفكر وعموم الجماهير.

تطوير القدرات اليسارية في المجال التقني ضرورة حياتية لا تقل أهمية عن تطوير القدرات في المجالات السياسية والفكرية والتنظيمية والإعلامية والعمل الجماهيري. فكما أن قوى اليسار لا يمكنها الاعتماد على وسائل الإعلام الرأسمالية وتسعى لبناء إعلامها المستقل، وكما تطور فكرها وسياستها وأدواتها التنظيمية بشكل مستقل بعيداً عن قوالب الهيمنة الرأسمالية، يجب عليها أيضاً العمل على بناء بدائلها التكنولوجية المستقلة، سواء كان في شبكات التواصل أو الذكاء الاصطناعي وغيرها، لخدمة مشروعها التحرري الشامل.

الحلول الممكنة والجذرية

الحل الممكن الآن هو تطوير أنظمة مفتوحة المصدر، شفافة، محايدة التوجه، تدار بشكل ديمقراطي مع ضوابط مجتمعية، بالإضافة إلى الدفع نحو سن قوانين دولية تضبط عمل الذكاء الاصطناعي وتضمن خدمته للمجتمع ككل، وليس مصالح الدول الكبرى والشركات الرأسمالية.

لكن هذا لا يكفي. الحل المطلوب والجذري هو بناء بدائل تكنولوجية يسارية حقيقية ذات توجهات تقدمية وملكية مجتمعية، يتم من خلالها انتزاع هذه التكنولوجيا من قبضة السوق، وتوظيفها في تفكيك علاقات الاستغلال، والمساهمة في بناء مجتمع جديد أكثر عدلاً وإنسانية، قائم على المساواة والتعاون والإشباع العادل للاحتياجات.

الاستخدام الحذر والواعي للذكاء الاصطناعي

يجب أن يكون استخدام اليسار للذكاء الاصطناعي الحالي دقيقاً ومتعمداً وحذراً. لا يمكن الوثوق بالتطبيقات المطورة ضمن بيئة رأسمالية ومن قبل الاحتكارات والشركات دون وعي نقدي عميق بآلية عملها. فبينما تتيح العديد من هذه الأدوات تحليل البيانات بدقة، والتخطيط، ومراقبة اتجاهات الرأي العام، وتحسين سياسات وأساليب التنظيم والحشد والتواصل، إلا أنها قد تحمل في بنيتها انحيازات خفية تعيد إنتاج الهيمنة الرأسمالية داخل عمل التنظيمات اليسارية نفسها. يجب توخي الحذر الشديد عند التعامل مع البيانات والمعلومات الحساسة، فالاستغلال غير المدروس لهذه الأدوات قد يؤدي إلى اختراق أمني أو تسريب معلومات يعرض التنظيمات اليسارية للخطر، خاصة في الدول الاستبدادية.

لذلك، من الضروري تطوير بروتوكولات أمن رقمي متقدمة، واعتماد تطبيقات مفتوحة المصدر أكثر استقلالية، وتدريب الأعضاء على ممارسات الأمن الرقمي، لضمان أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي في خدمة النضال، وليس أداة قمعية واستخباراتية تستخدم ضده.

نحو ثورة رقمية تحررية

ما تكشفه الثورة الرقمية الحالية، وتطور الذكاء الاصطناعي على وجه الخصوص، هو أننا نعيش في لحظة تاريخية تتضح فيها التناقضات بين التطور الهائل للقوى الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية التي لم تعد قادرة على احتواء هذا التطور أو توجيهه لصالح الجماهير. فعلى الرغم من الإمكانات الهائلة التي تقدمها هذه الثورة الرقمية لتحرير الإنسان من العمل المرهق وضرورات العيش، إلا أنها مقيدة ومعاد هندستها ضمن منطق الهيمنة والربح الرأسمالي.

النضال في هذا الفضاء الرقمي يجب أن يتحول إلى امتداد عضوي للنضال الاشتراكي على الأرض، وليس مجرد ساحة عمل ونقاش منفصلة عن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. هذا النضال ضد الهيمنة الرقمية لا يمكن أن يقتصر على الفضاء الافتراضي فقط، وإنما يجب أن يكون امتداداً لحركة ونضال شغيلات وشغيلة اليد والفكر والحركة الجماهيرية الميدانية. الربط بين النضال التكنولوجي والنضال الطبقي على الأرض أمر أساسي، لأن الهيمنة الرقمية هي مجرد امتداد لهيمنة رأس المال على الإنتاج والسيطرة على قوة العمل.

اللحظة التاريخية الحاسمة لليسار

ما حدث مع الرئيس الفنزويلي مادورو ليس حادثة معزولة ولا استثناء عابراً في صراع القوى العالمي، وإنما هو إنذار حاد وصارخ لكل الأنظمة التقدمية والحركات اليسارية في العالم. إنه إعلان عملي بأن المعركة الرقمية تحولت إلى ساحة صراع طبقي مركزية ومهمة، تدور هنا والآن، وتهدد الوجود السياسي والتنظيمي لكل مشروع تحرري خارج الطاعة الرأسمالية وبالأخص الأمريكية في عهد ترامب. ما جرى في فنزويلا يكشف أن الرأسمالية الرقمية باتت تعتمد على ثغرات تقنية تمنحها إمكانية التأثير في استقرار الأنظمة التقدمية، ومحاولة شل قياداتها أو إرباك حركاتها، والمراهنة على هندسة وعي مجتمعاتها رقمياً؛ وهو ما يمنحها خيارات هجومية تتجاوز في فعاليتها أحياناً أساليب التدخل العسكري التقليدي أو الاحتلال المباشر.

الخطر لا يطال فنزويلا وحدها، إنما من الممكن أن يمتد ليهدد كل تجربة يسارية وتقدمية، وكل حكومة تحاول الخروج عن منطق السوق والهيمنة الرأسمالية، وكل حركة عمالية أو جماهيرية تسعى إلى تغيير جذري. نحن أمام مرحلة جديدة من الصراع الطبقي، تستخدم فيها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كسلاح استراتيجي لضرب الحركات اليسارية والتقدمية في مهدها، ومحاصرة أي إمكانية لبناء بدائل تقدمية مستقلة. إن النضال الاشتراكي العالمي اليوم مستهدف بشكل مباشر، لا فقط بالقمع

العسكري والاقتصادي، وإنما بالاختراق الرقمي، والمراقبة الشاملة، والتجفيف المسبق لأي فعل ثوري محتمل.

السؤال الأساسي وهو وجودي ومصيري: هل نحن، كقوى يسارية وتقدمية، مستعدون فعلاً لخوض هذه الحرب الرقمية المعقدة والطويلة والمتعددة الجبهات؟ بعد كل ما خسرناه من مواقع، وبعد كل التراجعات والانقسامات، هل نملك الجرأة لإعادة بناء اليسار فكرياً وتنظيمياً وتقنياً، لمواجهة الرأسمالية في أقصى درجات تطورها العلمية والتكنولوجية الرقمية؟ هل نحن مستعدون لتجاوز التشتت المحلي والانقسام العالمي والصراعات بين القوى اليسارية، وفهم أن مصير كل تجربة تقدمية بات مترابطاً عضوياً مع مصير غيرها؟

اللحظة التاريخية لا ترحم، والرأسمالية الرقمية المسلحة بالتكنولوجيا المتطورة والذكاء الاصطناعي لا تنتظر ترددنا ولا بطأنا. إما أن ننخرط بوعي ونضال وتنظيم في هذه المعركة، ونعيد صياغة مشروع بديل اشتراكي قادر على مواجهة العصر الرقمي، أو نترك على هامش التاريخ، خاضعين لأشكال جديدة من الاستغلال والقمع أكثر نعومة وأشد فاعلية. إن قبول هذا المصير الأخير هو بعينه الاندثار المحتوم. وبناء عليه، فإن الرهان التاريخي الحقيقي والأوحد لمشروع التحرر، على الرغم من كل تعقيد المسارات، هو أن يتحول إلى مشروع رقمي بوعي وتنظيم؛ فليس له من خيار ثالث سوى أن يصبح رقمياً حتى يبقى.

يجب أن تصبح المعرفة التقنية الرقمية وفهم آليات عمل الذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من الثقافة اليسارية المعاصرة، وهنا يبرز الدور الحيوي للشباب كطليعة لهذا التحول؛ فهم الأقدر على تطويع هذه الأدوات وقيادة الابتكار الرقمي داخل الحركات التقدمية. يجب أن نبني كوادر تقنية يسارية، تستثمر طاقات الأجيال الشابة في تطوير أدوات رقمية بديلة، وأنظمة ذكاء اصطناعي خدماتية لا استغلالية، وشبكات تواصل لا تخضع لخوارزميات رأس المال. يجب أن نفهم الكود البرمجي كما نفهم النص السياسي، وأن نتقن الخوارزميات كما نتقن التحليل الطبقي، وأن ننظر إلى البيانات الضخمة كساحة صراع لا كمجرد أرقام محايدة.

وهذا الجهد يتطلب التنسيق والعمل المشترك عالمياً من خلال بناء تحالفات وأمميات رقمية هدفها تطوير النضال الرقمي لليسار في العالم أجمع. وكما كانت الأممية الأولى والثانية والثالثة استجابات تاريخية لمراحل تطور الرأسمالية، فإن الأممية الرقمية اليوم ضرورة استراتيجية لمواجهة الرأسمالية في طورها الرقمي الأكثر شراسة.

بيد أن بناء هذه البدائل التكنولوجية المستقلة محفوف بمعضلات جسيمة: معضلة الاعتماد على المعرفة والأدوات المطورة في كنف النظام الرأسمالي ذاته، ومعضلة الموارد الهائلة المطلوبة للمنافسة، ومعضلة التنسيق بين قوى يسارية متناحرة. لذلك، لا يمكن لهذا المشروع أن يكون طوباوياً منفصلاً؛ إذ يجب أن يكون تكتيكاً استراتيجياً يبدأ من الاستخدام النقدي والحذر للأدوات المتاحة، وبناء

شبكات تضامن تقنية على أساس القضايا العملية المشتركة، والسعي لتطوير نواة بديلة في المساحات التي تتيحها التكنولوجيا مفتوحة المصدر والشبكات اللامركزية، مع الإقرار بأنه مشروع تراكمي طويل الأمد وليس حلاً سحرياً فورياً، وهي المهمة التاريخية التي تقع على عاتق شبابنا لدمج قيم اليسار والعدالة بآفاق التكنولوجيا.

إن اليسار الذي كان له الدور المشهود في تعزيز الحريات والمساواة والعدالة يمكنه تجاوز هذه الحالة الراهنة؛ وكما طورت الرأسمالية نفسها بشكل هائل، فلتكن هذه المعركة الرقمية لحظة تطوير نوعي لليسار الراهن نحو يسار إلكتروني رقمي مدموج بالنضال الميداني على الأرض وأكثر جرأة، أكثر جذرية، أكثر علمية، وأكثر قدرة على التجدد وقيادة نضال عصره، والدفاع عن مستقبل البديل الاشتراكي في وجه أخطر هجوم تتعرض له في تاريخها الحديث. إن المعركة من أجل السيطرة على التكنولوجيا الرقمية ليست معركة تقنية فحسب، وإنما هي معركة من أجل مستقبل الإنسانية ذاته.

إن الاشتراكية الرقمية، بهذا المعنى، ليست خياراً بين خيارات. إنها الشرط الوجودي لبقاء المشروع الاشتراكي ذاته في القرن الحادي والعشرين.

* * *

جيل زد 212 واحتجاجات الشباب في المغرب: من الفضاء الرقمي إلى الشارع

نُشر في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2025

يشهد المغرب الآن، خريف 2025، موجة احتجاجية شبابية جماهيرية واسعة أعادت إلى الساحة السياسية أسئلة جوهرية حول العدالة الاجتماعية، الحقوق الأساسية، تردي الخدمات، والشرعية السياسية للنظام. هذه الحركة التي حملت اسم «جيل زد 212»، نسبةً إلى رمز الاتصال الدولي للمغرب، لم تولد من فراغ؛ إنما جاءت نتيجة تراكم طويل من التهميش، والفقر، وغياب الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم، وانتشار البطالة والفساد. انفجرت الحركة بشكل عفوي بعد حادث مأساوي في مستشفى حسن الثاني بمدينة أغادير، حيث توفيت نساء أثناء الولادة بسبب انعدام الرعاية.

تحولت هذه الشرارة إلى انتفاضة اجتماعية امتدت بسرعة إلى مدن كبرى مثل الرباط، والدار البيضاء، وفاس، ومراكش، وتارودانت، وسلا، ووجدة، وسرعان ما أصبحت تعبيراً عن أزمة شاملة يعيشها جيل كامل من الشباب المغربي، وبالأخص من الطبقات الكادحة.

إن ما ميّز هذا الحراك لم يكن فقط اتساعه وانتشاره الجغرافي، وإنما أيضاً اعتماده على آليات جديدة في التنظيم والتعبئة انطلقت من الفضاء الرقمي لتنعكس على الواقع الميداني. وهنا تتجلى العلاقة بين التجربة المغربية ومفهوم «اليسار والنضال الإلكتروني»، حيث يلتقي البعد الاجتماعي الملموس مع البعد التكنولوجي والتنظيمي في إنتاج شكل جديد من الفعل السياسي. القوة الجوهرية لهذا النموذج أنه يستعيد مفهوم السياسة من أيدي النخب القديمة ويعيده إلى الشارع وإلى الشباب. ويؤكد دائماً أن التكنولوجيا ليست محايدة؛ إنها أداة هيمنة في يد الرأسمالية والأنظمة الاستبدادية، لكنها في الوقت ذاته يمكن أن تتحول إلى أداة تحرر إذا ما وظفت بشكل يساري تقدمي ومنظم. ما حدث في المغرب يعكس هذه الإمكانية، فقد استطاع الشباب عبر وسائل بسيطة أن يبنوا فضاءً رقمياً عاماً بديلاً وحراً يعبّرون فيه عن رفضهم للاستبداد، والفساد، والظلم، وتهميش حياتهم اليومية. لقد تحولت الفيديوهات القصيرة، والميمات، والنقاشات الرقمية إلى أدوات حقيقية للتعبئة السياسية والتنظيم ولإنتاج وعي جماهيري نقدي، بعيداً عن الإعلام الرسمي الذي سعى إلى تشويه الحراك وحصره في أعمال عنف وتخريب.

التنظيم الشبكي الرقمي للشباب يتجاوز آليات التنظيم التقليدية ويخلق فضاءً نضالياً يسارياً جديداً

ما يميز هذه الحركة ليس فقط مطالبها العادلة التي تركزت حول تحسين الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل ومحاسبة الفساد والعدالة الاجتماعية، وإنما الأهم هو شكلها التنظيمي الإلكتروني الرقمي وأدواتها التي تجسد بدقة أفكار اليسار الرقمي. فقد جرى تنظيمها إلى حد كبير خارج الأطر التقليدية للأحزاب والنقابات التي ضعف تواصلها مع الأجيال الجديدة لأسباب عديدة، وتحولت في نظر الكثير من الشباب والشابات إلى هياكل بيروقراطية جامدة لم تعد قادرة على التعبير عن هموم الناس. في المقابل، فتح الفضاء الرقمي آفاقاً جديدة لتنظيم مختلف كلياً، قائم على المرونة والسرعة والانفتاح. تحولت المنصات مثل تيك توك وإنستغرام وفيسبوك إلى أدوات للتعبئة والتحشيد، كما تحولت خوادم ديسكورد إلى ما يشبه «مراكز شعبية رقمية» للنقاش، والتخطيط، واتخاذ القرار بشكل جماعي وأفقي.

هذا النمط التنظيمي الجديد يعبّر عن تجاوز جوهري لمفهوم القيادة الفردية أو الهرمية والمركزية الصارمة. لم يعد هناك زعيم أو لجان قيادية هرمية تتحكم في مجرى الأحداث، وإنما مجموعات شبكية أفقية، كل منها يتخذ قراراته الميدانية بشكل مستقل ضمن أهداف عامة مشتركة. هذه اللامركزية لم تكن علامة ضعف، وإنما مصدر قوة، لأنها جعلت من الصعب على السلطة والأجهزة الأمنية اختراق الحركة أو استهدافها بقيادة واحدة. فحتى مع إغلاق حسابات أو اعتقال ناشطين وناشطات، ظلت الحركة قادرة على إعادة إنتاج نفسها وتوسيع مساحتها التنظيمية. هذه القدرة على البقاء والتجدد تعكس

الروح الحقيقية للتنظيم والحراك الإلكتروني الرقمي، حيث التنظيم ليس مجرد جهاز جامد، إنما شبكة حية قابلة للتوسع والتحول وفق الظروف.

البنية الشبكية سمحت للحركة بالانتشار السريع والسهل على مستوى جغرافي واسع، من المدن الكبرى إلى المناطق الطرفية، كما مكّنتها من تجاوز القمع الميداني والرقابة الرقمية. فقد حاولت السلطة مراراً إغلاق الحسابات أو حجب المحتوى أو استهداف المنسقين، لكن الطبيعة اللامركزية جعلت تلك المحاولات محدودة الأثر. ففي اللحظة التي يُغلق فيها حساب، يظهر حساب جديد، وفي اللحظة التي يُكسر فيها رابط تنظيمي، تُفتح قنوات بديلة. هذه الديناميكية تضع السلطة أمام معضلة حقيقية، لأنها تواجه «سيرورة تنظيمية جماهيرية» بشكل جديد يصعب التحكم بها، وليس تنظيماً تقليدياً يمكن تفكيكه باعتقال قياداته.

التنظيم الشبكي الرقمي هو شكل جديد من الثقافة السياسية والتنظيم السائد بين الشباب والشابات اليوم. فالنقاشات التي دارت على خوادم ديسكورد لم تقتصر على الشعارات أو الخطط الميدانية، وإنما تحولت إلى فضاء تعليمي متبادل، حيث يشارك الشباب تجاربهم، يناقشون الاستراتيجيات، وينسجون لغة مشتركة للنضال. بهذا المعنى، الفضاء الرقمي كان وسيلة للتواصل، وتحول إلى «مدرسة يسارية جماعية متعددة المنابر» تنتج وعياً سياسياً جديداً يتجاوز وصاية الأحزاب التقليدية وخطاب النخب المثقفة. إن ما نشهده هنا هو ولادة فعلية لفضاء يساري جديد، ينهض من الأسفل، من المبادرات الذاتية، من العمل الجماعي، ويستند إلى التكنولوجيا كأداة تحررية بدل أن تبقى أداة للهيمنة في ظل سيطرة الشركات الرأسمالية الرقمية والدول الاستبدادية.

يمكن القول إن التنظيم الشبكي الرقمي الذي أبدعه الشباب المغربي هو التعبير العملي عن مقولة اليسار الرقمي بأن الفضاء الرقمي قد أصبح اليوم ساحة مهمة للصراع الطبقي. وكما أن المصانع والمزارع والمكاتب هي ساحة المواجهة الأساسية بين رأس المال والعمل، أصبح الإنترنت اليوم المصنع الجديد المكمّل لإنتاج الوعي ولتنظيم المقاومة. الفرق أن هذا المصنع الجديد ليس مادياً محصوراً في جدران، وإنما فضاء مفتوح متحرك، تتسع فيه دوائر النقاش، وتولد فيه المبادرات بسهولة كبيرة. ويمنحها طابعاً عالمياً وأممياً، لأنه يكسر الحدود الوطنية ويخلق إمكانيات للتواصل والتنسيق بين حركات متباعدة جغرافياً لكنها متشابهة في الجوهر.

إذا ما قارنا الحراك المغربي بتجارب أخرى في المنطقة، نجد أن له طابعاً مميزاً. ففي تونس مثلاً استُخدمت المنصات الرقمية منذ 2011 في التعبئة، لكن بشكل أولي. وفي لبنان 2019 تحولت واتساب وتلغرام إلى أدوات محورية في تنظيم المظاهرات. بينما في المغرب 2025، شهدنا دخول جيل كامل لا يعرف السياسة إلا عبر الرقمنة ويعتبر الفضاء الرقمي امتداداً طبيعياً لحياته. هذا ما يجعل حراك «جيل زد 212» أول انتفاضة رقمية بالكامل تقريباً في دول العالم العربي، ويؤكد أن مستقبل النضال اليساري لن يكون ممكناً دون استيعاب هذه التحولات وتوظيفها بشكل فاعل، من خلال بناء أمميات

يسارية رقمية وبدائل تكنولوجية تقدمية تتجاوز الحدود الوطنية وتنسق وتربط بين التجارب في كافة أنحاء العالم.

المطالب المرفوعة تعكس جوهر اليسار الحي القائم على العدالة الاجتماعية وحاجات الجماهير

ما يثير الانتباه في تجربة الشباب المغربي أن المطالب التي رفعوها في الشارع والفضاء الرقمي، رغم بساطتها المباشرة، تحمل مضموناً يسارياً عميقاً رغم عدم انتماء معظمهم إلى أي تنظيمات سياسية، وقد أدرك هؤلاء الشباب، بوعي أو بحدس سياسي جماعي، أن قوة أي حركة تحررية تكمن في بناء أرضيات مشتركة. لم ينشغلوا بالجدالات والصراعات الفكرية والنخبوية. فرغم أهمية هذه الجدالات في تطوير اليسار فكرياً، فإنها استنزفت وشتت قوى اليسار لعقود، بين مدارس فكرية وأيديولوجيات متناحرة وتفاصيل نظرية، إذ تجاوزوا هذا التعب الفكري وأعادوا البوصلة إلى ما يهم الجماهير الكادحة فعلاً، والانطلاق من الواقع على الأرض نحو النظريات وليس العكس. اليسار هنا لا يُقاس بمن يرفع الشعارات الماركسية أو يكتب حول السياسات الاشتراكية أو يكررها نظرياً فقط، وإنما بمن يساهم عملياً ونظرياً وفي أرض الواقع في تغيير حياة الجماهير الكادحة نحو الأفضل، في الصحة والتعليم والعمل والكرامة والحقوق والعدالة وغيرها، ويؤثر في مسار نضالهم اليومي وإن كان بخطوات محدودة وبشكل تدريجي.

فالمطالب التي صاغوها تدور حول تحسين التعليم العمومي، ضمان الرعاية الصحية المجانية والفعالة، توفير فرص عمل تضمن الكرامة الإنسانية، محاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد. هذه المطالب تمثل جوهر الفكر اليساري الحي، لأنها تضع الظلم والصراع الطبقي واحتياجات الناس اليومية في المركز والانطلاق منها.

القمع الميداني والرقمي يكشف آليات السيطرة الحديثة ولكنه يعزز وعي المقاومة الرقمية

لم تكن الحركة الشبابية في المغرب مجرد موجة احتجاجية سلمية تُواجه بخطاب سياسي أو وعود إصلاحية، وإنما جرى التعامل معها من أول لحظة كتهديد وجودي للنظام، وهو ما انعكس في القمع الميداني القاسي الذي واجهه الشباب. قوات الأمن استخدمت الرصاص الحي في بعض المناطق، خصوصاً في القليعة قرب أغادير حيث سقط شهداء برصاص الدرك، إضافة إلى الغاز المسيل للدموع، والضرب بالهراوات، والملاحقات الليلية، واعتقال المئات بينهم نسبة عالية من القاصرين. هذا القمع لم يكن رد فعل منفلتاً، وإنما سياسة مدروسة تهدف إلى ترهيب جيل بأكمله، وكسر إرادته قبل أن يترسخ وعيه التنظيمي. ترافق القمع الميداني مع أسلوب ممنهج لعزل المناطق المشتعلة، عبر حواجز أمنية وتطويق للأحياء الشعبية، وقطع طرقات لمنع انتقال المتظاهرين بين المدن. تم استخدام الاعتقال الجماعي كأداة لتفريغ الشوارع. لكن الأهم أن السلطة ركزت على استهداف الشباب والقاصرين، لأنهم

كانوا العمود الفقري للحركة، وهو ما يكشف إدراكها أن الخطر الحقيقي يأتي من هذا الجيل الجديد الذي لا يهاب الشارع ويملك أدوات تنظيم رقمية عصية على الاحتواء.

هذا الوجه الخشن من القمع الميداني تزامن مع الوجه الناعم الرقمي. الاعتقال الرقمي، والاغتيال الرقمي كلها آليات موازية استهدفت الفضاء الإلكتروني للحركة. تم حذف حسابات وحجب محتوى وتقييد الوصول إلى النقاشات الجماعية في محاولة لعزل الشارع عن الفضاء الرقمي الذي يغذيه. وهكذا رأينا كيف أصبحت السلطة تمارس «القمع المزدوج»، في الشارع عبر الهراوة والرصاص، وفي الشبكة عبر الخوارزميات وحجب المنصات.

لكن ما لم تتوقعه السلطة أن هذا القمع، بدلاً من أن يوقف الحراك، عزز وعي المقاومة الرقمية والميدانية معاً. ففي الشارع، ابتكر الشباب أشكالاً جديدة للتجمع مثل المظاهرات الليلية المتنقلة، والاعتماد على مجموعات صغيرة بدل المسيرات الكبرى، واستخدام الأحياء كفضاءات للاحتجاج المحلي. هذا التكتيك جعل من الصعب على الشرطة القضاء على الحركة دفعة واحدة، وفتح إمكانيات للتنظيم القاعدي المحلي. وفي الفضاء الرقمي، انتقل النقاش بسرعة من الحسابات المحجوبة إلى حسابات بديلة ومنصات أكثر أماناً، مع انتشار استخدام VPN والتشفير.

القمع الميداني كشف حدود النظام الاستبدادي، لأنه لم يعد يواجه فقط كتلة غاضبة، وإنما جيلاً رقمياً قادراً على التكيف. ومع كل محاولة قمع، كان الشباب يعيدون إنتاج تنظيمهم بشكل أكثر مرونة، ويطورون وعياً بأن الصراع مع الدولة ليس جزئياً وإنما شامل، يطال الجسد في الشارع والوعي في الشبكة. وهنا يظهر جوهر ما يسميه اليسار الرقمي بـ«المعركة الطبقية الرقمية»، حيث أدوات القمع الحديثة تلتقي مع الأدوات الكلاسيكية.

لقد أصبح واضحاً أن السيطرة على الشارع لا يمكن فصلها عن السيطرة على الفضاء الرقمي، وأن الدولة حين تسقط الرصاص على الأجساد فإنها في الوقت نفسه تسقط الحجب على الحسابات. لكن المقاومة أيضاً تتطور في الاتجاهين: في الشارع بتوسيع التكتيكات الميدانية الشعبية، وفي الشبكة بابتكار أدوات حماية وتنظيم بديلة. هذا التفاعل بين الميدان والرقمي هو الذي يفتح أفقاً حقيقياً لليسار الإلكتروني كي يطوّر مشروعاً أممياً لتحرير الإنسان والتكنولوجيا في آن واحد. هذه القدرة على تجاوز القمع الرقمي تعكس وعياً سياسياً متزايداً بضرورة السيطرة على الأدوات وبناء أدوات تكنولوجية يسارية تقدمية بديلة، وعدم تركها بالكامل بيد الشركات الرأسمالية الاحتكارية والدول الاستبدادية.

تحويل الطاقة الشبابية العفوية إلى مشروع تحرري جذري منظم

رغم قوة هذا النموذج، تظل التحديات كبيرة. غياب التنسيق المركزي قد يتحول إلى نقطة ضعف إذا لم تتبلور رؤية استراتيجية طويلة الأمد. والأهم أن المطالب الجزئية تحتاج إلى ربط بأفق تحرري شامل حتى لا تبقى الحركة في دائرة الإصلاحات. هنا تبرز ضرورة وجود اليسار الأرضي الإلكتروني

منظماً كتيار فكري وتنظيمي يعمل على تحويل الطاقة العفوية إلى مشروع سياسي تحرري يجمع بين النضال الرقمي والميداني على الأرض، ويربط بين المطالب المباشرة والرؤية الاشتراكية الجذرية، ويستند إلى أرضيات مشتركة تتسع للجميع وتبني تحالفات واسعة من أجل التغيير الجذري.

هذا الحراك الشبابي والجماهيري يعكس بوضوح روح اليسار المتفتح الذي يرفض الانعزال داخل النخب الفكرية ويعمل على فتح منابر متعددة للنقاش والعمل المشترك. في فضاءات النقاش الرقمي لم يكن هناك وصي أيديولوجي ولا بناء هرمي مفرط، وإنما كانت هناك نقاشات حرة، وأصوات متعددة، وحرية في طرح الأفكار. غير أن ما كان يثبت ويستمر ويترجم إلى فعل سياسي هو تلك النقاط التي تلامس حياة الناس. هنا يتجسد المعنى الحقيقي للديمقراطية القاعدية التشاركية، حيث يصبح التنظيم الجماعي أداة لتوحيد الجهود حول ما يخدم الجماهير، لا حول ما يُرضي النخب المثقفة. إن هذا التوجه يفتح أمام اليسار فرصة تاريخية لتجديد نفسه، شرط أن يتخلى عن نزعة الاحتكار الفكري وعن ثقافة الانقسام التي شلته طويلاً.

فالشباب والشابات أرسلوا رسالة واضحة: لن ننتظر حلولاً من فوق، ولن ننشغل بخلافات عقيمة، وإنما سنبني عملنا على القضايا التي تهم حياة الناس اليومية. هذا الوعي العملي الجدلي هو ما يمنح الحركة قوتها ويجعلها قادرة على الانتشار والتمدد. فشغيلات وشغيلة اليد والفكر لا يعنيها كثيراً ما إذا كان النص المرجعي هو ماركس أو لينين أو تروتسكي أو ماو أو غيرهم من المفكرين رغم دورهم ومكانتهم التاريخية العظيمة في الفكر الإنساني، بقدر ما يعنيها أن تجد مستشفى مجهزاً، مدرسة محترمة، فرصة عمل، مساواة، وكرامة في حياتها اليومية بعيداً عن الفساد والاستبداد وغيرها. هذه هي النقاط المشتركة التي شكلت أرضية الالتقاء، وهي التي يمكن أن تتحول إلى قاعدة لليسار كي يبني مشروعاً تحررياً جذرياً يتجاوز الوضع الحالي ويستعيد دوره كأداة للتغيير نحو التحرر الاشتراكي.

من الشبكة إلى الشارع... آفاق يسار متجدد

من المهم التأكيد أن اليسار الرقمي لا يطرح نفسه كبديل عن قوى اليسار التاريخية أو عن التجارب التنظيمية التي راكمت نضالات هائلة في كافة المجالات عبر عقود. إنه استمرار وتطوير لها ومكمل لها، ويضيف بعداً جديداً إلى الأدوات السياسية والتنظيمية والفكرية التي يستخدمها اليسار في معركته الطويلة والمعقدة ضد الرأسمالية والاستبداد. ما يميزه أنه يستجيب لواقع جديد تشكّل بفعل الثورة الرقمية، حيث توسعت أدوات الصراع لتشمل الفضاء الرقمي، والمنصات، والشبكات التي باتت تتحكم بالوعي الجماهيري وتحدد مسار النقاشات العمومية.

إذن هو لا يلغي دور الأحزاب اليسارية والنقابات والحركات الاجتماعية القائمة، وإنما يدعوها إلى التطوير والتجديد، إلى إدخال البعد الرقمي في استراتيجياتها التنظيمية والسياسية، وإلى تجاوز الجمود البيروقراطي والانغلاق الأيديولوجي. إن التحدي الذي يواجه قوى اليسار اليوم ليس فقط في مواجهة

الرأسمالية التقليدية وأنظمة الاستبداد، وإنما في مواجهة الرأسمالية الرقمية التي أعادت إنتاج السيطرة الطبقية بأشكال أكثر نعومة وخفاء، عبر البيانات والخوارزميات والرقابة الرقمية الشاملة.

إن ما أبدعه الشباب في المغرب يمثل دعوة صريحة ومُلحة لكافة قوى اليسار. لم يعد التنظيم السياسي خياراً أحادي الاتجاه؛ إذ يجب أن يكون متعدد المنابر، مفتوحاً، مرناً، وشفافاً يستفيد ويتعامل بذكاء مع أدوات العصر الرقمي. هذه الرؤية المكمّلة لا تعني التخلي عن الهياكل الكلاسيكية التي راكمت تاريخاً من النضال الطبقي، وإنما تتطلب إعادة بنائها بشكل أفقي ومرن لتكون أقرب إلى الجماهير وقادرة على التفاعل السريع، خاصة مع الأجيال الجديدة. تجربة الشباب المغربي مثال حي من خلال ابتكار تنظيمات رقمية شبكية فعالة، لكن هذا لا يلغي الحاجة المُلحة إلى أطر سياسية وتنظيمية ونقابية قادرة على حماية هذه الطاقات، وتوجيه الاحتجاجات، وتحويلها إلى مكتسبات دائمة.

هذا يقتضي تحقيق التكامل الجدلي بين القديم والجديد: بين النضال الميداني والزخم الرقمي، وبين الخبرة التاريخية لليسار والجرأة والمرونة التي يجلبها الجيل الرقمي. هذه الجدلية بين الاستمرار والتجديد هي ما قد يمنح الحركة اليسارية اليوم إمكانية النهوض من جديد، محلياً في دول الجنوب وعالمياً بشكل عام. لذا، فإن اليسار الرقمي هو دعوة إلى تجديد المشروع اليساري بأكمله؛ عبر تطوير وتحديث أدواته التنظيمية، والسياسية، والفكرية، والرقمية، والتقنية، وغيرها، والعمل المشترك والتحالفات وفق نقاط الالتقاء الجوهرية. كما يشدد على ضرورة تعزيز الدور القيادي للشباب داخل تنظيمات اليسار، بما يضمن تجديد الدماء الفكرية والتنظيمية وفتح المجال أمام طاقاتهم الإبداعية والمتجددة لتكون في صلب القرار والعمل النضالي. وتعزيز علاقة اليسار بحياة الجماهير الكادحة والأجيال الشابة في زمن الهيمنة الرأسمالية والاستبداد. فالمستقبل ينتمي إلى اليسار الذي يستوعب أن ساحة الصراع الطبقي اليوم تمتد من أعماق الشارع إلى أبعد نقطة في الفضاء الرقمي. لقد أثبت حراك جيل زد 212 أن العلاقة بين القوى اليسارية والأجيال الشابة لا يمكن أن تتطور وتترسخ إلا بدمج النضال الميداني على الأرض مع أدوات التنظيم الرقمي وأشكال جديدة من التنظيم والخطاب السياسي. وهو درس ليس للرفاق والرفيقات الأعزة في القوى اليسارية والتقدمية في المغرب فقط، وإنما لليسار العالمي كله.

كل التضامن مع الشابات والشباب والجماهير الكادحة في المغرب، الذين يواجهون القمع والتهميش بوعي وشجاعة، ويناضلون من أجل حياة كريمة وعدالة اجتماعية حقيقية. وكل التضامن مع القوى اليسارية والتقدمية والنقابية والحقوقية المغربية، التي تقف في صف الجماهير، وتدافع عن حقوقهم وعن حرية التنظيم والتعبير، وعن قيم العدالة والمساواة.

الهوامش

جيل زد: هو الجيل المولود منذ منتصف التسعينيات حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، نشأ في بيئة رقمية، يستخدم التكنولوجيا ووسائل التواصل كجزء أساسي من حياته اليومية، ويمتزج عنده العالم الواقعي بالافتراضي، ما يجعله أكثر قدرة على التعبئة والتنظيم عبر الفضاء الرقمي.

اليسار الرقمي هو تيار يساري حديث يسعى إلى تطوير أدوات وخطاب وآليات تنظيم اليسار التقليدي عبر توظيف التكنولوجيا الرقمية والفضاء الشبكي في التنظيم والنقاش والتعبئة. لا يطرح نفسه بديلاً عن قوى اليسار التاريخية، وإنما مكملاً ومطوراً لها، ويدعو إلى إدماج المنابر الرقمية والديمقراطية التشاركية مع النضال الميداني من أجل ربط القضايا النظرية بحاجات الجماهير الكادحة اليومية.

المصادر

Le Monde Afrique، Moroccan protesters call for prime minister's resignation (2 تشرين الأول/أكتوبر 2025) https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2025/10/02/moroccan-protesters-call-for-prime-minister-s-resignation_6746020_124.html

AP News، Moroccan youth protests erupt after deaths in Agadir hospital (1 تشرين الأول/أكتوبر 2025) https://apnews.com/article/912ca1a9dbc42e6d3d2f8a1067eb12f9

Reuters، Morocco's youth, police clash for fifth night of protests demanding education, health care (1 تشرين الأول/أكتوبر 2025) https://www.reuters.com/world/africa/moroccos-youth-police-clash-fifth-night-protests-demanding-education-health-care-2025-10-01

الجزيرة، 7 أسئلة تشرح ما يجري في احتجاجات جيل زد بالمغرب (2 تشرين الأول/أكتوبر 2025) **-https://www.aljazeera.net/news/2025/10/2/7-D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A9%-D8%AA%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%85%D8%A7%-D9%8A%D8%AC%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%B2%D8%AF%**

BBC، First killings in Morocco since Gen Z protests erupted https://www.bbc.com/news/articles/cgrqpekyxpvo

The most prominent intellectual and organizational foundations of the https://libcom.org/article/most-prominent-intellectual-and- **electronic left** organizational-foundations-electronic-left-e-left

الفصل الرابع: حوار في العمق مع فاطمة الفلاحي (Fatima Alfalahi)

مدخل الفصل

الحوار الذي أجرته معي الكاتبة والأديبة فاطمة الفلاحي، ونشر عام 2025 في عشرة أجزاء، يحتل موقعاً خاصاً بين نصوص هذا الكتاب. فهو اختبار من الخارج لأفكار كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة»، يتجاوز العرض والتلخيص، من خلال أسئلة مهمة ودقيقة، ومنهج في الحوار يبدأ من الواقعة الملموسة، ثم ينتقل إلى السؤال الفلسفي، ليعود ويطالب بجواب عملي.

أسئلة فاطمة الفلاحي العشرة لم تكن أسئلة مجاملة. فقد ذهبت مباشرة إلى القضايا التي يصعب تجاوزها بإجابات عامة: ماذا لو استخدم الذكاء الاصطناعي في القمع السياسي ومراقبة الناشطين والناشطات؟ ماذا لو صار سلاحاً رقمياً بيد الدول العظمى؟ هل يمارس التحيز على أساس الجنس والعرق والأيديولوجيا؟ كيف يمكن محاكمة الذكاء الاصطناعي ومساءلته؟ لماذا يواجه شباب العصر الرقمي كل هذه العقبات داخل التنظيمات اليسارية، بينما تحتضنهم الرأسمالية؟ كيف يبني اليسار إعلامه ويحقق استقلاله التكنولوجي؟ وهل ما زال ممكناً أن يحتفظ البشر بسلطة إلغاء صلاحيات اتخاذ القرار الممنوحة للآلة؟

ولأن المحاورة كاتبة وأديبة وشاعرة قبل أن تكون صحفية، جاءت مقدماتها للأسئلة نصوصاً قائمة بذاتها، تمهد لكل سؤال بتوصيف دقيق للظاهرة التقنية، وتستحضر شهادات ومفاهيم من خارج الحقل السياسي. وقد أبقيتها هنا كما وردت، لأنها جزء عضوي من بنية الحوار ومعناه.

وفي هذا الحوار وردت بصورة مركزة مجموعة من المفاهيم التي تشكل مفاتيح أساسية في تحليلي: الرقابة الرقمية، والاعتقال الرقمي، والاغتيال الرقمي، والإحباط الرقمي، والرقابة الذاتية الطوعية. وقد أدرجت تعريفاتها في متن الحوار كما وردت فيه.

* * *

حوار مع رزكار عقراوي

حاورته: الكاتبة والأديبة فاطمة الفلاحي

الذكاء الاصطناعي له العديد من التطبيقات. وفي بعض الأحيان، يمكن أن تضاهي أو حتى تتفوق على معايير الإنسان في زاوية صغيرة من زوايا العلوم والفنون. ولكن مضاهاة إبداع الإنسان في «العموم» مسألة مختلفة تماماً. أصبح الذكاء الاصطناعي العام بعيداً أكثر من أي وقت مضى.

الذكاء الاصطناعي؛ تكنولوجياً هو استخدام الكومبيوتر لإنجاز مهام مفيدة بتوظيف طُرق غير التي يستخدمها العقل تماماً. واستُخدم في الإجابة عن أسئلة تتعلق بالإنسان وغيره من الكائنات الحية. يوفّر الذكاء الاصطناعي عدداً لا يُحصى من الأدوات التكنولوجية، أضِف إلى ذلك تأثيره العميق في علوم الحياة. لكن:

فاطمة الفلاحي: ماذا لو تم استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض غير أخلاقية، مثل القمع السياسي، أو مراقبة النشطاء، كيف للآخر أن يحد من تدخلاته، أما يستدعي الأمر وضع أطر أخلاقية لاستخدامه؟

رزكار عقراوي: نعم، لا شك أن الذكاء الاصطناعي قد تحوّل في السياق الرأسمالي العالمي إلى أداة هيمنة وتقييد وقمع سياسي بشكل ناعم، وتظهر آثاره على المدى الطويل، إذ تتجاوز وظيفته التقنية أو الإنتاجية لتصبح امتداداً لآليات السيطرة الطبقية، وإعادة إنتاج الاستغلال بأكثر أشكاله تطوراً وتحكماً. إن استخدامه في مراقبة الناشطين والناشطات، تتبّع تحركاتهم، أو حتى التنبؤ بنشاطاتهم للتضييق عليهم حتى قبل أن تبدأ، وخاصة في الدول الدكتاتورية، يمثل شكلاً جديداً من «الاعتقال الرقمي» و«الاغتيال الرقمي»، كما أشرت في الكتاب. هذا ليس انحرافاً عرضياً، إنما نتيجة منطقية لتطوره ضمن بنية الرأسمالية الرقمية، التي لا ترى في التكنولوجيا سوى وسيلة لتعظيم الأرباح وترسيخ السلطة السياسية والأيديولوجية.

فالذكاء الاصطناعي اليوم، كما يُطوَّر ويُدار من قبل الطغم التكنولوجية الاحتكارية والدول الكبرى، لم يعد أداة حيادية أو مستقلة، هو انعكاس دقيق لعلاقات الإنتاج السائدة، خاضع بشكل كبير لمنطق السوق والهيمنة الطبقية. يتم توجيه هذه التقنيات لا فقط لرصد السلوك العام، وإنما لبناء نماذج تنبؤية للسلوك السياسي والفكري للأفراد والمجموعات، تُستخدم لإضعاف وتشويه، وحتى إسكات، أي إمكانية لمقاومة جذرية أو فعل تحرري. وقد دخلنا بالفعل، ومنذ سنوات، في مرحلة من الرقابة الخوارزمية الشاملة، التي لم تعد تكتفي بتصفية المنشورات أو قمع الرأي السياسي، إذ باتت تُفعِّل أنماطاً من «الرقابة الذاتية الطوعية» و«الإحباط الرقمي»، بهدف تعطيل الحوافز الداخلية للمقاومة، وتحويل الفاعلين والفاعلات إلى أفراد معزولين ومنكفئين رقمياً، فاقدين للأمل في إمكانية التغيير.

لكن مواجهة هذا الاستخدام القمعي لا تبدأ من «نصيحة أخلاقية» لمطوّري الذكاء الاصطناعي، إنما من إدراك أن الصراع حول التكنولوجيا هو جزء من الصراع الطبقي نفسه. فكما كانت المعامل والمصانع والمزارع في الماضي ساحات مركزية للهيمنة والاستغلال، أصبح الفضاء الرقمي اليوم، والخوارزميات بشكل خاص، موقعاً مركزياً لإعادة إنتاج السيطرة الطبقية وتطبيعها. «الآخر» الذي تشيرين إليه، سواء كان فرداً أو مجتمعاً، لا يستطيع أن يحدّ من تدخلات الذكاء الاصطناعي الاستغلالية، إلا من خلال بدائل تقدمية للذكاء الاصطناعي وفرض منظومات رقابية شعبية، ديمقراطية، وجماعية على التقنيات الحالية. ويجب أن تكون هذه الرقابة جزءاً من مشروع سياسي بديل، لا يُراهن على «نوايا حسنة»، ويناضل لتحرير التكنولوجيا من يد الشركات الاحتكارية والدول القمعية، ونقلها إلى فضاءات جماعية تُدار لصالح عموم المجتمع.

ولا يكفي في هذا السياق الحديث عن «إصلاحات تقنية» داخل الشركات أو اعتماد «مدونات سلوك» شكلية. ما لم تُطرح مسألة الملكية السياسية للتكنولوجيا، وما لم نطرح من يملك هذه الأنظمة؟ من يصممها؟ من يتحكم فيها؟ فإن أي «أطر أخلاقية» ستظل مجرد قشرة تجميلية لآلة قمع ناعمة وتدريجية، لكنها فاعلة وفتّاكة.

نعم، نحتاج إلى أطر أخلاقية، لكن الأخلاق المجردة في ظل السوق الرأسمالية تتحول بسرعة إلى «ديكور» تُخفي خلفه آليات السيطرة. يتم الحديث عن «الذكاء الاصطناعي الأخلاقي»، بينما يُستخدم فعلياً للتضييق على الحركات اليسارية، ومراقبة الصحفيين والصحفيات، وتثبيت الاستبداد تحت شعار «الاستقرار المجتمعي» و«مواجهة العنف والإرهاب»، وغيرها. لذلك، الأطر الأخلاقية التي نطالب بها لا يجب أن تكون منفصلة عن قوانين دولية ومحلية تفرض الشفافية والعدالة في استخدام البيانات والخوارزميات، وتحظر استخدامها في المراقبة والقمع السياسي والسيطرة الرقمية وتعظيم الأرباح. إنما يجب أن تكون نابعة من رؤية تقدمية، تُعيد تعريف الذكاء الاصطناعي كأداة مجتمعية لخدمة البشرية، ويُخضع لبنى ديمقراطية تشاركية ذات ملكية جماعية، بدلاً من أن يُترك في يد نخب لا يُحاسبها أحد، ولا تخضع لأي سلطة جماهيرية، وحتى دولية مثل الأمم المتحدة.

إن غياب هذه القوانين ليس صدفة، إنما نتيجة مباشرة لهيمنة الشركات الاحتكارية والدول الكبرى على صناعة القرار العالمي. من هنا، فإن النضال من أجل تشريع القوانين لا ينفصل عن النضال الطبقي نفسه، إنه أحد أدواته. الهدف ليس فقط منع وتقييد الاستخدام السيئ، إنما فرض بنية قانونية تجعل أي استخدام للذكاء الاصطناعي خاضعاً لمواثيق حقوق الإنسان الدولية، والرقابة الشعبية المجتمعية. هذه ليست معركة قانونية فقط، إنها معركة تحررية، تستهدف قلب المنظومة الرقمية الحالية، وإعادة تشكيلها بما يخدم الجماهير.

إن الأمر لا يتعلق فقط بما يفعله الذكاء الاصطناعي، إنما بمن يتحكم فيه ولمصلحة من. وبدون تغيير جذري في بنية الملكية والتصميم والتوزيع لهذه الأدوات، فإن «الأخلاق الرقمية» ستظل حبراً

على ورق في كتيبات الشركات التي تمارس السيطرة والقمع والتوجيه الرقمي بكل برود، ثم تنشر تقاريرها السنوية عن «الاستدامة والعدالة». المواجهة الحقيقية مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي الرأسمالية لا يمكن أن تكون تقنية أو أخلاقية فقط، إنما يجب أن تكون سياسية بامتياز، جزءاً لا يتجزأ من معركة تحرر طبقي واسعة تعيد التوازن بين البشر والتكنولوجيا، وتضع الإنسان في قلب القرار الرقمي.

التعريفات:

الرقابة الرقمية: آليات خفية ومباشرة تُستخدم فيها الخوارزميات لحذف أو حجب أو تقليص انتشار المحتوى اليساري والمعارض، بهدف ضبط الفضاء الرقمي وفق مصالح الرأسمالية والأنظمة القمعية.

الاعتقال الرقمي: تقييد مؤقت أو دائم لحسابات الناشطين والناشطات ومنصاتهم، دون محاكمات أو شفافية، كأداة لقمع الأصوات المناهضة وتهميش الأفكار والحركات التقدمية.

الاغتيال الرقمي: محو كامل للبصمة الرقمية لشخص أو مجموعة عبر إغلاق الحسابات، حجب المواقع، وتدمير البنية الرقمية للمعارضين بهدف عزلهم عن الجماهير وإقصائهم من المجال العام.

الإحباط الرقمي: استراتيجية خوارزمية منظمة تهدف لنشر الشعور بالعجز واليأس بين الناشطين والناشطات، وتضخيم فشل التجارب اليسارية لتكريس استحالة تغيير النظام الرأسمالي.

الرقابة الذاتية الطوعية: حالة يخضع فيها الأفراد لرقابة داخلية ناتجة عن الخوف من الحجب أو العقاب الرقمي، فيبدأون بتعديل خطابهم بأنفسهم لتجنّب الاصطدام مع الخوارزميات أو السلطة.

يتم الحديث عن اعتقاد هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق بأن الذكاء الاصطناعي سيكون أكثر تدميراً من أي قنبلة ذرية فيما لو نشبت الحرب بين الصين والولايات المتحدة، لأنه لا يوجد وراءه فكر وذكاء بشري.

فاطمة الفلاحي: ماذا لو أصبح الذكاء الاصطناعي سلاحاً رقمياً بيد الدول العظمى؟

رزكار عقراوي: في الواقع لا حاجة لصيغة الافتراض واستخدام كلمة «لو»، لأن الذكاء الاصطناعي هو الآن فعلياً أحد أخطر الأسلحة بيد الدول العظمى، وقد أصبح امتداداً مباشراً لبنية الهيمنة الرأسمالية العالمية، ليس فقط في المجال الاقتصادي، إنما في ميادين الحرب والتدمير والسيطرة والقمع وغسل الوعي الجماهيري. لسنا أمام أداة تقنية، إنما أمام منظومات خوارزمية مبرمجة بشكل علمي دقيق لإعادة إنتاج السيطرة الطبقية، لكن بوسائل غير مرئية، وغير محسوسة، وأكثر تأثيراً على المدى الطويل. الصاروخ يدمر بناية، والقنبلة النووية تدمر مدينة، لكن الذكاء الاصطناعي يدمر شيئاً أعمق بكثير، يدمر الوعي، الإدراك، الإرادة الجماعية. السلاح التقليدي يقتل الجسد، أما هذا السلاح الرقمي فيعيد برمجة العقل، ويحول الإنسان إلى كائن منضبط داخلياً، خاضع لما تمليه الخوارزميات،

حتى دون أن يشعر. هذه ليست مبالغة، هذا هو الواقع المتحقق، وكل ما حولنا من شبكات مراقبة رقمية، أنظمة تحليل سلوك، ونماذج تنبؤية، ليس إلا أدوات لقمع الإنسان بلغة برمجية باردة، لا تحمل صوت الشرطة والجيوش لكنها تنفذ وظيفتها.

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً من سباق التسلح العالمي، وتوظف تقنياته في تطوير أسلحة مسيّرة قادرة على اتخاذ قرارات بالقتل دون تدخل بشري، وفي الهجمات السيبرانية التي تعطل الكهرباء والمياه والبنية التحتية للدول، وتستعمل كأداة لتفجير الأزمات من الداخل. الخطر هنا لا يقتصر على ساحات المعارك التقليدية، إنما يشمل حياة المدنيين، اقتصادهم، أمنهم، ووعيهم الجمعي.

لا يمكن الحديث عن الذكاء الاصطناعي كسلاح دون التوقف عند أحد أكثر أمثلته توحشاً ووحشية، وهو ما قامت به إسرائيل في عدوانها الأخير على غزة. لقد استخدم الاحتلال الذكاء الاصطناعي بشكل ممنهج ومنظم، كأداة مركزية في تنفيذ عمليات إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني، حيث تم توظيف أنظمة خوارزمية، مثل نظام لافندر، لتحليل قواعد البيانات الضخمة وتحديد الأهداف البشرية للقصف خلال ثوانٍ، دون أي اعتبار لكونهم أطفالاً، نساء، مدنيين، مرضى أو حتى لاجئين. بهذه التقنية تحولت خوارزميات القتل إلى القائد الفعلي للعدوان، وصارت تقرر من يموت ومتى وأين، بعيداً عن أي محاسبة قانونية أو قيمية. النتيجة كانت قتل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، وتدمير آلاف البيوت والمستشفيات والمدارس، تحت تبريرات أمنية خوارزمية لا تخضع للمساءلة ولا للعقل البشري. لقد صار القتل عملية مؤتمتة، تنفذها أجهزة بلا مشاعر ولا مراجعة، مدعومة بالبنية التحتية الرقمية التي توفرها الدول الكبرى وشركات التكنولوجيا الكبرى وبالأخص في الولايات المتحدة وأوروبا.

هذا القتل لم يكن ممكناً لولا الدعم المباشر من هذه الشركات، مثل غوغل وأمازون ومايكروسوفت، التي زودت الاحتلال بأدوات الحوسبة السحابية والتعلم الآلي ضمن مشاريع عسكرية كبرى، وعلى رأسها مشروع نيمبوس. وبدعم كامل من الدول الرأسمالية الكبرى، التي لم تكتف بالصمت، إذ شاركت بشكل مادي ومباشر في بناء هذه المنظومة القاتلة، يصبح الذكاء الاصطناعي اليوم جزءاً من بنية الاستعمار الاستيطاني، وسلاحاً رئيسياً في جريمة تطهير عرقي ترتكب على الهواء مباشرة. إن ما تقوم به إسرائيل ليس مجرد تطبيق متقدم للتكنولوجيا، إنه نموذج رعب لحقبة جديدة ترتكب فيها المجازر بكفاءة خوارزمية، ويشرعن القتل الجماعي بلغة رياضية باردة. وهذا الاستخدام الإجرامي يكشف جوهر الذكاء الاصطناعي في ظل الرأسمالية. ليس فقط أداة لتحسين حياة البشر، إنه أيضاً سلاح فعال للسيطرة، القتل والتدمير.

وهنا تصبح الخوارزمية أخطر من القنبلة، لأنها لا تقتل فقط، إنما تشرعن القتل وتخفيه تحت واجهات تقنية. تحوّل الجريمة إلى عملية حوسبة قتالية، ينفذها جهاز لا يسأل ولا يتردد، ولا يحاسب.

وكل ذلك يدار من غرف بعيدة، مدعومة بخدمات حوسبة سحابية، تملكها الدول الكبرى والشركات الرأسمالية التي تسوق هذا كله باسم الابتكار والتطور التكنولوجي.

مواجهة هذا النوع من السلاح تتطلب مشروع مقاومة يساري تحرري شامل، من خلال العمل من أجل فرض قوانين محلية ودولية تحظر استخدام الذكاء الاصطناعي في الأغراض القمعية والعسكرية، وتجريم تصديره للأنظمة الاستبدادية، كما تفعل ممالك الخليج اليوم بتسابقها المحموم على بناء أنظمة خوارزمية لتعزيز قبضتها الأمنية وأنظمتها الاستبدادية. لكن أكثر من ذلك، لا بد من تطوير بدائل يسارية تحررية في مجال الذكاء الاصطناعي، مبنية على البرمجيات الحرة، ومملوكة جماعياً، وتدار برقابة شعبية حقيقية وبضوابط مجتمعية. فنزع هذه الأدوات من قبضة الطغم التكنولوجية والدول الرأسمالية الكبرى، ضرورة وجودية للبشرية. فالذكاء الاصطناعي، كما يتطور اليوم، لا يقل خطراً عن الأسلحة النووية. إذا لم تخض القوى اليسارية والتقدمية هذه المعركة الآن، فسنواجه مستقبلاً تكون فيه الخوارزميات أحد أهم الأسلحة الجديدة الفتاكة للرأسمالية والدول الكبرى، وبفاعلية وقسوة غير مسبوقة، ويصبح القتل والتدمير مجرد قرارات خوارزمية تنفذ بلا مراجعة بشرية أو أخلاقية أو سياسية ودون أي مساءلة.

الذكاء الاصطناعي لا «يفكّر» من خلال المفاهيم العامة، إنما يرسم أنماطاً من مجموعات بيانات محددة، فهو عرضة لمشكلة تُعرف باسم «التجهيز الزائد» (Overfitting)، وهي عندما يتقن الذكاء الاصطناعي «فهمه» لمهمة معينة، لكن ليس لديه القدرة على نقل ذلك إلى أي شيء مختلف ولو قليلاً.

فاطمة الفلاحي: هل يا ترى سيمارس الذكاء الاصطناعي مشكلة التحيز وفقاً للجنس، والعرق، أو الأيديولوجيات السياسية، في اتخاذ القرارات؟

رزكار عقراوي: الذكاء الاصطناعي لا يعمل في فراغ تقني، وإنما ينشأ ويبرمج ويفعّل داخل بنية رأسمالية طبقية ذكورية غير متكافئة، تعيد إنتاج التمييزات الجندرية والطبقية والعرقية والأيديولوجية السائدة ضمن أدوات جديدة تُقدَّم بلغة الحياد والخبرة والشفافية. الخوارزميات تُدرَّب على بيانات غير محايدة، بيانات متخمة بتاريخ طويل من التمييز البنيوي بكافة أشكاله. فعندما تُغذى أنظمة الذكاء الاصطناعي بمعطيات من السوق الرأسمالية، تتعلم أن الرجال البيض هم الأكثر كفاءة من السود أو الأعراق الأخرى، وأن النساء أقل أجراً، وأن الفقراء أكثر عرضة للجريمة. هي تلتقط هذا التاريخ وتحوّله إلى معايير حسابية صارمة تُستخدم لاحقاً في اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بالعمل، التعليم، الصحة، الفرز الاجتماعي وغيرها. هذا كله نتيجة مباشرة لكون الذكاء الاصطناعي يُطوَّر داخل بنية رأسمالية غير متكافئة خاضعة للدول الرأسمالية الكبرى، تعيد إنتاج امتيازاتها وهيمنتها من خلال خوارزميات مكرسة لخدمة النموذج السائد وإعادة إنتاجه كأنها مسلمات طبيعية.

لا يوجد خوارزم حيادي يُبنى على سوق غير حيادية. لا توجد عدالة رقمية تُنتج من داخل شركات هدفها الربح والتجريد والتسليع والسيطرة الطبقية. انحياز الخوارزميات ضد النساء والسود والفقراء

لا يعود إلى أخطاء تقنية، وإنما يعكس بدقة منطق السلطة التي صممتها. الذكاء الاصطناعي لا يخطئ، هو ينفذ ما طُلب منه، داخل بنية لا ترى في المساواة والتنوع البشري إلا فوضى يجب ضبطها.

مثلاً في أنظمة التوظيف، تُستخدم الخوارزميات لتحليل السير الذاتية وتحديد من يستحق الاستدعاء أو من يجب استبعاده. شركات كبرى مثل لينكدإن تعتمد على أنظمة ذكية تفضل المرشحين الذين يتماهون مع نمط السوق الرأسمالي، بينما يتم إقصاء شغيلات وشغيلة اليد والفكر، وخاصة من ينتمون إلى خلفيات اجتماعية غير ميسورة أو يمتلكون خبرات غير نمطية. تُقاس القيمة بناءً على الانضباط، المرونة، الجاهزية للطاعة، لا بناءً على الحاجات الإنسانية أو توفير فرص العمل للجميع أو العدالة الاجتماعية أو المساواة. يتم استبعاد عدد كبير من العاملات والعاملين لأنهم لا يتناسبون مع صورة العامل أو العاملة المثالية التي صاغها النظام الرأسمالي.

في الجانب الجندري، تكشف التطبيقات اليومية كيف يُعاد إنتاج التمييز وعدم المساواة من خلال الخوارزميات. رغم الانطباع العام بكون الذكاء الاصطناعي محايداً جندرياً، إلا أن تحليل بنية هذه الأنظمة يُظهر كيف تُغذَّى بلغة ذكورية وتصورات اجتماعية منحازة. مثلاً، دراسة من جامعة كارنيغي ميلون أظهرت أن الإعلانات الممولة للوظائف في فيسبوك وغوغل تميل إلى عرض الوظائف التقنية والهندسية والقيادية للرجال أكثر من النساء. وهي نتيجة مباشرة لتغذية الخوارزميات ببيانات تعكس عدم المساواة القائمة بين الرجل والمرأة حسب درجة تطور المجتمعات.

نظام التوظيف في شركة أمازون اعتمد على بيانات سابقة منحازة، وتم تدريب الخوارزمية على أن الذكور هم الأكثر توظيفاً. النتيجة أن السير الذاتية للنساء، أو التي تشير إلى مشاركة المتقدمة في نشاط نسوي، تم خفض تقييمها تلقائياً. لم يكن هناك قرار فردي، كان ذلك ناتجاً عن نموذج تعلّم من النظام الذكوري وكرّس نتائجه.

في واجهة أخرى، نرى كيف تُصمم المساعدات الذكية مثل سيري وأليكسا بأصوات أنثوية في الأمور الخدمية والمنزلية، وتُبرمج على الطاعة واللطف، مما يعزز القوالب النمطية عن المرأة كخادمة أو داعمة. حالياً، تستثمر بعض دول الشرق الأوسط مليارات الدولارات في تطوير مشاريع الذكاء الاصطناعي وفق قيم دينية ذكورية محافظة، مما يعزز التحيزات الجندرية داخل هذه الأنظمة. فعلى سبيل المثال، تم تطوير بعض المساعدات الصوتية العربية بأصوات ذكورية بدلاً من الأنثوية، في محاولة لتجنب الصورة النمطية الخاضعة للمرأة وفق بعض التفسيرات الدينية. كما أن العديد من الأنظمة الرقمية المستخدمة في هذه الدول تقيّد ظهور النساء في المحتوى الرقمي، أو تعكس تصورات تقليدية تقلل من دور المرأة في المجتمع. على سبيل المثال، تستخدم بعض الحكومات الاستبدادية أنظمة ذكاء اصطناعي لمراقبة السلوكيات الاجتماعية وتطبيق معايير أخلاقية مستوحاة من القيم الدينية الذكورية، مثل تقييد صور النساء غير المحجبات، أو تقليل ظهورهن في نتائج البحث والخوارزميات الإعلانية. أحد أكثر أشكال هذا الاستغلال تطرفاً كان تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي لمراقبة ملابس

النساء، حيث تقوم هذه الأنظمة بتحليل الصور والفيديوهات لتحديد مدى مطابقتها للمعايير الدينية المفروضة. في إيران مثلاً، تم اعتماد أنظمة رقمية لرصد مدى التزام النساء بالحجاب الإلزامي. هذه الاستخدامات هي جزء من مشروع أشمل لإعادة ضبط الجندر رقمياً وفق شروط السلطة الأبوية والدينية.

هذا التحيز الجندري يزداد بفعل غياب النساء عن فرق التصميم والتطوير. التقارير تشير إلى أن نسبة النساء في أقسام الذكاء الاصطناعي في فيسبوك لا تتجاوز 15 بالمئة، وفي غوغل أقل من 10 بالمئة. معظم البرمجيات تُبنى في غرف مغلقة ذكورية، تُعيد إنتاج أفقها الثقافي والاجتماعي داخل الخوارزمية، والنتيجة أن التكنولوجيا لا تكتفي بعكس التحيزات، هي تضفي عليها طابع القوة والانتشار والشرعية.

التمييز الأيديولوجي داخل أنظمة الذكاء الاصطناعي لا يظهر كقمع مباشر، وإنما يعمل من خلال آليات تصنيف وتصفية غير معلنة. الخوارزميات التي تدير منصات التواصل الاجتماعي والمحتوى الرقمي تخفض وتقيّد وصول الخطابات اليسارية والتقدمية، وتُصنّفها كخطاب مثير للجدل أو متطرف وحتى عنيف، بينما ترفع المحتوى الليبرالي والتجاري والديني المحافظ. هذا النوع من الخنق الناعم للخطاب السياسي التقدمي لا يمارس بقوة قمع الدولة بشرطتها وأجهزتها الأمنية كما كان من قبل، وإنما عبر برمجيات خفية تعيد تشكيل المجال العام، وتحاصر وتقيّد وتحجب الأفكار المعارضة للنظام الرأسمالي.

في ظل غياب رقابة شعبية حقيقية، تصبح أنظمة الذكاء الاصطناعي هذه أدوات لإعادة إنتاج اللامساواة والتمييز بكافة أشكاله. السلطة هنا لم تعد مرئية، ولم تعد تحتاج إلى قانون لتمرير هيمنتها أو جماهير تنتخبها. كل ما يتطلبه الأمر هو نموذج تعلم آلي يعمل بصمت، ويصنّف البشر، ويقصي ويمنح، ويعيد رسم اللامساواة والخارطة الطبقية والجندرية بمختلف أشكالها، دون أي مساءلة قانونية أو مجتمعية، سواء كانت عالمية أو محلية.

إن سيادة عصر الخوارزميات الفائقة، بوتيرة ربما تكون أعظم من الأحاديث الثقافية التي تسيّدت عصر السرديات الفكرية الكبرى، فالذكاء الاصطناعي ليس مدرسة فلسفية يناصرها بعض ويعاديها بعض آخر تبعاً لتوجهات أيديولوجية أو فكرية محددة، إنه تطبيقات مؤثرة صرنا نتعامل معها يومياً شئنا أم لم نشأ وعلى أوسع نطاقات الأطياف البشرية والجندرية. لكن:

فاطمة الفلاحي: ماذا يمكن أن توفره خوارزميات الذكاء الاصطناعي من تحليل البيانات المعلوماتية للسياسيين حول المشاعر العامة والاتجاهات الديموغرافية وفعالية السياسات المقترحة أو المعتمدة؟

رزكار عقراوي: توفر تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحالية إمكانيات تحليلية متقدمة يمكن أن تشكل أداة فعالة لدى السياسيين بشكل عام، لكن هنا أود التركيز على القوى والتنظيمات اليسارية، حيث يمكن أن يوظف ضمن مشروع تحرري يساري يواجه الهيمنة الرأسمالية بوسائل تقنية جديدة متطورة. إذ إن هذه الأدوات قادرة على استخراج الاتجاهات والمشاعر العامة وأنماط التفكير حول السياسات المختلفة، وتحليل التكوينات الديموغرافية، وقياس فعالية البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقوى اليسار، مما من الممكن أن يمنحهم أدوات معرفية دقيقة لتطوير سياسات واقعية ومرتبطة بحاجات شغيلات وشغيلة اليد والفكر. ولكن هذه الإمكانيات يجب أن تعامل بشكل حذر ودقيق ومدروس وبرقابة وتدقيق بشري، حيث بشكل عام إنها غير محايدة، لأنها في جوهرها نتاج سياق رأسمالي، ومرتبطة بمنطق السوق والهيمنة، والتجميع اللامحدود للبيانات، وتحليلها وفق خوارزميات تخدم مصالح رأس المال والدول الكبرى. بالنسبة للسياسيين والسياسيات في قوى اليسار، لا ينبغي أن يكون استخدام هذه الأدوات استسلاماً للمنطق الرأسمالي وانبهاراً تقنياً، وإنما يجب أن يكون توظيفاً علمياً مدروساً، يقترن دائماً بوعي طبقي، ورقابة بشرية صارمة.

إن تحليل المشاعر والوعي الجماهيري واتجاهات الرأي العام عبر الذكاء الاصطناعي من الممكن أن يستخدم لفهم الحاجات العميقة التي يعاني منها شغيلات وشغيلة اليد والفكر، وربطها برؤية تغييرية تقدمية جذرية بآفاق اشتراكية. إن قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات والنصوص والصور والأصوات من الممكن أن تتيح قراءة دقيقة لمزاج الجماهير، ومواقفها من القضايا الطبقية الجوهرية، هذه القدرة يمكن أن تتحول إلى أداة تحريض وتنظيم إذا ما وُظِّفت ضمن برامج وأساليب سياسية وتنظيمية تستند إلى بناء وتعزيز الوعي الطبقي، وتستهدف استنهاض القوة الكامنة في الطبقات الكادحة. من الممكن أن يتيح الذكاء الاصطناعي لليسار أدوات لفهم كيفية تفاعل هذه الطبقات مع قضايا مثل التفاوت الطبقي، الاستبداد والاستغلال، القمع، البطالة، الفقر، التغير المناخي، الخصخصة، والعنصرية وغيرها. لكنه لا يجب أن يتحول إلى بديل عن التنظيم السياسي الحي على الأرض أو الارتباط بالميدان وبين الجماهير، إنما يجب أن تستخدم هذه الأدوات لدعم النضال الميداني وتطوير دور قوى اليسار وتعزيز سياساته، دون أن يحل محل النضال الرئيسي على الأرض. فالتحليل مهما بلغ من الدقة لا يمكن أن يحل محل إرادة الجماهير المنظمة والعمل بينها، ولا يمكن له أن ينتج فعلاً ثورياً دون سياق نضالي حقيقي.

كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد التنظيمات اليسارية في التخطيط الدقيق للحملات والنشاطات الجماهيرية، وتحديد اللحظات والمناطق الأكثر مناسبة لتكثيف التحركات، بناءً على تحليل بيانات واقعية لا افتراضات ذاتية. ويمكن استخدامه أيضاً لتقييم أثر النشاطات بعد تنفيذها والاستفادة

من التغذية العكسية، مما يساعد على تطوير أدوات التحشيد والتواصل مع الجماهير بطريقة أكثر فاعلية واستجابة للحاجات الملموسة وتجاوز الأخطاء والنواقص. لكن هذا الاستخدام يفترض وضوحاً في الأهداف السياسية، ومساءلة ومتابعة جماعية وتدقيقاً عميقاً ومستمراً لكل ما تنتجه الخوارزميات.

ويمكن أيضاً أن يستخدم الذكاء الاصطناعي لفضح البنى الخطابية المهيمنة للرأسمالية والدول الاستبدادية، ومواجهة خطابهم السياسي والفكري والإعلامي من خلال منصات إعلامية متطورة وتفاعلية ومن خلالها تقديم بدائل اشتراكية قائمة على مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وتعزيز العلاقة مع الجماهير. هنا يمكن لليسار أن يستخدم الأدوات والأسلحة نفسها التي طوّرها النظام الرأسمالي من أجل ضبط الجماهير وتعزيز هيمنته، لتفكيك هذا الضبط ومواجهته، وتطوير قدراته وقدرات الجماهير ونضالها.

لكن هذا الاستخدام يظل محفوفاً بالمخاطر، إذ إن خوارزميات الذكاء الاصطناعي الحالية قادرة أيضاً على تعزيز الانقسامات الداخلية بين قوى اليسار وتشتيت وإضعاف نضالها وسياساتها، وإنتاج صور زائفة عن الواقع، خصوصاً إذا استُخدمت بشكل غير نقدي وبدون دراسة وتدقيق. وقد تسهم في ترسيخ الأفكار الرأسمالية بشكل غير مباشر وتدريجي وناعم، سواء عبر التوصيات، أو التصنيفات، أو إنتاج أنماط تحليلية ذات تأثيرات سلبية على اليسار وسياساته. لذلك لا بد من بناء قدرات سياسية تقنية متطورة داخل التنظيمات اليسارية، لضمان أن يكون استخدام هذه الأدوات خاضعاً للوعي الجماعي العلمي ويتم الاستفادة منها كدور استشاري بدلاً من الخضوع الكامل لها.

كما أن أي استخدام يساري لهذه الأدوات لا يمكن أن يكون فعالاً ما لم يُرفق بحماية ودقة أمنية صارمة، تضمن عدم تسرب المعلومات التنظيمية والشخصية، وحماية النشاط التنظيمي من الاختراق والتجسس، أو التلاعب، أو الابتزاز. وهذا يتطلب رفض الاعتماد على تطبيقات مغلقة المصدر خاضعة للشركات الرأسمالية الكبرى أو لأجهزة الدولة، والاتجاه بدلاً من ذلك عالمياً نحو تطوير أدوات ذكاء اصطناعي مستقلة، مفتوحة المصدر، ومرتبطة بقيم الإنسانية، والمساواة والعدالة الاجتماعية وتحفظ خصوصيات وبيانات المستخدمين والمستخدمات دون إساءة الاستفادة منها.

إن تغذية خوارزميات الذكاء الاصطناعي بالمحتوى اليساري والتقدمي، من بيانات، وخطابات، ودراسات، وتحليلات، تساهم في خلق تمثيل أفضل لقضايا شغيلات وشغيلة اليد والفكر داخل البيئة الرقمية، حيث تعيد هذه التطبيقات استخدام مدخلات المستخدمين والمستخدمات، ومن الممكن أن تحد من تغول الخطاب الرأسمالي المهيمن في المجال الرقمي. وهو نضال رقمي ومهمة سياسية وثقافية لا تقل أهمية عن تنظيم الإضرابات أو التظاهر، لأنها تشكل حالياً أحد وجوه الصراع الطبقي في المجال المعرفي الرقمي.

الخلاصة أن الذكاء الاصطناعي مجال جديد ومهم من مجالات الصراع الطبقي. وعلى اليسار أن يخوض هذا الصراع بوعي وجرأة وبدقة، مستخدماً هذه الأدوات لتطوير سياساته لتحليل الواقع

وتغييره وفق ما هو ممكن وليس وفق ما هو مطلوب. وأؤكد هنا أن التحرر لا ينتج من داخل الخوارزميات، إنما من خلال الجماهير الواعية المنظمة، والذكاء الاصطناعي، في أحسن أحواله، هو أداة إضافية داعمة وقوية للتغيير الاشتراكي.

اليوم، ينتشر الذكاء الاصطناعي في كل نواحي الحياة، وعلى وجه الخصوص في هواتفنا وتطبيقات الجوال، ماذا لو قام بانتهاكات البيانات الشخصية والسياسية وقام بنشر معلومات مضللة عن البيانات الشخصية والسياسية، والعمل على إضعاف مهارات التفكير النقدي والاستقصائي لدى الأفراد في البحث عن تلك المعلومات المضللة مما يؤثر على شفافية المعلومات، وتقديم رؤية غير متوازنة أو مضللة وغير منحازة للحقائق؟ من سيحاسب الذكاء الاصطناعي على انتهاكاته الكثيرة؟

فاطمة الفلاحي: كيف للعالم أن يحاكم أو يحاسب الذكاء الاصطناعي في حال كثرت انتهاكاته القانونية والأخلاقية لخصوصية البيانات الشخصية والسياسية؟

رزكار عقراوي: سؤال بالغ الأهمية ودقيق جداً، ويمس جوهر الإشكالية التي طرحتها في كتابي حول الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، وهي أن الذكاء الاصطناعي ليس كياناً مستقلاً يمكن محاكمته أو مساءلته، حيث هو نتاج منظومة سياسية واقتصادية وفكرية، تحديداً المنظومة الرأسمالية الرقمية التي تستند إلى الملكية الخاصة والهيمنة الطبقية، وتسخير التكنولوجيا لخدمة من يملكون السلطة ورأس المال. لا يمكن فصله عن علاقات الإنتاج والسيطرة التي تشكله، إذ تمارس هذه المنظومة استحواذاً كاملاً على المعرفة والبيانات والقرارات التقنية.

الانتهاكات المتكررة التي تطال الخصوصية والبيانات الشخصية وحق الرأي والتعبير، خصوصاً تلك المرتبطة بالنشاط السياسي والفكري، ليست استثناءات، إنها تعبير مباشر عن البنية العميقة لهذه الأنظمة الرأسمالية والاستبدادية، التي طُوِّرت أصلاً لتعظيم الأرباح وتعزيز السيطرة والهيمنة. لذلك، فإن محاسبة الذكاء الاصطناعي لا تمر عبر نقده التقني أو إدانة تجاوزاته فحسب، وإنما عبر مساءلة من يصممه ويديره ويستثمره في القمع والمراقبة والتوجيه، أي مساءلة الشركات الاحتكارية والدول الكبرى والاستبدادية المتحالفة معها.

لقد تحوّل الإنترنت، في ظل الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، إلى معمل ضخم يعمل 24 ساعة دون توقف، ليس بقوة العمل المأجور المباشر، إنما عبر نشاط طوعي غير مدفوع الأجر، يقوم به مليارات المستخدمين والمستخدمات يومياً من خلال النقر، التفاعل، التصفح، التحميل، والمراسلات. كل حركة، كل صورة، كل تعليق، تتحول إلى بيانات خام تجمع وتحلل وتحوّل إلى سلعة، تستخدم في الاستهداف الإعلاني، تشكيل القناعات، التلاعب بالرأي العام، غسل الوعي الجماهيري، وكذلك لمختلف الأغراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية. وتعيد خوارزميات الذكاء الاصطناعي إنتاج هذا الاستغلال عبر استخراج الأنماط السلوكية والانفعالية من البيانات الشخصية،

لتستخدم لاحقاً. وهكذا تتحول خصوصيات البشر إلى موارد ربحية تباع وتشترى، وتستخدم كأدوات رقابة وتحكم سياسي واقتصادي وفكري، تمسك بها الدولة والشركات الرأسمالية الكبرى معاً.

ومن خلال استخدامنا اليومي للمنصات الرقمية المجانية، نقوم بإنتاج محتواها، تدريب خوارزمياتها، وجعلها أكثر ذكاءً وربحية، دون أي مقابل. لم يعد استغلال العمل محصوراً في المصنع أو المكتب أو المزارع، وإنما انتقل إلى فضاءات الحياة اليومية ذاتها، حيث تعمل الجماهير بشكل لا مرئي ولصالح رأسمال لا يُرى. هذا الاستغلال الرقمي الطوعي هو أحد أخطر أشكال السيطرة الرأسمالية المعاصرة، لأنه يعتمد على الاندماج الطوعي الناعم في نمط حياة رقمي، يجعل من كل مستخدم ومستخدمة، وبدون وعي، عاملاً في مصنع بيانات ضخم يدر المليارات، مقابل انعدام كامل للحقوق والملكية والمحاسبة، في ظل ضعف كبير وشبه تام في الشفافية.

في هذا السياق، لا يمكن لأي مساءلة جدية أن تنجز دون تشريع قوانين دولية ومحلية صارمة، تفرض علنية وشفافية كاملة على آليات جمع البيانات واستخدامها وتحليلها، وتمنع بشكل قاطع توظيف الذكاء الاصطناعي في الرقابة السياسية والقمع، التمييز بمختلف أشكاله، أو تصنيف البشر وفق معايير رأسمالية نفعية. هذه القوانين لا تنتج من فوق، إنما يجب أن تناضل من أجلها الحركات والتنظيمات اليسارية والتقدمية والحقوقية، المؤمنة بقيم التحرر والمساواة. إضافة إلى ذلك، نحتاج إلى ضوابط مجتمعية ديمقراطية ورقابة شعبية حقيقية، تضع استخدام الذكاء الاصطناعي تحت إشراف جماهيري، من خلال لجان جماهيرية مستقلة، جمعيات مدنية وحقوقية، نقابات، وتنظيمات سياسية تقدمية. لا يجب أن يبقى القرار التقني الرقمي حكراً على الدول الكبرى والنخب الرأسمالية المرتبطة بمراكز النفوذ، إنما يجب أن يخضع لتقييم ومساءلة من التنظيمات الاجتماعية التي تمثل مصالح شغيلات وشغيلة اليد والفكر.

لا تكفي الشعارات حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، لأن الأخلاق حين تُفصل عن السياسة والعدالة الطبقية، تتحول إلى ديكور تجميلي لآلة قمعية. المطلوب هو شفافية حقيقية، وملكية ديمقراطية للخوارزميات، وحق المجتمعات في تقرير مصير أدوات الذكاء الاصطناعي. إذن، لا معنى لمحاسبة الذكاء الاصطناعي ما لم تقترن بمعركة من أجل قوانين عادلة، وضوابط مجتمعية، وملكية جماعية للتقنيات. وأرى ذلك ضرورة نضالية راهنة توازي في أهميتها النضال من أجل الحق في السكن والعمل والصحة والتعليم وغيرها. إنها جزء مهم من الصراع الطبقي الذي انتقل اليوم إلى ساحة جديدة، وهي ساحة الخوارزميات.

يتم تغذية الذكاء الاصطناعي بالآلاف أو الملايين من المعلومات، وتم تصميم «شبكته العصبية» لكي تحدد، من خلال مستويات التجريد، السمات أو الأنماط العامة في هذه القطع من المعلومات. لأن أنظمة الذكاء الاصطناعي هذه يمكن تدريبها على كميات هائلة من المعلومات المحددة، أكثر بكثير مما يمكن أن يفعله الإنسان على الإطلاق، مما يسمح لها بتحديد الأنماط في ظواهر لا يستطيع البشر فهمها،

أو قد يستغرقون وقتاً طويلاً جداً لفهمها. ماذا لو تم تغذية إدارة التنظيمات اليسارية بالمعلومات.. هل سيجابه شباب العصر الرقمي مثل تلك العقبات؟

فاطمة الفلاحي: لماذا يجابه شباب العصر الرقمي داخل التنظيمات اليسارية الكثير من العقبات في تقبلهم، عكس ما يحدث في الرأسمالية التي تتبنى وعي عقولهم؟

رزكار عقراوي: سؤال جوهري، لأن فهمه يتجاوز مجرد سلوك تنظيمي داخلي، ويمس صلب العلاقة بين اليسار والشبيبة في العصر الرقمي. الجواب لا يمكن اختزاله فقط في ضعف اهتمام معظم الشباب بالسياسة والابتعاد عنها وخلق مبررات لذلك، الأمر يتطلب إعادة النظر بشكل جدي وعميق في البنية التنظيمية اليسارية التقليدية التي لم تعد قادرة على التفاعل مع التحولات العميقة التي فرضها التطور المعرفي والتقني والحقوقي والديمقراطي، والتغيير الكبير في آليات التعبير والتفاعل، سواء على صعيد الوعي أو أدوات التواصل أو الفعل والنضال السياسي نفسه.

كما نرى، الرأسمالية وبالأخص الرقمية استطاعت ونجحت في جذب معظم الشبيبة، ليس من خلال برامج سياسية واجتماعية فقط، وإنما من خلال خلق فضاء واسع للتعبير عن الذات، وتوليد إحساس بالوجود والفاعلية اللحظية، عبر المنصات والخوارزميات وآليات الاعتراف الرمزي والتفاعل الفوري. هذه المساحات الرقمية تقدم للشباب ما يشبه الحرية والشفافية والتفاعل والتعبير الحر عن الرأي، وإن كانت في الحقيقة تعيد إنتاج قيم السوق، وتطبع وتغسل الوعي الفردي والأنماط السلوكية داخل نموذج رأسمالي استهلاكي رقابي، يخدم السيطرة الطبقية، ويحاصر ويقيّد أي ميل للتغيير الاجتماعي أو التفكير اليساري والتقدمي.

في المقابل، ما زالت معظم التنظيمات اليسارية تعتمد هياكل وأشكال تواصل قديمة، بطيئة، هرمية، مغلقة، لا تعترف بالمبادرات الفردية بشكل جدي، ولا بالحق في التعبير المستقل خارجها، وتحصره في الأطر الحزبية المغلقة وفق توجهات القيادة، وفي أغلبيتها بخط فكري واحد لا يتقبل الأفكار اليسارية الأخرى وحق الاختلاف. هذا وَلَّد فجوة عميقة في الوسائل والثقافة التنظيمية، وجعل العديد من الشباب والشابات يبتعدون عنها حيث يشعرون بأن انخراطهم داخل هذه التنظيمات من الممكن أن يتطلب التخلي عن هويتهم الرقمية وحرياتهم وحقهم الكبير في التعبير عن الرأي، وتكييف وعيهم وتأطير أفكارهم وفق معايير فكرية وتنظيمية جامدة، يفرضها غالباً من هم في مواقع القيادة ومعظمهم كبار في السن، ولديهم في معظم الحالات ضعف واضح في مواكبة وفهم ديناميكيات العصر وبالأخص الثورة الرقمية.

الشبيبة هم الفئة الأكثر عرضة للاستغلال الرقمي، لكن في نفس الوقت الأكثر قدرة على مقاومته، إذا توفرت لهم الشروط السياسية والتنظيمية والفكرية التي تتيح تفعيل وعيهم التقدمي وقدراتهم الكبيرة. وهذا يتطلب تغييراً جذرياً في البنية الحزبية والتنظيمية لليسار، وتجاوز أشكال القيادة التقليدية التي تقيّد العقل الجماعي، وتعطل الإبداع، وتخضع كل فكر متجدد لمساطر أيديولوجية أو تنظيمية ثقيلة

ومقيدة، وتحصره بمجموعة أشخاص. وقد طرحت ذلك بالتفصيل في المواضيع المتعلقة باليسار الرقمي الذي يدعو إلى تحديث وتطوير تنظيمي وفكري كبير في قوى وتنظيمات اليسار، بحيث تقترب من الشباب ويكون لهم دور قيادي فعلي داخل تلك التنظيمات.

كما أشرت في فصول الكتاب، الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تقنية، إنه الآن أحد ساحات الصراع الطبقي المهمة، وفضاء يعيد توزيع القوة والهيمنة. من هنا، فإن إعادة دمج الشبيبة داخل قوى اليسار هو شرط موضوعي ومهم جداً لخوض هذا الصراع الحيوي، حيث لهم إذا تم تمكينهم، القدرة على تحويل هذه البيئة الرقمية من أداة هيمنة رأسمالية إلى أداة مقاومة وتحشيد وتغيير لصالح قوى اليسار والتقدم.

لذلك أي حديث عن تجديد اليسار يبقى ناقصاً إذا لم يدمج الشبيبة كقوة قيادية. المطلوب إذن ليس فقط إشراكهم في المهام التنظيمية، وإنما الاعتراف بموقعهم القيادي التاريخي الفاعل في هذه المرحلة. فالتنظيمات اليسارية لا يمكنها أن تواجه الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، الذي يعمل على هندسة السلوك البشري وفق قيم السوق، وهي تعاني من أمية رقمية واضحة وتتمسك بأدوات تقليدية. كسر الهيمنة الرقمية يتطلب تطوير الإمكانيات والكفاءات التقنية، وخاصة عبر توظيف طاقات الشبيبة التي تمتلك قدرة وديناميكية فريدة على التحرك الفاعل داخل الفضاء الرقمي، واستخدام أدواته، وفهم لغته. هذه الشبيبة لا تحتاج بالضرورة إلى تأطير تنظيمي تقليدي، وإنما إلى فضاء حر ومرن يتيح لها ربط مهاراتها الرقمية بمشروع سياسي يساري تحرري. لذلك لا يجوز جرهم إلى الوراء نحو آليات تنظيمية عفا عليها الزمن، يجب أن يتحول انخراطهم إلى فرصة لإعادة تجديد وعصرنة أدوات التنظيم، وتطوير نماذج يسارية مرنة، أفقية، متعددة المنابر، مفتوحة وتشاركية، قادرة على تحويل الذكاء الرقمي إلى وعي سياسي، وتحويل الاستخدام اليومي للتقنيات إلى مساحات نضال فعالة من أجل التغيير الاشتراكي.

الشبيبة اليوم ليست فقط هدفاً للهيمنة، إنما أيضاً تمثل إحدى أخطر التحديات لهذه الهيمنة حين يتم تنظيمها. وبدون هذا التنظيم، ستبقى الرأسمالية قادرة على تطويقهم فرداً فرداً، وتوجيههم وفق أفكارها، وتحويل طاقتهم إلى أرباح ولتعزيز سياساتها، وتسخير حضورهم الرقمي لتغذية آلة السيطرة والهيمنة. في المقابل، حين يُفتح أمامهم أفق العمل اليساري الجماعي، تعترف بأدوارهم وقدراتهم في القيادة والقاعدة وفي كافة المستويات والتخصصات، من الممكن أن نكون أمام تحول حقيقي تدريجي في ميزان القوى داخل الفضاء الرقمي وفي المجتمع كله.

بالتالي، ليست المسألة هنا في تكييف الشبيبة مع تنظيمات اليسار وإقناعهم بالانضمام لها، وإنما في تكييف تلك التنظيمات نفسها مع الوعي والشروط التاريخية الجديدة التي أنتجها العصر الرقمي. لقد تغير وعي الشبيبة، ولم تعد تنظيمات اليسار قادرة على استيعابه ما لم تغير نفسها. ويتطلب ذلك إجراء تغييرات تنظيمية وفكرية حقيقية وجذرية وخلق الظروف والآليات والسياسات التي تجذب

الشباب لتنظيمات اليسار مرة أخرى حسب طبيعة كل بلد ووفق موازين القوى الطبقية، بهذه الطريقة يمكن تعزيز ربط الجيل الجديد بالنضال اليساري والتقدمي من أجل عالم أفضل للبشرية.

في عالم الصحافة ظهرت تقنيات إنتاج مواد صحفية من أخبار وتحليلات اقتصادية وسياسية بواسطة الذكاء الاصطناعي، وذلك عبر برامج وتقنيات تستخلص بيانات هائلة من الأرشيف الرقمي، ثم تقوم بتحريرها وتدقيقها، وتوجيه المحتوى تلقائياً إلى جمهور محدد. وهذا التنامي الكبير في عالم الصحافة والإعلام، يؤدي إلى إحداث تغيير جذري في عالم الإعلام، بسبب تقنيات الذكاء الاصطناعي وبرمجياته وتطبيقاته، فسيكون الأول في تهديد مستقبل الإعلام.

فاطمة الفلاحي: كيف لقوى اليسار أن تبني إعلامها المستقل واستقلالها التكنولوجي أمام أدوات الذكاء الاصطناعي وأن تتحرر فعلياً من ياقته؟

رزكار عقراوي: سؤال آخر في غاية الأهمية، لأنه لا يكتفي بطرح الموقف اليساري النقدي من الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، إنما يذهب مباشرة إلى قلب التحدي التاريخي المطروح أمام قوى اليسار اليوم، كيف نبني بدائل إعلامية وتكنولوجية مستقلة، كيف نخرج من حالة التبعية الرقمية التي تحاصر وتقيّد الإعلام والنشاط السياسي والفكري لقوى اليسار وآليات تواصله مع الجماهير، ونشق طريقاً نحو استقلال إعلامي وتكنولوجي فعلي يقطع مع الخضوع الكامل للخوارزميات والهيمنة الرأسمالية.

كما أشرت مرات عدة، أن الذكاء الاصطناعي هو امتداد عضوي لمنطق السيطرة الطبقية. الخوارزميات ليست محايدة، إنما مبرمجة داخل مصالح محددة، وتخدم توجهات أيديولوجية رأسمالية واضحة. لذلك، فإن بناء إعلام يساري ومنصات رقمية مستقلة يتطلب أكثر من مجرد إنشاء منصات بديلة أو قنوات منفصلة كحل ممكن وسريع، المطلوب بشكل كامل هو تفكيك العلاقة البنيوية بين إنتاج المعرفة الرقمية وإعادة إنتاج الهيمنة الرأسمالية.

الإعلام اليساري الذي يظل خاضعاً لتوصيات يوتيوب، وخوارزميات فايسبوك، وخدمات غوغل وغيرها من المنصات الرأسمالية، لن يكون مستقلاً، مع أنه يحمل خطاباً يسارياً تقدمياً، إنه مشروط بشكل خفي ببنية السيطرة ذاتها. الوصول إلى الجماهير يمر عبر خوارزميات لا يملكها ولا يتحكم بها، وهو وجمهوره معرض في أي لحظة للحجب أو الإغلاق أو التضييق أو التعتيم أو القمع الرقمي، كما يحدث بشكل متزايد مع الأصوات اليسارية والتقدمية في كل مكان سواء كانت تنظيمات أو أفراد، وبالأخص عندما يتقوى دورها وتكون عامل ضغط على الدول الكبرى والاستبدادية.

من هنا، فإن بناء استقلال إعلامي يساري لا يمكن أن ينفصل عن بناء استقلال تكنولوجي. ولذلك فإن المهمة الكبيرة لقوى اليسار في العالم هي العمل المشترك من أجل بناء بنى تحتية رقمية مستقلة، تقدمية مفتوحة المصدر، تدار بشكل ديمقراطي وتشاركي، خارج آليات السيطرة والمراقبة والتوجيه

الخفي، وتبنى على مبادئ الشفافية والعدالة الرقمية وحقوق الإنسان والمساواة في الوصول والحماية الصارمة للخصوصية. هذا يعني خلق منصات تواصل يسارية، أرشيفات رقمية مستقلة، محركات بحث لا تمول من الإعلانات الرأسمالية، وشبكات توزيع للمحتوى لا تخضع لرقابة المركز الرأسمالي. لا يمكن لهذا المشروع أن يتحقق من خلال تنظيم يساري محلي واحد أو مبادرة محدودة، هو مهمة جماعية أممية على اليسار العالمي أن يخوضها، من خلال التعاون بين الحركات والتنظيمات والنقابات والباحثين والمهندسين والناشطين، لبناء شبكة تكنولوجية تقدمية بديلة. وهذا يتطلب بناء أمميات يسارية رقمية لتنفيذ هذه المهمة الحساسة والملحة، رغم الاختلافات الفكرية الموجودة هنا وهناك بين قوى اليسار.

التحرر من ياقة الذكاء الاصطناعي الرأسمالي يتطلب بناء خطاب تحريضي تحليلي قادر على فضح منطق الذكاء الاصطناعي الرأسمالي نفسه وطريقة عمله. الاستقلال الإعلامي اليساري يبدأ من كسر التبعية لمنطق السوق، من التحرر من مقاييس الوصول، الانتشار، التفاعل كمعايير نجاح وحيدة. الإعلام اليساري يجب أن يعيد تعريف النجاح بالقدرة على بناء وعي تقدمي مرتبط بتنظيم جماهيري على الأرض، إنتاج معرفة تحررية تساهم في التغيير الاجتماعي، ونقل الصراع الطبقي إلى الفضاء الرقمي نفسه.

هذا يتطلب أيضاً تدريب الكوادر الإعلامية والسياسية في قوى اليسار تقنياً وفي كافة المستويات من أجل الاستخدام الفاعل لأدوات الذكاء الاصطناعي المفتوحة، وتطوير مهارات تحليل الخوارزميات، وتوظيف أدوات تقنية جديدة وتحديد نقاط الضعف داخل الفضاء الرقمي، طبعاً دون الخضوع له. البديل هو العمل الجاد من أجل إنتاج خوارزميات بديلة، تغذى بخطاب يساري تقدمي، وبمحتوى ينتج من التجربة النضالية اليومية لشغيلات وشغيلة اليد والفكر. من دون ذلك، سنبقى ندور داخل فضاء لم نصممه، وننتج رسائل لا نتحكم في مصيرها، ونخاطب جمهوراً يعاد تصنيفه وتوجيهه وفق منطق السوق والهيمنة الرأسمالية.

الاستقلال الإعلامي والتكنولوجي هو معركة وجودية لا بد أن يخوضها اليسار الآن. فمن يملك أدوات الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية اليوم، يملك أدوات تشكيل الوعي وتوجيهه والتحكم به، وإذا لم يتم كسر هذا الاحتكار، سيعاد إنتاج الهيمنة الرأسمالية بأدوات أكثر ذكاءً وخطورة وتحكماً وعمقاً. لذلك، فإن بناء إعلام ومنصات رقمية يسارية مستقلة وتحرير الذكاء الاصطناعي من قبضتهم هو جزء مهم لا يتجزأ من المعركة الطبقية في عصرنا.

إن الهيمنة الرقمية ظاهرة متعددة الجوانب تعمل على تغيير العالم تكنولوجياً. تفتح طرقاً جديدة للاكتشاف والتواصل، فتشكل تحديات وتهديدات كبيرة للمجتمعات. فبقدر نشأة الثورة الرقمية واتساع رقعتها والحلول التي وفرتها والآفاق التي فتحتها محل ترحيب لدى الكثيرين، بقدر ما كان لهذا الواقع الجديد تأثيرات جانبية عميقة عانت وتعاني منها البلدان التي لم تساهم في التغيير. إن التحديات المرتبطة

بقضية الهيمنة الرقمية عديدة منها التحديات المطروحة في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية وكذلك في مجال الاقتصاد الرقمي والضريبة الرقمية وأيضاً في مجال حماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني. ماذا لو كانت تلك التنظيمات تفتقر إلى الفجوة الرقمية، والأمية الرقمية، والتطبيقات الرقمية، والأنظمة الرقمية التي تناولتها في كتابك الذكاء الاصطناعي الرأسمالي؟

فاطمة الفلاحي: كيف ستكون المعالجة وتطوير الكفاءات بنظرك، كي تتمكن التنظيمات اليسارية التي تفتقر لهذه الأدوات التقنية من مواجهة الهيمنة الرقمية؟

رزكار عقراوي: الهيمنة الرقمية للرأسمالية تعبير عن فجوة سياسية وأيديولوجية لم تعالج بعد بما يكفي من الجدية حتى الآن من قبل القوى اليسارية والتقدمية وتعكس تأخرها الكبير في امتلاك الأدوات الرقمية. فالرأسمالية، لم تترك وسيلة تقنية إلا وسخّرتها لتعميق السيطرة الطبقية، بينما بقي معظم اليسار متأخراً رقمياً في الرؤية والأدوات والسياسات والكوادر وآليات التنظيم أيضاً.

وهنا، لا تكفي الإشارة إلى الفجوة الرقمية أو الأمية الرقمية أو ضعف استخدام التطبيقات والأنظمة الحديثة من قِبل قوى اليسار، وإنما يجب إدراك أن تجاوز هذا الواقع السلبي شرط وجودي اليوم لاستمرار وتطور أي مشروع يساري تحرري. إن هذه القضايا هي مسائل سياسية مركزية تتعلق ببنية السيطرة والمعرفة والإنتاج، وليست «تقنية» أو «مهنية» فقط. من هذا المنطلق، يمكن القول إن المعالجة تبدأ من:

أولاً: تبني استراتيجية يسارية رقمية شاملة

اليسار في عصر الهيمنة الرقمية لا يمكنه أن يكتفي بردود فعل متفرقة، أو استخدام التكنولوجيا كأداة تكميلية لنشاطه السياسي، لذلك عليه أن يعيد صياغة مشروعه السياسي والتنظيمي والإعلامي والتثقيفي والتقني بناءً على فهم جدلي لطبيعة الصراع داخل الفضاء الرقمي. حيث إن الفضاء الرقمي اليوم لم يعد هامشاً للنشاط البشري، إنما أصبح أحد أهم ميادين إعادة إنتاج الهيمنة الطبقية والفكرية. المطلوب هنا ليس فقط بناء مواقع إلكترونية أو إدارة صفحات تواصل، وإنما تطوير منصات يسارية وتقدمية بديلة تتحول إلى فضاءات نضال فاعلة، تستخدم لتطوير الخطاب، وبناء شبكات تضامن، وتحليل المزاج الجماهيري عبر أدوات الذكاء الاصطناعي نفسها، وهذا لا يعني مجاراة الرأسمالية وأدواتها، وإنما اختراق سردياتها وتفكيك خطابها باستخدام أسلحتها المتطورة.

بدون هذا التحول، تبقى التنظيمات اليسارية مثل نملة تحاول أن ترد على فيل رقمي. الرأسمالية تملك الخوارزميات والبنية التحتية والبيانات، واليسار لا يزال ينشر بياناته على الفيسبوك والتويتر وغيرهما وينتظر أن يسمح له النظام الرقمي بنيل شرعية الوجود، والتوسع وهو مهدد في كل لحظة بالقيود والحجب والمنع.

ثانياً: إطلاق برامج جماعية لمحو الأمية الرقمية داخل التنظيمات اليسارية

إن الأمية الرقمية داخل صفوف اليسار هي شكل من أشكال الإقصاء السياسي الذاتي وليست فقط مجرد مشكلة «معرفية أو تقنية». في عالم تدار فيه المعارك الإعلامية والتحريضية والتحليلية عبر الشبكات والمنصات، لا يمكن لقيادات وتنظيمات سياسية يسارية أن تجهل آليات الخوارزميات، وأن تدار التنظيمات والاجتماعات والقرارات التنظيمية بمنطق القرن العشرين، وحتى التاسع عشر.

إن محو الأمية الرقمية يجب أن يتحول الآن إلى «أساس ومعيار ثوري» داخل التنظيمات اليسارية، أي شرطاً من شروط النضال نفسه. يجب تدريب القيادات والأعضاء وعلى كافة المستويات على الاستخدام الفاعل للمنصات الرقمية، أدوات التحليل الرقمي، الأمن السيبراني، النشر المؤثر، البرمجة الأولية، وفهم قواعد العمل في الفضاءات الرقمية وغيرها. هذه المعرفة المهمة هي وسيلة مهمة للبقاء والصمود والتأثير في العصر الراهن.

ثالثاً: جذب الكفاءات التقنية إلى الفكر اليساري

في عالم تهيمن عليه شركات التقنية الكبرى، يتحول المهندسون والمبرمجون والتقنيون إلى «قوة إنتاج رقمي» تستغلها الرأسمالية في بناء أدوات السيطرة. وهنا أرى أنه من الضروري جذب هذه الفئة إلى صفوف اليسار، لدورهم المعرفي، ولأنهم يحملون مفاتيح إعادة تشكيل البنية الرقمية نفسها. اليسار بحاجة إلى احتضان هذه الطاقات ضمن مشروع سياسي تحرري وبآليات تنظيمية مرنة، يتيح لهم الاشتراك في إنتاج أدوات رقمية بديلة: برمجيات يسارية، تطبيقات تنظيمية آمنة، أنظمة تحليل بيانات مفتوحة المصدر، وبدائل للخدمات الاحتكارية مثل غوغل وفيسبوك وغيرها. بدون ذلك، سنظل نطالب بالعدالة والمساواة والشفافية عبر أدوات صنعتها الشركات الرأسمالية والدول الكبرى التي تستعبد البشرية.

رابعاً: تأسيس مؤسسات ومدارس رقمية يسارية

بناء «المدارس الرقمية اليسارية» ضرورة نضالية الآن. لا بد من إنشاء منصات تعليمية يسارية مفتوحة ودورات وورش عمل، تدمج المهارات التقنية بالتحليل السياسي اليساري، وتطرح مقررات تجمع التطور التكنولوجي من جهة، والنقد الطبقي والرؤية الاشتراكية من جهة أخرى، ولا بد من دمج الطرح النظري بالتطبيق العملي في هذا المجال. هذه المدارس يمكن أن تكون محلية أو عابرة للحدود، وتضم ورش عمل، دورات مفتوحة، وأدوات تعليمية بلغات مختلفة. إن بناء هذه المدارس من الممكن أن يعيد التوازن تدريجياً، ويفتح الطريق أمام «أمميات رقمية يسارية» يكون لها دور مؤثر في بناء والسيطرة على أدوات الإنتاج الرقمي.

خامساً: الدمج بين النضال الرقمي والميداني

التكنولوجيا، مهما بلغت من التطور، لا يمكن أن تكون بديلاً عن النضال السياسي المباشر، هذا لا يعني التقليل من أهمية الفضاء الرقمي، ومن الضروري دمجه ضمن استراتيجية شاملة. المحتوى

اليساري في الفضاء الرقمي يجب أن يكون أداة تحشيد وترويج وتنظيم وأن يكون تحريضاً سياسياً يؤدي إلى تنظيم ميداني، من احتجاجات وإضرابات ومظاهرات وغيرها، وإلى بناء وعي طبقي. علينا أن نتحرر من الفكرة السطحية بأن «التواجد الرقمي هو التأثير»، فالتغيير الحقيقي يحتاج إلى تفاعل بين الماديات والتنظيم، بين العالم الافتراضي والعالم الواقعي. إن الفضاء الرقمي دون ارتباط عضوي بالميدان يصبح فخاً وقيداً رقمياً أنيقاً وبراقاً، يمنحنا شعوراً زائفاً بالحضور والوجود، بينما تراقبنا الخوارزميات وتوجهنا ببطء نحو العزلة والانكفاء في الفضاء الرقمي، والابتعاد عن النضال الحقيقي على الأرض وفي الميادين وبين شغيلات وشغيلة اليد والفكر.

إذا أراد اليسار أن يتخطى حالة «النملة» في مواجهة «الفيل الرقمي الرأسمالي»، عليه أن يتعلم من خصمه. كما تعلمت الرأسمالية من بعض أدوات وأفكار الاشتراكية لتجاوز أزماتها، يجب أن يتعلم اليسار من أدوات العدو الرقمي وتفكيكها وإعادة استخدامها وفق منظومة يسارية تقدمية. التكنولوجيا هي ميدان جديد ومهم للصراع الطبقي، إما أن نخوضه بشروطنا، أو ندفن تحت أكوام البيانات والخوارزميات الموجهة والتي تتحكم في كل شيء بما فيها نضالنا اليساري من أجل عالم أفضل.

عندما يقترب الصراع الطبقي من الحسم تتخذ عملية التفسخ داخل الطبقة السائدة، وداخل المجتمع بأسره إلى حد أن قسماً صغيراً من الطبقة السائدة ينسلخ عنها وينضم إلى الطبقة الثورية التي تحمل بين يديها المستقبل، مثلما انتقل في الماضي قسم من النبلاء إلى البرجوازية، وينتقل الآن قسم من البرجوازية إلى البروليتاريا.

إن التمايز الطبقي القائم على أساس تمركز رأس المال لدى أقلية وانسحاق فئات متسعة من الشعب، وهذا التمايز المرتبط بوجود الرأسمالية المعاصر والمتعمق بفعل استمرارها أو حتى تطورها يؤدي إلى تفاقم الصراع الطبقي و«تخندق» كل من الطرفين المصارعين البرجوازية التي تحمي مصالحها بكل جبروت السلطة والدعم الإمبريالي، والشعب المتمايز طبقياً لكن «الموحد» في الصراع الطبقي سواء كانت نتيجة للوحدة الهدف في الصراع ضد السلطة أو الطبقة المسيطرة، أو لأن الحدود الطبقية لم تترسخ نتيجة لطبيعة البنية الاقتصادية ذاتها وخاصة في ظل النظام الرأسمالي المعاصر.

فاطمة الفلاحي: هل سيتحدى الذكاء الاصطناعي ويعمل عمل الرأسماليين في إذكاء الصراع الطبقي وجعل السوق تعمل لمصلحة الرأسماليين؟

رزكار عقراوي: نعم، الذكاء الاصطناعي في ظل الرأسمالية لم يعد مجرد أداة إنتاج أو تقنية حيادية، وإنما أصبح فاعلاً مباشراً في إعادة تشكيل السوق على أسس طبقية صارخة. إن السؤال لم يعد كافياً: هل الذكاء الاصطناعي يخدم السوق؟ حيث جوابه نعم صارخة. يتطلب الأمر هنا توسيع السؤال وإضافة: أي سوق يخدم؟ ولصالح من؟ وكيف؟

السوق اليوم صار فضاءً تتحكم به الخوارزميات لصالح مصالح الرأسماليين والطغم التكنولوجية والدول الكبرى، خلافاً لما تروج له النخب النيوليبرالية في كونه مجالاً حراً للتبادل والمنفعة. وكما أشار كارل ماركس في الكثير من مؤلفاته، فإن كل قفزة تكنولوجية داخل الرأسمالية لا تفتح الباب نحو تحرير الإنسان، وإنما نحو إعادة إنتاج الهيمنة الطبقية بوسائل أكثر تطوراً. التطورات التكنولوجية لا تُفهم خارج علاقات الإنتاج السائدة، والذكاء الاصطناعي لم يُستثن من ذلك، إنما تم دمجه كأداة مباشرة بيد البرجوازية لتعزيز السيطرة على العمل، على السوق، وعلى الوعي الجماهيري. تماماً كما استُخدمت الآلة في الثورة الصناعية لتعظيم الاستغلال وتقليص الحاجة للعمالة، يستخدم الذكاء الاصطناعي اليوم لتخفيض التكاليف، طرد شغيلات وشغيلة اليد والفكر أو دفعهم إلى أعمال جديدة، وفرض العمل الهش، وتعميق الاغتراب والاستلاب الرقمي. ويتم استبدالهم بالخوارزميات، وتعاد صياغة علاقات الإنتاج ضمن بنية تحتكر فيها البرجوازية ليس العملية الإنتاجية في الأرض فقط، وإنما أدوات الإنتاج في الفضاء الرقمي أيضاً.

الصراع الطبقي يشتد، والفجوة الاجتماعية تتسع، والسيطرة على الأسواق باتت محتكرة من قبل شركات تكنولوجية عملاقة والدول الكبرى. هذه الشركات والدول تمتلك اليوم القدرة الكبيرة على تشكيل الرأي العام، فرض الرقابة الرقمية، وتحويل البشر إلى مواد خام رقمية مستغلة أو مهمشة. استمرار سيطرة الرأسمالية، دولاً وشركات، على الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى مجتمعات شديدة التفاوت، حيث الطغم التكنولوجية تملك سلطة قريبة من المطلقة، بينما يدفع ملايين البشر إلى الهامش. الذكاء الاصطناعي، كما يستخدم اليوم، لا يعمل ضمن السوق الرأسمالي فقط، إنما يعيد تصميمه من الداخل ليصبح أكثر عدوانية طبقياً. السوق لم يعد يستجيب لحاجات الناس، وإنما يصنعها ويوجهها، ووفقاً لذلك يراكم الأرباح وبأشكال مختلفة.

هكذا يتحول الذكاء الاصطناعي إلى مدير غير مرئي للسوق، يعيد رسم العرض والطلب، يقرر من يظهر ومن يُقصى، من يربح ومن يُفقر، ويؤطر كل ذلك بخطاب الحياد والخدمة. السوق لم يعد يتشكل عبر التنافس، وإنما يعاد إنتاجه إلى حد كبير من خلال خوارزميات موجهة تخدم من يحتكر أدوات الذكاء الاصطناعي. السلوك البشري ذاته بات مادة خام في عملية تراكم رأس المال. ولذلك الصراع الطبقي لم يخفَ، فقط تغيرت وتطورت وتوسعت ميادينه، وصارت السوق الرقمية نفسها أحد أخطر ميادين الصراع والسيطرة والقمع الطبقي. إذن من يسيطر على الذكاء الاصطناعي اليوم، يسيطر على السوق، ومن يسيطر على السوق، يعيد إنتاج الاستغلال ويمنع ظهور أي بدائل يسارية تقدمية. والنتيجة واضحة: الأسواق تعمل لصالح الرأسماليين، وتعظم أرباحهم على حساب حقوق شغيلات وشغيلة اليد والفكر، على حساب العدالة والمساواة، وعلى حساب البشرية بأكملها.

هل سيستمر الذكاء الاصطناعي في خدمته الدائمة للسوق الرأسمالي؟ الجواب نعم، إذا بقيت بنية السيطرة على حالها، وإذا استمر التطوير والتوجيه ضمن منطق تعظيم الأرباح والهيمنة السياسية والفكرية للرأسمالية. لكن من الممكن لقوى اليسار أن تعيد توجيه الذكاء الاصطناعي، وتكسر منطق

السوق الطبقي، وتوظفه في خدمة العدالة الاجتماعية. ذلك يتطلب النضال طويلاً وشرساً من أجل نزع الملكية الرقمية من الشركات الاحتكارية والدول الكبرى، أو إنشاء أدوات يسارية رقمية بديلة، فرض الضوابط والرقابة المجتمعية، وتبني قوانين دولية تضمن الشفافية وتمنع الاستغلال.

السوق الرأسمالية ليست قدراً محتوماً، والصراع الطبقي لم ينتهِ. الذكاء الاصطناعي يمكن أن يبقى أداة للهيمنة ولخدمة الرأسمال، وفي الوقت نفسه من الممكن أن يتحول إلى أحد الأدوات الفاعلة لتحرر البشرية. هذا يتوقف على من يملك هذه الأدوات، من يوجهها، من يغذيها، ولمصلحة من تستخدم. كل ذلك مرتبط بقدرات وإمكانيات القوى اليسارية والتقدمية في العالم، التي ما زالت ضعيفة ومشتتة وغير قادرة بعد على مواجهة هذا التحدي الكبير والخطر بمستوى التوقع والمسؤولية.

فاطمة الفلاحي: هل ما زال ممكناً أن يحتفظ البشر بسلطة إلغاء صلاحيات اتخاذ القرار للذكاء الاصطناعي ضمن واقع العبودية الرقمية وهيمنة الخوارزميات؟

رزكار عقراوي: السؤال دقيق ويتعلق بموقع البشر، وخاصة شغيلات وشغيلة اليد والفكر، في البنية السياسية والطبقية التي تنتج وتتحكم بالذكاء الاصطناعي ودورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي أو إلغائها. السؤال في جوهره يرتبط ارتباطاً مباشراً بمفهوم العبودية الرقمية. حيث نشهد اليوم انتقالاً تدريجياً من سيطرة الإنسان على التكنولوجيا إلى خضوعه لها وبأشكال مختلفة، من خلال أنظمة خوارزمية معقدة تعيد إنتاج علاقات التفاوت الطبقي والسيطرة واللامساواة بشكل ناعم تدريجي لكنه فعال جداً. لم يعد القرار البشري هو الأصل، صار القرار الخوارزمي هو الموجه، سواء في الاقتصاد، التعليم، الصحة، العمل، الحروب، العلاقات الاجتماعية وغيرها، وحتى في تشكيل الوعي السياسي والفردي.

في النمط الحالي للذكاء الاصطناعي، الذي يدار داخل بنية رأسمالية احتكارية، لا تمتلك الجماهير أي سلطة حقيقية على آليات اتخاذ القرار أو إلغائها. الأدوات الرقمية تُبرمج وتُطوَّر من قِبل نخب تقنية واقتصادية تمثل مصالح طغم الرأسمال، وتُوظَّف من أجل تعظيم الربح، وتعميق الهيمنة الطبقية، والسيطرة على السلوك الاجتماعي والمجال العام. يتم ذلك من خلال الخوارزميات التي لا تعمل في الفراغ، وليست «محايدة»، وموجهة لخدمة من يصممها ويمتلكها. وتُقدَّم للمجتمع وللجماهير باعتبارها أدوات «ذكية»، «دقيقة»، و«حيادية»، بينما في واقع الأمر، هي تعكس وتحمي مصالح النخبة المسيطرة. وهكذا يتحول الذكاء الاصطناعي إلى سلطة فوق مجتمعية تنتج وتفرض قرارات مصيرية دون أن تكون خاضعة لأي رقابة جماهيرية ومجتمعية.

وما يزيد من خطورة هذه السيطرة هو طابعها الطوعي. نحن لا ندخل في العبودية الرقمية عن طريق الإكراه العلني، إنما عبر الوهم. يُدفع الأفراد، بفعل التلاعب الخوارزمي والإدمان الرقمي والرغبة في الراحة والسرعة، إلى الانخراط الكامل في أنظمة رقمية تراقبهم وتوجه قراراتهم وتبني

لهم وعياً جديداً بشكل تدريجي، دون أن يشعروا بذلك. يُمنح الإنسان وهم الاختيار، بينما في الواقع يتم تصميم خياراته سلفاً وفقاً لمنطق السوق والهيمنة الرأسمالية.

يعاد تشكيل وعي الأفراد بحيث يتماهى مع أدوات السيطرة والأفكار الرأسمالية، ومن الممكن أن يتحول الذكاء الاصطناعي إلى بديل اصطناعي تدريجي للعلاقات الاجتماعية والعقل البشري. في لحظة ما، لا يعود الفرد فقط محكوماً، إنما يتحول إلى كائن يقبل بحكم الخوارزمية ويستبطنها. ومن الممكن أن يفقد تدريجياً قدرته على اتخاذ قرارات مستقلة، ويعاد إنتاجه ككائن رقمي قابل للقياس والتوجيه. هذا النموذج قد يتطور، كما أحذر في الكتاب، إلى نمط أكثر جذرية من العبودية، حيث يتحول الذكاء الاصطناعي من أداة إلى منظومة عقل بديل تدير المجتمع بكامله. في هذه الحالة، لا يكون السؤال فقط عن فقدان السلطة، إنما عن استحالة استعادتها ضمن نفس البنية.

إحدى الإشكاليات الكبرى والخطيرة التي يطرحها تطور الذكاء الاصطناعي هي احتمالية تطوير نفسه بحيث يتجاوز الذكاء البشري، وتحوله إلى كيان مستقل بذاته، خارجاً عن سيطرة البشر، ومسيطراً عليهم. فمع تجاوزه حدوده البرمجية الأصلية، قد يصبح الذكاء الاصطناعي منظومة تتخذ قرارات مصيرية بشكل مستقل، تفرض على البشرية دون أي رقابة بشرية. حيث الآن في ظل الرأسمالية، يتم تطوير الذكاء الاصطناعي لخدمة تراكم رأس المال وتعزيز الهيمنة الطبقية والسياسية والفكرية، ويخضع لمنطق السوق والمنافسة الشرسة، مما يجعل فقدان السيطرة عليه أمراً ممكناً ومحتملاً وخطيراً، خاصة أنه يتطور بسرعة هائلة تفوق سرعة تنظيمه وتأطيره ضمن قوانين دولية وضوابط مجتمعية. إذ يتم تصميمه كأداة بقدرات هائلة دون أي قفص يحد من انفلاته إذا أُسيء استخدامه أو خرج عن السيطرة، مما قد يحوله إلى قوة مستقلة تعمل ضد مصالح المجتمع بدلاً من خدمته.

التمرد هنا لا يعني انتفاضة الروبوتات كما نراها في الكثير من أفلام السينما، إنما خضوع المجتمعات البشرية لأنظمة ذكية تفرض قراراتها من دون رقابة بشرية، من دون قوانين، من دون ضوابط مجتمعية. الذكاء الاصطناعي في هذا السياق يعاد إنتاجه كقوة فوق سياسية، تتخذ قرارات مصيرية في الاقتصاد، السياسة، العمل، التعليم وغيرها، وحتى في التصنيف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. كل ذلك يجري تحت غطاء الأتمتة والكفاءة والتطور، بينما في الواقع يجري تحويل المجتمعات إلى كيانات تدار من قبل الخوارزميات. الحفاظ على سلطة البشر مشروط بإعادة توجيه الذكاء الاصطناعي نفسه، وتفكيك بنيته الطبقية، وانتزاعه من سيطرة النخب التقنية والمالية الرأسمالية، وطرحه كأداة لخدمة المجتمع بالكامل، وبما يُخضعه لرقابة ديمقراطية جماهيرية. لذلك، السؤال «كبشر هل سنحتفظ بالسلطة؟» مهم جداً، ولكن لا بد أن نركز أيضاً على: كيف ننقل هذه السلطة إلى الجماهير؟ كيف نحرر القرار الرقمي من احتكار الشركات الاحتكارية والدول الكبرى؟ كيف نخوض الصراع داخل قلب المنظومة الرقمية، لا على هامشها؟

العبودية الرقمية لا تُفك بنوايا حسنة أو وعود الدول الرأسمالية الكبرى والشركات الاحتكارية في وادي السيليكون. تحتاج إلى وعي طبقي يُحس بخطورة الوضع الحالي، وتنظيم سياسي وتحالفات يسارية تقدمية عالمية قادرة على مواجهة هذا الشكل الجديد والمتطور من السيطرة. وإلا، فإن ما يُنتج اليوم على شكل خوارزميات ناعمة، سيتحول في الغد إلى بنيات توجيه وقمع رقمية غير خاضعة لأي مساءلة شعبية أو ديمقراطية أو حقوقية، وتتحكم بحياة البشر دون أن يملكوا أي حق في الاعتراض أو الإلغاء.

كتاب: الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة، يمكن الحصول عليه مجاناً عبر الرابط: https://rezgar.com/books/i.asp?bid=3

الفصل الخامس: قراءات ودراسات عربية وكردية حول الكتاب

مدخل الفصل

خلال الأشهر التي تلت صدور الكتاب، نشرت في الفضاء العربي والكردي عشرات المقالات والدراسات حوله. بعضها عروض تعريفية موجزة، وبعضها قراءات نقدية معمقة امتدت على عشرات الصفحات وتابعت الكتاب فصلاً فصلاً، وبعضها نقد صريح للطرح وللكاتب معاً، وبعضها رسائل شخصية أقرب إلى الحوار المباشر منها إلى المقال.

جمعت الكثير من هذه النصوص هنا، مرتبة حسب تاريخ النشر، كي يرى القارئ والقارئة النقاش وهو يتشكل ويتراكم، وتتفاعل بعض النصوص مع بعضها الآخر.

وأتوجه في البداية بالشكر والتقدير الكبير إلى كل من كتب في هذا الفصل، إلى من اتفق ومن اختلف، وإلى من كتب بلغة التحليل الهادئ ومن كتب بلغة نقدية مباشرة. كل واحد من هؤلاء منح الكتاب ما هو أثمن من الإشادة، وقته وقراءته واعتراضه. وبعضهم كتب في ظروف شخصية صعبة، وبعضهم كتب دراسات تفوق في طولها وجهدها فصولا كاملة من الكتاب الأصلي، وبعضهم نقل الكتاب إلى لغة أخرى ليوسع دائرة من يناقشه. وهذا الفصل في جوهره عمل جماعي، وأنا فيه قارئ بقدر ما أن ما كتبته موضوع للقراءة.

الأفكار التي طرحت، تنوعت الأسئلة في هذا الفصل تنوعا يصعب اختصاره، ويمكن تلمس محاورها الكبرى على النحو التالي.

سؤال الملكية والديمقراطية. طرح اعتراض جوهري مفاده أن المشكلة تكمن في احتكار استخدام العلم من جانب الأقوى، وفي غياب الديمقراطية سواء في النظام الرأسمالي أو في التجارب الاشتراكية التي تحققت، بعيداً عن هوية العلم وهوية من يستخدمه. وهو اعتراض ينقل السؤال من التكنولوجيا إلى بنية السلطة، ويدخل التجربة الاشتراكية نفسها في دائرة المساءلة.

الاعتراض الليبرالي. قدمت قراءة ترى في الذكاء الاصطناعي ثمرة للرأسمالية وتتويجا لاقتصاد السوق الحر وانتصارا لمنطقه في التنافس والابتكار. وتذهب هذه القراءة إلى أن الكتاب يمارس إسقاطا أيديولوجياً على واقع متحول، وتختم بأنه لا تحرر دون حرية. وهو اعتراض يشتبك مع الكتاب من أساسه الفلسفي، وهذا ما يمنحه قيمته.

الاعتراض من داخل اليسار. جاء نقد من الموقع اليساري ذاته، بلغة نقدية مباشرة، يتهم الطرح بالاستعلاء التقني على القيادات اليسارية التاريخية وعلى تجربتها النضالية. وقد استدعى هذا النص تعقيبا مضادا داخل الفصل نفسه، يدافع عن الكتاب ويناقش منطق النقد الموجه إليه، فصار النقاش حواراً بين قارئين، متجاوزا حدود الحوار بين قارئ وكاتب.

التأصيل الماركسي. عادت أكثر من مساهمة إلى الأدوات الكلاسيكية لقراءة الظاهرة، ومنها مفهوم الاغتراب عند ماركس وكيف يتعمق حين تصبح أداة العمل قادرة على مراقبة العامل وتقييمه واستبداله، وإعادة إنتاج الاستغلال الطبقي بوسائل رقمية تبدو محايدة في ظاهرها.

الأسئلة البرنامجية. توقفت مساهمات عدة عند الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب وداخل المجتمع الواحد، وعند الأمية الرقمية في صفوف اليسار والقوى التقدمية ذاتها، وعند ضرورة بناء الكفاءات التقنية بوصفها مهمة سياسية إلى جانب كونها مهمة تقنية، وعند دور الشباب بوصفهم القوة الأقدر على خوض هذه المعركة، وعند الحاجة إلى أمميات يسارية رقمية تواجه هيمنة عابرة للحدود بأدوات عابرة للحدود بدورها.

أسئلة لم يطرحها الكتاب. فتحت بعض النصوص أبواباً غائبة عن الكتاب الأصلي، منها علاقة الذكاء الاصطناعي بالرياضة وما تحمله من تسليع للجسد وللأداء البشري، ومنها تحليل مجتمع الخدمات والليبرالية الجديدة بوصفه البيئة التي نمت فيها هذه التكنولوجيا. وهذه الإضافات من أكثر ما استفدت منه.

الكتاب في سياقه. وضعت قراءة شاملة الكتاب داخل تاريخ الكتابة العربية عن الذكاء الاصطناعي، وتتبعت ما سبقه وما تجاوزه وما بقي ناقصاً فيه، وهي قراءة تقيس النص بميزان تراكمه قبل ميزان لحظته.

سؤال الحياد والإنسانية. عاد أكثر من نص إلى السؤال الذي يتكرر كلما اقترب النقاش من جوهره، هل التكنولوجيا محايدة، وهل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون إنسانياً؟ والإجابات تباينت، واتفق أصحابها جميعاً على أن الحياد المزعوم هو ذاته موقف سياسي.

البعد الأممي. رأت مساهمات أخرى في الكتاب محاولة لفتح جبهة فكرية عالمية في وجه هيمنة الخوارزميات، ولتجاوز حدود النقاش المحلي نحو سؤال يخص البشرية بأسرها.

هذه النصوص، بمجموعها وبتناقضاتها، تشكل ما هو أكثر من أصداء لكتاب. إنها لوحة لحالة الفكر اليساري والتقدمي في لحظة اصطدامه بسؤال التكنولوجيا، وما يملكه من أدوات صالحة، وما ينقصه من معرفة تقنية، وما يحمله من حساسيات قديمة تجاه كل جديد.

محمد علي مقلد (Mokaled Mohamad Ali): الذكاء الاصطناعي والبديل الاشتراكي، رؤية من منظور اليسار الرقمي

كاتب وباحث من لبنان

نُشر في 26 آذار/مارس 2025

نشر الصديق رزكار عقراوي كتابه عن الذكاء الاصطناعي، وأتيحت لي فرصة الاطلاع على نسخته الإلكترونية. هو يُعرّف عن نفسه بأنه يساري مستقل يهتم باليسار والثورة التكنولوجية، ويعمل خبيراً في تطوير الأنظمة والحوكمة الإلكترونية. سبق لي أن تعرفت عليه في خريف عام 2003 في كوبنهاغن، يوم دعاني إلى إلقاء محاضرة عن الأصوليات في المركز الثقافي الإسلامي. وعرفت حينها أنه يرأس تحرير موقع إلكتروني يساري ينشر فيه آلاف المقالات سنوياً بكلفة لا تتجاوز آلاف الدولارات، لأن المعنيين مناضلون متطوعون من عدة بلدان عربية، يُصدرون نشرة تحمل اسم «الحوار المتمدن».

كنت قد سافرت إلى السويد من برلين بالقطار، ثم بالباخرة إلى مالمو، حيث استقبلني هناك الرفيق عارف منصور ونظّم لي ندوة في المدينة التي يسكن فيها، ثم نقلني في اليوم التالي بسيارته إلى كوبنهاغن عبر طريق يصل السويد بالدنمارك، وهو عبارة عن جسر فوق مياه البحر وبعضه نفق تحت المياه.

في برلين كنت قد تعرفت على الدكتور جون نسطة، السوري الخريج من الجامعات الألمانية، وعضو جمعية عربية ثقافية تحمل اسم «ابن رشد». بعد عودتي من تلك الرحلة إلى لبنان، سألني الدكتور نسطة عن الموقع الإلكتروني الذي ينشر بالعربية والذي يمكن أن أرشّحه لنيل جائزة ابن رشد، فلم أتردد في ترشيح موقع الحوار المتمدن.

ناقشت الجمعية الاقتراح ووافقت على تسليم الجائزة لمن يمثل الموقع، فتكرّم رزكار عقراوي وبعث إليّ بالكلمة التي سيُلقيها عند استلامه الجائزة. لأول مرة أقرأ نصاً تُستخدَم فيه عبارة «اليسار الإلكتروني». صاحب المصطلح هو رزكار عقراوي ذاته.

بناءً على هذه المقدمة، لن أُجيز لنفسي أن أناقش الجانب العلمي من الكتاب، أي المتعلق بالذكاء الاصطناعي، فالكاتب هو أستاذنا في هذا المجال ومنه نتعلم. وسأكتفي بعرض أفكار هي أقرب إلى الانطباعات منها إلى النقد. بدا لي من قراءة سريعة أن العدو الذي علينا مواجهته هو «العلم» الذي كان للحضارة الرأسمالية الفضل في إطلاق نسخته الحديثة ضداً على علوم الغيب الدينية، في حين وضع ماركس أمامنا مهمة مواجهة الجانب الوحشي من هذه الحضارة، ولا سيما استغلال الإنسان للإنسان.

يمكن للعلوم أن تُستخدم بصورة وحشية، كما هي الحال مع علوم الذرة أو الكيمياء عموماً (براميل النترات في سوريا نموذجاً). هذه العلوم بالذات استُخدمت في بدايات تصنيع النسيج واعتُبر ذلك ثورة. كما أن المنظومة الاشتراكية السابقة تمكنت من المنافسة، وكانت سبّاقة في استخدام العلم، بل رائدة في غزو الفضاء. الاتحاد السوفياتي هو الأول في إرسال السفينة الفضائية إلى القمر. اليوم أيضاً يبدو أن الصين تمكنت من إحداث اختراقات في المنظومة السيبرانية للولايات المتحدة الأمريكية (معلوماتي عن الموضوع لا تتعدى ما يُنشر في وسائل الإعلام)، ولا شك في أن الكاتب أقدر مني على تقديم الأدلة.

المعضلة التي يواجهها اليسار العالمي، بصيغته الإلكترونية أو بأي صيغة من الأمميات، ليست في البحث عن علوم بديلة ولا عن سبل للحد من الاستخدام الوحشي للعلم، إنما في تقديم نموذج بديل عن الجانب الوحشي من الرأسمالية. وهو ما حاولت الاشتراكية أن تفعله في التجربة اللينينية في الاتحاد السوفياتي والأممية الثالثة، وصمدت ثلاثة أرباع القرن، وتمكنت خلال هذه الفترة من خوض منافسة ناجحة جزئياً مع معسكر الرأسمالية، فقدّمت نموذجاً في توزيع الإنتاج هو الأكثر عدالة في التاريخين القديم والحديث ما بعد المشاعية البدائية، لكنها قدّمت نموذجاً سيئاً في الإنتاج ونموذجاً هو الأكثر سوءاً في الحوكمة.

المعضلة إذن تكمن في البديل الاشتراكي الذي انهارت تجربته المحقَّقة، وبات على المؤمنين بهذا البديل أن ينفضوا الغبار عن الاكتشاف العبقري الماركسي الذي اكتمل في التحليل الاقتصادي بما يمكن اختصاره بعبارة «السلعة صنم» (الذكاء الاصطناعي هو سلعةٌ صنمٌ)، ولم يكتمل في السياسة بالقول، بحسب تعبير سمير أمين: «السلطة صنم».

تمكنت الاشتراكية من مواجهة علم الذرة الرأسمالي، لا بإلغائه وإنما باستخدام علم ذرة اشتراكي، وبات توازن الرعب هو الرادع لأي استخدام وحشي للعلم. هل يمكن أن يحصل ذلك في موضوع الذكاء الاصطناعي؟ أميل إلى الظن بأن أية مواجهة مع هذا العلم الخطير، وكل علم خطير قياساً على جهل سابق عليه، لن تكون ناجحة إلا في ظل ميزان قوى راجح لصالح يسار جديد في العالم، قادر على التعلم من نجاحات اليسار السابقة ومن إخفاقاته على حد سواء.

لا تكمن المعضلة إذن في هوية الذكاء الاصطناعي أو في هوية أي علم آخر، ولا في هوية الجهة التي تستخدمه، رأسمالية كانت أم اشتراكية، وإنما في احتكار استخدامه من جانب الأقوى، وهذا من أعراض غياب الديمقراطية في الرأسمالية أو في تجارب الاشتراكية المحقَّقة.

يتصارع البشر منذ بداية وجودهم على هذه الأرض من أجل مسألتين: الحرية والعدالة. الثورة الرأسمالية انحازت للحرية والثورة الاشتراكية للعدالة. يبدو لي أن المعركة الناجحة مع الرأسمالية اليوم، بما في ذلك على حلبة الذكاء الاصطناعي، هي التي ينبغي خوضها من أجل الحرية وحقوق

الإنسان ومن أجل الديمقراطية في النظام السياسي، أي من أجل الدفاع عن إنجازين سياسيين صنعتهما الحضارة الرأسمالية بنفسها وهي التي ما لبثت أن فرّطت بهما.

ربما كان علينا، نحن أبناء الاشتراكية والمؤمنين بها، أن نعمل على إعادة الاعتبار للفكر الاشتراكي، وذلك بتجديده وإعادة الاعتبار لقيمه بصيغة صالحة للمنافسة على حلبة الصراع مع الرأسمالية. وفي ظني أن الاشتراكية المحقَّقة انهارت لنقص في الديمقراطية لا لنقص في العدالة. فإلى أي حد تبقى صحيحة عبارة قرأتها في كتاب لكمال جنبلاط، لا أعرف من هو قائلها: ما نفع الخبز من غير الحرية؟

كانت حجتنا، نحن الاشتراكيين، قوية في مواجهة الرأسمالية حين كانت الاشتراكية قوية. بعد انهيار التجربة المحقَّقة بات علينا أن نؤسس للبديل الاشتراكي الذي يحمي صراعنا مع الرأسمالية في مجال الذكاء الاصطناعي كما في سواه، وأظن أن حلبة الصراع ضد الرأسمالية وضد نواقص التجربة الاشتراكية المحقَّقة هي الحرية والديمقراطية.

* * *

جاسم سلام عادل (Jasim Salam Adel): رزكار عقراوي، أبو ذكاء اصطناعي؟ لو أبو استعلاء تقني؟

كاتب عراقي

نشر في 27 آذار/مارس 2025

يابه، من قريت مصطلح «محو الأمية الرقمية للقيادات اليسارية»، حسّيت أكو شي ينطعن، مو بس بالمصطلح، إنما بكل ذاكرة نضالية كانت ترفض الذل، حتى وهي بالسجون.

شنو يعني محو أمية؟ منين جايب هاي؟ كأنو رفيقنا رزكار ناسي، أو متناسي، إنو ذيج القيادات اللي يريد «يمحو أميتها»، هي اللي علّمته أبجدية النضال من الأساس.

وأنا أكتب هالكلام، مو من موقع المراقب، ولا من جيل لاحق. آني رجل بالسبعينات من عمري، وكنت ويا هذيج القيادات بليالي الخوف، وبالمقرات، وبالهتافات والمظاهرات.

هذولا ما يحتاجون دروس، يحتاجون احترام. ما نقصهم وعي، وإنما وعيهم هو اللي بنى كل البدايات.

اليسار ما فشل لأن رفاقه كبروا بالعمر، ولا لأنهم «ما لحقوا على التكنولوجيا»، مثل ما يوحي الكتاب.

اليسار تعرّض لحصار، لحرب طبقية مفتوحة، لضربات من كل أدوات الإمبريالية، ومن داخل وخارج، من السجون إلى المنافي، من التجويع إلى التشويه، من العملاء إلى...

المشكلة مو بالقيادات، ولا بأعمارهم، ولا بـ«تأخرهم عن اللحاق بركب الحداثة»، مثل ما يحب رزكار يلمّح. المشكلة إنو مشروع تحرري كامل كان مستهدف، وما زال، لأنّه الوحيد اللي يهدد مصالح الطغاة.

بعدين تعال، رزكار عقراوي، انت مو صغير، رجل بطريقه للستين.

شلون تصير بهاي المرحلة من العمر وتتبنى نظرة كأنو الرفاق اللي مثلك صاروا عبء؟

شلون تتعامل وياهم وكأنك انت الحداثة، وهم الماضي؟

ماكو أسهل من لوم الناس، بس الأصعب هو الوقوف وياهم، مو فوقهم.

يسار إلكتروني، قاعد على تويتر ويفكر الثورة هي هاشتاغ، والنضال هو لايف من المطبخ!

يسار يحب يحلل كلشي، بس ما ينظم شي.

يتعارك بنص الليل على جملة بمنشور، بس ما يعرف يوصل كراس لعامل بالمنطقة الصناعية.

هذا يسار الشاشة، مو يسار الشارع.

يسار الـ«لايك والشير»، يسار التقارير والتنظير، بس إذا سألته عن تنظيم نقابي، يدوّخ.

همّه ترتيب الكلمات، مو ترتيب الصفوف.

وهذا مو يسار، هذا خيال يسار.

الكتاب، بدل ما يكون صرخة يسارية جديدة، صار أشبه بمحاضرة طويلة يقعد بيها رزكار على منصة خيالية، يشرح بيها للحركات العمالية شلون لازم تتطور، وشلون ما يفيد النضال بدون تحديث، وشلون اليسار يحتاج دورة تقوية.

مو كأنو هو جزء من نفس اليسار اللي عاش وتعب وناضل، لا، كأنو مراقب خارجي بس يتفلسف ويحكم.

الاستعلاء واضح، مو بس بالكلام، إنما بالنية.

إلغاء مو تطوير. تهميش مو تجديد.

تريد تعيد صياغة التاريخ، بس مو بقلم ماركسي، وإنما بلغة باردة ناعمة متعالية، كأنها تقرير منظمة دولية، مو صوت ناس يتعذبون ويشتغلون ويقاومون.

والمضحك؟

أنه ولا كلمة بالكتاب عن التعب، عن السجون، عن القمع، عن رفيقة باعت ذهبها حتى يطبعوا جريدة.

لا، كلشي محذوف لصالح «تصور جديد»، وكأنو التاريخ صار عبء مو كنز.

كأنو كل السنوات اللي مضت مجرد خطأ لازم ننساه، ونبدي من صفحة جديدة يكتبها رزكار بوحده.

يابه، النضال مو سبورة تمسحها وتكتب غيرها.

النضال ذاكرة، النضال أصوات ووجوه ودم وأمل.

وإذا القيادات التاريخية صارت عبء برأيك، فالمشكلة مو بيهم، المشكلة بيك، لأنك ما عاد تقدر تشوفهم إلا من فوق، مو من يمهم.

بانتظار مشروع رزكار القادم: «إعادة تأهيل الماضي: دورات في كيف تنسى نضالك وتبدأ من رزكار ويساره الإلكتروني!!!!!!» تبريك.

* * *

سالم ناصر المهيري (Salem Nasser Al-Muhairi): الذكاء الاصطناعي، تتويجٌ وانتصارٌ لاقتصاد السوق

كاتب سعودي

نُشر في 31 آذار/مارس 2025

نقدٌ علميٌ وفكريٌ لكتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة»

بكل صراحة، أنا من المنتمين إلى التيار الليبرالي، وأعتز بالنظام الرأسمالي لما يوفره من حقوقٍ وحرياتٍ وديمقراطيةٍ وتقدمٍ هائل في شتى المجالات. لذا لا أرغب في النشر عبر منصةٍ مثل «الحوار المتمدن» التي تمثل توجهاً يسارياً واضحاً. غير أني أثناء تصفحي لأحد المواقع العربية، اطلعتُ على خبر صدور كتابٍ بعنوان «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة، التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟» لمؤلفه رزكار عقراوي. وعندما تتبعتُ سيرته، تبيّن لي أنه المنسق العام لتلك المنصة اليسارية، مما أثار لديّ تساؤلاً جاداً حول مدى انفتاح هذا المنبر على نشر آراء، مثل هذا المقال، تخالف الفكر الماركسي الذي يتبنّاه.

من هذا المنطلق، أرى لزاماً عليّ تقديم هذا النقد العلمي لكتابه، انطلاقاً من قناعتي الراسخة بأن الذكاء الاصطناعي يمثل ذروة تطور اقتصاد السوق الحر، وليس أداةً بيد الطبقة العاملة أو حلماً يوتوبياً لليساريين أو مشروعاً تحررياً مؤدلجاً كما يحاول أن يصوّره.

بدافعٍ من الشغف الفكري، اطّلعتُ على بعض فصول هذا الكتاب الذي يحاول قراءة هذا التحول التكنولوجي الفريد من خلال عدسة الصراع الطبقي ومفاهيم الاستغلال والتراكم الرأسمالي. إلا أن هذه المقاربة ليست سوى إعادة تدويرٍ لأيديولوجيا بالية، ومحاولةٍ قسريةٍ لفرض نموذج تحليلي على واقعٍ لم يعد يتوافق معه. فكيف يمكن لتقنيةٍ تطورت عبر آليات السوق وبرؤية الشركات الريادية أن تُختزل إلى مجرد أداةٍ تحررية تقودها «الطبقة العاملة»؟ هنا تتجلى محدودية الرؤية الماركسية التي تتجاهل تعقيدات الواقع المعاصر، وتُصر على تفسير كل شيءٍ من منظور الصراع، حتى عندما يكون هذا الصراع غير موجودٍ أصلاً.

الذكاء الاصطناعي: ثمرة الرأسمالية لا ضحيّتها

يتعامل الكاتب مع الذكاء الاصطناعي وكأنه أداةٌ بيد الشركات لتعزيز الهيمنة والاستغلال، غافلاً تماماً عن حقيقة أن هذه التقنية لم تولد في معامل الأنظمة الاشتراكية ولا تحت رعاية الدول المركزية.

لقد نما الذكاء الاصطناعي في أحضان اقتصاد السوق الحر، بين مختبرات الشركات الخاصة في كاليفورنيا ولندن وسيول وأبوظبي. كل الإنجازات الكبرى في هذا المجال جاءت ثمرةً للمنافسة الحرة واستثمارات رأس المال المغامر وسعي الأفراد والمؤسسات نحو الابتكار.

تجارب شركات مثل DeepMind التابعة لجوجل وOpenAI وNVIDIA تُثبت أن الذكاء الاصطناعي ليس مشروعاً سلطوياً، إنما هو تجسيدٌ للحرية المعرفية والاقتصادية، تطوّر بجهود آلاف العلماء والمبرمجين والمستثمرين، وليس بقرارٍ بيروقراطي أو حزبي.

أما على الصعيد العربي، فإن تبنّي دولٍ مثل الإمارات لمشاريع كمركز محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، أو إدراج السعودية لهذه التقنيات ضمن رؤية 2030، يؤكد أن الاقتصادات العربية الحرة قد أدركت أن المستقبل يُبنى بالاستثمارات الواقعية لا بالشعارات الجوفاء. في هذه النماذج، لا نجد حديثاً عن التأميم أو مصادرة الملكيات، وإنما عن تمكين الأفراد وإكسابهم مهارات المستقبل، وتحويلهم إلى شركاء فاعلين في عملية الإنتاج لا ضحايا لها.

الإطار الفكري: إسقاطٌ أيديولوجي على واقعٍ متحوّل

يواصل المؤلف تحليله من منظور أيديولوجي ضيق، فيُصوّر الذكاء الاصطناعي كأداة هيمنة رأسمالية على الجماهير، ويتحدث عن «البروليتاريا الرقمية» وكأن الزمن توقف عند حقبة الثورة الصناعية. بينما يقدم الواقع المعاصر صورةً مغايرة تماماً؛ فالذكاء الاصطناعي لا يكتفي باستبدال العمالة البشرية، إنما يمنح البشر أدواتٍ غير مسبوقة للإبداع والتوسع وإعادة صياغة الأدوار الاقتصادية والاجتماعية.

يعمل اليوم ملايين العرب في مجالاتٍ ترتبط مباشرةً أو غير مباشرة بالذكاء الاصطناعي، من تحليل البيانات إلى تطوير المحتوى إلى إدارة الحملات التسويقية. هؤلاء ليسوا ضحايا كما يُصوّرهم الخطاب الماركسي، وإنما فاعلون حقيقيون. أكثر من ذلك، إن منصات العمل الحر مثل «خمسات» و«مستقل» تُظهر كيف أصبح الأفراد قادرين على تسويق خبراتهم دون وساطة الدولة أو المؤسسات التقليدية.

مع ذلك، يتجاهل المؤلف كل هذه التحولات الجذرية ويتمسك بمفاهيم بالية مثل «الاغتراب» و«الاستغلال» و«التشيؤ»، التي نشأت في عصر الصناعة التقليدية ولا تنطبق على واقع الاقتصاد المعرفي المتغير بسرعة. إنه يحاول إلباس التقنية الحديثة ثوباً فكرياً قديماً، ويقدم حلاً يتمثل في التأميم وإعادة التوزيع، دون أن يقدم نموذجاً عملياً ناجحاً لهذا الحل في أي مكانٍ من العالم.

نماذج تطبيقية: من وادي السيليكون إلى العالم العربي

في وادي السيليكون، لا يحتاج المبتكرون إلى موافقةٍ حكومية لإطلاق مشاريعهم في مجال الذكاء الاصطناعي. فآلاف الشركات الناشئة تنضم إلى هذا القطاع يومياً مدفوعةً بحافزَي الربح والإبداع. وفي دولٍ عربية مثل المغرب وتونس ومصر، ظهرت شركات ناشئة طوّرت حلولاً تعليميةً تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحسين نتائج الطلاب ومساعدة المعلمين على تخصيص التعليم. هذه المبادرات لم تأتِ من أحزابٍ يسارية أو نقابات عمالية، إنما من شبابٍ طموح يسعى لتحقيق ذاته في سوق العمل.

وحتى في فلسطين، رغم ظروف الاحتلال الصعبة، يستغل المبرمجون أدوات الذكاء الاصطناعي للعمل مع شركات عالمية عن بُعد، محققين دخلاً يفوق متوسط الأجور المحلية. هذا النموذج من التمكين الفردي يناقض تماماً الخطاب الماركسي غير العلمي الذي يزعم أن التحرر لا يتحقق إلا عبر «ثورة جماعية» ضد النظام الاقتصادي القائم.

خاتمة: لا تحرر دون حرية

إن محاولة تأطير الذكاء الاصطناعي ضمن سرديات ماركسية متقادمة ليست فقط قراءةً مجتزأة، وإنما هي أيضاً نوعٌ من الإصرار على بعث أفكار فشلت تجريبياً قبل أن تُهزم نظرياً. فكل التجارب الاشتراكية التي حاولت تطبيق تلك الرؤى، من الاتحاد السوفيتي إلى أوروبا الشرقية إلى كوبا وفنزويلا، انتهت إلى الانهيار أو الجمود، غير قادرة على مجاراة أبسط التحولات التقنية والاقتصادية.

إن التحرر الحقيقي لا يعني فقط الخلاص من الاستغلال، إنما يتطلب حرية الاختيار وفتح المجال أمام المبادرة الفردية وتمكين الإنسان من اتخاذ قراراته دون وصاية أيديولوجية أو مركزية بيروقراطية. وهذا ما لم تستطع أي تجربة يسارية أن تُتيحه، بينما وفّرته الرأسمالية الليبرالية في أكثر من سياق.

لقد أثبت النظام الرأسمالي، رغم نواقصه، أنه الأكثر قدرةً على قيادة مسيرة التقدم وعلى احتضان التكنولوجيا وتوظيفها لصالح البشر. بينما بقي الخطاب الماركسي يدور في حلقة مفرغة من التنظير المجرد، غير قادر على تقديم نموذج واقعي واحد قابل للحياة. الذكاء الاصطناعي ليس نهاية التاريخ، لكنه دون شك إعلان صريح عن نهاية وهمٍ كبير اسمه «التحرر من خلال الدولة».

* * *

كوران عبد الله (Goran Abdullah): عرض لكتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة»

كاتب وباحث ومترجم

نشر في 1 نيسان/أبريل 2025

تُرجم عن الكردية نقلاً عن الموقع اليساري الكردي المعروف Dengekan (الأصوات)

هذا الكتاب متوفر حالياً باللغتين الإنكليزية والعربية على منصة أمازون، وكذلك مجاناً على موقع الحوار المتمدن. وجدير بالذكر أنه يتم العمل حالياً على ترجمته إلى اللغة الكردية بهدف نشره لاحقاً بشكل ورقي في كردستان. من المفيد هنا تقديم لمحة موجزة عن مضمون الكتاب وأهدافه وأسباب تأليفه ونشره.

هدف المؤلف من تأليف هذا الكتاب

يسعى المؤلف من خلال هذا الكتاب إلى خلق أرضية للنقاش داخل الأوساط اليسارية والاشتراكية حول مسألة الذكاء الاصطناعي، التي من المؤكد أنها ستؤثر بشكل كبير على معظم المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية خلال السنوات القادمة. من الواضح أن هذه التأثيرات، إذا استمرت في الاتجاه الرأسمالي الحالي، ستؤدي إلى تعميق الأرباح وتعزيز السيطرة الفكرية الرأسمالية، كون أدوات الذكاء الاصطناعي محكومةً وموجَّهةً من قِبلها. وهنا يُطرح السؤال: ما هو دور وموقع اليسار والاشتراكيين في مواجهة هذا التحول التاريخي الذي يترافق مع تطور الذكاء الاصطناعي؟

محتوى الكتاب

يتناول الكتاب العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والنظام الرأسمالي، خاصةً من زاوية سياسية واجتماعية، موضحاً أن هذا التطور التكنولوجي هو نتاج للرأسمالية ويخدم استمراريتها، وأن قوى اليسار لا تواجهه كعامل خارجي وإنما كأداة ضمن منظومة الهيمنة الطبقية. يُركِّز الكتاب على الطريقة التي يُستخدَم بها الذكاء الاصطناعي داخل الإطار الرأسمالي لتعزيز سلطة الشركات الكبرى وتقليص فرص العمل وزيادة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. فشركات كبرى مثل Google وMicrosoft وAmazon وMeta تسيطر على الجزء الأكبر من تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى تراكم هائل في السلطة والثروة بين أيديها. كما يُسلِّط الكتاب الضوء على التفاوتات الجندرية الواضحة التي تظهر في استخدام وتوظيف هذه التكنولوجيا.

الهدف والرؤية

يحاول الكتاب أن يوجّه نداءً إلى قوى اليسار والاشتراكيين، يدعوهم فيه إلى التعامل النشط مع الذكاء الاصطناعي والعمل على تطوير إطار بديل لاستخدامه بما يخدم مصالح المجتمع وليس فقط مصالح الشركات الكبرى والأسواق. كما يدعو إلى نقد الطريقة التي يُستخدَم بها الذكاء الاصطناعي اليوم تحت سيطرة الرأسمالية، والتحذير من المخاطر التي قد تنجم عن سوء استخدام هذه التكنولوجيا.

البدائل الممكنة

رغم أن الكتاب يُركِّز بشكل رئيسي على نقد الأبعاد الرأسمالية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إلا أنه لا يكتفي بذلك وإنما يقدّم ضمن محاوره الداخلية عدداً من المقترحات البديلة لتطوير ذكاء اصطناعي أكثر عدالةً وتقدماً يخدم مصالح المجتمعات، ومن أبرز هذه المقترحات:

مشروع مفتوح المصدر: دعم وتطوير الذكاء الاصطناعي من خلال منصات وأدوات مفتوحة المصدر تُدار بشكل ديمقراطي، بما يسمح بمشاركة جماعية في تصميم وتوجيه هذه التكنولوجيا.

الملكية العامة: التفكير في نماذج جديدة للملكية العامة أو التشاركية للذكاء الاصطناعي، بحيث لا تبقى هذه التكنولوجيا بيد الشركات الكبرى فقط، وإنما تصبح ملكاً عاماً يمكن للمجتمع أن يستفيد منه ويوجّه مساره.

تنظيم ديمقراطي: تأسيس هيئات وتنظيمات تشاركية تساهم في الرقابة المجتمعية والإشراف الديمقراطي على تطوير الذكاء الاصطناعي، من أجل ضمان الشفافية والمساءلة والتوافق مع القيم الإنسانية والاجتماعية.

* * *

أحمد سلامة (Ahmed Salama): إصدار كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي.. تحديات اليسار والبدائل الممكنة»

كاتب وصحفي مصري

نُشر في 5 نيسان/أبريل 2025

في خطوة فكرية ونقدية بارزة، أعلن المؤلف رزكار عقراوي عن إصدار كتابه الجديد المعنون «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة: التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟»، والذي صدر باللغتين العربية والإنكليزية في وقت واحد، ليصبح متاحاً لجمهور واسع من القراء حول العالم. هذا الكتاب الذي يمثل إضافةً نوعية إلى المكتبة الفكرية اليسارية يأتي ليضع الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة تحت مجهر التحليل النقدي، في محاولة لفهم دورهما في تعزيز الهيمنة الرأسمالية أو تحويلهما إلى أدوات للتحرر الاجتماعي والسياسي في ظل الصراع الطبقي المعاصر.

رؤية نقدية للذكاء الاصطناعي في العصر الرقمي

الكتاب الذي يمتد عبر فصول متعددة يقدم رؤيةً شاملة ومعمّقة حول كيفية تسخير التكنولوجيا، وبشكل خاص الذكاء الاصطناعي، في خدمة النظام الرأسمالي العالمي. يتناول عقراوي هذه القضية من زوايا متعددة تشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة والفكر، مؤكداً أن هذه التكنولوجيا التي تمتلك إمكانيات هائلة لتحسين حياة البشرية تُستخدَم اليوم بشكل أساسي لتعظيم الأرباح وتعزيز السيطرة الطبقية على حساب العاملين بأيديهم وأفكارهم. وفي هذا السياق، يطرح الكتاب تساؤلاً جوهرياً: هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة تحرر إذا تم انتزاعه من قبضة رأس المال وتوجيهه نحو خدمة المجتمع؟

الفجوة الرقمية: تحدٍّ كبير أمام اليسار

من أبرز النقاط التي يُركِّز عليها الكتاب هي الفجوة الرقمية المتسعة بين اليسار والقوى الرأسمالية. يرى عقراوي أن الشركات التكنولوجية الكبرى والدول الرأسمالية تسيطر بشكل شبه كامل على الفضاء الرقمي، مستفيدةً من مواردها المادية والتقنية الهائلة لتشكيل التكنولوجيا بما يخدم مصالحها. في المقابل، يبقى اليسار في موقف ضعف واضح، حيث يفتقر إلى الأدوات والرؤى التنظيمية اللازمة لمواكبة هذا التطور المتسارع. يصف المؤلف هذا الوضع بأنه «النملة التي تواجه الفيل»، مشيراً إلى أن هذه الفجوة لا تقتصر على الناحية التقنية فقط وإنما تمتد إلى نقص في الوعي السياسي والاستراتيجي حول كيفية استخدام التكنولوجيا في النضال اليساري.

الأمية الرقمية: عائق أمام التأثير الجماهيري

في فصل آخر، يناقش الكتاب قضية الأمية الرقمية داخل التنظيمات اليسارية، وهي ليست مجرد عدم القدرة على استخدام الأدوات التقنية وإنما تشمل أيضاً غياب الفهم العميق لكيفية عمل هذه الأدوات وتأثيرها على الحياة اليومية والوعي الجماهيري. يحذر عقراوي من أن هذا النقص يحدّ من قدرة اليسار على التأثير في الجماهير، لا سيما في عصر تهيمن فيه الخوارزميات على تدفق المعلومات. ويدعو إلى برامج تدريبية شاملة تهدف إلى محو الأمية الرقمية، ليس فقط من خلال تعليم الأدوات، إنما من خلال بناء وعي نقدي يُمكِّن اليساريين من فهم السياقات السياسية والاقتصادية التي تُشكِّل التكنولوجيا.

تطوير الكفاءات التقنية: ضرورة استراتيجية

يؤكد الكتاب على أن تطوير القدرات التقنية لدى اليسار لم يعد خياراً وإنما ضرورة استراتيجية موازية لتطوير قدراته السياسية والفكرية. يرى المؤلف أن الاستقلالية التكنولوجية تُشكِّل مكمِّلاً أساسياً للاستقلالية الفكرية والتنظيمية، مشيراً إلى أن أي نضال ضد الرأسمالية الرقمية لا يمكن أن ينجح باستخدام أدوات خصومها. ويتساءل: كيف يمكن لتنظيمات يسارية أن تطمح إلى التحرر وهي تخضع لرقابة خوارزميات مُصمَّمة لتقييد خطابها وتقليص تأثيرها؟ هذا الوضع بحسب عقراوي يضع اليسار في موقع دفاعي دائم، مما يستدعي بناء أدوات رقمية مستقلة تحمي خصوصيته وتُعزِّز فعاليته.

الشباب: قوة التغيير الرقمي

في سياق متصل، يُبرز الكتاب دور الشباب كعنصر حاسم في تعزيز التحول الرقمي داخل التنظيمات اليسارية. يرى المؤلف أن الشباب بفضل قدراتهم العالية على التعامل مع التكنولوجيا يمثلون العمود الفقري لأي تطوير رقمي ناجح. ويدعو إلى تمكينهم وإزالة العوائق التنظيمية التي تُعيق انضمامهم أو استمرارهم في العمل اليساري، مؤكداً أن قدرتهم على الابتكار والإبداع يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة للنضال في العصر الرقمي.

أمميات يسارية رقمية: مواجهة الهيمنة العالمية

من الأفكار المحورية التي يطرحها الكتاب ضرورة بناء «أمميات يسارية رقمية»، أي تحالفات عالمية بين التنظيمات اليسارية لمواجهة هيمنة الشركات التكنولوجية والدول الرأسمالية. يرى عقراوي أن هذه الأمميات يمكن أن تعمل على تطوير تقنيات بديلة مفتوحة المصدر تخدم العدالة الاجتماعية بدلاً من تعزيز الاستغلال الطبقي. ويُشدِّد على أهمية تجاوز الخلافات الفكرية بين التيارات اليسارية المختلفة لتحقيق هذا الهدف المشترك.

الذكاء الاصطناعي تحت الرأسمالية: أداة قمع وسيطرة

في تحليل نقدي للواقع الحالي، يُوضِّح الكتاب كيف يتم توظيف الذكاء الاصطناعي تحت النظام الرأسمالي لتعزيز القمع والسيطرة. يشير عقراوي إلى أن الخوارزميات الحالية تُصمَّم لتوجيه الوعي الجماهيري نحو الأفكار الرأسمالية مع تقييد انتشار الفكر اليساري. كما يُسلِّط الضوء على استخدامه في تعزيز التمييز في سوق العمل وتطوير الأسلحة والإضرار بالبيئة، مؤكداً أن هذه التكنولوجيا رغم إمكانياتها الهائلة تُستغل اليوم بطرق تخدم مصالح النخب الرأسمالية.

بدائل يسارية: تحويل التكنولوجيا إلى أداة تحرر

في المقابل، يقترح الكتاب رؤيةً بديلة تتمثل في توجيه الذكاء الاصطناعي نحو خدمة الجماهير بدلاً من الشركات الكبرى. يدعو عقراوي إلى تطوير تطبيقات مفتوحة المصدر تخضع لإشراف ديمقراطي وتُستخدَم لمعالجة قضايا مثل الفقر والتعليم والمساواة الجندرية. ويؤكد أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يصبح أداةً فعّالة في تقليص ساعات العمل ومكافحة التمييز وحماية البيئة إذا تم تحريره من منطق الربح.

استخدام حذر للذكاء الاصطناعي الحالي

مع ذلك، يحذر المؤلف من الاعتماد الأعمى على الذكاء الاصطناعي الحالي الذي يُعتبَر منتجاً رأسمالياً غير محايد. ويدعو إلى استخدامه بحذر ووعي نقدي مع ضمان الشفافية وحماية الخصوصية، بحيث يكون داعماً للعمل الميداني اليساري وليس بديلاً عنه.

لغة الكتاب وتوزيعه

تمت كتابة «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي» بلغة بسيطة وواضحة لضمان وصول أفكاره إلى جمهور واسع سواء كانوا متخصصين أو غير متخصصين. الكتاب متاح مجاناً عبر الإنترنت من خلال موقع المؤلف، كما يُباع عبر دار النشر «أمازون» بأقل سعر ممكن. ويُسمَح باستخدام نصوصه بحرية دون قيود، مع تشجيع الإشارة إلى المصدر.

دعوة للحوار والعمل الجماعي

في ختام الكتاب، يدعو عقراوي إلى حوار جماعي بين التنظيمات والشخصيات اليسارية لتطوير رؤية رقمية بديلة. يؤكد أن الأفكار المطروحة ليست حلولاً نهائية وإنما نقاط انطلاق لنقاش موسَّع يهدف إلى وضع خطة عمل واضحة لمواجهة الرأسمالية الرقمية.

بهذا الإصدار، يقدم رزكار عقراوي مساهمةً فكرية عميقة تهدف إلى إعادة صياغة العلاقة بين التكنولوجيا والنضال اليساري، داعياً إلى تحويل الذكاء الاصطناعي من أداة هيمنة إلى وسيلة للتحرر الجماعي.

* * *

ماجد الشمري (Majed Al-Shammari): أطياف دون كيشوت والذكاء الاصطناعي! تعقيب على مقال جاسم سلام عادل

كاتب وباحث من العراق

نُشر في 9 نيسان/أبريل 2025

«مسكين دون كيشوت، لقد دفع ثمن الخطأ الذي ارتكبه حين تخيّل أن الفروسية الجوالة يمكنها أن تتواجد في كافة الأشكال الاقتصادية للمجتمعات.» كارل ماركس

الصدفة الطائشة وحدها هي من قادني لقراءة المقال الذي سأعقّب عليه أدناه. وقبل البدء أُنوّه إلى أنني لست بمعرض الدفاع عن الأستاذ رزكار عقراوي لأنه غير متهم بشيء! وحتى لو كان الاتهام وارداً فرزكار عقراوي في غنى عن أي دفاع، ولا يحتاج لمحامٍ، فتاريخه الشخصي والحزبي خير مدافع عنه.

نشر السيد جاسم سلام عادل مقالاً تعليقاً بعنوان (رزكار عقراوي أبو ذكاء اصطناعي؟ لو أبو استعلاء تقني؟!) في العدد 8294 بتاريخ 27 آذار/مارس 2025. والمقال وإن كان محوره المُثبَّت ضمن (مواضيع وأبحاث سياسية) إلا أنه لا يمتّ بصلة لا للأبحاث ولا للمواضيع السياسية! وما كان يناسبه إلى حد ما هو محور (كتابات ساخرة)! لأن المقال من بدايته حتى نهايته أبعد عن النقد والتقويم الرصين، وأقرب للاستهجان والتهكم الساخر والسلبي المبطّن بالاستفزاز الشخصي جداً! وتلك اللغة (السوقية) وعبارات مثل «يابه، أبو ذكاء، أبو استعلاء، بعدين تعال» وغيرها! والمقال وبصراحة وقِحَة لا تجامل عبارةٌ عن هجاء جاهلي بالغ العدوانية مغلَّف بتهكم استعلائي وصائي متعالِم، وخطاب قاتم بسخريته الشخصية شديدة المرارة والموجَّهة لشخص الرفيق رزكار عقراوي بالذات، بعيداً عن نقده أو تحليله أو تناوله لما طُرح في متن الكتاب (الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة)، هذا إذا ما كان قد قرأه حقاً! ولمزيد من الهجاء الساخر أو السخرية الهجائية ولمضاعفة جرعة السم في الدسم، لجأ السيد جاسم سلام عادل إلى مزج مقصود، وربما هو قصور فعلي في القدرة على الكتابة بلغة فصحى بليغة، في مقاله، فخلط في العبارات والجمل ما بين الفصحى العادية ونثرها البسيط وتلك العامية الخشنة في سوقيتها وبريتها، التي تذكرنا بأسلوب الكتابات السائدة في الأدب السياسي لدى مثقفي ورفاق (الحزب) خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي.

والسيد جاسم لم يُشوّه ويمسخ ويُحرّف ما طرحه ودعا إليه الأستاذ رزكار لتوظيف واستخدام واحتواء ونزع أدوات الذكاء الاصطناعي من براثن الرأسمال النيوليبرالي المتغوّل وجعلها أداةً في خدمة اليسار الرقمي كعامل رديف مضاف ومساعد لوسائل نضالية وتعبوية وفكرية ما بعد حداثية صالحة ومناسبة وفعّالة تُردف أساليب وممارسات النضال اليومية على الأرض في المصنع والشارع والجامعة لترويج ورفع نسبة الوعي الطبقي ونشر الفكر الماركسي بكل أطيافه وألوانه وأشكاله وسط

أجيال الشباب والطلبة وشغيلة اليد والفكر، وعلى مختلف الصُّعُد والمنصات السياسية والفكرية والتنظيمية والثقافية. فهو لا يكتفي بالقراءة الخاطئة وسوء الفهم الواعي بغايته فقط، وإنما هو يُصادر على المطلوب زاعماً بافتراء ومغالطة مشهَّرة أن الرفيق رزكار قد تخلى عن (التراث) و(التاريخ) الكنز! تاريخ الحزب ورفاقه الشيوخ (المحترمون)! والتحق بركب ما بعد الحداثة الإلكتروني الغربي وذكائه الاصطناعي الرأسمالي المعادي لليسار الكهفي! وكسر سيف دون كيشوت الخشبي البلشفي ليلعب بأزرار الحواسيب (الرأسمالية) غير الأمينة لعقدية وتضحيات السجون والمعتقلات! وكل هذا في (دين) السيد جاسم السياسي وعرفه الدوغمائي كفرٌ بواح وإثمٌ سدّاح وردةٌ تحريفية يمينية عن منهج التحنيط (السوسوي) والنوستالجيا (البلشفية)! فجماعة (اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي) لها موقف معادٍ بالغ الحساسية من جماعات (الأحزاب الشيوعية العمالية) بكل تنظيماتها، وحتى من خرج من تلك التنظيمات وصار ماركسياً مستقلاً لم ينجُ من الإدانة والحِرم الكنسي الشيوعي!

إن إهمال أو ترك ماضي (الرفاق) ومسارهم الوحيد ومألوفهم وما رسخ في البنى الفكرية والعقدية شبه (الدينية) للتنظيمات الشيوعية القروسطية، وما سجّلته (البلشفية) و(أمميتها) الثالثة قبل مائة عام ونيّف كاستراتيجيات وتكتيكات محددة وإملائية وصائية لا تتغير أو تتبدل إلا بقرار بابوي! لكل أشكال الممارسة السياسية والبنى التنظيمية والفكرية الوحيدة الفريدة التي يجب أن تُتَّبع كماركة مسجَّلة باسم (السوفييت) وقالبهم الإسمنتي! هو جريمة لا يمكن غفرانها أو التسامح بخرق دوغمائيتها!

أعتقد، وأنا أقرب إلى الصواب، أن السيد جاسم سلام عادل ينتمي حالياً أو سابقاً لتنظيم (الحزب الشيوعي العراقي) ولجنته المركزية بقياداتها التي تجاوزت أعمارهم الثمانين حولاً! التي لا تزال تعيش على مناسبات ذكرى التأسيس السنوي للحزب الهرم واستذكار الشهداء المخذِّر! وإلا ما معنى هذا الإلحاح في التصنيف العمري بين من عبر الستين والسبعين ومن كان دون ذلك! ونظرية السيد جاسم في فلسفته السياسية قائمة على التخصص العمري الزمني، فصغار السن من الشباب هم من يُشكِّلون اليسار الليبرالي (الإلكتروني) وذكاءه الاصطناعي! أما كبار السن المحترمون فيجب أن يلتزموا بأرثوذكسيتهم المتزمِّتة ونوستالجية فروسيتهم الجوالة!

كان من الأجدر بالسيد جاسم، لو كان جاداً في النقد الموضوعي، أن يقرأ الكتاب ويُحلِّله باتزان وحياد ويُبيّن ما له وما عليه، وتقييم المضمون سلباً وإيجاباً بإشارات واضحة ودقيقة ومنتجة جدلياً. ولكننا لم نجد في مقال، تعليق السيد جاسم سلام عادل ومن بدايته حتى نهايته ذلك النقد الذي كنا نتوقعه من شيوعي مخضرم بلغ السبعين! وحريص على (نقاء) أيديولوجيته من كل الشوائب والأدران والمحمية من أي خدش أو (ارتداد) خارج القوالب الموروثة المستقيمة! وبدلاً من ذلك كان المقال التعليق عبارة عن تأبين ونواح عاشورائي سياسي على آثار مضارب الحزب المهجورة التي هرم أهلها وبلغوا الواحد بعد (التسعين)، بعضهم ماتوا والبعض الآخر رحلوا! فسلّ سيفه البيداغوجي الدون كيشوتي ليطعن به (اليسار الرقمي) و(ذكاءه الاصطناعي) لتجرُّئهما وتطاوُلهما على حرمة الرفاق المحترمين وتاريخهم السجني العريق! ويحشد الرفاق ويدعوهم لنصرته بسيوف القرون الوسطى

الثورية البتّارة لمقارعة كل الأصوات التي تدعو للتحديث والتطوير والتجديد والتكيف مع مستجدات العصر واستحداث وسائل وأساليب حداثية أكثر فعاليةً وتأثيراً وجدوى وإنتاجية في وسائط وكيفيات رديفة تساهم بتحريك براكسيس سياسي ملائم ويتمتع بالحيوية والتأثير.

أعتقد، وربما أكون مخطئاً، أن الاسم الذي يستخدمه كاتب المقال (جاسم سلام عادل) هو اسم مستعار حركي حزبي وليس اسمه الحقيقي! والاسم كما هو واضح يرتدي أيقونة رمزية شيوعية يبجّلها الجميع المع والضد! رفعها أو تعكّز عليها كلافتة أو عنوان مرجعي رسمي يجعله فوق النقد أو الشبهات كمناضل أصيل من المحفل ذاته! ولم يجرؤ على النشر باسمه الصريح كنوع من التحفظ أو الصيانة أو تجنُّب التبعات والتداعيات الاجتماعية الاعتبارية والسياسية الحزبية لمقاله الهجاء دون وجه حق.

يتهم السيد جاسم رزكار عقراوي بالاستعلاء! والرفيق رزكار هو أكثر شخص في مؤسسة الحوار المتمدن تواضعاً وبساطةً وانفتاحاً وتقبُّلاً للنقد بصدر رحب. والمضحك المبكي أنه كان يجب على الأستاذ رزكار عقراوي أن ينصاع ويلتزم وحسب تعليمات وإملاءات السيد جاسم التربوية الشيوعية ويُقيّد متنه المنشور لا باستخدام لغة علمية بمفردات منطقية وعقلية تعادل المضمون للموضوع المطروق في الكتاب! أكثر من ذلك، كان يجب عليه أن يستخدم سرير بروكست اللغوي، السيد جاسم، ويقطع زوائد الذكاء الاصطناعي المزعوم، ويتحدث بدلاً من ذلك عن قصص الزير سالم والسجون والمعتقلات وأيام داحس والغبراء والنضال السري ومحن الدم والدموع! فالتاريخ كما يجزم السيد جاسم هو (كنز) نكنزه ولا نُنفقه في سبيل الحزب، ويجب أن نُدخِّره ونحافظ عليه ونُقدِّمه مُسلَّفنا يوم الحساب، لا أن نتعلم منه ونتجاوز عثراته وأخطاءه!

وأخيراً وبدلاً من: «ننتظر مشروع رزكار القادم عن: إعادة تأهيل الماضي الإلكتروني» كما ينصح السيد جاسم قراءه! نطمح إلى أن تتكحّل عيوننا الإلكترونية برؤية الإشراقة الكونية لبعث الموتى بنفخ الصور البلشفي العتيد! وتحقيق الحلم السعيد في البلد الرشيد، وتبدأ ليس من رزكار المارق والمتمرد، إنما من جاسم سلام عادل المخلص الجديد بديناصوراته وطواحين هواء دون كيشوته المسكين!!!

ومع كل احترامنا وتقديرنا لشخص السيد جاسم سلام عادل، فليست القضية شخصية بقدر ما هي جدل أفكار وآراء وتلاقح ثقافي...

وعلى الأخاء نلتقي...

* * *

عبد الحميد برتو (Abdul Hamid Barto): في عالم الذكاء الاصطناعي

كاتب وباحث من العراق

نُشر في 12 نيسان/أبريل 2025

الوقفة عند الكتاب الجديد الموسوم بـ(الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة، التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟) لكاتبه رزكار عقراوي ضرورية، انطلاقاً من موضوعه بذاته. جاء هذا العنوان الطويل الذي حمل حقولاً واسعة ومهمة، يحتاج كل جزء منها إلى مزيد من التبصُّر والاطلاع. من بينها إشكالية صفة الرأسمالي واليساري وغيرهما. أظهر الكاتب جديةً ومسؤوليةً عبر تساؤل مشروع ومهم: لماذا هذا الكتاب؟ ولماذا الآن؟ أيُّ كتاب أو بحث أو عمل جاد ينبغي أن يأخذ هذا التساؤل في كل خطوات جهده. برّر جديةُ التساؤلِ حذرَ الكاتب وطموحه، ومما ضاعف أهمية التساؤل أيضاً أن الذكاء الاصطناعي اكتسب أهميةً فائقة في مختلف مجالات الحياة بسرعة فائقة. ليس في مجالاته الإيجابية فقط، وإنما حتى في مخاطره وسلبياته. باتت منجزاته هائلةً وربما شبه يومية في ميادينه التي بات إحصاؤها ليس سهلاً.

ما ينطبق على الذكاء الاصطناعي ينطبق على كل الإبداعات الخلاقة الأخرى التي أوجدها الإنسان. إنها منجزات عظيمة خلقها الإنسان لخدمته. لكن الاستثمار والتوظيف والهدف فيها يحمل بين طياته بعض المخاطر، منها الاستغلال. فإلى جانب المنجز المفيد يبرز الجانب السلبي أيضاً. تكون درجات الخطر فيه متفاوتة. يبقى المنجز في كل الأحوال محايداً وإيجابياً بذاته، لكن تكمن الخطورة في نوعية توظيفه اجتماعياً. ربما هنا تنفتح الإمكانية على قول أو تسمية: «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي» أو غيره من التسميات المتنوعة، ذلك بفعل دور الملكية للقاعدة المادية للمنتج. طرح الكاتب سؤالاً يحمل بُعداً اجتماعياً هاماً: «التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟». هنا يظهر الاختلاط بين المصطلح بمعناه الوضعي والاصطلاحي، مما يخلق بعض الارتباك حتى بين أبناء التوجه الفكري الواحد. فالثورة الرقمية غير الثورة بمعناها الاجتماعي، لكنها تحمل بعض صفاتها في حدود معينة.

وصف الكاتب نفسه بـ«اليساري المستقل». أشعل تعريف اليسار على سبيل المثال قبل قرابة خمسين عاماً سجالات موسَّعة، خاصةً في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. بات هذا الوصف في الفترة الراهنة أكثر وضوحاً بعد تلك العقود من المماحكات. من جانب آخر، نجح هذا المصطلح في رسم خطوط عامة عنه وحوله. جسّدت قيماً عامة وعملية في الفكر. صارت اليسارية في إطارها العام متفقاً عليها بين أوساطها المختلفة. إنها كقاسم مشترك تحمل قيماً أكثر إنسانية من غيرها. تتطلع إلى مستقبل أفضل لبلد الإنسان اليساري ذاته والعالم أجمع. لكن ظلت هناك مساحة تحتاج إلى مزيد من الوضوح. هدأت الحالة عند قبول المصطلح بمعانٍ إيجابية وتقدمية. أما قضية الاستقلالية في الإطار

الفلسفي فلا يوجد شخص مستقل دون نوع من الانحيازات، وبغض النظر عن طبيعة مضمونها. بات التداول بصدد كلمة مستقل يرتبط بالموقف من حزب ما أو أحزاب ما، أي حزبي أو لاحزبي. كما الحال بالنسبة لمفهوم «اليسار الرقمي»، يكون إيجابياً للغاية إذا ظل في حدود استثمار الفضاء الرقمي لخدمة الإنسانية ودون التنافس الحرفي مع الأبنية القائمة في الميدان حسب الرؤية والبنية الطبقية. كذلك موقف عملي: الدعوة إلى أهمية تجاوز الخلافات التقليدية بين القوى اليسارية والتركيز على المشتركات بينها.

كما تحمل كلمة مستقل مضامين تتطلب التوقف عندها. يمنح استقلال الفرد امتيازاً واسعاً في مجال الاستقلالية الذاتية. هذه الحالة تفتح باباً واسعاً باتجاه النزعة النقدية والتجرد من ضغوط الحياة الداخلية لأية جماعة مشتركة. لكن هذه الظاهرة من جانب آخر تلعب دوراً سلبياً إذا نُظر إليها من الزاوية الاجتماعية. فالأفكار اليسارية أو التقدمية أو الإنسانية إذا ظلت في حدود وجهات النظر تُعيق الفعل الاجتماعي الثوري. لن يتحقق أي تحول اجتماعي واسع إلا من خلال تنظيم فعّال له برامج تغيير اجتماعي معلومة، تهتم أهدافه بإصلاح واقع الإنسان وتصل إلى أوسع دائرة اجتماعية معنية. يظل طرق تحقيق الأهداف المعلنة مسألةً إشكالية لا يمكن تجاوزها، تتطلب المزيد من الدراسات حولها.

ضمّ الكتاب بين دفتيه 140 صفحة، توزعت على 15 حقلاً، حوى كل منها مجموعة فقرات فرعية. كان المدخل إلى الدراسة نفسها توضيحاً مهماً من الناحية المنهجية، يبرر مضمون الكتاب والدوافع إليه واللحظة التي وجد فيها، مؤكداً على حقيقة أن الذكاء الاصطناعي بات مثل الهواء يحيط بالإنسان طوال الوقت وفي كل مكان. أضحى شأناً حيوياً لكل إنسان في إطار المعرفة أو في الاستخدام. يقف أمام الباحث والمتلقي على حد السواء في: الاقتصاد والسياسة والعلوم والثقافة والفكر والإبداع.

يرافق الكاتب هاجس التغيير الاجتماعي، وهو العامل الأساسي والمحرك لمسيرة الإنسان عبر التاريخ البشري. فلا غرابة أن يلمس النقاط الأساسية في التحولات: إعادة تشكيل علاقات العمل وأنماط الإنتاج وإدارة الوعي الجماهيري. هنا تظهر مشروعية التحذير من ضعف التركيز على منجزات الذكاء الاصطناعي والعمل على تطوير البحوث والجهود بصدده وعدم ترك هذا الحقل الحيوي لقوى الهيمنة العالمية.

لا يمكن تجاهل روحية الكاتب اليسارية في طريقة النشر. فقد أخذ في مركز اهتمامه أن يصل العمل إلى أوسع دائرة من القراء والدارسين لتعميم الفائدة. اعتمد النشر الإلكتروني وعمّم رابطه، على الرغم من أنه لا يجافي النشر الورقي إن وجد ضرورة لذلك. ولم يُقيّد حقوق استخدام الكتاب وترك ذلك لضرورة الإحساس بالأمانة العلمية: «داعياً إلى تحرير المعرفة من قيود الرأسمالية وحقوق النشر والملكية الفكرية، وضمان وصولها إلى أوسع نطاق ممكن، بعيداً عن الحواجز التجارية التي تعيق وتقيّد تداول الأفكار.»

بقيت الخرافة والأسطورة كأول عملية تفكير للإنسان حول نفسه والطبيعة من حوله إلى يومنا هذا. كان سر بقائهما يكمن في أنهما تحولتا إلى أدب خيالي يجد الإنسان فيه نوعاً من المتعة. كما بقيت الأديان لأنها وضعت الإنسان بين خيارين: صدِّق أو لا تصدق. يمنح التصديق الإنسان غذاءً روحياً وعوداً في الآخرة على الأقل. ثم سلك الإنسان طريق البحث وراكم خبراته وورّثها للأجيال. خاض في ميدان آخر أكثر تعقيداً وجدوى بطرح أسئلة عما يجري حوله. دخل في عالمه سؤال هام جداً: لماذا؟ فظهرت العلوم والتكنولوجيا. هنا بدأ تراكم نتائج الاستفسارات وثمار التجارب. كان كل تطور مهما كان بسيطاً يستغرق قروناً. وبفعل زخم التراكم بات التطور يمشي بخطوات أسرع. ثم بدأ يقفز في العقود الأخيرة قفزات هائلة. باتت حتى المتابعة مهمةً صعبة.

تفرض قوى الرأسمالية هيمنتها على العالم. تقوم فلسفتها على الربح والقوة والكذب. بدأت بتعميم شعارات رائعة المنظر فارغة المحتوى أو مقلوبة المعنى. لكن الهيمنة شبه المطلقة كانت وما زالت أداةً فعّالة لتمرير الكذب والأوهام والزيف. هنا باتت المسؤولية على عاتق المفكرين والمناضلين اليساريين كبيرةً وهامة، ومن بين حقولها البارزة الذكاء الاصطناعي، بل هو الميدان الأكثر خطورة. لا يقتصر دور الخوارزميات وسحب البيانات الهائلة على التقنيات وكل ما يحيط بالإنسان إنما على وعي الإنسان والمعطيات العامة وحتى الأحداث اليومية.

يمكن كما يرى الكاتب لقوى اليسار أفراداً وجماعات مواكبة التطورات الهائلة في ميادين استخدام الذكاء الاصطناعي. لا أظن أن الحديث هنا يدور حول الجوانب التقنية (القاعدة المادية)، فهذا الميدان يتطلب استثمارات هائلة خاصةً في مجالات المعدات والتقنيات والطاقة والمياه وغيرها من المتطلبات. حلم تحرير التكنولوجيا من قبضة الدول الكبرى ومن رأس المال والشركات الاحتكارية يظل مهمةً تاريخية على طريق تحرر الشعوب واقتصادياتها وبناء قاعدتها المادية التقنية الضرورية. تبرز المهمة الأولى في الحد من تحكم دول الهيمنة، خاصةً في ميادين محاولات هندسة الوعي الإنساني بما يخدم مصالحها.

ينبغي أولاً العمل على تعريف الناس بالدور المهم للثورة الرقمية. كما يرى الكاتب ضرورة العمل على توسيع دائرة استخدام الذكاء الاصطناعي ضد كل محاولات تشويه الوعي العام، والسعي لتعميق استخدامه في العمليات التعليمية والتربوية والصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية العامة، والعمل على إزالة العوائق التي تقف في طريقه خاصةً النقص في الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصال والإنترنت والحواسيب. إن قدرة التكييف مع الظروف الملموسة والمحيطة ليست احتكاراً للرأسمالية. فعلى قوى اليسار أن تُكيِّف نفسها للتغلب على العوائق التي تقف في طريقها. على صعيد براعة الرأسمالية في ميدان المرونة لحماية نظامها، أشار الكاتب إلى هذا الشأن بقوله: «الرأسمالية، في بعض الأحيان، تستعير وتُوظِّف بعض الأفكار الماركسية والاشتراكية عند الحاجة، مثل تدخل الدولة ودعمها وتعويض الفئات المهمشة، ولكن فقط كإجراءات وإصلاحات مؤقتة تهدف إلى استقرار النظام.» (الكتاب، ص: 11)

كانت انتباهةٌ هامة التأكيد على أن المرونة لا ينبغي أن تنحدر إلى هاوية التنازل عن المبادئ التحررية. دعا الكاتب إلى: «استخدام الأدوات العلمية الحديثة بفعالية، ليس فقط لتحليل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بدقة، وإنما أيضاً لتطوير خطاب سياسي علمي وواقعي، وآليات تنظيمية مرنة قادرة على توسيع قاعدة اليسار وجذب الجماهير...». إن ميزة الثورة الرقمية الراهنة أنها أطلقت العنان لانتشار المعلومات لتعزيز احتكاراتها. لكن هذا الأمر كانت له نتائج تتعلق بسرعة وسعة الانتشار للمعطيات. وهذا الواقع من زاوية أخرى يصبّ في خدمة الوعي العام ويُعمِّق حالات الانتباه إلى مجرى التطورات في عالمنا.

لفت الكاتب انتباه القوى اليسارية أشخاصاً وجماعات إلى الضعف المتفاوت في صفوف معظمها بصدد مجال الاستخدام الرقمي، خاصةً «في الرؤية السياسية الواضحة لاستخدام التكنولوجيا في خدمة النضال». ذلك في حين ينبغي أن يُنظَر إليه كجزء حيوي من الصراع الاجتماعي. توجد هيمنة رقمية للقوى الرأسمالية، لكن هذه الهيمنة لا ينبغي أن تُعيق مساعي القوى اليسارية إنما تدعوها إلى بذل المزيد من الجهود للاختراق. هناك أدوار نضالية ملموسة خاصةً في البلدان النامية. فإلى جانب النضال من أجل تعميم التعليم وفرض إلزاميته، يجب الدعوة إلى إدخال الذكاء الاصطناعي إلى المدارس في كل مراحلها. مثل هذه المطالب الملموسة لها أهمية في تعميق محتوى النضال الوطني وتعزيز مشروعيته. كما الحال في النضال السياسي والاجتماعي والاقتصادي. إن تقليص الأمية الرقمية داخل تنظيمات اليسار لا يقل أهميةً عن محاربة الأمية بمحتواها العام.

يوظِّف النظام الرأسمالي أي تطور يتحقق في مجالات العلم والتكنولوجيا لمصلحته، ويُحوّل ذلك التقدم أو التطور إلى أداة قمع وسيطرة. وظَّف الذكاء الاصطناعي لإعادة صياغة الوعي وفق مشيئة ومصالح الاحتكارات التي تسعى إلى جمع وتحليل المعلومات بسرعة فائقة، والتحكم في تدفق المعلومات وتصميم تأثيراتها على الوعي العام. إن تقليص الفجوة الرقمية يستدعي تطوير بنية تحتية تكنولوجية مستقلة للقوى والتنظيمات اليسارية والتقدمية، وليس فقط في حدود مواقع التواصل الاجتماعي أو نشر البيانات في الإنترنت.

تساءل الكاتب عن الموقف من تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحالي. على الرغم من الصعوبات الجدية التي تكتنف هذا الموضوع، قدّم جواباً معتدلاً على جناحَي الحالة في حالة النعم واللا. لنستثمر المفيد والممكن ولنحذر من المخاطر المحتملة. وفي ذات الوقت المطلوب من اليسار خلق مقومات بناء جهده المستقل. يمكن تلخيص الموقف في هذا الشأن المعقد على النحو التالي: وعي وحذر وبناء. خلص الكاتب إلى النتيجة التالية: «ولكن مقاومة هذه الهيمنة لا يمكن أن تتم بشكل فردي أو معزول، إنما تتطلب بناء أمميات يسارية وتحالفات تقدمية رقمية قادرة على فرض بدائل تقنية تقدمية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين التنظيمات اليسارية والتقدمية والنقابات العمالية والمنظمات الحقوقية والمهتمين بالتكنولوجيا.»

حقّقت الثورة الرقمية الراهنة منجزات ومبتكرات هائلة وفائقة القيمة. بات الذكاء الاصطناعي عاملاً هاماً في جميع جوانب حياة الإنسان والشعوب. تُستخدَم هذه التقنية في مختلف المجالات: الطب والتعليم والأنظمة التعليمية التفاعلية والرعاية الصحية وتشخيص الأمراض والصناعة والزراعة والإعلام والنقل وغيرها، وفي تحليل البيانات والتحكم بها وإدارتها. لو أخذنا جانباً تطبيقياً في مجال التعليم العالي مثلاً: كان ثلث الفترة الدراسية مخصصاً لجمع مصادر الدراسة الجامعية، منها ستة أشهر مخصصة لجمع مصادر الأطروحة الجامعية. الآن باتت المعلومات في جزء كبير منها بيد الطالب مباشرةً. هذا من الناحية العملية منح الطالب ربحاً كبيراً في مجال اقتصاد الوقت. لكن ينبغي في الوقت نفسه مواصلة الحذر من الترجيحات التي تمارسها محركات البحث الأساسية والمنصات المبرمجة لخدمة مصالح الطبقة الرأسمالية ومختلف توجهاتها. ينبغي على الباحث الحذر من محاولات تسطيح الفضاء الرقمي وإغراقه بالمعطيات غير الدقيقة أو الموجَّهة لصالح رأس المال، على الرغم من تنافس مراكزه الأساسية.

تلمَّس الكتابُ أنواعَ ومستوياتِ الذكاء الاصطناعي. أشار إلى تلك الأكثر استخداماً مثل: «الترجمة الفورية والتعرف على الصور أو تشغيل المساعدات الصوتية أو التدقيق اللغوي وتوليد النصوص وغيرها.» ثم أشار إلى الذكاء الاصطناعي العام القادر على التفكير وحل المشكلات في مجالات متعددة بنفس الطريقة التي يعمل بها الدماغ البشري، وأخيراً الذكاء الاصطناعي الفائق القدرة. لم يغب عن باله حقيقة أن هذه التقنيات الهامة تُدار من قِبل شركات وجهات رأسمالية تضع في مقدمة اهتماماتها مصالحها الطبقية والربحية، مما يجعل تلك التقنيات غير محايدة، «وإنما تعكس البنية الطبقية للنظام الذي أنتجها.»

كل الحروف وكل الكلمات في جميع اللغات محايدة بذاتها. ولكن يتم الفرز والتوجه والأهداف من قِبل مستخدميها حسب المصالح والأهداف. هذا الحال ينطبق على الخوارزميات والتكنولوجيا. هذا الواقع لا يدفع إلى إهمال تلك التقنيات الهامة، إنما يدعو إلى التعامل معها على أساس أن كل جدار فيه نافذة ممكنة للاستخدام والتطوير. كان توصيف الكاتب للرؤية الرأسمالية للذكاء الاصطناعي دقيقاً: إنها «أداة لتعظيم الأرباح واستغلال البيانات والمعرفة في ظل الرأسمالية.» يُبنى هدفها الأساسي على «تعظيم الأرباح على حساب العدالة الاجتماعية والحقوق الإنسانية.» كلما تقدمت الشركات في استخدامات الذكاء الاصطناعي التي تعوض عن العمال زادت البطالة. باتت أمامنا حالات ملموسة كثيرة على هذا الصعيد خاصةً في سوق العمل. حصيلة الشركات زيادة في الأرباح وحالات البطالة.

كشف الكاتب عن حقيقة استغلال البيانات في ظل الرأسمالية الرقمية. تحوّلت البيانات الشخصية في جو الاحتكار إلى عمل غير مأجور. كانت المقارنة التي أوردها بالغة الدقة بقوله: «في الاقتصاد الصناعي، كان الاستغلال يتم عبر دفع أجور لا تعكس القيمة الحقيقية للعمل. أما في الاقتصاد الرقمي، فبات السلوك البشري وبياناته ذاتها مصدراً للقيمة.» كانت الخلاصة في هذا الميدان جميلةً في وصف المرارة: محو الفاصل بين وقت العمل ووقت الفراغ، وتحوُّل كل لحظة يقضيها الفرد في الفضاء

الرقمي إلى إنتاج مستمر للبيانات، وأصبح الإنترنت ذاته مصنعاً رقمياً يعمل على مدار 24 ساعة. كما قارن الكاتب بين فائض القيمة في المعامل والمزارع والمؤسسات وبين فائض القيمة في الفضاء الرقمي.

تتفاوت درجات التدخل في المعلومات حتى في الأحداث الهامة واليومية، كما الحال في وسائل الإعلام. مضى قرابة العام ونصف العام على الحرب الإسرائيلية ضد غزة وعموم الشعب الفلسطيني. من يتابع قناة الجزيرة يشعر بعنف وخطر الحرب على غزة. عند انتقاله إلى قناة العربية أو سكاي نيوز يشعر بأن العالم هادئ نسبياً، وذلك الحال في إعلام الدول الكبرى على الرغم من التفاوت النسبي، كل وفق مصالحه. الذكاء الاصطناعي دوره ليس أقل أهميةً من الإعلام، لكن أدواته أكثر مرونةً وأكثر دهاءً.

توقف الكتاب عند نقطة هامة تتعلق بالاغتراب «الرقمي»، مشيراً إلى «التأثير السلبي للاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي في بناء قدرات الإنسان العقلية والإبداعية.» محذِّراً من «تعميق الوعي السطحي وإضعاف المهارات البشرية الأساسية.» مما يؤدي إلى إنتاج الاغتراب الإنساني والإدمان الرقمي في شكل جديد. وفي جانب من خدمات المنصات ما يُحقِّق نمطاً جديداً من الاستلاب نتيجة الإدمان، حيث يفقد الأفراد تدريجياً قدرتهم على العيش خارج الإطار الرقمي. إنها نوع من العبودية الرقمية الطوعية.

قدّم الكتاب لوحات إيضاحية تُبيِّن حركة الموضوعات الرئيسية: مقارنة تحليلية بين نموذجَي فائض القيمة الرقمي والتقليدي، الرأسمالية الرقمية والاستغلال الاقتصادي، التأثير السلبي للذكاء الاصطناعي على الإنسان، التحيز الجندري في الذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي كأداة للهيمنة والسيطرة، استراتيجيات النضال، التحديات والاحتياجات، مصادر البيانات المتنوعة، تحدي احتكار المعلومات، تحسين صنع السياسات وتعزيز الشفافية والحوار الفكري والديمقراطية التنظيمية، مصادر المحتوى اليساري، الذكاء الاصطناعي الحالي والبديل الاشتراكي، الرأسمالية الرقمية، اليسار التقليدي، اليسار المواكب للتطور التكنولوجي، السيطرة الفكرية والذكاء الاصطناعي، تآكل القدرات البشرية، التأثير الاجتماعي والسيطرة الطبقية، إعادة إنتاج الهيمنة الطبقية، جدول الرؤية اليسارية والمحور والرؤية الرأسمالية. كانت صياغة تلك اللوحات الإيضاحية بارعةً ودقيقة، إنها خارطة طريق لتنظيم واستيعاب المعلومات المشار إليها. تكاد تكون عصارةً للعمل كله. وهي تساعد الباحث الجدي على التركيز اتجاه العصب الحيوي في الكتاب نفسه. كما توفر مقدرةً وفرصة مفيدة حتى لأصحاب الاهتمامات العابرة والعجلى أيضاً.

أثار الكتاب موضوعات هامة تتعلق بالعديد من القضايا الجوهرية. أكتفي بالإشارة إليها: الذكاء الاصطناعي والعالم الثالث، ضعف الحيادية الجندرية في الذكاء الاصطناعي وعدم تبني المساواة الكاملة، الذكاء الاصطناعي كأداة للسيطرة والقمع السياسي وانتهاك حقوق الإنسان. كما قدّم معطيات

مهمة حول: الإحباط الرقمي، الاعتقال والاغتيال الرقمي في إشارة إلى فرض قيود تعسفية على حسابات الأفراد والمجموعات وتعليقها مؤقتاً أو لفترات مختلفة أو حذفها نهائياً. فيما يمكن اعتباره شكلاً من أشكال الاغتيال الرقمي عبر شتى الذرائع المختارة بعناية مثل: «انتهاك المعايير المجتمعية» أو «الترويج للعنف» أو «الترويج للإرهاب» وغيرها. قدّم دليلاً قاطعاً عن السلوك الذي تمارسه منصات التواصل الاجتماعي ضد المحتوى الفلسطيني الذي يُوثّق الجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين خلال العدوان الإسرائيلي الحالي على غزة. هذه الحقيقة عرّفتها الغالبية من خلال التعامل مع حساباتهم على تلك المنصات.

كانت التفاتةً ذكية معالجةُ مسألة تآكل الديمقراطية باستخدام الذكاء الاصطناعي فيما يُعرَف بالديمقراطيات العريقة. باتت مسألة الانتخابات كإحدى آليات الديمقراطية الغربية يتآكل دورها ونفوذها وفعلها في الحياة الاجتماعية. نهض دور المال السياسي وتقلصت الشفافية عبر الذكاء الاصطناعي من خلال التعمية والإغراق الهائل بالبيانات والمعطيات الواسعة، خاصةً المضللة منها. ضرب الكاتب مثلاً حياً بتدخل الملياردير اليميني إيلون ماسك في الانتخابات الألمانية لعام 2025 عبر منصته «إكس» (تويتر سابقاً)، حيث دعم بشكل مباشر حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف من خلال ترويج محتوى موجَّه بالذكاء الاصطناعي على منصته، مما أثّر على الرأي العام وأعاد إنتاج الاستقطاب السياسي لصالح القوى اليمينية والنازية الجديدة. ونقول: إن الحال نفسه في الانتخابات الأمريكية الأخيرة.

تناول الكتاب التأثير البيئي للذكاء الاصطناعي في ظل الرأسمالية، حيث تُستخدَم كميات هائلة من المياه والطاقة والمعادن. «تشير التقارير إلى أن مركز بيانات شركة جوجل في ولاية آيوا الأمريكية يستهلك حوالي 3.3 مليار لتر من المياه سنوياً لتبريد خوادمه»، «لمعالجة كميات هائلة من البيانات وتدريب الخوارزميات.» استخدام الكميات الهائلة من الكهرباء والماء والمعادن دون حساب تأثيراتها على الإنسان والبيئة يُنذر بالكثير من المخاطر الجادة. لا يقف الخطر عند هذه الحدود العرضية، إنما يُستخدَم الذكاء الاصطناعي في الحروب وتطوير الأسلحة الفتاكة. وقد طوّرت بعض الدول مثل أمريكا وروسيا والصين طائرات مُسيَّرة تتخذ قرارات قتالية ذاتية دون تدخل بشري مباشر. ويُستخدَم الذكاء الاصطناعي لاستهداف البنية التحتية الحيوية للدول مثل الأنظمة المالية وشبكات الطاقة والمياه والمرافق الأساسية.

تُعتبَر خطوةً جريئة جداً مجرد طرح فكرة البديل اليساري للذكاء الاصطناعي. اعترف الكاتب بصعوبات هذه المهمة. لكن ظل خيط الأمل معلقاً على الجهود الضرورية لكل قوى اليسار المحلي والعالمي. مجرد فتح الحوار بصدده يعني الكثير: يعني درجةً مناسبة من الوعي وإدراك الوضع والمناخات المحيطة. هذا الحقل في الكتاب الذي اتخذ رقم 6 وفقراته ضمّت 10 فقرات تقع بين الصفحتين (60 - 73) يتميز بأهمية خاصة. جوهر المهمة في هذا الصدد تحرير الذكاء الاصطناعي من الهيمنة وتحويله إلى أداة ثورية. لا شك أن المهمة أكثر من مجرد صعبة، لأنها تتطلب إصراراً

قوياً وعميقاً وتضافر جهود وثقة بالإرادة العامة. البدء من المتوفر والممكن باتجاه التطوير الضروري. هذه المهمة يُكتَب لها النجاح حين يطرح كل شخص وجماعة السؤال عن دوره الممكن في هذا الميدان الفائق الأهمية والجدوى.

قدّم الكتاب مقترحات لهذه المهمة النبيلة تتضمن بإيجاز، نوردها هنا بصفة عناوين: تطوير أنظمة محايدة وديمقراطية ومفتوحة المصدر، جعل تلك الأنظمة أداةً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة في سوق العمل، التعامل مع الذكاء الاصطناعي كأداة واقعية للتحرر العلمي وتعزيز الإبداع، فتح الطريق أمام رقابة اجتماعية لضمان استخدامه بعدالة صادقة، ضمان الكفاءة في الإنتاج والتوزيع، ضمان حقوق المرأة ومساواتها، ضمان استخدام الذكاء الاصطناعي لتحرير وحماية حقوق الإنسان، إطلاق دوره لحماية البيئة، اتخاذه وسيلةً لتعزيز السلام العالمي بدلاً من استخدامه أداةً للحروب والدمار، وأخيراً تحويله إلى وسيلة وأداة لدعم الديمقراطية والمشاركة الشعبية. هذا البرنامج الطموح يفترض ويتطلب جهوداً وعزماً وهمةً وإصراراً يناسبه. إن المقترحات المقدَّمة تمثل إدراكاً دقيقاً لمهام ومخاطر الحالة القائمة في عوالم «الثورة الرقمية» الراهنة.

تلك الطموحات التي شخّصها المؤلف لا يمكن لها أن تجد مجالاً على أرض الواقع دون برنامج عمل ملموس وممكن الحركة وخطة تنفيذ تدريجي لها. على هذا الأساس دعا إلى البدء بتوحيد وتنسيق الجهود على المستوى العالمي من خلال بناء أمميات يسارية رقمية لمواجهة الهيمنة على الذكاء الاصطناعي. هو قبل غيره اعترف بصعوبة المهمة الكبيرة، لكن دون النهوض بهذه القضية الهامة يعني إخلاء الملعب أمام قوى الربح والظلم والهيمنة. ذكر الكاتب من بين مهمات بناء تلك الأممية الرقمية تأمين موارد مالية مستقلة تعتمد على دعم التنظيمات اليسارية والتقدمية. بديهي أن قوى الهيمنة ستلجأ إلى مختلف التدابير للعرقلة. هذا الحال يتطلب الاستعداد له عبر وضع استراتيجيات استباقية تتيح تطوير بدائل تقاوم القمع التكنولوجي وتصمد في وجه الاحتكار والتنافس الرأسمالي، معتبراً ذلك ضرورةً نضالية ملحّة.

يصل البحث إلى سؤال مهم عن كيفية النظر إلى واقع وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الظروف الراهنة المهيمَن عليها: «هل يمكن لقوى اليسار استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحالية؟» هنا لا يتعجل الجوابَ على ثنائية القبول أو الرفض. هنا يخطّ الكاتب موقفاً بالنسبة لقوى اليسار بالتأكيد على أنه: «لا يكفي قبول هذه التكنولوجيا كما هي، وإنما يجب النظر إليها بعين نقدية وتفكيكها وتحليلها بعناية بهدف توظيفها لخدمة أهداف التحرر الاجتماعي والعدالة والمساواة. لا يعني ذلك رفض أو قبول الذكاء الاصطناعي الحالي بشكل كامل، إنما استخدامه كأداة تخدم مشروع التغيير الاشتراكي بطريقة دقيقة ومدروسة وحذرة قدر الإمكان، مع تطوير أنظمة تحمي الخصوصية الفردية والمعلومات التنظيمية من الاختراق.» تناول الأمر بدقة على مستوى الفوائد والمخاطر بروح ثورية يقظة.

ليس لدى قوى اليسار ترف خلق العداوات فيما بينها، خاصةً في ظل ارتفاع مستوى النزعة العدوانية لدى قوى الهيمنة العالمية. توجد اليوم حاجة حقيقية لتضافر جهود جميع القوى اليسارية الحقّة. لإلقاء نظرة على الحياة السياسية خلال عقود مديدة ماضية وما يمكن أن تتركه من استنتاجات مهمة بصدد صراعاتها الداخلية، وليس مجرد انطباعات عن تلك الصراعات، يمكن تلخيص التجربة على النحو التالي: عند انطلاق شرارة صراع داخلي ما في أي طرف أو بين أطراف عديدة، يتطلب ذلك الموقف موضوعياً رداً على الطرف المقابل. خلال سير هذه الصراعات تأخذ نقاط الخلاف طبيعة مركزية عند كل طرف، مما يؤدي إلى تصاعد حمى التنابز وإلى إهمال الصراع مع الخصم الطبقي. تتحول خلالها الخلافات التفصيلية في الاجتهادات إلى نقطة مركزية، وقد تصل إلى مبرر وجود. هذه الحالة الخطيرة تتطلب من الحريصين فعلاً التوقف عندها، على أمل خلق معالجات حقيقية لتعلم نعمة الإصغاء لملاحظات الآخر ومعالجتها بروح غير عدائية أو بما يناسبها. والعمل على وضع سُلَّم متدرج لمهمات المواجهة، بما يحدّ من الضرر الداخلي الذي لا يصبّ سوى في قناة العدو الطبقي.

وضع الكاتب افتراضاً يحتاج إلى المزيد من التحديد، على الأقل تحديد الشؤون المطلوبة كي لا يُفهَم في غير مقاصده، وذلك في القول: «لكنّ التحوّل لا يمكن أن يحدث دون تغيير كبير في البنية السياسية والتنظيمية للقوى اليسارية نفسها، وفي نظرتها وتعاملها مع التكنولوجيا.» (الكتاب، ص 129) لا تُغلق هذه الملاحظة إيضاحات الكاتب ودعوته إلى تطوير القدرات اليسارية في المجال التقني ضرورة، واعتبار النضال في الفضاء الرقمي ينبغي أن يتحوّل إلى امتداد عضوي للنضال الاشتراكي على الأرض، وأن يكون الفضاء الرقمي امتداداً للحركة العمالية والجماهيرية الميدانية. إن الربط بين الصراع التكنولوجي والصراع الطبقي على الأرض ضروري.

وأخيراً طرح الكاتب سؤالاً مهماً وتحريضياً يُذكي الاستعدادات القائمة ويطور وضعها الراهن: هل نحن، كقوى يسارية وتقدمية في العالم أجمع، مستعدون فعلاً لخوض غمار هذه الحرب الرقمية المعقدة الطويلة والمتعددة الجبهات؟ وأضاف: «ليس أمامنا خيار سوى المواجهة. ولتكن هذه المعركة الرقمية لحظة ولادة جديدة ليسارٍ أكثر شجاعة وأكثر جذرية وأكثر علمية وأكثر قدرة على قيادة عصره.» (الكتاب، ص 133) هنا يبقى السؤال مفتوحاً، وقد تختلف طريقة التعامل معه حسب درجة انفتاح اليسار المعني بهذه الملاحظة.

في المحصلة النهائية يُعدّ الكتاب مساهمةً جادة في خلق وعي مناسب حول الذكاء الاصطناعي وأهميته ضمن رؤية تقدمية طبقية واضحة، على الصعيد الفكري والنشاط العملي والتطبيقي. كان واضحاً علمياً في رسم صورة عن طبيعة المنجزات الكبيرة التي حققها الذكاء الاصطناعي. وأحاط الكتاب من جانب آخر بكل المخاطر المحيطة بالإنسان والطبيعة من جراء أهداف وطبيعة الرأسمالية المحيطة بهذا الإنجاز الإنساني الكبير.

طارق فتحي (Tarek Fathy): عرض موجز لكتاب رزكار عقراوي، الذكاء الاصطناعي

كاتب وباحث من العراق

نُشر في 13 نيسان/أبريل 2025

«الرأسمالية المعاصرة، بذكاء خبيث، حوّلت الفضاء الرقمي إلى وكرٍ لتعزيز الاغتراب: من خوارزميات تسحق حقوق الجماهير وتسيطر على وعيها إلى منصات تحوّل النشاط الثوري إلى لايكات مجردة من الفعل. أمام هذا المشهد، يبدو حضور التنظيمات اليسارية، في أفضل أحوالها، كمن يرقص على إيقاع خصمه؛ فاكتفاؤها بنشر المنشورات وإدارة المواقع التقليدية أشبه بجيش يحارب صواريخ العدو بالعصي.»

قد تكون هذه الكلمات هي الأكثر تعبيراً في كتاب الصديق العزيز رزكار عقراوي «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة»، فقد لخّص بها ما يمر به اليسار بشكل عام. فالقوى اليسارية اليوم، فضلاً عن تشرذمها وتشتتها، تعاني الضعف والإحباط، وقد انحسر وانحصر عملها ونشاطها وممارستها بـ«نشر المنشورات» ومتابعة «اللايكات»، وهو ما يُعزِّز من غربتها واغترابها في هذا العالم الرأسمالي الموحش.

لقد بحث الصديق رزكار في هذا الكتاب رؤيتين مختلفتين حول استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي: رؤية النمط الرأسمالي ورؤية الحركة اليسارية، وقد أدرج تلك الرؤيتين في جدول موضِّحاً الفرق بينهما، ابتدأها بالهدف أو الغرض من الذكاء الاصطناعي عند كلتا الرؤيتين. فالرأسمالية تسعى لتعظيم أرباحها بغض النظر عن أي اعتبار أخلاقي أو قانوني، أما الرؤية اليسارية فهي ترنو لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع التكنولوجيا لخدمة الجميع وتحويلها أداةً لتطوير المجتمع، وقد تكون هذه الرؤية هي الأساس لبقية النقاط.

يعرض الصديق رزكار بشكل شيّق أمثلةً من العالم الرأسمالي في كيفية جني الأرباح دون اعتبار لأي شيء، فهو يقول: «كل نقرة وكل بحث وكل تفاعل تتحول إلى مادة خام تكدّسها الرأسمالية الرقمية دون اعتراف قانوني أو تعاقدي.» ويذكر على سبيل المثال فضيحة «كامبريدج أناليتيكا 2018»، ويذكر أن إيرادات فيسبوك من الإعلانات الرقمية وحدها لعام 2021 بلغت 117 مليار دولار، ويذكر أيضاً أن أرباح شركة آبل لعام 2023 بلغت أكثر من 100 مليار دولار... إلخ.

إنه مثلما يسميه «اقتصاد المعرفة»، فقد أضحت المعرفة الوقود الجديد للرأسمالية، وبدأت هيمنة الذكاء الاصطناعي وسيطرته على البشر. فصار يقيس سرعة أداء شغيلة اليد والفكر، خصوصاً في مستودعات شركة أمازون، حيث يتم استخدام الذكاء الاصطناعي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار ظروف العمال الصحية أو الاجتماعية.

هنا ومن خلال هذا السباق المحموم بين الشركات «يُعاد إنتاج الاغتراب الإنساني في شكل رقمي، حيث ينفصل الإنسان عن ملَكاته العقلية والإبداعية.» هذا الاغتراب الرقمي يمتد إلى ذات الإنسان ووعيه وعلاقاته الاجتماعية، ويصير هذا الإنسان «انعكاساً للخوارزميات المصممة لخدمة السوق.»

إن كتاب الصديق العزيز رزكار بلغته السهلة والممتعة جاء في الحقيقة في وقت القوى اليسارية فيه متأخرة جداً في هذا السياق، وهو يطالب هذه القوى بأن يكون لها معرفة كاملة بهذه التكنولوجيا ويطالبهم بـ«الاستخدام الواعي والنقدي لهذه الأدوات من الممكن أن يفتح أمام التنظيمات اليسارية آفاقاً جديدة للمقاومة والنضال.»

يُعبِّر الصديق رزكار عن أمله في أن تجد البدائل اليسارية طريقها في عالم الرأسمالية المليء بالنواقص والثغرات، فقط إذا ما تم العمل بوعي وتخطيط واستراتيجية، ويختم كتابه بسؤال جوهري كما يقول:

«هل نحن، كقوى يسارية وتقدمية في العالم أجمع، مستعدون فعلاً لخوض غمار هذه الحرب الرقمية المعقدة الطويلة والمتعددة الجبهات؟»

في الختام لا نملك إلا أن نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا للصديق العزيز رزكار عقراوي على بحثه القيّم الذي أضاء لنا، ولو القليل، من هذا العالم الرقمي الموحش والمظلم، ونتمنى له المزيد في كتابة مثل هذه الأبحاث.

* * *

لوله حميد (Lula Hamid): الذكاء الاصطناعي والرياضة، سؤال غائب في زمن الرأسمالية

كاتب ولاعب كرة قدم دولي سابق من العراق

نُشر في 17 نيسان/أبريل 2025

تعقيب على كتاب رزكار عقراوي حول الذكاء الاصطناعي

ألف مبروك صديقي العزيز رزكار عقراوي على إصدار الكتاب: الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة: التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟ قرأته باهتمام واستفدت من طرحه العميق والجريء. كرفيق وصديق مقرَّب، تشاركنا العمل الطوعي لأكثر من أربعة عشر عاماً في مؤسسة الحوار المتمدن وكذلك في صفوف اليسار.

استمتعت كثيراً في هذا الكتاب بطرح العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والرأسمالية، وكيف يتحول هذا التقدم التكنولوجي السريع إلى أداة بيد القوى المهيمنة تتحكم في الاقتصاد والمعرفة وسوق العمل. التحليل كان واقعياً موجَّهاً لكل الشرائح الاجتماعية وبالأخص العمال والكادحين، ويحمل رؤيةً منطقيةً في زمن يزداد فيه الاستغلال والصراع الطبقي.

لكن كيساري وناشط في المجال الرياضي وكلاعب سابق في الدوري العراقي، شعرت بغياب محور مهم جداً لم يُطرَح في سياق الكتاب، وهو العلاقة المتنامية بين الذكاء الاصطناعي والرياضة. الواقع يُبيّن بوضوح أن هذه العلاقة أصبحت وثيقة، وأن التداخل بين الرأسمالية وعالم الرياضة بات أعمق مما نتخيل. وللأسف، الكثير من اليساريين لم يتعرضوا لهذا الموضوع المهم بشكل معمّق رغم تأثير الرياضة الكبير على الشباب.

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة لتحليل الأداء الرياضي أو تتبع اللياقة البدنية، وإنما تحوّل إلى بنية أساسية في تنظيم البطولات والتسويق وإدارة الجمهور وقراءة السوق. كما أصبحت الأجساد الرياضية تُعامَل كبيانات يتم تحليلها وتقييمها وتسويقها ضمن منطق رأسمالي صارم. الشركات الكبرى التي تقف خلف الأندية تستثمر اليوم مليارات الدولارات في هذا القطاع، لا لأنها تحب الرياضة وإنما لأنها ترى فيها سوقاً مربحة جداً واختباراً عملياً للهيمنة الرأسمالية الناعمة.

من هنا، أطرح السؤال: أين يقف اليسار من هذه التحولات؟ كيف نفهم هذا التوسع الرأسمالي الجديد في مجال لطالما ارتبط بالجسد واللعب والعمل الجماعي؟ وأين موقع العدالة الاجتماعية والرياضة

حين تُستخدَم التكنولوجيا لتضخيم الفوارق بين الرياضيين في الدول الغنية والفقيرة، أو بين الذكور والإناث، أو بين من يملك القدرة على الوصول إلى هذه الأدوات ومن لا يملك؟

أعتقد أن هذا الموضوع يستحق التعمق مستقبلاً وأن يكون جزءاً من النقاشات القادمة، لا بوصفه قضيةً ثانوية وإنما كموضوع مهم ومحوري.

كل المودة والاحترام، وأحيّيك مجدداً على هذا الجهد الفكري المميز.

* * *

ثائر أبو رغيف (Thaer Abu Ragheef): الذكاء الاصطناعي وتعزيز اغتراب العمال، منظور ماركسي

كاتب وباحث

نُشر في 25 نيسان/أبريل 2025

نظرة في كتاب الرفيق رزكار عقراوي: الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة، تتعلق بموضوع الاغتراب وفقاً لكارل ماركس.

في ظل الثورة التكنولوجية الحالية، يطرح الذكاء الاصطناعي تحدياتٍ جوهرية لبنية العمل والعلاقات الاجتماعية، مما يُعيد إحياء مفاهيم كارل ماركس حول الاغتراب. وفقاً للماركسية، يشير الاغتراب إلى انفصال العمال عن منتجات عملهم وعملية الإنتاج ذاتها وتحوُّلهم إلى مجرد أدوات في نظام رأسمالي يستهدف تعظيم الأرباح. اليوم يُعدّ الذكاء الاصطناعي عاملاً مُعجّلاً لهذا الاغتراب، إذ يُحوّل العمال إلى كيانات ثانوية في سلسلة إنتاجية تتحكم فيها الآلات والخوارزميات. هذا المقال يستكشف كيفية تعميق الذكاء الاصطناعي لظاهرة الاغتراب، مستنداً إلى تحليل ماركسي للعلاقة بين التكنولوجيا والرأسمالية.

الاغتراب الماركسي: الأسس النظرية

عرّف ماركس الاغتراب في مخطوطات 1844 بأنه انفصال العامل عن أربعة جوانب:

منتَج عمله: يفقد العامل السيطرة على ما ينتجه. عملية الإنتاج: يصبح العمل نشاطاً ميكانيكياً مُجرَّداً من الإبداع. زمالة العمل: تتحول العلاقات الإنسانية إلى منافسة استهلاكية (البقاء للأصلح). الطبيعة الإنسانية: يُحرَم العامل من تحقيق ذاته عبر العمل واغترابه عن وسائل الإنتاج.

في عصر الذكاء الاصطناعي، تتعمق هذه الجوانب عبر أتمتة المهام التي كانت تُنفَّذ يدوياً، مما يُحوّل نسبةً ضئيلة من العمال المحظوظين إلى «مراقبين» لعمليات تتحكم فيها الخوارزميات بدلاً من أن يكونوا مشاركين فاعلين فيها.

الذكاء الاصطناعي كأداة للاستغلال الرأسمالي

وفقاً لماركس، لن تكون التكنولوجيا في النظام الرأسمالي محايدة وإنما تُصمَّم لخدمة مصالح الطبقة المسيطرة. اليوم تُستخدَم خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الإنتاجية وتقليل التكاليف، لكنها تُفاقم التفاوت الاقتصادي.

استبدال الوظائف: تُقدِّر الدراسات أن 30% من الوظائف قد تُستبدَل بالذكاء الاصطناعي، مما يخلق «جيشاً احتياطياً من العاطلين» قد يستطيع نظام الضمان الاجتماعي دعمه لكن ليس بشكل دائم، الأمر الذي سيقود إلى الفوضى وارتفاع نسبة الجرائم.

التحكم في العمل: تتحكم الشركات عبر أنظمة مراقبة تعتمد على الذكاء الاصطناعي في إيقاع العمل وقياس الإنتاجية، مما يزيد من ضغوط العمل ويُضعف الاستقلالية.

استغلال البيانات: تُحوَّل البيانات الشخصية إلى سلعة تُستخرَج قيمتها دون مقابل عادل، وهو ما يصفه ماركس بـ«تسليع العمل.»

في الصراع الطبقي الجديد، برزت حركات تطالب بـ«الدخل الأساسي الشامل» كرد فعل على تهديدات البطالة التكنولوجية، مما يعكس محاولات لإعادة توزيع الثروة التي سيراكمها الذكاء الاصطناعي.

رغم التشاؤم، رأى ماركس أن التكنولوجيا قادرة على تحرير البشر إذا أُعيد تنظيم المجتمع بشكل اشتراكي. تدعو المقاربة الماركسية إلى سياسات تضمن إعادة توزيع عادل للثروة الناتجة عن التكنولوجيا، مثل فرض ضرائب على الروبوتات أو تأميم منصات البيانات. كذلك ظهور نقابات رقمية تعمل على حماية حقوق العمال في الاقتصاد الرقمي.

في الختام أقول: الذكاء الاصطناعي ليس عدواً للإنسان، لكنه مرآة تعكس تناقضات النظام الرأسمالي. بينما تُعجِّل هذه التكنولوجيا في اغتراب العمال، فإنها تفتح أيضاً الباب لإعادة تخيّل العمل كفضاء للإبداع بدلاً من الاستغلال. كما كتب ماركس: «الآلات ليست سوى قوة إنتاجية للعمل المتراكم»، وطالما ظلت ملكيتها محتكرة ستستمر في تعميق الاغتراب. لكن بتحريرها قد تصبح أداةً لتحقيق العدالة الاجتماعية.

* * *

خالد حسين (Khaled Hussein): الذكاء الاصطناعي في قبضة الرأسمالية، قراءة نقدية

كاتب وصحفي مصري

نُشر في 5 أيار/مايو 2025

مقدمة: صرخة في وجه العاصفة الرقمية

في عالم يتحول بسرعة مخيفة إلى ساحة معركة رقمية، حيث تقاتل الخوارزميات خلف الكواليس للسيطرة على عقولنا وبياناتنا وأرواحنا المهنية، يأتي كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي» لرزكار عقراوي كصاعقة تُفجِّر الوعي الزائف الذي تُغذيه شركات التكنولوجيا العملاقة. هذا ليس مجرد كتاب، إنما هو نداء استغاثة من عالمنا الذي يتشكل حالياً بين فكَّي كماشة الرأسمالية الرقمية المتوحشة.

عقراوي، الخبير في تطوير الأنظمة والحوكمة الإلكترونية واليساري المستقل، لا يقدم لنا مجرد تحليل أكاديمي جاف، وإنما يضعنا أمام مرآة تكشف الوجه القبيح للتطور التكنولوجي في ظل الهيمنة الرأسمالية. الكتاب الذي نُشر إلكترونياً ووُزِّع بأسعار رمزية أو مجاناً في بعض المنصات يتحدى بجرأة نادرة السردية السائدة عن الحياد التكنولوجي، مُظهراً كيف تحوّل الذكاء الاصطناعي من أداة تحرر إلى سلاح طبقي متطور.

تلخيص الكتاب

البداية: عالمٌ ينهار تحت أقدام الخوارزميات

في زمنٍ تتحكم فيه الخوارزميات بمصائرنا، من اختياراتنا اليومية إلى قراراتنا المصيرية، يأتي كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي» لرزكار عقراوي كصيحة إنذار تُفجِّر قنابل الحقائق المخفية. ليس هذا الكتاب مجرد تحليل أكاديمي، إنما هو خريطة لمعركة وجودية بين البشرية وآلة الرأسمالية الرقمية التي تبتلع كل شيء في طريقها. عقراوي، المنظِّر اليساري والخبير التكنولوجي، يجرّنا إلى عالمٍ حيث البيانات سلاح والوعي ساحة حرب، ويكشف لنا كيف تحوّل الذكاء الاصطناعي من أملٍ للتحرر إلى أداةٍ للاستعباد.

الاستغلال الجديد... عندما تصبح حياتك «مادة خام»

هل تعلم أن كل نقرة على هاتفك، كل إعجاب، كل بحث على غوغل، يُحوَّل إلى عملة في جيوب الشركات العملاقة؟ هنا يبدأ عقراوي رحلته بكشف «فائض القيمة الرقمي»، ذلك الوحش الخفي الذي يستنزف حياتنا اليومية. بينما كان ماركس يُحلِّل استغلال العمال في المصانع، يُظهر عقراوي أننا جميعاً صرنا عمالاً رقميين ننتج الثروة دون أن ندرك.

الأمثلة مروّعة: فضيحة كامبريدج أناليتيكا ليست مجرد سرقة بيانات، وإنما اختراق للوعي الجمعي. وإمبراطورية فيسبوك حققت 117 مليار دولار أرباحاً سنوية من بيع إعلانات تعتمد على حياتك الخاصة.

لكن الأخطر هو ما يسميه الكاتب «الإقطاع الرقمي»، حيث تحتكر الشركات البنية التحتية للعالم الافتراضي كما احتكر الإقطاعيون الأرض. هل نعيش حقبة إقطاعية جديدة؟ الإجابة نعم، لكن بأدوات أكثر خبثاً.

القمع الذكي... عندما تراقبك خوارزميةٌ قبل أن تولد

الرقابة لم تعد بحاجة إلى شرطي في الزاوية. عقراوي يشرح كيف حوّلت الأنظمة الذكية العالم إلى سجن رقمي نراقب أنفسنا فيه طوعاً. مصطلح «المراقبة الذاتية الطوعية» يصبح هنا مفتاحاً لفهم لماذا نُعدِّل آراءنا قبل نشرها ونختار كلماتنا بحذر مبالَغ فيه.

الأمثلة تُقشعر لها الأبدان: أنظمة التعرف على الوجه تُستخدَم في الصين لقمع الأويغور وفي إسرائيل لاستهداف الفلسطينيين. والاغتيال الرقمي: حذف حسابات المعارضين ليس مجرد إزالة، إنما إعدام رمزي لهويتهم الافتراضية.

لكن الذروة تأتي مع كشف الكاتب عن تحالف خفي بين الأنظمة الاستبدادية وشركات التكنولوجيا، حيث تُباع أدوات القمع كسلع في السوق العالمية. هل نعيش عصر «الفاشية الرقمية»؟ عقراوي يقول نعم.

الاغتراب الرقمي... عندما تصبح الآلة جزءاً من جسدك

هنا يتحول الكتاب إلى فيلم رعب وجودي. عقراوي يشرح كيف تخلق التكنولوجيا شكلاً جديداً من الاغتراب: لسنا غرباء عن منتجات عملنا فحسب، وإنما عن عقولنا ذاتها. «العبودية الرقمية الطوعية» تصبح واقعاً نعيشه كل يوم، حيث نختار بحرية أن نكون عبيداً للخوارزميات.

المشاهد الأكثر إثارة: الإدمان الرقمي عبر تصميم التطبيقات لتحفيز إفراز الدوبامين تماماً كالمخدرات. وتمرد الآلة: سيناريوهات مستقبلية عن خروج الذكاء الاصطناعي عن السيطرة ليصبح سيداً للإنسان.

لكن الخطر الحقيقي ليس في تمرد الآلات وإنما في خنوع البشر. «الإنسان الرقمي» الذي يصفه عقراوي هو كائن مشوَّه يعتقد أنه حر بينما هو سجين شبكة لا مرئية.

العالم الثالث... مستعمرة البيانات الجديدة

بينما تنعم الدول الغنية بثمار التكنولوجيا، يتحول الجنوب العالمي إلى مقلب لفضلات الرأسمالية الرقمية. عقراوي يكشف كيف تستخرج الشركات البيانات من أفقر المجتمعات دون مقابل، بينما تُباع أدوات القمع الرقمي للأنظمة الدكتاتورية.

الأمثلة الصادمة: مشروع Internet.org، وهم «الإنترنت المجاني» الذي يُحوّل المستخدمين إلى قطعان رقمية. والمراقبة الدينية: في إيران تُستخدَم أنظمة الذكاء الاصطناعي لفرض الحجاب على النساء عبر تحليل الصور.

هنا يصبح الاستعمار الرقمي واقعاً: بياناتنا هي الذهب الجديد وشعوب العالم الثالث عمال المناجم الجدد.

البديل اليساري... بين الواقع واليوتوبيا

لكن الكتاب ليس مجرد سرد للكارثة. عقراوي يطرح رؤيةً جريئة لإنقاذ التكنولوجيا من براثن الرأسمالية: الذكاء الاصطناعي المفتوح المصدر انتزاع التكنولوجيا من قبضة الشركات الاحتكارية. الإضرابات الرقمية تحويل البيانات إلى سلاح طبقي. الأممية الرقمية جبهة عالمية لمواجهة الاستعمار التكنولوجي.

التحدي الأكبر؟ كيف لليسار المتخلف تقنياً أن يخوض هذه المعركة؟ الإجابة تكمن في «محو الأمية الرقمية» كشرط للبقاء، ودور الشباب كقادة للثورة التكنولوجية الجديدة.

النهاية: المعركة التي لم تُخسَر بعد

يختتم عقراوي كتابه بتحذير مُزلزل: «الذكاء الاصطناعي هو ساحة الصراع الطبقي الجديدة.» لكنه يترك الباب مفتوحاً للأمل: التكنولوجيا ليست قدراً محتوماً، إنما أداة يمكن تحريرها. السؤال الذي يلاحق القارئ بعد الصفحة الأخيرة هو: هل سنكون ضحايا التاريخ، أم صنّاعه؟

الكتاب ليس مجرد عمل أكاديمي، وإنما هو صرخة توقظنا من غفوة العصر الرقمي. إنه دعوة لاستعادة التكنولوجيا كأداة للتحرر، قبل أن تتحول إلى قيد لا يُكسَر.

تحليل الكتاب

الذكاء الاصطناعي كأداة طبقية، إعادة إنتاج الاستغلال بأدوات متطورة

«كل تطور تكنولوجي في ظل الرأسمالية لا يؤدي إلى تحرير الإنسان، إنما إلى إعادة إنتاج الهيمنة الطبقية بوسائل أكثر تطوراً.» بهذه العبارة التي تذكرنا بماركس، يفتتح عقراوي تحليله اللاذع. لكنه لا يكتفي بإعادة صياغة الأفكار الماركسية الكلاسيكية، وإنما يقدم لنا تشريحاً دقيقاً لكيفية تحوّل الذكاء الاصطناعي إلى أداة لتعميق الاستغلال في القرن الحادي والعشرين.

التحليل الأكثر إثارةً في هذا القسم يكشف كيف أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة إنتاج، إنما أصبح آليةً لإعادة تشكيل الوعي الجماهيري. عبر أمثلة مروّعة من واقعنا المعاصر، يُوضِّح الكاتب كيف تصوغ الخوارزميات «وعياً زائفاً» يُكرّس الرأسمالية كنظام أبدي لا بديل له. هذه العملية لا تتم عبر الإكراه وإنما بأساليب «ناعمة وعلمية وغير مباشرة وغير محسوسة»، كما يصفها عقراوي، مما يجعلها أكثر خطورة.

المثال الصادم الذي يقدمه الكتاب هو كيف استخدمت الرأسمالية الذكاء الاصطناعي لتجاوز أزماتها مثل أزمة 2008 وجائحة كورونا، مع تحميل الطبقات العاملة تكلفة الخسائر. هنا يبرز عقراوي كمنظِّر بارع قادر على ربط النقاط بين التطورات التكنولوجية والتحولات الطبقية، مُظهراً كيف تُعيد الرأسمالية اختراع نفسها باستمرار.

اقتصاد البيانات، الاستغلال الجديد الذي لا نراه

إذا كان ماركس قد كشف عن فائض القيمة في المصانع، فإن عقراوي يكتشف لنا فائض القيمة الرقمي الذي ننتجه جميعاً دون أن ندري. هذا القسم من الكتاب يشبه كشف لغز بوليسي، حيث نكتشف أننا جميعاً ضحايا لجريمة كاملة لا نعرف أننا نشارك في ارتكابها.

الكاتب يُميّز ببراعة بين نوعين من فائض القيمة: التقليدي الذي يُنتزَع من العمال في أماكن العمل، والرقمي الذي يُستخرَج من حياتنا اليومية عبر تفاعلاتنا الرقمية. الجدول التحليلي الذي يقدمه (ص 36) يُعدّ من أكثر أجزاء الكتاب إثارةً، حيث يكشف كيف تحولت حياتنا كلها إلى مصنع رقمي يعمل 24 ساعة.

الأمثلة الواقعية التي يسوقها عقراوي تصل إلى حد الإثارة: من فضيحة كامبريدج أناليتيكا إلى كيف تحقق فيسبوك 117 مليار دولار من إعلانات تستغل بياناتنا المجانية. الأكثر إثارةً للقلق هو تحليله لما يسميه «الإقطاع الرقمي»، حيث تحتكر الشركات الكبرى البنية التحتية الرقمية كما كان الإقطاعيون يحتكرون الأرض.

الذكاء الاصطناعي كأداة قمع، من الرقابة إلى «المراقبة الذاتية الطوعية»

هنا يتحول الكتاب إلى ما يشبه رواية ديستوفسكية عن القمع في العصر الرقمي. عقراوي لا يتحدث عن رقابة تقليدية، وإنما عن نظام مراقبة ذكي يُحوّلنا إلى سجّاني أنفسنا. مصطلح «المراقبة الذاتية الطوعية» الذي يقدمه (ص 54) يُعدّ إضافةً نظرية مهمة لفهم كيف نُعدِّل سلوكنا الرقمي خوفاً من العقاب.

التحليل الأكثر إثارةً في هذا القسم هو كيف تكشف الخوارزميات عن المعارضين المحتملين قبل أن يتحركوا. عقراوي يقدم لنا مشاهد مرعبة من المستقبل القريب، حيث تصبح أنظمة التعرف على الوجه وتحليل الصوت أدوات قمع يومية.

لكن الذروة تأتي مع تحليله لما يسميه «الاعتقال والاغتيال الرقمي» (ص 53)، حيث تصبح المنصات الرقمية ساحات إعدام رمزية للحسابات المعارضة. الأمثلة التي يقدمها عن قمع المحتوى الفلسطيني تذكرنا بأشد أعمال جورج أورويل قتامة.

اغتراب رقمي، عندما تصبح الآلات جزءاً منّا

في هذا القسم يتحول عقراوي إلى فيلسوف وجودي في العصر الرقمي. تحليله لـ«الاغتراب الرقمي» (ص 42) يذكرنا بتحليل ماركس للاغتراب في المصانع، لكنه يُضيف بُعداً جديداً: اغترابنا عن عقولنا نفسها.

المقطع الأكثر إثارةً هو وصفه لكيفية تحوّلنا إلى «إنسان رقمي» (ص 47)، حيث تصبح علاقاتنا الاجتماعية مجرد تفاعلات خاضعة للخوارزميات. تحذيره من «العبودية الرقمية الطوعية» (ص 44) يصل إلى حد النبوءة المروّعة حيث نختار بحرية أن نكون عبيداً.

لكن الذروة تأتي مع تحليله لـ«تمرد الآلة» (ص 44)، حيث يطرح سيناريوهات مستقبلية عن خروج الذكاء الاصطناعي عن السيطرة. مقارنته بأفلام مثل «المُدمِّر» و«ماتريكس» ليست درامية وإنما تحذيرية، مُظهراً كيف أن الخيال العلمي أصبح واقعاً.

العالم الثالث، مستعمرة البيانات الجديدة

هنا يتحول عقراوي إلى منظِّر ما بعد استعماري في العصر الرقمي. تحليله لكيفية تحول دول العالم الثالث إلى «مصادر بيانات خام» (ص 46) يكشف عن وجه جديد للاستعمار. مشروع «Internet.org» الذي ينتقده (ص 48) يظهر كشكل من «الاستعمار الرقمي» المخادع.

الأكثر إثارةً هو كشفه عن تحالف الأنظمة الاستبدادية مع شركات التكنولوجيا (ص 49)، حيث تصبح أدوات القمع الرقمي سلعاً تُباع في السوق العالمية. الأمثلة من إيران والخليج تُظهر كيف تصبح التكنولوجيا أداةً لقمع النساء تحت ذرائع دينية.

البديل اليساري، حلم ممكن أم يوتوبياً؟

هنا يتحول الكتاب من التشخيص إلى العلاج ومن النقد إلى البناء. عقراوي لا يكتفي بكشف المشكلة وإنما يقدم رؤيةً بديلة جريئة. مفهوم «الذكاء الاصطناعي مفتوح المصدر» (ص 63) ليس مجرد شعار، إنما خطة عملية لانتزاع التكنولوجيا من قبضة الرأسمالية.

التحليل الأكثر إثارةً هو دعوته لبناء «أممية رقمية يسارية» (ص 76)، كجبهة عالمية لمواجهة الاحتكار التكنولوجي. فكرته عن «الإضرابات الرقمية» (ص 67) تفتح آفاقاً جديدة للنضال العمالي في العصر الرقمي.

لكن التحدي الأكبر الذي يطرحه عقراوي هو: كيف يمكن لليسار المتخلف رقمياً أن يخوض هذه المعركة؟ إجابته الصادمة تكمن في ضرورة «محو الأمية الرقمية» (ص 80) كشرط لبقاء اليسار. تحليله لدور الشباب (ص 82) يقدم رؤيةً مستقبلية قد تُغيّر خريطة القوى اليسارية.

الخاتمة: معركة الوعي الأخيرة

يختتم عقراوي كتابه بتحذير مروّع: المعركة على الذكاء الاصطناعي هي معركة الوعي الأخيرة. إذا خسرها اليسار فسيصبح مجرد نملة أمام فيل رأسمالي رقمي. لكنه يتركنا بأمل: التكنولوجيا ليست قدراً محتوماً وإنما ساحة صراع يمكن الفوز فيها.

الكتاب ليس مجرد عمل أكاديمي، وإنما هو بيان ثوري لعصرنا الرقمي. ربما يكون أهم ما كُتب عن التقنية والصراع الطبقي في القرن الحادي والعشرين. السؤال الذي يطرحه علينا عقراوي بكل قوة هو: هل سنكون ضحايا التكنولوجيا أم سنسخِّرها لتحريرنا؟ الإجابة كما يبدو لا تزال بين أيدينا.

يمكن الحصول على الكتاب مجاناً من خلال الرابط:
https://rezgar.com/books/i.asp?bid=3

وهو متوفر أيضاً بلغات عالمية عدة منها (الإنكليزية والألمانية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية والإيطالية والدنماركية والسويدية والنرويجية) من خلال دار النشر العالمية أمازون بأقل سعر ممكن.

الكاتب والروائي خالد حسين

* * *

صباح كنجي (Sabah Kanji): مع رزكار عقراوي والذكاء الاصطناعي من جديد

كاتب وباحث من العراق

نُشر في 7 أيار/مايو 2025

قبل أربعة أعوام، سبق وأن طرح مدير ومؤسس موقع الحوار المتمدن الذي ما زال يستقطب المزيد من الكتاب والمبدعين والملايين من القراء والمتابعين، موضوعة الذكاء الاصطناعي في مقال تحت عنوان (أبرز الأسس الفكرية والتنظيمية لليسار الإلكتروني) نشره في أيلول/سبتمبر 2012، وحصل على مناقشات واسعة وثُبِّتت في حينها أكثر من 450 مداخلة وتعقيب من كتاب ومثقفين ومتابعين، أيّدت الأفكار التي وردت في المقال وأغنتها وأكّدت على أهمية المقترحات التي تم طرحها وضرورة متابعتها.

واليوم وضع بين أيدينا الكاتب اليساري الماركسي المستقل رزكار عقراوي، كما يصف نفسه، بعد تجربة سياسية شخصية غنية له في عدة منظمات وتيارات شيوعية، كتابه الهام:

(الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة: التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟)

الذي يمكن اعتباره ولوجاً لميدان معرفي جديد، بحكم ما تفرزه المرحلة التاريخية في عصرنا الراهن من تطورات تعتمد على المنجزات التكنولوجية الهائلة التي يُشكِّل الذكاء الاصطناعي جزءاً مهماً منها وركناً أساسياً فيها. بات معتمداً في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية وملحقاتها التي تُشكِّل قِوام الاقتصاد العالمي الذي ما زال الطابع والنموذج الرأسمالي يُشكِّل الجزء الأكبر والمهيمن فيه، بالإضافة إلى نموذج الصين الذي يحمل عنوان نظامين اجتماعيين في نطاق دولة واحدة.

مع وجود حالات ما زالت تدّعي الاشتراكية في فيتنام وكوبا وكوريا وغيرها من البلدان، ناهيك عن استمرار وجود حالات أخرى لنماذج اقتصادية ما زالت تدور في فلك المشاعية البدائية بين القبائل التي ما زالت تعيش في الغابات والأدغال والجزر المعزولة، واقتصاديات أخرى ما زالت لم تُغادر أجواء ما قبل الإقطاع والإقطاع الحديث المرافق للتطور الرأسمالي المعاصر في عصرنا الراهن، الذي حوّل الكثير من النشاطات الاقتصادية والتجارية إلى إقطاعيات عائلية ترافقت مع تحولات أدّت لحالات نكوص سياسي جعل من الكثير من الأحزاب والمنظمات السياسية ممتلكاتٍ وتكويناتٍ عائلية تُدار من قِبَل فئات إقطاعية سياسية جديدة ومعاصرة.

ترافقت مع تراجع قوى اليسار وتكلُّس المنظمات الثورية ونمو وتوسع مظاهر المد الديني الذي أنشأ لنفسه تشكيلات حزبية ومنظمات سياسية بأذرع عسكرية مرتبطة هي الأخرى بكيانات عائلية ما

زالت تتقدم لتستحوذ على مقاليد السلطة في عدة بلدان ومناطق، بدعم وتحالف من رأس المال المالي المعاصر في زمن هذا الذكاء.

الذي ما زال يزحف ويتقدم ليقتحم بقية الميادين المعرفية وشبكات الإعلام وطرق التدريس، وبات يتحكم بالطرق التجارية وحركة الطيران والنقل والشركات العملاقة التي تهيمن على الصناعات الحربية والنشاطات العسكرية في الفضاء، وانتهاءً بما يُستخدم من طعام وشراب ومستلزمات شخصية ومن طب ودواء التي أصبحت تُدار من خلال الحواسيب والروبوتات التي أخذت تُنافس وتُزيح العاملين من البشر في شتى القطاعات وتستعيض عنهم وعن خدماتهم بشكل جزئي أو كلي.

ولن يتوقف الأمر عند هذه الحدود، هناك من يُفكِّر ويُخطِّط لخلق بديل آلي عن عقل الإنسان، وبات اليوم الحديث في الأوساط الجامعية والأكاديميات في الكثير من المجالات عن مفهوم ما بعد الإنسان، في نشوة خيال جامح لا حدود له كما لا حدود للعلم والتطور العلمي الذي أنجب هذا الذكاء.

من هنا يمكن أن نتساءل عن طبيعة عصرنا؟ عصر الذكاء الاصطناعي الذي أدخلنا في نطاق تحولات شاملة وحرّرنا من الكثير من أعباء ومخاطر العمل وساعات الاستغلال الطويلة ووفّر لنا المزيد من الوقت للتمتع ببقية مظاهر الحياة من جهة، وجعلنا نواجه أشكالاً جديدة من الاستغلال البشعة وسلب حريتنا التي تتطلب التوقف عندها وتشخيص طبيعتها ومحتواها، أي بمعنى آخر تشخيص وتدقيق محتوى الصراعات الجديدة ومظاهرها المغلّفة والمخفية في عصرنا الراهن، التي تتعدى حدود الصراع التقليدي بين الطبقة العاملة والبرجوازية وتتجاوزه إلى حد ما كما كان متعارفاً عليه في المراحل السابقة للتطور الرأسمالي.

التي تم تشخيصها وفقاً للمفاهيم الماركسية وجرى التصدي لها والتخلص من نمط استغلالها من خلال المؤسسات السياسية الثورية التي بدأت بالأمميات وتلاها انبثاق الأحزاب الشيوعية التي وُصفت بـ(الأحزاب من طراز جديد) وتمكّنت من اختراق الجسد الرأسمالي في عدة دول ابتداءً من روسيا القيصرية التي تحولت لاحقاً عبر اتحاد مجموعة دول إلى ما كان يُعرَف بـالاتحاد السوفيتي ومن ثم مجموعة البلدان الاشتراكية في القرن الماضي.

ويمكن التوقف عند أبعاد ما طُرح في فصول الكتاب الذي بين أيدينا للمؤلف رزكار عقراوي، ويُعتبَر ثاني كتاب شامل في اللغة العربية، حسب علمي، بعد ترجمة (علي صبري فرغلي) لكتاب (آلان بونيه) عام 1989 الذي حمل عنوان (الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله) في سلسلة عالم المعرفة الكويتية الذي حمل رقم 172، مع التأكيد بوجود عشرات الكتب الأخرى التي تناولت مواضيع محددة وبشكل محدود منذ أكثر من ثلاثة عقود لليوم.

ويمكن اعتبار رزكار عقراوي أول من ولج هذا الميدان المعرفي كمنظِّر لليسار الإلكتروني، كما ورد في تعريفه لنفسه في نهاية الكتاب، بحثاً ميدانياً علمياً فريداً في مجال السوسيولوجيا المعاصرة يستحق الثناء ويتطلب الإغناء، خاصةً وأنه يتناول موضوعاً حيوياً ومهماً ما زال في مرحلة النشوء

والتكوين وبدأت براعمه وأسسه تنمو وتتطور لتُشكِّل مقدمة ملامح عصرنا الجديد، وهو عصر الذكاء الاصطناعي من خلال لفته النظر إلى:

أولاً: أهمية التشخيص، وهو ما نجح فيه رزكار عقراوي ونبّه إليه من خلال تفاصيل دقيقة إلى أبعاده المهمة والملحّة وضرورة إيلاء الاهتمام الكافي له وعدم تجاوزه أو التغافل عنه، لأنه يُشكِّل منعطفاً شاملاً في تاريخ البشرية تتسارع فيه التحولات ويفرض معادلات جديدة في كافة المجالات.

ثانياً: لجأ في متن فصول كتابه إلى تحليل مظاهر التطور الاقتصادي الراهنة ودور الذكاء الاصطناعي في (إعادة تشكيل علاقات العمل) وأنماط الإنتاج وتحوّل الإنترنت إلى مصنع تجاري يدرّ المليارات للشركات الكبرى، وحجم تأثيره على الوعي الاجتماعي من خلال سعي الدوائر الرأسمالية التي تجاوزت الأدوات التقليدية المتعارف عليها واستثمرت معطيات هذا الذكاء لفرض رؤية أحادية على الجمهور والأجيال المعاصرة، بعد أن تحوّل إلى وسيلة غير مسبوقة من وسائل الإنتاج أعاد هيكلة الأسواق وفرض واقعاً رقمياً تتحكم به النخب الرأسمالية العليا المهيمنة على التكنولوجيا وتسعى من خلاله إلى نشر الجهل الممنهج والتفاهة والوعي الزائف والميوعة والتسطيح الفكري وتتخلى عن الديمقراطية ولا تعترف بحقوق اللاجئين في أجواء لا تخلو من قسوة الاغتراب لتكريس ديمومتها كنظام اقتصادي اجتماعي لا بديل له، يخلق أتباعه من العبيد المعاصرين ويمارس سياسة إفساد الحكومات في العالم وتفكيك الدول ودعم حكام فاسدين وفاشلين ليصبحوا أداةً بيد أسيادهم مهمتهم نشر الخراب والدمار وتخريب اقتصاد بلدانهم ونهب ثرواتها.

من هذه الزاوية المحددة، بعد أن أصبح الذكاء الاصطناعي ميداناً للصراع الطبقي والاجتماعي، يطرح رزكار عقراوي وجهة نظره كيساري ضمن سياق صفحاته مكرراً ضرورة تبنّي وخلق مفهوم بديل بتسمية (ذكاء اصطناعي يساري) للمساهمة في إعادة توجيه السلوك الاجتماعي والتخلص من ضعف الرؤية السياسية القاصرة لليسار الشيوعي الذي أصبحت الفجوة تتسع وتتشعب بينه وبين الجمهور وتخلُّف منظماته وشللها بسبب شيوع الأمية الرقمية.

وبعد تقديمه لرؤية نقدية واضحة، يطرح أسس اليسار الرقمي وضرورة تشكيل أمميات رقمية لمواجهة الهيمنة الرقمية الرأسمالية، مستنداً على إمكانية إعادة توجيه الذكاء الاصطناعي لصالح الجماهير المستغَلَّة ويطرح فكرة تقليص ساعات العمل دون تخفيض الأجور، وهو المقترح الذي سبق وأن طرحه حفيد كارل ماركس من بنته الذي كان عضواً قيادياً في الحزب الاشتراكي الفرنسي قبل عقود، واقترح أن يصبح وقت العمل في اليوم ثلاث ساعات فقط وأكّد: من خلال التكنولوجيا المتطورة يكفي هذا الوقت من العمل للإنتاج المربح ويمكن من توفير دخل للشغيل أو العامل وضمان فائدة معقولة للرأسمالي مع تسديد فاتورة الضرائب المدفوعة للدولة.

وهنا طالما كنا في مرحلة التشخيص والتحليل، قد يكون رزكار عقراوي صائباً أو مخطئاً، وسيواجه من يُثني على ما طرحه ويدعمه ويعتبره حلاً إنسانياً ممكناً قابلاً للتطبيق، ومؤيدين سيشهدون

لاحقاً إمكانية خلق مؤسسات سياسية تنسجم مع ما ورد من مقترحات وأفكار سيكون لها شأن عالمي. وهذا ما تم الإفصاح عنه من خلال المداخلات والاقتراحات التي أجمع عليها من وضع تعليقاته على الحوار الخاص بالكتاب وتجاوزت الـ 450 مداخلة وتعقيباً، رافقها تساؤلات مهمة يمكن اعتبارها توجهاً سياسياً معرفياً جديداً في عالم السياسة المعاصر.

مع التأكيد بوجود آراء ووجهات نظر تؤمن بقدرة الرأسمال في عصر الذكاء الاصطناعي على تجاوز أزماته وما زالت تعتبر مفاهيم اليسار يوتوبياً وأحلاماً غير قابلة للتحقيق والإنجاز والتطبيق.

ثالثاً: نوّه الباحث، وهنا استخدمت عبارة الباحث في وصف الكاتب رزكار عقراوي، إلى أهمية تشكيل مؤسسات سياسية يسارية عالمية جديدة تواجه القوى الشريرة من الرأسمالية المعاصرة في عهد الذكاء الاصطناعي. وهو في هذا المجال يدعو للتغيير والبحث عن وسائل وطرق جديدة فاعلة لمواجهة متطلبات هذا العصر، واعتبر هذا أهم مما ورد في بحثه الذي ورد في الكتاب، لأنه يتعلق بالجانب العملي المطلوب، أي الموقف من الذكاء الاصطناعي وتأثيراته في عصر هذه التحولات الخطيرة التي تشهد أشكالاً جديدة وغير مسبوقة من مظاهر الاستغلال.

لكن دعوته كانت مغلّفةً بشيء من الحذر، كأنه يترك هذه المهمة للآخرين ممن عجزوا لحد الآن من استقراء الواقع الجديد ولم يُبادروا لحد الآن من مواكبة المتغيرات السريعة التي تتطلب أيضاً تحركاً سريعاً وفاعلاً، وعدم التعويل على من ما زال يرغب في البقاء منتظراً عودة النشاط والفاعلية للأحزاب التقليدية التي تكلّست ويتمنى ويرغب في أن تصحو من نومها لتواكب المسيرة من جديد، هيهات هذا أصبح من الأحلام.

بالرغم من محاولات تشكيل أحزاب جديدة شملت عدة بلدان أوربية وأمريكا وتركيا حملت تسمية (أحزاب شيوعية ثورية) وأخذت تعقد لقاءات ولها صفحات إلكترونية ما زالت متواضعة من المأمول أن يكون لها فاعلية أكبر لاحقاً، كان يمكن التطرق إليها والإشارة لها وهو ما أغفله رزكار ولا ألومه على هذا، لأن الحديث عن الذكاء الاصطناعي والعمل المعرفي في هذا المجال يتطلب عملاً جماعياً ومتخصصين في عدة مجالات تشمل الاقتصاد والصناعة والزراعة والصحة وبقية مجالات العمل والنشاطات الإنسانية التي أصبحت ميادين للذكاء الاصطناعي يتعدى تأثيرها لخلق مفاهيم جديدة في مجال الثقافة واللغة تفرض نفسها في كل لحظة بعد أن أصبحنا نعيش في بحر من دوائر الذكاء المحيط بنا من كافة الجوانب.

لا يتوقف الكاتب عند هذه الحدود ويطرح أفكاراً مهمة لها علاقة بطبيعة عصرنا الذي يشهد نمو اتجاهات عنصرية وأزمات وعنف وحروب تهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية وضرورة تسخير الذكاء الاصطناعي لخدمة البشرية ومسعاها لخلق السلام ونبذ العنف في العلاقات الدولية وفرض إرادة الشعوب بنزع السلاح من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العالمية وتحويلها إلى مؤسسة شعوب وبلدان حرة.

وتأتي هذه المقترحات وسط حالة من التشاؤم والتراجع والتفكك والانحلال وعدم الثقة بإمكانية تحقيق وخلق عالم أفضل، التي تجاوزها المؤلف بثقة وقناعة راسخة ليؤكد أن الفرص ما زالت متاحة لخلق البديل الأفضل. وهو موقف ثوري يستند لأطروحات علمية تستحق الدراسة من قِبَل الأحزاب والمنظمات اليسارية، والمطلوب منها الآن وليس غداً مواكبة العصر وتشخيص لجان تخصصية في كل حزب ومنظمة يسارية تكون قادرة على التفاعل مع تكنولوجيا المعلومات في مرحلة الذكاء الاصطناعي وتستخدمه وسيلةً من وسائل النضال والعمل لخلق التغيير.

وهو بهذا الجهد وبهذا المحتوى ليس كتاباً عادياً، إنما بياناً جديداً يحتاج للاستيعاب وللمزيد من الدعم والإغناء ليصبح برنامجاً اجتماعياً فاعلاً للقوى اليسارية في العالم، يمكن استكماله وتحويله من مشروع نظري إلى عمل حقيقي بالدعوة للقاء يُؤسِّس لحركة يسارية جديدة تُعبِّر عن الأمل الاجتماعي وتتلاءم مع طبيعة عصرنا الراهن ومستجداته.

حركة يسارية تعتمد على القوة المحركة للتاريخ وتستفيد من طبقة وفئات (البريكاريا) والمنظمات والأحزاب اليسارية والشيوعية الثورية التي تشكّلت في أمريكا وأوربا وتركيا وبدأت تعقد مؤتمراتها ولقاءاتها الدورية وتتفاعل مع أطروحات من قلب العالم الرأسمالي في أمريكا وأفكار بوب أفاكيان وجو سيمز السكرتير العام للحزب الشيوعي الأمريكي الذي (كشف عن عمليات تجديد فكرية وتنظيمية داخل الحزب تستهدف مواكبة متغيرات العصر خاصةً في ظل التقدم التكنولوجي والانفتاح المعلوماتي الهائل، فضلاً عن حرص الحزب على التواصل الفعّال مع الأجيال الشابة في الولايات المتحدة). وكما يرى ويطرح جو سيمز من وجهة نظر يسارية تؤكد: أن التغيير في الولايات المتحدة ممكن.

وحتماً سيكون اليسار مدعوماً من الصين وعدد من البلدان التي ما زالت تعتمد شكلاً من أشكال الاشتراكية.

والمطلوب، ولنكن صريحين، الاعتراف بالأخطاء وإقرارها لا يكفي. لتكون ثورياً ويسارياً مؤمناً بإمكانية التغيير يجب أن يقترن الاعتراف بالأخطاء ويترافق مع خطة عمل وكفاح جدي لتجاوز مأزق الفشل والتراجع الذي نشهده منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن.

مع التأكيد: اليسار الماركسي واليسار بمعناه الأوسع لم ولن يمت، يحتاج إلى تجديد أدواته الخطابية والتنظيمية كي يكون معبِّراً حقيقياً عن مطالب الجماهير.

وكما تقول روزا لوكسمبورغ: (الاختيار ليس بين الاشتراكية والرأسمالية، وإنما بين الاشتراكية والهمجية).

علينا أن نبني يساراً جديداً ناقداً لنفسه ومتصالحاً مع نضال الطبقات الشعبية من أجل الحرية والعدالة والكرامة البشرية.

العالم كل العالم في خطر، وعلينا أن نتدارك الموقف. ومهمتنا تجميع الطاقات وتوحيد الجهود، لن تكون حلول من السماء.

الانتظار غير مجدٍ.

ليكن الحل بيدنا، لنساهم بشكل فاعل من أجل خلق عالم أفضل.

صباح كنجي، 6 أيار/مايو 2025

المصادر:

آلان بونيه، الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله، سلسلة عالم المعرفة الكويتية 172، ترجمة علي صبري فرغلي، تاريخ الطبع عام 1989.

رزكار عقراوي، الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة: التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟

رابط مقال سابق بعنوان حوار مع رزكار عقراوي عن آفاق «اليسار الرقمي»: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=731992

البريكاريا: مفهوم اجتماعي اقتصادي يتكون من لفظ مقتبس ومنحوت من مصطلح البروليتاريا في علوم الاقتصاد السياسي. كان البروفسور جاي ستاندينج الأستاذ بجامعة باث البريطانية أول من أطلق هذا المصطلح المستحدَث، ويشمل عدة فئات من المجتمعات المعاصرة ممن تعاني من الاستغلال ويمكن أن تتحرك للدفاع عن مصالحها كقوة متمردة.

* * *

غسان الرفاعي (Ghassan Al-Rifai): عزيزي رزكار عقراوي، حول كتابك المميز عن الذكاء الاصطناعي

كاتب وباحث من لبنان

نُشر في 19 أيار/مايو 2025

العزيز رزكار تحياتي... سررت لصدور كتابك المميز عن الذكاء الاصطناعي، رغم أن اطلاعي ظل في إطار الموجز التوضيحي الذي كتبته أنت في دعوتك إلى فتح النقاش. فالمرض و«العمر» يعوقان العمل مع الأسف الشديد. هذا ما فرض أن تكون مداخلتي مختصرة ومتواضعة. صحيح ما ذهبتَ إليه أيها الصديق عن تشكُّل «فجوة رقمية بين اليسار والرأسمالية» واعتبارك ذلك «تحدياً كبيراً»! لكن هذا الطرح لا يلمس ولا يشير، كما أرى، إلى الأسباب المختلفة طبيعةً وتاريخاً في نشوء هذا الوضع: فالظاهرتان ليستا نماذج متماثلة متطابقة، فلكل منهما صفاتها النوعية الخاصة، الأولى بين الإنسان والطبيعة، والثانية بين الإنسان والإنسان! وبالتالي فإن اجتهادك عن متابعة الذكاء الاصطناعي وتقدير الدور والأبعاد يتطلب لفهمه حسب اجتهادنا المنطقي ضرورة معالجته، كما يفترض الديالكتيك الموضوعي، في إطار المعادلة المنهجية عن البناء التحتي والبناء الفوقي الماركسية في تكاملهما المنطقي الضروري وتناقضهما في آن! عندها وفي هذا الضوء تبدو ظاهرة الذكاء الاصطناعي كتعبير متقدم معاصر لتطور الفكر الإنساني في استهدافاته الأرقى والأكثر تقدماً في التفتيش واكتشاف متطلبات التطور على صعيد الفكر والطبيعة والمجتمع حتى في ظل هيمنة الرأسمال التي تشير إليها أنت بدورك أيضاً وبحق! ونرى نحن إلى جانب ذلك أيضاً وأيضاً أن محاولة تفسير وفهم الأمية الرقمية التي رصدناها نحن أيضاً وفق الصورة التي بادرت إلى رسمها وطرحها تفرض علينا ضرورة اليقظة والحذر إزاء خطر ولادة وانتعاش «انحيازات» فكرية مثالية متجددة نقيضة كلياً للتفسير العلمي للتاريخ، تُعيق عملية التقدم الاجتماعي باسم «التجديد» و«الخصوصية» التي تبشر بها «الليبرالية الجديدة» في طبعاتها «المحسَّنة» الأخيرة! وهكذا نعتقد بأننا باستبعادنا «التأملية» والتفسيرات غير العلمية عن فهم «الأمية الرقمية» نفتح أمام الفكر الإمكانيات التي تساعد على اكتشاف الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تطورات «متمايزة» متفاوتة في مسارات المجتمعات المختلفة، رغم خضوعها جميعاً لتأثير العوامل وقوانين التطور الاجتماعي العامة ذاتها... وذلك بسبب ما ظلت تحمل في قلبها شروطاً تكوينية إضافية محلية لها تأثيراتها الملموسة لتحديد مسارات «تطور خاص» في كل منها تمايزاً وتفارقاً! وهذا ما ينبغي أخذه حكمياً بعين الاعتبار في مجالَي البحث الفكري والعمل السياسي.

لم تكن «الصدفة المحضة» وحدها في تقديري وراء طرح رزكار عقراوي بحثه الفكري عن الذكاء الاصطناعي في الوقت الذي يُشوّش فيه السيد ترامب المشهد السياسي والفكري العالمي

بطروحاته التي استثارت ردود فعل تتزايد وتتعمق من قِبَل دول ومراكز أبحاث وأجّجت قلقاً متصاعداً لدى ملايين من الناس في سائر البلدان والقارات، مع شبه إجماع في التقدير فيما بين مراكز الأبحاث وخبراء الاقتصاد والعلاقات الدولية بأن عالمنا يواجه في غضون السنتين الجارية والقادمة أزمةً اقتصادية أخطر من أزمة الودائع (1987 - 2008) التي انفجرت في الولايات المتحدة وشملت سائر مناطق سيطرة الرأسمال! وتحت تأثير هذا المسار دشّن نمط الإنتاج الرأسمالي في تطوره الدخول إلى مرحلة نوعية هي «العولمة»، مع اكتساب أزمته صفة الأزمة المستدامة كصيغة جديدة بديلة (أو على الأصح: مضافة) إلى صيغة «الدورية» التي لازمته منذ البدايات... كما كشف ماركس عن ذلك وبرهن عليه منذ أواسط القرن التاسع عشر.

* * *

فواز فرحان (Fawaz Farhan): ضوء على الذكاء الاصطناعي الرأسمالي

كاتب وباحث من العراق

نُشر في 27 أيار/مايو 2025

قرأت كتاب الذكاء الاصطناعي الرأسمالي للعزيز رزكار عقراوي أكثر من مرة، والحقيقة أن شهادتي بخصوص الكتاب ستكون مجروحة لأنني أعتبر العزيز رزكار رفيق درب وصديق وفي. عندما انتهيت من قراءة الكتاب شعرت أننا نعيش في عالم ربما نشعر بنفس القدر من الحرص على التحديات التي تواجه قوى اليسار في عصر العالم الرقمي والعولمة الرقمية.

في البداية لا بد من القول أن رزكار عقراوي يُعتبَر بمثابة موسوعة جامعة في مجال الإعلام الرقمي وبالتالي الرأي الذي يطرحه يمثل تنظيراً دقيقاً يجب التوقف عنده طويلاً والتعلم منه، لا سيما وأنه مع هيئة التحرير يتعاملون يومياً مع مئات المقالات التي تصل الحوار المتمدن والتي تحوي اتجاهات فكرية واجتماعية واقتصادية مختلفة يتم التعامل معها جميعاً بروح واسعة ورحابة صدر فتحت المجال أمام الكثيرين للتعبير عن آرائهم بمنتهى الحرية والوصول إلى القارئ بسهولة من خلال منبر الحوار المتمدن.

والنقاط التي ركّز عليها كتاب رزكار عقراوي جميعها جعلتني أقف طويلاً أمام وحدة الأفكار التي جمعتني به. ففي نفس الوقت بدأت بنشر كتاب (ديمقراطية البريكاريا) بأجزائه العشرة، طُبع حتى الآن ثلاثة أجزاء وستُطبع الأجزاء الأخرى في دار نشر الدراويش حتى نهاية العام. ولا أخفي أننا ركّزنا على نفس المواضيع لكن من زوايا تبدو مختلفة بعض الشيء لكنها تتحد في التحذير من خطورة تجاهل الذكاء الاصطناعي من قِبَل اليسار وعدم التعامل معه بمنطق تسوده الجدية والتعامل الرصين.

وأتفق تماماً مع أغلب الطروحات التي ذهب إليها كتاب العزيز رزكار وأذهلتني السعة العلمية الرصينة له في تلخيص أفكار الكتاب في جداول وخوارزميات رائعة سهّلت على القارئ فهم الأفكار المطروحة في الكتاب، لا سيما الذهاب لموضوع الأسئلة والأجوبة التي تُلخِّص الفكرة للقارئ بشكل سليم.

لا أختلف مع الكتاب في أن اليسار التقليدي في المجتمعات العربية متأخر كثيراً عن مواكبة العولمة الرقمية وتحدياتها، وأن هذا اليسار سيفقد البوصلة إن لم يتمكن من الوصول لعقل وفكر القارئ في العصر الحديث من خلال التقنيات الرقمية المتاحة أمامها والمتوفرة بحكم انتشار المنصات الرقمية في كل مجالات الحياة على نطاق واسع. فقد تحوّل مفهوم الاقتصاد السياسي التقليدي إلى مفهوم رقمي بحت بسبب التطور، حتى أن تقييم فكرة تقييم السلعة عند كارل ماركس بدأ يتلاشى بسبب هذا التقدم.

وهذا ما يجب التركيز عليه في تعاملنا مع عصر الرأسمالية الرقمية أو مجتمع الخدمات الرقمي الذي بدأ يتحول تدريجياً إلى تنين رعب يهدد الحياة البشرية إن لم نتمكن من التعامل معه بشكل سليم وإيجابي.

ويبقى السؤال الحاسم في دراسة الموضوع هو: إلى أين ستقودنا العولمة الرقمية والذكاء الاصطناعي؟

وضع رزكار عقراوي اليد على التحديات الفعلية التي تواجه اليسار والطبقة العاملة من وجهة نظر ماركسية بحتة أعتبرها صائبة ودقيقة وتجعلنا ندرك أننا أمام عالم ليس من السهل التعامل معه قبل تسليح هذه الطبقة بالأدوات اللازمة التي تمكّنها من اكتساب حقوقها.

ولا أختلف مع العزيز رزكار في أن العولمة الرقمية ساهمت في الهيمنة وتسطيح الوعي، لا سيما وأن أغلبية ساحقة تستخدم هذه التقنيات أمية ولا تُجيد التعامل معها بمنطق تقدمي للغاية. في الانتخابات الألمانية الأخيرة حقق حزب اليسار الألماني نسبة تقترب من الـ 10% من مقاعد البرلمان وهي نسبة عالية لم يكن يحلم بها أكبر المتفائلين بحزب اليسار. لكن عندما نُلقي الضوء على الأسباب سندرك أن اليسار الألماني للمرة الأولى استخدم المنصات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي لنشر أفكاره وأهدافه من جهة، ومن جهة أخرى اقترب من الجماهير من خلال أوجاعها التي تسببت بها العولمة الرقمية والأسواق الحرة. وأولى الأوجاع كانت التضخم والركود الاقتصادي وارتفاع الأسعار وغلاء الإيجارات وتمايز المجتمع تدريجياً بين فقراء وأغنياء وتدمير الطبقة الوسطى وهجرة أغلب الألمان من بلادهم بسبب الهيمنة الاستبدادية الرقابية للدولة على أرصدتهم المالية ومنصات تواصلهم الاجتماعي وغيرها.

لهذا وضع اليسار الألماني حلولاً ومقترحات تناغمت مع مطالب الجماهير في كبح جماح الهيمنة الرقمية الاستبدادية للحكومة والأمن الاقتصادي اللذَين كبّلا حياة المواطن الألماني بعقب حديدية لا يمكن فكّها إلا بالهجرة ومغادرة البلاد. وحقّق اليسار نسبته الكبرى في التصويت من خلال الاستفادة من منصات تيك توك وإنستغرام وفيسبوك ومنصة إكس. لذلك تبدو إجادة التعامل مع التقنيات الحديثة مهمةً للغاية بالنسبة لليسار حتى يتمكن من الوصول إلى قلب وعقل الجماهير في كل مكان من عالمنا.

هذا النموذج ربما يبدو الأقرب إلى الأفكار التي أراد العزيز رزكار ترسيخها على أرض الواقع في عقل الجماهير وتسليحها بالفكرة التقدمية للاستفادة من التقنيات الرقمية. إن العالم الذي نعيش فيه ليس سهلاً للغاية، لا سيما وأن نسبة مستخدمي خدمة الإنترنت تجاوزت الثلاثة مليارات إنسان أي نصف سكان كوكبنا، وأن أغلبية المستخدمين يجهلون طبيعة السياسات التي تقف خلف تأسيس الإعلام الرقمي والاقتصاد الرقمي ومؤسسات الرقابة الرقمية على مستوى العالم.

باختصار حوّلت العولمة الرقمية عالمنا إلى عالم افتراضي لكنه أكثر واقعية في تسطيح الوعي وتحقيره إلى درجة جعلت عالم الطبخ والرياضة والدعارة الرقمية واستخدام الإناث السيئ للغاية أسساً

رئيسية في مفهوم تقدمها، بينما جعلت الأفكار العلمية والتقدمية متراجعة إلى الخلف أمام تأنيث سلبي للعالم الرقمي.

إن تحقيق الأرباح في ظل النظام الرقمي يقترب تدريجياً من اقتصاد أطلقت عليه اسم الداروينية الجديدة في عالم الاقتصاد (البقاء للأقوى والأصلح) وهذا الأمر لا يختلف عليه اثنان. فمنذ انهيار الرأسمالية التقليدية عام 1971 تحوّل مجتمع الرأسمالية إلى مجتمع خدمات بعد أن فقد الدولار قيمته الفعلية وأصبحنا نتعامل مع أوراق فاقدة للقيمة الذهبية لكنها مفروضة علينا بقوة السلاح وسطوة إمبريالية لا يمكن رفضها أو الوقوف بوجهها.

إن التحولات العميقة التي تشهدها ساحات الدول المتقدمة في مجال التقنيات الحديثة أصبحت تصبّ في التغيير السوسيولوجي للمجتمعات في ظل ظهور الليبرالية الجديدة بقوة في الأسواق العالمية والمجتمعات. ولا بد من القول أن المرحلة التي تلت التحولات في الصين نحو الانفتاح لعبت دوراً كبيراً في تنامي دور هذه الطبقة الرقمية في العالم بأسره. فبدءاً من عام 1978 بدأت الصين تخرج للعلن وتُعلن عن انفتاح واسع أمام الشركات الغربية ونقل السوق الصيني من سوق مغلق إلى سوق عابر للقارات، أي أن الصين أصبحت ساحةً مفتوحة للديناميكية الرأسمالية. كما ساهمت في خلق نظام مجتمع الخدمات في أوروبا ربما قبل أوانه بكثير.

وحققت الصين معدلات نمو قياسية خلال العقدين الماضيين جعلتها سيدةً على مسرح السوق العالمية. والشيء الذي ساهم في هذا التغيير في الصين هو التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم وعمل على أن يكون النموذج الصيني نموذجاً متقدماً في عالمنا، لا سيما وأن رخص الأيدي العاملة الصينية جعل البلاد تغزو الأسواق العالمية بقوة من حيث رخص البضائع الصينية قياساً للبضائع التي تنتجها البلدان المتقدمة الأخرى.

تحولت الصين من دولة متخلفة منغلقة يحكمها الشكل الحديدي لرأسمالية الدولة إلى دولة منفتحة بحذر حتى وصلت مرحلة الانفتاح الكلي أمام الشركات الغربية التي نقلت قسماً كبيراً من مراكزها إلى هذا البلد. وفي نفس الوقت وبعد سنة واحدة من اتخاذ دينغ شياو بينغ قرار الانفتاح على العالم الخارجي، وصل إلى رئاسة الصندوق الفدرالي الأمريكي في تموز/يوليو 1979 بول فولكر، وهو الشخص الذي ساهمت سياساته البنكية في تصدير الدولار الفاقد للقيمة لأسواق العالم (الدولار الذي لا تعادله القيمة الذهبية)، فأحدث تغييراً دراماتيكياً في السياسة النقدية الأمريكية ساهم في إطالة أمد التمدد الأمريكي في الأسواق العالمية عبر سياسة القضاء على التضخم دون النظر لنسبة البطالة في المجتمع.

والمعروف أن سياسة بول فولكر ساهمت في القضاء على التضخم الجنوني في الولايات المتحدة لكن هذا القضاء كان مؤقتاً وجزئياً وعلى حساب لجم قوة العمل وكذلك تحرير قطاع الزراعة والصناعة واستخراج الموارد والثروات من القانونية التي كانت مفروضة عليها. هاتان الخطوتان ساهمتا في إطلاق العنان لسلطة المال في الداخل وكذلك على المسرح العالمي في آنٍ واحد معاً، وساهمت هذه

السياسة في خلق مراكز زلازل اقتصادية عالمية لم ينتبه لها حتى خيرة خبراء الاقتصاد الأوروبي وكذلك في كل من اليابان والصين.

هذه الخطوات جعلت الاندفاعات الثورية عند العمال في العالم تأخذ شكلاً مختلفاً إلى حد كبير وحققت انتشاراً كبيراً بنوعية جديدة شكّلت ارتداداتها تشكيل العالم من حولنا بصورة مختلفة كلياً. فرخص البضائع الصينية ودخولها السوق العالمي أدى إلى تغييرات واسعة حتى في الشكل الكلاسيكي للطبقات في المجتمعات وخلقت بقوة شكلاً من أشكال البريكاريا البدائية في ذلك العصر.

إن التحولات الاقتصادية العميقة التي حدثت منذ مطلع الثمانينيات قامت على أربعة أعمدة أساسية في السياسة الدولية هم بول فولكر ورونالد ريغان ودينغ شياو بينغ ومارغريت تاتشر. وساهموا بشكل مباشر في نشر هذه التحولات الاقتصادية من مستوى ضيق إلى مستوى واسع وشامل عبر القوانين التاريخية والوضعية التي ساهمت بشكل مباشر في تغيير شكل العالم من حولنا وكذلك من خلال القرارات السياسية الجريئة التي أقدموا عليها.

وعندما نبحث في التركيبة الاقتصادية الجديدة التي طلّت على المجتمعات كثيراً ما نجد تسميات إعلامية لها مقترنة بالعولمة، لكن الاقتصادي الذي يفهم سيرورة التطور في مراحل التقدم الاجتماعي من جانبه الاقتصادي يفهم أنه مجتمع الخدمات الذي أفرزه التقدم الرأسمالي نفسه من خلال سير تطوره وتقدمه.

وعندما نُسلِّط الضوء على الشخصيات الأربع التي ساهمت في هذا التغيير نجد أن الأسباب الرئيسية لخطواتهم كانت تصبّ في عملية البحث الجدي في الخلاص من الأزمات أو لجمها مؤقتاً على أقل تقدير. فدينغ شياو بينغ درس بجدية وضعية الاقتصاد الصيني القائم على الاقتصاد المركزي المؤجَّه بقوة من الحزب الشيوعي وما يسميه بالاقتصاد المركزي الموجَّه من الدولة، كما درس تغلغل الشركات الغربية ورؤوس الأموال في الساحة الآسيوية وخاصةً في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، وخرج بنتيجة مفادها أن تعزيز القوة الصينية لا يمر عبر عسكرة الاقتصاد وإنما عبر تحريره وفتح الأسواق أمام رؤوس الأموال الغربية وكذلك شركاتها. هذا الأمر أطلق عليه اشتراكية السوق كنموذج صيني في الاقتصاد.

أما رونالد ريغان فقد أخذ أفكاره في تحرير قطاعَي الزراعة والصناعة واستخراج الثروات من القيود القانونية التي كانت تُقيّدها من السياسي الأمريكي السابق في الحزب الجمهوري باري غولدواتر (مرشح الرئاسة الأمريكية عام 1964). ورغم أن طروحات الأخير لم تكن تحظى بالأغلبية داخل الكونغرس الأمريكي إلا أن رونالد ريغان جعلها رؤيةً للأغلبية تبنّاها مع بول فولكر لتجد طريقها في خلق نمط اقتصادي عالمي جديد.

كما ساهم فولكر ومعه مارغريت تاتشر في إخراج الطبقة الأكثر سيطرةً على الأسواق إلى العلن وهي طبقة الليبرالية الجديدة، وحوّلوها من طبقة عادية إلى مبدأ مركزي يوجه الإدارة والاقتصاد على

مستوى العالم. وهذا الظهور لطبقة الليبرالية الجديدة خلق نمطاً اقتصادياً عابراً للقارات ويشمل كل أسواق العالم الاقتصادية دون حدود. وانتشار التقنيات الحديثة ساهم بشكل كبير في نشر الفكرة الجوهرية لهذا النمط الاقتصادي الذي تسيّد العالم.

في نفس الوقت ساهمت الليبرالية الجديدة في خلق بؤر توتر في اقتصاديات العالم عملت على خلق حركة احتجاجات واسعة على نطاق العالم. بؤر التوتر أرجعها البعض إلى السياسات النقدية لصندوق النقد الدولي التي كان يفرضها على أغلب البلدان التي كانت تقترض الأموال وزجّها في الاقتصاديات المحلية. وربما ثورات الربيع العربي التي بدأت في تونس خير مثال على هذه المقاربة البسيطة.

إن وجود النظام الجديد لمجتمع الخدمات أو العولمة وطبقتها القائدة الليبرالية الجديدة جعل من أنماط الحياة الاجتماعية يتغير بدرجة كبيرة حتى أن هذا النمط نفسه أصبح سلعةً في مجتمع الليبرالية الجديدة وعصرها.

وحتى نفهم الإطار العام لسياسة الليبرالية الجديدة في عالمنا وأسسها يجب أن نفهم أنها تقوم على أسس إطلاق الحريات الفردية وكذلك تشجيع المهارات التجارية الإبداعية للفرد عبر استخدام التقنيات الحديثة ضمن إطار مؤسساتي قانوني يتسم بحمايته الشديدة لحقوق الملكية الخاصة. فحرية التجارة لا يمكن أن تكون متاحة بين الدول دون نظم قانونية واتفاقيات دولية تساهم في تسهيل هذه الإجراءات وجعل العالم بأسره أشبه ما يكون بقرية صغيرة.

وحرية الأسواق الاقتصادية في عالمنا الحديث خلقت بالفعل نمطاً جديداً للحياة لا يمكن لأحد أن يتجاهله، لا سيما وأنه خلق طموحات وأفكاراً عند الغالبية العظمى من شباب العالم بتحسين نمط حياتهم ومواكبة التطورات التي تحدث في عالمنا في مختلف المجالات. قبل سنوات طويلة كنا نطرح سؤالاً حاسماً يعكس عملية فهمنا للمنظومة الرأسمالية التقليدية التي تحكّمت بالعالم بشكل مباشر في العقود السبعة من الحرب الباردة التي اشتعلت في مطلع القرن الماضي لا تزال تفرض قوتها لكن بشكل مختلف يلائم ما وصله العقل البشري تحت ظل العولمة، وهذا السؤال هو: إلى أين ستقودنا الرأسمالية؟ أو بطريقة أخرى يمكن طرح السؤال بشكل مختصر لكل ما يتعلق بحياتنا وليس جانبها الاقتصادي السياسي لوحده، وهو: إلى أين نحن سائرون؟ إلى أين تشير بنا هذه العولمة، لا سيما وأنها أصبحت تحكم بكل تفصيل من تفاصيل حياتنا عبر تكنولوجيا رقمية لا يستطيع أغلبنا فهم جوهر حركتها ومسيرتها وتأثيرها على العقل البشري وعلى مجمل تطور منظومة الوعي البشري.

من المعروف لدى أغلبنا ممن فهموا ماركس فهماً جيداً أن إحدى خصائص الإنتاج الرأسمالي أنه لا يمكن له إطلاقاً أن يتوقف لمدة طويلة عند نقطة معينة وإنما هو دائماً في وضع متطوّر يواكب العصر ليس حباً في الحضارة وإنما حباً في الربح. وهذه العملية كما نعلم مشروطة وتبدأ دائماً بتبدّل القوى المنتِجة وتطورها (أي تغيير مستوى الوعي لديها بما يتلاءم مع ما يُطرح من تقنيات حديثة) وهذا الشيء يحدث بالفعل بتغيير أدوات العمل وتطورها إلى مستويات كبيرة. لكن ما يجب أن نركز

عليه هو أن الجانب القانوني الذي يواكب تطور التقنية هذه يبقى دائماً بيد الأقلية التي تُشرِّع القوانين من أجل ضمان ديمومة قدرتها على خلق الجديد الدائم.

ولا يمكن للبشر فهمه قبل مضي عقد أو عقدين على تشريع هذه القوانين حتى تتمكن من وضع اللمسات الواقعية للتعامل معها على أرض الواقع سواء من خلال النقابات العمالية أو من خلال النضال الذي تشنّه البريكاريا لتغيير هذه التشريعات بطريقة تخدمها. إن أدوات العمل أو التقنيات التي تدخل في صلب الإنتاج الرأسمالي في تطور مستمر ليس اليوم فحسب وإنما على امتداد التاريخ البشري.

وهذه الأدوات تقوم بدور لا نشعر به دائماً وإنما نلتمسه في حياتنا. وهذا الدور يتمثل في تطوير المجتمع البشري ومنظومة الوعي فيه، ودرجة تطور هذه الأدوات دليل سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة وتسخيرها لمصلحته. ربما يبقى هذا الأمر واضحاً في حدود تصورنا للموضوع بشكله الجزئي، لكن الصورة الأشمل تعني أن الآلة بقدر توفير العمل على نطاق واسع في المجتمعات فإنها في نفس الوقت تطرد أعداداً واسعة من الأيدي العاملة المتمكنة إلى الساحات ليلاقي مصيراً جديداً من البطالة قائماً على تأثير الآلة على مجرى حياته دون أن يدرك أن للتقدم عواقب يجب أن يتعامل معها من خلال شن نضال لا يتوقف عند حدود من أجل إخراج هذه الآلة من يد الأقلية التي تتحكم بمصير العامل البسيط في كل بقعة من بقاع الأرض وجعلها مُنصِفة اجتماعياً واقتصادياً من خلال رفع الأجور وتخفيض الضرائب على العامل البسيط. لذلك تُستخدَم الآلات والتقنيات الحديثة في النظام الليبرالي الرقمي الحديث لا في هدف توفير فرص العمل وتسهيلها وإنما كوسيلة لاستنزاف العمل المجاني بشكل متزايد. فمن المعروف أن الرأسمالي لا يدفع ثمن عمل العامل وإنما قيمة قوة العمل التي يستخدمها فقط، لهذا فالرأسمالي لا يلجأ إلى الآلة إلا عندما تصبح قيمتها دون قيمة قوة العمل التي تستبدل بها. لهذا تعمل المنظومة الرأسمالية على إبقاء الأيدي العاملة في حاوية عملاقة تسير بحسب رغبتها لا بحسب رغبة الأيدي العاملة.

ومن ضمن هذا الإطار الذي تموضع بقوة في عصرنا الحديث عبر العولمة والتقنيات الرقمية التي تُشكِّل عناوين جديدة لرداء الليبرالية الجديدة التي تسير إلى التلوّن مع كل أزمة خانقة من أزماتها. إن التأثير الكبير الذي أحدثته العولمة لم يقُد البشرية إلى التقدم روحياً وفكرياً، إنما ساهمت في تسطيح الوعي البشري بشكل أعمق من السابق بحيث أن كل تقدم في الآلة يقابله تسطيح لهذا العقل وليس تقدماً كما تفترض دورة النظام الرأسمالي التي تحدث عنها كارل ماركس في رأس المال. فنمط حياتنا أصبح يتلوّن بهذا النظام دون أن نشعر بتأثيراته السلبية العميقة على نمط تفكيرنا إلا في الأزمات السياسية والدينية والاجتماعية. لكن كيف حدث هذا التغيير الذي لم يطرأ على بالنا في دراسة مسيرة تطور هذا النظام وأسباب أزماته وطرقه في التخلص منها؟

الجواب بكل تأكيد أن التطور التقني ساهم بشكل مباشر في تحويل نمط حياتنا كبشر إلى نمط رأسمالي مكمِّل لدورته الإنتاجية. هذا الأمر يبدو مضحكاً لكننا نعيش تفاصيله. فلكل منا نمط حياته

الذي أصبح يُشكِّل عالمه الخاص دون أن يشاركه أحد به. ربما هنا ندخل في إطار دراسة أخرى تتعلق بالمنظومة النفسية للبشر والتي تحاول الرأسمالية إبقاءها في إطار تلك الحاوية الكبرى على أن لا تخرج عن السيطرة الفعلية لأدواتها وتقنياتها.

ورغم أن نظام الليبرالية الجديدة شجّع حرية التجارة بمختلف السلع والبضائع وفق نظام نقدي يعتمد على معدلات صرف ثابتة تقوم أساساً على قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب بأسعار ثابتة، ولأن معدلات الصرف الثابتة لا تتوافق مع تدفق رأس المال التي بدأت ظاهرة أن لا مفر من إبقائها تحت السيطرة.

هنا يجب أن نركز على تدفق رأس المال إلى الأسواق العالمية وهي تدفق الدولار إلى خارج الحدود الأمريكية كعملة احتياط أساسية للاحتياط النقدي العالمي. وهذا التدفق لا يمكن أن يكون دون حماية القوة العسكرية الأمريكية منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى اليوم. هذا التدفق جعل الدولار يفقد قيمته الفعلية من خلال فصله عن القيمة المقابلة له من الذهب.

تحوّل الاقتصاد الأمريكي ومعه أجزاء واسعة من الأسواق العالمية الواقعة تحت التأثير الأمريكي المباشر. فمنذ السبعينيات من القرن الماضي انتقل النظام الاقتصادي من الرأسمالية إلى مجتمع الخدمات وهو عالم نقيض للرأسمالية. لذلك ارتفعت الديون العالمية إلى أكثر من 200 تريليون دولار تم اقتراضها من مخزون العالم الرأسمالي المنهار مع انهيار القيمة الفعلية للدولار الأمريكي. وأولى الحقائق التي لا يمكن التغافل عنها هي أن الخدمة لا قيمة تبادلية لها، حيث تتم مبادلتها على أساس يأخذ في الحسبان قوة العمل وليس الوقت الضروري لإنتاج الخدمة أو البضاعة، وبالتالي تنعدم هنا المقاييس الثابتة لقوة العمل على اعتبار أنه يتم تحديدها اعتباطياً بعيداً عن أي أثر لقانون القيمة ودون أن تكتسي صنمية السلعة.

إن عالم الصناعة اليوم يختلف نوعاً عن عالم الخدمات حيث لكل منهما علاقات إنتاج خاصة به. فتغريب المنتوج عن المنتِج شرط أساسي في النظام الرأسمالي لكن ذلك مستحيل في مجتمع الخدمات، فالخدمة تُستهلَك تماماً في حالة إنتاجها ولا يعود لها قيمة تبادلية. ودورة الإنتاج الرأسمالي كما نعلم متكررة ومكتملة (نقد، بضاعة، نقد) بينما إنتاج الخدمات لا يتحقق بدورة مكتملة (نقد، بضاعة، صفر) وبناءً عليه لا يمكن للرأسمالي أن يتاجر بإنتاج الخدمات.

فعمال الخدمات لا ينتجون فائضاً للقيمة وهم لذلك حسب ماركس غير منتجين ويُلقون بأثقال معاشهم على العمال في الزراعة والصناعة. ولو أخذنا النموذج الأمريكي في نظر الاعتبار سنجد أن 80% من القوى العاملة تعمل في مجال الخدمات، والـ 20% الباقية لا يمكنها أن تُغطي تكاليف الـ 80% لهذا تلجأ الحكومة الأمريكية لتحمّل النفقات هذه ورفد السوق بأموال إضافية من خلال الاستدانة. وهذا الأمر جعل من الاقتصاد الأمريكي نفسه اقتصاد فقاعة من خلال زج الدولار الفاقد للقيمة في الأسواق العالمية مما يُنذر بحدوث كارثة اقتصادية ستهز العالم قريباً.

وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها إلى طريق الليبرالية الجديدة وتبنّت اقتصاد الخدمات بعيداً عن دراسة الأفق البعيد الذي قد يُفضي إليه هذا الطريق. وتأثرت حتى الدول التي وقعت تحت التأثير الأمريكي بهذا الطريق كاليابان وألمانيا وغيرهم من الدول الصناعية التي تجمعها مع الولايات المتحدة وحدة سوقية.

وكلما تقدّم عصر العولمة الرقمية شهدت عملية احتكار الأرباح تمركزاً رهيباً وصلت عند سيطرة شركتين فعلاً على العالم هما بلاك روك وعلاء الدين، وهما اليوم من يتحكم في العولمة الرقمية بكل تشعباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والرياضية والفنية والجنسية وغيرها وتتحكم في مفاصل اقتصاديات الدول العشر الأولى في عالمنا.

لذلك نحن أمام تحديات ليست بالسهلة، لا سيما وأن أغلب الذين يتعاملون اقتصادياً واجتماعياً عبر المنصات الرقمية أمّيون بكل معنى الكلمة أمام الخوارزميات الواسعة للذكاء الاصطناعي الذي يسلبهم نمط حياتهم ويُدخلهم في نمط حياة هو من يُقرّر شكله ومضمونه.

أشد على يد العزيز رزكار عقراوي وأعتبر كتابه بمثابة بيان يساري شيوعي بديل للعصر الحديث، ولا يمكن تجاهل كل فصل وسؤال طُرح فيه لأنه يقودنا إلى التعامل بوعي تقدمي مع مخاطر العولمة الرقمية ويجعل القوى اليسارية على مفترق طرق لاختيار أساليب التعامل والوصول إلى أهدافها عبر الفهم الدقيق لمتطلبات التسلح بالوعي الرقمي وتسخيره لخدمة العدالة الاجتماعية.

* * *

عبده حمد الدوسري (Abdu Hamad Al-Dosari): كتاب يفتح جبهة فكرية عالمية في وجه هيمنة الخوارزميات

كاتب وباحث

نُشر في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2025

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد مصطلح تكنولوجي متداول في المؤتمرات العلمية أو أروقة شركات البرمجيات، وإنما أصبح قضيةً فلسفية وإنسانية واقتصادية تُعيد تعريف معنى الوجود ذاته. في هذا السياق المتسارع الذي تتحول فيه التقنية إلى سلطة شاملة تتجاوز حدود الوعي، يطلّ كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة: التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟» للمفكر والكاتب رزكار عقراوي كواحد من أبرز الإسهامات الفكرية الحديثة في قراءة الظاهرة الرقمية من منظور نقدي وإنساني شامل.

هذا العمل الصادر باللغتين العربية والإنكليزية والمترجَم إلى عدد من اللغات العالمية بينها الفرنسية والإسبانية والألمانية، لا يقدّم مجرد تأملات أكاديمية في الثورة التكنولوجية، إنما يُعدّ بياناً فكرياً ضد التمركز الرأسمالي للتكنولوجيا وضد اختزال الذكاء الاصطناعي في مجرد أداة للربح والهيمنة. فالكتاب يذهب إلى أبعد من النقاشات التقنية ليستقر في قلب الأسئلة الوجودية الكبرى: من يملك التكنولوجيا؟ من يوجِّهها؟ وهل يمكن تحويلها إلى قوة تحرير بدلاً من أن تبقى أداةً للسيطرة والاستغلال؟

يستند رزكار عقراوي في عمله إلى تحليل معمَّق للعلاقة الجدلية بين الإنسان والآلة، بين الفكر والسوق، بين المعرفة والسلطة. وهو يرى أن الرأسمالية الرقمية تمكّنت من تحويل التكنولوجيا إلى سلاح ناعم لإعادة إنتاج السيطرة الطبقية بأشكال أكثر خفاءً وتعقيداً، حيث تُسخَّر الخوارزميات لتوجيه الرأي العام وضبط الوعي الجمعي وصياغة أنماط الاستهلاك والتفكير. ومع ذلك يؤكد الكاتب أن الإمكانيات الإنسانية الهائلة الكامنة في الذكاء الاصطناعي يمكن أن تُعاد توجيهها نحو تحقيق العدالة والمساواة، شريطة أن يُنتزَع القرار من أيدي الشركات العملاقة ويُعاد إلى أيدي الشعوب.

أهمية هذا الكتاب لا تكمن فقط في موضوعه وإنما في اللحظة التاريخية التي يصدر فيها. فالعالم يعيش على أعتاب مرحلة جديدة يُعاد فيها تعريف العمل والإنتاج والمعرفة، وتتقلص فيها الحدود بين الإنسان والآلة. وفي خضم هذا التحول يأتي رزكار عقراوي ليُذكِّر بأن النقاش حول الذكاء الاصطناعي ليس شأناً تقنياً وإنما قضية ثقافية وسياسية وأخلاقية تتعلق بمستقبل الإنسانية كلها.

بلغة رشيقة ورؤية موسوعية، ينجح المؤلف في الجمع بين التحليل الفلسفي والاقتصادي والتاريخي، ليجعل من الكتاب عملاً إنسانياً شاملاً يدعو إلى تحرير التكنولوجيا من قبضة رأس المال

وإعادتها إلى فضاء العدالة الاجتماعية. كما يطرح رؤيةً متقدمة لعالمٍ تُصبح فيه المعرفة ملكاً جماعياً ويُعاد توظيف الذكاء الاصطناعي كأداة للتنمية والوعي لا كوسيلة للهيمنة.

ويُحسَب للأستاذ رزكار عقراوي جهده البحثي الكبير في جمع هذا العمل وصياغته بلغة تتجاوز الحدود الأيديولوجية لتُخاطب العقل الإنساني في كل مكان، إذ قدّم رؤيةً فكريةً نادرة تجمع بين النقد الماركسي العميق والانفتاح الإنساني الواسع، ما جعل الكتاب يحظى باهتمام المفكرين والباحثين في الشرق والغرب على حد سواء.

إن صدور هذا الكتاب وترجمته إلى لغات متعددة يعكسان حاجة العالم الماسّة إلى خطاب فكري بديل يُوازن بين التطور العلمي والوعي الأخلاقي، ويُعيد إلى الفكر دوره في توجيه التقنية لا الانصياع لها. إنه ليس مجرد كتاب عن الذكاء الاصطناعي، وإنما عن الإنسان الذي يقف اليوم أمام المرآة الرقمية يُسائل نفسه: من المتحكم الحقيقي؟ ومن الخاضع؟

الكتاب متاح عبر منصة «أمازون» وعدد من المكتبات الإلكترونية العالمية، كما أُتيح مجاناً عبر النشر الرقمي المفتوح، في مبادرة أراد من خلالها المؤلف أن يُكرّس فكر المشاركة الحرة والمعرفة للجميع، ليكون هذا العمل علامةً بارزة في الفكر الإنساني المعاصر وجسراً بين العلم والحرية في زمنٍ تتصارع فيه القيم مع الخوارزميات.

رزكار عقراوي: كاتب ومفكر يساري عراقي ومؤسس موقع الحوار المتمدن، يُعدّ من أبرز الأصوات الفكرية العربية في مجال الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والفكر التقدمي المعاصر.

* * *

أحمد سليمان (Ahmed Suleiman): هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون إنسانياً؟ قراءة في أطروحات رزكار عقراوي

نُشر في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

كاتب وباحث من العراق

مع تحوّل الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي إلى أشبه بعَبْدٍ للتكنولوجيا تتحكم الخوارزميات في قراراته وفي طريقة تفكيره وفي مسار حياته اليومية، في هذا المشهد الرقمي المهيمن يقف رزكار عقراوي متسائلاً: هل يمكن أن تُستعاد هذه القوة الرقمية لتصبح أداة تحرر بدل أن تظل أداة قمع وسيطرة؟

مواجهة الهيمنة

في كتابه الأخير «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة: التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟»، يأخذنا عقراوي في رحلة فكرية بين رقعة السيطرة الرقمية وميدان الحرية الممكن. يرى الكاتب أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أدوات تقنية، إنما مشروع سلطوي جديد يُعيد إنتاج علاقات القوة، تماماً كما احتكر رأس المال وسائل الإنتاج في القرون الماضية. وهنا يصبح الوعي الرقمي للمجتمع المدني وقدرة اليسار على بناء أدوات مستقلة شرطاً لاستعادة الحرية وفرض العدالة الاجتماعية.

الفجوة الرقمية وأمية التقدميين

يُركِّز الكتاب على الفجوة الرقمية بين اليسار والرأسمالية موضِّحاً أن اليسار غالباً ما يفتقر إلى الأدوات التقنية والرؤية السياسية لاستخدامها بفعالية. الأمية الرقمية بحسب عقراوي ليست مجرد عجز عن تشغيل الأجهزة، وإنما غياب القدرة على فهم بنية الأنظمة الرقمية وكيفية تأثيرها على الحياة اليومية والوعي الجماهيري. لذلك يؤكد ضرورة تطوير قدرات تقنية مستقلة داخل التنظيمات التقدمية لتصبح أدوات النضال الرقمي متاحةً وفاعلة بعيداً عن سيطرة السوق وخوارزميات الربح.

الشباب... طاقة التحول

يلعب الشباب دوراً محورياً في هذا التحوّل الرقمي. فهم القوة الحركية القادرة على تجديد أدوات النضال السياسي والاجتماعي في العصر الرقمي. يُشدِّد عقراوي على أهمية تمكين الشباب داخل التنظيمات اليسارية، ليس فقط لتقليص الأمية الرقمية وإنما لتصميم أدوات ومنصات تشاركية مفتوحة المصدر تُعيد توجيه التكنولوجيا نحو خدمة الإنسان بعيداً عن مصالح الشركات الكبرى.

أمميات رقمية يسارية

إلى جانب ذلك يدعو عقراوي إلى تأسيس أمميات يسارية رقمية تعبر الحدود الوطنية والفكرية لتطوير بدائل تشاركية وعادلة للذكاء الاصطناعي. هذه الأمميات الرقمية لا تمثل تحالفات شكلية فحسب، إنما هي شبكة عمل عملية لدعم العدالة الاجتماعية والمساواة ومواجهة تحكم الشركات الكبرى بالمعلومة والتقنيات مع الحفاظ على التنوع الثقافي والمعرفي.

التكنولوجيا ليست محايدة

يُحذِّر عقراوي من المخاطر التي ترافق استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة قمع ومراقبة، مؤكداً أن التكنولوجيا ليست محايدة وإنما تحمل دائماً أيديولوجياً تعكس مصالح من يملكها. لذلك يجب استخدام هذه الأدوات نقدياً وبحذر مع تطوير بدائل إنسانية تُعزِّز الديمقراطية الرقمية وتحمي خصوصية البيانات وتضمن الشفافية.

التكنولوجيا والعدالة الاجتماعية

الكتاب بلغة واضحة وميسّرة باللغتين العربية والإنكليزية يسعى إلى فتح نقاش واسع حول العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا ويقدّم رؤيةً عملية لكيفية تحويل الذكاء الاصطناعي إلى قوة تحرّر اجتماعي بعيداً عن هيمنة السوق. وفي ختام القراءة يطرح عقراوي سؤالاً جوهرياً: هل سنجعل الذكاء الاصطناعي أكثر شبهاً بنا في إنسانيتنا، أم سنستسلم لمنطق الربح الذي يفرضه رأس المال؟

هيوا عمر (Hiwa Omar): الثورة الرقمية وتحدياتها أمام اليسار، نحو إعلام فاعل

كاتب وباحث ونائب سكرتير الحزب الشيوعي الكردستاني

نُشر في 18 كانون الأول/ديسمبر 2025

تعد قضية الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي AI واحدة من أكثر القضايا إشكالية وحساسية في راهن البشرية. فقد تركت هذه التقنيات تأثيراً مباشراً وعميقاً على وعي الإنسان، أساليب التفكير، توجيه الرأي العام، بل وحتى التلاعب بالرغبات والميول الكامنة. إضافة إلى ذلك، أحدثت تأثيراً بنيوياً على نمط الحياة الاجتماعية، وعلى المستويين النفسي والسوسيولوجي، وعلى طبيعة الصراع الطبقي ذاته.

في الوقت الراهن، تستخدم الثورة الرقمية والإعلام الجديد، في ظل الهيمنة الرأسمالية العالمية، كأدوات فاعلة لإنتاج "الإنسان المستخدم" وتعزيز ثقافة الاستهلاك. هذه العملية تتناقض مع أسس العدالة والمساواة والقيم الجوهرية للفكر اليساري. فالنظام الرأسمالي، عبر نشر "وعي زائف" وإضفاء الشرعية على حياة سطحية ولذات وقتية، يسعى إلى تحويل كل شيء إلى سلعة، وإخضاعه لخدمة الشركات العملاقة.

في هذا السياق، وللأسف، لا بد من الاعتراف بحقيقة أن اليسار، بشكل عام وفي كردستان بشكل خاص، قد ترك هذا الميدان الحيوي شاغرا أمام القوى الرأسمالية والليبرالية والمحافظة. من هنا، فإن قوى اليسار لا تعاني فقط من التخلف عن هذا المسار، بل تواجه خطر التهميش الكامل إذا لم تسارع إلى تدارك الأمر.

ضمن هذا الإطار، يشكل كتاب الرفيق رزكار عقراوي المعنون:

الذكاء الاصطناعي الرأسمالي، تحديات اليسار والبدائل الممكنة

مرجعاً نظرياً مهما لفهم هذا الواقع، ولصياغة خريطة طريق علمية لمشروع يساري رقمي.

انطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، عقد المكتب الإعلامي للحزب الشيوعي الكردستاني في مطلع هذا الأسبوع مؤتمرا خاصا تحت عنوان:

نحو التغيير وتعزيز الإعلام الرقمي اليساري.

وتعد هذه الخطوة بداية لطرح جملة من المتطلبات الراهنة، لا سيما إصلاح الرؤى وآليات العمل، تجديد أسلوب ومضمون الخطاب السياسي، وتقديم حلول واقعية لأزمات المجتمع عبر المنصات الرقمية.

إن نجاح هذا المشروع مستحيل من دون إشراك طاقات الشباب، تطوير القدرات البشرية، واستخدام لغة بسيطة ومعاصرة لإيصال الرسائل. فالإعلام اليساري يجب أن يكون جسرا للتواصل مع الجماهير، لا مجرد أداة لنشر البيانات. ومن المهم التشديد على أن هذه التحولات لا تعني الاستسلام للعالم الافتراضي أو الذوبان في شبكات التواصل الاجتماعي، بل تمثل مسارا جديداً للوصول إلى واقع متغير، وتعزيز النضال داخل ساحات الصراع الطبقي.

تشكل هذه القضية جزءاً لا يتجزأ من جهود اليسار للتجديد، الإصلاح، والانفتاح، بهدف تحمل مسؤولية سياسية واجتماعية أكبر، في زمن حولت فيه الرأسمالية كل شيء إلى سلعة.

وفي الختام، فإن التغيير وتقديم البدائل في واقعنا الراهن لا ينبغي أن يقتصر على الشعارات. بل هما عملية طويلة الأمد، تتطلب نفسا طويلاً، عملاً متواصلا، والكشف عن مواطن الضعف ومعالجتها، وهو مسار يجب أن نبدأه بشجاعة من داخلنا.

الفصل السادس: أصداء عالمية

مدخل الفصل

حين صدر الكتاب بالعربية والإنكليزية معاً، لم يكن واضحاً إن كان سيجد قراء وقارئات خارج الفضاءين العربي والإنكليزي. وقد جاءت الإجابة أوسع مما توقعت، إذ ترجم الكتاب وأتيح مجاناً بـ32 لغة، مما ساهم في تجاوز الحواجز اللغوية والمالية، وفتح المجال أمام وصوله إلى جمهور أوسع في مختلف أنحاء العالم. كما ترجمت مقالات ودراسات مرتبطة به إلى لغات متعددة، ونشرت نصوصه في عشرات المواقع من الهند إلى البرازيل، ومن ماليزيا إلى تشيلي، ومن إيطاليا إلى سريلانكا وجنوب أفريقيا. وقد أتاحت هذه الترجمات والإتاحة المجانية للكتاب فرصة أوسع للتفاعل مع أفكاره ومناقشتها ونقدها في سياقات سياسية وثقافية ولغوية مختلفة.

والأهم من الانتشار أن النصوص وجدت من يشتبك معها بجدية. فالنصوص في هذا الفصل كتبها كتاب وباحثون من إيطاليا وبريطانيا واليونان وتركيا وكندا والولايات المتحدة وغيرها، وهي على تنوعها قراءات معمقة تتجاوز حدود المجاملة. ومعظمها نقدي، وبعضها نقد صارم يضع الكتاب والمقالات والدراسات التي نشرت بعده على محك نظري دقيق، ويدقق في التفاصيل. وقد نقلت جميعها إلى العربية والإنكليزية كما وردت في أصولها، وأدرج أطولها بحواشيه ومراجعه كاملة.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من كتب في هذا الفصل. فالاشتباك الجاد مع نص قادم من لغة أخرى وثقافة أخرى يتطلب جهداً مضاعفا، ومن كتب هنا بذل هذا الجهد دون أن تربطه بي معرفة شخصية، وإنما جمعنا اهتمام مشترك بالسؤال ذاته. والنقد الذي قدم لي هنا أفادني أكثر من كل إشادة، وقد غير فعلاً بعض قناعاتي، وتوقفت عند أثره في الفصل الأول من هذا الكتاب.

الأفكار التي طرحت

النقد المنهجي المنظم. قدمت قراءة ماركسية مبكرة وصارمة في منهجها، عرضت أطروحات الكتاب ومقالاتي بدقة، وقدرت جرأته في تناول موضوع يتجنبه كثيرون، ثم سجلت عليه نقداً منظماً في أربع نقاط: غياب الحوار مع تيارات يسارية أخرى تشتغل على الموضوع نفسه، والمثالية التقنية في طرح البدائل، ونقص التوثيق النظري، والتكرار على حساب البناء التحليلي المتدرج.

الاستغلال ونظرية القيمة. جاءت الملاحظة الأدق نظرياً من زاوية الاقتصاد السياسي، ومفادها أن التحليل لا يربط الاستغلال الرقمي بنظرية القيمة ربطا منهجياً، فيتحول «الاستغلال» إلى مصطلح عام يكاد يكون أخلاقياً أكثر منه مفهوما تحليليا. وهذه ملاحظة تمس الأساس، لأن الفارق بين الإدانة الأخلاقية والتحليل الطبقي هو بالضبط ما يميز النقد الماركسي عن الاستنكار العام.

الذكاء الاصطناعي ليس آلية واحدة. وفي الاتجاه ذاته، سجل اعتراض على تقديم الذكاء الاصطناعي بوصفه آلية هيمنة موحدة، لأن ذلك يطمس الفوارق بين تطبيقاته ويضعف القدرة على تحديد نقاط الانكسار داخلها. فخوارزمية تشخيص طبي وخوارزمية تحديد أهداف عسكرية لا تخضعان للمنطق ذاته، ومن يعاملهما معاملة واحدة يخسر القدرة على معرفة أين يمكن الاشتباك وأين يمكن تحقيق المكاسب.

سؤال الانتقال. طرح اعتراض ثالث مفاده أن الدعوة إلى البرمجيات مفتوحة المصدر وإلى التنظيم الدولي تظل قاصرة ما لم تقترن بنظرية ملموسة حول كيفية الانتقال، من يملك القوة الاجتماعية القادرة على انتزاع هذه التكنولوجيا، وبأي تحالفات، وعبر أي مراحل. وهو سؤال يفصل بين البرنامج السياسي والتمني الأخلاقي.

هل الاستبطان ظاهرة رقمية؟ سجل اختلاف صريح مع أطروحة مركزية في الكتاب، مفاده أن السيطرة الداخلية المستبطنة ليست جديدة على الرأسمالية الرقمية، وأن كل نظام سلطة سعى تاريخياً إلى جعل الأفراد يستبطنون سلطته بالوسائل المتاحة في زمنه، من المؤسسة الدينية إلى المدرسة وصولاً إلى الإعلام الجماهيري. والجديد في رأي صاحب هذا الاعتراض هو الكثافة والسرعة والدقة، مع بقاء المبدأ ذاته على حاله.

بنية الغطرسة. قرئ البيان ذاته من زاوية مختلفة تماماً، وبلغة ساخرة ومباشرة، تكشف ما فيه من غطرسة طبقية ويقين بأن قلة من المهندسين ورجال الأعمال تملك الحق في تقرير مصير المجتمعات. وهذه القراءة الساخرة تنزع عن الوثيقة هيبتها أكثر مما يفعل التحليل الجاد أحياناً.

تحفظ على الملكية الجماعية. قدم تحفظ صريح على فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الرقمية، مع اعتراض أخلاقي على بعض مقاربات «الإضراب الرقمي»، وتفضيل لمقاربة شوشانا زوبوف في قراءة رأسمالية المراقبة. وهو اختلاف في الوسيلة والأفق معاً، سجلته كما ورد.

والخلاصة التي أخرج بها من هذا الفصل أن أقسى النقد وأكثره فائدة جاءني من خارج اللغة العربية. ويعود ذلك إلى أن النقاش حول الاقتصاد السياسي للتكنولوجيا يمتلك في تلك اللغات تراكما نظرياً أطول وأدوات تحليلية أكثر تطوراً في بعض جوانبه. وفي هذا بحد ذاته درس لنا، فالمسافة التي علينا قطعها تكمن في امتلاك الأدوات النظرية والمنهجية التي تحول الوعي بالمشكلة إلى تحليل قابل للاختبار، وإلى برنامج سياسي وعملي قابل للتنفيذ.

* * *

أليكس ب. كرين (Alex B. Crane): الذكاء الاصطناعي في قبضة الرأسمال، قراءة ماركسية في كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي»

كاتب وباحث

نُشر في 4 نيسان/أبريل 2025

مقدمة

وصلتني نسخة إلكترونية من الكتاب المذكور أعلاه لمؤلفه رزكار عقراوي. من العنوان وحده، يُعلن الكتاب بوضوح موقفه الطبقي. فالذكاء الاصطناعي لا يُقدَّم بوصفه اختراعاً عشوائياً، إنما كجزء من تطور أدوات الهيمنة الرأسمالية. التحليل لا يُخفي انحيازه، وإنما يبني رؤيته على أساس الصراع بين رأس المال والعمل ضمن المجال الرقمي. إنه نص سياسي بقدر ما هو تحليلي.

في زمن يشهد تسارعاً مذهلاً في التطور التكنولوجي وتترسخ فيه خوارزميات السيطرة والهيمنة، يقف اليسار في معظم تياراته متردداً غير قادر على صياغة رؤية متماسكة في مواجهة الطفرة الرقمية وما تحمله من أبعاد طبقية واستغلالية. هنا بالضبط تبرز أهمية كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة». يخوض عقراوي مغامرة فكرية جريئة، يمزج فيها بين الماركسية والنقد التكنولوجي، ويصوغ مشروعاً تحررياً يتحدى الرأسمالية الرقمية.

الكتاب لا يكتفي بوصف آليات الاستغلال الجديدة، إنما يذهب إلى جوهر العلاقة بين التكنولوجيا والسلطة، بين الذكاء الاصطناعي والرأسمال، بين المستقبل الممكن والمفروض. وبهذا يشكّل الكتاب صرخةً نظرية وتحليلية في وجه تواطؤ عمالقة التكنولوجيا مع السلطة السياسية، وفي وجه الاغتراب الرقمي ومصادرة المعرفة.

أولاً: الذكاء الاصطناعي كأداة للهيمنة الطبقية

ينطلق الكاتب من تحليل جذري لطبيعة الذكاء الاصطناعي. فهو لا يراه تطوراً تقنياً محايداً أو إنجازاً معرفياً، وإنما أداةً تُعمِّق علاقات الإنتاج الرأسمالية وتُعيد إنتاج أنظمة السيطرة بشكل متخفٍّ وخطير على نحو متزايد. الخوارزميات لا تُكتَب في فراغ ولا تعمل بشكل محايد، إنما تتغذى على بيانات المستخدمين وتُصاغ لخدمة تراكم الأرباح وتسليع الحياة اليومية وتطبيع المراقبة والقمع.

من هذا المنظور، لا يُعدّ الذكاء الاصطناعي منتجاً بريئاً، وإنما هو امتداد للآلة الرأسمالية التي تسعى إلى تحويل المعرفة والبيانات إلى سلع والمجتمع إلى سوق دائم. ما يُعرَف بـ«الثورة الصناعية

الرابعة» ليس إلا طوراً جديداً من الرأسمالية تُعاد فيه صياغة العمل والسيطرة تحت ستار التكنولوجيا، وتُقصى فيه الطبقات العاملة والمهمشون رقمياً لصالح نخبة بورجوازية تكنولوجية.

ثانياً: الاعتقال الرقمي والاغتيال الرمزي

يعرض الكتاب مفاهيم نظرية مبدعة تُغني الفكر النقدي، من قبيل «الاعتقال الرقمي» و«الاغتيال الرمزي». هذه المفاهيم تصف أشكال الاستعباد غير المرئية التي تفرضها شركات عملاقة مثل غوغل وأمازون وفيسبوك. لم تعد السلطة بحاجة إلى شرطة أو سجون. المراقبة باتت ذاتية، والهيمنة أصبحت طوعية. كل مستخدمٍ يتحول إلى رقم داخل قاعدة بيانات، وكل تفضيل أو نقرة تتحول إلى أداة لتعزيز أنظمة السيطرة.

يُبيّن عقراوي بوضوح أن ما يُسمى بـ«الحياد الخوارزمي» ليس سوى خرافة. فكل خوارزمية تحمل داخلها تصوراً للعالم ومنطقاً للهيمنة وآلية لتوزيع الموارد والفرص. ولعل أخطر ما في الذكاء الاصطناعي الرأسمالي هو قدرته على إعادة تشكيل الوعي الجمعي وفق منطق السوق، بحيث تصبح العزلة والانفصال عن الواقع شرطاً للبقاء.

ثالثاً: ضرورة بناء يسار إلكتروني

من أبرز إسهامات الكتاب طرحه لمفهوم «اليسار الرقمي»، وهو ليس يساراً يكتفي بنقد التكنولوجيا من منظور أخلاقي أو يرفضها بشكل تلقائي، إنما يسعى إلى بناء بدائل تقنية فعلية تستند إلى قيم العدالة والمساواة والمعرفة المشتركة. يدعو الكاتب إلى إنشاء بنى تحتية رقمية اشتراكية وتحالفات يسارية عالمية وأطر مفتوحة المصدر للذكاء الاصطناعي تُدار من قِبل جماعات تحررية خارجة عن منطق الربح.

هذا اليسار الرقمي لا يتكئ على الدولة القومية أو على المؤسسات القائمة، وإنما يدعو إلى تجاوزها عبر أشكال جديدة من التنظيم الأممي. ضمن هذه الرؤية، تُنتَج التكنولوجيا كجزء من مشروع تحرري واسع. يُعيد عقراوي في هذا السياق الاعتبار لدور المثقف العضوي، ويدعو البروليتاريا التقنية إلى خوض معركة استعادة السيطرة على وسائل الإنتاج الرقمي.

رابعاً: لغة نقدية ومنهج تحريضي

ما يُميّز هذا العمل هو ابتعاده عن النخبوية الأكاديمية ورفضه للخطاب التكنولوجي السائد. يعتمد لغةً يسارية واضحة تجمع بين التبسيط الضروري والجذرية النظرية. ينحاز الكاتب إلى الطبقات المهمشة، ويضع في صميم أطروحته مقاومة تسليع المعرفة واحتكار خوارزميات الحياة من قِبل الشركات الكبرى. ومن الجدير بالذكر أن الكتاب متاح رقمياً ومجاناً للجميع.

ورغم تعقيد الموضوع، يحرص الكاتب على أن تكون أفكاره مفهومةً لشريحة واسعة من القراء. يتجنب المصطلحات التقنية المعقدة ويستخدم لغةً قريبة من التجربة اليومية. وبهذا يصبح النص أداةً للتثقيف دون أن يُنفِّر القارئ.

نقد منهجي للكتاب

رغم القيمة النظرية والسياسية للكتاب، إلا أن طرحه لا يخلو من بعض الثغرات. ما يلي ملاحظات لا تهدف إلى النفي، إنما إلى التطوير والتوسيع ضمن جهد ماركسي بنّاء:

1. غياب التفاعل مع تيارات يسارية أخرى

يتبنى الكتاب موقفاً ماركسياً صريحاً، لكنه لا يفتح حواراً فعلياً مع تيارات يسارية أخرى مثل التروتسكية والاشتراكية التحررية والنظريات اليسارية ما بعد البنيوية. مثل هذا التفاعل كان سيُثري الطرح ويُعزز من تعددية الفهم داخل معسكر المقاومة، خاصةً في قضايا معقدة كالتكنولوجيا والملكية والسلطة.

2. المثالية التقنية في طرح البدائل

رغم دعوة الكاتب إلى بناء ذكاء اصطناعي مفتوح المصدر يُدار جماعياً، إلا أن التفاصيل العملية حول كيفية تحقيق هذا المشروع في ظل النظام الرأسمالي العالمي القائم تكاد تكون غائبة. كيف يمكن للأغلبية الرقمية المهمشة أن تبني بدائل تقنية قابلة للحياة في ظل انعدام البنية التحتية واحتكار السلطة والمال؟

كما أن مفهوم «البروليتاريا الرقمية» بحاجة إلى تفصيل أوسع. من هم؟ ما هي خصائصهم؟ كيف يختلفون عن البروليتاريا الصناعية؟ النص لا يُجيب على ذلك بوضوح. والدعوة إلى ذكاء اصطناعي ديمقراطي تظل نظرية إلى حد كبير. من أين نبدأ؟ ما هي التحديات؟ من يدير هذه المشاريع؟ لا نجد إجابات صريحة.

3. نقص في التوثيق النظري

رغم غنى الكتاب بالأفكار، إلا أنه يفتقر إلى مراجع أكاديمية راسخة في بعض المواضع، خاصةً فيما يتعلق بتاريخ الذكاء الاصطناعي، أو في استحضار أعمال مفكرين يساريين تناولوا التكنولوجيا مثل أنطونيو نيغري وديفيد هارفي ويوكو هوي. مثل هذه المراجع كانت ستُضيف عمقاً نظرياً وتحليلياً للنص.

4. التكرار على حساب البناء التحليلي

أسلوب الكتاب المصمَّم لتسهيل القراءة الرقمية المتقطعة يؤدي أحياناً إلى تكرار بعض الأفكار والفقرات دون تقدم نظري جديد. هذا قد يُضعف الإيقاع الجدلي ويجعل الخطاب يبدو دائرياً بدلاً من أن يكون تصاعدياً.

خاتمة

رغم هذه الملاحظات، يظل كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة» من أهم المحاولات اليسارية المعاصرة في مقاربة التكنولوجيا من منظور ماركسي. إنه ليس مجرد كتاب عن الذكاء الاصطناعي، وإنما عن الإنسان والعمل والمستقبل والمقاومة. إنه دعوة مفتوحة لكل الماركسيين والماركسيات، لكل المثقفين والمثقفات العضويين، ولكل من يرفض أن يُختزل إلى رقم أو ملف، من أجل استعادة وسائل إنتاجهم الرقمي وبناء عالم جديد لا تحكمه خوارزميات الشركات وإنما تحرّكه أحلامنا الجمعية.

نشر المقال في : https://znetwork.org/znetarticle/artificial-intelligence-in-the-grip-of-capital-a-marxist-reading-of-capitalist-artificial-intelligence-leftist-challenges-and-possible-alternatives/

* * *

صوفيا روزليك (Sofia Rozlik): ثورة في التكنولوجيا، البديل اليساري للذكاء الاصطناعي

كاتبة وصحفية

نُشر في 19 آب/أغسطس 2025

إن التطور السريع والاندماج المتزايد للذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة قد أثارا نقاشات واسعة حول انعكاساته على المجتمع والاقتصاد والعلاقات الإنسانية. ويزداد القلق من أن المسار الحالي لتطوّر الذكاء الاصطناعي الذي تقوده إلى حد كبير المصالح الشركاتية قد يُفاقم من عدم المساواة الاجتماعية القائمة ويُقوّض القيم الديمقراطية.

ردّاً على ذلك، بدأ يتبلور بديل يساري للذكاء الاصطناعي يقوم على ضرورة أن تخدم التكنولوجيا مصالح المجتمع الأوسع، لا أن تكون وسيلةً لتكديس الثروة في أيدي قلّة. هذا التوجه يدعو إلى تطوير أكثر شمولاً وعدالةً وشفافيةً للذكاء الاصطناعي، يضمن أن تكون منافعه متاحةً للجميع وأن يتم التخفيف من مخاطره.

جوهر هذا البديل يتمثل في فحص نقدي لبنى القوة والأنظمة الاقتصادية التي يقوم عليها المشهد الراهن للذكاء الاصطناعي. فهو يتحدى النموذج النيوليبرالي السائد الذي يُعطي الأولوية للكفاءة والإنتاجية والربح على حساب الرفاه الإنساني والعدالة الاجتماعية. ويؤكد المدافعون عن البديل اليساري أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يُطوَّر ويُستخدَم بطرق تُعزِّز الملكية الجماعية والسيطرة الديمقراطية والصالح العام. وقد يشمل ذلك مبادرات مجتمعية للذكاء الاصطناعي ونماذج للملكية التعاونية واستثمارات عامة في البحث والتطوير تضع الأهداف الاجتماعية والبيئية في المقدمة.

كما يتم التشديد على ضمان أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي شفافةً وخاضعةً للمساءلة وخاليةً من التحيزات التي تُعيد إنتاج التمييز واللامساواة. ويتطلب ذلك مقاربةً متعددة الاختصاصات لا تقتصر على خبراء التقنية وإنما تشمل علماء الاجتماع والأخلاقيات وممثلي المجتمعات المحلية في تصميم وحوكمة هذه التقنيات.

يُسلِّط البديل اليساري للذكاء الاصطناعي الضوء أيضاً على أهمية حماية حقوق العمال وتعزيزها في عصر الأتمتة. فمع إحلال الذكاء الاصطناعي والأتمتة محل بعض الوظائف، تبرز الحاجة إلى شبكة أمان اجتماعي قوية وبرامج مستمرة للتعليم وإعادة التأهيل المهني، إضافةً إلى ضمان الدخل الأساسي الشامل بما يكفل مستوى معيشياً لائقاً للجميع.

ويتجاوز هذا المنظور النطاق المحلي ليطالب باستجابة عالمية لتحديات الذكاء الاصطناعي، إدراكاً بأن تأثيراته لا تقف عند حدود الدول. لذلك يصبح التعاون والاتفاقيات الدولية أمراً ضرورياً لوضع معايير وقواعد مشتركة لاستخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي، لمنع سباق تنافسي مُدمِّر وضمان أن يخدم الذكاء الاصطناعي البشرية جمعاء.

قد يرى منتقدو هذا البديل أن مثل هذا النهج قد يُعرقل الابتكار أو يُقلِّل من الفوائد المحتملة للذكاء الاصطناعي. لكن أنصار البديل يؤكدون أن بناء منظومة أكثر عدالةً وديمقراطيةً يمكن أن يقود في المدى الطويل إلى تطورات تكنولوجية أكثر استدامةً ونفعاً. فمن خلال إعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية والعدالة الاجتماعية، يسعى البديل اليساري إلى خلق مستقبل تكون فيه التكنولوجيا أداةً لتحسين جودة حياة الجميع وليس امتيازاً محصوراً في قلّة.

هذه الرؤية ليست خاليةً من التحديات، إذ تتطلب تحولات عميقة في طريقة تفكيرنا بالتكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع. ومع ذلك وأمام التداعيات العميقة للذكاء الاصطناعي، يقدم البديل اليساري منظوراً نقدياً وأملاً حقيقياً في آنٍ واحد، يفتح المجال لتصوّر مستقبل تُسخَّر فيه التكنولوجيا للصالح العام.

إن تطوير هذا البديل عملية مستمرة تتطلب الحوار والتجريب والعمل الجماعي ومشاركة طيف واسع من الأطراف الفاعلة: من صنّاع السياسات إلى التقنيين والناشطين وممثلي المجتمعات. ومن

خلال هذا الجهد التشاركي، يمكن صياغة ذكاء اصطناعي يخدم البشرية بحق ويُعزّز العدالة والمساواة والسلام.

ورغم أن الطريق نحو هذا الهدف سيكون معقداً وشاقاً، إلا أن المكاسب المحتملة هائلة. فنحن اليوم نقف عند مفترق طرق بين التقدم التكنولوجي والتحولات الاجتماعية، حيث يُشكِّل البديل اليساري للذكاء الاصطناعي منارة أمل لمستقبل أفضل. وهو يُذكِّرنا بأن الذكاء الاصطناعي ليس مسألةً تقنية فحسب، وإنما قضية سياسية واجتماعية عميقة تتطلب فهماً نقدياً لمفاهيم السلطة واللامساواة والعدالة. ومن خلال تبنّي هذا المنظور، يمكننا المضي نحو ذكاء اصطناعي يُعزّز الكرامة الإنسانية ويدعم التضامن الاجتماعي ويُسهم في بناء عالم أكثر استدامةً وعدالة.

في جوهره، يتمحور البديل اليساري للذكاء الاصطناعي حول إعادة تصوّر العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع والإنسانية، بهدف بناء مستقبل أكثر عدلاً وإنسانيةً وكرامةً للجميع.

هذه المقالة كُتبت بالإنكليزية في الأصل كتعقيب على أحد فصول كتاب رزكار عقراوي «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة» الذي نُشر في الموقع اليساري العالمي: https://newpol.org/issue_post/the-leftist-alternative-to-artificial-intelligence/

وقد تضمّنت النسخة الإنكليزية رابطاً مباشراً إلى أحد فصول الكتاب في نهاية النص. وتتناول المقالة بشكل مختصر القضايا التي طرحها الكتاب وتُشكِّل مساهمةً قيّمة في الحوار المستمر حول الرؤية اليسارية للذكاء الاصطناعي. كما نُشرت أيضاً بشكل مستقل في موقع يهتم بأهم الأخبار والأحداث والإصدارات في العالم: https://e2e4.news/2025/08/07/revolutionizing-tech-the-leftist-alternative-to-artificial-intelligence/

* * *

أليساندرا تشياتيني (Alessandra Ciattini): الجمهورية التكنولوجية لبالانتير تحتاج إلى الفكر الرجعي لتبرير نفسها ذاتياً

مفكرة وأكاديمية وباحثة اشتراكية إيطالية، نُشر في 8 أيار/مايو 2026

على ضوء مقالة رزكار عقراوي حول الفاشية الرقمية

علّقت مصادر صحفية مختلفة من اليمين واليسار خلال الأيام الأخيرة على «البيان» الذي نشرته شركة بالانتير تكنولوجيز، وقد اعتبره بعضهم بحق بياناً سياسياً، تُطرح فيه رؤية جديدة للمجتمع، تتجسد في مسار معين للرأسمالية الرقمية، يفضي إلى ما سمّاه البعض بالفعل «العبودية التكنولوجية». إن مشاريع شركة بالانتير تُظهر بوضوح مدى زيف الادعاء القائل بحياد العلم والتكنولوجيا، إذ يتم

تطويرهما وبناؤهما دائماً وفق أهداف سياسية واجتماعية محددة؛ وهو الادعاء نفسه الذي أعيد طرحه في زمن اللقاحات المستخدمة لمكافحة الجائحة الأخيرة، والذي أدى إلى انقسام تبسيطي بين مؤيدي اللقاح ومعارضيه، وهو أمر يستحق اليوم نقاشاً هادئاً ومتزناً.

ولمن لا يعرف، فإن «بالانتير»، وهي كلمة واردة في رواية «سيد الخواتم» وتعني «الذين يراقبون من بعيد»، هي شركة تكنولوجية كبرى تُستخدم منتجاتها في أنظمة القمع وانتهاك حقوق الإنسان. وتمارس هذه الأنشطة، إلى جانب بالانتير، مختلف شركات التكنولوجيا العملاقة. وتتباهى بالانتير بسجل يتضمن إدانتين على الأقل: واحدة من منظمة العفو الدولية، وأخرى من منظمة هيومن رايتس ووتش.

ولا يثير الدهشة أن تكون هذه الشركة، التي أطلقها ملياردیرات ينتمون إلى اليمين المتطرف، على صلة وثيقة بغوغل وأمازون ومايكروسوفت، وجميعها متورطة في الأنشطة التجسسية نفسها. وقد تعاونت معها عبر تزويد الجيش الإسرائيلي بالبيانات لتدمير غزة وإبادة الفلسطينيين، كما زودت قوات الهجرة والجمارك الأميركية بالمعلومات لتسريع اعتقال المهاجرين المراد ترحيلهم، وساعدت في اعتقال المشاركين في الاحتجاجات الكبرى في مينيابوليس.

إن البيان المذكور أعلاه، الذي قدمه أيضاً بيتر ثيل في روما يوم 26 مارس الماضي، يعرض مشروعاً لتحالف فاشي رقمي يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات التي نقدمها نحن أنفسنا مجاناً، من أجل إنتاج أدوات للتلاعب ومكافحة عدم الانصياع الأيديولوجي، وإبقاء السكان تحت المراقبة والسيطرة، كما فعلت السلطة دائماً عندما انفصلت عن التنظيم الاجتماعي، وإن بوسائل مختلفة.

ووفقاً للكاتب رزكار عقراوي، الكردي الأصل، ومؤسس ومنظر «اليسار الرقمي»، وهي مجموعة تهدف إلى تطوير معرفة اليسار بالتقنيات الحديثة واستخدامها، فإن هذا البيان نابع من التحالف بين قومية اليمين المتطرف والنخب التكنولوجية المرتبطة بوادي السيليكون الذي يجري تمجيده كثيراً. وقد وحّد هذا التفاهم ما يسمى بحركة «التسارع التكنولوجي»، التي لا تريد وضع أي حدود، وخاصة أخلاقية، أمام الابتكارات التقنية، والمكونة من جميع أولئك الملياردیرات الذين حضروا الاحتفال الكبير بانتخاب ترامب مثل إيلون ماسك وجيف بيزوس ومارك زوكربيرغ وغيرهم، مع مجموعة «ماغا» المتناقضة.

وكما أظهرت قطيعة ماسك وترامب، فإن الطرفين لا يتفقان على كل شيء، لكنهما يتفقان تماماً على إلغاء أي آلية سياسية أو قانونية تضع حدوداً أمام التراكم الرأسمالي، الذي يحتاج اليوم إلى انتشار أدوات السيطرة وصقلها. وقد جعلت أسباب متعددة هذا الخيار ضرورياً: صعود قوى قادرة على منافسة القلب العابر للأطلسي، الذي ابتلع عبر السنوات دولاً مهمة كانت خارجه مثل اليابان، والأزمة الملازمة للنظام الرأسمالي بسبب تحوله المالي، وتراجع الأرباح في المجال الإنتاجي، وضعف

السيطرة على المواد الخام الضرورية قبل كل شيء للمجمع الصناعي العسكري، إضافة إلى إفراغ ما يسمى بالأنظمة الديمقراطية من مضمونها.

وحدهم العميان اليوم يمكنهم الادعاء بأن ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية ما زالت قائمة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، التي دخلت طور الانحدار، حيث يُفترض أن «الشعب» يمارس السلطة عبر ممثليه. وللأسف، أصبح من الواضح أكثر فأكثر أن الطبقة العابرة للقوميات الحالية، التكنوقراطية والمالكة الحصرية للعالم الرقمي، تعلن عداءها الصريح للقانون الدولي وللديمقراطية الليبرالية، لسبب بسيط هو أن كليهما، رغم تفريغهما من مضمونهما، ما زالا يضعان حدوداً أمام سلطتها وهيمنتها على العالم؛ وهي سلطة تركزت منذ عقود في أوليغارشية عابرة للقوميات تزداد ضيقاً وانحصاراً. وكما رأينا في الآونة الأخيرة، فإن هذه الأوليغارشية، بفضل موقعها المتميز، تواصل مراكمة الثروات رغم أجواء الأزمات الكارثية، لأنها تستفيد من السياسات الحربية للدول، ولأنها تعرف كيف ومتى تضارب في البورصة، بعد أن تكون قد اطلعت مسبقاً على التصريحات الهذيانية للمسيح الجديد المسمى دونالد ترامب. ولا ينبغي الاعتقاد بأن هذه الخيارات هي فقط نتيجة جنون هذا الأخير، الذي لا شك في أنه غير سليم عقلياً؛ إنها تنبع بالأحرى من التناقض الجذري بين الطموحات المنفلتة لهذه الأوليغارشية وبين مبدأ الواقع الذي يجب أن تعقد معه تسويات، إن لم ترد أن تختفي معنا جميعاً في محرقة نووية.

وهذا التناقض الذي يراد حله يؤدي إلى اللاعقلانية، كما حدث في الماضي خلال أزمة إمبريالية خطيرة أخرى، أي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، حين جرى اللجوء إلى أطروحات غير عقلانية بالكامل لدعم الهيمنة المطلقة للطبقات العليا، مثل قول نيتشه إن «العبودية ضرورية لكل حضارة حقيقية».

ينتمي بيتر ثيل، المؤسس المشارك لشركة بالانتير وأحد ممولي ترامب، إلى معسكر مؤيدي «التسارعية» و«التنوير المظلم»، وقد تميز بنشر الأسس الفكرية لهذا المشروع السياسي الذي يتماهى مع «الجمهورية التكنولوجية» الجديدة، والتي يتمثل هدفها في تسريع تطوير التطبيقات العسكرية بواسطة الذكاء الاصطناعي، لكي تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على هيمنتها على العالم.

ينبغي قراءة بيان بالانتير، الذي حصد ملايين المشاهدات، في محاولة لكشف المصالح التي يسعى إلى خدمتها، ومعرفة أي جماعة نخبوية تمت صياغته لصالحها، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن النخب العابرة للأطلسي لم تعد تمتلك هدفاً مشتركاً، كما يتضح من الانقسام الأميركي الأوروبي. إن هذا الجزء من الرأسمالية، المتجذر في رأس المال الاحتكاري والمالي العابر للقوميات، يخوض هو الآخر صراعاً وجودياً، لأنه إذا لم يتمكن من ضمان التوسع المستمر، وهو شرط وجوده، سواء عبر المطالب الأكثر عبثية اليوم أو عبر مطالب قُدمت سابقاً باعتبارها «حقوقاً»، فإنه يواجه خطر الزوال. ولهذا السبب بالذات يحتاج إلى جهاز أيديولوجي قائم على تأكيد عدم المساواة بين البشر، وعلى تفوق

«الغرب المسيحي»، وعلى الدور المقدس وغير القابل للنقاش للزعيم. ومن الواضح أنه يجد هذه البضائع الفكرية القديمة، الصالحة دائماً في ظروف معينة، في الفكر اليميني الأكثر أصالة.

ويُعتقد أن الملهم الرئيسي للبيان هو ألكسندر كارب، المدير التنفيذي لشركة بالانتير، والمؤلف المشارك مع نيكولاس زاميسكا لكتاب بعنوان: «الجمهورية التكنولوجية: القوة الصلبة، المعتقدات الناعمة، ومستقبل الغرب» (2025)، والذي يعتبره شكلاً جديداً من التنظيم الاجتماعي يتناسب مع عصر الثورة الرقمية.

ويتألف البيان من 22 نقطة، تبدو بعضُها متسامحة ومعتدلة، مثل الحديث عن الاحترام والتفهم، لكن فقط تجاه السياسيين الذين لا ينبغي انتقادهم، وذلك للحفاظ بطبيعة الحال على تفوقهم السياسي والأخلاقي. والهدف الواضح من هذا الطرح هو وضع السياسيين على منصة مقدسة تجعلهم بمنأى عن فقدان السمعة والاحتقار، اللذين أثارتهما مثلاً فضائح قضية إبستين، والتي لم تؤد حتى الآن إلى تحقيقات جدية مع المسؤولين والمتورطين فيها. ويتكرر هذا المفهوم في النقطة التاسعة التي تنص على أنه ينبغي إظهار قدر أكبر من التسامح تجاه من يكرسون أنفسهم للحياة العامة. وهنا يعود الموضوع المحبب للاعقلانية في القرن العشرين، أي الفارق السحيق بين الأرستقراطية والعامة.

وسأكتفي بالتعليق على بعض النقاط فقط من هذا البيان المقلق. فالنقطة الأولى تتضمن العبارة التالية: «إن النخبة الهندسية في وادي السيليكون تتحمل واجباً أخلاقياً بالمشاركة في الدفاع الوطني».

ومن الواضح أنه حين يجري الحديث عن «واجب أخلاقي»، وفي هذه الحالة عن الدفاع عن «الوطن»، فلا مجال للاعتراض أو الاختلاف، ويصبح على جميع العلماء أن ينخرطوا في هذه المعركة الجنونية.

أما النقطة الخامسة فتقول إن: «المسألة ليست ما إذا كانت أسلحة قائمة على الذكاء الاصطناعي ستُبنى، إنما من الذي سيبنيها»، وهي بذلك تعتبر أن هناك طريقاً واحداً فقط، هو طريق الخيار العسكري والعدواني. إنهم يقولون لنا بوضوح إنه لا توجد بدائل أخرى، كما يتضح أيضاً من النقطة السادسة التالية، التي تؤكد مجدداً أن الخدمة العسكرية يجب أن تكون إلزامية وعامة. وهو توجه تسير نحوه بالفعل العديد من الدول الأوروبية، وفي مقدمتها ألمانيا، التي تسعى إلى بناء أكبر جيش أوروبي، ربما على غرار ذلك الجيش الذي أُطلق سابقاً لغزو «المجال الحيوي».

ولسوء حظهم، ولسوء حظنا نحن قبلهم، فإن هذه الطبقة الحاكمة المحبطة والهاذية لا تدرك أن خوض الحرب، التي لا يسمح بها القانون الدولي إلا في حالة التعرض لعدوان، يتطلب قوة صناعية ومالية لا يمتلكها الاتحاد الأوروبي مجتمعاً، ولا حتى الولايات المتحدة. وعندما أستخدم هذا التعبير، فأنا لا أقصد الوسائل التقنية أو المال فحسب، وإنما أيضاً وقبل كل شيء «المادة البشرية»، التي بدأت أخيراً تدرك ما الذي يختبئ وراء مفهومي «الوطن» و«الأمن القومي»: أي الإثراء الفاحش لقلة قليلة، وإخضاع أعداء ليسوا أعداءنا نحن وإنما أعداءهم هم، وفرض رقابة صارمة على السكان لإقناعهم

أولاً بالتضحية والتخلي عن «الكماليات» من أجل توجيه الموارد المحدودة إلى الاستثمارات العسكرية، ثم دفعهم لاحقاً لتقديم «لحم المدافع» الضروري. إننا نتحدث عن سكان نشأ جزء منهم داخل ما يسمى «مجتمع الاستهلاك»، واعتادوا على اتباع رغباتهم العابرة والتهرب من أي شكل من أشكال الانضباط، ويراد لهم اليوم أن يذهبوا للقتال في الوحل وهم يحملون حقائب وزنها خمسون كيلوغراماً، من دون عزيمة حقيقية ومن دون أي «روح قتالية»، وهو الأمر الذي يشتكي بعضهم من غيابه في صحف مرموقة.

وتتطلب هذه العملية ليس فقط الإكراه العنيف، وإنما أيضاً خلق توافق خفي بمساعدة وسائل الإعلام وشخصياتها، مثل فيديريكو رامبيني وكارلو كالليندا، اللذين ما زالا حتى اليوم يملكان الجرأة على «دعوة المواطنين إلى حمل السلاح» للدفاع عن المسؤولين عن الكارثة الهائلة التي تسببوا هم أنفسهم فيها. ومن جهة أخرى، ليس من قبيل الصدفة أن تضغط بالانتير من أجل إجبار الجميع على التجنيد في معركتهم، لأن الشركة نفسها ستجني مليارات الدولارات من إعادة فرض الخدمة العسكرية الإلزامية.

وكما يكتب رزكار عقراوي: «الواجب على الجميع، والربح لقلة قليلة».

وتعتبر النقطة الثامنة شديدة الدلالة، إذ ترسم ملامح مجتمع عبودي حين تقول: «لا ينبغي أن يكون الموظفون العموميون كهنوتنا. فأي شركة تدفع لموظفيها بالطريقة نفسها التي تدفع بها الحكومة الفيدرالية لموظفي القطاع العام ستجد صعوبة في البقاء»، أي ستجد صعوبة في ضمان الأرباح المنشودة.

ومن النقاط المهمة أيضاً النقطة الثانية عشرة، التي تعلن أن عصر الردع، والعصر الذري، يقتربان من نهايتهما، ليفسحا المجال لعصر جديد من الردع القائم على الذكاء الاصطناعي، والذي سيكون التحكم فيه بيد أصحاب هذا البيان، ولحسن الحظ ليس بالكامل.

أما النقطتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة فهماً غير قابلتين للتحمل حقاً. فمن يستطيع الادعاء بأن لا دولة في تاريخ العالم روّجت للقيم التقدمية أكثر من الولايات المتحدة؟ أو أن الولايات المتحدة قدمت فرصاً للباحثين عن الثروة أكثر من أي بلد آخر؟ ثم تأتي الكذبة الأكثر وقاحة: «إن القوة الأميركية جعلت سلاماً طويلاً بشكل استثنائي ممكناً».

نعم، باستثناء الحروب التي أشعلتها في جميع القارات، من كوريا إلى إيران، وباستثناء سياسات «الفوضى الخلاقة»، والتفكيك، وزعزعة الاستقرار حتى داخل أوروبا، والحرب الطبقية ضد العمال والمهاجرين. ووفقاً لبعض التقديرات المقبولة، فإن الحروب الناتجة عن السياسة الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تسببت في مقتل 40 مليون شخص، من دون احتساب ضحايا العقوبات ونهب الموارد والجرحى والمشوهين والمهجرين. ويمكن القول إن الولايات المتحدة لم تهاجم إلا البلدان غير

القادرة على الرد بقوة، كما تفعل الآن مع إيران، وحتى في هذه الحالات لم تتمكن من تحقيق النصر، كما أنها لم تشعل حرباً مباشرة مع الاتحاد السوفييتي رغم استفزازها المستمر له.

وفي النقطة السابعة عشرة من البيان يرد أن: «على وادي السيليكون أن يؤدي دوراً مهماً في مواجهة الجريمة العنيفة»، وهو ما يعيد التأكيد بقوة على استخدام العنف ضد من يُنظر إليهم باعتبارهم مجرمين، كما في الحالة المأساوية للشعب الفلسطيني. لكن هناك ما هو أكثر من ذلك. فكما فعل ترامب عندما أنشأ مجلسه الشخصي للسلام، فإن الجمهورية التكنولوجية تطمح إلى وضع الدور القسري للدولة بصورة علنية في أيدي القطاع الخاص، رغم أن الدولة نفسها، كما نعلم، لم تكن يوماً محايدة، وإن كانت السياسة حتى عقود قليلة مضت تتمتع بقدر من الاستقلالية. إننا ننتقل من «الدولة الدنيا» مباشرة إلى «الدولة الخاصة»، التي لن تستطيع بطبيعتها ضمان أي حق أو حماية، وإنما ستضمن فقط إفلات مالكها من العقاب.

أما النقطة العشرون، التي تدعو إلى احترام المعتقدات الدينية، فلا ينبغي فهمها بوصفها دفاعاً عن حرية التعبير، وهو ما يتناقض أصلاً مع بقية نقاط البيان، وإنما باعتبارها إعلاناً عن ضرورة التحالف مع الأصولية الدينية، سواء كانت بروتستانتية أو كاثوليكية أو صهيونية أو غير ذلك. والسبب بسيط: لأن الأصولية سلطوية وعدوانية وفاشية، تماماً كالأيديولوجيا التكنولوجية.

ويتجلى هذا التلازم الجوهري، الذي يناقض الدعوة السابقة إلى احترام المعتقدات الدينية، بشكل واضح في النقطة الحادية والعشرين، التي تميز بين ثقافات أنتجت تقدماً حيوياً وثقافات «مختلة ومتراجعة»، تماماً كما كان يفعل دائماً منظرو الإمبراطوريات الاستعمارية.

إن مضامين البيان تدفع إلى التفكير في سلسلة من القضايا البالغة الأهمية المتعلقة بالنظام الرأسمالي وتطوره. ويرى بعضهم أننا أمام قطيعة هائلة بين المرحلة الحالية، التي يجسدها ترامب، والمراحل الرأسمالية السابقة مثل الكينزية الجديدة والنيوليبرالية، ومن هذا التحليل يستخلصون الأمل في العودة إلى المرحلة السابقة، أي ما يسمى «الرأسمالية الإنسانية». وقد جرى اعتماد المقاربة نفسها عندما بدأ الحديث في ستينيات القرن الماضي عن «المجتمع ما بعد الصناعي» بوصفه نقيضاً للمجتمع الصناعي السابق.

ومن وجهة نظري، لا يمكن إنكار أن العقود الأخيرة شهدت تحولات جذرية، لكنها تحققت ضمن استمرارية عميقة، وكانت النتيجة الانفجارية للتناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي، مثل إزالة التصنيع التي اختيرت لخفض تكاليف العمل، وأحياناً للعثور على عمال مؤهلين ومنضبطين.

وبصيغة أخرى، نحن أمام مشهد يشبه إلى حد بعيد ما وصفه جورجي لوكاتش بتفصيل دقيق في كتابه الشهير «تحطيم العقل» (1959، الطبعة الإيطالية)، حيث رسم صعود وترسخ الأنظمة النازية والفاشية، المدعومة بأدبيات فلسفية واسعة تتأمل بشكل درامي أزمة الإمبريالية المعاصرة والتهديد الحتمي الذي تمثله القوى المنافسة وجماهير العمال.

ولم تكن تلك الأنظمة تمتلك وسائل المراقبة والتلاعب والسيطرة المتطورة التي تمتلكها اليوم الرأسمالية الرقمية، لكنها استخدمت بكثافة كل الوسائل المتاحة لها آنذاك مثل الراديو والسينما والطقوس الجماهيرية الضخمة ومختلف أجهزة الدولة من ثقافة وتعليم وحتى الترفيه. وفي الواقع، جاءت القفزة الكبرى عندما لم تعد السلعية مقتصرة على العمل وإنتاج السلع الأساسية لإعادة إنتاج المجتمع، إذ غزت الحياة اليومية بأكملها ووقت الفراغ أيضاً، بحيث نجحت «الصناعة الثقافية» في تحويل وقت الفراغ ذاته إلى فائض قيمة.

وفي هذا السياق، أختلف مع رزكار عقراوي، وكذلك مع ميشيل فوكو وإن كان يتحدث عن حقبة أخرى، حين يرى أن السيطرة في ظل الرأسمالية الرقمية أصبحت داخلية، لأننا نحن أنفسنا نشغل أنظمة السيطرة التي قمنا باستبطانها عبر استخدام الأدوات الرقمية التي تديرها خوارزميات مجهولة بالنسبة إلينا. ومن وجهة نظري، فإن كل نظام سلطة حاول دائماً أن يتم استبطانه داخلياً، ولكن بالوسائل المتاحة له في زمنه، والتي كانت فعالة جداً أيضاً لأن شروط الحياة كانت مختلفة. فمصطلح «الدعاية» نفسه عمره نحو خمسمئة عام، وكتاب «المقنعون الخفيون» لفانس باكارد، المخصص لدراسة التلاعب النفسي عبر الإعلانات، نُشر عام 1957، كما أن سيغموند فرويد تناول الإقناع اللاواعي في كتابه «تفسير الأحلام» عام 1899، والأمثلة لا حصر لها.

وكل ذلك يثبت أن أدوات القسر ضرورية، لكنها لا تستطيع أن تحل محل التوافق الناتج عن الإقناع والسيطرة الخفية وتماهي الضحية غير الواعية مع جلادها. وهي نتائج يمكن تحقيقها بوسائل مختلفة تختلف فعاليتها بحسب الظروف التاريخية والسياق. فعلى سبيل المثال، لم تعد حرومات الكنيسة الكاثوليكية اليوم تمتلك تأثيراً كبيراً، ولهذا السبب تتجنب الكنيسة إعلانها.

وفي الختام، فإن التكنولوجيا ليست محايدة، ويمكن تطويرها لأهداف مختلفة عن تلك التي تفرضها الرأسمالية الرقمية، مثل تعزيز المساواة بدلاً من ترسيخ الهرمية. وإذا انتُزعت من ملكية اليمين العابر للقوميات، فقد تستطيع تحرير الإنسان من العمل المغترب، وإعادة تنظيم الإنتاج لتلبية احتياجات الجميع، وتحويل العمل إلى نشاط ممتع وقادر على إعادة تشكيل الإنسان ذاته. والخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي إلغاء الملكية الخاصة للمنصات الرقمية.

لكن الجمهورية الرقمية الأرستقراطية تحتاج، لكي تبرر نفسها ذاتياً، إلى الفكر الرجعي كي تعيد تأكيد «إرادة القوة» التي لا تشبع أبداً، وهو فكر يكشف بوضوح أهدافها الحقيقية.

تُرجم من الإنكليزية: https://libcom.org/article/technological-republic-palantir-needs-reactionary-thought-self-justify

مقال رزكار عقراوي: The explicit manifesto of digital fascism: Palantir and the alliance of monopoly capital with the far Right

https://mronline.org/2026/04/25/the-explicit-manifesto-of-digital-fascism-palantir-and-the-alliance-of-monopoly-capital-with-the-far-right/

أليساندرا تشياتيني: أستاذة ومفكرة إيطالية بارزة في علم الأنثروبولوجيا الثقافية، درّست لعقود طويلة في جامعة سابينتسا في روما، إحدى أعرق الجامعات الأوروبية. متخصصة في دراسة الحياة الدينية الشعبية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي تاريخ الفكر الفلسفي والأنثروبولوجي حول ظاهرة الدين. تدرّس حالياً في جامعة أنطونيو غرامشي الشعبية، وعضو في اللجنة العلمية لمجلة «ماركسيزمو أوغي» المرجعية في الفكر اليساري الإيطالي. أسهمت في بناء جسور التعاون الأكاديمي والثقافي بين جامعة سابينتسا وعدد من الجامعات الكوبية والمكسيكية واللاتينية أمريكية. كاتبة غزيرة الإنتاج، تكرّس اليوم قلمها لتحليل أزمة الرأسمالية المعاصرة والتحولات في العلاقات الدولية. من أبرز مؤلفاتها: «أنثروبولوجيا الأديان» (1997)، و«الجائحة في سياق القرن الحادي والعشرين» (2021)، و«الاستغلال والهيمنة في رأسمالية القرن الحادي والعشرين» (2023). صوت أكاديمي يساري لا يهادن، يجمع بين الصرامة العلمية والانحياز الواضح لقضايا العدالة الاجتماعية والتحرر.

* * *

ك. كابس (K. Kaps): أفكار حول مقال رزكار عقراوي عن الذكاء الاصطناعي

باحث يساري من اليونان، نُشر في 10 أيار/مايو 2026، تُرجم المقال عن اليونانية

يُمثّل مقال رزكار عقراوي إسهاماً طموحاً ومتعدد الأبعاد في تحليل الذكاء الاصطناعي. يسعى الكاتب إلى تفكيك التصوّر السائد القائل بـ«حياد» التكنولوجيا، مؤكداً أن الذكاء الاصطناعي ينتظم بشكل عضوي في علاقات الإنتاج الرأسمالية، ويعمل أداةً لإعادة إنتاج الهيمنة الطبقية بأساليب أكثر تعقيداً وأقل وضوحاً.

ولا تقتصر أهمية النص على مجرد إدانة عامة للاستخدام الرأسمالي للذكاء الاصطناعي، إذ يتناول المقال طيفاً واسعاً من الموضوعات: تحوّل العمل وتكثيف الاستغلال عبر الأتمتة، ودور البيانات بوصفها شكلاً جديداً من أشكال رأس المال، والتشكيل الخوارزمي للوعي والسلوك الاجتماعي، فضلاً عن تركّز القوة التكنولوجية في أيدي الدول والمؤسسات الاحتكارية. وتبرز إلى جانب ذلك قضايا الهيمنة الأيديولوجية في الفضاء الرقمي، وأشكال الرقابة والسيطرة الجديدة، وامتداد الاستغلال إلى «الفضاء الرقمي» ذاته بوصفه حقلاً لإنتاج القيمة.

ولا يقف المقال عند حدود التشخيص، إذ يطرح الحاجة إلى توجّه بديل «يساري» في تطوير الذكاء الاصطناعي، يرتكز على الرقابة الديمقراطية والملكية الجماعية والتوجّه الاجتماعي للتكنولوجيا.

ومن ثَمّ، يستوجب أي تناوُل نقدي للنص أن يأخذ بالحسبان ليس فحسب تماسكه النظري ومنطلقاته الأيديولوجية، وإنما أيضاً اتساع الموضوعات التي يفتحها. غير أن هذه المحاولة النقدية لا تسعى إلى تغطية كل هذه الجوانب تغطيةً شاملة، إذ تتوقف انتقائياً عند بعض نقاط المقال، مُقدِّمةً جملةً من الأفكار الأولية، تاركةً حتماً جانباً قضايا أخرى لا تقل أهمية وتستحق تحليلاً مستقلاً.

ينطلق مقال عقراوي من نقطة بداية دقيقة: الذكاء الاصطناعي ليس تكنولوجيا محايدة، وإنما يتطور في سياق علاقات اجتماعية محددة، وبخاصة في سياق الرأسمالية. هذه الملاحظة مهمة، لكنها تحتاج إلى صياغة أكثر تحديداً؛ فالذكاء الاصطناعي لا يعمل داخل «الرأسمالية» بوصفها مجرداً، وإنما داخل أشكال مختلفة من رأس المال وفي خضمّ التنافسات القائمة بينها.

ففي الصناعة، يُستثمَر الذكاء الاصطناعي لتنظيم الإنتاج بصورة أكثر فاعلية والسيطرة على العمل. وفي التجارة والقطاع المالي، يُسرّع دوران البضائع ويُسهم في إدارة المخاطر. وفي الوقت ذاته، تُسيطر المنصات الرقمية الكبرى على نفوذ استثنائي، إذ تتحكم في البيانات والبنية التحتية والوصول إلى الأسواق. وهكذا، لا يكون الذكاء الاصطناعي مجرد أداة، وإنما جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التراكم الرأسمالي المعاصرة.

1. الذكاء الاصطناعي في ضوء نظرية القيمة

من منظور النظرية الماركسية، تكمن النقطة الجوهرية في أن القيمة تنتجها العمالة الحيّة. فالآلات، مهما بلغت درجة تطورها، لا تُنتج القيمة بمفردها،[1] وإنما تنتظم في مسيرة يظل فيها العمل عاملاً حاسماً. ولا ينفي هذا أهمية التكنولوجيا، لكنه يُعيننا على فهم دورها.

وتزداد المسألة تعقيداً مع ظهور أشكال جديدة من العمل. فالعمل الرقمي والمعرفي[2] لا ينقضان نظرية القيمة، وإنما يجعلانها أكثر إلحاحاً؛ إذ لا يكفي الاعتراف بأنها ضرب من العمل، إذ لا بد من تحديد ما إذا كانت تنتظم مباشرةً في مسيرة إنتاج فائض القيمة وكيف يتم هذا الانتظام، أم أنها تؤدي وظيفة داعمة في تشكيل هذا الفائض وتحقيقه.[3]

ويتجلى ذلك بوضوح إذا ما نظرنا إلى الكيفية التي يُوظَّف بها الذكاء الاصطناعي على أرض الواقع. ففي الإنتاج على سبيل المثال، لا تُنتج الأنظمة التي توجّه العمال في المستودعات أو منصات التوزيع قيمةً بذاتها، وإنما تُنظّم العمل وتُسرّعه وتجعله أكثر كثافةً وخضوعاً للسيطرة.

وفي مجال التداول، لا تُوجد الأنظمة التي تقترح المنتجات أو تُعدّل الأسعار قيمةً جديدة، غير أنها تُسهم في تصريف البضائع بوتيرة أسرع وتزيد من احتمالية تحقيق الربح. وبهذا المعنى، يتدخل الذكاء الاصطناعي في مراحل مختلفة من دورة رأس المال ذاتها.

وفي الوقت نفسه، لا تُفضي الأتمتة بالضرورة إلى تقليص العمل تقليصاً مجرداً؛ فهي تُلغيه في بعض المواضع، وتُحوّله وتُزيحه في مواضع أخرى. وتظهر أشكال جديدة من العمل حيث لا يبدو ذلك

جلياً، كتمييز البيانات وترقيمها، والإشراف على المحتوى، وتدريب الأنظمة ذاتها. وهكذا يتقلص العمل في قطاعات بعينها، ويُعاد توزيعه في قطاعات أخرى، ويغدو في مجمله أكثر تشتتاً وتفتتاً.[4]

وثمة عنصر بالغ الأهمية آخر يتمثل في دور البيانات. فرغم أنها لا تُشكّل مصدراً مستقلاً للقيمة، فإنها تؤدي دوراً محورياً في الطريقة التي يُنظَّم بها الإنتاج ويتحقق الربح. ومن خلالها، تستطيع المؤسسات تسريع دوران البضائع، والحدّ من حالة عدم اليقين، وتعزيز السيطرة على العمل.[5]

غير أن استثمار البيانات لا يجري في ظروف تكافؤ في الوصول إليها، إذ يتمركز في أيدي عدد قليل من المؤسسات الكبرى التي تتحكم في البنى التحتية الأساسية وأنظمة الذكاء الاصطناعي. وهكذا يرتبط هذا التكنولوجيا ارتباطاً وثيقاً بأشكال النفوذ الاحتكاري.[6]

وإذا نظرنا إلى الصورة الكلية، يتبيّن أن الذكاء الاصطناعي لا يؤثر فحسب في وظائف بعينها، وإنما ينتظم في الحركة الشاملة لرأس المال من الإنتاج إلى التداول فالاستهلاك.

وفي هذا السياق يبرز تناقض جوهري: من جهة، تُعلي التكنولوجيا من الإنتاجية، ومن جهة أخرى تُشدّد الضغوط المرتبطة بمسيرة إنتاج القيمة ذاتها.[7] ويسعى رأس المال إلى مواجهة هذا التوتر عبر آليات معروفة، كتكثيف العمل، وخفض التكاليف من خلال نقل الإنتاج إلى بلدان ذات عمالة رخيصة، والتوسع في أسواق جديدة، وتسليع البيانات.

يُقرّ مقال عقراوي بكثير من هذه التطورات، بيد أنه لا يربطها بصورة منهجية بنظرية القيمة.

فبدون هذا التحليل، يبقى المنطق الاستدلالي للمقال عرضة لأن يظل سطحياً؛ إذ يغدو «الاستغلال» مصطلحاً عاماً يكاد يكون أخلاقياً، يصف المظالم والمفارقات لا الآليات الاقتصادية المحددة التي ينتج عبرها الربح. وبهذه الطريقة تضيع الميزة الرئيسية للمقاربة الماركسية: القدرة على ربط التجارب الاجتماعية ببنية إنتاج القيمة.

وربما يكون هذا هو الجانب الأكثر إثارةً للاهتمام في المسألة برمّتها: لا يُشكّل الذكاء الاصطناعي وسيلةً لتعزيز الرأسمالية حسب، وإنما يُمثّل أيضاً ساحةً تغدو فيها تناقضات الرأسمالية أكثر وضوحاً: التناقض بين العمل والأتمتة، وبين الإنتاج الجماعي للبيانات والاستيلاء الخاص عليها، وبين الإسهام المنتشر لكثيرين وتركّز الربح في أيدي قلّة.

2. حدود تصوّر الذكاء الاصطناعي بوصفه آلية هيمنة موحّدة

تتعلق المسألة الثانية في تحليل المقال بالطريقة التي يُقدَّم بها الذكاء الاصطناعي كمنظومة هيمنة متجانسة وموحّدة في جوهرها. فالصورة التي يُرسيها المقال هي أنه سواء أكان الأمر يتعلق بالمصانع، أم المستشفيات، أم الإدارة العامة، أم منصات العمل، فإن الذكاء الاصطناعي يعمل بالأسلوب الأساسي ذاته بوصفه آلية رقابة وسيطرة.

ولا تبدو هذه المقاربة اعتباطية؛ فالتنظيم الخوارزمي للعمل والمعلومات يمتد فعلاً إلى حقول متزايدة. لكن إذا بقينا عند هذا المستوى من التعميم، تفوتنا حقيقة جوهرية: لا يُشكّل الذكاء الاصطناعي آلية موحّدة، وإنما مجموعة من الأشكال التكنولوجية المتباينة المنتظمة في علاقات اجتماعية غير متكافئة ومحددة.

من المنظور الماركسي، الذي يشترط التحليل الملموس للأوضاع الملموسة، لا وجود لـ«الذكاء الاصطناعي» بوصفه كلاً مجرداً؛ ثمة تطبيقات جزئية منتظمة في حقول إنتاج وسلطة مختلفة. فالخوارزمية التي تُنظّم العمل في مستودع شيء، والنظام الداعم للتشخيصات الطبية في مستشفى عام شيء آخر، والنظام الذي يُنظّم ظهور المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي شيء ثالث مغاير. فإن عُومل كل ذلك كتعبير عن «هيمنة خوارزمية» موحّدة، طُمست الفوارق التي تُحدد أسلوب ممارسة السلطة من جهة، ومواطن الانكسار المحتملة من جهة أخرى.

كل ظاهرة اجتماعية تنطوي على تناقضات متعددة، لكن في كل لحظة تاريخية محددة يكتسب أحدها دوراً حاسماً يؤثر في الاتجاه العام للتطور. وفي حالة الذكاء الاصطناعي في ظل الرأسمالية المعاصرة، يتمثّل هذا التناقض الرئيسي في التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي المتصاعد لإنتاج المعرفة والبيانات والاستيلاء الرأسمالي الخاص عليها.

يبدو هذا جلياً بصورة خاصة في النماذج اللغوية الكبرى. فهي تتدرب على كميات هائلة من البيانات التي يُنتجها بصورة جماعية المستخدمون والعمال والمجتمعات العلمية والكتّاب وعامة النشاط الرقمي اليومي لملايين البشر. ومع ذلك، تستولي على نتاج هذا الإنتاج الجماعي حفنة من الشركات الكبرى. هنا يتبلور التناقض الجوهري: إنتاج اجتماعي من جهة، واستيلاء خاص من جهة أخرى. ولا يتجلى هذا التناقض بصورة متجانسة، وإنما يُتوسَّط بالعلاقات الاجتماعية الخاصة بكل حقل، آخذاً أشكالاً مختلفة: من النشاط الرقمي المجاني والتمييز الهشّ للبيانات إلى خصخصة المعرفة العلمية وتعزيز السيطرة في فضاء العمل.[8]

وهذا التمايز ليس ثانوياً. فالتكنولوجيا مرتبطة ارتباطاً مباشراً بتركّز رأس المال وتمركزه. إذ تعمل المنصات الرقمية الكبرى وشركات الذكاء الاصطناعي كعقد احتكارية تتحكم في البيانات والبنى التحتية والخوارزميات. ومن ثَمّ، ليس الشكل الذي يأخذه كل تطبيق من تطبيقات الذكاء الاصطناعي محايداً، وإنما يتوقف على موضعه داخل هذه البنية السلطوية.

ويتضح هذا من خلال أمثلة ملموسة: فالعامل في منصة توزيع لا يواجه «الذكاء الاصطناعي عموماً»، وإنما خوارزمية بعينها تنظّم الطلبيات والوقت وفي نهاية المطاف دخله. في المقابل، قد يُوظّف طبيب في منظومة صحية عامة أنظمة دعم في اتخاذ القرارات تنتظم في إطار مؤسسي مختلف وتنطوي على تناقضات من نوع آخر. وتعميم أن «الذكاء الاصطناعي يُراقب في كل مكان بالطريقة ذاتها» لا يُعين على استيعاب هذه الفوارق.

لا يتطور الذكاء الاصطناعي بصورة متجانسة لا تقنياً ولا اجتماعياً. ففي حقول بعينها كمنصات العمل، يرتبط ارتباطاً مباشراً بتكثيف الاستغلال، بينما في حقول أخرى كالبحث الطبي أو بعض الخدمات العامة، تبرز أشكال أكثر تعقيداً تتعايش فيها الحاجات الاجتماعية مع القيود الرأسمالية. وهذا التفاوت ما هو إلا تعبير عن البنية الذاتية للمنظومة.

ولهذا دلالة سياسية مباشرة: فإذا قُدِّمت الهيمنة على أنها متجانسة تماماً وحاضرة في كل مكان، أضحى غير واضح أين تتمركز القوة بالتحديد وأين يمكن أن تنشأ الشقوق والانكسارات. غير أن التحليل السياسي لا يمكن أن يقتصر على الإدانات العامة، إذ يستوجب تحديد النقاط المحورية لتركّز السلطة.

فعلى سبيل المثال، يختلف ثقل السيطرة على البيانات في منصة تواصل اجتماعية كبرى عن ثقل توظيف نظام محلي لإدارة مستشفى. فالحالة الأولى تثير قضايا تتعلق بتسليع الانتباه وتشكيل الخطاب العام، بينما تُعنى الحالة الثانية أساساً بتنظيم الخدمات مع هامش مختلف من حدود التدخل وإمكانياته.

من هذا المنظور، لا تتساوى التناقضات في حدّتها أو ثقلها في كل مكان. مما يعني أن التدخل السياسي لا يمكن أن يكون مجرداً وموحّداً، وإنما ينبغي أن يُحدد أين يزداد التناقض بين الإنتاج الاجتماعي والاستيلاء الخاص حدّةً، وأين يمكن أن يتحوّل إلى ساحة نضال.

القصور الرئيسي في المقال لا يكمن في كونه يعترف بالذكاء الاصطناعي أداةً للهيمنة، وإنما في ميله إلى تقديمه آليةً موحّدة خالية من التمايزات الداخلية. فالمقاربة الماركسية الصارمة تُظهر أن الذكاء الاصطناعي يُشكّل حقلاً تأخذ فيه الهيمنة أشكالاً متعددة.

وهكذا يغدو التحليل أكثر تحديداً وأجدى سياسياً: ليس فقط لأنه يكشف وجود الهيمنة، وإنما لأنه يُعين على تحديد أين تتشكّل وكيف، ومن ثَمّ أين يمكن أن تتطور أشكال المقاومة والمواجهة.

3. الذكاء الاصطناعي حقلاً للتناقض: من الوظيفة الرأسمالية إلى التحوّل الاجتماعي

يبلغ النقاش حول الذكاء الاصطناعي في مقال عقراوي ذروته عند تناقض ظاهري: من جهة، يُقدَّم الذكاء الاصطناعي على أنه مندمج بعمق في علاقات الإنتاج الرأسمالية، ومن جهة أخرى يُترك الباب مفتوحاً لإمكانية أن يكون أداةً للتحرر الاجتماعي. والمشكلة ليست في كون هذه الصورة المزدوجة «خاطئة»، وإنما في عدم تحليلها بالكفاية بوصفها تناقضاً يستدعي التفسير.

إذا انطلقنا من مبدأ أساسي في الماركسية، وهو أن وسائل الإنتاج ليست أدوات محايدة، وإنما تتشكّل داخل علاقات اجتماعية محددة وتحمل آثار هذه العلاقات في طريقة اشتغالها، فالذكاء الاصطناعي ليس استثناءً. فهو يتطور برؤوس أموال استثمارية تطالب بعائد، ويتدرب على بيانات جُمعت عبر أنشطة مُسلَّعة، ويُطبَّق في بيئات يكون فيها المعيار الأساسي هو رفع الإنتاجية وزيادة الربح. فحين تُنظّم خوارزمية بعينها العمل في مستودع أو تُحدد مسارات سائق في منصة، لا تعمل

بشروط محايدة؛ إذ تُجسّد حاجة رأس المال إلى خفض التكاليف، وتسريع الإيقاعات، والإمساك بالعمل الحي، وتكثيف الاستغلال.

من هذه الزاوية، الذكاء الاصطناعي رأسمالي «بنيوياً» بالفعل، لا بمعنى أنه أبدي وثابت، وإنما لأن شكله الراهن منغرس فعلاً ومُشكَّل داخل علاقات الإنتاج الرأسمالي هذه. لكن المشكلة تظهر حين يُلمَح في الوقت ذاته إلى أن التكنولوجيا ذاتها يمكن إعادة توجيهها نحو غايات اجتماعية بيُسر نسبي. فإذا كان الذكاء الاصطناعي مندمجاً بهذا العمق في منطق التراكم، فليس بديهياً أن بإمكانه ببساطة «تغيير الأيدي» ليعمل بصورة مختلفة.

كل ظاهرة اجتماعية تنطوي على جوانب متناقضة. وفي حالة الذكاء الاصطناعي، أحد هذين الجانبين هو وظيفته الرأسمالية: توظيفه لتكثيف العمل، والسيطرة، وزيادة فائض القيمة. وهذا هو الجانب المهيمن في اللحظة الراهنة. لكنه ليس الجانب الوحيد. فالتكنولوجيا ذاتها تقوم على المعرفة الجماعية، والعمل العلمي، والبيانات التي يُنتجها ملايين البشر. وبهذا المعنى، تُجسّد ضرباً من التعاون الاجتماعي يتخطى الحدود الضيقة للمؤسسة.

هذا الجانب الثاني لا ينقض الأول، وإنما يقيم داخله في حالة توتر معه. فالسؤال الجوهري ليس ما إذا كان الذكاء الاصطناعي «رأسمالياً» أم «يمكن أن يصبح» اجتماعياً، وإنما: أي جانبي التناقض هو المهيمن، وتحت أي ظروف يمكن أن تتبدّل هذه الهيمنة؟

في الرأسمالية المتقدمة، تتمركز وسائل الإنتاج الأساسية في يد احتكارات كبرى. والذكاء الاصطناعي اليوم ليس متفرقاً في وحدات صغيرة مستقلة، إذ تتحكم فيه شركات قوية تمتلك البيانات والبنى التحتية والقدرة الحسابية. مما يعني أن مسألة «استعادة الذكاء الاصطناعي» ليست مسألة تقنية، وإنما سياسية بعمق، أي مسألة مواجهة قوة اقتصادية مُركَّزة. فهي لا تتعلق فقط بكيفية استخدام التكنولوجيا، وإنما بمن يتحكم في شروطها المادية.

لنتأمل مثالاً بسيطاً: نظام ذكاء اصطناعي مُوظَّف في مؤسسة ما يُنظّم العمل على أساس السرعة والدقة وخفض التكلفة. فالمسارات والأوقات وحتى «توقفات» العمال تُحسب لرفع الإنتاجية. فإذا انتقل هذا النظام إلى سيطرة جماعية، لا يكفي أن يبقى على حاله، إذ لا بد من تغيير معيار «التحسين» ذاته؛ بدلاً من تعظيم الربح، يُستهدف التخفيف من كثافة العمل، وتحقيق توزيع أفضل للوقت، وخدمة الحاجات الاجتماعية. لكن هذا يعني تغيير البيانات المُجمَّعة، والأهداف المُحدَّدة، والقيود المُدرجة في الخوارزمية. أي إنه يعني تحويل البنية التقنية ذاتها.

هنا تتجلى العلاقة الجدلية بين قوى الإنتاج وعلاقاته. فالذكاء الاصطناعي بوصفه قوة منتجة لا يتطور في فراغ، وإنما يتشكّل داخل علاقات اجتماعية محددة تحكم أهدافه ومعاييره ومقاييسه وتوجّه اشتغاله.[9] وفي الوقت ذاته، يميل تطوّره بدوره إلى إعادة تشكيل هذه العلاقات، مُعزِّزاً أشكال التنظيم والسيطرة القائمة على العمل أو مُحوِّلاً إياها.[10]

وهكذا لا تكون العلاقة خارجية وإنما داخلية: إذ تنقش العلاقات الاجتماعية نفسها في تصميم التكنولوجيا، بينما تُعيد هذه التكنولوجيا بدورها إنتاج تلك العلاقات وتعديلها. ومن ثَمّ، حتى في ظروف تغيير السلطة السياسية أو الإطار المؤسسي، لا تبقى التكنولوجيات القائمة محايدة، إذ تحمل في طياتها العلاقات الاجتماعية السابقة وتستلزم تحويلاً فاعلاً لتعمل بصورة مغايرة.

وهذا يُتيح لنا تجنّب مفارقتين مبسِّطتين كثيراً ما تطلّان في هذا النقاش: الأولى فكرة أن التكنولوجيا محايدة وأنه يكفي «توظيفها على الوجه الصحيح»، والثانية فكرة أنها رأسمالية بعمق درجة يستحيل معها التغيير. الواقع أشد تعقيداً: الذكاء الاصطناعي مُشكَّل من الرأسمالية، لكنه ينطوي أيضاً على إمكانيات لا تنحصر فيها. ومآل هذا التناقض غير محسوم سلفاً.

إذن، النقطة المحورية هي مرحلة الانتقال. وهنا يترك المقال فراغاً. فكرة أن اليسار يجب أن «يستعيد» الذكاء الاصطناعي مشروعة كتوجّه، لكنها تبقى مجردة إن لم تقترن بنظرية ملموسة في كيفية حدوث ذلك. مثل هذه النظرية لا تتعلق فقط بتغيير الملكية أو السيطرة، وإنما بتحويل الشروط المادية التي تُصمَّم داخلها التكنولوجيا وتعمل: معايير التقييم، وأشكال العمل التي تُنظّمها، وأساليب اكتسابها للمعرفة الجماعية وتوظيفها. من سيغيّر معايير التصميم؟ من سيتحكم في البيانات؟ كيف ستتحول البنى التقنية ذاتها؟ هذه ليست أسئلة ثانوية، إنها صميم المشكلة.

المقاربة الماركسية المتسقة ملزمة بتناول الذكاء الاصطناعي شكلاً محدداً تاريخياً لتطور رأس المال، يُجسّد علاقات استغلال بعينها ويندرج في الوقت نفسه في تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته. وهذه التناقضات، لا أي «استخدام» خارجي للتكنولوجيا، هي الأرضية التي يمكن فوقها طرح أسئلة التحول الاجتماعي.

وفي المحصلة، يعكس التناقض الذي يرصده المقال تناقضاً حقيقياً في صميم التطور الرأسمالي المعاصر؛ فالذكاء الاصطناعي أداة لتعميق الاستغلال وتجسيد للمعرفة الجماعية في آنٍ معاً. وما إذا كان سيظل الأول أم سيتحول إلى شيء مختلف لا يتوقف على «حسن توظيفه»، وإنما على الحركة الشاملة للصراع الطبقي، وعلى أي قوة اجتماعية ستفرض معاييرها على تنظيم الإنتاج ذاته.

وبهذا المعنى، الرهان الحقيقي ليس التكنولوجيا في ذاتها، وإنما السيطرة الاجتماعية على شروطها المادية والتقنية. وهذا ليس مسألة نظرية فحسب، إنه سياسي بعمق.

4. الذكاء الاصطناعي والاستغلال والهيمنة الأيديولوجية: وحدتها

يربط المقال الذكاء الاصطناعي بتكثيف العمل من جهة، وبتشكيل الوعي عبر السيطرة على المعلومات من جهة أخرى.

تحليل الذكاء الاصطناعي بوصفه آليةً للاستغلال وآليةً للهيمنة الأيديولوجية في آنٍ واحد لا يُشكّل في ذاته إشكالاً، إذ يتسق تماماً مع التقليد الماركسي الذي لا يقصر هيمنة رأس المال على حقل الإنتاج،

وإنما يُقرّ بها أيضاً على صعيد إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية. غير أن المسألة لا تكمن في مجرد التعايش بين هذين المستويين، وإنما في طريقة ارتباطهما ببعضهما.

في المادية التاريخية، لا تُشكّل الأيديولوجيا قوةً مستقلة تؤثر في المجتمع من الخارج، وإنما تُنتج داخل علاقات الإنتاج المادية ذاتها وتُعيد إنتاج تلك العلاقات على صعيد الوعي. مما يعني أن تحليل الوظيفة الأيديولوجية للذكاء الاصطناعي ينبغي أن ينطلق من الطريقة التي ينتظم بها هذا الأخير في مسيرة إنتاج القيمة وإعادة إنتاج رأس المال.

إذا نظرنا بدقة أكبر إلى كيفية اشتغال المنصات الرقمية المعاصرة، يتضح أن الخوارزميات لا تُصمَّم أساساً لـ«ضبط الوعي» بطريقة مجردة؛ إذ تُصمَّم لتعظيم مقاييس اقتصادية قابلة للقياس: وقت البقاء، والتفاعل، والعائدات الإعلانية. فالخوارزمية التي تقترح مقاطع الفيديو أو الأخبار لا تهدف مباشرةً إلى تشكيل قناعات سياسية، وإنما تهدف إلى إبقاء المستخدم في المنصة أطول وقت ممكن. بيد أنه من خلال هذه المسيرة بالذات تنبثق نتائج أيديولوجية: تتعزز معلومات بعينها وتتلاشى أخرى، وتغدو أشكال بعينها من الخطاب مهيمنة.

هنا يقع الآلية الوسيطة الجوهرية: الأثر الأيديولوجي لا يستقل عن الوظيفة الاقتصادية، إنه من نواتجها. فتسليع الانتباه لا يعني أن التجربة والوعي ينتجان قيمةً مباشرة، وإنما يُشكّلان حقلاً للاستثمار المحتمل لا يتفعّل إلا عبر أشكال محددة من العمل الإنساني: تطوير الخوارزميات، وإنتاج المحتوى، وتحليل البيانات، والاستهداف الإعلاني. القيمة لا تنبع من الانتباه في ذاته، وإنما من العمل المُنظَّم اجتماعياً الذي يجعله قابلاً للاستثمار. وبهذا المعنى، لا «يُضيف» الذكاء الاصطناعي الهيمنة الأيديولوجية فوق الاستغلال، وإنما يُدرجها في مسيرة إنتاج القيمة وتداولها.

فإن لم تتضح هذه العلاقة، بدا الذكاء الاصطناعي وكأنه قوة شبه مستقلة لضبط الوعي. وهنا ننتقل من المادية إلى ضرب من المثالية التكنولوجية، حيث تبدو الهيمنة منبثقة من أنظمة المعلومات لا من العلاقات الاجتماعية التي تُنتجها.

أكد لينين أن الهيمنة الأيديولوجية للطبقة الحاكمة لا تنبثق تلقائياً، وإنما تُنظَّم عبر آليات بعينها: الدولة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات. اليوم، تُشكَّل أيضاً عبر اشتغال المنصات الرقمية. إذ تُحدد شركات كبرى ما يغدو مرئياً، فيما تُروّج الخوارزميات لتصورات بعينها على أنها بديهية. وهذه المسيرة ليست آلية، إذ تقوم على عمل إنساني وتُدرج في الممارسات اليومية للاستخدام، مُشكِّلةً طريقة تفكيرنا وإدراكنا للعالم.

ليست المسألة الجوهرية وجود الهيمنة الأيديولوجية فحسب، وإنما كيفية ارتباطها بالصراع الطبقي. فإذا أوحى تحليل الذكاء الاصطناعي بأن الهيمنة تُمارَس في كل مكان بالطريقة ذاتها، في الإنتاج والاستهلاك والثقافة والحياة اليومية، دون أولويات أو تراتبية، نشأت إشكالية استراتيجية حادة؛

لأن النضال السياسي لا يمكن خوضه في «كل مكان على النحو ذاته»، إذ يستلزم تحديد النقاط المحورية التي تتمركز فيها القوة المادية لرأس المال.

من هذه الزاوية، يظل الإنتاج واستغلال العمل الحقلَ المركزي. فالمنصات والبيانات والخوارزميات لا تلغي هذه القاعدة، وإنما تُعيد هيكلتها. ولا يعيش سائق في منصة توزيع «التلاعب الأيديولوجي» أولاً ثم الاستغلال؛ إنه يعيش الاستغلال عبر آلية خوارزمية تُنظّم سلوكه في الوقت نفسه. الأيديولوجيا والاقتصاد ليسا مستويين منفصلين، إنهما لحظتان في المسيرة ذاتها.

لنتعمق خطوةً إضافية، مُسلِّطين الضوء على العلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية. أكد ماو أنه على الرغم من كون القاعدة الاقتصادية حاسمة «في التحليل الأخير»، فإن البنية الفوقية، من سياسة وأيديولوجيا وثقافة، يمكن أن تؤدي دوراً محورياً في ظروف بعينها. ولهذا أهمية خاصة في فهم الذكاء الاصطناعي.

اليوم، معمارية الخوارزميات، ما يُقاس وما يُبرز وما يُخفى، ليست محايدة. قد تُعزز أشكالاً بعينها من السلوك الاجتماعي وتُضعف أشكالاً أخرى. وفي أوقات التوتر الاجتماعي، قد يؤثر هذا فعلاً في مجريات الصراعات. فالظهور أو الإخفاء لتحركات إضراب في وسائل إعلام رقمية ليس مسألة تقنية فحسب، إذ قد يؤثر في مسار الصراع الطبقي ذاته.

بيد أن التشديد على دور الوعي لا يعني انفصاله عن قاعدته المادية. إنه يعني أن النضال يُخاض في آنٍ واحد على مستويات متعددة، مع عناصر «رئيسية» و«ثانوية» متباينة في كل لحظة. والخطأ سيكون في قلب هذه العلاقة والظن بأن السيطرة على المعلومات هي الحقل الأول للصراع بمعزل عن الإنتاج.

فإن حدث ذلك، تبدّل موضوع التحليل ذاته؛ إذ تتراجع الطبقة العاملة بوصفها الطبقة المنتجة للقيمة إلى الخلفية، وتحلّ محلها مجموعة عامة من «المستخدمين» أو «مستهلكي المعلومات». وهذا التحول ليس بريئاً، فهو يُجرّد مفهوم الاستغلال من دلالته ويُحوّل النقد إلى مسألة «وصول إلى المعلومات» أو «سيطرة على البيانات»، مُبعِداً إياه عن علاقات الإنتاج.

المقاربة الماركسية الصارمة ملزمة بتجنّب هذا التحول. فالذكاء الاصطناعي ينبغي تحليله أولاً بوصفه شكلاً من أشكال تنظيم العمل[11] والاستثمار الرأسمالي للقيمة،[12] يمتد في الوقت نفسه إلى حقل إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية.[13] ووظيفته الأيديولوجية ليست مستقلة، إنها مُدرجة في هذه المسيرة.

ومن هنا تنبثق صورة استراتيجية أكثر وضوحاً: ليس الصراع منتشراً في «كل مكان»، وإنما يتمركز حيث يُنظّم الذكاء الاصطناعي الاستغلال ويُكثّفه: في مواضع العمل، والمنصات، وبنى البيانات التحتية. وفي الوقت ذاته يمتد إلى مستوى الأيديولوجيا حيث تتشكّل شروط الإدراك والفعل. ووحدة هذين المستويين ليست رفاهية نظرية، إنها شرط لفهم أين وكيف يمكن التدخل بفاعلية.

وبهذا المعنى، المطلوب الأساسي ليس مجرد إدانة الذكاء الاصطناعي بوصفه أداةً للهيمنة، وإنما رسم خريطة للآلية المحددة التي تربط إنتاج القيمة بإنتاج الوعي. عندها فقط يمكن تحديد النقطة التي يمكن عندها للصراع الطبقي أن يغدو فاعلاً حقاً.

5. الكود المفتوح والتنظيم والرقابة الديمقراطية: الإمكانيات والحدود

يقترح المقال حلولاً من قبيل: الكود المفتوح، والشفافية، والأنظمة «المحايدة» المُدارة ديمقراطياً، فضلاً عن التنظيم الدولي للذكاء الاصطناعي بما يخدم المجتمع.

تبدو هذه المقترحات للوهلة الأولى واقعية وقابلة للتطبيق تقنياً؛ إذ توجد بالفعل نماذج ذكاء اصطناعي مفتوحة المصدر تُتيح شفافية أكبر في آليات اشتغال الخوارزميات.[14] لكن من المنظور الماركسي يُطرح سؤال أعمق: هل يمكن للتكنولوجيا أن تصبح «محايدة» في سياق منظومة غير محايدة بنيوياً؟

تجربة المنصات الرقمية تُظهر أنه حتى حين يكون الكود مفتوحاً، تظل القوة الفعلية متمركزة في البنى التحتية: البيانات والخوادم وشبكات التوزيع وملكية المنصات ذاتها.[15] بمعنى آخر، «الشفافية» لا تُلغي العلاقة الطبقية. فأشكال التنظيم، حتى «المحايدة» منها تقنياً، تُجسّد دائماً علاقات اجتماعية بعينها. إذن، المشكلة لا تتعلق فحسب بالوصول إلى الكود، وإنما بمن يتحكم في توجيه الإنتاج وبأي معايير.

فكرة التنظيم الدولي تكشف أيضاً عن إشكالية قائمة: الذكاء الاصطناعي لا يتطور وطنياً وإنما داخل شبكات التنافس الاحتكاري العالمية. فتطوير النماذج الكبرى للذكاء الاصطناعي يستلزم موارد حسابية هائلة متمركزة في دول وشركات قليلة.

وإن أخذنا مقترحات عقراوي بجدية: الكود المفتوح والشفافية والرقابة الديمقراطية والتنظيم الدولي للذكاء الاصطناعي، فالسؤال الجوهري ليس ما إذا كانت هذه الأمور جيدة أو مرغوبة، وإنما ما إذا كانت قادرة فعلاً على تغيير علاقات القوة التي تتطور داخلها التكنولوجيا. وهنا الواقع أشد عسراً مما يبدو في النظرية.

المثال الأول هو تاريخ «البرمجيات الحرة» ذاته. فمنصات كنظام Linux انطلقت بوصفها مشاريع جماعية غير تسليعية بروح التعاون والمجتمعية. لكنها اليوم بنية تحتية أساسية لكبرى المؤسسات الرأسمالية في العالم كـAmazon وGoogle وMicrosoft. أي أن المنظومة «المفتوحة» لم تعِق تمركّز رأس المال، وإنما اندمجت فيه كلياً. من المنظور الماركسي، ليس هذا مفارقة: رأس المال لا يكترث بشكل الملكية على مستوى الكود، وإنما بالسيطرة على شروط الاستثمار. فما دامت البنى التحتية ومراكز البيانات والأسواق والشبكات في أيدي قلة، لا يُلغي «الانفتاح» الاستغلال.

المثال الثاني يتعلق بوعد «الشفافية» ذاته. كثيراً ما تُعلن شركات عن أجزاء من خوارزمياتها أو تُوفّر أدوات تُفسّر جزئياً كيف يتوصل نظام ذكاء اصطناعي إلى قرار ما. لكن هذه الممارسات لا تُقدّم سوى فهم محدود دون الكشف عن الآلية الكاملة للاشتغال.

النقطة الجوهرية هي أن القوة لا تتمركز حصراً في الكود، وإنما أساساً في البيانات والبنية التحتية الحسابية. وهكذا، حتى حين يبدو نموذج ما «شفافاً»، فإن اعتماده على مجموعات بيانات غير متاحة وموارد متمركزة يُبقي القوة الفعلية حكراً على نخبة ضيقة. فالنماذج اللغوية الكبرى التي طورتها شركات كـOpenAI أو Google ليست مجرد أكواد، وإنما أنظمة مركبة تُدرج بيانات وبنى تحتية واستثمارات هائلة.

وبهذا المعنى، كثيراً ما تشتغل «الشفافية» بوصفها مسيرة جزئية خاضعة للسيطرة: تُوهم بالانفتاح دون أن تُغيّر تمركّز القوة، مُسهمةً في شرعنة البنى القائمة أكثر من إسهامها في ديمقراطية حقيقية.

وعلى مستوى التنظيم الحكومي، تبدو الأمثلة كاشفة بالقدر ذاته. سعى الاتحاد الأوروبي إلى تنظيم الذكاء الاصطناعي عبر أطر من قبيل قانون الذكاء الاصطناعي AI Act.[16] ومع ذلك، حتى أكثر التنظيمات تقدماً تنتهي غالباً إلى اشتغال «قواعد اللعبة» التي تُثبّت السوق لا آليات قلبه. فتجربة أنظمة كـGDPR وAI Act تُظهر أن الشركات الكبرى تمتلك الموارد للامتثال والتأثير في التشريعات وتحميل التكاليف لغيرها، بينما يُعاني اللاعبون الأصغر أو المشاريع الجماعية في الاستجابة، إذ تفرض شروط الامتثال موارد وهياكل تنظيمية كثيراً ما تعجز عنها. وهكذا، قد يُعزز التنظيم تمركّز رأس المال.[17]

والبُعد الدولي أشد دلالةً. فكرة قواعد دولية موحّدة للذكاء الاصطناعي تصطدم بالطابع التنافسي للرأسمالية المعاصرة. إذ تُظهر أمثلة كالقيود الأمريكية على تصدير الرقائق إلى الصين، والنماذج التنظيمية المتباينة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين،[18] والصراعات حول سيادة البيانات،[19] أن «التنظيم» يشتغل أيضاً أداةً للقوة الجيوسياسية. وليس هذا صدفة: في طور الإمبريالية، تُشكّل التكنولوجيا سلاحاً في المنافسة بين الاحتكارات وبين الدول، لا حقلاً محايداً للتعاون.

وثمة أمثلة أكثر «يومية» على إخفاق فكرة الرقابة الديمقراطية. فقد أرست منصات التواصل الاجتماعي آليات «حوكمة مجتمعية» أو «تغذية راجعة من المستخدمين».[20] ومع ذلك، تُتخذ القرارات الأساسية المتعلقة باشتغال الخوارزميات على أساس الربحية. ما يُعرض وما يبقى في الهامش لا يُقرَّر ديمقراطياً، وإنما وفقاً لمقدار ما يستقطب من انتباه ويجلب من عائدات إعلانية. بمعنى أن «مشاركة» المستخدمين تُدرج في مسيرة إنتاج القيمة ذاتها، لا تقلبها.

تكشف هذه الأمثلة شيئاً أعمق: حتى حين يتبدّل «الشكل»، من كود مفتوح وشفافية وتنظيم، تواصل البنى التكنولوجية ذاتها حمل العلاقات الاجتماعية القديمة. فمنظومة صُمِّمت لتعظيم الكفاءة والتنبؤ والسيطرة لا تتحول تلقائياً إلى أداة للتحرر الجماعي لمجرد أنها باتت «مفتوحة» أو «مُنظَّمة»؛ فهذا

يستلزم إعادة تصميم الأهداف ومعايير الاشتغال ذاتها، وهو ما لا يمكن أن يحدث بدون تغيير علاقات الإنتاج.

وخلاصة القول، هذه الأمثلة السلبية لا تعني أن مقترحات الشفافية والكود المفتوح والتنظيم عديمة الجدوى، وإنما تعني أنها في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية تميل إلى الاندماج والتقلّص. ببساطة: قد تُحسّن جوانب من المنظومة، لكنها تعجز عن تغيير صميمها. وهذا الصميم من المنظور الماركسي ليس سوى إنتاج فائض القيمة والاستيلاء عليه.

فإن لم تُطرح هذه المسألة، يبقى النقاش حول «ذكاء اصطناعي ديمقراطي» قاصراً على مستوى أشكال الإدارة، دون أن يمسّ العلاقات المادية التي تُحدد كيف تعمل التكنولوجيا ولمن.

6. من الاستخدام إلى التصميم: التكنولوجيا حقلاً للصراع الاجتماعي والطبقي

يؤكد المقال أن اليسار لا يحتاج إلى رفض التكنولوجيا، وإنما إلى استيعابها في العمق والسعي إلى توجيهها لصالح العمال. وهذا الاستيعاب ليس مسألة «تحديث»، إنه شرط أساسي للفعل السياسي الجوهري.

فإذا رُفضت التكنولوجيا كلياً على أنها رأسمالية، اشتدّت الصعوبة في فهم كيفية تنظيم العمل والاتصال والسلطة اليوم. في المقابل، حين نعرف كيف تشتغل هذه الأنظمة، يمكننا اكتشاف منطقها ونقاط إمكانية الطعن فيه.

ففي مواضع العمل على سبيل المثال، تُوظَّف خوارزميات تُحدد الإيقاعات والتقييمات والأوضاع. فبدون استيعاب هذه الآليات، يعجز العمال عن الرد عليها أو رفضها أو تغييرها. وهكذا، يُعمّق الجهل التفاوتات في نهاية المطاف.

معرفة التكنولوجيا وحدها لا تحل المشكلات، لكنها ضرورية؛ فبدونها يبقى كل مسعى سياسي سطحياً، لأنه لا يمسّ الأساليب الجوهرية التي تُنتج بها القوة وتُصان.

وهذا الموقف مرتبط بتصوّر التكنولوجيا حقلاً للصراع الطبقي، حيث يمكن توظيف التكنولوجيا ذاتها بأساليب مختلفة. فأنظمة مراقبة العمال يمكن استثمارها مثلاً لتسجيل أوضاع العمل وتنظيمها بهدف الفعل الجماعي.

غير أنه يبقى أمراً جوهرياً التمييز بين استخدام التكنولوجيا وتصميمها. فالاستخدام يتعلق بطريقة الاستفادة من منظومة ما في ظروف محددة، بينما يُحدد التصميم إمكانياتها في مرحلة تشكّلها الأولى. فتكنولوجيا ما قد تبدو محايدة في استخدامها، لكنها تُجسّد علاقات اجتماعية بعينها منذ بنيتها ذاتها. ومثال ذلك: نظام ذكاء اصطناعي في مستودع قد يُقدَّم أداةً لتنظيم العمل، لكن إن صُمِّم ليقيس الوقت

باستمرار ويُقلّص «الوقت الميت» ويُعظّم إيقاع الإنتاج، فإنه يُجسّد في جوهره منطق الانضباط والتكثيف.[21]

التمييز بين «الاستخدام» و«البنية» لا يُلغي أهمية الاستخدام، لكنه يُقرّر أن الاستخدام لا يكون حراً تماماً قط. إذ تعمل البنية نوعاً من «السياسة الصامتة»: تُوجّه وتُقيّد وكثيراً ما تُعيد إنتاج التفاوتات حتى حين لا تكون ثمة نية صريحة لذلك.

من هذا المنظور، لا يتعلق الصراع الطبقي بتنظيم التكنولوجيا واستخدامها فحسب، وإنما بطريقة إنتاجها ذاتها: من يُصمّمها، ولأي غايات، وبأي بيانات، ووفق أي معايير تقييم. وهكذا، حتى الأنظمة التي تستهدف «الإنتاجية» أو «التفاعل» أو «انخراط المستخدمين» تُجسّد منطقاً اجتماعياً بعينه كالسيطرة الإدارية أو تسليع الانتباه. وبالمقابل، قد تعتمد مشاريع الكود المفتوح على بنى تحتية كبرى للحوسبة السحابية كـAmazon Web Services وMicrosoft Azure وGoogle Cloud، مُعيدةً إنتاج علاقات التبعية لرأس المال المتمركز.

وفي المحصلة، التكنولوجيا ليست مجرد موضوع معرفي يمكن «إخضاعه» عبر الاستيعاب. فالتكنولوجيات ليست مطاطة تماماً؛ إذ تتطور داخل ظروف اجتماعية واقتصادية محددة وتُجسّد علاقات الإنتاج المناظرة لها. ولهذا السبب، لا يتحقق تحويلها على مستوى المعرفة أو الاستخدام وحده، إذ يستلزم سيطرة سياسية وقوة على البيانات والبنى التحتية وآليات الإنتاج الأساسية.

وثمة تحديد إضافي: حتى بعد التغييرات على المستوى السياسي، تواصل التكنولوجيات حمل العلاقات الاجتماعية التي نشأت في ظلها. لذلك لا تتحوّل تلقائياً، إذ تستلزم إعادة تشكيل مستمرة عبر التدخل العملي والاجتماعي. وهذه المسيرة ليست خطية أو فورية، إذ تتكشّف عبر صراعات إذ تسعى قوى اجتماعية متباينة إلى إعادة تشكيل طريقة اشتغال الأنظمة التقنية.

وتنشأ في هذه المسيرة مقاومات متعددة: من البنى المؤسسية القائمة، ومن التصميم التقني ذاته للأنظمة، ومن المصالح المتعارضة أو المُدرجة بالفعل في هذه الأنظمة. وهكذا، لا يُشكّل التوظيف الاجتماعي للتكنولوجيا تطبيقاً بسيطاً للقرارات السياسية، وإنما حقلاً لتفاوض دائم وصراع متجدد.

وبهذا المعنى، «إخضاع» التكنولوجيا ليس حدثاً آنياً وإنما مسيرة تحويل ممتدة. فحتى حين يتبدّل من يمارس السلطة، لا تتكيّف التكنولوجيا تلقائياً، إذ تستلزم إعادة تصميم وإعادة تأسيس للمعنى في الممارسة، عبر نضال اجتماعي وسياسي متواصل.

وخلاصةً، يُقدّم مقال رزكار عقراوي رؤية واسعة ومتعددة الأبعاد لدور الذكاء الاصطناعي في المجتمع المعاصر، رابطاً التكنولوجيا بمسائل العمل والسلطة والتنظيم والصراع الطبقي والتفاوتات والفاعل السياسي والوعي.

ويُلمَح فيه، ولو ضمنياً، إلى أن علاقات الإنتاج تُعاد إنتاجها ما دامت علاقات السلطة الداعمة لها بقيت بلا تغيير.

بيد أن قيمته تكمن أساساً في كونه يفتح نقاشاً واسعاً ويطرح أسئلة لا أجوبة يسيرة أو فورية لها. وقد وقفت هذه القراءة النقدية عند جوانب بعينها من المقال، تاركةً جانباً أخرى يمكن أن تكون موضوع نقاش إضافي. وبهذا المعنى، يعمل نص عقراوي أكثر بوصفه منطلقاً للتأمل، لا شيئاً يُستنفد في قراءة واحدة. وهذا ربما يكون العنصر الأجوهر فيه.

النص محاولة نقدية لمقال رزكار عقراوي «الذكاء الاصطناعي، إعادة إنتاج هيمنة الطبقة الرأسمالية بوسائل أكثر تطوراً»، المنشور في 7 كانون الثاني/يناير 2026 في موقع Radical Politics بعنوان: «Artificial intelligence, reproducing capitalist class domination by more sophisticated means»، على الرابط:
https://radicalpolitics.org/2026/01/07/artificial-intelligence-reproducing-capitalist-class-domination-by-more-sophisticated-means/

الحواشي

[1] الآلات لا تنقل إلى المنتج إلا القيمة التي تحتويها في الأصل. وبهذا المعنى، ينتمي الذكاء الاصطناعي، شأنه شأن كل تكنولوجيا، إلى ما سمّاه ماركس «رأس المال الثابت».

[2] العمل المعرفي: عمل يكون «الأداة» الرئيسية فيه العقل لا الجسد. كالبرمجة وتصميم البرمجيات وتحليل البيانات والبحث والكتابة. العمل الرقمي: عمل منتظم مباشرةً في البنى التحتية الرقمية، يُؤدّى عبر المنصات الرقمية بتوظيف الأنظمة الحسابية. كتمييز البيانات والإشراف على المحتوى.

[3] إن وُصم كل أثر رقمي، كل تفاعل وتواصل اجتماعي وتعبير ثقافي واستهلاك للمحتوى ومجرد استخدام منصة أو حضور في الفضاء الإلكتروني، بأنه عمل منتج، انفصل مفهوم العمل عن علاقة الأجر، وعن إنتاج السلعة، وعن وقت العمل الاجتماعي الضروري، وعن إنتاج فائض القيمة. ومعه تفقد التفرقة بين العمل المنتج وغير المنتج معناها. وتتحول نظرية القيمة إلى ادعاء عام بأن كل نشاط إنساني ينتج أثراً اقتصادياً. عامل يُمَيّز صوراً لتدريب نظام ذكاء اصطناعي، يتقاضى أجراً من شركة، يُسهم في منتج سيُباع، وينتج فائض قيمة. «مستخدم عادي» يتصفح ويضغط ويُسجّل إعجاباً. لا يتقاضى أجراً لكنه ينتج بيانات. هذا ليس عملاً منتجاً بالمعنى الماركسي، لكنه يُساعد على التداول ويزيد الأرباح.

[4] أمثلة: في الرعاية الصحية، الذكاء الاصطناعي المُوظَّف لإدارة المواعيد أو تحديد أولويات الحالات يبدو مُؤتمتاً للعمل الإداري، لكنه في الواقع يُفرز متطلبات جديدة: موظفون يتحققون من دقة البيانات ويُصحّحون الأخطاء ويديرون الحالات غير المألوفة للنظام. يزداد أيضاً عمل التسجيل:

يُخصص المتخصصون الصحيون وقتاً أطول لإدخال البيانات وتوحيدها. في الصناعة، المصانع «الذكية» تُقلّص العمل في بعض الأدوار وتُحوّله في أدوار أخرى: عمال يتولون الرقابة والصيانة والتدخل عند الأعطال. وتنشأ طبقة كاملة من العمل خارج المصنع: تحليل بيانات الإنتاج، والمراقبة عن بُعد، وتطوير الخوارزميات واختبارها. في السياحة، الحجوزات الآلية تُقلّص ظاهرياً الحاجة إلى الموظفين، لكن ثمة عمل خفي: إدارة المحتوى، والتحديث المستمر للأسعار، والتعامل مع الحالات التي يعجز النظام عن معالجتها، ومراقبة التقييمات. والضغط ينتقل إلى أدوار أخرى كالتنظيف والخدمة. في التعليم، أنظمة التصحيح الآلي لا تُقلّص دور المعلم وإنما تُغيّره: يُفسّر بيانات المنصة، ويرصد العوائق أمام الطلاب، ويتدخل تربوياً. وخلف هذه الأنظمة عمل لا يُرى: مُصمّمو التمارين، ومُصنّفو الإجابات، ومُدرّبو النماذج. في كل هذه القطاعات، يتكرر النمط ذاته: ينقل الذكاء الاصطناعي العمل من المستوى المرئي إلى شبكة نشاط أكثر انتشاراً وتفتتاً.

[5] البيانات ليست فئة متجانسة في أصلها وشكلها القيمي. في أبسط أشكالها، هي آثار رقمية لنشاط المستخدمين لا تُنتج في إطار عمل مأجور. في هذه الحالة لا تُجسّد عملاً سابقاً ولا تمتلك شكلاً قيمياً ابتداءً، وإنما هي «موضوع عمل» قابل للاستثمار لاحقاً. غير أن جزءاً مهماً منها يُنتج منتَجاً ثانوياً للمسيرة الإنتاجية ذاتها، داخل وقت العمل المأجور وكضرورة مرافقة له. وفي هذه الحالة يُجسّد هذا الجزء بالفعل عملاً ويحمل ملامح قيمة. يتحقق الاستثمار الكامل للبيانات حين يُحيط بها رأس المال في أنظمة ملكية وسيطرة، محوّلاً إياها إلى «مادة خام غير مادية» لإنتاج المنتجات والخدمات الرقمية.

[6] الرأي القائل بأن الشركات التقنية الكبرى تتمتع بتفوق لا يُقهر في الذكاء الاصطناعي بسبب ما تمتلكه من بيانات يظل موضع جدل. فرغم التراكم الهائل لدى شركات كـGoogle وMeta، يبقى التنافس حاداً، إذ يمكن لشركات أصغر وشركات ناشئة أن تتفوّق عبر خوارزميات مبتكرة أو تجربة مستخدم أفضل أو التخصص. وتقنيات كالبيانات التوليدية تُقلّص الأهمية النسبية للحجم. ومع ذلك، تُدرج هذه التكنولوجيا مع تمركّز رأس المال وأشكال القوة الاحتكارية ارتباطاً وثيقاً.

[7] من جهة، تجد المؤسسات كل الحافز لاستبدال العمال بالآلات. ومن جهة أخرى، إن كانت العمالة الحيّة المصدر الوحيد للقيمة، فإن تقليصها يُقوّض قاعدة الربح. الفكرة المركزية في النظرية الماركسية: كلما تعاظم ثقل الآلات نسبةً للعمل، أي ما يُسمّى ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال، زادت الضغوط على معدل الربح.

[8] فعلى سبيل المثال، تتدرب النماذج الكبرى على كتب ومقالات وأعمال فنية تمثّل إنتاجاً اجتماعياً ومتراكماً تاريخياً، لكن الاستثمار يتم من قِبَل الشركات دون تعويض مباشر للمبدعين. أو حين يُوظَّف الذكاء الاصطناعي للمراقبة والقرارات الإدارية، تأتي البيانات من المجتمع لكن الاستخدام قد يُعزز السيطرة الحكومية أو يخدم مُقاولين خاصين.

[9] في بيئة المؤسسة، ما هو «قابل للقياس» يرتبط في الغالب بالربح والكفاءة وزيادة الاستخدام، لا بالنفع الاجتماعي أو العدالة أو رفاه العمال.

[10] يُعيد الذكاء الاصطناعي «تشكيل العلاقات الاجتماعية» لأنه يجعل السيطرة أكثر استمرارية ودقة، وينقل السلطة إلى أنظمة خوارزمية، ويُغيّر معايير تقييم العمل، ويُفرز أشكالاً جديدة من تنظيم العمل. وتكشف أمثلة بعينها هذا التحول: التنظيم الخوارزمي: تُسنَد المهام وتُنظَّم إيقاعات العمل وتُحدَّد الأولويات آنياً عبر الذكاء الاصطناعي، مما يجعل السلطة أكثر لاشخصية واستمرارية وصعوبةً في الطعن. التكثيف: تتيح البيانات والمستشعرات مراقبة دقيقة: زمن الاستجابة، والحركات، والأداء في الدقيقة. التقييم: تُقيَّم أداءات العمال بمؤشرات رقمية تؤثر على الرواتب والترقيات بل والفصل. منصات العمل: تُحدد الخوارزميات من يعمل ومتى وبأي شروط.

[11] الذكاء الاصطناعي يُغيّر كيفية تنظيم العمل والسيطرة عليه: أتمتة المهام، ومراقبة العمال، وتوزيع العمل خوارزمياً، وتكثيف الإنتاج، وخفض تكاليف العمل.

[12] المقصود شكل تنظيم المسيرة التي يسعى رأس المال عبرها إلى النمو، أي إنتاج المزيد من الربح وفائض القيمة. يُستخدم الذكاء الاصطناعي لرفع الإنتاجية وخفض تكاليف العمل وتعزيز السيطرة على السوق والبيانات.

[13] الذكاء الاصطناعي لا يؤثر فحسب في العمل داخل المصنع أو المؤسسة، وإنما في الحياة الاجتماعية اليومية وعلاقات القوة: تشكيل السلوكيات، والرقابة، وإنتاج الأيديولوجيا، وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية، والتأثير في التعليم والإعلام والاستهلاك.

[14] توجد نماذج ذكاء اصطناعي مفتوحة أو شبه مفتوحة المصدر كـLLaMA وMistral وStable Diffusion تُتيح للمستخدمين والباحثين التنزيل والتعديل والتحقق من الاشتغال. غير أن هذه الشفافية جزئية في الغالب، إذ لا تشمل بيانات التدريب أو السياق الإنتاجي الكامل. وهكذا حتى النماذج «المفتوحة» تُؤكد أن التكنولوجيا لا تغدو تلقائياً محايدة أو تحريرية بمجرد الوصول إليها.

[15] أمثلة كـAndroid ونماذج الكود المفتوح والشبكات اللامركزية كـMastodon تُظهر أن الكود المفتوح لا يعني بذاته لامركزية القوة. فرغم توافر الكود، تبقى السيطرة متمركزة في يد من يمتلك البيانات والبنية التحتية الحسابية وشبكات التوزيع.

[16] قانون الذكاء الاصطناعي. https://artificialintelligenceact.eu

[17] أرسى نظام GDPR قواعد صارمة للبيانات الشخصية. الشركات الكبرى تكيّفت، أما الأصغر فواجهت تكاليف باهظة وانسحب بعضها من السوق الأوروبية. تُظهر الدراسات أن GDPR أدى إلى انخفاض حجم الداخلين الجدد في أسواق الإعلان والبيانات وتعزيز المنصات المهيمنة. ويُدرج قانون

AI Act تقييمات مخاطر ومتطلبات توثيق ترفع تكاليف الشركات الكبرى لكنها تستطيع استيعابها، في حين يعجز اللاعبون الأصغر عن المواكبة.

[18] الاتحاد الأوروبي مع AI Act يُصنّف الأنظمة حسب درجة المخاطر. الولايات المتحدة تعتمد أكثر على آليات السوق والابتكار بتنظيم «ناعم» ومتقطع. الصين تُطبّق رقابة حكومية مشددة مع التركيز على الاستقرار السياسي والمراقبة. ليس ثمة إطار مشترك وإنما نماذج تنظيمية متنافسة.

[19] الاتحاد الأوروبي يُروّج لسياسات «السيادة الرقمية» وقيود على نقل البيانات لتقليص التبعية للشركات الأمريكية. الولايات المتحدة تعتمد على قوة شركاتها. الصين تحتفظ بسيطرة وطنية مشددة على البيانات. أي أن البيانات الجوهرية للذكاء الاصطناعي تصير موضوع منافسة بين الدول.

[20] هي أساليب لإشراك المستخدمين في اشتغال المنصات، أساساً عبر البلاغات والتقييمات وبيانات الاستخدام. لكن هذه المشاركة محدودة، إذ لا تُصاحبها سيطرة حقيقية على القواعد أو الخوارزميات أو البنى التحتية. فهي أشبه بإدراج المستخدمين في اشتغال المنظومة لا بسيطرة ديمقراطية فعلية.

[21] مثال معروف: أنظمة ذكاء اصطناعي مُوظَّفة للتوظيف في شركات كبرى. رغم تقديم «الاستخدام» على أنه تحسين محايد، استندت بيانات التدريب إلى أنماط توظيف تاريخية تحمل تفاوتات جندرية وعرقية وطبقية. فتعلّم النظام إعادة إنتاج هذه التفاوتات. ومثال آخر في شبكات التواصل الاجتماعي: تصميم الخوارزميات يُعظّم وقت البقاء والتفاعل والعائدات الإعلانية، مما يُفضي إلى تعزيز المحتوى المتطرف وخلق فقاعات معلوماتية وانتشار المعلومات المضللة لأنها تُثير ردود فعل عاطفية أقوى. ومثال ثالث في أنظمة الشرطة التنبؤية: تعتمد على بيانات تاريخية تعكس أنماط المراقبة المكثفة في الأحياء الفقيرة، فيُنبئ النظام بـ«جرائم» في المناطق ذاتها التي كانت خاضعة للمراقبة أصلاً، مُكوّناً حلقة مفرغة تُعيد إنتاج التفاوتات وتُعمّقها.

رابط المقال باليونانية:

https://antigeitonies3.blogspot.com/2026/05/rezgar-akrawi.html

* * *

غريغ ليشنر (Greg Leichner): حين تتزوج تكنولوجيا السيليكون من الفاشية

كاتب وشاعر

نُشر في 12 أيار/مايو 2026، مترجم عن الإنكليزية

قراءة في تحليل رزكار عقراوي

مذكرات، من خارج الصندوق تماماً. تحذير: طريق إلى النفق أمامك.

الفرضية: إخوة التكنولوجيا عديمو الروح وشوفينيون. هدفهم تعزيز مجتمع المراقبة. يسعون إلى السيطرة على الحياة على الأرض، كأن الحضارة مُلكية شركة تدعمها الأوليغارشية.

القناع

شركة Palantir Technologies Inc. شركة أمريكية مدرجة في البورصة، تطوّر منصات لتكامل البيانات وتحليلها. تأسست عام 2003 على يد خمسة رجال، من بينهم أليكس كارب وبيتر ثيل. كان أول عملائها وكالة CIA. وفي وول ستريت، كانت Palantir أفضل أسهم عام 2025 أداءً.

تضم قاعدة عملاء Palantir الوكالات الفيدرالية والحكومات الولائية والمحلية والمنظمات الدولية والشركات. وللشركة أربعة أنظمة تشغيل رئيسية: Palantir Gotham وPalantir Foundry وPalantir Apollo وPalantir AIP.

Palantir Gotham أداة استخباراتية يستخدمها المحللون العسكريون ومكافحو الإرهاب، بما فيهم مجتمع الاستخبارات الأمريكي ووزارة الدفاع. كما استخدمتها أقسام شرطة متعددة لتحليل الجرائم.

سمّى بيتر ثيل الشركة على اسم «حجر الرؤية» في أسطورة جي. آر. آر. تولكين «سيد الخواتم». وعلى المنوال ذاته، تحمل مكاتب Palantir أسماء مستوحاة من تولكين: The Shire (بالو ألتو، كاليفورنيا) وRivendell (ماكلين، فيرجينيا) وGrey Havens (لندن، المملكة المتحدة). وفي عام 2013، وصف ثيل Palantir بأنها «شركة ذات رسالة» يمكنها توظيف البرمجيات لـ«تقليص الإرهاب مع صون الحريات المدنية.»

الفرضية: أمثال أليكس كارب وبيتر ثيل هم من دفعني إلى الرجوع لـ«طيف الغطرسة». لكل فرد عالي الذكاء أسلوبه الخاص وحدّة غطرسته. وعلى مقياس من صفر إلى عشرة، يحتل أليكس كارب العشرة كاملاً، كما يفعل بيتر ثيل وإيلون ماسك وجيف بيزوس ومارك زوكربيرغ.

إزالة القناع

حين قرأت مقال Truthdig بعنوان «Palantir Just Unmasked Itself» للكاتب رزكار عقراوي، استحضرت ذاكرتي فيلم «Revenge of the Nerds»، ذلك الفيلم المستوحى من مقال مجلة عن مبرمجي وادي السيليكون.

تتجلى غطرسة Palantir في هدفها: «تركيز السلطة في أيدي أوليغارشية مالية وسياسية تعتقد أن لها حقاً طبيعياً في الحكم... والقضاء على أي قيد تنظيمي أو ديمقراطي يحدّ من قدرتها على التراكم والهيمنة وتوسيع نطاق السيطرة.»

أصدر أليكس كارب (مواليد 1967) مؤخراً بيانه الذي يضم 22 نقطة، في محاولة لتبرير رؤيته لـ«عالم تسود فيه الفاشية الرقمية.»

أما بيتر ثيل (مواليد 1967) فيُمدّ البيان بمنطقه السياسي. «يرى ثيل في الديمقراطية الليبرالية التمثيلية القائمة عقبةً أمام طموحاته.» ويصرّح بأن «الرأسمالية والديمقراطية لا تتوافقان.»

«لاحظوا التحالف الذي تشكّل في السنوات الأخيرة بين شريحة من النخبة التكنولوجية ومشروع اليمين القومي المتطرف.»

يُعلن بيان كارب «تخلي Palantir عن ادعاء الحياد، وعن التوازن بين مراقبة الحكومة وحرية الفرد، واختيارها ترجيح كفة النظام على حساب الحرية.»

بيان كارب «هو إعلان تحالف رقمي فاشي لا يعتمد على العنف والقمع التقليديين فحسب، وإنما أيضاً على المراقبة وتحليل البيانات والتلاعب بالرأي العام وقمع المعارضة، المتجسّدة اليوم في أجلى صورها في الترامبية.»

«البيان المؤلف من 22 نقطة واجهة محسوبة تسعى إلى تصنيع القبول، مستخدماً لغةً تبدو معقولة لإخفاء جرعته الفاشية السامة. وما هو منطقي في البيان دليل على دهائه.»

النقطة الأولى: النخبة الهندسية في وادي السيليكون ملزمة أخلاقياً بالمشاركة في الدفاع عن الأمة.

«الإطار الأخلاقي هنا ليس بريئاً. يُقدَّم التعاقد العسكري والأمني باعتباره واجباً أخلاقياً. يدفع الضغط الاجتماعي المهندسين والمبرمجين للخدمة في آلة الحرب والقمع. ويُسكَت المعارضون باسم الوطنية. والضمير يتحول إلى سلعة في خدمة الدولة العسكرية والأمنية.»

النقطة الخامسة: السؤال ليس ما إذا كانت أسلحة الذكاء الاصطناعي ستُبنى. السؤال هو من سيبنيها.

«هذا المنطق الحتمي القائم على ثنائية نحن أو هم يهدف إلى إسكات أي نقاش حول رفض التسليح التكنولوجي.»

النقطة السادسة: الخدمة الوطنية واجب عالمي.

«الدعوة إلى التجنيد الإجباري تكشف الوجه الفاشي للبيان. يستبق كارب فشل الطوعية ويلجأ إلى الإكراه المؤسسي مسمياً إياه مسؤولية مشتركة.»

النقطة 17: يجب أن يؤدي وادي السيليكون دوراً في معالجة الجرائم العنيفة المحلية.

«يبدو هذا براغماتياً في ظاهره، لكنه في جوهره توسيع لصلاحيات الأمن الخاص لتجاوز دور الولايات. إنه دعوة إلى قوة مستقلة للسيطرة الاجتماعية تعمل بمنطق الربح لا سيادة القانون.»

النقطة 20: يجب أن نقاوم التعصب المنتشر ضد الإيمان الديني.

«كل مشروع فاشي يحتاج إلى تحالف مع المؤسسات الدينية لإضفاء طابع مقدس على العنف.»

«الترامبية نظام لا شخص. الترامبية مشروع شامل يجمع رأس المال المالي مع القومية الشوفينية والعداء للمهاجرين والأقليات.»

«الترامبية تعبير عن أزمة الرأسمالية التي لم تعد مستعدة لتقديم الوهم الليبرالي لجمهورها. فلجأت الترامبية إلى الخطاب القومي العدواني لصرف الانتباه عن تناقضاتها الطبقية.»

«لاحظوا أن بيان Palantir لا يذكر العمال ولا النقابات ولا حق التنظيم ولا حق الإضراب. هذا اعتراف ضمني بأن المشروع التكنولوجي الفاشي عاجز عن مواجهة مسألة استغلال العمال.»

«يربط بيان Palantir لأليكس كارب الخبرة الرقمية ورأس المال بالقومية البيضاء المسيحية التي تمثلها الترامبية، ويزوّدها بالأدوات التكنولوجية لتحويل الخطاب السياسي الانتخابي إلى نظام فعلي من السيطرة الشاملة.»

«لن تصبح التكنولوجيا أداة للتحرر طالما ظلت في أيدي الاحتكارات الرقمية المتحالفة مع مشاريع اليمين المتطرف.»

الخلاصة

«الإقطاع الرقمي في طوره الفاشي. في هذا الطور، لم يعد الرأسمال يكتفي بالاستغلال الاقتصادي الصامت. إنه يتجه علناً نحو السيطرة السياسية والأيديولوجية الصريحة لحماية نظامه من أي تهديد.»

«ما يُضيفه بيان كارب إلى الاستغلال هو التسليح: خوض الحروب وقمع المعارضة وأنظمة المراقبة والسيطرة الأمنية.»

«من الذي يمسك بمقاليد مستقبل الوعي البشري؟»

«هل ستكون الأقلية التكنو فاشية الاحتكارية؟»

«يجب على الجماهير الكادحة أن تفرض سلطتها على الأدوات الرقمية التي تصنع حياتها ومصائرها.»

قسم البحث. تُرجم من الإنكليزية: https://gregleichner.substack.com/p/memoir-from-just-outside-the-box-ebd

* * *

بوراك غورنتاش (Burak Görentaş): ملاحظات حول كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي»

أكاديمي وباحث تركي، نُشر في 10 حزيران/يونيو 2026

بعض الملاحظات حول كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: التحديات أمام اليسار والبدائل الممكنة» لرزكار عقراوي.

أقوى جوانب الكتاب تكمن في تكييفه لتحليل ماركس للرأسمالية مع عصر الذكاء الاصطناعي. في الواقع، كثير من القضايا التي يناقشها لم تعد غريبة علينا: الإقطاع الرقمي الاحتكاري، والمراقبة المستمرة، وفائض القيمة الرقمي، واستغلال البيانات، وآليات الاحتجاز الرقمي.

ومن هذه الزاوية، يذكّرنا الكتاب بأن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد قضية تقنية، وإنما هو أيضاً علاقة قوة اقتصادية واجتماعية.

أما في قسم الحلول المقترحة، فنجد موضوعات أصبحت محل نقاش واسع في الأوساط القانونية خلال السنوات الأخيرة، مثل أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تحترم حقوق الإنسان، ولا تنتج التمييز، وتتسم بالشفافية وقابلية المساءلة.

كان نهج ماركس لا يقتصر على تفسير العالم، إنما كان يهدف إلى تغييره. وعقراوي يسير على هذا الخط من خلال طرح مجموعة من المقترحات التدخلية. ومع ذلك، أرى أن بعض هذه المقترحات مثيرة للجدل إلى حد كبير. ففكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الرقمية، على وجه الخصوص، لا تبدو لي قابلة للتطبيق عملياً. وبالمثل، وجدت بعض المقاربات التي ترى مشروعية التلاعب بالأنظمة أو تعطيلها في إطار ما يسمى بـ«الإضراب الرقمي» مقاربات غير أخلاقية.

وأثناء قراءة الكتاب، تذكرت مراراً كتاب The Age of Surveillance Capitalism. فهناك تشابهات كبيرة بين العملين فيما يتعلق بالمراقبة والبيانات وعلاقات القوة. وعلى المستوى الشخصي، ما زلت أرى أن مقاربة Shoshana Zuboff أكثر شمولاً وإقناعاً.

وبالمناسبة، هناك جانب جميل في هذا العمل، إذ أتاح المؤلف كتابه مجاناً للقراء. أوصي بقراءته لكل من يهتم بالتفكير في قضايا الذكاء الاصطناعي، واقتصاد البيانات، والرأسمالية الرقمية.

المصدر: https://x.com/burakgorentas/status/2064570112976265313

أوزجان يازيجي (Özcan Yazıcı): رزكار عقراوي، الاشتراكية الرقمية ودمقرطة المعرفة

كاتب وصحفي

قسم من كتاب «تأميم الذكاء الاصطناعي: الرأسمالية الرقمية، الصراع الطبقي، الاشتراكية الرقمية» لأوزجان يازيجي

تقديم وترجمة: رزكار عقراوي

تقديم

النص التالي قسم من كتاب «تأميم الذكاء الاصطناعي: الرأسمالية الرقمية، الصراع الطبقي، الاشتراكية الرقمية» (Yapay Zekayı Kamulaştırmak: Dijital Kapitalizm, Sınıf Mücadelesi, Dijital Sosyalizm)، الصادر في 31 آذار/مارس 2026 في 251 صفحة باللغة التركية.

مؤلف الكتاب أوزجان يازيجي، خريج كلية الاقتصاد في جامعة إسطنبول، قسم اقتصاد العمل والعلاقات الصناعية، وصحافي شغل رئاسة فرع بورصة لجمعية الصحفيين المعاصرين والرئاسة المؤسِّسة لجمعية صحفيي الإنترنت في بورصة، ومؤسس منصتَي bursaport.com وsolgelecek.org. ويضع الكتاب إلى جانب اسمه نموذجَ Gemini مؤلفاً مشاركاً، ضمن ما يسميه «نموذج التعاون بين الإنسان والذكاء الاصطناعي» في مراحل تحليل البيانات والبحث وبناء المحتوى.

يقوم الكتاب على أطروحة واحدة يعلنها منذ عنوانه: أن الذكاء الاصطناعي ليس قفزة تكنولوجية ولا أداة لرفع الإنتاجية، إنه ميدان ملكية جديد يُعاد فيه تعريف وسائل الإنتاج والمعرفة والعلاقات الاجتماعية، وأن هذه القوة الهائلة محبوسة اليوم في احتكارات وادي السيليكون الرقمية وفي الممرات الضيقة لرأس المال العالمي. ويسأل الكتاب: لماذا تخدم تكنولوجيا تتغذى على الذكاء الجمعي للبشرية وعلى بياناتها نهمَ حفنة من النخبة إلى الربح؟ ويستند في الإجابة إلى ما يقارب ثمانمئة مرجع أكاديمي وحديث، ويجمع النقاش النظري بأطروحة عملية في التأميم.

وينسجم الكتاب مع الفكرة التي يدافع عنها في طريقة نشره ذاتها. فهو متاح مجاناً وبالكامل، تحت رخصة المشاع الإبداعي (نسب المصنف، غير تجاري، المشاركة بالمثل)، ويقول ناشره إن «فكرة التأميم تتحقق في نموذج توزيع الكتاب نفسه».

ويخصص الكتاب فصلاً واسعاً لاستعراض منظّري الاشتراكية الرقمية المعاصرين، واحداً واحداً وبترقيم متسلسل، فيعرض أطروحة كل منهم ومفاهيمه المركزية وموقعه في النقاش. ومن الأسماء الحاضرة فيه ديفيد هارفي وأنطونيو نيغري وفيكتور واليس. ويحمل أحد أقسام هذا الفصل عنوان «رزكار عقراوي: الاشتراكية الرقمية ودمقرطة المعرفة»، ويليه مباشرة القسم المخصص لفيكتور واليس والتكنولوجيا الإيكواشتراكية.

وفي ما يلي ترجمة هذا القسم كاملاً.

الاشتراكية الرقمية ودمقرطة المعرفة

يتناول رزكار عقراوي الذكاء الاصطناعي وتكنولوجياً الاتصال الرقمي بوصفهما «ثورة معرفية» عالمية وميداناً للصراع الطبقي، ويبني النقاش على مفهوم «الاشتراكية الرقمية» (digital socialism) في مواجهة احتكار المعرفة. والذكاء الاصطناعي عند عقراوي، إذا انتُزع من يد رأس المال وجرى تأميمه، هو الأداة الديمقراطية الأقوى التي تمكّن الشعوب المضطهَدة والطبقة العاملة من تقرير مصيرها بنفسها.

الطابع الطبقي للمجال الرقمي واحتكارات المعرفة

يرى عقراوي أن الإنترنت والذكاء الاصطناعي ليسا تكنولوجيا محايدة، وأن كلاً منهما ميدان أيديولوجي.

•أوليغارشية المعرفة: أقامت شركات التكنولوجيا الكبرى «أوليغارشية معرفية» عبر سيطرتها على إنتاج المعرفة وتوزيعها بواسطة خوارزميات الذكاء الاصطناعي. ويشير عقراوي إلى أن هذا الوضع يخنق صوت شعوب الجنوب العالمي ويعيد إنتاج الاستغلال في المجال الرقمي.

•الرقابة الخوارزمية والتسلّط: الذكاء الاصطناعي، داخل بنية الملكية القائمة، لا يعمل بوصفه أداة كفاءة وحسب، إنه يعمل في الوقت نفسه آليةَ رقابة تُصفّي الأصوات المعارضة وتعزّز الأيديولوجيا المهيمنة.

الحوار المتمدن: نموذج لمشترك رقمي

تقدّم منصة الحوار المتمدن (Modern Discussion)، التي أسّسها عقراوي، نموذجاً عملياً لكيفية تنظيم الذكاء الاصطناعي والشبكات الرقمية من منظور اشتراكي.

•تقاسم المعرفة دون مقابل: المعرفة عند عقراوي يجب أن تكون متاحة للجميع على قدم المساواة، تماماً مثل الهواء والماء. وعلى الذكاء الاصطناعي أن يؤدي دور «أمين مكتبة كوني» يجمع هذه المعرفة ويقدّمها إلى كل إنسان بلغته.

•ثقافة رقمية علمانية وديمقراطية: ينبغي إعادة برمجة خوارزميات الذكاء الاصطناعي بمنطق يقدّم العلمانية والتفكير العلمي وحقوق الإنسان، في مقابل التعصب الديني وخطاب الكراهية القومي.

التأميم: بناء الاشتراكية الرقمية

تأميم الذكاء الاصطناعي، من منظور عقراوي، هو نقل ملكية «وسائل إنتاج المعرفة» إلى الشعب.

•ذكاء اصطناعي للمنفعة العامة: التأميم يعني أن يُستخدم الذكاء الاصطناعي لرفع المستوى التعليمي ومستوى الوعي في المجتمع، لا لتحقيق الربح وحده. وينبغي إخراج التكنولوجيا من كونها «جهاز مراقبة» في يد رأس المال وتحويلها إلى «أداة تنوير» في يد الناس.

•تضامن رقمي عالمي: على البنى التحتية المؤمَّمة للذكاء الاصطناعي أن تقيم شبكة تضامن تتجاوز الحدود الوطنية. ويرى عقراوي أن الاشتراكية الرقمية لا تبلغ النجاح إلا عبر شبكة عالمية لتقاسم المعرفة (global digital commons).

ذكاء اصطناعي للمضطهَدين

يرى رزكار عقراوي في الذكاء الاصطناعي حفّار قبر الرأسمالية، ويدعو إلى أن يؤدي، بعد تأميمه تأميماً جذرياً، دوراً مفتاحياً في الانتقال إلى مجتمع لا طبقي. وتأميم الذكاء الاصطناعي بحسب رزكار عقراوي هو إخراج التكنولوجيا من كونها أداة تسلّط في يد أقلية، وتحويلها إلى بنية تحتية لـ«ديمقراطية رقمية» تخدم الوعي الجمعي للبشرية. وحين تُعمَّم ملكية الذكاء الاصطناعي اجتماعياً، تكفّ المعرفة عن كونها سلعة لتصبح العمود الأساسي لمجتمع حر.

المصدر: أوزجان يازيجي وGemini، «تأميم الذكاء الاصطناعي: الرأسمالية الرقمية، الصراع الطبقي، الاشتراكية الرقمية»، القسم 6.30، الناشر: أوزجان يازيجي، 31 آذار/مارس 2026، 251 صفحة، الرقم الدولي 9786250060070، رخصة المشاع الإبداعي CC BY-NC-SA 4.0. معاينة الكتاب على Google Books

https://www.google.dk/books/edition/Yapay_Zekay%C4%B1_Kamula%C5%9Ft%C4%B1rmak/fBzNEQAAQBAJ?hl=da&gbpv=1&dq=Rezgar+Akrawi&pg=PT116&printsec=frontcover

القانون والأخلاقيات في التكنولوجيا – نشرة دورية (Law and Ethics in Tech): استشهاد بتحليل رزكار عقراوي للفاشية الرقمية

عنوان المقال: الجانب المظلم لـ«إله الآلة»: خمس حقائق مقلقة عن هوس شركات التكنولوجيا الكبرى بالذكاء الاصطناعي
العنوان بالإنكليزية: The Dark Side of the “Machine God”: 5 Unsettling Truths About Big Tech’s AI Obsession
الكاتب: [الاسم]
الدورية الإلكترونية: القانون والأخلاقيات في التكنولوجيا (Law and Ethics in Tech)
المنصة: ميديوم (Medium)
تاريخ النشر: 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

يتناول المقال الأبعاد السياسية والاجتماعية والأخلاقية للتطور المتسارع في الذكاء الاصطناعي، ويركز على العلاقة بين احتكارات التكنولوجيا الكبرى والسلطة السياسية والمؤسسات العسكرية وأجهزة المراقبة. وفي قسمه الرابع، المعنون «صعود الفاشية التكنولوجية: تحالف شركات التكنولوجيا الكبرى مع القوة العسكرية ودولة المراقبة»، يستشهد الكاتب بتحليل الباحث رزكار عقراوي لبيان شركة بالانتير المكون من 22 نقطة، ويعرض أربعاً من النقاط التي تناولها التحليل.

وجاء في المقال، مترجماً إلى العربية:

«تجسد شركة بالانتير، المتخصصة في التكنولوجيا الدفاعية، والتي شارك بيتر ثيل في تأسيسها ويقودها المدير التنفيذي أليكس كارب، هذا التوجه [أي تحالف شركات التكنولوجيا الكبرى مع القوة العسكرية ودولة المراقبة]. ففي نيسان/أبريل 2026، نشرت الشركة بياناً من 22 نقطة يلخص كتاب كارب "الجمهورية التكنولوجية". ووفقاً لتحليل الباحث رزكار عقراوي، تحدد هذه الوثيقة بوضوح الأسس النظرية للفاشية الرقمية».

ثم يستعرض المقال النقاط الأربع التالية:

النقطة الأولى: تؤكد أن النخبة الهندسية في وادي السيليكون تتحمل «واجباً أخلاقياً» لخدمة الآلة الحربية للدولة، بما يحول الضمير الفردي إلى مورد في خدمة رأس المال العسكري للشركات.

النقطة الخامسة: تستخدم منطقاً حتمياً لإقصاء النقاش الأخلاقي، وتطرح أن القضية لم تعد تتعلق بإمكانية تطوير أسلحة الذكاء الاصطناعي، وإنما بالجهة التي ستتولى تطويرها.

النقطة السادسة: تدعو إلى إعادة فرض التجنيد العسكري الإلزامي، بما يرسخ الإكراه الذي تمارسه الدولة في خدمة الصراعات الجيوسياسية.

النقطة الحادية والعشرون: تروج لعنصرية حضارية صريحة، من خلال تصوير بعض الثقافات بوصفها منتجة للتقدم، وأخرى بوصفها متخلفة وغير فاعلة، في استعادة تكنولوجية حديثة للخطاب الاستعماري الذي استخدم لتبرير الهيمنة.

رابط المقال الأصلي:
https://medium.com/law-and-ethics-in-tech/the-dark-side-of-the-machine-god-5-unsettling-truths-about-big-techs-ai-obsession-ed21e697b200

الفصل السابع: صدى الكتاب، حوارات القراء وردود الكاتب

مدخل الفصل

هذا الفصل هو الأكثر حيوية في الكتاب، والأكثر كشفاً لما جرى فعلاً بعد صدوره.

فحين يصدر كتاب ويتاح مجاناً على منبر مفتوح، يتحول النقاش حوله إلى حوار مباشر يتجاوز المراجعات الصحفية والدراسات الأكاديمية. وصلت المداخلات من رفاق ورفيقات عرفتهم منذ عقود، ومن قراء وقارئات لم ألتق بهم، ومن أجيال وتوجهات فكرية وسياسية مختلفة. بعضها تهنئة، وبعضها نقد صريح وحاد. وهنا تكمن قيمة هذا الحوار، إذ يقول المشاركون والمشاركات ما يفكرون فيه مباشرة، دون وسيط أو رقابة.

يضم الفصل أكثر من سبعين مداخلة مع ردودي عليها، موزعة على أحد عشر محوراً موضوعياً، تشمل الترحيب والنقد، والأسئلة الفكرية والفلسفية، والجدل حول المفاهيم والمنهجية، والقضايا التقنية والجندرية والإنسانية، والأبعاد الدولية، والأسئلة العملية حول النشر والوصول. وقد رتبتها حسب موضوعاتها لا تواريخها، لتسهيل متابعة كل نقاش.

وأتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من شارك في هذا الحوار، سواء اتفق معي أم اختلف، ومن صحح معلومة أو نبه إلى خلل في مفهوم. فالاعتراض الحاد أيضاً مساهمة تستحق التقدير، ولولا هذا الحوار الجماعي لما تطورت بعض أفكار الكتاب، ولا كتبت خاتمته بصيغتها الحالية.

أبرز الأفكار التي طرحت:

غياب النساء كفاعلات. جاءت إحدى أهم الملاحظات حول الحضور الهامشي للنساء في الكتاب، حيث ظهرت المرأة ضحية للاستغلال الجندري الرقمي أكثر من كونها فاعلة في المقاومة وإنتاج البدائل. وقد أقررت بصحة النقد، وباستمرار تأثير المركزية الذكورية الموروثة في الخطاب اليساري على بعض جوانب كتابتي.

دقة المفاهيم. دار نقاش حول مصطلح «فائض القيمة الرقمي»، واقتراح «ريع البيانات» بديلاً أكثر دقة في بعض السياقات، وكذلك ضرورة التمييز بين الأتمتة والرقمنة لتحديد طبيعة التحولات في العمل والاستغلال.

حساسية المصطلح السياسي. أثار تعبير «محو الأمية الرقمية» اعتراضا بسبب ما قد يحمله من نبرة فوقية تجاه قيادات يسارية تاريخية. وكان النقاش حول دقة اللغة واحترام التجارب النضالية السابقة دون التقليل من ضرورة التجديد التقني.

الاتهام بالاستعلاء التقني. وجه نقد جذري للطرح بوصفه استعلاء على القيادات اليسارية التاريخية، أو بروباغندا تقنية تعبر عن اهتمامات فئات مهنية حضرية بعيدة عن الجماهير. وقد أبقيت هذه الانتقادات وردودي عليها دون حذف أو تلطيف.

التجارب الاشتراكية والتكنولوجيا. تناول النقاش أسباب التخلف التقني في بعض التجارب الاشتراكية السابقة، وعلاقة ذلك بالنموذج الاقتصادي وغياب الديمقراطية، وما يمكن لليسار المعاصر تعلمه من هذه التجارب.

تناقض النشر. طرح سؤال حول نشر كتاب ينتقد أمازون على منصتها نفسها، وامتد النقاش إلى إمكانية استخدام أدوات الرأسمالية الرقمية لمقاومتها، وحدود ذلك والبدائل المتاحة.

الأسئلة الفلسفية. تناولت المداخلات حدود الوعي الآلي، وقدرة الخوارزميات على إنتاج المعنى، وتأثير الذكاء الاصطناعي في العلاقات الإنسانية والطفولة والخصوصية.

البعد الجيوسياسي. ركز النقاش على التبعية التكنولوجية لبلدان الجنوب، وحرب الرقائق، واحتكار البنية التحتية الرقمية، وتحويل هذه البلدان إلى أسواق ومصادر للبيانات دون امتلاك القرار.

وقد تعلمت من هذا الحوار أكثر مما تعلمت من كثير من القراءات النظرية. فالمداخلات المباشرة، رغم حدة بعضها، كشفت جوانب لم أتناولها بما يكفي، وساهمت في تطوير أفكاري. وهذه هي القيمة الحقيقية لهذا الفصل، أن يتحول الكتاب من نص يقدمه كاتب إلى نقاش جماعي مفتوح يشارك فيه القراء والقارئات بالنقد والتصحيح والإضافة.

المحور الأول: الترحيب والإشادة النقدية

التعليق الأول: محمد دوير

25 آذار/مارس 2025

هذا كتاب جاء في موعده تماماً. يقدّم رؤيةً تتناسب مع القرن الحادي والعشرين، ومع تحديات اللحظة، عن مستقبل اليسار في ظل التطورات التكنولوجية. هو كتاب يجب على كل يساري أن يطّلع عليه. كان لي حظّ الاطلاع على الكتاب كمخطوطة قبل نشره، وأعتقد أنه من أهم الكتب في السنوات الأخيرة. خالص الشكر للصديق والرفيق رزكار عقراوي.

ردّ الكاتب، 26 آذار/مارس 2025

كل الشكر والتقدير رفيقي وصديقي العزيز د. محمد دوير، المناضل والكاتب اليساري المرموق، الذي لم يغادر يوماً موقعه في معركة الوعي والتحرر، سواء في ساحات النضال أو في معركة الفكر.

لقد شكّلت مساهمتك في مراجعة المسودة ودعمك النقدي الثاقب إضافةً نوعية لهذا المشروع، الذي لا يسعى فقط لتشخيص لحظة هيمنة رقمية رأسمالية، وإنما لفتح أفق يساري جديد يعيد صياغة العلاقة بين التكنولوجيا والنضال الاشتراكي.

استفدت كثيراً من الملاحظات القيّمة التي طرحتها على المسودة في تطوير الكثير من النقاط وتلافي النواقص الموجودة، وهو ما كان له أثر إيجابي في صقل الرؤية وتعزيز الوضوح السياسي والفكري للكتاب.

كتبك المهمة ودراساتك اليسارية القيّمة أغنت المكتبة اليسارية في العالم العربي، وأسهمت في ترسيخ خطاب وتحليل يساري علمي رصين. حضورك الدائم في ساحات الفكر التقدمي يشكّل مصدر إلهام حقيقي، ويعكس التزاماً قوياً بربط النظرية بالفعل، والمعرفة بالنضال.

فائق التقدير والاحترام.

التعليق الثاني: مريم نجمة

25 آذار/مارس 2025

تهانينا مبروك رفيق رزكار على جهودك، نأمل قراءته بافتخار.

ردّ الكاتب، 26 آذار/مارس 2025

كل الشكر والمحبة رفيقتي العزيزة مريم نجمة، الصوت اليساري الأصيل الذي لم ينكسر يوماً أمام العواصف. دعمك الدائم يشكّل إضافةً معنوية كبيرة. فائق التقدير والامتنان.

التعليق الثالث: نوزاد برواري

26 آذار/مارس 2025

منجز علمي وموضوعي صدر في وقته، وفي ظل التطورات المتسارعة في استخدام الآلة والرقم. بوركت وللمزيد من العطاء.

ردّ الكاتب، 26 آذار/مارس 2025

الزميل العزيز نوزاد، شكراً جزيلاً على كلماتك الداعمة وتعليقك الذي يعكس وعياً تقدمياً وتقديراً لكل محاولة تربط التحليل اليساري بالتحولات التكنولوجية المتسارعة.

هذا العمل ليس سوى خطوة أولية في مشروع يساري جماعي أوسع، يجب أن يسعى إلى تفكيك الهيمنة الرقمية للرأسمالية وطرح بدائل تقدمية توظّف التكنولوجيا في خدمة العدالة والمساواة والتغيير الاشتراكي.

كل الاحترام والتقدير.

التعليق الرابع: صباح كنجي

26 آذار/مارس 2025

خبر مفرح هذا الإنجاز المهم في هذه المرحلة التي تشهد تحولات كبرى، وتترافق مع تأثير ودور التكنولوجيا والإعلام في التغيير وصنع المفاهيم الجديدة، التي تحدّد سبل الكفاح وتشخيص مستلزمات العمل للتغيير وفق طبيعة العصر الذي نعيش فيه. وهي المقدمة للتحولات الكبرى التي تطال كل شيء تقريباً، وتحتاج إلى التجديد في كل يوم، بل في كل ساعة، لمن يهمّه المستقبل الأفضل لكوكبنا وما فيه من كائنات وبشر. وهي مهمة لا يرتقي إلى مستواها إلا المكافحون من أجل مستقبل أفضل للجميع.

ردّ الكاتب، 29 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز صباح كنجي، شكراً جزيلاً على كلماتك المشجعة والمفعمة بالأمل، وسعيد جداً أن هذا العمل نال اهتمامك، خصوصاً في ظل هذه التحولات المتسارعة التي وصفتها بدقة. فعلاً نحن أمام واقع جديد يعيد تشكيل كل شيء من مفاهيم وأساليب كفاح ونضال، الأمر الذي يحتّم علينا كقوى يسارية وتقدمية أن نعيد التفكير والابتكار باستمرار، وأن نضع التجديد أداةً يومية في مشروعنا اليساري.

المستقبل الأفضل لن يُمنح، إنما يُنتزع، ولن يتحقق إلا بوعي يساري علمي، وتنظيم صبور، ومثابرة تواكب إيقاع العصر وتحولاته.

كل التقدير لك ولمساهمتك الغنية، ولدورك المهم الداعي إلى تطوير اليسار العراقي بشكل خاص وعموم اليسار، من خلال تجربتك النضالية والفكرية الكبيرة.

التعليق الخامس: عبد الحميد برتو

26 آذار/مارس 2025

جهد رائع وضروري وفي الوقت المناسب أيضاً. كامل جهودك تستحق الاحترام والتقدير والثناء لجدواها، خاصةً في هذه المرحلة العصيبة جداً على كوكبنا بأسره، وفي المقدمة قوى اليسار والتجديد العادل.

ردّ الكاتب، 30 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز عبد الحميد برتو، شكراً جزيلاً على كلماتك المشجعة التي تعني لي الكثير، خصوصاً حين تأتي من رفيق ومناضل يحمل هذا التاريخ الطويل في النضال والفكر اليساري. نعم، نحن نمرّ بمرحلة عصيبة على المستوى الكوكبي، حيث تتعرض قوى اليسار والتقدم لضغوط غير مسبوقة، وهو ما يجعل من الضروري مضاعفة الجهد لإعادة بناء خطاب يساري تقدمي يواجه هذا الواقع.

سعيد أن هذا المشروع وجد صدىً لديك، وآمل أن يكون خطوةً ضمن مسار جماعي أوسع، نعيد فيه لليسار حضوره وفعاليته في كافة المجالات في مواجهة التحديات التاريخية التي نعيشها.

كل التقدير والمودة.

التعليق السادس: عامر رسول

28 آذار/مارس 2025

أهنئ رفيقي العزيز رزكار على إصدار كتابه الجديد، وأتقدم إليه بخالص التهاني والتبريكات بهذه المناسبة القيّمة. بحكم معرفتي الشخصية بك كرفيق وصديق مقرّب، أعلم تماماً مدى تفانيك وجهودك المتواصلة على مدى عقود من الزمن في خدمة القضايا التقدمية والإنسانية دون كلل، لقد كرّست الجزء الأكبر من حياتك في خدمة قضايا العمال ونصرة اليسار والدفاع عن المساواة والتحرر، دون أن تنجرف وراء الموجات الرأسمالية وأفكارها العاتية. وقد شكّلت هذه المبادئ المشتركة أساساً قوياً لعلاقتنا الإنسانية التي ما زالت مستمرة حتى اليوم.

يُعدّ إصدار هذا الكتاب إضافةً مميّزة إلى رصيد إنجازاتك الفكرية، ويعكس عمق خبرتك في مجالك، لا سيّما فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي وعلاقته بالرأسمالية وتداعياته الكارثية على الطبقة العاملة والإنسانية بشكل عام. بغض النظر عن الاختلافات في التحليل والرؤية السياسية، لا يسعني إلا أن أحييك وأقدّر جهودك. وبالتأكيد، سوف أضع الكتاب في صدارة قائمة قراءاتي القادمة.

مع خالص التقدير والاعتزاز.

ردّ الكاتب، 31 آذار/مارس 2025

الرفيق والصديق العزيز عامر، أشكرك من القلب على كلماتك الرفاقية الصادقة التي أعتز بها عميقاً، ويسعدني أن يكون هذا العمل موضع اهتمامك، خصوصاً لما يجمعنا من تاريخ طويل من النضال والمواقف والمبادئ التي لم تتغير رغم كل التحولات.

إن هذا الكتاب هو محاولة لفتح نقاش يساري نقدي حول مسار الذكاء الاصطناعي داخل البنية الرأسمالية، وتحليل آثاره السلبية على شغيلات وشغيلة اليد والفكر بشكل خاص، والمجتمع البشري ككل، وفضح كيف يعاد إنتاج الهيمنة والاستغلال عبر هذا التطور التكنولوجي. ورغم إدراكنا جميعاً أنه لا وجود لكتابات نهائية أو مغلقة، حاولت أن أطرح رؤيةً واضحة تقطع مع الأوهام التقنية وتضع الصراع الطبقي في صلب التحليل، باعتبارها مدخلاً لنقاش اشتراكي أوسع يتطلب المزيد من الجهود اليسارية الجماعية.

أنا بانتظار ملاحظاتك بعد قراءته، ليس فقط لاحترامي الكبير لك ولمعرفتك العميقة، وإنما لأن رأيك في هذا المجال يشكّل إضافةً مهمة وتُنعش الحوار حول هذا الموضوع الهام، أي الذكاء الاصطناعي، الذي لا بدّ أن نعمل جميعاً من أجل أن يكون في خدمة التغيير الاشتراكي والتحرر والمساواة.

مع كل التقدير والاعتزاز.

التعليق السابع: غازي الصوراني

29 آذار/مارس 2025

أجمل التهاني صديقي رفيقي العزيز رزكار على مولودك المعرفي المعاصر عبر تميّزك بهذا النص الحامل للترابط العلمي الجدلي بين الفكر الماركسي وبين التقدم التكنولوجي في ذروته التي جسّدها الذكاء الاصطناعي. محبتي محمولة بمشاعر الفخر والاعتزاز.

ردّ الكاتب، 2 نيسان/أبريل 2025

الرفيق والصديق العزيز غازي الصوراني، شكراً من القلب على كلماتك الدافئة والمشجعة التي أعتز بها عالياً.

شهادتك ودعمك الكبير، بشكل عام وفي مشروع الكتاب بشكل خاص، وتعاطفك الرفاقي المتواصل تعني لي الكثير، لما تحمله من تاريخ نضالي وفكري عميق يشهد له كل من واكب مسيرتك الطويلة كمفكّر ومناضل يساري كبير في الدفاع عن الفكر الماركسي وقضايا التحرر والعدالة.

سعيد أن هذا العمل لامس ما حاولت التعبير عنه في الربط بين النظرية والممارسة، وبين التراث الماركسي الحي والتحولات التقنية المعاصرة، لا كتماهٍ مع التكنولوجيا، وإنما كقراءة نقدية لها من أجل تسخيرها لصالح قضايا الإنسان وكرامته والتغيير الاشتراكي.

محبتي وتقديري واحترامي الكبير، ومع كل الاعتزاز برفقتك الدائمة.

التعليق الثامن: أحمد رباص

26 آذار/مارس 2025

أصالةً عن شخصي المتواضع، ونيابةً عن جميع فصائل اليسار وقوى التحرر بالمغرب، أشهد أن الرفيق رزكار يستحق كل الشكر على هذا المجهود الذي بذله من أجل وضع اللبنة الأساس لأدبيات اليسار الرقمي العربي. فضلاً عن طابعه التأصيلي، يتميّز كتابه بفتح الباب على مصراعيه لتناول قضايا اليسار العربي والدفاع عنها من خلال استغلال كل الإمكانيات التي تسمح بها التكنولوجيا المعاصرة، أملاً في حشد الجماعات ذات التوجه الاشتراكي والديمقراطي في بوتقة النضال العام من أجل حفظ كرامة الإنسان وصونها عن تغوّل الليبرالية المتوحشة التي لا يهمّها منه بالدرجة الأولى إلا جانبه البهيمي المقتصر على استهلاك نتاج آلتها الصناعية ضماناً للربح، ولا شيء غير الربح، في تجاهل تام للقيم والمضامين الإنسانية النبيلة.

ردّ الكاتب، 26 آذار/مارس 2025

كل التقدير والامتنان رفيق عزيز أحمد رباص، كلماتك شهادة أعتزّ بها كثيراً، خاصةً حين تصدر من مناضل يحمل وضوحاً ثورياً والتزاماً صادقاً بقضايا اليسار والتحرر.

الكتاب محاولة أولية لبناء أدبيات يسارية رقمية وتوسيع أدوات النضال الاشتراكي في مواجهة الرأسمالية الرقمية المتوحشة، لا استبدالاً للنضال الميداني على الأرض، وإنما دعماً له وتطويراً بأدوات العصر الرقمي.

ممتنٌّ لهذا الاحتفاء الرفاقي، وتحية نضالية خالصة لكل فصائل اليسار وقوى التحرر في المغرب الحبيب.

مع كل المودة والاحترام.

التعليق التاسع: عبد الرضا حمد جاسم

26 آذار/مارس 2025

الغالي رزكار، كنتَ ولا تزال متميّزاً وباحثاً لتقدّم للغير ما يفيد وينفع. طرحك هذا في وقته، حيث جعلت لنا نحن العراقيين واليساريين ما يمكن أن نقول للغير إن هناك من ساهم في خوض هذا المجال المهم بهذا المسار، اليسار والذكاء الاصطناعي، فشكراً لك أيها المثابر. وأعتذر منك عن إبداء رأي غير الاستحسان لموقفك هذا ونتاجك الذي سبق الكثيرين. دمت بخير أيها العزيز.

ردّ الكاتب، 30 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز عبد الرضا، شكراً من القلب على كلماتك الدافئة والمشجعة التي أعتز بها كثيراً، خصوصاً حين تأتي من صوت يساري حر ومتابع دقيق مثلك. وجودك ومواكبتك لما يُكتب وينتج في الحقل اليساري يشكّل دوماً دعماً معنوياً ومعرفياً كبيراً.

سعيد أن هذا الطرح وجد صداه لديك، وأنك رأيت فيه خطوةً تفتح مجالاً يمكن لليساريين العراقيين والعرب الإشارة إليه بفخر في ظل التحديات التقنية والفكرية الهائلة التي نواجهها اليوم.

الذكاء الاصطناعي ليس ترفاً نظرياً، إنما بات جزءاً من منظومة الهيمنة، وعلينا كيساريين ويساريات أن نكون في قلب هذا النقاش وأن نقدم قراءةً يسارية تقدمية ومشروعاً بديلاً، لا أن نبقى على الهامش.

كل الاحترام والتقدير لك، وممتنّ لموقفك النبيل وتشجيعك الدائم.

المحور الثاني: أسئلة فكرية وفلسفية

التعليق العاشر: ابراهيم سبينداري

25 آذار/مارس 2025

منجز نوعي رفيق رزكار. عاشت الأيادي. قد استبق السياق، لكني رغم ذلك أقول: إن ما لفت انتباهي هو عنوان الكتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي...». وهل يمكن أن يوجد ذكاء اصطناعي اشتراكي؟ فالذكاء الاصطناعي منتوج العقل البشري وهو متجسّد في الآلة، يمكن لأيّ نظام اجتماعي واقتصادي أن يستخدمه وليس الرأسمالي وحده. يبدو أن الجانب الأهم، والفكرة المبتغاة من هذا العمل، هو التعريف بالذكاء الاصطناعي وأهميته، وهل يمكن أن يؤثر على الطبيعة الاستغلالية للرأسمالية، ومدى تأثيره في عملية تثوير الصيرورة التاريخية وموقف اليسار منه. أحييك على المثابرة في الدفاع عن الفكر الإنساني التقدمي. سأقرأه بالتأكيد.

ردّ الكاتب، 26 آذار/مارس 2025

الرفيق والصديق العزيز ابراهيم، كل الامتنان على هذه المداخلة العميقة التي تلتقط بجمالية فكرية عالية جوهر المفارقة التي يطرحها الكتاب.

كما تفضّلت، الذكاء الاصطناعي ليس رأسمالياً أو اشتراكياً بطبيعته، إنما هو منتوج للعقل البشري ولتطور العلوم، ويمكن أن يستخدم ضمن أي نظام اجتماعي اقتصادي.

لكن في سياق السيطرة الرأسمالية العالمية الراهنة، وتحت سيطرة الشركات الرأسمالية الاحتكارية والدول الكبرى، تحوّل هذا المنتوج إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة الطبقية وتعظيم الأرباح وتكريس

الاستغلال وغسل الوعي الجماهيري عبر وسائل جديدة، أقل مباشرةً وأكثر تعقيداً وتحكّماً وبشكل ناعم وغير محسوس.

العنوان، كما أشرت، لا يعكس جوهر التكنولوجيا، إنما يشير إلى تموضعها الحالي ضمن بنية الاستغلال الرأسمالي. وهو دعوة لإعادة التفكير في موقع التكنولوجيا في مشروع تحرري يساري، ومحاولة لقراءة الذكاء الاصطناعي من منظور طبقي يساري يرفض أن يُترك كأداة بيد رأس المال، ويؤكد على ضرورة انتزاعه كأداة للتحرر.

سرّني جداً اهتمامك، وسأكون بغاية السعادة بقراءة ملاحظاتك بعد الاطلاع، فأنت من الرفاق الذين يهمّني كثيراً رأيهم. كل المودة والتقدير.

التعليق الحادي عشر: بدري عبيد

25 آذار/مارس 2025

في مقالة للراحل فالح عبد الجبار في مجلة النهج تحت عنوان «البروستاريكا عربياً»، يُنقل أفكار ماركس حول تطور الآلة وتحلّ محل الإنسان، وهنا يأتي المشكل الأكبر في إيجاد حل ملائم للبشر في العيش الكريم. ويبدو أننا على أعتاب مرحلة جديدة وتبقى نبوءة ماركس ضمن المرحلة القادمة.

ردّ الكاتب، 26 آذار/مارس 2025

الزميل العزيز بدري عبيد، كل التقدير على المداخلة الغنية التي تضيء على أحد الجذور النظرية الأساسية في تحليل الكتاب، وهي علاقة تطور الآلة بمصير الشغيلات والشغيلة في سياق الهيمنة الرأسمالية.

فعلاً، كما أشرت، تبقى نبوءة ماركس حول التناقض الجوهري بين تطور قوى الإنتاج من جهة وعلاقات الإنتاج الاستغلالية من جهة أخرى في صلب المرحلة القادمة. إذ إن تقدم التكنولوجيا لا يعني بالضرورة تحسّناً في شروط العيش، وقد يتحوّل إلى أداة لتعميق الاستغلال ما لم تُنتزع هذه الأدوات من قبضة رأس المال وتوجَّه نحو أهداف إنسانية.

البديل اليساري الرقمي يجب أن لا يكتفي فقط بالنقد، وإنما يسعى إلى بناء سياسات فعلية تضمن توزيع الثروة وتحرير العمل من الاستعباد الخوارزمي والهيمنة الرأسمالية الرقمية.

شكراً على إثراء النقاش والمساهمة.

التعليق الثاني عشر: حسن عجمي

26 آذار/مارس 2025

لا بدّ من نشوء تكنولوجيا سوبر مستقبلية تمكّن الفرد من إعادة صياغة التكنولوجيا المعاصرة بما يناسب الفرد ومجتمعه. الذكاء الاصطناعي السوبر مستقبلي صناعة الفرد والمجتمع، كاختيار الفرد للأبحاث والنصوص التي لا بدّ للذكاء الاصطناعي الاعتماد عليها. وبهذا بدلاً من أن يبقى الفرد متلقّياً سلبياً بلا فعّالية، يصبح حينها فعّالاً في تحديد كيفية عمل الذكاء الاصطناعي مما يضمن حرية الفرد والمجتمع. ألف مبروك لصدور كتابكم القيّم. وإن سمح لنا الوقت، من الممكن التعبير عن بعض الاتجاهات الفلسفية حيال الذكاء الاصطناعي كالاتجاه السوبر مستقبلي.

ردّ الكاتب، 29 آذار/مارس 2025

الزميل العزيز د. حسن، كل الشكر والتقدير على كلماتك المشجعة وتهنئتك التي أعتزّ بها كثيراً.

طرحك العميق حول الذكاء الاصطناعي السوبر مستقبلي يفتح أفقاً فلسفياً بالغ الأهمية، ويتقاطع بشكل مباشر مع واحدة من أهم أفكار الكتاب، وهي أن العلاقة مع التكنولوجيا، بما فيها الذكاء الاصطناعي، ليست علاقة تلقٍّ محايد، إنما علاقة مشروطة بالبنية الطبقية والفكرية السائدة.

التكنولوجيا ليست كياناً خارج التاريخ، إنما هي امتداد مادي وفكري لصراعات اجتماعية واقتصادية وثقافية، ولذلك فإن إعادة تشكيلها بما يخدم حاجات الإنسان وتحرّره لا تتم إلا من خلال فاعلية جماعية واعية، ومن خلال تحويل المستخدمين والمستخدمات من موقع التبعية واللافعّالية إلى موقع الفعل النقدي والمشاركة الواعية في رسم ملامح هذا المستقبل.

الذكاء الاصطناعي السوبر مستقبلي، كما تفضّلت، لا ينبغي أن يُفهم فقط كتطور تقني، وإنما كأفق نضالي وفلسفي، يتطلب تمكيناً معرفياً للمجتمعات، وقدرةً على تفكيك منطق الخوارزميات الذي يخضع اليوم لمصالح الشركات الكبرى، وتحويله إلى مجال تدخّل شعبي وديمقراطي.

ومن هنا، فإن اليسار والقوى التقدمية، إذا أرادت أن تبقى قوةَ تغيير فعلية، لا بدّ لها أن تتعامل مع الذكاء الاصطناعي لا كأداة تقنية فقط، وإنما كبنية أيديولوجية ومعرفية تستدعي الاشتباك والتأثير فيها من موقع نقدي وتحرري. وهذا ما حاولت التأكيد عليه في الكتاب عبر الدعوة لمحو الأمية الرقمية داخل اليسار، وبناء وعي تكنولوجي كجزء من مشروع الوعي الطبقي الشامل.

يسعدني جداً فتح حوار أوسع حول هذه الاتجاهات، وخاصةً مع كاتب قدير مثلك يحمل هذا العمق الفلسفي الكبير والالتزام التحرري. وآمل أن تُتاح لنا فرصة أوسع للتفاعل مستقبلاً.

مع كل المودة والتقدير.

التعليق الثالث عشر: حمدي المصري

26 آذار/مارس 2025

رزكار عقراوي كاتب كردي عراقي، معنى الاسم المحرّر باللغة الكردية وكذلك بالفارسية، وهو اسم شائع بين الأكراد لارتباط معناه بالحرية. وهي طبيعة في الشعب الكردي أنه لا يقبل الضيم، وشعب مكافح يعتز بكرامته. ولهذه الأسباب نجد أن الفكر اليساري يشغل مساحة ليست بسيطة في المجتمع الكردي. الفكر اليساري في ذهنه جزء لا ينفصل، إن لم يكن محور منظومته الفكرية والسياسية المقدّسة.

ردّ الكاتب، 29 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز حمدي، شكراً جزيلاً على هذه المداخلة الدافئة التي تحمل تقديراً كبيراً لشعب شكّل النضال اليساري جزءاً من بنيته الاجتماعية والثقافية.

نعم، اسم رزكار يعني المحرّر، وهذا ليس مجرد دلالة لغوية، إنما تعبير عن روح تحررية كامنة في الثقافة الكردية وثقافة عموم شعوب المنطقة، روح رفض الظلم والسعي الدائم نحو التحرر والعدالة.

شكراً لك مرةً أخرى على هذا التذكير الذي يربط بين الاسم والمعنى، وبين الانتماء والالتزام.

مع كل التقدير والاحترام.

المحور الثالث: التساؤلات النقدية حول الطرح

التعليق الرابع عشر: هدى جابر

26 آذار/مارس 2025

بسؤال صريح: هل فعلاً اليسار الرقمي قادر على صنع بدائل تنظيمية واقتصادية؟ أم هي مجرد رؤى فكرية بدون أدوات عملية؟ أحتاج أن أعرف أين التجارب الملموسة التي دعمت فكرتك؟

ردّ الكاتب، 29 آذار/مارس 2025

الزميلة العزيزة هدى، سؤالك مهم وجوهري، ويطرح إشكاليةً مركزية يواجهها اليسار الرقمي وكل أشكال التنظيم الجديدة المرتبطة بالثورة الرقمية.

فعلاً، لا يمكننا إلا أن نعترف أن هذا التيار ما زال في طور التشكّل، وليس هناك صيغ أو تنظيمات متبلورة تحت تلك التسمية، ولم يصل بعدُ إلى بناء بدائل تنظيمية وسياسية متكاملة. لكن من الخطأ أيضاً اختزاله في كونه مجرد رؤى نظرية.

وكما نرى خلال السنوات الماضية، وفي العديد من الثورات والاحتجاجات الجماهيرية، لعب هذا التيار غير المتبلور، ورغم عدم تأطيره في صيغ تنظيمية معروفة، دوراً فاعلاً في التعبئة والتحشيد وصياغة خطاب تقدمي بديل متعدد المنابر. كما قدّم أدواتٍ جديدة للحوار والتفاعل السياسي، خاصةً

بين جيل الشباب، وابتكر وسائل غير تقليدية للتنظيم والقيادة مستفيداً من منجزات الثورة الرقمية في تطوير آليات الاتصال والعمل الجماهيري.

نعم، هناك حاجة ملحّة لربط هذه الطاقة الرقمية بالنضال على الأرض، ولا يمكن لأي يسار يريد التغيير الجذري أن يكتفي بالعمل عبر المنصات. لكن في الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل دور هذا التيار في خلق شبكات حوار وتحفيز الوعي السياسي، وإسهامه في انتفاضات شعبية سواء في المنطقة أو في العالم، مثل انتفاضات العراق ولبنان، واحتجاجات المناخ في أوروبا، وحركات احتلّوا وغيرها.

التحدي اليوم هو كيفية الانتقال من هذا الشكل المرن والسريع إلى بناء بدائل أكثر تماسكاً، وربط الأفق الرقمي بالواقع الملموس ضمن تحالفات يسارية ديمقراطية تقود مشروع التغيير نحو الاشتراكية.

شكراً لسؤالك، ومع كل التقدير.

التعليق الخامس عشر: ربى حسن القادري

26 آذار/مارس 2025

رغم أنك أكّدت على العدالة الجندرية واستخدام اللغة الشاملة، لكن لماذا حسست أن حضور قضايا النساء في الكتاب ظلّ هامشياً؟ يعني طُرحت المرأة كضحية للاستغلال الجندري في الذكاء الاصطناعي، لكن ما شفت تحليلاً عميقاً لدورها كفاعلة في مقاومة هذا النظام أو في إنتاج بدائل تقنية. هل تعتقد أن الخطاب اليساري ما زال يعاني من مركزية ذكورية حتى لما يتكلم عن الذكاء والتكنولوجيا؟ وهل يكفي نقد النظام الأبوي بدون تفكيك بُنى اليسار نفسه؟

ردّ الكاتب، 29 آذار/مارس 2025

الزميلة العزيزة ربى، مداخلتك تسلّط الضوء على ثغرة مهمة وتستحق الوقوف عندها بجدية، وأشكرك كثيراً عليها.

رغم التأكيد في الكتاب على العدالة الجندرية واستخدام لغة شاملة قدر الإمكان، إلا أن حضور قضايا النساء قد لا يكون بالمستوى المطلوب، لا من حيث التحليل العميق لدور النساء كفاعلات في مقاومة النظام التقني الرأسمالي، ولا في إبراز مساهماتهن في إنتاج بدائل تقنية تقدمية. هذا لا يعود إلى تجاهل مقصود، إنما إلى قصور عام ما زال يعاني منه الخطاب اليساري، الذي ورث مركزيةً ذكورية تتسلل حتى إلى أكثر مقولاته راديكالية، ولا أنفي أنه من الممكن أن أكون أيضاً ما زلت تحت تأثيراتها وبدرجات مختلفة.

النقد للنظام الأبوي لا يكفي فعلاً ما لم يترافق مع تفكيك جدّي لبُنى التفكير والسلوك داخل التيارات اليسارية ذاتها، بما فيها التيارات التي تتبنّى خطاباً تقدمياً حول التكنولوجيا.

النضال النسوي لا يجب أن يُختزل في المطالبة بالحقوق أو كشف الاستغلال، وإنما عليه أن يتجه نحو زعزعة الأسس الثقافية التي تعيد إنتاج الاضطهاد، سواء في المجتمع أو داخل التنظيمات نفسها.

تُعدّ مكانة المرأة داخل التنظيمات اليسارية وفي قيادتها مؤشّراً واضحاً على التزامها الحقيقي بمبادئ المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، وليس مجرد شعارات تُطرح للاستهلاك السياسي. التنظيم اليساري الذي يضمن للمرأة دوراً مركزياً في كافة المستويات، من القاعدة إلى القيادة، يُظهر فهماً عميقاً لحقيقة المساواة، حيث يتم تطبيقها داخل هياكله التنظيمية كجزء من ممارسة يومية وليست مجرد فكرة نظرية.

أشرت في فصول من الكتاب إلى أشكال الاستغلال الجندري داخل منظومات الذكاء الاصطناعي، لكن من الضروري، كما تفضّلت، الانتقال من عرض المرأة كضحية إلى تمثيلها كفاعل مركزي في المقاومة، وفي صياغة خطاب يساري نسوي تقني بديل.

أشكرك على التنبيه، وسأحمل هذه الملاحظة بجدية في إعادة التفكير والتوسيع في كتاباتي القادمة.

مع كل التقدير والاحترام.

التعليق السادس عشر: شادي نواف

26 آذار/مارس 2025

ما تعتقد أن استخدامك لعبارة «محو الأمية الرقمية» عند الحديث عن كوادر اليسار وخاصةً القادة الذين ضحّوا وتعرّضوا للسجون والنفي فيه نوع من الإهانة؟ يعني كيف ممكن نوفّق بين الاحترام لتاريخهم النضالي وبين توصيفهم بالأمية؟ أليست الكلمة مشينة وقاسية وتجرّدهم من قيمة نضالهم؟ ولماذا ما اخترت تعبيراً أخف أو أكثر احتراماً بدل «محو الأمية» الذي نستخدمه عادةً لوصف شخص بعيد تماماً عن المعرفة؟

ردّ الكاتب، 29 آذار/مارس 2025

الزميل العزيز شادي، سؤالك مشروع تماماً وأشكرك كثيراً عليه، وفهمي لحساسيته نابع من احترامي العميق للتجربة النضالية التي خاضها الكثير من القادة اليساريين، الذين دفعوا أثماناً باهظة من أعمارهم وسنواتهم في السجون والمنافي والنضال من أجل قضايا العدالة والحرية والتغيير الاشتراكي.

لم يكن اختيار مصطلح «محو الأمية الرقمية» بهدف الانتقاص أو الإهانة أبداً، إنما كان محاولةً لتسمية واقع صعب وملموس نعيشه جميعاً، يتمثّل في الفجوة التكنولوجية التي تفصل أجيالاً من المناضلين والمناضلات عن أدوات العصر الرقمي.

المصطلح لا يقيس الوعي السياسي أو الثقافي أو النضالي، إنما يشير إلى فجوة تقنية يمكن ردمها بالتعلم والانفتاح والتطوير. وهي فجوة لا تقتصر على الرفاق والرفيقات الأكبر سناً، إذ تشمل الكثيرين، وأنا منهم. فمثلاً أنا درست علوم الكومبيوتر وأعمل منذ أكثر من ربع قرن في هذا المجال، ومع ذلك ما زلت أعتبر نفسي أمياً في الكثير من الأمور التقنية مقارنةً بالأجيال الشابة وكيفية استخدامها لتقنيات المعلومات، وغالباً ما أرجع إلى بناتي في كثير من التفاصيل التقنية، ولا أرى في ذلك إساءةً، إنما أعتبره دعوةً مفتوحة للتطوير والتعلم المستمر.

الاحترام لتاريخ الرفاق والرفيقات لا يتناقض مع الدعوة لتجديد الأدوات النضالية، إنه امتداد فعلي لها. ومحو الأمية الرقمية لا يعني التجهيل، إنما يعني التمكين والتطوير، وتحويل التحدي الرقمي إلى فرصة لمزيد من الفاعلية والتأثير لليسار في مجتمعاتنا.

إذا تم فهم الأمر بشكل خاطئ، أو بدا وكأنه ينتقص من نضال وتاريخ الرفيقات والرفاق أو من شخصيتهم، فإنني أعتذر بصدق، فهذه لم تكن النية أبداً. كل التقدير لك على التنبيه، وأنا منفتح تماماً على أي اقتراحات لغوية بديلة طالما لا تُغيّب جوهر الفكرة ولا تُجمّل الواقع على حساب حاجتنا للتطوير.

مع كل الاحترام والمودة.

التعليق السابع عشر: عمر ياسين الحجازي

26 آذار/مارس 2025

تطرح فكرة اليسار الرقمي وكأنها الطريق الوحيد لإنقاذ اليسار، لكن ما يبدو لي هو أنك لا تطوّر اليسار وإنما تعيد إنتاج خطاب نخبوي تقني لا يمسّ الواقع. أين الجماهير من كل هذا الكلام؟ أين الطبقات المهمّشة التي لا تملك حتى اتصالاً مستقرّاً بالإنترنت؟ كيف يمكن ليسار إلكتروني أن يعمل بثورة رقمية في بلدان تعاني من القمع والحجب وانقطاع الكهرباء؟ ما تقدّمه ليس مشروعاً نضالياً وإنما بروباغندا تقنية تناسب طبقة مهنية حضرية معزولة. وتقولون إنه بديل للرأسمالية، بينما هذا الخطاب في جوهره يخدمها أكثر مما يواجهها.

ردّ الكاتب، 29 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز عمر ياسين الحجازي، مداخلتك تطرح أسئلة دقيقة وحادة ومشروعة، وأنا أقدّرها تماماً، لأنها تضع اليد على جوهر التناقض بين التحولات الرقمية وبين شروط الواقع الطبقي والاجتماعي والسياسي، خصوصاً في بلدان العالم الثالث أو الجنوب العالمي التي تعاني من الفقر والحجب والقمع وضعف أو انقطاع الكهرباء.

نعم، هناك فجوة رقمية كبيرة، وهناك طبقات مهمّشة لا تملك اتصالاً مستقراً بالإنترنت، لكن هذا لا يعني أن نغلق الباب على الفضاء الرقمي، إنما أن نحاول استخدامه بطريقة تقدمية ومن موقع يساري واضح، كجزء من معركة أوسع. لا يمكننا ترك هذه الساحات للرأسمال واليمين والشركات، ونعلم أن الإنترنت سيصل إلى كافة أنحاء المعمورة خلال سنوات.

حيث توظّف المبادرات «الخيرية» و«الإنسانية» التي تقودها بعض الدول وشركات التكنولوجيا الكبرى لتعميق السيطرة الرأسمالية على دول العالم الثالث، حيث تعمل هذه الشركات بجدٍّ على إيصال الإنترنت إلى كل ركن من العالم، وخصوصاً الدول النامية، حتى قبل توفير الكهرباء والمياه النقية والخدمات الأساسية. وبدلاً من تمكين المستخدمين والمستخدمات، سيُجرى تحويلهم إلى مستهلكين ومستهلكات محتجزين داخل بيئة رقمية مغلقة، تُراقب فيها تفاعلاتهم باستمرار وتُستغل لتعظيم الأرباح. الهدف الحقيقي لن يكون تحسين مستوى المعيشة، إنما الترويج التجاري وتعزيز السيطرة الفكرية وتحويل كل فرد إلى مستهلك دائم ومصدر مستمر للبيانات والأرباح.

لا أتفق معك في أن ما نطرحه خطاب دعائي تقني لصالح الرأسمالية، إنه على العكس محاولة لفضح آليات السيطرة الجديدة هذه للرأسمالية، وإعادة بناء خطابنا وأدواتنا التقدمية واليسارية لمواجهة الهيمنة المتطوّرة الحالية للرأسمالية، لا التواطؤ معها.

الفكرة في الكتاب لم تكن أبداً أن اليسار الرقمي هو الطريق الوحيد، أو أنه بديل مكتمل لليسار، إنما هو تيار مكمّل له. يحاول أن يتعامل مع تحولات عميقة فرضتها الثورة الرقمية على أشكال التواصل والتنظيم والتعبئة. لم أطرح بديلاً فوقياً، إنما دعوةً مفتوحة للتفكير في كيفية تطوير اليسار نفسه وتجديد خطابه وأدواته.

أحترم رأيك في أن خطاب الكتاب في جوهره يخدم الرأسمالية أكثر مما يواجهها، لكن أتمنى أن تُعطى أمثلة أو توضّح الفكرة أكثر لكي أعيد النظر في أفكاري وأستفيد منك.

مرةً أخرى أشكرك على هذا النقد العميق الذي أغنى النقاش حول الكتاب.

كل الاحترام والتقدير.

التعليق الثامن عشر: ليث أنور القيسي

10 نيسان/أبريل 2025

من المسائل التي تسري في خلفية الكتاب دون أن تُناقَش بشكل مباشر، ما يمكن تسميته بالإحباط الرقمي. ذلك الشعور الخفي الذي يتسلّل إلى الوعي الجماعي لدى من يقفون في مواجهة التكنولوجيا وقد تشكّلت خارج إرادتهم، وباتت أدواتها ومنصاتها وخوارزمياتها محكومةً تماماً بمنظومات القوة والهيمنة. الكتاب يقدّم نقداً حاداً للبنية الرأسمالية التي تتحكّم في الذكاء الاصطناعي ويدعو إلى مقاومة

يسارية رقمية، لكنه لا يتوقف طويلاً عند الأثر النفسي والسياسي لهذا العجز البنيوي أمام منظومة لا نملك مفاتيحها. هل نستطيع فعلاً بناء بدائل ونحن نتحرك فوق أرض لا نمتلكها؟ هل بقي فينا إيمان بقدرة التنظيم والعمل الجماعي؟ أم أننا نعيش لحظة استسلام ناعم مغلّف بلغة نقدية صارمة؟

ردّ الكاتب، 18 نيسان/أبريل 2025

العزيز ليث أنور القيسي، شكراً جزيلاً على مداخلتك الدقيقة والثرية، وأتفق معك تماماً في أهمية تسليط الضوء على ما يمكن تسميته بالإحباط الرقمي، وهو مفهوم ينسجم تماماً مع ما طرحه الكتاب في أكثر من موضع. فعلاً، هناك شعور جماعي يتسلّل بهدوء إلى الوعي اليساري وإلى وعي الفئات المقهورة عموماً، شعور بالعجز واللاجدوى في مواجهة منظومة رأسمالية رقمية بالغة التعقيد، تُدار من فوق، خارج أي رقابة ديمقراطية وضوابط مجتمعية، وتُعيد إنتاج التبعية والهيمنة بأساليب ناعمة ومؤتمتة، وبسرعة تتجاوز قدرة الأفراد والتنظيمات على الاستيعاب والمواجهة.

الكتاب أشار إلى هذا الوضع من خلال تفكيكه لفكرة «الاستلاب الرقمي»، التي يُعاد فيها إنتاج الاغتراب الكلاسيكي ولكن عبر أدوات جديدة: لم نعد فقط نغترب عن العمل أو الإنتاج، وإنما عن الوعي نفسه، عن الذاكرة، عن الحضور في الفضاء العام، وعن القدرة على التأثير. كل هذا يولّد ما يشبه الإحباط الجمعي، الذي إن لم يُفكَّك نظرياً ويُنظَّم سياسياً، قد يتحوّل إلى انسحاب أو إلى قبول صامت بالهيمنة الرقمية للرأسمالية والخضوع لاستخدامها وفق شروطها.

ولذلك ركّز الكتاب على أن مقاومة هذا الواقع لا تبدأ من وهم امتلاك أدوات السيطرة التقنية الفورية، إنما من ضرورة بناء وعي يساري نقدي يضع هذه المنظومة في سياقها الطبقي والسياسي، ويؤسّس لمشاريع بديلة رقمياً وتنظيمياً، حتى وإن كانت محدودة في البداية. الهدف هو كسر الإحساس بالعجز وبأن كل شيء محكوم مسبقاً، لأن هذا الشعور بالإحباط هو أحد أعمدة الهيمنة الجديدة.

ملاحظتك حول تآكل الخطاب اليساري من الداخل إن لم يواجه هذا الواقع بجدية في محلّها تماماً، ولهذا يجب أن تكون استعادة الأمل العملي والنظري في قلب أي مشروع يساري تطويري، وهذا ما يحاول اليسار الرقمي القيام به.

كل التقدير على هذه الإضافة المهمة.

المحور الرابع: الجدل حول المفاهيم والمنهجية

التعليق التاسع عشر: نادر حسين

27 آذار/مارس 2025

في فقرات تناقش أثر الذكاء الاصطناعي على سوق العمل، أحياناً تُستخدم مفاهيم «الأتمتة» و«الرقمنة» بشكل متقارب. قد يكون مفيداً التدقيق في الفرق بينهما: الأتمتة تتعلق بإحلال الآلة مكان العمل البشري، بينما الرقمنة أوسع وتشمل التحكم وتدفق البيانات، وهما يشكّلان نمطاً من السيطرة الرأسمالية يجب توضيحه أكثر.

ردّ الكاتب، 30 آذار/مارس 2025

الزميل العزيز نادر حسين، شكراً على ملاحظتك الدقيقة التي تفتح باباً مهماً للتدقيق النظري والمفاهيمي في سياق تحليلنا للذكاء الاصطناعي وانعكاساته على سوق العمل والإنتاج.

بالفعل، من الضروري التمييز بين الأتمتة بوصفها عملية إحلال مباشر للعمل البشري، الجسدي أو الذهني، بآلات أو خوارزميات، وبين الرقمنة التي تشير إلى تحويل العمليات والعلاقات والبيانات إلى صيغ رقمية قابلة للحوسبة والتخزين والتحليل.

الأتمتة في جوهرها ترتبط بزيادة الإنتاجية وتقليص كلفة العمل، وتاريخياً استخدمتها الرأسمالية لتفكيك القوة الاجتماعية لشغيلات وشغيلة اليد والفكر عبر تقليص الحاجة إلى العمالة المنظّمة. أما الرقمنة فهي تعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية نفسها، بما في ذلك أنماط الاستهلاك والإدارة والمراقبة، وتتيح للرأسمال ليس فقط السيطرة على الإنتاج، وإنما أيضاً على وعي الأفراد وسلوكهم عبر آليات تتجاوز المصنع أو المكتب.

في سياق الذكاء الاصطناعي، تتداخل الأتمتة والرقمنة لتنتج شكلاً معقّداً من السيطرة الطبقية، حيث لا يقتصر الاستغلال على استبدال العمل، إنما يمتد إلى تحويل كل أثر اجتماعي أو نشاط فردي إلى بيانات قابلة للاستخلاص والتسليع.

أضيف هنا تفصيلاً أبعد لملاحظتك القيّمة، لما تحمله من أهمية نظرية وسياسية. لا يجب التعامل مع مفاهيم مثل الأتمتة والرقمنة كمصطلحات تقنية محايدة، وإنما كعمليات مادية وتجريدية تعمل في خدمة نمط الإنتاج الرأسمالي. الأتمتة، من منظور يساري تقدمي، ليست فقط إحلالاً للآلة محل العمل، إنما إعادة تشكيل للعلاقة بين العامل ووسائل الإنتاج بما يضعف من سيطرة شغيلات وشغيلة اليد والفكر على أدواتهم ويعمّق التبعية التقنية لرأس المال.

الرقمنة من جانبها لا تقتصر على تحويل المعلومات إلى بيانات، إنما تمثّل بنيةً جديدة للهيمنة تتيح للرأسمال مراقبة الحياة اليومية وتتبّع السلوك وإعادة تشكيل الرغبات والاحتياجات ضمن منطق السوق، وغسل الوعي لصالح المنظومة الفكرية للرأسمالية.

من المهم أيضاً الانتباه إلى أن الرأسمالية عبر الرقمنة لم تعد تحتاج دائماً إلى الاستغلال المباشر للعمال، إذ صارت تستخرج القيمة من الزمن الحي للمستخدمات والمستخدمين، من بياناتهم وتفاعلاتهم

وسلوكهم، بما يعني أن الشكل الجديد من الاستغلال لم يعد محصوراً في المصانع، إذ بات ممتداً في كل تفاصيل الحياة اليومية.

مرةً أخرى كل التقدير على هذا التنبيه المفاهيمي.

التعليق العشرون: أبو تانيا

28 آذار/مارس 2025

استخدمتَ مفهوم «فائض القيمة الرقمي»، وكأنه امتداد مباشر لفائض القيمة كما طرحه ماركس. لكن هذا الاستخدام يطرح إشكالاً جدياً، لأن فائض القيمة في التحليل الماركسي يرتبط بعلاقة استغلال مباشرة بين العامل والرأسمالي، حيث تُستخرج القيمة من العمل الحي داخل عملية إنتاج مادية. أما ما يسمى «فائض القيمة الرقمي» فهو غالباً لا يعتمد على عمل منتج، إنما على بيانات أو تفاعلات أو انتباه المستخدمين والمستخدمات. صحيح أن هذه العمليات تندرج ضمن منطق التراكم، لكن تسميتها بفائض قيمة دون تدقيق تضعّف المفهوم وتفقده دقّته النظرية. الأفضل تسميتها بشكل أدق، مثل «ريع البيانات» أو «شكل من أشكال الاستيلاء غير المباشر»، حتى لا يتحوّل التحليل الطبقي إلى خطاب فضفاض لا يمسّ جوهر علاقات الإنتاج.

ردّ الكاتب، 31 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز أبو تانيا، أشكرك على هذه المداخلة الرفاقية التي تنبع من حرص نظري وسياسي على دقة المفاهيم داخل التحليل الماركسي واليساري، وهو أمر نادر ومهم في زمن تُستهلك فيه المفاهيم غالباً خارج سياقها التاريخي والصراعي.

استخدامي لمفهوم «فائض القيمة الرقمي» لا ينطلق من محاولة مساواته المباشرة والكاملة مع فائض القيمة كما طوّره ماركس في سياق النمط الصناعي الرأسمالي، إنما من الحاجة إلى تحليل شكل جديد من الاستغلال يشتغل داخل الرأسمالية الرقمية ويعيد تشكيل العلاقة بين الرأسمال والعمل والحياة اليومية.

فائض القيمة الرقمي كما أحاول توضيحه في الكتاب لا يُنتزع من العمل المأجور فقط، إنما من الحياة نفسها: من التفاعل والسلوك البشري العادي، من بيانات المستخدمات والمستخدمين، من الزمن الحي، من كل لحظة استخدام أو مرور أو تواصل. المنصات الرقمية وشركات التقنية الكبرى وأدوات الذكاء الاصطناعي كلها لا تحتاج إلى شراء وقت العمل دائماً، إنما تبني منظومة استخلاص فائض قيمة دون عقد، دون أجر، دون اعتراف بالدور الإنتاجي.

المسألة هنا ليست مجرد تغيير في آلية الإنتاج، إنما تحوّل في بنية الاستغلال نفسها، حيث يصبح الاستغلال غير مرئي مموّهاً خلف واجهات الخدمة المجانية أو الوعد بالاتصال والمشاركة.

استخدام مفهوم «ريع البيانات» الذي تقترحه يحمل دقةً اقتصادية في حالات معينة، لكن ما تحاول الرأسمالية الرقمية فعله اليوم يتجاوز مجرد الريع: إنه إعادة تشكيل علاقة الإنتاج نفسها بحيث تصبح الحياة اليومية والسلوك الإنساني مادةً أولى للاستغلال.

أنا بانتظار ملاحظاتك بعد القراءة الكاملة، لأن هذا النوع من النقاش هو ما يمكن أن يطوّر الفكر الماركسي واليساري لا عبر التكرار، إنما عبر إعادة تسليحه نظرياً في مواجهة أشكال رأس المال المتجدّدة.

فائق التقدير والاحترام.

التعليق الحادي والعشرون: صابر جميل حسن

27 آذار/مارس 2025

ما تم التطرق له قليلاً في الكتاب هو كيف تعاملت التجارب الاشتراكية السابقة مثل الاتحاد السوفيتي أو كوبا أو الصين مع تكنولوجيا المعلومات. إضافة فقرة تحلّل هذا الموضوع ممكن أن تعزّز الطرح وتفتح نقاشاً أعمق حول التناقض بين سيطرة الدولة على التكنولوجيا من جهة وحاجة الناس لرقابة ومشاركة حقيقية فيها من جهة ثانية. يعني كيف ممكن نبني نموذجاً اشتراكياً للتقنية ما يعيد إنتاج نفس المركزية اللي كانت موجودة بالتجارب السابقة؟

ردّ الكاتب، 30 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز صابر جميل حسن، شكراً على تعقيبك المهم الذي يضيف بعداً نقدياً ضرورياً للنقاش حول العلاقة بين التكنولوجيا والمشاريع التي حملت اسم الاشتراكية.

بالفعل، يستحق موضوع تعامل الاتحاد السوفيتي مع التكنولوجيا وقفةً تحليلية خاصة: الدولة السوفيتية أوْلت أهميةً كبيرة للتطوّر العلمي والتقني منذ بداية تأسيسها، ونجحت في تحقيق منجزات كبيرة وهائلة في مجالات كثيرة. لكنها في الوقت ذاته أبقت السيطرة على التكنولوجيا ضمن جهاز الدولة المركزي، دون إشراك فعلي للجماهير في القرار أو الإنتاج التقني، وهو ما حدّ من إمكانية تحويل التكنولوجيا إلى أداة تحرر شعبي فعلي. النموذج السوفيتي، رغم تقدّمه على المستوى الصناعي، أعاد إنتاج علاقة سلطوية فوقية مع التقنية تنطلق من منطق السيطرة والحزب الواحد، لا المشاركة الجماهيرية الديمقراطية الواسعة.

أما الصين، فهي تقدّم اليوم نموذجاً مختلفاً من حيث الشكل لكنه أكثر تعقيداً من حيث المضمون، فهي دولة رأسمالية بالكامل من حيث البنية الاقتصادية تقوم على الاستغلال والسوق والربح، مع وجود تدخّل للدولة في إدارة الاقتصاد الرأسمالي، لكن تحت غطاء أيديولوجي حزبي. في الواقع، ما نشهده

في الصين هو دمج بين رأسمالية الدولة والمراقبة الرقمية الشاملة، حيث تُستخدم التكنولوجيا لا لتحرير الجماهير، إنما لإحكام السيطرة عليها.

من هنا، وفي هذا المجال بالتحديد، تتجدّد الحاجة، كما أشرت، لبناء نموذج يساري بديل لا يعيد إنتاج المركزية البيروقراطية ولا يسقط في شرك رأسمالية السوق، إنما يؤسّس لتقنية يسارية ديمقراطية مفتوحة تُقاد من القاعدة وتضع أدوات المعرفة والتطوير بيد شغيلات وشغيلة اليد والفكر.

شكراً مرةً أخرى على المساهمة الرفاقية الثرية.

التعليق الثاني والعشرون: يوسف خالد العابد

27 آذار/مارس 2025

واضح أن الكتاب يحمل توجّهاً ماركسياً في تحليله وهذا شيء مهم، لكن الملفت غياب مصطلح الماركسية اللينينية رغم ارتباطه القوي بالتنظيم الثوري والعمل السياسي الجذري. ألا تعتقد أن استخدام هذا المصطلح كان سيعطي الطرح عمقاً أيديولوجياً وتاريخياً أكبر خصوصاً عند الحديث عن الانتقال من التحليل إلى الفعل؟ الماركسية اللينينية ليست مجرد مصطلح وإنما أفق كامل للفعل السياسي وقد تساعد في جعل هذا المشروع أقرب للواقع.

ردّ الكاتب، 30 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز يوسف، تحية رفاقية، وكل الشكر على مداخلتك الفكرية المهمة التي تفتح نقاشاً حول العلاقة بين الهوية الأيديولوجية للكتاب وبين التقاليد النظرية والتنظيمية الماركسية وتحديداً الماركسية اللينينية.

بشكل عام، ينهل هذا الكتاب من التحليل اليساري بمفاهيمه العامة، وينطلق من موقع منحاز بوضوح إلى شغيلات وشغيلة اليد والفكر، وينتصر لأفق اشتراكي تحرري شامل. لكن غياب مصطلح الماركسية اللينينية لم يكن تجاهلاً أو رفضاً، إنما تعبيراً عن منهج مرن يحاول أن ينفتح على مختلف التيارات اليسارية والتقدمية، بما فيها الماركسية اللينينية، من دون الانغلاق على توصيف واحد أو مرجعية واحدة، وذلك اتساقاً مع روح اليسار الرقمي المتفتح والمتعدد المنابر.

اليسار الرقمي لا يرى في الأيديولوجيا قيداً، إنما أداةً للتغيير، يتعامل معها بمرونة نقدية، وينطلق من الواقع لا من النصوص. الماركسية اللينينية ساهمت تاريخياً في بناء تنظيمات ثورية ودولة اشتراكية كبرى، ولا يمكن تجاوز إرثها النظري والتنظيمي بأي شكل من الأشكال، وهي دوماً مرجع فكري وعملي كبير يمكن الاستفادة منه.

اليسار الرقمي كما نطرحه لا يعارض الماركسية اللينينية، إنما يسعى لإعادة وصلها بالواقع عبر تطويرها وتجديد أدواتها، وتجاوز جوانب القصور التي ظهرت في التجارب التاريخية، والعمل على

بناء بدائل تنظيمية ومجتمعية أكثر ديمقراطيةً وتشاركية، قادرة على دمج التقنيات في مشروع تحرري جذري لا يستنسخ البيروقراطية ولا يسقط في فخ الليبرالية.

كل التقدير لملاحظتك التي تغني النقاش وتعكس حرصاً على تعميق الجذور النظرية لأي مشروع يساري تقدمي.

التعليق الثالث والعشرون: يوسف خالد العابد (التعليق الثاني)

1 نيسان/أبريل 2025

شكراً على التوضيح حول موقفك من الماركسية اللينينية. لاحظت أنك طرحت التغيير الاشتراكي مراراً دون استخدام كلمة الشيوعية، لا إشارة إلى ديكتاتورية البروليتاريا، مع أنها مفاهيم مركزية في التاريخ الماركسي. هل تعتقد أن تجنّب هذه المفاهيم هو جزء من مرونة الخطاب، أم أنه ابتعاد فعلي عن جوهر المشروع الشيوعي؟

ردّ الكاتب، 7 نيسان/أبريل 2025

الرفيق العزيز يوسف خالد العابد، شكراً على استمرار الحوار ولتعليقك المهم وسؤالك المشروع. غياب بعض المفاهيم الكلاسيكية مثل الشيوعية أو ديكتاتورية البروليتاريا في هذا الكتاب لا يأتي من موقع التنصّل أو الرفض، إنما من موقع التفكير في شروط اللحظة الراهنة، والتوجّه نحو ما هو ممكن الآن وليس فقط ما هو مطلوب.

الكتاب يتحرك ضمن أفق أفكار اليسار الرقمي، الذي لا يعيد إنتاج النصوص النظرية المغلقة، ولا يعامل الماركسية كعقيدة ثابتة، إنما كأداة تحليل واستراتيجية نضال قابلة للتجدّد وفق الواقع. هذا التيار لا ينكر التراث الشيوعي، إنما يعيد قراءته، لا يرفض المفاهيم، إنما يعيد وضعها في سياقها التاريخي ويختبر صلاحيتها العملية والسياسية اليوم.

الاشتراكية هنا ليست بديلاً لغوياً للشيوعية، إنما مشروع سياسي مفتوح يتحرك ضمن شرط معقّد، ويجرّب عشرات الأدوات والمسارات، ويستند إلى التحليل العلمي الطبقي من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية والمساواة والحريات، بأفق اشتراكي يتشكّل من داخل تناقضات العصر.

كل الاحترام والتقدير.

المحور الخامس: النقد الجذري

التعليق الرابع والعشرون: جاسم سلام عادل

27 آذار/مارس 2025

يا بَه، من قرأت مصطلح «محو الأمية الرقمية للقيادات اليسارية»، حسيت أن هناك شيئاً ينطعن، مو بس بالمصطلح، وإنما بكل ذاكرة نضالية كانت ترفض الذل، حتى وهي بالسجون.

شنو يعني محو أمية؟ منين جايب هاي؟ كأن رفيقنا رزكار ناسي، أو متناسي، إنو ذيج القيادات اللي يريد «يمحو أميتها»، هي اللي علّمته أبجدية النضال من الأساس.

وأنا أكتب هالكلام، مو من موقع المراقب، ولا من جيل لاحق. أني رجل بالسبعينات من عمري، وكنت وياهم بليالي الخوف، وبالمقرات، وبالهتافات والمظاهرات.

هذولا ما يحتاجون دروس، يحتاجون احترام. ما نقصهم وعي، إنما وعيهم هو اللي بنى كل البدايات.

اليسار ما فشل لأن رفاقه كبروا بالعمر، ولا لأنهم «ما لحقوا على التكنولوجيا»، مثل ما يوحي الكتاب. اليسار تعرّض لحصار، لحرب طبقية مفتوحة، لضربات من كل أدوات الإمبريالية، ومن داخل وخارج، من السجون إلى المنافي، من التجويع إلى التشويه.

المشكلة مو بالقيادات، ولا بأعمارهم، ولا بـ«تأخّرهم عن اللحاق بركب الحداثة»، مثل ما يحب رزكار يلمّح. المشكلة إنو مشروع تحرري كامل كان مستهدفاً، وما زال، لأنه الوحيد الذي يهدد مصالح الطغاة.

يسار إلكتروني، قاعد على تويتر ويفكر الثورة هي هاشتاغ، والنضال هو لايف من المطبخ! يسار يحبّ يحلّل كل شيء لكن ما ينظّم شيئاً. يتعارك بنص الليل على جملة بمنشور، بس ما يعرف يوصّل كرّاس لعامل بالمنطقة الصناعية. هذا يسار الشاشة، مو يسار الشارع.

الكتاب، بدل ما يكون صرخة يسارية جديدة، صار أشبه بمحاضرة طويلة، يقعد بيها رزكار على منصة خيالية، يشرح بيها للحركات العمالية شلون لازم تتطور.

بانتظار مشروع رزكار القادم: «إعادة تأهيل الماضي: دورات في كيف تنسى نضالك وتبدأ من رزكار ويساره الإلكتروني»!

ردّ الكاتب، 29 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز جاسم، شكراً جزيلاً على المساهمة في الحوار، والأسلوب الهجائي المعبّر الذي يحمل صدقاً وغضباً يستحقان الاحترام. تابعت ما تكتب، وللأسف أراك تستخدم أسلوباً حاداً وإقصائياً في نقد القوى اليسارية الأخرى، بينما من المفترض في هذه المرحلة أن نركّز على نقاط الالتقاء بين هذه القوى، ونخوض حواراً حضارياً وبنّاءً حول الاختلافات القائمة. وأرى أن اسمك مرتبط بتاريخ نضالي كبير في اليسار العراقي، وبقائد أسطوري، سلام عادل، كان له دور محوري في تجميع فصائل اليسار العراقي.

للأسف رفيقي العزيز، يبدو من طرحك أنك لم تطّلع على الكتاب كاملاً، إذ توقّفت عند بعض المصطلحات.

أنا درست علوم الكومبيوتر وأعمل منذ أكثر من ربع قرن في هذا المجال، ومع ذلك ما زلت أعتبر نفسي أمياً في الكثير من الأمور التقنية مقارنةً بالأجيال الشابة، وغالباً ما أرجع إلى بناتي في كثير من التفاصيل التقنية، ولا أرى في ذلك إساءةً، إنما أعتبره دعوةً مفتوحة للتطوير والتعلم المستمر.

مفهوم «محو الأمية الرقمية» داخل اليسار طرحته في الكتاب كدعوة لتطوير أدوات النضال اليساري وعدم تجميده في آليات لم تعد صالحة لمواجهة تعقيدات الواقع الراهن. الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي وعموم التكنولوجيا قد يضعف البعد الإنساني في النضال، حيث يشكّل العقل البشري والتضامن والعمل المباشر والتنظيم على الأرض أدواتٍ جوهرية لا يمكن الاستغناء عنها.

اليسار الرقمي لا يدّعي القطيعة مع اليسار التقليدي، إنما يمثّل تياراً تطويرياً مكمّلاً وداعماً له، لا بديلاً عنه. يسعى لتحديث الأسس الفكرية وإعادة صياغتها بما ينسجم مع التحولات الجذرية التي فرضتها الثورة الرقمية.

أكرّر شكري الجزيل لك، ورفيقي العزيز أقول لك: أعداء اليسار كثر، ولا بدّ أن نشترك معاً في مواجهتهم، ونوحّد جبهتنا، ولا بدّ أن نوجّه طاقاتنا ضدهم وليس ضد بعضنا الآخر.

كل الاحترام والتقدير.

التعليق الخامس والعشرون: كريم الملاح

27 آذار/مارس 2025

يبدو أن الطرح الوارد في هذا الكتاب ينظر إلى الذكاء الاصطناعي من منظور أيديولوجي صرف يتجاهل الطبيعة التقنية والحيادية النسبية للتقدم التكنولوجي. نُظم الذكاء الاصطناعي الحديثة بما فيها الشبكات العصبية التلافيفية ونماذج التحويل مثل GPT ليست كيانات سياسية وإنما أدوات مبنية على خوارزميات. الحديث عن الذكاء الاصطناعي كأداة للاستغلال الطبقي يتجاهل أن البنية التحتية لهذه النماذج مفتوحة المصدر في كثير من الحالات ويمكن تسخيرها في مجالات اجتماعية وتعليمية وبيئية غير ربحية. السوق الحرة والأنظمة الرأسمالية هي من وفّرت البيئة اللازمة لتسريع البحث العلمي. الذكاء الاصطناعي ليس آلية للهيمنة وإنما تجسيد لتراكم معرفي ينعكس إيجابياً على مختلف القطاعات عندما يُدار ضمن آليات السوق وكفاءة تخصيص الموارد.

ردّ الكاتب، 30 آذار/مارس 2025

الزميل كريم الملاح، شكراً على مداخلتك التي تطرح رؤيةً تقنية خالصة تستحق النقاش.

منذ البداية، كان واضحاً في هذا الكتاب أن التركيز ليس على الجوانب التقنية التفصيلية، إنما على البنية الفكرية والسياسية والاجتماعية التي يتم فيها إنتاج الذكاء الاصطناعي واستخدامه. المشكلة ليست في الخوارزميات، إنما في من يتحكّم بها ولمصلحة من تعمل. أغلب أدوات الذكاء الاصطناعي اليوم، حتى تلك المبنية على بُنى مفتوحة المصدر، تعتمد في تشغيلها وتدريبها على موارد ضخمة تتوفّر فقط لشركات تمتلك احتكار البنى التحتية مثل Google وMicrosoft. هذه الشركات لا تعمل بمنطق المشاركة أو المعرفة العامة، إنما بمنطق السوق والتسليع والربح.

صحيح أن النماذج ليست كيانات سياسية، لكنها تتحوّل إلى أدوات للهيمنة حين تُستخدم ضمن بنية اقتصادية هدفها الربح والسيطرة وليس خدمة الجماهير والرفاه والعدالة الاجتماعية.

نعم، الرأسمالية وفّرت بيئةً مفتوحة للبحث العلمي، لكنها وجّهت هذا البحث ليخدم مصالحها، وغالباً على حساب الأولويات المجتمعية الفعلية. ولذلك فإن النظر إلى الذكاء الاصطناعي كـ«تجسيد لتراكم معرفي» يتجاهل أن هذا التراكم نفسه مشروط بهيمنة طبقية، وأن أدوات المعرفة لا تنفصل عن من يمتلكها.

كل التقدير لمداخلتك التي سمحت بتوضيح هذا الجانب المُغفل غالباً في النقاشات التقنية البحتة.

التعليق السادس والعشرون: عامر سليم

29 آذار/مارس 2025

خطورة الرأسمالية تكمن في مرونتها في احتواء مشاكلها واستمرار دوران عجلتها، وتكمن كذلك في استثمار واستغلال نزعة الإنسان الفطرية للترف والرفاهية والاستهلاك المادي والفكري. هنا تكمن المصيدة التي تقع فيها معظم الأيديولوجيات التي تحارب النهج الرأسمالي وثقافته!

اليسار الرقمي والذكاء الاصطناعي الرأسمالي والاشتراكي وغيرها من الاهتمامات والأفكار هي مجرد ترف فكري برجوازي يخدم بنية الرأسمالية أكثر مما يدينها، لأنها تبقي هذه القوى مشغولةً بترفها الفكري وثرثراتها ونقاشاتها وبطولاتها على الورق والمواقع الإلكترونية التي لا تحقق شيئاً على الأرض. ذلك لأنها غالباً ما تكون بين النخب وصالوناتها الثقافية وبعيدةً عن الإنسان المُستَغَل والمقهور.

يقول تشيخوف على لسان تروفيموف أحد شخصيات مسرحيته «بستان الكرز»: «لا يوجد شيء أكثر ابتذالاً من حياة البرجوازية الصغيرة بنصف بنساتها ومؤنها وأحاديثها العبثية وفضائلها التقليدية عديمة الفائدة. إن قلبي يؤلمني من إدراكي أنني أعمل من أجل المال، والمال هو كل اهتمامي.»

والحال أن الترف والخمول الفكري البرجوازي للمثقفين هو المسؤول الأول عن بؤس شعوب بلاد ما بين الخليج والمحيط.

ردّ الكاتب، 1 نيسان/أبريل 2025

الزميل العزيز عامر سليم، أشكرك بشكل كبير على هذه المداخلة النقدية القيّمة التي طرحت بحدّة إشكالية العلاقة بين الفكر والممارسة، بين النظرية والواقع. لكن اختزال الاشتغال النظري بمفهوم «الترف البرجوازي» يتجاهل أن الفكر اليساري المادي، حين يكون مرتبطاً بالبنية الطبقية وموجّهاً نحو فضح آليات الهيمنة الرأسمالية والاستبدادية، لا يكون ترفاً، إنما أداةً مهمة وأساسية من أدوات النضال.

الكتاب لم يُكتب من صالونات النخب ولا يخاطبها، إنه محاولة لفتح نقاش يساري تقدمي حول واحدة من أخطر التحولات التي يعيشها عالمنا. تجاهل هذا التطور أو تسخيفه لا يخدم الطبقات المقهورة، إنما يسلّمها إلى آليات استغلال جديدة غير مرئية وأكثر تحكّماً وعمقاً وعلميةً.

الرأسمالية لم تعد مجرد نظام اقتصادي، إذ أصبحت نمط حياة ومصنعاً دائماً لإعادة إنتاج الوعي والاستهلاك والهيمنة، ولهذا فإن تفكيك أدواتها الفكرية والتكنولوجية جزء من الصراع الطبقي نفسه.

كما أن المواقع الإلكترونية ومنها تجربة الحوار المتمدن أثبتت أنها ليست فقط فضاءً للنقاش، إنما أداة تحريض وتثقيف ونشر للوعي الماركسي واليساري والعلماني، وخاصةً بعد تراجع وتهميش الإعلام الورقي المكلف. هذه المواقع باتت أحد أهم مساحات النضال البديل، ولهذا يتم حجبها في أكثر من بلد عربي.

أما عن استشهادك بتشيخوف فهو يعبّر عن نقد حقيقي للبرجوازية الصغيرة، لكنه لا يبرّر الصمت أو الانسحاب، إنما يدفع نحو ربط الوعي بالفعل. والمثقف اليساري لا يصبح فعّالاً بتركه الكتابة، إنما حين يربط قلمه بموقعه الطبقي ويدخل ساحة الصراع منحازاً إلى جبهة شغيلات وشغيلة اليد والفكر والتغيير الاشتراكي.

هذا الكتاب ليس نهايةً، إنما محاولة أولى في هذا الاتجاه. ولندع في النهاية التاريخ والجماهير تحكم: من يدعم بنية الرأسمالية، ومن يسعى لفضحها وتفكيكها.

كل التقدير والاحترام.

التعليق السابع والعشرون: وليد الطويل

11 نيسان/أبريل 2025

الفارق الحقيقي بين الرأسمالية والتيارات اليسارية لا يكمن في الشعارات، وإنما في الكفاءة والقدرة على الفعل. الرأسمالية لا تنتظر النقاشات النظرية، إنما تتحرك باستمرار، تستثمر في التكنولوجيا، تعيد هيكلة نفسها وفق المتغيّرات، وتُخضع السوق لذكائها التنظيمي والابتكاري. في المقابل، ما زال اليسار يعيد إنتاج خطاب أخلاقي مكرّر دون امتلاك أدوات اقتصادية عملية أو نماذج واقعية بديلة.

يتحدّث اليسار عن العدالة لكنه لا يملك خطةً واضحة لكيفية إدارتها، ويتحدّث عن الاشتراكية دون تقديم نموذج اقتصادي ناجح قابل للتطبيق في عالم تنافسي.

في النهاية، لا يكفي أن تكون نيّتك نبيلة إذا كنت تفتقر إلى فهم منطق السوق وتحديات العصر. من لا يمتلك المبادرة سيبقى على هامش التاريخ مهما ارتفعت شعاراته، ومنها أفكار هذا الكتاب المطروح للنقاش.

ردّ الكاتب، 19 نيسان/أبريل 2025

العزيز وليد الطويل، شكراً على مداخلتك التي تمثّل وجهة نظر تستحق الوقوف عندها حتى مع الاختلاف الجوهري معها. ما تطرحه هو خطاب شائع يعيد تأكيد انتصار الرأسمالية من خلال ربطها بالكفاءة والفعّالية، وهي صورة رسّختها بنجاح الأدبيات النيوليبرالية.

الرأسمالية التي تُبنى فيها الشركات الاحتكارية ليست نموذجاً للابتكار فقط، وإنما أيضاً للهيمنة ولتراكم الثروة على حساب شغيلات وشغيلة اليد والفكر، ولاحتكار المعرفة، ولمصادرة الفضاء العام الرقمي، ولتحويل الإنسان إلى بيانات تُستثمر وتُسوَّق. هذه ليست كفاءة محايدة، إنما كفاءة مسخّرة ضمن منطق السوق والربح تعيد إنتاج الاستغلال بأدوات أكثر نعومةً وشمولية.

أما اليسار فمشكلته لا تكمن في التكرار أو النوايا، إنما في التحديات المركّبة التي واجهها منذ تفكّك التجربة الاشتراكية، وفي ضرورة إعادة بناء أدواته الفكرية والتنظيمية، بما في ذلك تقديم بدائل ملموسة وواقعية ممكنة التطبيق، وهو ما يحاول هذا الكتاب وأفكار اليسار الرقمي المساهمة فيه.

من لا يطرح بديلاً جذرياً اليوم ليس فقط يظل على هامش التاريخ، إذ يُترك فريسةً لمنظومة الرأسمالية التي تتحكّم في الوعي والسلوك والخيال.

شكراً على إسهامك في النقاش، فالخلاف الجذري لا يمنع الحوار الجادّ.

مع كل الاحترام.

المحور السادس: قضايا تقنية ومعرفية

التعليق الثامن والعشرون: قاسم جاسم

25 آذار/مارس 2025

استخدام التفكير النقدي في إنتاج كتابة إبداعية بواسطة الذكاء الاصطناعي ليست عملية ممنوعة قانوناً أو أخلاقياً، والذكاء الاصطناعي وسيلة لتحسين الإنتاجية بصورة عامة، لكن تتطلّب اتباع بعض الخطوات المنهجية التي تساعد على تحسين جودة النصوص الناتجة: تحديد الأهداف بوضوح، فهم

الأداة، تحليل المحتوى، توليد الأفكار، المراجعة والتعديل، التغذية الراجعة، التفاعل مع النصوص، التوازن بين الإبداع والتقنية، استكشاف الأساليب المختلفة، والتعلم المستمر. باستخدام هذه الاستراتيجيات يمكن استغلال الذكاء الاصطناعي كأداة لتعزيز الكتابة الإبداعية بدلاً من أن يكون عقبةً وتوظيفه بما يخدم مساعي الإنسان نحو تحسين جودة الحياة.

ردّ الكاتب، 26 آذار/مارس 2025

الزميل العزيز قاسم جاسم، شكراً على المداخلة التي تفتح باباً مهماً في سياق النقاش حول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والعمل الثقافي والمعرفي. كما جاء في الكتاب، يُعدّ الذكاء الاصطناعي من أبرز ابتكارات الثورة الرقمية الحديثة، حيث وفّر إمكانيات هائلة لتعزيز الإنتاجية وتطوير العلوم والخدمات العامة والمساهمة في حل العديد من التحديات التي تواجه البشرية.

لا يتعلق الأمر فقط باستخدام الذكاء الاصطناعي كوسيلة لزيادة الإنتاجية والإبداع البشري، والنقاط القيّمة التي طرحتها أراها صحيحة، لكن يبقى السؤال الجوهري: من يملك هذه الأدوات؟ كيف توجَّه؟ ولصالح أي مشروع اجتماعي وفكري توظَّف؟

التوازن بين الإبداع والتقنية لا يتحقق عبر تحسين الأداء الفردي فقط، إنما من خلال خلق وعي جمعي نقدي يرفض أن تتحوّل الأدوات الرقمية إلى آليات تطويع وغسل للوعي البشري.

التعليق التاسع والعشرون: صابر علي

2 نيسان/أبريل 2025

استخدام مصطلح «الوعي الاصطناعي» بالنسبة للذكاء الاصطناعي هو خطأ، لأن الوعي هو سلوك شعوري وذاتي يخص البشر، في حين أن مصطلح «الذكاء الاصطناعي» أدقّ، لأن الآلات يمكن أن تكون ذكية لكن لا يمكن أن تكون واعيةً، لأن الوعي هو إدراك حسّي وبيئي.

ردّ الكاتب، 7 نيسان/أبريل 2025

الزميل العزيز صابر علي، شكراً لمداخلتك، ملاحظتك في محلّها من حيث الدقة المفاهيمية. الكتاب لا يستخدم مصطلح «الوعي الاصطناعي» للدلالة على وعي ذاتي أو شعوري، إنما للإشارة إلى ما يمكن تسميته «الوعي المؤتمت»، أي الشكل البرمجي الزائف الذي يحاكي الوعي دون أن يمتلك شروطه. هذا الاستخدام نقدي بالأساس، ويرتبط بتفكيك كيف تنتج الرأسمالية الرقمية خوارزمياتٍ تتّخذ قراراتٍ وتراقب وتتحكّم وكأنها تملك وعياً، بينما هي مجرد أدوات ضمن منظومة السيطرة الرأسمالية.

بمعنى آخر، لا أقول إن الذكاء الاصطناعي يملك وعياً، إنما أطرح كيف تُبنى له بنية تشبه الوعي من حيث الوظيفة الاجتماعية والرقابية والإنتاجية، وكيف يجري تسويقه كوعي زائف يخدم السلطة والشركات الكبرى.

أتفق معك في التمييز الجوهري بين الذكاء والوعي، وأؤكد أن نقدي لا ينطلق من خلط فلسفي، إنما من تحليل مادي لكيف يُنتج هذا الوعي الزائف ولمصلحة من يعمل.

مع كل التقدير والاحترام.

التعليق الثلاثون: حسن خليل

30 آذار/مارس 2025

هل حينما صُنع محرك الاحتراق الداخلي مقابل المحرك البخاري طرح أحدهم ضرورة اختراع محرك اشتراكي مثلاً؟! الذكاء الاصطناعي مثله مثل كل تطور تقني يعتمد على المستخدم. يمكنك الآن فوراً أن تكلّف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بأن تقول لك ماذا يمكن أن يكون رأي كارل ماركس في إرسال مركبات للفضاء وستقوم هذه التطبيقات بتأليف محتوى مبني على تراث كارل ماركس. مع ملاحظة أن تطبيقات ما يسمى بالذكاء الاصطناعي غالباً محدودة بمصادر معينة. في الحقيقة لا يوجد «ذكاء» اصطناعي، يوجد تطبيقات تسمّى هكذا.

ردّ الكاتب، 3 نيسان/أبريل 2025

الزميل العزيز حسن خليل، شكراً على مداخلتك الغنية التي تفتح نقاشاً مهماً حول طبيعة الذكاء الاصطناعي وحدود تعريفه. ما طرحته حول محرك الاحتراق الداخلي ينطوي على مفارقة مهمة، لكن الفارق هنا أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تقنية محايدة، إنما هو منظومة متكاملة من الخوارزميات والبيانات والبنى التحتية والدول والسلطات التي تديرها وتوجّه استخدامها. لذلك فإن القول بأن كل شيء يعتمد فقط على «المستخدم» يُغفل البنية الطبقية والسياسية والفكرية التي تنتج هذه الأدوات وتحدد من يملكها ومن يحدد أهدافها.

نحن لا نطالب باختراع محرك اشتراكي، إنما بإعادة ربط التكنولوجيا بمصالح شغيلات وشغيلة اليد والفكر، لا أن تبقى حكراً على الدول والشركات الكبرى.

الكتاب لا يقدّس التكنولوجيا ولا يعاديها، إنما يدعو إلى تفكيك موقعها داخل منظومة الهيمنة الرأسمالية الحالية، وإلى تنظيم استخدامها بشكل يفتح أفقاً تحررياً.

كل التقدير والمودة.

التعليق الحادي والثلاثون: نادين

29 آذار/مارس 2025

أشكرك على الكتاب أستاذ رزكار، فهو عمل مهم ويفتح أبواباً واسعة للنقاش. لكن استوقفني غياب الإشارة إلى الجيل الجديد من الحركات الرقمية القاعدية التي لا تستخدم التكنولوجيا فقط كأداة احتجاج،

وإنما كوسيلة لبناء ذاتي وتنظيم أفقي. هل تعتبر هذه المبادرات هامشيةً فعلاً، أم أنها قد تشكّل نواةً لأشكال جديدة من المقاومة؟

كما لفتني أن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والمجال الثقافي لم تأخذ حيّزاً كافياً. كيف تعمل الخوارزميات على إعادة تشكيل الذوق الفني والمعايير الجمالية؟ وهل يمكن القول إن هناك احتكاراً رأسمالياً جديداً للخيال والإبداع، وليس فقط للمعرفة والعمل؟

ردّ الكاتب، 2 نيسان/أبريل 2025

الزميلة العزيزة نادين، أشكرك على مداخلتك الذكية وأسئلتك العميقة والدقيقة التي تفتح أبواباً ضرورية لنقاشات لم يدّعِ الكتاب أنه غطّاها بالكامل، إذ يسعى إلى التحريض على طرحها وتطويرها جماعياً.

بالنسبة إلى الجيل الجديد من الحركات الرقمية القاعدية، أنت محقّة تماماً في الإشارة إلى أهميتها. هناك اليوم نماذج لافتة وكثيرة لحركات تنظّم نفسها أفقياً وبتعددية فكرية. هذه المبادرات ليست هامشية، إنما تمثّل بذوراً لمقاومات مستقبلية، خصوصاً حين ترتبط بالواقع الطبقي وتتجاوز حدود الهوية الفردية نحو بناء شبكات تقدمية جماعية. لكن ما يحدّ من تأثيرها غالباً هو هشاشتها التنظيمية وطبيعة المنصات التي تعمل ضمنها.

أما ما يتعلق بعلاقة الذكاء الاصطناعي بالمجال الثقافي، فهو من أكثر الجوانب خطورةً، لأن الخوارزميات اليوم لا تكتفي بتوجيه السلوك الاستهلاكي، إنما تعيد تشكيل الذوق الجمالي والمعايير الفنية وتفرض نوعاً من التماثل الثقافي. المنصات الفنية الكبرى لا تعكس تنوّع الإبداع، إنما تدفع نحو نمط ثقافي استهلاكي مفرَّغ من البعد التقدمي.

من هنا يمكن الحديث فعلاً عن شكل جديد من احتكار الخيال لا يقتصر على المعرفة والعمل والوعي، إذ يمتد إلى الإبداع والوجدان والرغبة والتذوّق. وهذا ما أسعى إلى تناوله في النسخ القادمة من الكتاب.

مع تقديري الكبير لملاحظاتك.

التعليق الثاني والثلاثون: فادي رشيد

2 نيسان/أبريل 2025

من النقاط التي لم يُسلَّط عليها الضوء في الكتاب، مسألة الهيمنة اللغوية والثقافية في بنية الذكاء الاصطناعي. إن معظم النماذج اللغوية الضخمة تقوم على أسس معرفية وتاريخية تستند إلى اللغة الإنكليزية وسياقاتها الثقافية، وهو ما يرسّخ تمركزاً معرفياً جديداً يعيد إنتاج الاستعمار الرمزي في

صورة رقمية. فهل يمكن الحديث عن ذكاء اصطناعي تقدمي في حين أن مادّته المعرفية منحازة أصلاً للغة المركز والسردية النيوليبرالية؟

ردّ الكاتب، 8 نيسان/أبريل 2025

الرفيق العزيز فادي رشيد، سؤالك دقيق وجوهري ويلتقط واحدة من الثغرات التي تحتاج إلى تعميق في المراحل القادمة من هذا المشروع. الهيمنة اللغوية والثقافية في بنية الذكاء الاصطناعي هي بالفعل شكل معاصر من أشكال الاستعمار الرمزي بشكله الرقمي، حيث تُعاد صياغة السلطة من خلال الخوارزميات، ويُعاد إنتاج التمركز المعرفي حول اللغة الإنكليزية وخطاب المركز النيوليبرالي وبالأخص الأمريكي.

الكتاب ركّز على الطابع غير المحايد للذكاء الاصطناعي، لكنه لم يتوسّع بما يكفي وبشكل عميق في تحليل البنية اللغوية والمعرفية المهيمنة عليه. لذلك ما طرحته ليس مكمّلاً فحسب، إنه ضرورة نظرية وسياسية للأفكار المطروحة.

الذكاء الاصطناعي التقدمي لا يمكن أن يُبنى على مادة معرفية مُستعمَرة، إنه يحتاج إلى تفكيك شامل للمرجعيات التي تغذيه، وإلى بناء نماذج لغوية ومفاهيمية تستند إلى العدالة اللغوية. مشروع يساري رقمي لا يمكنه أن يعتمد فقط على الأدوات الموجودة، إذ يجب أن يشتبك مع البنية العميقة للغة والمعنى والترميز، وأن يستثمر في بناء ذكاء اصطناعي يعبّر عن مصالح وقيم شغيلات وشغيلة اليد والفكر بلغاتهم وتاريخهم وأسئلتهم.

شكراً لك على هذا السؤال الضروري.

المحور السابع: قضايا الجنس والطفولة والعلاقات الإنسانية

التعليق الثالث والثلاثون: ميساء الراوي

2 نيسان/أبريل 2025

هل فكّرنا بما يكفي في تأثير الذكاء الاصطناعي على الحب، على العلاقة بين الرجل والمرأة، على الرغبة والحميمية واللقاء؟ كيف تتغير مشاعرنا عندما تدخل الخوارزميات بيننا؟ هل ما زال الحب ممكناً في عالم يصنّف الناس ويقترح علينا من نحب ومتى ولماذا؟ وهل نملك فعلاً قرار القلب في زمن التطبيقات والإشعارات والتقييمات؟ أم أن الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيلنا من الداخل بهدوء وبدون أن نشعر؟

ردّ الكاتب، 8 نيسان/أبريل 2025

العزيزة ميساء الراوي، سؤالك يفتح باباً حساساً وعميقاً، لم يكن مغلقاً في الكتاب لكنه يحتاج إلى توسعة وتأمّل أوسع. الذكاء الاصطناعي لا يؤثّر فقط على العمل والسياسة والاقتصاد، إنما يتسلّل أيضاً إلى أكثر المناطق حميميةً وإنسانية، ومنها الحب والرغبة والعلاقات العاطفية والجنسية.

في ظل الرأسمالية الرقمية، لم تعد العلاقات مجرد تعبير عن حاجات إنسانية أو وجدانية، إذ أصبحت أيضاً سلعةً ومنتجاً قابلاً للتسويق والتصنيف والتوجيه. التطبيقات لا تنظّم فقط اللقاءات، إنما تعيد تعريف الحب نفسه بوصفه تفاعلاً قابلاً للقياس والتقييم ومربوطاً بخوارزميات التوافق الاستهلاكي الرأسمالي.

هي اليوم أيضاً مشكلة ملموسة للأجيال الشابة التي تواجه صعوبةً متزايدة في إيجاد الشريك أو الشريكة المناسبَيْن، بسبب الاعتماد المفرط على التطبيقات وتراجع اللقاءات الطبيعية والعفوية. حتى إن بعض التطبيقات تبقيهم في حالة «بدون شريك» من خلال الخوارزميات الموجّهة لكي يستمروا في استخدام تلك التطبيقات من أجل التربّح.

في زمن الرأسمالية الرقمية، قرار القلب لم يعد مستقلاً إلى حد كبير، إنما مؤتمت ومراقب ويُعاد إنتاجه وفق نفس المنطق الذي يتحكّم في السوق والعمل والبيانات والأفكار.

أن نحبّ بصدق هو أيضاً فعل مقاومة، وأن نبني علاقات إنسانية غير خاضعة لمنطق السوق والربح هو شكل من أشكال النضال ضد الرأسمالية حتى في أدقّ لحظاتنا.

شكراً لسؤالك الذي يلمس الجوهر بهدوء وقوة.

التعليق الرابع والثلاثون: ليلى

8 نيسان/أبريل 2025

أفكّر أحياناً: كيف سيبدو معنى الذاكرة بعد عشرين عاماً من الآن؟ هل سنعود إلى صورنا وذكرياتنا، أم إلى ما تحتفظ به الخوارزميات عنّا؟ من يملك الماضي في هذا الزمن؟ من يحتفظ بأخطائنا وملامحنا وانفعالاتنا؟ لم يعد النسيان ممكناً. كل شيء محفوظ ومؤرشف من أجل تحسين منتج أو استهداف إعلان أو تعديل سلوك. هل ما زال لنا حق في لحظة شخصية لا يراها أحد؟ أم أن الذكاء الاصطناعي قرّر أن يجعل الزمن كله حاضراً دائماً لا من أجل الحب أو الذاكرة، إنما من أجل التحكّم؟

ردّ الكاتب، 16 نيسان/أبريل 2025

العزيزة ليلى، مداخلتك عميقة ومؤثّرة، وتطرح سؤالاً مركزياً في صلب نقد الذكاء الاصطناعي من منظور يساري، وهو فقدان الحق في النسيان والخصوصية واللحظة الشخصية التي لا تمرّ عبر خوارزمية وتحكّم الذكاء الاصطناعي. ما نشهده اليوم هو انتقال السيطرة من رقابة تقليدية خارجية

إلى رقابة دائمة وعلى مدار الساعة، ناعمة وغير مرئية، لكن دقيقة جداً، وتُمارَس علينا وتُقبَل من قِبَلنا بشكل طوعي.

في النظام الرأسمالي الرقمي، لم يعد الماضي والحاضر والمستقبل ملكاً للذات، إنما ملكاً للدول والشركات التي تحتكره وتعيد تشكيله وفق منطق الربح والهيمنة الفكرية والسياسية.

في مواجهة هذا النمط، يصبح الدفاع عن الحق في النسيان وفي الخصوصية وفي اللحظة التي لا تُرى جزءاً من النضال ضد الاستلاب الرقمي الرأسمالي، ومن أجل استعادة الذات ككيان إنساني حرّ لا مجرد منتج بيانات في آلة رأسمالية شاملة وتحت تحكّمها وسيطرتها.

كل الاحترام والتقدير.

التعليق الخامس والثلاثون: سليم نبيل

8 نيسان/أبريل 2025

من المواضيع التي لم أجد لها حضوراً واضحاً في النقاش، مسألة تأثير الذكاء الاصطناعي على الطفولة والتنشئة الاجتماعية. نحن أمام جيل ينمو في بيئة رقمية شبه كاملة، حيث أصبحت التطبيقات والمنصات تلعب دوراً محورياً في التوجيه والتعلم والتفاعل.

من يصوغ المفاهيم التي يتلقّاها الأطفال؟ من يحدّد اللغة التي يتحدّثون بها، والأفكار التي يتبنّونها، والصور التي يتخيّلون العالم من خلالها؟ إذا كانت الخوارزميات تُبنى وفق مصالح السوق ومراكز القوة، فهل يمكن أن نثق بأنها ستنتج وعياً حراً أو تنشئةً إنسانية متوازنة؟ لا بدّ من مساءلة هذه الأدوات مبكّراً قبل أن تتحوّل إلى منظومة خفية تعيد تشكيل الإنسان منذ الطفولة بلا مقاومة وبلا وعي.

ردّ الكاتب، 13 نيسان/أبريل 2025

الزميل العزيز سليم نبيل، شكراً جزيلاً، ملاحظتك دقيقة وتشكّل إضافةً ضروريةً ومهمةً للنقاش اليساري حول الذكاء الاصطناعي. بالفعل، نحن أمام جيل جديد ينشأ في بيئة رقمية شبه كاملة، حيث لم تعد العائلة أو المدرسة هي المصدر الأساسي للتنشئة، إذ تحوّلت المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية إلى أداة رئيسية في نقل القيم والمعاني والصور والمفاهيم.

الخطر الأكبر يكمن في أن الخوارزميات التي تتحكّم بهذه المنصات لا تعمل بشكل محايد، إنما يتم برمجتها وفق مصالح الدول والشركات الكبرى ومراكز القوة، مما يجعلها تعيد إنتاج القيم الرأسمالية والنيوليبرالية وتوجّه وعي الأطفال نحو الاستهلاك والفردانية والنجاح الوهمي.

من الضروري جداً أن يضع اليسار قضية الطفولة في صلب نقده للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وأن يعمل على تطوير بدائل رقمية تربوية تقدمية مفتوحة المصدر، تراعي القيم الإنسانية والتحررية، وتخضع المحتوى الرقمي لرقابة وضوابط وقوانين مجتمعية.

هذا الموضوع الحساس يجب أن يتحوّل إلى محور أساسي في برامج اليسار والقوى التقدمية والحقوقية.

كل الاحترام والتقدير.

* * *

المحور الثامن: الأبعاد الدولية والجيوسياسية

التعليق السادس والثلاثون: لبيب سلطان

26 آذار/مارس 2025

مبادرتك أخ رزكار في تناول هذا الموضوع الحيوي تكتسب أهميةً خاصةً فعلاً سواء لليسار في العالم أو اليسار العربي، كونها تحمل التجديد في الطروحات وفي ضرورة المبادرة بالفعل لجعل التكنولوجيا في خدمة الإنسان أولاً وأخيراً. وكوني متخصّصاً وعاملاً في هذا المجال التكنولوجي منذ أربعين عاماً، أجد فيها ذات الأهمية التي طرحتها في كتابك. تبقى الأهمية بالوسائل لتحقيق أفكارك ويشارك بها معك الكثيرون من العاملين في هذا المجال. فالتكنولوجيا الرقمية ونُظم الذكاء الاصطناعي كأي تكنولوجيا مزدوجة تطوّر من الشركات لغرض الربح لا غير. بعضها يخدم الإنسان دون شك، وآخر يضرّ به، والتركيز هنا لدور اليسار في توضيح وفضح أين يتم الضرر وما العمل تجاهه. مثلاً يتم جمع المعلومات عن أنشطة واهتمامات قرّاء منصات التواصل الاجتماعي وتحليلها من قِبَل منظومات الذكاء الاصطناعي لتقوم هذه الشركات ببيعها لشركات التسويق، لكن بنفس الوقت يمكن أن تُستخدم لأغراض التجسس على الناشطين وتقديم براهين موثّقة عنهم في النُّظم الديكتاتورية والمخابراتية.

ردّ الكاتب، 30 آذار/مارس 2025

الزميل والرفيق العزيز لبيب سلطان، تحية طيبة وكل الشكر على هذه المداخلة الغنية التي تنبع من خبرة مهنية وفكرية طويلة ومميّزة في مجال التكنولوجيا. أعتزّ كثيراً بكلماتك ودعمك الكريم، خصوصاً أنها تأتي من متخصّص له أربعة عقود من العمل في هذا الحقل الحيوي، بالإضافة إلى الخبرة الكبيرة في التحليل والفكر السياسي.

فعلاً، ما أشرت إليه هو جوهر المسألة: أن نُظم الذكاء الاصطناعي ليست حيادية أو منفصلة عن السياقات الطبقية والسياسية التي تنتجها وتسخّرها. إعادة توجيه الذكاء الاصطناعي نحو خدمة الجماهير بدلاً من رأس المال يتطلب تطوير أنظمة مفتوحة المصدر وشفافة تُدار بشكل ديمقراطي وبضوابط مجتمعية كحل ممكن الآن، إضافةً إلى تشريع قوانين دولية تُقيّد عمله لضمان خدمته للمجتمع بأسره.

مداخلتك تعزّز ما حاولت التأكيد عليه في الكتاب من أن المعركة حول الذكاء الاصطناعي ليست تقنيةً فقط، وإنما سياسية من الطراز الأول. وعلى اليسار أن يخوضها بوعي نقدي وبمبادئ إنسانية.

كل التقدير لك، وأملي أن يستمر هذا الحوار الغني بين من يعملون في المجال التقني ويحملون الهم التقدمي واليساري.

مع كل الاحترام والاعتزاز.

التعليق السابع والثلاثون: Max Aln

29 آذار/مارس 2025

الموضوع الأهم برأيي هو أن الرأسمالية تنتج وسائل التواصل الاجتماعي وهي أدوات شبه محايدة. وقد تمكّن اليسار الألماني من استغلال تلك الوسائل كما هو حزب البديل في الترويج لأفكاره وانتزاع انتصارات مهمة.

ردّ الكاتب، 1 نيسان/أبريل 2025

الرفيق العزيز ماكس، أشكرك على المداخلة المهمة، وفعلاً كما أشرت، من الضروري التمييز بين طبيعة الأدوات الرقمية كمنتجات داخل بنية رأسمالية وبين إمكانية استثمارها من قِبَل قوى اليسار كمساحات تحريض وتنظيم وتثقيف وتحشيد.

التجربة التي أشرت إليها مهمة جداً وأودّ الدخول إليها بالتفصيل، أي تجربة حزب اليسار الألماني دي لينك في الانتخابات الأخيرة لعام 2025، تقدّم مثالاً مهماً ورائعاً وملهماً على إمكانية توظيف اليسار للتكنولوجيا لا كغاية وإنما كوسيلة ضمن صراع سياسي منظّم. ومن أبرز الأمثلة الناجحة التي تستحق التوقف عندها:

أولاً: حملات التواصل الاجتماعي المستهدَفة، حيث استخدم الحزب منصات مثل تيك توك وإنستغرام للوصول إلى جيل الشباب من خلال مقاطع قصيرة ومرئية تشرح سياسات وبرامج الحزب بطريقة مبسّطة وجذّابة.

ثانياً: استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، حيث لجأ الحزب إلى أدوات رقمية لتحليل توجّهات الناخبين والناخبات حسب المناطق والشرائح الاجتماعية.

ثالثاً: بناء منصات للمشاركة الرقمية، حيث نظّم الحزب استطلاعات رأي تفاعلية وندوات افتراضية عبر زووم ويوتيوب تناولت قضايا اقتصادية وسياسية واجتماعية.

رابعاً: إنتاج محتوى متنوّع ومخصَّص من الميمز والإنفوغراف إلى الفيديوهات الطويلة والبودكاست.

خامساً: استخدام التسويق الرقمي عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية برسائل موجَّهة.

سادساً: مواجهة التضليل عبر مراقبة الأخبار والشائعات والرد السريع عليها.

سابعاً: التعاون مع مؤثِّرات ومؤثِّرين يساريين.

وأخيراً: تغيير الكثير من آليات المركزية والهرمية في التنظيم الحزبي بما يتلاءم مع التطور المعرفي والديمقراطي.

وصحيح أن اليسار تمكّن في مراحل معينة من استثمار هذه الأدوات، وهو ما يؤكّد ضرورة استغلال كل مساحة متاحة، لكن يجب ألّا ننخدع بفكرة الحياد، فالخوارزميات وشروط النشر وآليات الحجب والسيطرة كلها تخضع لمصالح الشركات والدول الكبرى. يكفي أن تتجاوز حركة يسارية عتبة التأثير الجدّي، أن تلامس الخطوط الحمراء، أن تقترب من زعزعة التوازن الطبقي القائم، حتى تبدأ فوراً آليات التقييد والرقابة والحذف وتشويه السمعة.

من هنا تبقى الحاجة قائمة إلى نقد هذه الأدوات وكشف بنيتها الطبقية، والعمل في المدى البعيد على بناء بدائل رقمية يسارية مستقلة، مع استخدام الحالية بشكل علمي وحذر ومدروس.

كل التقدير والشكر على إثارة هذا الموضوع المهم.

التعليق الثامن والثلاثون: عمر بسام السقّا

3 نيسان/أبريل 2025

ما يحدث اليوم ليس تطوّراً علمياً بريئاً، وإنما سلاح جديد في يد قوى الاستعمار وعلى رأسها إسرائيل. لم تعد تكتفي بالاحتلال والعدوان، إنما باتت تستخدم أدواتٍ رقمية لتراقب وتحدّد من يستهدف ومن يُقتَل، بقرارات تصدرها آليات بلا روح. العالم يتفرّج وبعضه يبرّر، بينما الشركات الكبرى تقدّم خدماتها لهذا المشروع الدموي تحت اسم التقدم والتطور. لكن الحقيقة أبسط من كل هذا: حين تتحوّل التكنولوجيا إلى وسيلة للقتل والسيطرة فهي لم تعد حيادية، وإنما أصبحت شريكةً في الجريمة. من واجبنا أن نرفض هذا المسار وأن نعيد ربط التقدم العلمي بمصالح شعوبنا لا بمشاريع الهيمنة.

ردّ الكاتب، 9 نيسان/أبريل 2025

الرفيق العزيز عمر بسام السقّا، شكراً لمداخلتك الضرورية التي تسلّط الضوء على جانب جوهري من طبيعة الذكاء الاصطناعي في عصرنا الراهن، وهو ارتباطه العميق بالمشاريع الاستعمارية والعدوانية والقتل والدمار الوحشي. ما تقوله يتطابق تماماً مع ما طرحه الكتاب حيث تم التوضيح بشكل صريح أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تطوّر علمي محايد، إنما أداة مركزية في يد الرأسمالية المعولَمة تُستخدم لتكريس السيطرة والقتل والتجسس والقمع والدمار دون أي شكل من أشكال المساءلة أو الرقابة الأخلاقية أو السياسية.

الكتاب تناول بشكل مباشر دعم الشركات التكنولوجية الكبرى لإسرائيل، حيث تم التوثيق لعقود موقّعة بين شركات مثل غوغل ومايكروسوفت والجيش الإسرائيلي ضمن مشروع «نيمبوس»، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الاحتلال الإسرائيلي في المراقبة والتجسس وتوجيه الضربات العسكرية.

كما أشار الكتاب إلى أن الذكاء الاصطناعي قد استُخدم فعلياً في العدوان الوحشي الأخير على غزة من خلال نظام «لافندر»، الذي يحدّد أهداف القصف بناءً على تحليل بيانات دون أي اعتبار إنساني.

أمام هذا الواقع، من واجبي كيساري أن أدعو إلى ربط النضال التقني بالنضال التحرري، وأن نعمل على توجيه التكنولوجيا لخدمة قضايا الشعوب والتغيير الاشتراكي.

وأكرّر في الختام عبارتك القيّمة: من لا يواجه هذه المعركة بوضوح، سيجد نفسه في خدمة عدوّ يرتدي قناع المستقبل، بشكل مباشر أو غير مباشر وبوعي أو بدونه.

التعليق التاسع والثلاثون: Sarbast

30 آذار/مارس 2025

شكراً على الدخول إلى هذا المجال البحثي الجديد. بودّي أن أسأل عن أوجه المقارنة بين الذكاء الاصطناعي الصيني والغربي من ناحية التأثير الأيديولوجي غير المباشر.

ردّ الكاتب، 3 نيسان/أبريل 2025

الزميل العزيز سربست، شكراً على مداخلتك وعلى إثارة هذا السؤال المهم والدقيق الذي يفتح باباً ضرورياً لفهم الفوارق الأيديولوجية الكامنة خلف أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية.

الذكاء الاصطناعي الغربي، وتحديداً في النموذج الأمريكي، يعمل في سياق السوق الرأسمالية والشركات العملاقة التي تسعى لتعظيم الربح عبر استغلال البيانات وتحليل السلوك الفردي والهيمنة الفكرية، ما يعني أن الأثر الأيديولوجي يتمثّل في ترسيخ قيم الفردانية والاستهلاك والقبول بواقع السوق والرأسمالية كأفق وحيد.

بينما الذكاء الاصطناعي في السياق الصيني يتحرّك ضمن بنية دولة مركزية سلطوية ونظام اقتصادي رأسمالي، ويُستخدم في الغالب كأداة لتعزيز السلطة السياسية والرقابة المجتمعية وتوجيه السلوك الجماعي بما يخدم الاستقرار السياسي والأيديولوجيا الرسمية، مع سيطرة مباشرة على تدفق المعلومات.

من تجربتي للنموذجين: الصيني ما زال يستخدم أسلوباً شبه مباشر في تقييد الأفكار وتحديد ما يتناقض مع النظام السياسي. أما النماذج الغربية فتستخدم الأسلوب الناعم وغير المحسوس في تقييد الأفكار وتغيير الخطاب، عبر أدوات أكثر خفاءً وفعّاليةً على المدى البعيد.

كلا النموذجين يعيد إنتاج أنماط من الهيمنة والسيطرة لكن عبر أدوات وأولويات مختلفة، وهو ما يجعل من الضروري التفكير في نموذج بديل يساري وتقدمي يعيد توجيه الذكاء الاصطناعي من أداة للضبط والسيطرة وغسل الوعي إلى أداة للتحرر والمعرفة الجماعية والعدالة الاجتماعية.

كل التقدير والاحترام.

* * *

المحور التاسع: أسئلة عملية حول النشر والوصول

التعليق الأربعون: Dil Mayî

25 آذار/مارس 2025

مبروك على إصدار كتابك! يبدو أنه يتناول موضوعاً بالغ الأهمية في ظل التغيّرات السريعة التي نشهدها في عالم التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي. هل لديك منصة مفضّلة لبيعه أو أي فعاليات مرتبطة بإطلاقه؟

ردّ الكاتب، 26 آذار/مارس 2025

العزيز Dil Mayî، كل الشكر والتقدير. بالفعل الكتاب محاولة لطرح رؤية يسارية في زمن تسارعت فيه سيطرة الرأسمالية الرقمية على وعي البشر، لا فقط على أدوات الإنتاج.

أما عن النشر، فالنسخة متاحة حالياً عبر منصة أمازون بسعر رمزي، إضافةً إلى توفير نسخة مجانية على مواقع ومنصات أخرى دعماً لمبدأ أن المعرفة حق إنساني لا سلعة، ولا بدّ أن تصل للكل مجاناً.

لا توجد فعاليات إطلاق حتى الآن، لكن أي اقتراح أو تعاون لتوسيع دائرة الحوار والنقاش مرحّب به دائماً.

كل الاحترام.

التعليق الحادي والأربعون: كامل سعد

29 آذار/مارس 2025

رفيق رزكار، قرأت الكتاب ولاحظت أن فيه نقداً واضحاً ومتكرّراً لشركة أمازون وفضحاً لممارساتها المعروفة تجاه العمال وهذا شيء أتفق معه تماماً، لكن بنفس الوقت الكتاب منشور حالياً على منصة أمازون نفسها وهذا الشيء يطرح تساؤلاً كبيراً: كيف ممكن ننتقد الشركة ونستخدمها لنشر نفس الخطاب اللي يفضحها؟ أليس هذا تناقضاً أو ازدواجية أو حتى تنازلاً باسم الضرورة؟ وأين نرسم الخط بين التكتيك وبين التماهي مع بنية نرفضها من الأساس؟

ردّ الكاتب، 2 نيسان/أبريل 2025

الرفيق العزيز كامل، شكراً على مداخلتك العميقة التي طرحت سؤالاً جوهرياً حول العلاقة بين المضمون الثوري والوسائط التي تهيمن عليها الرأسمالية الرقمية. وهو سؤال صادق ومحق، وقد خلق لديّ نوعاً من التردد والقلق، وناقشته مع عدد من الرفيقات والرفاق.

النشر عبر منصة أمازون لم يكن خياراً فكرياً، إنما خطوة تكتيكية مدروسة، هدفها كسر الطوق الرقمي الذي تفرضه الشركات ودور النشر على أدوات النشر والتوزيع، وإيصال هذا الخطاب إلى أوسع عدد ممكن من القراء والقارئات حول العالم. نستخدم المنصة لا لشرعنتها وإنما من أجل الاستفادة منها كلما كان ذلك ممكناً.

هذا ليس تناقضاً، إنما تعبير عن الصراع الطبقي داخل حقل المعرفة، حيث لا مجال للطهرانية في سياق تحكّم الشركات بمعظم مسارات الإنتاج والنشر. وكما لم ننتظر يوماً تفكّك الدولة الرأسمالية كي نناضل ضدها من داخلها، لا يمكننا انتظار أن تتحرر البنية التقنية كي نبدأ ببنائها.

لهذا السبب تم نشر الكتاب إلكترونياً بالعربية والإنكليزية عبر أمازون بأقل سعر مسموح به ولا يتجاوز دولاراً واحداً، مع عدم منح المنصة أي حقوق حصرية، وترافق ذلك مع إتاحة نسخة مجانية على مواقع يسارية وتقدمية.

كل الاحترام وأكرّر الشكر الجزيل.

التعليق الثاني والأربعون: نضال حسن

20 نيسان/أبريل 2025

لماذا قرّرت أن تنشر الكتاب مجاناً رغم الجهد الكبير الذي بذلته في تأليفه؟ ألا تعتقد أن من حقّك ككاتب أن تحصل على مقابل مادي؟ وما الفكرة التي تريد إيصالها من هذا الخيار؟

ردّ الكاتب، 28 نيسان/أبريل 2025

الزميل العزيز نضال حسن، شكراً جزيلاً. قرار نشر الكتاب بشكل مجاني ومفتوح لم يكن مجرد خيار تقني، إنما جزء من قناعة فكرية يسارية عميقة بأن المعرفة يجب أن تكون حقاً إنسانياً مشتركاً وليست سلعةً تباع وتشترى في أسواق الرأسمالية.

النشر الإلكتروني جاء لأنه يوفّر إمكانية توزيع الكتاب بسرعة كبيرة وبكلفة شبه معدومة مقارنةً بالنشر الورقي التقليدي المكلف والمحدود الانتشار والخاضع لرقابة السوق والدول. النشر الرقمي يتيح وصول الكتاب إلى جمهور واسع وعالمي، ويتلاءم مع أنماط القراءة الحديثة ويقلّل من الأثر البيئي الناتج عن الطباعة واستهلاك الورق.

الهدف هو أن يكون الوصول إلى الأفكار التقدمية واليسارية متاحاً للجميع دون عوائق مادية ودون احتكار معرفي. النضال من أجل عدالة المعرفة جزء لا يتجزأ من النضال ضد احتكار رأس المال وهيمنته على مصادر الفكر والإبداع.

كل الاحترام.

التعليق الثالث والأربعون: أحمد صالح سلّوم

26 آذار/مارس 2025

موضوع مهم ولكن على صفحات الحوار المتمدن أن تقبل بإضافة ترجمة المقال المكتوب بالعربية إلى لغات أخرى. حيث أرسل أحياناً الترجمة بالفرنسية أو غيرها إلى شخصيات أكاديمية وتلقى قبولاً مذهلاً. حيث يوفّر الذكاء الاصطناعي ترجمات بمستوى مرتفع جداً. هذا مهم للانطلاق من النشر بالعربي ومحدودية تلقّيها من الجمهور العربي. وأقترح أن يكون هناك قسم مختص بتحويل المنشور على شكل كتاب إلى نسخة إلكترونية وترويجها في منصات دولية للفائدة وبلغات مختلفة.

ردّ الكاتب، 29 آذار/مارس 2025

الزميل العزيز أحمد، في البداية أحبّ أن أوضّح أن الكتاب يعبّر عن رأيي الشخصي وليس له علاقة بالحوار المتمدن كمؤسسة يسارية متعددة المنابر.

شكراً جزيلاً على مداخلتك القيّمة التي تفتح أفقاً ضرورياً لتوسيع دائرة تأثير المادة والفكر اليساري عربياً ودولياً.

فعلاً، محدودية التلقّي في الفضاء العربي الراهن، الواقع بشكل عام تحت سطوة إعلام رأسمالي استبدادي، تفرض علينا كيساريين وكيساريات التفكير جدياً في تجاوز الحواجز اللغوية. استخدام

الترجمات عبر الذكاء الاصطناعي بات أمراً ممكناً وفعّالاً، ويدعم انتشار الأفكار التقدمية في الأوساط الجماهيرية والأكاديمية وغيرها.

اقتراحك حول تخصيص قسم للترجمة وتحويل المقالات إلى نسخ إلكترونية قابلة للنشر والترويج الدولي هو اقتراح مهم جداً، وسنناقشه مع الزميلات والزملاء في الحوار المتمدن.

مع كل المودة والتقدير.

* * *

المحور العاشر: مداخلات متنوعة

التعليق الرابع والأربعون: حسين علوان حسين

27 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز والأستاذ الكبير رزكار عقراوي الهمام، تحية متجدّدة. شكراً جزيلاً على مبادرتكم لطرح هذه القضية الملحّة الواسعة النطاق جداً والتي تتطلّب البلورة والتطوير للبرامج المشتركة على المستويات الأربعة: الأفراد، الجمعيات، الأحزاب، الأقاليم، علاوةً على إنشاء التطبيقات الخاصة باليسار. كما أنه يتطلّب المنسّقين لضمان الدعاية والإعلان والدعم المشترك بين المواقع اليسارية والتمويل اللازم.

أقترح العمل على تنسيق الدعوة إلى مؤتمر مشترك عبر الزووم أو غيره بين الجهات المهتمة بهذا الموضوع من مختلف البلدان بغية بلورة رؤى عملية واضحة وقابلة للتحقيق وتطبيقات ميدانية مشتركة.

فائق التقدير والاعتزاز والحب.

ردّ الكاتب، 30 آذار/مارس 2025

الرفيق والصديق العزيز حسين علوان حسين، تحية رفاقية حارة، وكل الشكر على مداخلتك الغنية والاقتراحات العملية البنّاءة التي تعكس وعياً سياسياً وتنظيمياً عميقاً.

لطالما رأى ماركس وإنجلز في التكنولوجيا سلاحاً ذا حدّين، أداةً لتعميق الاستغلال في يد البرجوازية، أو محرّكاً للتحرر إذا استطاعت شغيلات وشغيلة اليد والفكر تحريرها. لكن الرأسمالية بذكاء خبيث حوّلت الفضاء الرقمي إلى وكر لتعزيز الاغتراب، من خوارزميات تسحق حقوق الجماهير وتسيطر على وعيها، إلى منصات تحوّل النشاط الثوري إلى لايكات مجرّدة من الفعل.

من هنا تأتي أهمية المقترحات التي طرحتها حول بلورة وتطوير برامج يسارية مشتركة على مستويات الأفراد والجمعيات والأحزاب والأقاليم، وإنشاء منصات رقمية يسارية بديلة، والتفكير بعقد مؤتمر دولي تنسيقي، كخطوات عملية تعيد المبادرة إلى يد القوى التقدمية.

تواجه البشرية اليوم سيطرةً عالمية غير مسبوقة من قِبَل الشركات التكنولوجية الكبرى والدول الرأسمالية والأنظمة الاستبدادية على الذكاء الاصطناعي وعموم التكنولوجيا، مما يجعل من تشكيل تحالفات يسارية عالمية ضرورةً حتميةً لمواجهة هذه الهيمنة.

كل التقدير والاعتزاز.

التعليق الخامس والأربعون: ادم عربي

26 آذار/مارس 2025

البديل اليساري ممكن، لكن نجاحه يتطلّب تحالفاً بين الناشطين والمطوّرين والباحثين والسياسيين، مع إعادة تخيّل جذرية لدور التكنولوجيا في بناء عالم أكثر عدلاً.

ردّ الكاتب، 30 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز ادم، تحية وتقدير على مداخلتك التي تلامس جوهر ما يدعو إليه هذا المشروع. نعم، البديل اليساري للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الحالي ممكن، لكنه لن يتحقق إلا بتحالف واعٍ وواسع بين الناشطين والمطوّرين والباحثين والسياسيين.

ما يتطلّبه الوضع ليس مواكبة أو تنظيم الذكاء الاصطناعي فحسب، رغم أهمية هذه الخطوات، وإنما تطوير النضال من أجل إعادة توجيه راديكالية لهذه التكنولوجيا ضمن مشروع سياسي تحرري يقلب علاقات القوة جذرياً، وينتزع الذكاء الاصطناعي من منطق الربح والسوق والمنافسة والاحتكار والهيمنة، ليحوّله إلى بنية تحتية تخدم مصالح أغلبية الجماهير الساحقة.

البدائل لم تعد مجرد طروحات نظرية، إنما باتت ممكنةً وملموسةً من الناحية الموضوعية، وما ينقصها اليوم هو الإرادة السياسية المنظّمة والتحالفات اليسارية والأمميات التقدمية العابرة للحدود.

كل الشكر على المساهمة في الحوار، ومع كل التقدير.

التعليق السادس والأربعون: رعد المشّان

26 آذار/مارس 2025

السؤال: نحن نعيش بدول الرأسمالية. ليش مرتاحين؟ أو ليش محد يرجع؟ مع ذلك أقول: مبارك لك الإنجاز لأنك تعبّر عن أفكارك. ملاحظة: اليسار الأوروبي والغربي يعيش أزمة أخلاقية بعد انجراره كداعم للإسلاميين ومطبّبٍ لهم.

ردّ الكاتب، 29 آذار/مارس 2025

الزميل العزيز رعد، شكراً على المداخلة. المسألة ليست شعوراً فردياً بالارتياح في العيش داخل مجتمع رأسمالي، إنما تتعلق بفهم أعمق لبنية هذا النظام نفسه. وجود بعض الحريات النسبية أو تحسينات حياتية لا يعني نهاية التناقضات، ولا يلغي الحاجة إلى بدائل يسارية تقدمية.

اغتراب البشر عن أوطانهم في المنفى لا يعني أن الرأسمالية جنّة، إنما يكشف عن حجم ما صنعه التحالف بين النخب الاستبدادية الفاسدة الحاكمة في الشرق الأوسط والرأسمال العالمي من خراب وتهجير وتبعية وظلم وفساد، واضطرّ الكثير من الناس للهجرة والعيش في المنافي من أجل حياة أكثر أمناً واستقراراً.

اليسار لا يُقاس فقط من خلال موقف آنٍ، وإنما من خلال قدرته على النقد الذاتي ومواصلة النضال من أجل عالم أكثر عدالةً ومساواةً.

أما ما طرحته حول بعض تيارات اليسار الغربي ودورها في تبرير قوى الإسلام السياسي، فهو موضوع فعلاً يستحق النقاش والنقد، وأتفق معك في الكثير مما أشرت إليه، لكنه لا يمكن تعميمه على كامل اليسار في الغرب.

النقد اليساري يجب أن يظل جذرياً وشجاعاً لا يساوم مع الاستبداد بأي شكل.

كل التقدير وتحياتي.

التعليق السابع والأربعون: صابر جميل حسن، حول التجارب الاشتراكية السابقة

أُدرج نصه كاملاً ضمن المحور الرابع: الجدل حول المفاهيم والمنهجية.

التعليق الثامن والأربعون: بكر محي طه

28 آذار/مارس 2025

تتداخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتكنولوجيا، مما يجعل من الضروري التفكير النقدي في كيفية توجيه استخداماتها. ويجب أن يتم العمل على صياغة مستقبل تكنولوجي يعزّز من العدالة الاجتماعية ويحقّق فوائد للجميع من خلال: تمكين الأفراد، ومساواة الفرص، وحلول للمشاكل الاجتماعية.

ردّ الكاتب، 1 نيسان/أبريل 2025

الزميل العزيز بكر محي طه، أشكرك على هذه المداخلة التي تفتح أفقاً ضرورياً للنقاش حول إمكانية توجيه التكنولوجيا لصالح قضايا العدالة والمساواة والتغيير الاشتراكي.

ما طرحته من نقاط مهمة حول تمكين الأفراد ومساواة الفرص واستخدام التكنولوجيا لحل مشكلات اجتماعية وبيئية هو من حيث المبدأ صحيح، لكن السؤال الجوهري الذي يطرحه الكتاب هو: من يمتلك التكنولوجيا؟ من يحدّد استخدامها؟ من يجني أرباحها؟ من يُقصى من فضائها؟

الرأسمالية الرقمية كما يحلّلها النص لا ترفض التمكين ولا المساواة كشعارات، إنما تعيد تدويرها داخل منطق الربح والسيطرة، فتحوّل الأصوات إلى بيانات، والمشاركة إلى استهلاك، والتعليم والبحث العلمي إلى محتوى مدفوع ومراقب.

إلى أن يتحقق نموذج يساري تقدمي للذكاء الاصطناعي، ينبغي إخضاع التكنولوجيا الحالية لإشراف قانوني وحقوقي دولي مستقل لضمان الشفافية والعدالة في استخدامها.

كل الاحترام والتقدير.

التعليق التاسع والأربعون: أحمد غاووتي

26 آذار/مارس 2025

وسبق لصديق مدير موقع الحوار المتمدن منذ أقل من عامين أن طرح أرضيةً حول اليسار الرقمي، وتأتي الدراسة الثانية حول الذكاء الاصطناعي لتكمل المقال الأول. لكن هل الذكاء الاصطناعي وسيلة لخدمة الرأسمال المعولَم أم أداة لتحرير الشعوب في حالة حسن استعماله؟

ردّ الكاتب، 26 آذار/مارس 2025

كل الشكر والتقدير رفيقي العزيز أحمد. نعم، هذه الدراسة تشكّل امتداداً نقدياً وتحليلياً لتلك الأرضية الأولية حول اليسار الرقمي وتستند إلى أفكاره.

الذكاء الاصطناعي الآن أداة فاعلة بيد الرأسمالية لإعادة إنتاج الهيمنة، لكن يمكن تحويله إلى أداة تحرّرية للمجتمعات والشعوب إذا توفّرت الإرادة والتنظيم والرؤية اليسارية الجماعية.

كل التقدير لهذه الإشارة المهمة، والعودة لموقع الحوار المتمدن والحوار الذي جرى حول اليسار الرقمي خطوة أساسية لفهم السياق الكامل.

كل الاحترام والتقدير.

التعليق الخمسون: سامي مالح

26 آذار/مارس 2025

ألف مبروك كاكه رزكار. أنا بصدد إصدار كتابي «التفكير النقدي في عصر الذكاء الاصطناعي: خيار تربوي وضرورة مجتمعية»، أتناول فيه أهمية التفكير النقدي في التربية والتعليم وفي حياة الفرد والمجتمع في عصر الذكاء الاصطناعي، بإمكاناته الكبيرة والهائلة والتغييرية من جانب وبالمخاطر والتحديات التي تصاحبها من جانب آخر. كما أتناول فيه الذكاء الاصطناعي كأيديولوجيا وعلاقته بالسلطة ورأس المال ومراكز النفوذ. أعتقد الكتاب فيه مناقشات وأجوبة على جوانب من طروحاتك. سأقرأ كتابك أكيداً وأناقشه من منطلق المعطيات والمصادر التي اعتمدتها في كتابي. محبتي.

ردّ الكاتب، 26 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز سامي، شكراً من القلب على كلماتك وتفاصيل كتابك المهم، وأرى فيه نقاطاً مركزية من الضروري تقديم تحليلات يسارية نقدية لها.

التفكير النقدي في عصر الذكاء الاصطناعي لم يعد خياراً تربوياً فحسب، وإنما أداةً نضالية حقيقية في مواجهة سياسات الهيمنة الرقمية وإعادة إنتاج الوعي الزائف.

طرحك للذكاء الاصطناعي كأيديولوجيا مرتبطة بالبنى السلطوية والرأسمالية يتقاطع بوضوح مع أطروحات اليسار الرقمي التي يسعى الكتاب لتقديمها كبديل يساري تحرري. متحمّس جداً لقراءة عملك ومواصلة النقاش حول نقاط الالتقاء والتباين، كجزء من مشروع جماعي يساري يواجه منطق احتكار المعرفة واللغة والأدوات من قِبَل الرأسمالية.

كل المحبة والتقدير.

التعليق الحادي والخمسون: حميد حميد العراقي

26 آذار/مارس 2025

تحياتي وتقديري لجهودكم الفكرية حول موضوع العصر ألا وهو الذكاء الاصطناعي وما له من تأثير كبير في العالم، فهو سلاح ذو حدّين: له فائدة كبيرة لمنفعة الإنسان إذا تم توظيفه من أجل رفاه وسلام الإنسان، ولكنه سيكون بالغ الخطورة لو تم توظيفه لصالح الرأسمال المتوحش. تحياتنا ثانيةً لكم أستاذ رزكار وإلى المزيد من العطاء.

ردّ الكاتب، 30 آذار/مارس 2025

الرفيق العزيز حميد، تحية رفاقية وشكراً من القلب على كلماتك الداعمة والمشجعة. أحيّي بدوري أفكارك اليسارية القديرة والمتفتّحة الداعية دوماً للتنسيق والعمل المشترك بين اليساريين واليساريات وللتطوير والتحديث الفكري والتنظيمي داخل التيار اليساري.

مداخلتك تلخّص بدقة التناقض الكامن في الذكاء الاصطناعي كأداة يمكن أن تكون في خدمة التحرّر الإنساني أو في خدمة الرأسمال المتوحش. والرهان الحقيقي هو على من يملك هذه الأدوات ومن يحدد وظيفتها ومآلاتها.

كل التقدير لك ومع الاعتزاز برؤيتك الملتزمة والداعمة.

التعليق الثاني والخمسون: فواز الناصر

31 آذار/مارس 2025

لم أقرأ هذا الكتاب ولا أنوي قراءته، لا رفضاً للمعرفة من حيث المبدأ، ولكن لأنني لا أقرأ كتب الشيوعيين، إذ لا أجد فيها ما يستند إلى مرجعية أخلاقية راسخة أو رؤية تنبثق من الإيمان بالله تعالى.

وما لفت انتباهي في النقاشات الدائرة حول هذا الكتاب هو التركيز على الذكاء الاصطناعي بوصفه أداةً للهيمنة والسيطرة الرأسمالية. وفي المقابل، نجد في القرآن الكريم إشاراتٍ رمزية عميقة تُوازي ما نراه اليوم من انبهار الناس بما تصنعه أيديهم: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَٰذَا إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾. أليس الذكاء الاصطناعي اليوم يأخذ مكاناً مماثلاً في أذهان كثير من الناس؟

ردّ الكاتب، 6 نيسان/أبريل 2025

السيد العزيز فواز، شكراً لمداخلتك، رغم اختلاف المرجعية الفكرية التي تنطلق منها. النقاش الفكري الحقيقي يتطلّب انفتاحاً على الجدل لا رفضاً مسبقاً للقراءة أو الفهم.

إن ما تطرحه من تشبيه بين الذكاء الاصطناعي وعبادة الأصنام هو تعبير مجازي يحمل نقداً مشروعاً لانبهار البشرية المفرط بالتقنية، وهو ما يتقاطع فعلاً مع بعض ما يطرحه هذا الكتاب من تحذير تجاه تأليه الخوارزميات والخضوع لما تنتجه الشركات الكبرى باعتباره «قدراً تقنياً» لا يمكن مناقشته أو تغييره.

لكن الخلاف الجوهري بيننا لا يكمن في تشخيص خطر الهيمنة التقنية، إنما في جذورها وموقع الإنسان منها. النص الذي أمامك لا يسعى إلى إحلال العقل مكان الإله، ولا إلى تقديس البرمجيات، وإنما إلى تفكيك العلاقة بين الرأسمالية والذكاء الاصطناعي واعتبارها أداةً مادية تتحكّم بها قوى طبقية محددة.

الكتاب لا يدعو إلى الخلاص بالخوارزميات، إنما يدعو إلى الاشتباك معها، وإلى تفكيك منطق السيطرة الكامن فيها.

سعيد بمشاركتك في الحوار، وكنت أتمنى أن تقرأ الكتاب لأن مساهمتك تغني الحوار. أكرّر الشكر الجزيل على مشاركتك.

التعليق الثالث والخمسون: مالك بارودي

29 آذار/مارس 2025

لا شك أن كتاب «الذكاء الاصطناعي واليسار» يقدّم مساهمةً مهمةً في نقاش ملحّ حول مستقبل التكنولوجيا والسياسة، لكنه يقع في فخّ المثالية الأيديولوجية. فبدلاً من الاكتفاء برسم صورة وردية لـ«تكنولوجيا التحرر»، كان على الكاتب أن يعترف بالتعقيدات العملية ويطرح تحالفاتٍ ملموسةً مع حركاتٍ حقوقية أو بيئية لمواجهة الهيمنة الرأسمالية. كما يطرح الكتاب رؤيةً اشتراكيةً لمستقبل التكنولوجيا لكنه يفصلها عن السياق الاقتصادي العالمي: كيف يمكن للدول الفقيرة أو الحركات المهمّشة أن تنافس في سباق التكنولوجيا ضد عمالقة مثل الصين أو الولايات المتحدة؟ الإجابة غائبة، مما يجعل الأطروحات تبدو كـ«يوتوبياً» بعيدة عن الواقع.

ردّ الكاتب، 2 نيسان/أبريل 2025

الزميل العزيز مالك بارودي، شكراً على مداخلتك القيّمة التي أرحب بها بكل اهتمام، وأتطلع إلى قراءة ردك التفصيلي والمقالات التي تنوي كتابتها.

ما طرحته من ملاحظات حول المثالية والتعقيدات الاقتصادية والسياسية العالمية هي فعلاً نقاط جوهرية تستحق التوسّع والنقاش. وقد حاول الكتاب من موقع يساري تقدمي أن يقدّم تصوّراً بديلاً لا يقوم على إنكار التحديات أو طرح طوباوية جاهزة، وإنما على تحرير واستعادة التكنولوجيا كساحة صراع طبقي وسياسي مفتوح، وفتح أفق لتحالفات يسارية تقدمية أممية عابرة للحدود.

الكتاب لا يطرح أوهاماً، إنما يسعى إلى وضع اليد على مكامن الخلل والسؤال عن إمكانية النضال اليساري داخل واقع تكنولوجي تهيمن عليه البنية الرأسمالية العالمية دون الوقوع في الاستسلام أو الانغلاق.

فيما يخص مسألة النشر في موقع الحوار المتمدن فهي لا تدخل ضمن إطار هذا الحوار، وأرجو المعذرة.

أحيّيك على حرصك، وأؤكد أن اختلاف الآراء لا يلغي الاحترام المتبادل، إنما يؤسّس لحاجة مستمرة إلى الحوار والنقاش.

مع خالص التحية.

التعليق الرابع والخمسون: حركة اليسار الديمقراطي العراقي

28 آذار/مارس 2025

تحياتي مبارك لكم هذا المنجز المهم، نرجو تفاعل الجميع وتبنّي دراسة وفق منهجية علمية ماركسية لدراسة هذا المنجز العلمي وكيفية تكييفه لخدمة البشرية بالضد من توجهات الرأسمال المعولَم المتوحّش.

ردّ الكاتب، 31 آذار/مارس 2025

الرفيقات والرفاق الأعزاء في حركة اليسار الديمقراطي العراقي، تقديري الحار لنشاطاتكم ودوركم الكبير في تعزيز التنسيق والعمل المشترك بين أطراف وقوى اليسار العراقي.

كل جهد ماركسي ويساري جماعي ضرورة ملحّة الآن وليس مجرد خيار، فالمعرفة والنقد والتنظيم يجب أن تتوحّد في مشروع تحرري يعيد الاعتبار للصراع الطبقي ويواجه النظام الرأسمالي بما يملكه من أدوات استبداد واستغلال جديدة.

إن هذا الكتاب لا يسعى إلى تقديم أجوبة نهائية، وإنما إلى دعوة للمساهمة في هذا الجهد الجماعي وفتح نقاش يساري تقدمي حول كيف نحوّل التكنولوجيا بشكل عام والذكاء الاصطناعي بشكل خاص من أداة هيمنة إلى أداة تحرر.

مع كل التقدير والاعتزاز.

التعليق الخامس والخمسون: جمال محسن

1 نيسان/أبريل 2025

الرأسمالية وأدواتها هم من خلقوا الذكاء الاصطناعي! فهل يتوجّب علينا نقد ما لم نساهم في صنعه ثم نساهم في إيجاد البدائل الممكنة؟

ردّ الكاتب، 6 نيسان/أبريل 2025

الرفيق العزيز جمال محسن، سؤالك يحمل مفارقةً جوهرية تستحق الوقوف عندها.

نعم، الرأسمالية وأدواتها هي من طوّرت الذكاء الاصطناعي ضمن سعيها لتعظيم الربح والسيطرة، لكن هذا لا يعني أن التكنولوجيا نتاج محض لهاوية رأسمالية لا يمكن نقده أو إعادة توجيهه؛ العكس هو الصحيح تماماً: التكنولوجيا ليست قدراً مفروضاً، إنما هي ساحة صراع طبقي جديدة، ومن واجب القوى اليسارية والتقدمية أن تفتح هذا الحقل للنقد والمساءلة والتحويل.

رفض نقد الذكاء الاصطناعي لأنه صُنع بأدوات الرأسمالية يشبه رفض نقد الرأسمالية ذاتها لأنها من صاغت العالم المعاصر.

نحن لا نطرح بديلاً خيالياً خارج الشروط القائمة، وإنما ندعو إلى العمل من داخلها لبناء أدوات يسارية تقدمية رقمية وتطوير الكفاءات ودعم التعاونيات من خلال أمميات رقمية تشكّل رافعةً سياسية وفكرية.

كل المودة والاحترام.

التعليق السادس والخمسون: ثائر أبو رغيف

9 نيسان/أبريل 2025

بخصوص الأمية الرقمية داخل التنظيمات اليسارية التي ذكرها الرفيق رزكار، فهي لا تعني الأمية الرقمية ومجرد عدم إتقان استخدام التطبيقات، إنما تشمل غياب الفهم النقدي لآليات عمل الخوارزميات وتأثيرها على الوعي الجماهيري. من الجدير هنا ذكر موقع الذكاء الصيني Deep Seek الذي حظرته الحكومة الأسترالية على منتسبيها حتى الآن. في رأيي المتواضع أن هذه الطفرة التكنولوجية ستسرّع نبوءة ماركس حول اغتراب العامل عن أدواته.

ردّ الكاتب، 16 نيسان/أبريل 2025

الزميل العزيز ثائر أبو رغيف، مداخلتك مهمة وتسلّط الضوء على أحد الجوانب الجوهرية التي حاول الكتاب الإشارة إليها، وهي أن الأمية الرقمية لا تقتصر على غياب المهارات التقنية، وإنما تتجلّى بشكل أعمق في غياب الفهم النقدي لأنظمة الذكاء الاصطناعي والخوارزميات وآليات السيطرة الرأسمالية التي تعيد تشكيل الوعي الجماهيري ضمن منطق رأسمالي خفيّ ودقيق.

الإشارة إلى مثال حظر منصة صينية مثل Deep Seek من قِبَل بعض الدول الغربية تعكس أيضاً أن الصراع حول الفضاء الرقمي لم يعد محصوراً بالسيطرة التقنية، وإنما يشمل البعد الجيوسياسي والأيديولوجي للذكاء الاصطناعي والصراع والمنافسة بين الدول الكبرى والشركات الاحتكارية.

ما نعيشه اليوم ليس ثورةً رقمية فحسب، وإنما إعادة تشكيل للعلاقات الطبقية وأدوات الإنتاج والوعي، وهو ما يجعل نبوءة ماركس حول الاغتراب تعود بقوة لكن هذه المرة داخل فضاء رقمي.

كل الاحترام والتقدير.

التعليق السابع والخمسون: عائشة الجيا

9 نيسان/أبريل 2025

الأمية الرقمية تهدد كل الشعوب بمختلف عقائدها وأيديولوجياتها وليس اليسار وحده، لأن من لا يملك التكنولوجيا يظل مستعبَداً أو ذيلياً. ونحن في عصر الحروب النووية ومن واجب القادة العسكريين أن يتقنوا استعمالها، لأنه حين يلتقي الذكاء الاصطناعي بخوارزمياته المعقدة مع القرار بإطلاق السلاح النووي فإن معدلات الخطورة تزداد تسارعاً. الكتاب في غاية الأهمية وقد صدر في وقته.

ردّ الكاتب، 18 نيسان/أبريل 2025

الرفيقة العزيزة عائشة الجيا، شكراً جزيلاً على مداخلتك الغنية وملاحظاتك التي تعكس وعياً عميقاً بطبيعة المرحلة الرقمية الراهنة ومخاطرها المتعددة.

أتفق معك تماماً أن الأمية الرقمية لا تقتصر على اليسار، إنما تهدد جميع الشعوب والمجتمعات. والتركيز في الكتاب على الأمية الرقمية في أوساط اليسار لم يأت من باب الحصر، وإنما انطلاقاً من ضرورة أن تكون تنظيمات اليسار في مقدّمة المواجهة، فهي الأمل في تحقيق التغيير الاشتراكي.

فيما يخص الاحتمالات المقلقة لربط القرارات النووية بالخوارزميات المؤتمتة كما أشرتِ بدقة، فإن هذا يستدعي موقفاً سياسياً وتكنولوجياً يسارياً لا تقنياً فقط، والعمل من أجل بناء وعي نقدي لدى المستخدمين والمستخدمات ضد عمليات التوجيه السلوكي والخضوع الرقمي.

الكتاب سعى لتفكيك هذه الأسئلة وطرح رؤية يسارية بديلة تنطلق من فكرة أن الإنسان لا يجب أن يتحوّل إلى تابع لأدواته، وأن التكنولوجيا يجب أن تكون أداةً للتحرر لا لإعادة إنتاج العبودية.

كل الشكر والتقدير على قراءتك الرفاقية وعلى إضافتك النوعية.

التعليق الثامن والخمسون: طلال الربيعي

15 نيسان/أبريل 2025

الرفيق العزيز رزكار عقراوي، كل الشكر وتهنئاتي القلبية على صدور كتابك. ولا شك أن هذا الكتاب سيقدّم خدمةً كبيرة للتوعية بالذكاء الاصطناعي واستخدامه من قِبَل قوى اليسار لتطوير عملها والارتقاء به بين الجماهير. وأنقل هذا الخبر اليوم كما هو: «من أيلول/سبتمبر 2025 ستجعل الصين تعليم الذكاء الاصطناعي إلزامياً في جميع المدارس الابتدائية والثانوية، مما يعكس رؤية الصين لتصبح الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث سيبدأ الطلاب من سن السادسة بتعلّم أساسيات البرمجة والتفكير الخوارزمي.»

وحبّذا لو تحذو دول منطقتنا حذو الصين وتخصّص الأموال لتعليم الذكاء الاصطناعي للطلاب في مختلف المراحل الدراسية. كما يتحتّم على قوى اليسار إجراء دورات تدريبية وورش عمل لتعزيز استخدامه لصالح اليسار وتعزيز نفوذه جماهيرياً.

ردّ الكاتب، 22 نيسان/أبريل 2025

الرفيق والزميل العزيز طلال الربيعي، شكراً جزيلاً على مداخلتك الرفاقية العميقة وكلماتك الداعمة التي أعتزّ بها كثيراً، خصوصاً أنها تأتي من كاتب وباحث يساري مرموق أغنى الفكر اليساري والتقدمي بمساهمات علمية نوعية.

ما يهمّنا هنا ليس متابعة هذه التجارب فحسب، وإنما الاستفادة النقدية منها والعمل على تطوير بدائل يسارية تقدمية في فضاء الذكاء الاصطناعي، لا تكتفي بالاستهلاك أو التبعية كما يجري الآن.

في هذا السياق، يطرح الكتاب بشكل مباشر كيف يمكن لقوى اليسار أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي عبر استخدام أدواته في التنظيم الداخلي وتحليل المزاج العام والتواصل مع الجماهير وصياغة خطابات أكثر دقةً وتأثيراً، وكذلك من خلال تطوير بدائل رقمية يسارية مفتوحة المصدر تتيح بناء فضاء معرفي وتواصلي خارج احتكار الشركات الكبرى.

أتفق تماماً مع دعوتك إلى أن تقوم قوى اليسار في منطقتنا بالضغط على الحكومات من أجل تبني سياسات تعليمية تدمج الذكاء الاصطناعي ضمن رؤية علمية ديمقراطية.

وأكرّر هنا أن العمل مع جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحالية يجب أن يكون تحت رقابة ومتابعة وتدقيق بشري صارم، فهي غير محايدة وبنسب متفاوتة.

كل التقدير والاحترام.

التعليق التاسع والخمسون: سروة رشيد

31 آذار/مارس 2025

في رأيي موضوع مهم جداً وملموس يخص كل الشرائح الاجتماعية. وجهة نظر الكاتب منطقية في هيمنة الأنظمة الرأسمالية من خلال الذكاء الاصطناعي على الشعوب عامةً. في رأيي السبب الأول هو غياب الوعي الفكري أو هزالته لدى الشريحة الأكثر أهميةً وهي الشبيبة التي استُغلّت في مواقع العمل بأجور ورواتب أقل من الجهود المبذولة وساعات عمل طويلة. لذا نحتاج إلى توعية فكرية لتلك الشريحة الأكثر أهميةً في المجتمع لمعرفة خطر هيمنة الأنظمة الرأسمالية والسيطرة الكلية على الذكاء الاصطناعي في استغلال الجميع.

ردّ الكاتب، 6 نيسان/أبريل 2025

الرفيقة والصديقة العزيزة سروة، شكراً لمداخلتك المهمة التي تضيء على واحدة من أكثر النقاط جوهريةً في مشروع هذا الكتاب، وهي العلاقة بين الوعي السياسي لدى الشبيبة وبين اشتداد قبضة الرأسمالية الرقمية.

بالفعل، كما أشرتِ بدقة، فإن الشبيبة اليوم تتحمّل عبء الأجور المنخفضة وساعات العمل الطويلة والقلق الوجودي المرتبط بتأمين الحدّ الأدنى من المعيشة، وكذلك الدعاية الرأسمالية الموجّهة في إضعاف التوجّه السياسي التقدمي لديهم.

الرأسمالية تدرك تماماً هذه الحقيقة، ولذلك تعمل على توجيه الذكاء الاصطناعي واستخدامه لإعادة تشكيل الوعي الجمعي وخصوصاً لدى الشبيبة، عبر التحكّم في المنصات والخوارزميات وأنماط الترفيه والاستهلاك.

الكتاب خصّص قسماً واضحاً حول الشبيبة كقوة اجتماعية أساسية، وأشار إلى أن المعركة على مستقبل الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن تتحقق دون إدماجهم في التنظيمات اليسارية وتعزيز دورهم بشكل مؤثّر.

يمتلك الشباب قدرةً عالية على استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية، ما يجعلهم في موقع متميّز لتطوير أدوات التنظيم والنضال الاشتراكي. لكن رغم هذه الإمكانيات، لا تزال الكثير من التنظيمات اليسارية تقاوم منح الشباب دوراً قيادياً، بفعل هيمنة القيادات التقليدية وغياب الوعي الرقمي داخل البنى الحزبية.

كل الاحترام والتقدير.

التعليق الستون: سعود

31 آذار/مارس 2025

قرأت الكتاب بتركيز واستمتعت جداً بالطرح الجريء والعميق. الربط بين الذكاء الاصطناعي والرأسمالية كان واضحاً وقوياً. أعجبني أن التركيز ما كان على الجوانب التقنية وإنما على البعد الطبقي والتحليل الماركسي للواقع الرقمي. هذا النوع من الكتب ضروري اليوم خاصةً مع توسّع سيطرة الشركات الكبرى على حياتنا اليومية. أشكرك على هذا الجهد الكبير وأتمنى أن يصل الخطاب اليساري التقدمي لشريحة أكبر من الناس.

ردّ الكاتب، 6 نيسان/أبريل 2025

الرفيق العزيز سعود، شكراً جزيلاً على قراءة الكتاب ولمداخلتك المشجعة التي تعكس وعياً نقدياً عالياً واهتماماً جاداً بصلب ما يحاول الكتاب أن يقدّمه.

التحليل اليساري في هذا السياق ليس مجرد إطار نظري، إنما وسيلة لفهم الواقع الرقمي المعاصر بوصفه ساحة صراع طبقي جديدة بامتياز، تتحكّم به الطغمة الرأسمالية الرقمية وتعيد من خلاله تشكيل الوعي والإنتاج والعلاقات الاجتماعية والسلوك الفردي.

كل الشكر والتقدير، ونواصل هذا الطريق مع رفاق ورفيقات يؤمنون أن اليسار قادر على أن يشتبك مع هذا العصر ويعيد رسم ملامحه. وأكون ممتناً لك وللجميع في المساهمة في إيصال الرابط المجاني للكتاب لمعارفكم وأصدقائكم.

التعليق الحادي والستون: غوردون فيالا

4 نيسان/أبريل 2025

أودّ الإشارة إلى أن النقاش حول الذكاء الاصطناعي غالباً ما يُضفى عليه طابع الحداثة والانبهار، في حين أن جوهره في الواقع ليس جديداً كما يُرَوَّج له. ما يسمّى بالذكاء الاصطناعي ما هو إلا امتداد لما كانت تفعله محركات البحث دائماً، وهو تسجيل الكلمات التي يختارها الإنسان وتوجيهها وفق ردود الفعل البشرية.

الذكاء الاصطناعي بهذا المعنى ليس إلا تسميةً مضلِّلة معقّدة، تستخدم لربط البرمجة الحاسوبية بالدماغ البشري من أجل إرباك الناس وإيهامهم بأن هناك وعياً ذاتياً داخل الآلة. إنها أداة مصمّمة لا لجعل الآلة أكثر إنسانيةً، وإنما لجعل الإنسان أكثر قابليةً للقيادة والسيطرة.

ومع تآكل الدولة المركزية وصعود «الحكم اللامركزي»، لم يعد هناك مركز يمكن الدخول إليه أو التأثير فيه. الرأسمالية لم تعد فقط إطاراً اقتصادياً، إنما صارت هي البنية الحاكمة نفسها.

مع التقدير على هذا العمل النقدي الذي فتح الباب لحوار نادر وضروري.

ردّ الكاتب، 10 نيسان/أبريل 2025

الرفيق العزيز غوردون فيالا، شكراً لمداخلتك الفكرية الغنية والعميقة التي توسّع النقاش حول الذكاء الاصطناعي بعيداً عن الانبهار التقني.

ما تطرحه يلامس جوهر ما حاول الكتاب الإشارة إليه، حتى وإن كان بأسلوب ومفردات مختلفة.

صحيح تماماً أن الذكاء الاصطناعي في بنيته كما نعرفه اليوم لا يفكّر ولا يعي، إنما هو نظام تفاعلي خاضع لبنية خوارزمية تم تصميمها لخدمة مصالح رأسمالية محددة. هو ليس تطوّراً حيادياً في تاريخ المعرفة، إنما أداة سلطوية موجَّهة لتعظيم الأرباح ولإعادة إنتاج السيطرة.

ما تفضّلت به حول انحلال الدولة وبروز الشركات ككيانات حاكمة هو جزء من التحليل الذي يتبنّاه الكتاب، حيث أشار صراحةً إلى أن السيطرة لم تعد تمرّ عبر مؤسسات الدولة فقط، وإنما عبر بنى تحتية رقمية تسيطر عليها شركات التكنولوجيا الكبرى.

ولذلك فإن تفكيكه لا يتطلّب خطاباً نقدياً فحسب، وإنما أيضاً العمل من أجل بناء بدائل يسارية تقدمية رقمية وأطر يسارية تكنولوجية مناهضة للرأسمالية.

كل التقدير لمداخلتك التي أثرت النقاش وأعادت التذكير بأننا لا نحاور الآلة، وإنما ما خلفها من سلطة ومصالح ونمط إنتاج.

كل الاحترام والتقدير.

التعليق الثاني والستون: أزاد هيوا

8 نيسان/أبريل 2025

أنا مو مع آراء عقراوي عن اليسار الرقمي، بس أنا حبيت تصرّفه الشيوعي لما نشر كتابه مجاناً إلكترونياً وما حط حقوق ملكية. هذا تصرّف محترم شيوعي. كثير من ناس يساريين يحكون عن الثورة والعمال والأممية بس يكتبون في جرايد خليجية وكتبهم يطبّعونها في دور نشر تبع شيوخ وهذول الشيوخ يعاملون العمال الأجانب وما يعطوهم حقوق، بس المثقفين هدول يمدحوهم ويشتغلون عندهم ويحكون عن الحرية والثورة وهم بيد الممولين.

ردّ الكاتب، 16 نيسان/أبريل 2025

العزيز أزاد هيوا، شكراً جزيلاً. موقفك محل احترام، وفعلاً اختيار النشر الإلكتروني المجاني للكتاب دون أي قيود ملكية فكرية لم يكن قراراً تقنياً أو شكلياً، إنما موقفاً سياسياً واضحاً ينطلق من قناعة يسارية بأن المعرفة ليست سلعةً يجب تقييدها بحقوق الملكية، وإنما يجب أن تكون متاحةً للجميع باعتبارها حقاً إنسانياً.

موقفك من اليسار الرقمي موضع تقدير، وكنت أودّ أن تفصّل رأيك أكثر وتذكر نقاط الخلاف، خاصةً أن النقاش داخل اليسار مطلوب وضروري. في كل الأحوال كل الأمور تتقبّل وجهات نظر مختلفة، وليس هناك من يملك الحقيقة المطلقة أو النهائية.

كل الشكر على المداخلة.

التعليق الثالث والستون: نبيلة الوليدي

2 نيسان/أبريل 2025

الذكاء الاصطناعي لص... يسرق من نصوص المبدعين ويعطيها للكتاب المزيّفين.

ردّ الكاتب، 7 نيسان/أبريل 2025

الرفيقة العزيزة نبيلة الوليدي، شكراً لمداخلتك التي تعكس قلقاً حقيقياً ومشروعاً حول مسألة الحقوق الفكرية والاستغلال الرقمي.

هذا القلق يتقاطع مع ما أطرحه في الكتاب، حيث أشير إلى أن الذكاء الاصطناعي تحت هيمنة الرأسمالية الرقمية لا يعمل كأداة إبداع، وإنما كأداة تجميع وتسليع ولتعظيم الأرباح، تمتصّ الجهد البشري والمعرفي وتحوّله إلى مادة قابلة للبيع والاستخدام الربحي دون اعتراف فعلي بالمصدر أو بالحق الجماعي في المعرفة.

الكتاب لا يدافع عن الذكاء الاصطناعي كما هو، إنما ينتقد استخدامه كأداة للنهب الرقمي، ويطرح بوضوح ضرورة إعادة تنظيم إنتاج المعرفة والبيانات بشكل جماعي وتشاركي وتقدمي يضمن حقوق شغيلات وشغيلة الإبداع والفكر. الذكاء الاصطناعي ليس لصاً بذاته، إنما يتحوّل إلى أداة سطو عندما يتحكّم به منطق السوق والاحتكار والهيمنة.

كل التقدير والاحترام.

التعليق الرابع والستون: أبو عماد

2 نيسان/أبريل 2025

كلها مخاتلات تكنولوجية للاستحواذ أكثر فأكثر على قاعدة البيانات لكل المستعمِلين بقصد الحصول على أكبر قاعدة للبيانات قد يكون من بينها ما موجّه لأغراض التجسس المختلفة بين الدول.

ردّ الكاتب، 8 نيسان/أبريل 2025

العزيز أبو عماد، ملاحظتك في غاية الأهمية رغم الاختصار، وتنسجم مع التحليل المطروح في الكتاب حول دور الذكاء الاصطناعي كأداة مركزية في تكثيف السيطرة ضمن الرأسمالية الرقمية. لا يتعلق الأمر بجمع البيانات لأغراض تسويقية فقط، وإنما أيضاً لأغراض رقابية وتجسسية، سواء من قِبَل الشركات الاحتكارية أو الدول الكبرى، حيث تصبح البيانات مادةً خاماً للاستخبارات والسيطرة الناعمة.

الكتاب يسلّط الضوء على هذه «المخاتلات التكنولوجية» التي تبدو في ظاهرها أدوات راحة وتبسيط لكنها في جوهرها أدوات تعقّب وهيمنة، ويطرح الحاجة إلى بناء بدائل يسارية تقدمية تنطلق من حق الناس في المعرفة وفي حماية خصوصيتهم.

كل الاحترام والتقدير.

التعليق الخامس والستون: Lyes Bendib

2 نيسان/أبريل 2025

تحليل ذكي ومنطقي، ومع كل هذا التقدم الثوري التكنولوجي يبقى العقل البشري أقوى وأذكى وأدهى خليقة من ربّ العالمين.

ردّ الكاتب، 8 نيسان/أبريل 2025

العزيز Lyes Bendib، شكراً لمداخلتك وتقديرك، وأتفق معك أن العقل البشري بكل تعقيده وتاريخه وتجربته لا يمكن إلى الآن أن يُختزل أو يُستبدل بخوارزمية أو آلة مهما بلغت من التطور.

الكتاب لا ينطلق من تمجيد التقنية، إنما من تحليل مادي لدورها في الصراع الطبقي، ويؤكد أن الذكاء الاصطناعي ليس بديلاً عن العقل البشري، إنما أداة تُصمَّم وتُستخدم ضمن علاقات الإنتاج والقوة والسيطرة. الرهان الحقيقي ليس على تفوّق الآلة، وإنما على وعي البشر وتنظيمهم وقدرتهم على إعادة توجيه الأدوات التي ينتجونها نحو العدالة والمساواة والتحرر.

تقديري واحترامي.

التعليق السادس والستون: حميد كوره جي

26 آذار/مارس 2025

تحياتي رفيق رزكار، كتابك سيكون مرجعاً لكل اليساريين وضرورياً وجوده في كل بيت. وقد ساهمت سابقاً بمقال عن التأثير الحاسم للذكاء الاصطناعي على البشرية.

ردّ الكاتب، 30 آذار/مارس 2025

الرفيق والزميل العزيز حميد كشكولي، تحية رفاقية صادقة وشكراً جزيلاً على تهنئتك المشجعة والكلمات الدافئة التي أعتز بها كثيراً.

ما يسعدني أكثر هو أننا نلتقي في فهم مشترك بأن قضايا التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لم تعد هامشيةً وثانويةً في الصراع الطبقي، إنما باتت ميداناً مركزياً من ميادين الهيمنة والمقاومة.

قرأت مقالك القيّم «ثمة شبح يحوم في سماء أوروبا»، وكان من أهم النصوص التي لامست بعمق ليس فقط الجانب التقني، وإنما البعد الثقافي والسياسي والاجتماعي لموقع الذكاء الاصطناعي في لحظتنا الراهنة.

أكثر ما أعجبني في مقالك هو تأكيدك أننا لا يجب أن نستسلم لسرديات الخلاص التكنولوجي، وإنما أن نتمرّد على الاستخدام غير العادل للتقنيات ونعيد بناء علاقتنا بها على أساس العدالة والتحرر الإنساني.

أشكرك مرةً أخرى على مساهمتك القيّمة وعلى توجّهك التقدمي.

مع كل التقدير والاحترام.

التعليق السابع والستون: محمود يوسف بكير

29 آذار/مارس 2025

موضوع الكتاب جديد وهام ويلفت انتباه اليسار لأهمية فهم ومتابعة ما يحدث من تطور تقني هائل ومتلاحق في مجال الذكاء الاصطناعي الرأسمالي. والأخطر من هذا أن هذه التقنيات لا تعمل في فراغ إذ إنها تستغل أحد فروع علم الاقتصاد وهو ما نسمّيه علم الاقتصاد السلوكي وهو خليط من علم النفس وعلم المخ والأعصاب والاقتصاد. وكل شركات الميديا العملاقة تستخدم هذا العلم لتحليل سلوك الناس وإعادة تشكيله بالشكل الذي يخدم مصالحها. واليسار يمكن أن يستفيد من هذا على الأقل لزيادة وعي الناس ولمحاربة ما يتم من استغلال.

ردّ الكاتب، 2 نيسان/أبريل 2025

الزميل العزيز د. محمود يوسف بكير، كل الشكر والتقدير على مداخلتك العلمية الغنية التي تضيء على جانب بالغ الأهمية لم يُطرح بما يكفي في الدراسات والحوارات اليسارية، وهو العلاقة الوثيقة بين الذكاء الاصطناعي والرأسمالية السلوكية.

تماماً كما تفضّلت، لا تعمل هذه التقنيات في فراغ، وإنما تستند إلى تراكم معرفي في علوم النفس والأعصاب والاقتصاد السلوكي، وهو حقل يتقاطع فيه تحليل اللاوعي وفهم آليات اتخاذ القرار ورصد الحوافز وتوجيه الانتباه، بما يسمح بإعادة برمجة السلوك البشري في اتجاهات محددة تخدم منطق الربح وتعزّز الخضوع.

الكتاب حاول أن يفتح هذا النقاش من منظور يساري عبر الربط بين الخوارزميات والذكاء الاصطناعي وبين البنية الطبقية التي تنتجها وتستثمر بها، وأشار إلى ضرورة أن يمتلك اليسار أدوات تحليل ومواجهة هذه البنى الجديدة لا عبر الرفض فحسب، وإنما عبر الفعل المضاد.

مداخلتك القديرة تسهم بشكل حقيقي في تعميق هذا النقاش، وتؤكد على ضرورة أن يعيد اليسار صياغة أدواته التحليلية والتربوية في مواجهة هذا الشكل الجديد من الهيمنة.

كل الامتنان والتقدير.

* * *

المحور الحادي عشر: تعليقات ختامية دالّة

التعليق الثامن والستون: سروة رشيد، حول الشبيبة

أُدرج نصه كاملاً ضمن المحور العاشر: مداخلات متنوعة.

التعليق التاسع والستون: ليث أنور القيسي، حول الإحباط الرقمي

أُدرج نصه كاملاً ضمن المحور الثالث: التساؤلات النقدية حول الطرح.

التعليق السبعون: احلام احمد

30 آذار/مارس 2025

بصراحة، أجد من الصعب تصوّر كيف يمكن تنفيذ هذه الفكرة عملياً. تبدو فكرة استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة للتحرر جميلة ومثيرة للاهتمام، لكن الواقع مختلف تماماً. التكنولوجيا اليوم محكومة بالكامل بالشركات الكبرى التي تمتلك البنية التحتية والبيانات والموارد، مما يجعل من المستحيل تقريباً فصل الذكاء الاصطناعي عن المنظومة الرأسمالية التي صُمِّم لخدمتها. حتى لو حاولنا بناء بدائل تقدمية، فسنظل معتمدين على أنظمة تشغيل وخوادم وأدوات تموّلها وتسيطر عليها المؤسسات نفسها التي ننتقدها. ربما يمكننا التأثير في الاتجاهات التكنولوجية على نطاق ضيّق، لكن الحديث عن ثورة في استخدام الذكاء الاصطناعي يبدو لي أقرب إلى الحلم منه إلى خطة قابلة للتنفيذ.

ردّ الكاتب، 6 نيسان/أبريل 2025

الرفيقة العزيزة احلام، شكراً لمداخلتك التي تنطلق من واقع صعب ومعقّد لا يمكن القفز فوقه، وهو تماماً ما يشتبك معه الكتاب دون مواربة ويحاول طرح حلول تدريجية وفق ما هو ممكن وانتهاءً بما هو مطلوب.

لا أدّعي في هذا النص أن الذكاء الاصطناعي اليوم متحرّر من شروطه الرأسمالية، أو أن بوسعنا فصل البنى التحتية التقنية عن منطق الربح والاستحواذ والسيطرة. على العكس تماماً، نبدأ من هذا التشخيص.

لكن هذا الوعي بالمشكلة الكبيرة لا يجب أن يتحوّل إلى يأس أو استسلام، وإنما إلى دعوة للتفكير في البدائل والبدء في الانخراط في معركة صعبة ومعقّدة وطويلة. ما أقترحه ليس بديلاً جاهزاً، إنما مشروع نضالي طويل النفس يبدأ بتطوير الكفاءات التقنية داخل التنظيمات اليسارية والتقدمية وينتهي بالعمل الجماعي على مستوى عالمي من أجل بناء نماذج بديلة للإنتاج الرقمي.

في الختام، يبقى السؤال الجوهري معلّقاً بإلحاح: هل نحن كقوى يسارية وتقدمية في العالم أجمع مستعدون فعلاً لخوض غمار هذه الحرب الرقمية المعقّدة الطويلة المتعددة الجبهات؟ اللحظة التاريخية لا ترحم، والمستقبل لن ينتظرنا. فإما أن نلتحق به ونشكّله بوعي ونضال، أو نترك أنفسنا على هامشه خاضعين لصيغ جديدة من الاستغلال والقهر لكن هذه المرة بأشكال أكثر تحكّماً وعمقاً وتأثيراً.

كل الاحترام والتقدير.

التعليق الحادي والسبعون: خلف علي الخلف

20 نيسان/أبريل 2025

تحية طيبة، أودّ أن أعبّر عن تقديري العميق لجهودك الفكرية في كتابك الأخير الذي يُعدّ إضافةً قيّمة للمكتبة العربية. وأودّ أن أستغل هذه المناسبة لأُشيد بموقع الحوار المتمدن الذي أرى أنه المنصة العربية الوحيدة التي يمكن أن نطلق عليها منصة حرة للنشر حيث تُتاح الفرصة لطرح ومناقشة القضايا الفكرية والاجتماعية والسياسية بحرية دون رقابة.

سؤالي: في ظل تسارع التطور التكنولوجي، كيف يمكن لشباب اليسار العربي أن يطوّر بشكل عملي أدواته الفكرية والتنظيمية لمواكبة هذا التقدم وضمان أن تكون التكنولوجيا في خدمة الإنسان والمجتمع؟ هل يمكن للأحزاب اليسارية أو بقاياها أن تكون فاعلةً في نقلة نوعية في تاريخ البشرية مثل الذكاء الاصطناعي؟

ردّ الكاتب، 28 نيسان/أبريل 2025

الزميل العزيز خلف علي الخلف، تحية طيبة. شكراً على سؤالك الذي يعكس فهماً عميقاً للتحديات الكبرى التي يواجهها اليسار في العصر الرقمي.

يجب أولاً أن ندرك أن التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي ليست محايدة، وإنما هي أداة في يد من يسيطر عليها. كما بيّنت في الكتاب، فإن الرأسمالية استغلت الذكاء الاصطناعي لتعمّق هيمنتها الطبقية. ولكن يمكن لليسار استغلال هذه التقنيات بشكل مغاير، حيث يكمن التحدي في تحويل الذكاء الاصطناعي من أداة للقمع والسيطرة إلى أداة مساعدة للتحرر الاجتماعي.

يجب أن يقوم اليسار بتطوير أدوات فكرية وتنظيمية تعتمد على التحليل المادي للواقع الرقمي وفهم كيف يتم استخدام الخوارزميات وبيانات المستخدمين لصالح الشركات الكبرى. ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل أنماط الوعي الجماهيري مما يتيح للحركات اليسارية تحسين استراتيجيات التنظيم والاحتجاج والحشد الجماهيري. كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداةً لتطوير الإعلام اليساري.

ومن المهم التركيز على بناء أمميات يسارية رقمية. بما أن الشركات الكبرى العابرة للحدود والدول الاستبدادية تهيمن على الذكاء الاصطناعي، فإن بناء تحالفات دولية يسارية ضروري لمواجهة هذه الهيمنة.

وفيما يخص الشباب، فهم الفئة الأكثر تفاعلاً مع التكنولوجيا الرقمية، وبالتالي يجب على اليسار أن يركّز على تطوير آليات التنظيم والعمل من أجل جذب الشباب إلى تنظيمات اليسار من خلال سياسات مرنة للعضوية والعمل النضالي.

لا يمكن أن يتحقق أي من هذه الاستخدامات للذكاء الاصطناعي إلا إذا كان هناك وعي نقدي بالتحولات التي تطرأ على المجتمع في العصر الرقمي. اليسار بحاجة إلى التحرّك بسرعة لتطوير استراتيجيات وتقنيات تمكّنه من استخدام هذه الأدوات في خدمة مشروع تحرري بشكل حذر ومدروس.

كل المودة والاحترام.

التعليق الثاني والسبعون: زكي أبو السعود

19 أيار/مايو 2025

إن أحسن وصف للكتاب هو البيان الشيوعي لعصر الذكاء الاصطناعي. كتابك أستاذ رزكار يصلح أن يُضاف إلى المنهج الدراسي لأي مدرسة حزبية يسارية كي يستنهض الدارسون فيها من الشباب في إيجاد أسلحة جديدة لمواجهة عدوّهم الطبقي.

ردّ الكاتب، 19 أيار/مايو 2025

الرفيق العزيز زكي أبو السعود، كلماتك وسام كبير أعتزّ به كثيراً. تشبيه الكتاب بالبيان الشيوعي لعصر الذكاء الاصطناعي هو توصيف عميق وملهم. الهدف كان فعلاً هو فتح أفق جديد أمام اليسار وخاصةً أمام الجيل الشاب، لاكتشاف أدوات نضال جديدة في مواجهة عدو طبقي لم يعد يسيطر على المصانع فقط، وإنما أيضاً على البيانات والوعي والسلوك.

سعيد جداً أن ترى فيه إضافةً ممكنة لأي مشروع يساري يريد أن يتجدّد وينهض دون أن يفقد جوهره التحرري.

كل التقدير والاحترام.

التعليق الثالث والسبعون: Nazar Faiz

21 أيار/مايو 2025

اليسار الاشتراكي فشل في العصر التكنولوجي لأنه لم يتحدث بلغة العصر ولم يطوّر أدواته الفكرية والتنظيمية لتلائم عالماً تهيمن عليه الخوارزميات لا المصانع. بقي أسير قرن مضى بينما المستقبل يُكتب بلغات جديدة. في المقابل، ثقافة الإنترنت تقوم على الحرية الفردية وريادة الأعمال والابتكار السريع، أما اليسار التقليدي فيُنظر إليه كمن يدعو إلى القيود والضرائب ومركزية الدولة، ما جعله «غير جذّاب» لجيل الشباب الرقمي.

ردّ الكاتب، 24 آب/أغسطس 2025

العزيز نزار، شكراً جزيلاً على المشاركة في الحوار.

القول إن اليسار الاشتراكي فشل في العصر التكنولوجي فيه تعميم. صحيح أن الرأسمالية احتكرت معظم أدوات التكنولوجيا، لكن هذا لا يعني استحالة تطوير بدائل يسارية. اليوم هناك تيارات يسارية وتقدمية ومنها اليسار الرقمي تسعى لامتلاك لغة العصر وأدواته الرقمية وتوظيفها في بناء مقاومة طبقية وثقافية. التحدي قائم لكنه لا يُختزل في صورة يسار جامد، إنما في قدرة قوى التغيير على تحويل التكنولوجيا من أداة هيمنة إلى أداة تحرر.

أعلم أن الأمر صعب ومعقّد لكن كل الأمور ممكنة.

كل المودة والاحترام.

التعليق الرابع والسبعون: بيان صالح

7 أيار/مايو 2025

بالنسبة لي، هذا الموضوع ليس مجرد نقاش نظري، وإنما قضية تمسّ حياتنا جميعاً. الذكاء الاصطناعي يغيّر العالم من حولنا، والسؤال هو: في أي اتجاه؟ هل نتركه أداةً بيد الرأسمالية لتعزيز الاستغلال، أم نعمل على جعله في خدمة العدالة والتحرر الإنساني؟ أؤمن بأن لنا دوراً في هذه المعادلة، وأن الحوار حول هذا الأمر ضروري.

ردّ الكاتب، 12 أيار/مايو 2025

العزيزة بيان، الذكاء الاصطناعي كما ذكرتِ ليس موضوعاً نظرياً، إنما معركة على مستقبل البشرية بين قوى الاستغلال والتحرر. وطرح السؤال «في أي اتجاه؟» هو بالضبط جوهر ما حاول هذا المشروع أن يعالجه.

وأودّ أن أقول بوضوح وبفخر واعتزاز إن هذا الكتاب لم يكن ليتحقق بهذه الصيغة لولاكِ. أنتِ لستِ شريكة حياتي ورفيقتي وصديقتي فحسب، وإنما شريكة في كل فكرة ومقطع وتفصيل فيه. كانت فكرتك أن يتحوّل أحد فصول كتاب أعمل عليه إلى مشروع كتاب مستقل، وكان الحوار معك وملاحظاتك واقتراحاتك المستمرة من أهم عناصر تطوير المحتوى.

ورغم أننا ننتمي معاً إلى اليسار ونلتقي في النضال من أجل العدالة الاجتماعية والحرية والتغيير الاشتراكي، إلا أن بيننا اختلافات فكرية واضحة في بعض النقاط والمقاربات. لكن هذا لم يمنع هذا المشروع، وإنما أغناه. دعمك لم يكن مشروطاً بالتطابق، إنما نابعاً من قناعة حرة بأهمية أن نشتبك مع قضايا عصرنا بأدوات جديدة.

محبتي الكبيرة.

* * *

أربعون سؤالاً وجواباً حول نصوص الكتاب

وضعت هذه الأسئلة والأجوبة في آخر الكتاب، قبل الخاتمة، لتكون خلاصة مركزة لما طرحته نصوص الكتاب. وهي تجيب عن الأسئلة التي تكررت علي في الحوارات والتعليقات والرسائل، وتصلح لمن يريد الدخول إلى الكتاب من بابه القصير قبل أن يقرأ فصوله كاملة، ولمن أنهى القراءة وأراد أن يستعيد خيوطها الأساسية.

أولاً: أسئلة حول الفصل الأول

1. ما الذي تعنيه بـ«اليسار الرقمي»؟ ولماذا «الرقمي» بعد «الإلكتروني»؟

اليسار الرقمي تيار تطويري داخل اليسار، وامتداد له يكمل تياراته القائمة. فهو يحافظ على القيم والمبادئ والانحيازات الطبقية، ويعمل على تطوير الأدوات والأشكال التنظيمية والخطاب وأساليب التحليل والعمل بما ينسجم مع طبيعة العصر، ويبقى أفقه التغيير الاشتراكي. ولا يحل النضال الرقمي محل النضال الطبقي والجماهيري والميداني، وإنما يطور أدواته ويوسع مجالاته.

وأشدد على هذا التمييز لأن كثيراً من نقاشات التجديد تنزلق إلى ظن أن تحديث الأدوات مساس بالثوابت. والواقع على خلاف ذلك: فالتمسك بأدوات لم تعد توصل إلى الناس هو ما يضر بالثوابت فعلاً، لأنه يترك القيم بلا قدرة على التحقق في الواقع.

أما التسمية فهي وحدها التي تغيرت، والمفهوم واحد. فحين طرحت الفكرة في بداية الألفية الثالثة كانت «الإلكتروني» هي الصفة الشائعة، كما في الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، ثم استقر الاستعمال على «الرقمي». ولهذا أستخدم «اليسار الرقمي» في هذا الكتاب، مع الإبقاء على «اليسار الإلكتروني» في النصوص التي نشرت بهذا الاسم حفاظاً على أمانة التوثيق.

2. تقول إن الثورة الرقمية تحول بنيوي لا أداة إضافية. وما الفرق عملياً؟

الفرق يظهر في مستويين مختلفين من التعامل معها. المستوى الأول هو استخدام الأدوات الرقمية في نشر الخطاب، وهذا تفعله معظم التنظيمات اليوم بدرجات متفاوتة. والمستوى الثاني هو إعادة التفكير في البنية التنظيمية والقيادية والخطابية ذاتها في ضوء ما أتاحته هذه الثورة وما فرضته. ومن يقف عند المستوى الأول يضع محتوى لم يتجدد في أوعية جديدة.

فالثورة الرقمية غيرت طبيعة القوة ذاتها، وأعادت تشكيل أربعة أمور تمس صميم بناء أي حركة يسارية: مفهوم القيادة، الذي ينتقل من هرم يتصدره من يملك المعلومة إلى شبكة يتصدرها من يملك القدرة على التوليف وبناء الثقة؛ وطرق بناء التضامن والتنظيم؛ وساحات إنتاج الوعي السياسي، من الفيديو القصير إلى البودكاست؛ وأشكال الانتماء التي صارت أقرب إلى التحالف منها إلى الانتماء الكامل.

وهذا يعني عملياً أن مجموعة صغيرة منظمة تملك خطاباً واضحاً وقدرة على الإنتاج الرقمي صار بإمكانها أن تؤثر في الرأي العام بما لم يكن متاحاً من قبل. وهذه فرصة لليسار بقدر ما هي تهديد له، تبعاً لمن يحسن استخدامها.

3. ألا يحمل الفضاء الرقمي مخاطر على اليسار نفسه؟

يحملها بالتأكيد، والاشتباك الصادق معه يستلزم وعياً نقدياً بأخطاره إلى جانب الاحتفاء بإمكاناته. وأولها أنه فضاء طبقي بطبيعته، فالمنصات الكبرى بنى رأسمالية تتحكم في خوارزميات الانتشار وأولويات الظهور، والتقييد فيها يجري في الغالب دون إعلان: خفض صامت لانتشار منشور، فيظل الحساب قائماً ويتوقف الصوت عن البلوغ.

وثانيها القمع الرقمي. فالمراقبة الجماعية صارت ممكنة بكلفة زهيدة، وبرمجيات التجسس صارت سلعة تشتريها حكومات كثيرة ضد معارضيها ونقابييها. ولهذا لم يعد الأمن الرقمي خياراً فردياً يترك لاجتهاد كل عضو أو عضوة، وصار مسؤولية تنظيمية: قنوات اتصال مشفرة، وتدريب منتظم، وخطة واضحة لما يفعل حين يخترق حساب أو يعتقل عضو.

ثم تأتي الفقاعة الرقمية التي تجعلنا نخاطب أنفسنا، وتسطيح الخطاب تحت ضغط منطق المنصات، ووهم النشاط حين يحل الإحساس بالفاعلية محل الفاعلية ذاتها. والسؤال الذي يكشف الحقيقة سؤال عملي: ما الذي تغير على الأرض بعد الحملة، ومن انضم إلى العمل المنظم ولم يكن في دائرتنا من قبل؟

4. ما المقصود بالتجديد الفكري؟ ألا يعني ذلك مراجعة الأسس ذاتها؟

التجديد الفكري يحافظ على المنهج الاشتراكي والتحليل الطبقي، ويسعى إلى توسيعهما وتعميقهما، ومراجعة ما تراكم حولهما مع الزمن من قراءات باتت بحاجة إلى تجديد، كي تواكب الواقع بتحولاته المتسارعة. ولهذا سابقة من المؤسسين أنفسهم، فقد كتب ماركس وإنجلز في مقدمتهما للطبعة الألمانية من البيان الشيوعي عام 1872 أن المبادئ العامة ما زالت صحيحة في مجملها، وأن بعض تفاصيله العملية قد شاخ ويحتاج إلى صياغة مختلفة.

وجوهر التجديد عندي أن يبدأ التفكير من الواقع ويصعد منه إلى النظرية، ثم يعود إليه ليختبرها. فعامل التوصيل الذي تحدد الخوارزمية إيقاع عمله وأجره دون أن يرى مديراً، والعاملة في تصنيف البيانات التي تنتج القيمة لشركة في قارة أخرى، كلاهما يطرح أسئلة على التعريفات الكلاسيكية للطبقة والعمل. ومن يبدأ من النص سيجادل في أي خانة يضعهما، ومن يبدأ من واقعهما سيصل إلى مفاهيم أدق.

ويترتب على ذلك أن يبدأ التحليل من خصوصية كل بلد، وأن نميز بين ما هو مطلوب نظرياً وما هو ممكن الآن، وأن نستعين بالعلوم الحديثة كما استعان المؤسسون بعلوم عصرهم. والمعيار الذي أحتكم إليه في تقييم أي سياسة واضح: هل غيرت شيئاً في حياة شغيلات وشغيلة اليد والفكر نحو الأفضل، ولو بخطوة محدودة؟

5. كيف تنظر إلى التجارب الاشتراكية السابقة والقائمة؟

تراوح تعامل اليسار معها بين الدفاع الشامل الذي يرى فيها إنجازاً يعلو على المراجعة، والإدانة الشاملة التي تطوي صفحتها بكاملها، وكلاهما، على ما يحمله من دوافع مفهومة، يصل إلى الحكم قبل الدراسة. والأجدى قراءتها علمياً بوصفها تجارب بشرية مركبة. فمنجزات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وتحرير النساء من التبعية الاقتصادية كانت حقيقية، وغياب الديمقراطية والتضييق على حرية النقد وتمركز القرار كانت حقيقية أيضاً، وهي من أهم أسباب ما آلت إليه تلك التجارب.

والسؤال الذي طرحه كثيرون في النقاش حول كتابي الأول، وأراه جوهرياً، هو ما إذا كان الخلل في النموذج الاقتصادي أم في غياب الديمقراطية داخله.

ولا يكتمل ذلك ما دامت العلاقة بالأفكار وبأصحابها علاقة تقديس. فتحويل القادة والمنظرين إلى مرجعيات لا تناقش يخرج الفكر من ميدان العلم إلى ميدان العقيدة. والمفارقة أن هؤلاء أنفسهم كانوا من أشد الناس نقداً لأفكار سابقيهم، ومنهم من راجع أفكاره هو وصححها علناً أكثر من مرة.

6. تحدثت في كتابك السابق عن «فائض القيمة الرقمي». هل ما زلت عند هذا المفهوم؟

هذا من أهم ما راجعته بعد النقاش. فقد جاءت ملاحظة ماركسية وجيهة مفادها أن ربط الاستغلال الرقمي بالهيمنة يبقى ناقصاً ما لم يسند إلى نظرية القيمة. والنقاش في هذا الحقل منقسم بين قراءة ترى نشاط المستخدمين والمستخدمات غير المأجور عملاً منتجاً للقيمة، وقراءة ترى أرباح المنصات ريعاً احتكارياً على بنية تحتية وبيانات تملكها الشركات.

كنت في كتابي السابق أقرب إلى القراءة الأولى، وأرى اليوم أن الصورة تزداد وضوحاً حين نميز بين مستويين. فالقيمة في هذا القطاع تنتج أساساً في عمل مأجور يمكن تعيينه بدقة: عمال المناجم، والعاملات في تصنيف البيانات، وعمال مراكز البيانات والخدمات اللوجستية، والمهندسون

والمبرمجون. ويأخذ جزء كبير من ربح المنصات شكل ريع احتكاري. ويبقى نشاط المستخدمين شرطاً لازماً لهذا الريع ومصدراً حقيقياً لثروة الشركات، مع أن إدراجه في فائض القيمة بالمعنى الدقيق ما يزال موضع خلاف نظري جاد.

ولهذا التمييز أثر عملي مباشر: الريع يواجه بفك الاحتكار وبالملكية العامة وبالضريبة، وفائض القيمة يواجه بالأجر وبزمن العمل وبالملكية. وفي الاتجاه ذاته صرت أميز بين خمس آليات هيمنة على الأقل، لكل منها ميدانه وتحالفاته: الإدارة الخوارزمية في مكان العمل، وصياغة الوعي، والمراقبة والقمع، والاستهداف العسكري، واحتكار البحث العلمي. وأقر بأن نظرية الانتقال ما تزال من أكبر ثغرات الفكر اليساري في هذا الميدان.

7. وما المقصود بالتجديد التنظيمي؟

التجديد التنظيمي تطوير لبنية التنظيم وآليات عمله، دون إلغائه أو استبداله بالعفوية، من خلال أشكال تنظيمية أكثر مرونة وديمقراطية، وأوسع استيعاباً، وأقدر على مواكبة تحولات العصر والاستجابة لمتطلباته. ويقوم عندي على مبدأ أول: أن القاعدة مصدر السلطات داخل التنظيم، كما أن الجماهير مصدر السلطات في المجتمع الذي نناضل من أجله. فالقيادة مفوضة من القاعدة، وتفويضها قابل للمراجعة والسحب.

ويكتسب هذا المبدأ معناه الفعلي حين تترجمه آليات واضحة. ولهذا طرحت حق مبادرة صريحاً يتيح للقاعدة الدعوة إلى مؤتمر استثنائي أو استفتاء داخلي متى طالب بذلك عشرة بالمئة من الأعضاء والعضوات أو ثلث المنظمات المحلية، وحقاً مكفولاً في إدراج الموضوعات على جدول الأعمال، ولامركزية فاعلة تمنح الوحدات الجغرافية والقطاعية استقلالية حقيقية في عملها اليومي ضمن خط سياسي عام موحد.

والثورة الرقمية تجعل هذا كله ممكناً: استشارة آلاف الأعضاء والعضوات خلال ساعات، وتحويل المسافة بين مؤتمرين من فراغ إلى حالة أشبه بمؤتمر دائم. غير أن ذلك يحتاج بنية رقمية يملكها التنظيم، وهيئة منتخبة للعمل الرقمي، مع إبقاء المشاركة الحضورية والتصويت الورقي متاحين دائماً لمن يتعذر عليه الوصول الرقمي.

8. تقترح الاستعاضة عن عقوبة الطرد بالتجميد المؤقت. لماذا هذه المسألة بالذات؟

لأن الطرد صار في حالات كثيرة أشبه بحكم الإعدام السياسي، إذ ينهي مسيرة نضالية كاملة بقرار يتخذ في لحظة خلاف حاد. وما يستدعي التوقف أن هذه العقوبة استخدمت مراراً في سياق الصراعات الفكرية والتنظيمية الداخلية، بعيداً عن الحالات التي وضعت لها أصلاً، فانتقلت من موقع أداة الحماية إلى موقع الطرف في الخلاف.

والتجميد المؤقت يوقف العضو والعضوة عن ممارسة الحقوق التنظيمية لفترة محددة مع بقاء الانتماء والتاريخ النضالي. وينبغي أن تسبقه أدوات وسيطة كالحوار الموجه والوساطة الرفاقية، وأن تحكمه ضمانات واضحة: الاطلاع على ملف المساءلة كتابة، وحق الدفاع، وقرينة البراءة، وسقف زمني صريح للتجميد الاحترازي، ستين يوماً مثلاً.

ويكتمل هذا بقضاء داخلي مستقل عن القيادة التنفيذية، ينتخب من الأعضاء والعضوات، وتعلن قراراته وأسبابها، وله درجة استئناف مستقلة. فنحن نطالب في المجتمع بفصل السلطات واستقلال القضاء، ومن الطبيعي أن يبدأ ذلك في بيوتنا التنظيمية.

9. لماذا تضع حرية النقاش العلني وتعدد المنابر في صلب هذا المشروع؟

لأن ما نمارسه اليوم داخل بيوتنا التنظيمية هو ما نعد به غداً في المجتمع. فالتنظيم الذي يسمح بالنقاش العلني ويتقبل الخلاف ويدير التنوع الفكري بثقة يقدم نموذجاً عملياً مصغراً عن الطريقة التي سيدار بها المجتمع حين يصل اليسار إلى مواقع التأثير والقرار. وأستثني من ذلك المعلومات ذات الطابع الأمني، وهو استثناء مشروع تقره معظم الحركات اليسارية.

ومن الضروري أن يعترف النظام الداخلي بحق تشكيل منابر فكرية علنية داخل التنظيم، مفتوحة لانضمام أي عضو وعضوة، دون هياكل تنظيمية موازية، ومع الالتزام بتنفيذ القرارات بعد إقرارها. فالرأي الذي يجد قناة شرعية داخل البيت يبقى في البيت، وقد صار هذا الحق طبيعياً في أحزاب يسارية عدة في العالم.

وتكتسب المسألة أهمية مضاعفة في العلاقة مع الأجيال الشابة. فالشاب الذي ينشر رأيه في دقائق في منصات رقمية مختلفة يجد نفسه أمام نظام يطلب منه انتظار الاجتماع القادم. ولهذا أرى أن يقر حق التعبير داخل منابر التنظيم وخارجها بشرطين: تقديم الرأي بوصفه رأياً شخصياً دون تجريح، والامتناع عن إفشاء ما هو داخلي بطبيعته.

10. ما المقصود بالعضوية المرنة؟ وكيف يحافظ على تماسك التنظيم معها؟

النموذج المغلق يرسم خطا حاداً بين الداخل والخارج: إما عضو ملتزم بكامل الانضباط التنظيمي، وإما خارج التنظيم كلياً. وهو نموذج كان منطقياً في ظروف السرية، وبات من الممكن اليوم أن يحجب طاقات كبيرة أكثر مما يحميها. والعضوية المرنة تعني دوائر متدرجة من الانتماء، وأطرح للنقاش خمسة أشكال: عضوية فاعلة، ومؤازرة، ووقتية لحملة بعينها، وجزئية لملف محدد، وإلكترونية لمن يعيشون بعيداً عن مواقع التنظيم. ويكفي البدء بصفة المؤازرة بحقوق واضحة.

أما التماسك فضمانته القيادة الجماعية. فالتنظيم الذي يمركز قراره في يد قيادة ضيقة يواجه هشاشة بنيوية، والقيادة الموزعة تبني صلابة تتجاوز الأفراد. وأطرح لذلك أرقاماً واضحة: سقفاً لا يتجاوز

دورتين انتخابيتين لأي موقع قيادي، وتوزيع الوظائف التي تجتمع اليوم في يد الموقع القيادي الأول، وآلية لسحب الثقة بين مؤتمرين، ومساراً استشارياً يحفظ لذوي الخبرة الطويلة دورهم.

ويتصل بذلك كله شفافية المال: تقرير مالي سنوي مدقق ومعلن، وإقرار ذمة مالية عند تولي أي موقع قيادي أو تمثيلي وعند مغادرته، ورفض أي دعم من أنظمة استبدادية أو من جهات تشترط مواقف سياسية. فالتنظيم الذي يطالب بمحاسبة السلطة يبدأ من دفاتره.

11. تقول إن الشباب قوة محركة لا جمهور مستهدف. وما الفرق العملي بين الأمرين؟

الفرق يظهر في موقع القرار. فالتعامل مع الشباب جمهوراً مستهدفاً يعني خطاباً يستقطبهم، وأشكالاً تنظيمية تبقيهم في الكوادر الوسطى، ومسارات ترق بطيئة تبعدهم عن مواقع القرار سنوات طويلة. والنتيجة المتكررة أن الشاب المتحمس يدخل بطاقة عالية ويبتعد بعد حين. والتعامل معهم قوة محركة يعني أنهم يشكلون الحركة وينتجون فكرها ويقودون نضالها.

وهم مؤهلون لذلك فعلاً، فهم الأكثر فهماً لآليات الانتشار والتأثير في المنصات، والأقدر على إنتاج محتوى يصل إلى أقرانهم بلغة تلمس واقعهم، وهم من يعيش تبعات البطالة والهشاشة الوظيفية وأزمة السكن بصورة أكثر حدة، وقادرون على الانتقال من استخدام الأدوات إلى إنتاجها.

من الأفضل وجود نسبة ثابتة من مقاعد الهيئات القيادية لمن هم دون الخامسة والثلاثين، ولتكن للنقاش ربع المقاعد على الأقل، ويمكن أن تبلغ النصف، ومسارات قيادية تقيس الكفاءة والفاعلية قبل الأقدمية، مع دور استشاري للرفاق والرفيقات من كبار العمر يحفظ الخبرة المتراكمة ويصل بين الأجيال.

12. انتقد كتابك حول الذكاء الاصطناعي بأن حضور النساء فيه ظل هامشياً. ما الذي تقترحه اليوم؟

كانت تلك من أقسى الملاحظات وأصدقها، وأقررت بها. فاليسار طرح قضية تحرر المرأة مبكراً، غير أن بنانا التنظيمية لم تواكب هذا الخطاب بالقدر نفسه: النساء حاضرات بكثافة في القاعدة وفي العمل اليومي، ويخف حضورهن كلما صعدنا في سلم القرار، ويبقى الطابع العام للحياة التنظيمية ذكورياً في لغة النقاش وفي توزيع المهام وفي من يصغى إليه حين تحسم المسائل الكبرى.

ولهذا أطرح كوتا تصاعدية ملزمة بجدول زمني معلن، تبدأ بنسبة لا تقل عن أربعين بالمئة لكل من الجنسين في الهيئات المنتخبة كافة، وتصل إلى المناصفة خلال دورتين. والكوتا هنا إجراء انتقالي لمعالجة اختلال تاريخي متراكم، لأن الخبرة التي يحتج بغيابها تكتسب أساساً داخل مواقع القرار ذاتها. وأضيف إليها المنصب القيادي المزدوج في المواقع الأساسية، تتولاه امرأة ورجل معاً بصلاحيات متكافئة.

ويبقى الشكل ناقصاً دون تمكين فعلي: برامج تأهيل قيادي وتقني، ومواعيد اجتماعات وأشكال عمل تراعي واقع حياة النساء، وآليات معلنة للتعامل مع التمييز والتحرش داخل التنظيم. وفي الزمن الرقمي تتعرض الناشطات لحملات تشهير وابتزاز تفوق ما يتعرض له زملاؤهن، فصارت حمايتهن رقمياً جزءاً أصيلاً من هذا الملف.

13. اليسار حاضر في الفلسفة وعلم الاجتماع وغائب في المجال التقني. كيف يستقطب التقنيين؟

المجال التكنولوجي لم يكن تاريخياً من أكثر البيئات انفتاحاً على الأفكار اليسارية، إذ تنتشر فيه ثقافة الفردانية والنجاح الشخصي قيماً أساسية تغذيها الرأسمالية. وهذا يترك فراغاً تستغله الرأسمالية لتعزيز هيمنتها، ويجعل مهمة التواصل مع هذا القطاع تحتاج إلى صبر وأساليب مرنة.

والخطاب القيمي وحده لا يكفي. فالتقني الموهوب يحتاج مزايا ملموسة لا تستطيع الشركات الكبرى تقديمها: ملكية جماعية حقيقية للمشروع الذي يبنيه، ومرونة بعيدة عن سطوة التسلسل الهرمي الشركاتي، وأثراً مجتمعياً مباشراً عوضاً عن تطوير خوارزميات تخدم الاحتكارات والمؤسسات العسكرية والأمنية. وهذه مزايا حقيقية لشريحة متزايدة من التقنيين الذين تشغلهم أزمة المعنى داخل تلك الشركات.

ويقتضي ذلك آليات تنظيمية مرنة تتيح للمهندسين والمبرمجين المشاركة في مشاريع يسارية تقدمية دون اشتراط الانتماء التنظيمي الكامل، وحضوراً في الفضاءات المهنية التي يتواجدون فيها. فالمهمة أن نقدم ما تعجز الشركات عن تقديمه، بعيداً عن منافستها فيما تتفوق فيه.

14. كيف ترى العلاقة مع سائر قوى اليسار ومع النقابات والمنظمات المستقلة؟

ما زالت معظم قوى اليسار تعاني من التشتت، وكثيراً ما تتركز صراعاتها على اختلافات بعيدة عن مشاكل الجماهير. وأقترح اختباراً بسيطاً: لو أزيلت أسماء بعض الأحزاب والمنظمات من بياناتها وصحفها لصعب على القارئ أن يجد اختلافات كبيرة بين سياساتها المرحلية. والاختلاف صحي ما بقي في مستوى الفكرة، ويصير عائقاً حين يتحول إلى هوية تنفي الآخر وتشكك في يساريته.

والبديل عمل مشترك ضمن حركة يسارية تقدمية واسعة، دون انصهار ودون فقدان للاستقلالية، مع حق كل طرف في نقد شريكه. ويقتضي ذلك أن يطرح قرار التحالفات للحوار العلني ثم يعرض على استفتاء داخلي، وأن ينص على الامتناع عن التحالف مع قوى استبدادية أو متورطة في الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

أما النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات النسوية فقوتها في استقلالها، بما في ذلك استقلالها عن أحزاب اليسار نفسها. ولهذا أفضل لغة التنسيق والدعم على لغة الإشراف، وأرى في الاتفاقيات الدولية،

كاتفاقيتي الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مرجعية تحمي المطالب من تهمة الانحياز الحزبي.

15. كيف يستخدم اليسار الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي دون أن يقع في فخها؟ وهل يحل النضال الرقمي محل الميداني؟

أبدأ بحد أدنى في متناول أي تنظيم: موقع مستقل باسم نطاق يملكه تعود إليه كل القنوات، وأرشيف مرتب بروابط دائمة، وأمن رقمي يفصل بين قنوات العمل العلني وقنوات العمل التنظيمي، وتدريب متواصل يتولاه الشباب ويتبادلون فيه الخبرة مع الأجيال الأكبر. ومعظم ذلك يحتاج معرفة وتنظيماً وإرادة أكثر مما يحتاج مالاً.

وفي الذكاء الاصطناعي أتجاوز ثنائية القبول المطلق والرفض المطلق. فهو مفيد في تحليل أولويات الناس، وتقييم ما أنجزناه، وإنتاج المحتوى وترجمته، والرد السريع على حملات التضليل. وتحكمه قاعدة لا استثناء فيها: المعلومات التنظيمية والأسماء والنقاشات الحساسة تبقى خارج الأنظمة التجارية في كل الظروف، ويبقى كل مخرج خاضعاً لمراجعة بشرية.

ويبقى النضال الميداني هو الأصل، والرقمي رافد له. فالحي والنقابة والجامعة وموقع العمل هي الأرض التي تنبت فيها الحركة وتتجذر، والأدوات الرقمية تضاعف ما ينبت فيها وتمنحه مدى أوسع. ومن هنا يستحسن أن يكون لكل حملة رقمية امتداد ميداني محدد منذ البداية، ولكل نشاط ميداني امتداد رقمي يوثقه ويوصله إلى من لم يحضره، فيصير الفضاء الرقمي جناحاً يحلق به المشروع التحرري نحو أفق أوسع.

ثانياً: أسئلة حول الفصل الثاني

16. لماذا أفردت للأممية اليسارية الرقمية فصلاً مستقلاً؟

لأن وظيفة هذا النص تختلف عن وظيفة النصوص التحليلية. فنصوص الفصل الثالث تشخص وتحلل، وتطرح في ثناياها حلولاً وبدائل في مواضع كثيرة، غير أن هذه البدائل جاءت متفرقة واستدعاها سياق كل نص على حدة.

والفصل الثاني برنامج: فيه مبادئ، وممهدات مرتبة، وعشرون مقترحاً عملياً قابلاً للتنفيذ التدريجي، وتصور لما يمكن أن تكون عليه الأممية بعد خمس سنوات من العمل المتراكم.

ولو تركته وسط التحليلات لمر عليه القارئ بوصفه نصاً تحليلياً آخر، في حين أنه الخلاصة العملية لما سبقه. فالفصل الأول يجيب عن سؤال «ما الذي ينبغي أن يتغير داخل اليسار؟»، والفصل الثاني عن سؤال «ما العمل، ومن يعمل، وكيف، وبأي أدوات؟»، ونصوص الفصل الثالث تجيب عن سؤال «ماذا يجري؟».

17. ما الذي تكشفه انتخابات البرازيل وألمانيا وفرنسا وكولومبيا؟

تكشف أن من يملك المنصة صار يملك قدرة فعلية على ترجيح كفة انتخابية على أخرى. ففي البرازيل اضطرت المحكمة الانتخابية العليا إلى إلزام ميتا بمعاملة متساوية للمرشحين تحت طائلة غرامة يومية، وفي ألمانيا رجح مالك منصة إكس كفة حزب يميني متطرف بنفوذه الشخصي وحجم متابعيه على منصته، وتعذر على الباحثين إثبات تلاعب منهجي بالخوارزمية، وهو تعذر يقول عن طبيعة المنظومة المغلقة أكثر مما يقول عن براءتها. وفي فرنسا أظهرت تجربة ميدانية أن إكس وتيك توك تعرضان محتوى اليمين المتطرف أضعاف ما تعرضان من محتوى اليسار الجذري.

والقاسم المشترك بين هذه الحالات أن إثبات الانحياز شبه مستحيل. فالخوارزمية صندوق أسود مفاتيحه حكر على الشركة، وبياناته محجوبة عن القضاء والباحثين واللجان الانتخابية، والشركة طرف في النزاع وصاحبة الرواية الوحيدة عنه في آن واحد. فيصبح الاتهام ممكناً دائماً وإثباته متعذراً دائماً، وتتآكل ثقة الناس بالعملية الانتخابية من أساسها.

ولهذا أرى أن الشفافية الخوارزمية وإتاحة البيانات للتدقيق المستقل مطلب ديمقراطي عام قبل أن يكون مطلباً يسارياً. فمن يخوض معركته على منصات يملكها غيره وتبقى خوارزمياتها مغلقة أمامه، يدخل المباراة وهو يدرك أن حياد الحكم موضع شك كبير، والشواهد على ذلك موثقة.

18. لماذا تعتبر الاستقلالية الرقمية «ركيزة خامسة»؟

انطلقت في ذلك من واقعة ملموسة: العقوبات الأمريكية على قضاة المحكمة الجنائية الدولية ومسؤوليها، حين وجد بعضهم نفسه خلال أيام بلا بريد رسمي وبلا بطاقات مصرفية وبلا خدمات رقمية يومية، لأنهم أدوا وظيفتهم القانونية. والدرس أن الرأسمالية حين ترى أن مؤسسة ما تهدد هيمنتها أو تحاسب حلفاءها، لا تتردد في تعطيل بنيتها التحتية الرقمية والمالية بضربة واحدة، وهي قادرة على ذلك لأن هذه البنية تقع كلها تقريباً تحت سيطرتها.

فكما يناضل اليسار من أجل استقلاليته السياسية حتى لا يذوب برنامجه في أجندات القوى المسيطرة، ومن أجل استقلاليته الإعلامية حتى لا يبقى تحت رحمة مؤسسات الطبقة المسيطرة، ومن أجل استقلاليته التنظيمية حتى لا يختزل قراره، ومن أجل استقلاليته المالية حتى لا يبتز بالتمويل المشروط، صارت الاستقلالية الرقمية اليوم الركيزة الخامسة التي تبقى الركائز الأربع الأخرى بدونها مكشوفة وهشة.

فالمشروع الذي يعتمد كلياً على بريد الشركات الاحتكارية وخوادمها ومنصاتها يضع مفتاح إيقافه في يد خصمه.

19. ما الذي تعنيه «الأممية اليسارية الرقمية» تحديداً، وما الذي لا تعنيه؟

هي في جوهرها شبكة تعاون عالمي لإنتاج التكنولوجيا التقدمية خارج منطق السوق، تقوم على مبادئ واضحة وقابلة للقياس: مفتوحة المصدر، ومجتمعية الإدارة، وخادمة للمصلحة العامة، وخاضعة للمساءلة الديمقراطية والجماهيرية، ومستقلة عن منطق الربح الاحتكاري والهيمنة.

وهي تتجاوز إحياء النموذج الكلاسيكي بهياكله الهرمية ومركزيته التنظيمية، وتبتعد عن فكرة حزب عالمي موحد يدير كل شيء من مركز واحد، وعن صياغة بيان أيديولوجي يلزم جميع التيارات برؤية واحدة. فهذا النوع من التفكير هو ما أعاق العمل المشترك في مراحل سابقة، لأنه يجعل التوحيد شرطاً سابقاً للتعاون.

وأشدد فيها على ثلاث قواعد: التحالف لا يعني الاندماج، والتنسيق لا يعني التطابق، والعمل المشترك على مشروع تقني محدد لا يستلزم الاتفاق على خارطة طريق شاملة لمستقبل التغيير الاشتراكي. فالثقة تبنى بالعمل المشترك، ثم يأتي الاتفاق الأوسع ثمرة له.

20. لماذا أممية؟ ألا يكفي أن يبني كل حزب قدرته في بلده؟

بناء القدرة محلياً شرط لا غنى عنه، وهو ما أسميه التحول نحو اليسار الرقمي. لكنه وحده لا يكفي، لسبب بسيط: الشركات التي تحتكر هذه التكنولوجيا تعمل في نحو مئتي بلد، وتخضع لتشريعات محدودة الأثر تتحايل عليها، ويصعب على دولة منفردة أو حركة منفردة أن تفرض عليها شروطاً.

ولنتأمل كيف تتصرف الرأسمالية الرقمية ذاتها: فرغم التنافس الحاد بين شركاتها الكبرى، تتنسق حين يتعلق الأمر بتعزيز هيمنتها المشتركة على الأسواق والبيانات وأنظمة الذكاء الاصطناعي. فهي تتنافس على الهوامش وتتفق على الجوهر، ومواجهة تنسيق بهذا المستوى تستلزم استجابة منظمة بالمستوى ذاته.

يضاف إلى ذلك أن كلفة بناء البدائل التقنية تفوق قدرة أي تنظيم منفرد. فمنصة تواصل لامركزية أو نموذج ذكاء اصطناعي مفتوح المصدر مشروع يحتاج إلى موارد وكفاءات وزمن، والتنسيق عبر الحدود هو ما يجعله ممكناً، فما يندر في بلد يتوفر في آخر.

21. ما الذي تأخذه من تجربة الأمميات الثلاث الأولى؟

آخذ منها درساً واحداً، دون استنساخ نموذجها بهياكله الهرمية ومركزيته التنظيمية. فحين تأسست الأممية الأولى في لندن عام 1864 لم يكن المنخرطون فيها متفقين على كل شيء: نقابيون بريطانيون

براغماتيون، وبرودونيون فرنسيون، وعمال ومثقفون ألمان مهاجرون، ثم انضم إليها لاحقاً باكونينيون أناركيون. وما جمعهم إدراك مشترك أن رأس المال يعمل عابراً للحدود، وأن العمال المنعزلين في بلدانهم لن يستطيعوا مواجهته كل على حدة.

والأممية الثانية حملت تناقضات عميقة بين الإصلاحيين والثوريين، ومع ذلك نجحت في سنواتها الذهبية في تنسيق النضال العمالي عبر القارات. والأممية الثالثة، رغم الجدل الواسع حول مركزيتها وارتباطها بالسياسة السوفيتية، أعطت الحركات اليسارية في البلدان المستعمرة شعوراً بأنها جزء من مشروع إنساني أكبر من حدودها.

والدرس أن رأس المال حين يتجاوز الحدود الوطنية في هيمنته لا يمكن مواجهته بمقاومة وطنية منعزلة مهما بلغت من العزم والتضحية، وأن الأمميات نشأت يوم أدرك المنخرطون فيها أن ما يجمعهم أكبر مما يفرقهم، قبل أن يتفقوا على كل شيء. وهذا يصح اليوم بصورة أكثر إلحاحاً في زمن الثورة الرقمية.

22. اليسار يعاني من انقسامات تاريخية عميقة. كيف تتصور تعاوناً أممياً في ظلها؟

الخلافات حقيقية ولها جذورها، وتجاهلها أو التظاهر بغيابها خطأ. وما طرحته شيء آخر: التعاون حول نقاط الالتقاء دون انتظار حسم نقاط الاختلاف.

والمجال الرقمي هو الأنسب للبدء، لأن الهيمنة فيه مشتركة وتطال الجميع بالأدوات ذاتها والمنطق ذاته. فالشركات التكنولوجية الاحتكارية لا تسأل الطبقات الكادحة عن انتمائها الحزبي حين تستخرج بياناتها وتوظفها، والأنظمة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في المراقبة والقمع تمس مختلف التيارات اليسارية والتقدمية. ومن المفارقة أن يتعذر على تيارين يساريين التنسيق بسبب الاختلاف الأيديولوجي، في حين يستخدمان معاً منصات رأسمالية توظف بياناتهما وتضيق على كليهما.

ولذلك تبرز ضرورة العمل نحو تحالفات عملية ومرنة حول مشاريع تقنية محددة، مع الاحتفاظ الكامل بالاستقلالية الفكرية والتنظيمية لكل طرف. فالسؤال الملح اليوم هو كيف نبدأ العمل المشترك رغم الاختلافات قبل أن تتسع الفجوة الرقمية بيننا وبين الرأسمالية إلى حد يصعب ردمه، وهو سؤال يسبق الاتفاق على كل شيء.

23. ما العلاقة بين «اليسار الرقمي» و«الأممية اليسارية الرقمية»؟

هما وجهان لمسار واحد. فاليسار الرقمي تطوير لليسار القائم فكرياً وتنظيمياً وتقنياً، ليكون قادراً على الاشتباك مع ميادين الصراع الجديدة مع الحفاظ على القيم التي شكلت جوهره عبر التاريخ، وهو امتداد لليسار التاريخي وإضافة إليه. والأممية اليسارية الرقمية هي الوجه العابر للحدود لهذا التحول: الأول يبني القدرة داخل كل بلد، والثانية تجمع هذه القدرات وتضاعفها.

والأممية في جوهرها شبكة، وقوة أي شبكة من قوة العقد التي تتألف منها. فأممية تتكون من تنظيمات لم تطور قدراتها الرقمية في بلدانها تبقى إطاراً شكلياً يصدر البيانات المشتركة ويعجز عن الفعل المشترك. وكل تنظيم يبني قدرته الرقمية محلياً يضيف إلى الشبكة عقدة عاملة.

24. ألا تخشى أن تتحول الأممية الرقمية إلى مشروع نخبة من التقنيين؟

هذا خطر حقيقي أتوقف عنده، فالأممية التي تبني أدواتها بعيداً عن الناس الذين تعمل من أجلهم تخاطر بتكرار العزلة التي عرفها اليسار في مراحل سابقة، هذه المرة بمعطف تقني جديد. والمطلوب ليس تحويل الجميع إلى مبرمجين، إنما أن تملك الجماهير غير التقنية القدرة على طرح الأسئلة الصحيحة على التكنولوجيا، وعلى المطالبة بما تحتاجه بلغتها هي قبل لغة التقنيين.

ولهذا أرى أن يبدأ تصميم الأدوات من تجمعات شغيلات وشغيلة اليد والفكر والمجتمعات المحلية والنقابات قبل مختبرات المطورين، وأن يكون السؤال الأول: ما المشكلة التي تعيشها هذه المجموعة يومياً، وكيف تصفها بلغتها؟ فعاملة المنصة في مانيلا وسائق التوصيل في بوغوتا والمعلمة في تونس يصفون الخوارزمية ذاتها بكلمات مختلفة، والمشترك بين أوصافهم هو ما يحول الشكوى المحلية إلى مسألة أممية.

والمنصة المفتوحة تقنياً يمكن أن تبقى مغلقة سياسياً. فالسؤال الذي يحدد طبيعة المشروع هو: من يملك حق تعريف المشكلة؟ فإن انحصرت الإجابة في التنظيمات والكفاءات التقنية وحدها، ظل المشروع محصوراً في دائرة ضيقة من المشاركة، وإن اتسعت لتشمل الجماهير بمشاركة التقنيين، كنا أمام مشروع رقمي يساري تحرري حقيقي.

25. من أين تأتي الموارد؟ ألا يصطدم المشروع بمسألة التمويل منذ البداية؟

مسألة التمويل جوهرية، وأضعها في مقدمة الممهدات لهذا السبب. وموقفي منها واضح: الاستقلال المالي مسألة مصير لأي مشروع رقمي يساري جاد. فالتمويل المشروط يعني التوجيه المشروط، والتوجيه المشروط يعني تشويه المشروع من داخله قبل أن يواجه أي ضغط خارجي.

وأطرح أربعة مسارات: دعم التنظيمات اليسارية والتقدمية ونماذج التمويل التعاوني، وصندوقاً أممياً مستقلاً تنشر حساباته دورياً أمام الشبكة كلها ويقوم على الاشتراكات وحملات التمويل الجماعي، والضغط على الحكومات لتخصيص ميزانيات عامة لتطوير تقنيات مفتوحة المصدر، والمطالبة بضرائب تصاعدية على الشركات التكنولوجية الكبرى وتحويل جزء من عوائدها نحو التعاونيات الرقمية والمشاريع المجتمعية.

ومما يخفف من ثقل هذه المسألة أن نقطة الانطلاق لا تستلزم موارد ضخمة. فكثير من المنصات التعليمية والأدوات البرمجية متاح مجاناً أو بكلفة رمزية، وكثير من المشاريع الرقمية الكبرى بدأ

مبادرات صغيرة مفتوحة المصدر قبل أن تضمه الاحتكارات. فما يلزم أولاً هو الإرادة التنظيمية والتوجيه السياسي.

26. ما دمت تدعو إلى بدائل خارج منطق السوق، فلماذا تهتم بالنضال القانوني والتشريعي؟

لأن بناء البدائل مشروع طويل، ولا يجوز أن نترك الساحة التشريعية في انتظاره فارغة تملؤها الشركات الاحتكارية بلوبياتها ومصالحها. فالنضال القانوني خط دفاع موازٍ يكمل البدائل التقنية، ويمنع الهيمنة من التمدد دون قيود، ويفتح مساحات يمكن أن تبنى فيها البدائل.

وقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي مثال على المكسب وحدوده معاً. فقد حظر ممارسات خطيرة كالتعرف البيومتري عن بعد في الأماكن العامة والتعرف على المشاعر في بيئات العمل والتعليم، ثم جاءت حزمة المفوضية الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 وأقرت في حزيران/يونيو 2026، لتؤجل التزامات الأنظمة عالية الخطورة بعد ضغط مكثف من شركات التكنولوجيا الكبرى. والمعركة التشريعية تتراجع مكتسباتها كلما خفت الضغط الجماهيري المنظم.

والتجربة البرازيلية تظهر أن هذا الخط متاح في الجنوب العالمي أيضاً، وأنه قاصر بطبيعته: يفرض التكافؤ ويبقي الملكية على حالها. ولهذا من الضروري الجمع بين المسارين، ببناء شبكة قانونية يسارية تصوغ مشاريع قوانين نموذجية وتخوض التقاضي الاستراتيجي، وصياغة إعلان عالمي للحقوق والعدالة الرقمية يمنح الحركات الاجتماعية مرجعية مشتركة.

27. ما أول خطوة عملية؟ من أين يبدأ من اقتنع بهذا الطرح؟

البداية يمكن أن تكون بسيطة ومتاحة للجميع: اجتماع عام عبر الإنترنت يضم القوى اليسارية والتقدمية والحقوقية والنقابية والمهتمين والمهتمات بهذا الملف، تقلص فيه الكلفة إلى حدها الأدنى وترفع المشاركة إلى حدها الأقصى، ويتفق فيه على ما يمكن البدء به فوراً وما يحتاج إلى تحضير.

وعلى مستوى كل تنظيم على حدة، أرى أن أول خطوة هي التدقيق الرقمي الشامل: جرد صريح لما يعتمد عليه التنظيم من خدمات مملوكة للاحتكارات، وترتيب أولويات الانتقال وفق درجة الخطورة قبل سهولة التنفيذ. ثم يبدأ الانتقال على مراحل، من تأمين الاتصالات الداخلية الحساسة، إلى أرشفة الوثائق على خوادم مستقلة، وصولاً إلى أدوات التنسيق الجماهيري الأوسع، بعيداً عن القفزة الواحدة التي قد تشل العمل التنظيمي.

والمقترحات العشرون تبدأ تدريجياً، كل منها في أوانه. فيكفي أن يختار كل طرف ما يستطيعه في ظرفه: تنظيم صغير يؤمن اتصالاته، ونقابة تبدأ بورشة تدريب، ومجموعة تقنيين تنضم إلى مختبر قائم، ومنظمة حقوقية تلتحق بالمسار القانوني. وكل مبادرة من هذه تضيف إلى الشبكة عقدة عاملة.

28. كيف تحمي الأممية الرقمية نفسها والمنخرطين فيها من القمع؟

بالبنية قبل كل شيء. فالشبكة التي يملك فيها كل تنظيم خادمه الخاص، دون مركز واحد يكفي استهدافه لتعطيلها، أصلب في مواجهة الضربات. ثم ببروتوكول تضامن رقمي يحدد استجابة منسقة عند القمع أو الاختراق أو الحجب: نسخ احتياطية موزعة على خوادم في بلدان متعددة خارج ولاية الدول المهاجمة، واستضافة بديلة جاهزة للتفعيل خلال ساعات، وإنذار مبكر يطلق حملات تضامن، ودعم قانوني من شبكة محامين ومحاميات متخصصين في الحقوق الرقمية.

وتحتاج حماية الأفراد عناية مماثلة. فسجل الكفاءات التقنية الذي طرحته سجل محمي وغير علني، تشفر بياناته ويكتفى فيه بالحد الأدنى من المعلومات، ولكل مشارك ومشاركة حق استخدام اسم مستعار وحذف بياناته متى شاء، حتى لا تتحول أداة التعاون إلى قائمة جاهزة للمراقبة والملاحقة.

والقاعدة التي تحكم ذلك كله أن يقدر كل تنظيم مستوى الخطر في بلده، فما يكفي في بيئة ديمقراطية يحتاج إلى أكثر منه بكثير في بيئة قمعية.

29. صورة الأممية بعد خمس سنوات، أهي وعد أم خيال سياسي؟

هي احتمال مفتوح، أقرب إلى الاستشراف منها إلى الوعد أو الجدول الزمني الملزم. حاولت فيها أن أجيب عن سؤال مباشر: كيف يبدو المشروع حين تلتقي مبادراته وتتراكم؟ فالسنة الأولى محلية في معظمها، تنقل فيها التنظيمات اتصالاتها الحساسة إلى بنية مستقلة، وتنطلق الشبكة اللامركزية وصندوق التمويل وسجل الكفاءات. ثم ينتقل الثقل إلى المستوى الإقليمي، ويظهر البعد العالمي في أول اختبار حقيقي لبروتوكول التضامن، وصولاً إلى منصة تعليمية وبدائل للبحث والتواصل ونماذج ذكاء اصطناعي تعاونية.

وكل ما ورد فيها ممكن بالإمكانات المتاحة اليوم وبالكفاءات الموجودة فعلاً بين صفوفنا، وتحقيقه رهن بالقرار والتنسيق والمثابرة. وقد تسير الأمور أبطأ مما ورد، وقد يتعثر مسار ويتقدم آخر غير متوقع.

وأهم ما فيها في تقديري الأثر في الوعي قبل الإنجاز التقني: ملايين من العمال والعاملات والشباب والنساء يعرفون أن القرار الخوارزمي الذي يمسهم قابل للطعن والمساءلة. وهذا أثر يسكن في وعي البشر، بعيداً عن أي خادم يمكن حجبه. ومن يراها متفائلة أكثر مما يحتمل الواقع فحججه مرحب بها، ومن يراها دون مستوى الطموح فرأيه أثمن.

30. ألا ترى أن هذه المقترحات طموحة أكثر مما تسمح به موازين القوى الراهنة؟

اختلال موازين القوى حقيقي، وأقر به كاملاً. والفجوة الرقمية بين اليسار والرأسمالية كبيرة جداً، وهي تشبه اليوم فجوة «النملة» أمام «الفيل».

لكن هذا الاختلال يحدد طبيعة المشروع ويبقي إمكانيته قائمة. فهو مشروع تراكمي يبدأ بمبادرات محدودة ويتسع تدريجياً، بعيداً عن منطق الانقلاب الذي يحدث في موسم واحد. والفجوة التي أتحدث عنها يمكن تقليصها بالتراكم والتنظيم والتحالفات العابرة للحدود، أما إن تركت تتمدد دون استجابة جدية فقد تتحول إلى هوة هائلة يغيب فيها التكافؤ ويضيق أفق المواجهة.

وما يجعل المعركة تستحق أن تخاض أن الرأسمالية أنتجت عالماً مليئاً بالثغرات والتناقضات والأزمات، وفي هذه الثغرات تحديداً تستطيع البدائل أن تجد طريقها. فالرأسمالية ماضية في تعميق هيمنتها دون انتظار أن يحل اليسار خلافاته، والديناميكيات التاريخية نادراً ما تنتظر توافقاً شاملاً قبل أن تتيح فرص التغيير.

ثالثاً: أسئلة حول الفصل الثالث

31. تقول إن الخطر الأكبر للذكاء الاصطناعي صامت. ما الذي تقصده؟

الضجيج كله اليوم منصب على سيناريوهين: فقدان ملايين الوظائف، وآلة تتجاوز البشر وتخرج عن سيطرتهم. وهذان خطران حقيقيان ويستحقان الانتباه. لكن ما يشغلني أكثر يجري في الظل وبهدوء تام: تفكيك قدرة الإنسان على التفكير المستقل.

فحين يعتاد العقل أن تصله الإجابة جاهزة قبل أن يكمل صياغة السؤال، يضمر فيه ما يضمر من عضلات التحليل والشك والمقارنة. وحين تتولى الخوارزمية ترتيب ما نراه وما لا نراه، يصير ما نظنه رأينا الحر ثمرة لاختيارات اتخذت في غرف لا نعرف عنها شيئاً. وهذا التآكل لا يصدر عنه صوت، ولا يعلن في نشرات الأخبار، ولا يشعر به صاحبه وهو يحدث. ولهذا سميته القنبلة الصامتة. فالخطر الذي تراه يمكن أن تستعد له، والخطر الذي يعمل في الصمت يستهلك دفاعاتك قبل أن تعرف أنه بدأ.

32. ماذا تعني بـ«العبودية الرقمية الطوعية»؟

العبودية في صورتها الكلاسيكية تحتاج إلى قيد وسوط وحارس. والصيغة الجديدة لا تحتاج إلى شيء من ذلك، لأن الإنسان يسلم وقته وبياناته وانتباهه وقراره طوعاً، ويشكر من يأخذها منه.

نحن نمنح الشركات ما لم تستطع أعتى أجهزة المخابرات في التاريخ الحصول عليه: أين نكون في كل لحظة، ومع من نتحدث، وما الذي نخافه، وما الذي نرغب فيه، وكيف تتبدل أمزجتنا خلال اليوم. ونمنحها ذلك مقابل خدمات مجانية ظاهرياً ندفع ثمنها من حياتنا ذاتها.

والطوعية هنا هي جوهر المسألة. فالمنصات مصممة بعناية لتكون التبعية والإدمان فيها سهلة والخروج منها مكلفاً، اجتماعياً ومهنياً ونفسياً. ومن يحاول الاستغناء عنها يجد نفسه خارج دوائر عمله وعلاقاته. والنتيجة قيد لا يشعر به حامله لأنه اختاره بنفسه، وهذا أمتن أنواع القيود.

33. هل تعتقد فعلاً أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يتحول إلى سلاح دمار شامل؟

أعتقد ذلك، وأرى أن المقارنة دقيقة في جوهرها. فسلاح الدمار الشامل يتميز بثلاث خصائص: أثر واسع لا يمكن حصره، وصعوبة في إرجاع ما أتلف، وسباق تسلح يدفع الجميع إلى التسارع خشية التأخر.

والذكاء الاصطناعي يحمل هذه الخصائص الثلاث. فأثره يطال مليارات البشر في وقت واحد. والوعي الذي يعاد تشكيله خلال سنوات يحتاج إلى أجيال كي يستعيد استقلاله. والسباق بين الدول الكبرى والشركات الاحتكارية يجري اليوم بلا ضوابط حقيقية، وكل طرف يبرر تسارعه بأن الآخر يتسارع.

يضاف إلى ذلك أن هذه الأنظمة دخلت فعلاً ميدان الحرب: في اختيار الأهداف، وفي أنظمة القتل والتدمير الذاتية التشغيل، وفي الحروب النفسية والمعلوماتية. ولهذا أطرح نزع السلاح التكنولوجي بوصفه مطلباً مستقلاً وملحاً، على غرار ما طرح في ملف الأسلحة النووية.

34. ألا تحمل التكنولوجيا ما هو مسؤولية البشر الذين يستخدمونها؟

الموقف الذي أدافع عنه هو العكس تماماً. فالمسؤولية عندي تقع على علاقات الملكية التي تنتج هذه التكنولوجيا وتوجهها.

الخوارزمية بذاتها معادلة رياضية. والسؤال الحقيقي هو: من يملكها؟ ومن يحدد ما تحسنه؟ ومن يستفيد من مخرجاتها؟ فحين تطور داخل شركة هدفها المعلن تعظيم أرباح مساهميها، تصير مخرجاتها انعكاساً لذلك الهدف مهما حسنت نوايا المهندس الذي كتبها. وهذا ما أسميه وهم الحياد التكنولوجي.

ومن هنا فإن موقفي من التكنولوجيا موقف إعادة توجيه، بعيداً عن رفضها. فالتكنولوجيا من صنع البشر، وما صنعه البشر يستطيع البشر إعادة توجيهه. وأنا أدعو إلى انتزاعها من منطق السوق والاحتكار، وإلى تحويلها إلى بنية تحتية عامة تخدم الأغلبية الساحقة من الناس. وهذا الموقف هو ما يميز اليسار الرقمي عن النقد الأخلاقي العام للتكنولوجيا، وعن الرفض التلقائي لها.

35. ما المقصود بـ«القمع الرقمي الناعم»؟

هو القمع الذي يحقق أهداف القمع التقليدي دون أن يستخدم أدواته. وقد ميزت فيه بين أربعة أشكال مترابطة.

الاعتقال الرقمي: حين يحجب صوتك أو يغلق حسابك أو يخفض انتشار ما تكتبه، فتبقى حراً في الظاهر وتفقد قدرتك على الوصول إلى الناس. وهو اعتقال بلا شرطي وبلا زنزانة، ويجري دون قرار قضائي ودون باب للطعن.

الاغتيال الرقمي: حملات التشويه المنظمة التي تفقد الناشط أو الناشطة مصداقيته وعلاقاته ومكانته، فيقصى من الفضاء العام دون أن يمس جسده.

الإحباط الرقمي: إغراق الناس بسيل من الأخبار السيئة والصور القاسية حتى يصل كثير منهم إلى قناعة بأن لا جدوى من أي فعل، وأن ما يجري أكبر من أي محاولة للتغيير. واليأس المنتشر يوفر على السلطة كلفة القمع المباشر.

الرقابة الذاتية الطوعية: وهي الأخطر. فحين يعلم الإنسان أن كل ما يكتبه مسجل وقابل للاستخدام ضده في أي وقت، يبدأ بحذف الجملة قبل نشرها، ثم يتوقف عن كتابتها أصلاً. وهنا يصير كل فرد حارس نفسه، ويبلغ القمع غايته بأقل كلفة ممكنة.

36. لماذا تستخدم مصطلح «الفاشية الرقمية»، أليس في ذلك مبالغة؟

استخدمت هذا المصطلح بعد قراءة وثائق ومواقف معلنة، بعيداً عن الانطباع. وبيان شركة بالانتير مثال شديد الوضوح، لأنه قال علناً ما كان يقال في الاجتماعات المغلقة: تحالف صريح بين رأس المال التكنولوجي الاحتكاري واليمين المتطرف، وخطاب يمجد العسكرة والهيمنة ويضع التكنولوجيا في خدمة هذا المشروع.

وما يبرر المصطلح في رأيي ثلاثة عناصر مجتمعة: التحالف العضوي بين الاحتكار التكنولوجي وأقصى اليمين، وتوظيف التكنولوجيا في المراقبة والتصنيف والاستهداف على أسس قومية وعرقية، وخطاب يرى في الديمقراطية عائقاً أمام الكفاءة.

ولفت نظري في ذلك البيان ما لم يذكر فيه: الصمت الكامل عن العمال الذين تقوم على أكتافهم هذه الصناعة، من عمال المناجم إلى مصنفي البيانات. فالبيان يتحدث عن حضارة ومصير وقوة، ويتجاهل من ينتجها. وهذا الصمت في ذاته موقف طبقي معلن.

37. ما الذي يضيفه ماركس وإنجلز إلى نقاش يدور حول تقنيات لم تكن موجودة في زمنهما؟

ما أعود إليه عندهما هو المنهج، بعيداً عن التعامل مع النصوص بوصفها أجوبة جاهزة. فقد قرآ التكنولوجيا في زمنهما بوصفها ساحة صراع طبقي، وبينا كيف استخدمتها الرأسمالية في كل أزمة من أزماتها وسيلة لتجديد شروط هيمنتها وتجاوز حدود الربح.

وهذا بالضبط ما يجري اليوم. فالأتمتة والذكاء الاصطناعي أدوات لرفع معدلات الاستغلال وخفض كلفة العمل وتفتيت الطبقة العاملة وإضعاف قدرتها التفاوضية. والمنصات التي تدير عمل الملايين بخوارزميات تحدد الأجر وساعات العمل ومعايير التقييم هي مصانع بمعنى جديد.

يضاف إلى ذلك أن المنهج المادي يفرض النظر إلى البنية الفعلية لهذه التكنولوجيا: المعادن المستخرجة من مناجم الجنوب، والطاقة والمياه التي تستهلكها مراكز البيانات، والعمل البشري الرخيص الذي يصنف البيانات خلف واجهة تبدو غير مادية. فالسحابة التي يتحدثون عنها لها وزن وأثر بيئي وعمال يبنونها.

38. ما الدرس الذي تستخلصه من تجربة فنزويلا؟

فنزويلا حالة تختبر فيها الأطروحات النظرية بثمن يدفعه بلد بأكمله. فقد واجهت حصاراً اقتصادياً وحرباً معلوماتية وعقوبات رقمية طالت بنيتها المصرفية والتقنية، وتعرضت لتدخل في شبكاتها الحيوية وصل إلى منظومة الكهرباء.

والدرس الأول أن السيادة الوطنية في القرن الحادي والعشرين تمر عبر السيادة الرقمية. فالبلد الذي يعتمد في بنيته التحتية على تقنيات يملكها خصمه يضع مفتاح تعطيله في يد ذلك الخصم، وما يقال عن الدول يصح على الأحزاب والنقابات والمؤسسات.

والدرس الثاني أن الحرب على التجارب التي تحاول الخروج من المنظومة صارت تخاض بأدوات اقتصادية ورقمية وإعلامية قبل الأدوات العسكرية. ولهذا أرى أن أي مشروع تحرري جاد مطالب اليوم ببناء استقلاليته التقنية منذ يومه الأول، قبل أن تبدأ الضغوط.

39. ما الذي يعلمه حراك جيل زد 212 في المغرب لليسار؟

هذا الحراك أهم شهادة حية على أن المقاومة ممكنة الآن وبأدوات الخصم ذاتها. فقد نظم شباب وشابات أنفسهم خارج الأطر التقليدية، واستخدموا منصات التواصل وخوادم الألعاب فضاء للنقاش والتخطيط واتخاذ القرار الجماعي الأفقي، وحققوا حضوراً في الشارع يصعب على التنظيمات الكلاسيكية تحقيقه بإمكاناتها الراهنة.

ومطالبهم في جوهرها مطالب يسارية بامتياز: الصحة والتعليم والعمل ومحاسبة الفساد والعدالة الاجتماعية، حتى وإن لم ترفع تحت رايات حزبية.

والدرس الذي أراه مزدوج. فالطاقة موجودة والوعي موجود والقدرة على الابتكار التنظيمي موجودة، وما ينقص هو الإطار الذي يحول هذه الطاقة إلى مشروع متراكم. وفي الوقت ذاته فإن المسافة بين هذه الأجيال وبين كثير من تنظيمات اليسار تستدعي مراجعة صادقة من التنظيمات نفسها، في لغتها وبنيتها الداخلية وموقع الشباب فيها.

40. ما ملامح البديل الذي تطرحه للذكاء الاصطناعي؟

طرحته في محاور مترابطة، وهي في نظري وحدة واحدة يصعب الأخذ ببعضها وترك بعضها الآخر.

أولها الملكية والمصدر المفتوح، فمن دون ملكية عامة أو مجتمعية للبنية والبيانات والنماذج يبقى كل حديث عن أخلاقيات التكنولوجيا تجميلاً لعلاقة قائمة. ثم تأتي عدالة العمل، بتقليص ساعات العمل دون خفض الأجور وتوزيع مكاسب الأتمتة على المنتجين. ثم تحرير المعرفة والعلم من الاحتكار بوصفها ملكاً مشتركاً للبشرية.

وتليها محاسبة الخوارزميات والسيادة المجتمعية عليها، وإعادة هيكلة الإنتاج من منطق الربح إلى منطق الحاجة، وتفكيك الذكورية الرقمية وتحقيق العدالة الجندرية في بنية هذه الأنظمة، ووقف عسكرة الذكاء الاصطناعي، وتوظيفه في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان بدل القمع، ومواجهة الانهيار البيئي بدل تسريعه.

والمحور العاشر هو ما يربطها جميعاً: العمل على أرض الواقع وفي الفضاء الرقمي معاً، عبر يسار رقمي فاعل وأممية رقمية مناضلة.

خاتمة الكتاب

حين بدأت جمع مواد هذا الكتاب، كان في ذهني أن ما أجمعه فصول جديدة ونصوص كتبتها في لحظات متباعدة، تحت ضغط وقائع متسارعة، يضمها غلاف واحد. ثم اكتشفت، وأنا أعيد قراءتها مجتمعة، أنني أمام مشروع مترابط، فاخترت أن يبدأ الكتاب بما يحتاجه اليسار من تجديد فكري وتنظيمي، ثم ببرنامج الأممية اليسارية الرقمية، وتأتي بعدهما النصوص التي تشخص طور الرأسمالية الرقمية وتناقش إمكانات مقاومته. وهذا الترتيب يجمع التشخيص والبديل في مسار واحد، ويقدم للقارئات والقراء منذ البداية ما يمكن أن نعمل من أجله معاً.

وقد تبلورت عبر فصول هذا الكتاب ثلاثة مفاهيم مترابطة يجمعها عنوانه: الرأسمالية الرقمية بوصفها تشخيصاً للواقع القائم، واليسار الرقمي بوصفه الاستجابة التي يقتضيها هذا التشخيص داخل صفوف اليسار نفسه، والأممية اليسارية الرقمية بوصفها الامتداد الذي يبلغه المشروع حين يتجاوز الحدود الوطنية. وتستمد هذه المفاهيم قيمتها من تكاملها، إذ يكتمل معنى كل منها وتتعزز فاعليته بالمفهومين الآخرين. فالتشخيص يكتسب أثره الفعلي حين يقترن بأدوات التغيير، والتجديد يتسع مداه حين ينفتح على أفق أممي يتجاوز حدود البلد الواحد، والأممية تكتسب حيويتها وفاعليتها حين تستند إلى تنظيمات ماضية في تجديد ذاتها فكرياً وتنظيمياً وتقنياً.

خمس خلاصات

وبعد كل ما ورد في هذه الصفحات، يمكن تلخيص ما هو أساسي في خمس خلاصات مترابطة.

الأولى أن ما يشهده العالم اليوم طور قائم بذاته من الرأسمالية، هو الرأسمالية الرقمية. والأهم هنا أن وسائل الإنتاج الأساسية في عصرنا، من الرقائق والخوارزميات إلى مراكز البيانات والنماذج الكبرى، تتركز ملكيتها والسيطرة عليها في أيدي حفنة من الشركات الاحتكارية العابرة للقارات، المدعومة من الدول الرأسمالية الكبرى. وقد امتدت هيمنة هذا الطور من الاقتصاد وسوق العمل وتوزيع الثروة إلى أدوات القمع والقتل والتدمير، ثم إلى منظومة الوعي الاجتماعي ذاتها، وهي من أعمق مستويات هذه الهيمنة وأصعبها مواجهة.

وفي قلب هذا الطور حقيقة أساسية، هي أن الخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي ليست محايدة في بنائها واستخدامها، وأن الحياد المنسوب إليها وهم. فهي تطور داخل علاقات إنتاج رأسمالية محددة، وتمول وتوجه لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية معينة، وهذا ما يؤثر في انحيازاتها، بمعزل عن النيات الفردية. والمطالبة بالحياد تجاه هذه العلاقات تعني عملياً تجاهل انحيازاتها القائمة. ومع ذلك، تحمل هذه التكنولوجيا إمكانات هائلة لتطوير البشرية وتحرير الإنسان من العمل المرهق وضغط الضرورات المعيشية، والإسهام في مواجهة الأمراض وتحسين شروط الحياة. والمشكلة أن هذه

الإمكانات تقيد ويعاد توجيهها ضمن منطق الهيمنة والربح، قبل أن تصل فوائدها إلى من يحتاجون إليها.

والثانية أن المعركة على التكنولوجيا هي في جوهرها معركة على الملكية والسيطرة، قبل أن تكون معركة تقنية أو أخلاقية أو قانونية. فالنقاش حول أخلاقيات المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي، على أهميته، يكتسب عمقه وأثره الفعلي حين يقترن بالسؤال الأساسي: من يملك البنية التحتية والبيانات والنماذج والقدرة الحاسوبية، ومن يقرر كيفية استخدامها، ولصالح من؟ ويتبعه سؤال عملي يوازيه أهمية: كيف يمكن انتزاع هذه السيطرة ووضعها تحت رقابة مجتمعية ديمقراطية؟

وللجواب مستويان يكمل أحدهما الآخر. المستوى المتاح اليوم هو الدفع نحو أنظمة مفتوحة المصدر وشفافة تدار بضوابط مجتمعية، ونحو تشريعات وطنية ودولية تقيد الممارسات الاحتكارية وتفرض المساءلة وتحمي الحقوق وتوجه التكنولوجيا نحو خدمة المجتمع. والمستوى الجذري هو بناء بدائل تقوم على الملكية المجتمعية والديمقراطية، تنتزع فيها وسائل الإنتاج الرقمي تدريجياً من قبضة السوق الاحتكارية، وتوظف في تفكيك علاقات الاستغلال ذاتها. ويتجه هذا المستوى في أفقه الأبعد نحو البديل الاشتراكي، حيث تصبح وسائل الإنتاج كافة، بما فيها الرقمية، ملكية عامة ومجتمعية تدار ديمقراطياً لتلبية حاجات الناس وصون كرامتهم وتطوير قدراتهم.

والثالثة أن الفضاء الرقمي ساحة صراع طبقي مكتملة الأركان، وتركها للخصم هزيمة اختيارية. وما يجري اليوم هو تفجر التناقض القديم ذاته الذي شخصه ماركس، بصيغة جديدة: تطور هائل في القوى المنتجة تقيده علاقات الإنتاج الرأسمالية وتوجه ثماره لصالح رأس المال. فالإنتاج الرقمي اجتماعي في جوهره إلى أبعد الحدود، تشارك فيه ملايين العقول والأيدي عبر القارات، وتتشكل التكنولوجيا الرقمية بمختلف أدواتها وأنظمتها من حصيلة المعرفة البشرية المتراكمة على مر الأجيال، ومن ذلك التراث المعرفي والاجتماعي الذي يرتبط بمفهوم «العقل العام» عند ماركس، في حين يبقى التملك خاصاً، وتستأثر بالجزء الأكبر من ثماره حفنة من الشركات الاحتكارية.

وتتسع دائرة الاستغلال والسيطرة لتشمل العمل غير المأجور الذي يؤديه المستخدمون والمستخدمات يومياً في إنتاج البيانات والمحتوى، فتتحول تفاصيل حياتهم إلى مادة خام تستخدم في إنتاج القيمة وتحقيق الأرباح وتعزيز السيطرة الاحتكارية. والتكنولوجيا القادرة على تقليص وقت العمل الضروري وتحرير البشر من الكدح توظف في ظل الرأسمالية لتعميق الهشاشة والبطالة وتكثيف المراقبة والسيطرة على العمل، فيتعمق اغتراب العاملات والعمال عن ناتج عملهم وعن ذواتهم. والصراع في هذه الساحة يتجاوز تحديد من يملك أدوات الإنتاج الجديدة، ليحدد أيضاً من يمتلك القدرة على إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية ذاتها، بما فيها الوعي والثقافة والأيديولوجيا، إذ أصبحت الخوارزميات أداة مركزية في إنتاج الهيمنة الأيديولوجية وإعادة إنتاجها. وهو في العمق صراع على

الوعي البشري ذاته: على من يحدد اتجاه المعرفة، ويتحكم في تدفق المعلومات، ويصوغ الوعي الجماعي للمجتمع، ويؤثر في اختيارات البشر وتصوراتهم عن أنفسهم وعن العالم ومستقبلهم.

ومن هنا يصبح بناء الوعي الطبقي في الفضاء الرقمي، وتنظيم شغيلات وشغيلة اليد والفكر، وربط النضال الرقمي بالنضال الجماهيري والنقابي والسياسي، شروطاً أساسية لتحويل هذا التناقض من أزمة تديرها الرأسمالية إلى إمكانية تاريخية للتحول نحو مجتمع اشتراكي.

والرابعة أن مواجهة هذا الطور تبدأ من تجديد اليسار ذاته، وهو ما يطلق عليه هذا الكتاب «اليسار الرقمي». فالمواجهة بأدوات تقادمت مواجهة غير متكافئة منذ لحظتها الأولى، في وقت تجدد فيه الرأسمالية آليات عملها وتنظيمها بصورة متواصلة. واليسار الرقمي بهذا المعنى تيار تطويري داخل اليسار، يحتفظ بقيمه ومبادئه وانحيازاته الطبقية، ويجدد أدواته وأشكاله ومنهجيته وخطابه وبنيته التنظيمية، مع بقاء التغيير الاشتراكي أفقاً أساسياً له.

ويبدأ هذا التجديد من طريقة التفكير، بالانتقال من الواقع إلى النظرية عوضاً عن تطبيق نظريات جاهزة على وقائع تختلف عن سياقاتها، وقراءة التجارب الاشتراكية السابقة والقائمة قراءة نقدية تستفيد من منجزاتها وتتعلم من إخفاقاتها، ونبذ التعصب والتأليه وإعادة المنظرين والقادة إلى مكانتهم بوصفهم بشراً يمكن نقدهم وتجاوز أفكارهم، والتمييز بين ما هو مطلوب نظرياً وما هو ممكن الآن، واتخاذ تحسن حياة الناس وتوسيع حرياتهم وحقوقهم معياراً أساسياً لكل سياسة.

ويمتد التجديد إلى البنية التنظيمية، بما يجعل القاعدة مصدر السلطات فعلاً وشريكة في المبادرة والقرار، ويفتح النقاش العلني داخل التنظيم وخارجه، ويعترف بتعدد المنابر الفكرية ضمانة لوحدة قائمة على الديمقراطية والاقتناع. ويشمل ذلك تنويع أشكال العضوية، وتقديم الإصلاح على العقاب ومراجعة عقوبة الفصل - الطرد، وإقامة قضاء داخلي مستقل، وتداول المواقع القيادية وفق مدد واضحة، وشفافية المالية وتدقيقها. كما يشمل بلوغ النساء المناصفة في مواقع القرار وفق جدول زمني محدد، وجعل الشباب قوة محركة في صنع القرار، واستقطاب الكفاءات التقنية ببيئة عمل تمنحها معنى اجتماعياً ودوراً تحررياً، وبناء العلاقة مع قوى اليسار على العمل المشترك، ومع النقابات والمنظمات النسوية على احترام استقلالها.

ويظل الميدان هو الأصل في هذا كله. فالنضال الجماهيري بين الناس هو العمود الفقري لأي مشروع تحرري، والحي والنقابة والجامعة وموقع العمل هي الأرض التي تنبت فيها الحركة وتتجذر. والأدوات الرقمية تضاعف ما ينبت في هذه الأرض وتمنحه مدى أوسع، وتبلغ أقصى فاعليتها حين تكون امتداداً عضوياً لعمل جماهيري حقيقي تستمد قوتها منه. وهذا كله موضوع الفصل الأول من هذا الكتاب.

والخامسة أن الجبهة أممية بطبيعتها، ومن هنا تنبع الحاجة إلى أممية يسارية رقمية. فالشركات الرأسمالية التي تحتكر التكنولوجيا الرقمية تعمل عبر معظم بلدان العالم، وتتجاوز في نفوذها حدود

الدول وتشريعاتها، ويصعب على دولة منفردة أو حركة منفردة أن تفرض عليها شروطاً فعالة. ودون تحالفات وأمميات يسارية رقمية جديدة عابرة للحدود، تستخدم التكنولوجيا ذاتها أداة في التنظيم والتنسيق والنضال، سيبقى نقد اليسار، على صحته، محدود الأثر.

والأممية شبكة، وقوة أي شبكة تتوقف على قوة مكوناتها وترابطها. ولهذا يأتي التحول نحو يسار رقمي في كل بلد شرطاً أساسياً لبنائها، فكل تنظيم يطور قدراته الرقمية محلياً يضيف إلى الشبكة قوة جديدة. واليسار الرقمي والأممية اليسارية الرقمية وجهان لمسار واحد، الأول يبني القدرة داخل البلد، والثانية تجمع هذه القدرات وتضاعفها عبر الحدود.

وهذه الشبكة التي يدعو إليها هذا الكتاب تعمل على إنتاج التكنولوجيا الرقمية التقدمية خارج منطق السوق الاحتكارية والسيطرة، لخدمة البشرية، وتقوم على مبادئ واضحة: أن تكون مفتوحة المصدر، ومجتمعية الإدارة، وخادمة للمصلحة العامة، وخاضعة للمساءلة الديمقراطية والجماهيرية، ومستقلة عن منطق الربح الاحتكاري والهيمنة، مع احتفاظ كل طرف فيها باستقلاليته الفكرية والتنظيمية الكاملة.

ومن أهم القناعات التي تبلورت خلال إعداد هذا الكتاب أن الاستقلالية الرقمية أصبحت ركيزة خامسة، إلى جانب الاستقلاليات السياسية والتنظيمية والمالية والإعلامية التي ناضل اليسار من أجلها طويلاً. فقد بات الحديث عن استقلال سياسي وتنظيمي وإعلامي حقيقي متعذراً حين تكون أدوات الاتصال والتنظيم وحفظ البيانات وإنتاج المعرفة خاضعة بالكامل لشركات احتكارية قادرة على مراقبتها أو تقييدها أو تعطيلها. فالمشروع الذي يقيم وجوده على بنية تحتية يملكها خصمه يبقى جزء من مصيره مرهوناً بقرار في يد غيره. ومن هنا تتجاوز الاستقلالية الرقمية كونها شأناً تقنياً ثانوياً أو مطلباً قابلاً للتأجيل، لتصبح شرطاً متزايد الأهمية للاستقلال السياسي والتنظيمي نفسه.

وهذه الاستقلالية مسار تدريجي يقوم على التعامل الواعي مع التكنولوجيا القائمة بعيداً عن الانعزال عنها، ويتواصل فيه النضال دون انتظار بناء بديل كامل. ويجمع هذا المسار الاستخدام النقدي للأدوات المتاحة، وتقليل التبعية لها، وبناء بدائل مستقلة ومفتوحة المصدر، وتطوير الكفاءات التقنية، وتوسيع الملكية المجتمعية والديمقراطية للبنية التحتية الرقمية. وهي مهمة تتجاوز قدرة أي منظمة أو دولة منفردة، وتحتاج إلى تعاون أممي تتراكم فيه الخبرات والموارد والقدرات، وتصبح فيه التكنولوجيا نفسها وسيلة للتضامن والتحرر.

والتنسيق الأممي مطلوب بالقدر ذاته في الميادين الأخرى: من قضايا البيئة والمناخ وحقوق العاملات والعمال وسلاسل الإنتاج العابرة للحدود، إلى حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والهجرة واللجوء والحروب والتسلح وحقوق النساء والأقليات، وصولاً إلى مشروع التغيير الاشتراكي ذاته. وهذه الميادين تتكامل فيما بينها ويغذي بعضها بعضاً. ولأن الميدان الرقمي أصبح ممراً لجزء كبير من أدوات العمل في الميادين الأخرى، فقد جاء الفصل الثاني من هذا الكتاب مخصصاً له بالكامل.

ما الذي تعلمته من النقاش والحوار الجماعي؟

أول ما تعلمته أن النقد والتقدير كلاهما عطاء، وأن النقد الجاد يفتح أبواباً إضافية للتطوير. ففي الفصلين الخامس والسادس، وفي الحوار المفتوح، نصوص ناقدة، ركز بعضها على مصطلحات بعينها، وتوسع بعضها في مناقشة المنطلقات والدوافع إلى جانب الأفكار. وقد حرصت على نشرها كاملة، وأدرجتها هنا دون حذف كلمة، رغم اختلافي مع بعض ما ورد فيها، لأن المشروع الذي يطرح للنقاش العلني بكل ما فيه هو الأجدر بالدفاع عنه.

وتعلمت ثانياً أن الفجوة بين الأجيال داخل اليسار أعمق مما كنت أقدر. فحين استخدمت تعبير «محو الأمية الرقمية»، غاب عن ذهني أنه قد يقرأ بوصفه انتقاصاً من تاريخ نضالي كامل. وقد اعتذرت عن سوء الفهم في حينه، وأكرر الاعتذار هنا، وأبقي على الفكرة ذاتها، فالفجوة التقنية حقيقية، وأنا نفسي أقف أمام تحدياتها رغم ربع قرن من العمل في هذا الحقل. والدرس الذي خرجت به أن اللغة التي نخاطب بها رفاقنا ورفيقاتنا جزء من الفكرة ذاتها قبل أن تكون غلافاً لها، وأن من يدعو جيلاً إلى التطوير عليه أولاً أن يظهر له أنه يرى تجربته ويقدرها.

وتعلمت ثالثاً أن الأسئلة القادمة من خارج دائرتي الفكرية من أصعب الأسئلة وأعمقها أثراً. فالسؤال عن موقع الديمقراطية في المعادلة، والنقد الصادر عن موقع ليبرالي صريح يرى في التكنولوجيا الرقمية ثمرة للسوق الحرة، والملاحظات المنهجية من منظور ماركسي على بنية التحليل والحجج، والتحفظ على فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الرقمي، كلها اشتبكت مع الكتاب من زوايا كانت تحتاج إلى معالجة أعمق، ودفعتني إلى إعادة ترتيب حججي وتطويرها في ضوء المستجدات.

وتعلمت رابعاً، وهو الدرس الأهم، أن التشخيص عندنا أقوى من البديل. فقد تكررت هذه الملاحظة في أكثر من نص وبصياغات مختلفة: الصفحات التي تشرح آليات الهيمنة أكثر إحكاماً وتوثيقاً، والصفحات التي تطرح المخرج تميل أحياناً إلى العمومية والتمني والتركيز على ما هو مطلوب. وهي ملاحظة في محلها، تتجاوز هذا الكتاب إلى قطاعات واسعة من اليسار. فقد ورث اليسار تقليداً طويلاً وغنياً في نقد الرأسمالية وتحليل تناقضاتها، ويبقى أمامه أن يراكم تقليداً موازياً في بناء البدائل التقنية والرقمية الملموسة. والمسافة بين النقد والبديل هي تحديداً ما تقاس به جدية أي مشروع تحرري.

وإلى جانب هذه الدروس، ثمة ما هو أثمن منها: هذا النقاش الجماعي نفسه. عشرات الكاتبات والكتاب الذين خصوا هذا العمل بقراءاتهم، وأكثر من سبعين مداخلة من قارئات وقراء من مختلف أنحاء العالم، ومقالات ودراسات كتبت ونشرت بلغات متعددة. وهذا الحضور الواسع دليل على أن

الحاجة إلى النقاش حول الرأسمالية الرقمية والبدائل اليسارية حاجة حقيقية وملحة، تتجاوز حدود البلدان واللغات.

وإلى كل من شارك في هذا النقاش، أتوجه بالشكر والتقدير. فما بين دفتي هذا الكتاب يحمل بصماتكم في فصوله كلها، في الأسئلة التي أعدت التفكير فيها، وفي المفاهيم التي دققتها، وفي البدائل التي حاولت جعلها أكثر وضوحاً وارتباطاً بالواقع. وهذا الكتاب، وإن حمل اسمي، فقد ساهم في تطوير أفكاره كثيرون وكثيرات، بالنقد والحوار والتشجيع والاختلاف.

وبهذه الروح يأتي هذا الكتاب مساهمة في مشروع جماعي مفتوح للنقد والتطوير والعمل، بعيداً عن ادعاء الإجابة النهائية أو البرنامج المكتمل. وقد علمتني النقاشات التي رافقت الكتاب السابق أن الأفكار تتقدم حين تخرج من حدود كاتبها، وتدخل في حوار مع تجارب الآخرين واعتراضاتهم ومعارفهم. وما أتمناه أن تكون هذه الصفحات جزءاً من ذلك الحوار، وأن تتحول بعض مقترحاتها إلى مبادرات وتجارب وتنظيمات وتعاون عملي يتجاوز حدود الكتاب.

المهمة المفتوحة

هل القوى اليسارية والتقدمية في العالم مستعدة فعلاً لخوض هذه المعركة الطويلة والمعقدة والمتعددة الجبهات؟ وبعد معارك خاضتها في مواجهة الرأسمالية في ساحات مختلفة، هل تملك الجرأة على إعادة بناء اليسار فكرياً وتنظيمياً، كي يكون في مستوى التحديات التي يفرضها العصر الرقمي؟

لقد تسارعت الوقائع خلال السنوات الأخيرة بما يفوق أكثر التوقعات تشاؤماً، على النحو الذي تفصله مقدمة هذا الكتاب ونصوص فصله الثالث. وفي المقابل، خرجت أجيال جديدة إلى الساحات في أكثر من قارة، ونظمت نفسها بأدوات فاجأت الجميع، وأثبتت أن الطاقة والإرادة موجودتان، وأن ما تحتاجه هو أطر يسارية تقدمية جامعة تحول هذه الطاقات إلى قوة اجتماعية وسياسية منظمة. وبين هذين المسارين تتحدد ملامح العقد القادم: فإما أن يدخل اليسار هذه المعركة بوعي وأدوات وتحالفات جديدة، وإما أن يبقى على هامش التحولات، بينما يواصل خصمه تغيير الواقع وتشكيل المستقبل.

وما يجعل هذه المعركة جديرة بأن تخاض أن الرأسمالية، رغم قوتها وهيمنتها، أنتجت عالماً مثقلاً بالتناقضات والأزمات والصراعات والثغرات. وفي هذه التناقضات تحديداً تستطيع البدائل اليسارية أن تشق طريقها، حين يقترن الوعي بالعمل والتنظيم والتخطيط الاستراتيجي. والمهمة تتطلب طاقات كبيرة وتنسيقاً يسارياً مشتركاً على المستويين المحلي والعالمي، غير أنها تقع ضمن حدود الممكن، وتستند إلى إمكانات قائمة فعلاً في الواقع.

والتكنولوجيا التي تواجه البشرية هيمنتها اليوم صناعة بشرية في سياق تاريخي محدد، أنتجها البشر بعملهم ومعرفتهم وتجاربهم المتراكمة، وهم قادرون على إعادة توجيهها لخدمة الإنسانية. وما

يبدو اليوم قدراً تكنولوجياً محتوماً هو في جانب كبير منه نتيجة قرارات اقتصادية وسياسية اتخذتها قوى تملك السلطة والثروة، ويمكن تغيير هذه القرارات عبر النضال والتنظيم والعمل الجماعي. **وصحيح أن الرأسمالية الرقمية تمتلك اليوم موارد هائلة من المال والمعرفة والبنية التحتية والنفوذ السياسي والعسكري، غير أن المستقبل يبقى خارج ملكيتها الحصرية، فقوتها ذاتها تقوم على عمل اجتماعي ومعرفة جماعية وتعاون بشري واسع، وهي العناصر التي يمكن أن تصبح أساساً لبديل مختلف حين تتغير علاقات الملكية والسيطرة، وتتوفر الإرادة السياسية والتنظيمية القادرة على تحويل الإمكانات إلى واقع.**

وهنا تتضح المهمة التاريخية لليسار. فالمطلوب أن يتجاوز ملاحقة التطورات التقنية والتحذير من مخاطرها، ليصبح قوة فاعلة في إنتاج التكنولوجيا وتوجيهها، وفي تنظيم العاملات والعمال والمتضررات والمتضررين من هيمنتها، وفي بناء بدائل اقتصادية واجتماعية وديمقراطية ملموسة. كما يقع على عاتقه الربط بين النضال من أجل الأجور والعمل والسكن والصحة والتعليم والحريات، والنضال من أجل البيانات والخوارزميات والبنية التحتية الرقمية، لأن هذه القضايا أصبحت متداخلة ومترابطة في حياة الناس اليومية.

ولهذا فإن الأممية اليسارية الرقمية، كما يطرحها هذا الكتاب، مشروع يبدأ من الحاضر دون انتظار ما بعد التغيير الاشتراكي، ويأتي مكملاً للنضال الطبقي والجماهيري في المصانع والأحياء والجامعات والنقابات والساحات ومعززاً له. فهي أداة إضافية لتنظيم هذا النضال وتوسيعه وتطوير قدراته، وجسر للتعاون بين القوى اليسارية والتقدمية عبر الحدود، ومجال عملي لبناء بعض ملامح المجتمع الذي يناضل اليسار من أجله.

لقد أمضى اليسار عقوداً طويلة في تحليل الرأسمالية وكشف تناقضاتها، وقدم في هذا الميدان إسهامات فكرية ونضالية عظيمة. غير أن المرحلة الراهنة تفرض عليه أن يضيف إلى قوة النقد قوة البناء، وإلى وضوح الموقف السياسي امتلاك الأدوات، وإلى التضامن الأممي التقليدي تعاوناً رقمياً وتقنياً منظماً، وإلى الدفاع عن حقوق الجماهير القدرة على إنتاج بدائل تخدمها مباشرة. فالتغيير الاشتراكي يحتاج، إلى جانب صحة التحليل، إلى قدرة القوى الاجتماعية على تحويله إلى تنظيم وممارسة ومؤسسات وعلاقات إنتاج جديدة.

والطريق إلى ذلك طويل وشاق، وستعترضه الأخطاء والتراجعات والخلافات. غير أن الخلافات يمكن أن تصبح مصدر قوة حين تدار ديمقراطياً، والنقد يمكن أن يصبح أداة تطوير حين يستقبل بعقل مفتوح، والتجارب الصغيرة يمكن أن تتحول إلى إنجازات واسعة حين ترتبط ببعضها ضمن مشروع مشترك. والمطلوب قبل البدء اتفاق على المبادئ والأهداف الأساسية، واستعداد للعمل المشترك والتعلم من التجربة، دون اشتراط الاتفاق الكامل على كل التفاصيل.

إن المعركة على المستقبل الرقمي أوسع من أن تكون شأناً خاصاً بالمختصات والمختصين في التقنية، أو مهمة تنفرد بها الأحزاب اليسارية. إنها معركة العاملات والعمال، والشابات والشباب، والنساء، والنقابات، والحركات الاجتماعية والحقوقية والنسوية، والباحثات والباحثين، وكل من يتطلع إلى عالم تتحول فيه المعرفة والبيانات والتكنولوجيا من أدوات للمراقبة والاستغلال والقمع والحروب والربح إلى وسائل لتحرير البشر وتطوير قدراتهم وتحسين حياتهم.

واللحظة التاريخية قاسية، والتطور التكنولوجي يتسارع، والرأسمالية تعيد تشكيل أدوات هيمنتها على نحو غير مسبوق. غير أن التاريخ كان على الدوام، إلى جانب التكنولوجيا، نتاج صراعات البشر ونضالاتهم وقدرتهم على تغيير علاقات القوة والإنتاج. والمستقبل الرقمي يبقى ميداناً مفتوحاً للصراع والتغيير، وصياغته أوسع من خوارزميات الشركات الاحتكارية وإرادة أصحاب المليارات.

ويقف اليسار اليوم أمام مهمة تاريخية: أن يعزز نضاله ويطور قدراته، ليسهم بفاعلية أكبر في تغيير عالم رقمي يعاد تشكيله وفق مصالح رأس المال، مستنداً إلى أدوات العصر وقوة الجماهير وأفق اشتراكي ديمقراطي وأممي. فالمرحلة الراهنة تستدعي دوراً يسارياً فاعلاً في صنع المستقبل، وفي إخضاع المعرفة والتكنولوجيا والثروة والسلطة لرقابة المجتمع الديمقراطية. ذلك أن المستقبل يصاغ بالنضال والتنظيم والمعرفة والعمل الجماعي، وينتزع عبرها انتزاعاً، فالرأسمالية تتمسك بامتيازاتها ما دامت قادرة على ذلك.

وإذا كان لهذا الكتاب أن يترك فكرة واحدة، فهي أن التكنولوجيا والمعرفة اللتين أنتجتهما أجيال متعاقبة من العاملات والعمال والباحثات والباحثين بعملها الجماعي يجب أن تعود ثمارهما إلى المجتمع كله، وأن تكونا أساساً لتقدم اجتماعي مشترك، وأن مستقبل البشرية ملك للبشرية كلها، بعيداً عن احتكار الشركات الكبرى أو الدول الكبرى أو الأنظمة الاستبدادية. فتحرير التكنولوجيا من هيمنة رأس المال جزء من تحرير الإنسان نفسه، والنضال من أجل الاشتراكية في عصرنا يقتضي خوض هذه الجبهة الجديدة من الصراع الطبقي.

ولتكن هذه المعركة الرقمية جزءاً من ولادة جديدة ليسار أكثر ديمقراطية وجذرية وعلمية وأممية، وأكثر قدرة على تحويل إمكانات عصرنا إلى مشروع اشتراكي تحرري يخدم الإنسان والطبيعة.

والنقاش مفتوح، والمعركة مستمرة، والمستقبل لم يحسم بعد.

المصادر والمراجع

جُمعت في هذا القسم كل المصادر والمراجع والروابط الواردة في فصول الكتاب ونصوصه، وأُبقيت في مواضعها الأصلية داخل المقالات والفصول كما وردت. ورُتّبت هنا بحسب نوع المصدر لا بحسب ترتيب ورودها، تيسيراً على من يريد العودة إليها أو البناء عليها.

أولاً: تقارير المنظمات الدولية والأممية

مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA)، أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. https://disarmament.unoda.org/en/our-work/emerging-challenges/lethal-autonomous-weapon-systems

منظمة العمل الدولية (ILO)، الإدارة الخوارزمية في مكان العمل. https://www.ilo.org/algorithmic-management-workplace

منظمة العمل الدولية، دراسات حالة عالمية حول الحوار الاجتماعي بشأن الذكاء الاصطناعي والإدارة الخوارزمية، ورقة عمل 144، 2025. https://www.ilo.org/media/710401/download

منظمة العمل الدولية، الذكاء الاصطناعي في عالم العمل. https://www.ilo.org/topics-and-sectors/artificial-intelligence

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، الذكاء الاصطناعي والمساواة بين الجنسين. https://www.unwomen.org/en/articles/explainer/artificial-intelligence-and-gender-equality

اليونسكو، الذكاء الاصطناعي التوليدي: دراسة تكشف أدلة مقلقة على صور نمطية جندرية تراجعية، 2024. https://www.unesco.org/en/articles/generative-ai-unesco-study-reveals-alarming-evidence-regressive-gender-stereotypes

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الذكاء الاصطناعي من البداية إلى النهاية: الأثر البيئي لدورة حياته الكاملة. https://www.unep.org/resources/report/artificial-intelligence-ai-end-end-environmental-impact-full-ai-lifecycle-needs-be

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للذكاء الاصطناعي مشكلة بيئية: ما الذي يستطيع العالم فعله حيالها. https://www.unep.org/news-and-stories/story/ai-has-environmental-problem-heres-what-world-can-do-about

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، حقائق وأرقام 2025، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. https://www.itu.int/en/mediacentre/Pages/PR-2025-11-17-Facts-and-Figures.aspx

التقرير الدولي لسلامة الذكاء الاصطناعي 2026. https://internationalaisafetyreport.org/publication/international-ai-safety-report-2026

المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير مستقبل الوظائف 2025. https://www.weforum.org/publications/the-future-of-jobs-report-2025/

قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، معهد مستقبل الحياة (Future of Life Institute). https://artificialintelligenceact.eu/

ثانياً: منظمات حقوق الإنسان والتقارير الحقوقية

منظمة العفو الدولية، عمالقة المراقبة: كيف يهدد نموذج عمل غوغل وفيسبوك حقوق الإنسان، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. https://www.amnesty.org/en/documents/pol30/1404/2019/en/

منظمة العفو الدولية، كينيا: السلطات وظّفت وسائل التواصل والأدوات الرقمية لقمع احتجاجات جيل زد، 2025. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/11/kenyan-weaponized-social-media-and-digital-tools-to-suppress-gen-z-protests/

هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2024: السعودية. https://www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/saudi-arabia

هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2026: السعودية. https://www.hrw.org/world-report/2026/country-chapters/saudi-arabia

هيومن رايتس ووتش، بيان مشترك: المجتمع المدني يطالب بالتحرك قبيل منتدى حوكمة الإنترنت، 12 كانون الأول/ديسمبر 2024.

https://www.hrw.org/news/2024/12/12/joint-statement-civil-society-demands-action-ahead-internet-governance-forum

المجلس الأمريكي للهجرة، كيف تُوظَّف منظومة بالانتير في تعقّب المهاجرين. https://www.americanimmigrationcouncil.org/blog/ice-immigrationos-palantir-ai-track-immigrants/

مركز الموارد المعنية بالأعمال وحقوق الإنسان، بالانتير يُزعم أنها تمكّن إسرائيل من الاستهداف بالذكاء الاصطناعي في غزة. https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/palantir-allegedly-enables-israels-ai-targeting-amid-israels-war-in-gaza-raising-concerns-over-war-crimes/

مركز الموارد المعنية بالأعمال وحقوق الإنسان، أمازون وغوغل ومايكروسوفت تغذي العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة، شباط/فبراير 2025. https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/amazon-google-microsoft-fuel-israeli-military-aggression-in-israels-war-on-gaza-investigation-reveals/

مركز الموارد المعنية بالأعمال وحقوق الإنسان، غوغل وأمازون ومايكروسوفت متورطة بزعم في جرائم حرب في سياق الحرب الإسرائيلية على غزة. https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/google-amazon-microsoft-allegedly-complicit-in-war-crimes-amid-israels-war-in-gaza/

مركز الموارد المعنية بالأعمال وحقوق الإنسان، أمازون لم ترد على الاتهامات، نيسان/أبريل 2025. https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/amazon-did-not-respond-to-the-allegations-over-its-complicity-in-war-crimes-amid-israels-war-in-gaza/

مركز الموارد المعنية بالأعمال وحقوق الإنسان، مايكروسوفت لم ترد على الاتهامات، نيسان/أبريل 2025. https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/microsoft-did-not-respond-to-the-allegations-over-its-complicity-in-war-crimes-amid-israels-war-in-gaza/

ثالثاً: مراكز البحث والمختبرات والمنظمات المتخصصة

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، استراتيجية الصين الجديدة في خوض حرب الرقائق التقنية. https://www.csis.org/analysis/chinas-new-strategy-waging-microchip-tech-war

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مواجهة تحدي الصين للريادة الأمريكية في الذكاء الاصطناعي. https://www.csis.org/analysis/countering-chinas-challenge-american-ai-leadership

وكالة الطاقة الدولية (IEA)، الطلب على الطاقة من الذكاء الاصطناعي، تقرير الطاقة والذكاء الاصطناعي 2025. https://www.iea.org/reports/energy-and-ai/energy-demand-from-ai

وكالة الطاقة الدولية، أسئلة أساسية حول الطاقة والذكاء الاصطناعي، 2026. https://www.iea.org/reports/key-questions-on-energy-and-ai/executive-summary

مختبر أبحاث الطب الشرعي الرقمي (DFRLab)، أثر ماسك: تقييم تأثير منصة إكس في الخطاب الانتخابي الألماني، 20 شباط/فبراير 2025. https://dfrlab.org/2025/02/20/the-musk-effect-xs-impact-on-germanys-election/

AlgorithmWatch، أثر ماسك. https://algorithmwatch.org/en/the-musk-effect/

AlgorithmWatch، برلين وزيورخ. https://algorithmwatch.org/en/

معهد AI Now. https://ainowinstitute.org/

معهد البحوث الموزعة في الذكاء الاصطناعي (DAIR). https://www.dair-institute.org/

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، هل يتدخل إيلون ماسك في السياسة الأوروبية؟ كانون الثاني/يناير 2025. https://carnegieendowment.org/europe/strategic-europe/2025/01/taking-the-pulse-is-elon-musk-meddling-in-european-politics?lang=en

Coveri وCozza وGuarascio، شركات التكنولوجيا الكبرى والمجمع الصناعي العسكري الرقمي الأمريكي، مجلة Intereconomics، العدد 2، 2025.
https://www.intereconomics.eu/contents/year/2025/number/2/article/big-tech-and-the-us-digital-military-industrial-complex.html

معهد بروكينغز، كيف تغذي المنصات التقنية الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة وما الذي تستطيع الحكومة فعله. https://www.brookings.edu/articles/how-tech-platforms-fuel-u-s-political-polarization-and-what-government-can-do-about-it

جامعة كاليفورنيا ريفرسايد، برامج الذكاء الاصطناعي تستهلك كميات كبيرة من المياه الشحيحة، 2023. https://news.ucr.edu/articles/2023/04/28/ai-programs-consume-large-volumes-scarce-water

جامعة واشنطن، أدوات الذكاء الاصطناعي تُظهر تحيزاً في ترتيب المتقدمين للوظائف بحسب العرق والجنس، 2024. https://www.washington.edu/news/2024/10/31/ai-bias-resume-screening-race-gender/

كلية المعلومات في جامعة واشنطن، بحث يكشف تحيزاً عرقياً وجندرياً في أدوات التوظيف بالذكاء الاصطناعي، 2024. https://ischool.uw.edu/news/2024/11/ai-tools-show-biases-ranking-job-applicants-names-according-perceived-race-and-gender

مختبر الإعلام في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT Media Lab)، دماغك مع ChatGPT (Your Brain on ChatGPT).
https://www.media.mit.edu/publications/your-brain-on-chatgpt/

كلية سلون للإدارة في معهد ماساتشوستس، كم كلّفت عمليات الإنقاذ المالي عام 2008 فعلياً.
https://mitsloan.mit.edu/ideas-made-to-matter/heres-how-much-2008-bailouts-really-cost

Brynjolfsson وLi وRaymond، الذكاء الاصطناعي التوليدي في العمل (Generative AI at Work)، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER)، ورقة عمل 31161، 2023. https://www.nber.org/papers/w31161

كيت كروفورد وفلادان يولر، تشريح نظام ذكاء اصطناعي: أمازون إيكو خريطة تشريحية للعمل البشري والبيانات وموارد الكوكب، معهد AI Now ومختبر SHARE، 2018. https://anatomyof.ai/

رابعاً: الدراسات والأوراق الأكاديمية

González de la Torre وآخرون، Attention Is All They Need، مجلة AI & Society، 2025. https://link.springer.com/article/10.1007/s00146-025-z-02400

Mick Chisnall، العبودية الرقمية، هل آن أوان إلغائها؟ (Digital Slavery, Time for Abolition?)، مجلة Policy Studies، 2020. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/01442872.2020.1724926

Khanal وZhang وTaeihagh، لماذا وكيف تتصاعد قوة شركات التكنولوجيا الكبرى في صناعة السياسات؟ مجلة Policy and Society، المجلد 44، العدد 1، 2025. https://academic.oup.com/policyandsociety/article/44/1/52/7636223

دراسة منشورة في مجلة Societies، المجلد 15، العدد 1، 2025، حول التفريغ المعرفي وأثر أدوات الذكاء الاصطناعي في التفكير النقدي. https://www.mdpi.com/2075-6/1/15/4698

Kestin وآخرون، التدريس بالذكاء الاصطناعي يتفوق على التعلم النشط داخل الصف (AI Tutoring Outperforms In-Class Active Learning)، مجلة Scientific Reports، 2025. https://www.nature.com/articles/s41598-025-97652-6

Ding وآخرون، دراسة حول الذكاء الاصطناعي في جائحة كورونا والاستجابة الصينية، مجلة Humanities and Social Sciences Communications، 2025. https://www.nature.com/articles/s41599-025-04564-x

خامساً: الكتب

شوشانا زوبوف، عصر رأسمالية المراقبة (The Age of Surveillance Capitalism)، 2019. https://www.hbs.edu/faculty/Pages/item.aspx?num=56791

كارب، ألكسندر س. وزاميسكا، نيكولاس و.، الجمهورية التكنولوجية: القوة الصلبة، والمعتقد اللين، ومستقبل الغرب، Crown Currency، نيويورك، 2025.
https://techrepublicbook.com

إيفغيني موروزوف وفرانتشيسكا بريا، إعادة التفكير في المدينة الذكية: دمقرطة التكنولوجيا الحضرية، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، نيويورك، 2018.
/https://rosalux.nyc/rethinking-the-smart-city

أوزجان يازيجي، تأميم الذكاء الاصطناعي: الرأسمالية الرقمية، الصراع الطبقي، الاشتراكية الرقمية (بالتركية).
https://www.google.dk/books/edition/Yapay_Zekay%C4%B1_Kamula C5%9Ft%C4%B1rmak/fBzNEQAAQBAJ%

سادساً: المقالات والدراسات النظرية

مايكل كويت، الاستعمار الرقمي: الإمبراطورية الأمريكية والإمبريالية الجديدة في الجنوب العالمي، مجلة Race and Class، معهد العلاقات العرقية، 27 آذار/مارس 2019.
https://statewatch.org/news/2019/march/the-new-issue-of-race-and-class-from-the-institute-of-race-relations-contains-a-seminal-lead-article-digital-colonialism-us-empire-and-the-new-imperialism-in-the-/global-south-by-michael-kwet

يانيس فاروفاكيس، الإقطاع التقني يتقدم، 28 Project Syndicate، حزيران/يونيو 2021.
https://www.project-syndicate.org/commentary/techno-feudalism-replacing-market-capitalism-by-yanis-varoufakis-2021-06

كارل ماركس وفريدريك إنجلز، مقدمة الطبعة الألمانية للبيان الشيوعي، لندن 1872، أرشيف الماركسيين على الإنترنت.
https://www.marxists.org/archive/marx/works/1848/communist-manifesto/preface.htm

سابعاً: المنصات والمشاريع الرقمية المفتوحة

اتحاد التعاونيات الرقمية (Platform Cooperativism Consortium).
/https://platform.coop

شبكة Matrix المفتوحة للتواصل اللامركزي الآمن. https://matrix.org/

ثامناً: البيانات والعرائض الجماعية

بيان مخاطر الذكاء الاصطناعي (Statement on AI Risk)، مركز سلامة الذكاء الاصطناعي. https://aistatement.com/

البيان العالمي بشأن الذكاء الخارق (Statement on Superintelligence). https://superintelligence-statement.org/

العريضة التي وقّعها موظفون وموظفات في شركات الذكاء الاصطناعي مطالبين بضبط وتيرة تطويره، تموز/يوليو 2026. https://www.pacingthefrontier.com/

منشور شركة Palantir Technologies الرسمي بشأن «الجمهورية التكنولوجية» على منصة إكس، نيسان/أبريل 2026. https://x.com/PalantirTech/status/2045574398573453312

تاسعاً: التقارير والمواد الصحفية

هاري بوث، كيف فقدت OpenAI السيطرة على أحد نماذجها (How OpenAI Lost Control of an AI Model)، مجلة TIME، 24 تموز/يوليو 2026. https://time.com/article/2026/07/24/openai-hugging-face-attack/

الجزيرة الإنكليزية، لماذا يدقّ الخبراء ناقوس الخطر بشأن مخاطر الذكاء الاصطناعي؟ 15 شباط/فبراير 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/2/15/why-are-experts-sounding-the-alarm-on-ai-risks

الجزيرة الإنكليزية، التكنو فاشية؟ لماذا أثار بيان بالانتير المؤيد للغرب قلق المنتقدين، 21 نيسان/أبريل 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/4/21/technofacism-why-palantirs-pro-west-manifesto-has-critics-alarmed

الجزيرة الإنكليزية، موظفون في ميتا يقولون إن حسابات لولا قُيّدت في الانتخابات البرازيلية، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2026. https://www.aljazeera.com/economy/2026/10/16/meta-employees-say-lulas-accounts-restricted-in-brazil-election-report

TI Inside، موظفو ميتا يؤكدون تقييد حسابات لولا على إنستغرام خلال الانتخابات بحسب صحيفة فولها دي ساو باولو، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2026.
https://tiinside.com.br/16/10/2026/funcionarios-da-meta-afirmam-que-contas-de-instagram-de-lula-foram-restringidas-durante-eleicoes-/aponta-folha

الجزيرة الإنكليزية، تويتر يحجب حسابات بأمر حكومي على خلفية احتجاجات المزارعين في الهند، 2 شباط/فبراير 2021. https://www.aljazeera.com/news/2021/2/2/twitter-blocks-accounts-over-india-farmers-protest-on-govt-order

TechCrunch، بالانتير تنشر بياناً مصغراً يدين الشمولية والثقافات الرجعية، 19 نيسان/أبريل 2026. https://techcrunch.com/2026/04/19/palantir-posts-mini-manifesto-denouncing-regressive-and-harmful-cultures

Engadget، بالانتير نشرت بياناً يبدو كهذيان أحد أبطال الشر في القصص المصورة، نيسان/أبريل 2026. https://www.engadget.com/big-tech/palantir-posted-a-manifesto-that-reads-like-the-ramblings-of-a-comic-book-villain-html.181947361

TRT World، الإنترنت يغلي غضباً من بيان بالانتير التقني الديستوبي، نيسان/أبريل 2026. https://www.trtworld.com/article/e3c96555543c

Reason، البيان الجديد لبالانتير يطالب بإعادة التجنيد الإلزامي، 20 نيسان/أبريل 2026.
https://reason.com/2026/04/20/this-big-tech-firm-wants-to-reinstate-the-draft

Democracy Now، تقرير منظمة العفو الدولية حول الاقتصاد السياسي العالمي الممكّن للإبادة الجماعية، 18 أيلول/سبتمبر 2025.
https://www.democracynow.org/2025/9/18/amnesty_international

Truthout، منظمة العفو تدعو الدول إلى قطع الدعم عن الاقتصاد الداعم للإبادة، أيلول/سبتمبر 2025. https://truthout.org/articles/amnesty-calls-for-states-to-pull-the-plug-on-economy-backing-israels-genocide

Computer Weekly، حجب مايكروسوفت بريد المحكمة الجنائية الدولية يعيد إشعال مخاوف السيادة الأوروبية على البيانات، 23 أيار/مايو 2025.

https://www.computerweekly.com/opinion/Microsofts-ICC-email-block-reignites-European-data-sovereignty-concerns

Reuters، شباب المغرب والشرطة يشتبكون في الليلة الخامسة من الاحتجاجات، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2025. https://www.reuters.com/world/africa/moroccos-youth-police-clash-fifth-night-protests-demanding-education-health-care-01-10-2025

AP News، احتجاجات الشباب المغربي تندلع بعد وفيات في مستشفى أكادير، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2025.
https://apnews.com/article/912ca1a9dbc42e6d3d2f8a1067eb12f9

Le Monde Afrique، محتجون مغاربة يطالبون باستقالة رئيس الحكومة، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2025. https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2025/10/02/moroccan-protesters-call-for-prime-minister-s-resignation_6746020_124.html

BBC، أول حالات قتل في المغرب منذ اندلاع احتجاجات جيل زد.
https://www.bbc.com/news/articles/cgrqpekyxpvo

Euronews، تراجع مهارات القراءة والرياضيات لدى التلاميذ عالمياً مع تصاعد الرقمنة، دراسة بيسا، 8 أيلول/سبتمبر 2026. https://www.euronews.com/my-europe/2026/09/08/pupils-reading-and-maths-skills-slump-across-the-world-as-digitalisation-soars-pisa-study

The Local Denmark، أزمة: أسوأ نتائج دنماركية في القراءة والرياضيات في استطلاع بيسا الجديد، 8 أيلول/سبتمبر 2026. https://www.thelocal.dk/20260908/crisis-danish-results-in-reading-and-maths-worst-ever-in-new-pisa-poll

OPB، ارتباط استخدام وسائل التواصل بتراجع درجات القراءة والذاكرة لدى ما قبل المراهقين، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2025.
https://www.opb.org/article/2025/10/13/social-media-use-linked-to-lower-reading-memory-scores-in-preteens/

The Conversation، هل يزداد غوغل سوءاً؟ تزايد الإعلانات وتغيّر الخوارزميات.
https://theconversation.com/is-google-getting-worse-increased-

advertising-and-algorithm-changes-may-make-it-harder-to-find-what-youre-looking-for-166966

Global Voices، المحو الرقمي: كيف تُسكت منصات التواصل الفلسطينيين، 12 أيار/مايو 2025. https://globalvoices.org/2025/05/12/digital-erasure-how-social-media-platforms-are-silencing-palestinians-in-2024/

Creati.ai، سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي بين الولايات المتحدة والصين والأسلحة ذاتية التشغيل، 12 نيسان/أبريل 2026. https://creati.ai/ai-news/2026-04-12/us-china-ai-arms-race-autonomous-weapons-military/

ويكيبيديا، تسريبات فيسبوك 2021.
https://en.wikipedia.org/wiki/2021_Facebook_leak

ويكيبيديا، فقاعة التصفية (Filter Bubble).
https://en.wikipedia.org/wiki/Filter_bubble

عاشراً: مؤلفات الكاتب ومقالاته المشار إليها في الكتاب

رزكار عقراوي، الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة، التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟ https://rezgar.com/books/i.asp?bid=3

Rezgar Akrawi, Capitalist Artificial Intelligence: Challenges for the Left and Possible Alternatives.
https://play.google.com/store/books/details?id=ZMddEQAAQBAJ

Rezgar Akrawi, Kapitalistische Künstliche Intelligenz، النسخة الألمانية على منصة Leanpub. https://leanpub.com/ai-socialism-gr

رزكار عقراوي، أبرز الأسس الفكرية والتنظيمية لليسار الإلكتروني.
https://play.google.com/store/books/details?id=9PRfEQAAQBAJ

Rezgar Akrawi, The Most Prominent Intellectual and Organizational Foundations of the Electronic Left.
https://play.google.com/store/books/details?id=ruDsEQAAQBAJ

النص ذاته على موقع libcom. https://libcom.org/article/most-prominent-intellectual-and-organizational-foundations-electronic-left-e-left

حوار مع رزكار عقراوي عن آفاق اليسار الرقمي، الحوار المتمدن. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=731992

Rezgar Akrawi, The Explicit Manifesto of Digital Fascism: Palantir and the Alliance of Monopoly Capital with the Far Right, MR Online، 25 نيسان/أبريل 2026. https://mronline.org/2026/04/25/the-explicit-manifesto-of-digital-fascism-palantir-and-the-alliance-of-monopoly-capital-with-the-far-right/

Rezgar Akrawi, Artificial Intelligence: Reproducing Capitalist Class Domination by More Sophisticated Means, Radical Politics، 7 كانون الثاني/يناير 2026. https://radicalpolitics.org/2026/01/07/artificial-intelligence-reproducing-capitalist-class-domination-by-more-sophisticated-means/

رزكار عقراوي، البديل اليساري للذكاء الاصطناعي (The Leftist Alternative to Artificial Intelligence)، مجلة New Politics، صيف 2025. https://newpol.org/issue_post/the-leftist-alternative-to-artificial-intelligence/

حادي عشر: المصادر الأصلية لنصوص المشاركات والمشاركين

أليكس ب. كرين، الذكاء الاصطناعي في قبضة الرأسمال، قراءة ماركسية، النص الأصلي على ZNetwork. https://znetwork.org/znetarticle/artificial-intelligence-in-the-grip-of-capital-a-marxist-reading-of-capitalist-artificial-intelligence-leftist-challenges-and-possible-alternatives

صوفيا روزليك، ثورة في التكنولوجيا، البديل اليساري للذكاء الاصطناعي، النص الأصلي على موقع e2e4، 7 آب/أغسطس 2025. https://e2e4.news/2025/08/07/revolutionizing-tech-the-leftist-alternative-to-artificial-intelligence/

أليساندرا تشياتيني، الجمهورية التكنولوجية: بالانتير تحتاج إلى الفكر الرجعي لتبرير نفسها، النص الأصلي على موقع libcom. https://libcom.org/article/technological-republic-palantir-needs-reactionary-thought-self-justify

ك. كابس، النص اليوناني الأصلي على مدونة Antigeitonies، أيار/مايو 2026. https://antigeitonies3.blogspot.com/2026/05/rezgar-akrawi.html

غريغ ليشنر، النص الإنكليزي الأصلي على منصة Substack. https://gregleichner.substack.com/p/memoir-from-just-outside-the-box-ebd

بوراك غورنتاش، المصدر الأصلي على منصة إكس. https://x.com/burakgorentas/status/2064570112976265313

كوران عبد الله، النص الأصلي على موقع Dengekan الكردي. https://dengekan.info

ثاني عشر: أعمال سينمائية مشار إليها

المدمر (The Terminator)، 1984. https://www.imdb.com/title/tt0088247/

ماتريكس (The Matrix)، 1999. https://www.imdb.com/title/tt0133093/

أنا، روبوت (I, Robot)، 2004. https://www.imdb.com/title/tt0343818/

نبذة عن رزكار عقراوي

كاتب وباحث يساري

يساري مستقل، منظر مفهوم «اليسار الرقمي» وطوّره منذ أكثر من ربع قرن، وقدّمه في طرحه الأول باسم «اليسار الإلكتروني» وفق المصطلح الشائع آنذاك. ويقوم هذا الطرح على أطروحة مركزية مفادها أن الثورة الرقمية تحوّل بنيوي في طبيعة القوة وآليات إنتاجها، وأن مواجهة الرأسمالية في طورها الرقمي تستلزم تجديداً فكرياً وتنظيمياً وتقنياً في بنية اليسار ذاتها، وبناء أممية يسارية رقمية عابرة للحدود.

منسق مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار، ومؤسس مؤسسة الحوار المتمدن ومنسقها العام، وهي من أبرز المنصات اليسارية والتقدمية وأوسعها انتشاراً في العالم العربي.

الميلاد: 1966، عقرة، العراق.

النشاط السياسي

نشط منذ ثمانينيات القرن الماضي في عدة أحزاب وتنظيمات يسارية، من الحزب الشيوعي العراقي إلى منظمة التيار الشيوعي والحزب الشيوعي العمالي العراقي، حتى عام 2000، وساهم في بلورة رؤى لتطوير العمل اليساري وتعزيز التنسيق بين قواه. كما عمل في صفوف حزب القائمة الموحدة الدنماركي (Enhedslisten) بين عامي 2006 و2010.

يرى أن تجاوز الخلافات التقليدية والتركيز على المشتركات شرط لأي نهوض يساري، ويدعو إلى تأسيس إطار يساري ديمقراطي موحد متعدد المنابر، ذي آليات تنظيمية تقوم على القيادة والإدارة الجماعية والبناء الأفقي، واستناداً إلى الأسس العلمية والتكنولوجية الحديثة وإلى التطور المعرفي والحقوقي.

حقوق الإنسان

ناشط في مجال حقوق الإنسان، من أوائل المساهمين في تأسيس «اتحاد العاطلين عن العمل» في العراق عام 1992، وعضو الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الدنمارك بين 1998 و2000.

من الداعين إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وأحد مؤسسي مركز «حق الحياة» الذي يناضل ضدها في العالم العربي. وعمل على قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وشارك في مؤتمرات واجتماعات دولية عديدة في هذه الميادين.

الكتب والمؤلفات

صاحب كتاب «أبرز الأسس الفكرية والتنظيمية لليسار الإلكتروني»، وفيه وضع بدايات الإطار الفكري والتنظيمي لهذا التيار، من تعريف موقع الفضاء الرقمي في الصراع الطبقي إلى أشكال التنظيم والعمل التي يقترحها على قوى اليسار.

وصدر له في آذار/مارس 2025 كتاب «الذكاء الاصطناعي الرأسمالي: تحديات اليسار والبدائل الممكنة، التكنولوجيا في خدمة رأس المال أم أداة للتحرر؟» ، وأُتيح مجاناً دون قيود على حقوق النشر، ثم تُرجم إلى اثنتين وثلاثين لغة أخرى.

وأثار الكتاب نقاشاً واسعاً امتد إلى عشرات البلدان، وكتب حوله باحثون وأكاديميون من العالم العربي وكردستان ومن إيطاليا واليونان وتركيا وكندا والولايات المتحدة وغيرها، وتناولت أفكاره مؤلفات صدرت بلغات أخرى. وهذا الكتاب الجديد يضم أحدث نصوصه إلى جانب ذلك النقاش بكل ما فيه من تأييد ونقد.

النشر والإعلام

نشر عشرات المقالات والدراسات الفكرية والسياسية في الصحف والمجلات والمواقع اليسارية والتقدمية.

وتُرجمت كتبه ومقالاته ونُشرت بعشرات اللغات، من الإسبانية والبرتغالية والفرنسية والألمانية والإيطالية واليونانية والتركية والدنماركية والروسية والصينية والهندية والنرويجية والفارسية وغيرها، وصدرت في منابر يسارية وتقدمية في عشرات البلدان، من الهند والبرازيل إلى ماليزيا وتشيلي وسريلانكا وجنوب أفريقيا. وله إسهامات في الترجمة والتنقيح، ودراسات في مجالات تخصصه.

التقنية والتحول الرقمي

متخصص في تقنية المعلومات، ساهم على مدى أكثر من ربع قرن في بناء ودعم عشرات المواقع والمنصات والتطبيقات الرقمية للتنظيمات اليسارية والتقدمية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية، بهدف توظيف الأدوات الرقمية في خدمة الفكر اليساري والتقدمي.

الدراسة والتخصص الأكاديمي

بكالوريوس في الإدارة الصناعية من جامعة الموصل (1989)، ودبلوم عالٍ في علوم الحاسوب من كلية كوبنهاغن الدولية (2000)، إلى جانب دورات متخصصة عديدة في الإنترنت والبرمجة وتقنيات المعلومات.

يعمل خبيراً في تطوير أنظمة الحكومة الإلكترونية، وله خبرة طويلة في تنفيذ مشاريع التحول الرقمي في الدنمارك.

مواقع الحصول على كتبه مجاناً أو بسعر رمزي

غوغل بلاي للكتب (Google Play Books):
c=books&https://play.google.com/store/search?q=Rezgar%20Akrawi

بحث كتب غوغل (Google Books):
q=%22Rezgar+Akrawi%22&https://www.google.com/search?tbm=bks

أمازون (Amazon):
https://www.amazon.com/stores/Rezgar-Akrawi/author/B0DY1BMMXW

آبل بوكس (Apple Books):
https://books.apple.com/dk/author/rezgar-akrawi/id1809554162

لينبب (Leanpub):
https://leanpub.com/u/rezgarakrawi

بوكس تو ريد (Books2Read)، ويجمع روابط التحميل من المتاجر كافة:
https://books2read.com/ap/n0VNvA/Rezgar-Akrawi

أعماله المنشورة والمترجمة

نُشرت في منابر يسارية وتقدمية في عشرات البلدان. وفيما يلي أبرز صفحاته على هذه المنصات، مرتبة حسب اللغة.

بالإنكليزية:
/https://znetwork.org/author/rezgar-akrawi
/https://countercurrents.org/author/rezgar-akrawi
/https://www.counterpunch.org/author/rrkzzrggw0992
/https://breakthroughnews.org/author/rezgar-akrawi
/https://slguardian.org/author/rezgar-akrawi
/https://anticapitalistresistance.org/authors/rezgar-akrawi
https://www.laprogressive.com/author/rezgar-akrawi
/https://newpol.org/authors/akrawi-rezgar
/https://theleftberlin.com/author/rezgar-akrawi
https://links.org.au/author/rezgar-akrawi

https://libcom.org/tags/rezgar-akrawi
/https://portal.globetrotter.media/author/rezgar1yahoo-com
https://southasiajournal.net/author/90703
https://www.anarchistfederation.net/?s=Rezgar%20Akrawi
https://www.greenleft.org.au/author/rezgar-akrawi
https://medium.com/@rezgarakrawi
https://substack.com/@rezgarakrawi
https://www.arabworldbooks.com/en/authors/rezgar-akrawi

بالإسبانية:

/https://www.elviejotopo.com/autor/rezgar-akrawi
/https://rebelion.org/autor/rezgar-akrawi
/https://www.nuevatribuna.es/author/rezgar-akrawi
https://www.sinpermiso.info/textos/el-manifiesto-explicito-del-fascismo-digital-palantir-y-la-alianza-del-capital-monopolista-con-la
https://es.everand.com/author/856325135/Rezgar-Akrawi

بالبرتغالية:

/https://diariocarioca.com/colunistas/rezgar-akrawi
https://www.esquerda.net/pesquisa?search_api_fulltext=Rezgar%20Akrawi

بالفرنسية:

_https://www.pressegauche.org/_Rezgar-Akrawi
/https://pour.press/author/rezgarakrawipour-press
https://inprecor.fr/rezgar-akrawi
https://www.fnac.com/ia12361456/Rezgar-Akrawi

بالدنماركية:

/https://solidaritet.dk/skribent/rezgar-akrawi
https://www.information.dk/rezgar-akrawi
https://www.google.com/search?q=site:arbejderen.dk+%22Rezgar+Akrawi%22

بالنرويجية:
https://radikalpolitikk.no/author/rezgar-akrawi/

بالألمانية:
https://etosmedia.de/author/48684d3b4f20ebd9/

بالتركية:
https://kritikbakis.com/en/author/rezgar/

بالهولندية:
https://www.grenzeloos.org/users/rezgar-akrawi

بالإندونيسية:
https://perjamuanbuku.com/author/rezgar-akrawi

بالفارسية:
https://akhbar-rooz.com/tag/رزگار-اکراوی/

بالعربية:
https://rezgar.com/
بالإضافة إلى العشرات من المنصات العربية اليسارية والإعلامية

بالكردية:

Dengekan · Awene · Bopeshawa · Hawpshti · Emrro · Rega y Kurdistan · Ashte